الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقـــــــــــــــوق

# المرافق العامة المهنية في الجزائر
# دراسة حالة منظمة المحامين

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه L.M.D في الحقوق
تخصص: نشاط إداري ومسؤولية إدارية


**من إعداد الطالبة:**
زايدي أسماء

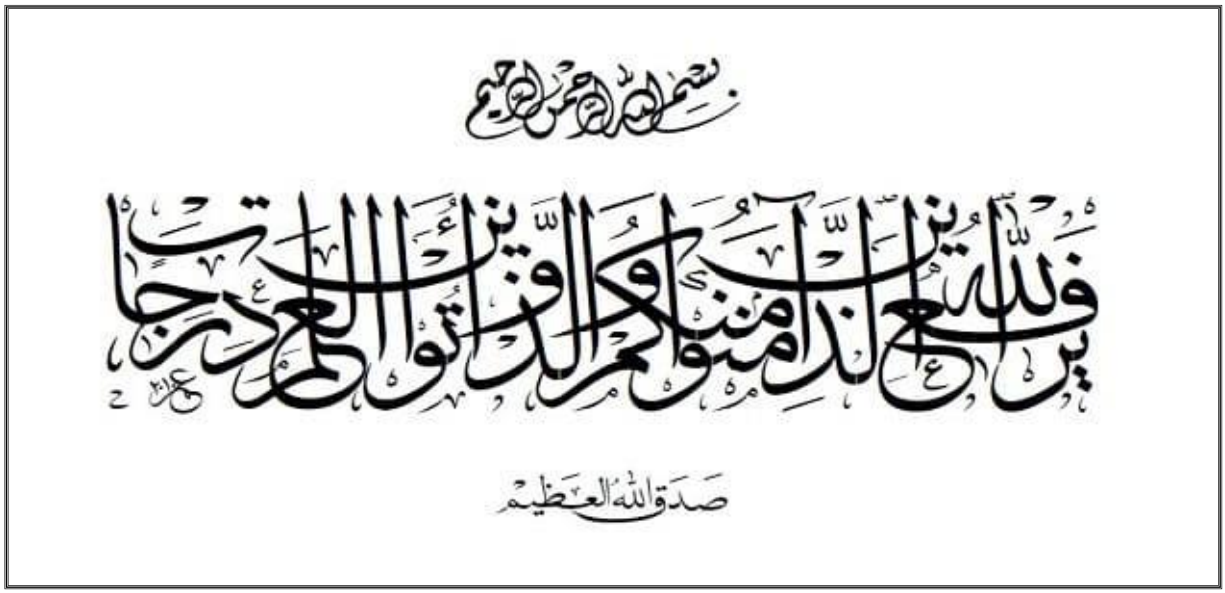
**تحت إشراف:**
البروفيسور: موسى نورة


**لجنة المناقشة:**

| الأعضاء | الرتبة | المؤسسة الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| عزاز هدى | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة | رئيسا |
| موسى نورة | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة | مشرفا ومقررا |
| بريق عمار | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس | ممتحنا |
| بوقرة إسماعيل | أستاذ التعليم العالي | جامعة عباس لغرور خنشلة | ممتحنا |
| شنيخر هاجر | أستاذ محاضر أ | جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة | ممتحنا |
| بريك الطاهر | أستاذ محاضر أ | جامعة 20 أوت 1955سكيكدة | ممتحنا |

**السنة الجامعية** : 2024/2023.


بسم الله الرحمن الرحيم




الآية 11 من سورة المجادلة

# شكر وتقدير

الحمد لله عدد خلقه وزنة عرشه ومداد كلماته، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل البحثي، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الدكتورة موسى نورة التي أشرفت على انجاز هذا العمل.

والشكر موصول إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في سبيل قراءة وإثراء وتصويب هذا العمل.

ولا يفوتوني في هذا المقام أن اشكر جميع من كان له الفضل في تعليمي، فتحية إجلال وتكبير إلى جميع الأساتذة اللذين تتلمذت على أيديهم عبر جميع المراحل التعليمية ، والى أسرة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي تبسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

الطالبة الدكتورة: زايدي أسماء

# إهداء

من قال أنا لها نالها، وأنا لها، وإن أبت، رغما عنها ... أتيت بها، فالحمد لله الذي وفقني وسدد خطاي وألهمني القوة ويسر لي سبل النجاح لإتمام هذا العمل، بكل حب اهدي ثمرة نجاحي:

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود، الأستاذ الدكتور، من علمني بأن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله، فخري واعتزازي ( **والدي صالح زايدي**) أدام الله ظله وأطال عمره.

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى التي احتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون، سر قوتي ونجاحي ( **والدتي دليلة زايدي**) أطال الله عمرها وأدام عزها.

إلى الذي ساندني بكل حب وشد على يدي وربت على كتفي وشاركني عثراتي وزلاتي فرحي ونجاحي( **زوجي عياشي سامي**) رفيق دربي، جزاك الله عني كل خير وأدام الله عزك.

إلى من شد الله بهم عضدي أختي "**صفاء**" التي ساندتني ودعمتني وكانت عونا لي، وإخوتي "**علاء الدين**"، **أحمد شعيب، محمد إدريس**"، وفقكم الله وسدد خطاكم وأنار دربكم وسهل لكم إتمام ومناقشة مشاريعكم البحثية.

إلى والدي زوجي الكريمين(**عياشي الصادق، عياشي ظريفة**) اللذان لم يبخلا علي بالنصح والدعم، جزاكما الله عني كل خير.

إلى صغار العائلة "**ريناد، رؤى، إياد، رحمة، غيث، أنس، ألماس**" وفقكم الله وسدد خطاكم.

إلى جدتاي رحمة الله عليهما.

إلى زوجة أخي (**رجال كوثر**) والى جميع أفراد عائلتي الكريمتين، والى كل الأصحاب وزملاء العمل بثانوية سعدي الصديق تبسة، وكذا أسرة مادة علوم الطبيعة والحياة، والى تلاميذي.

**وإهداء خاص** إلى قرتا عيني، ملاذي وزينة الحياة الدنيا، من شاركاني انجاز هذا البحث بكل تفاصيله وكانا النقطة الفارقة بعد كل عثرة، ولدي: **انجي تولين، أيسم عبد الماجد** حفظكما الله وجعلكما من الذرية الصالحة، وأنار بالعلم دربكما.

# قائمة المختصرات

**باللغة العربية:**

ص: صفحة.

ج ر ج ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

د.س. ن: دون سنة نشر.

د. م. ج: ديوان المطبوعات الجامعية.

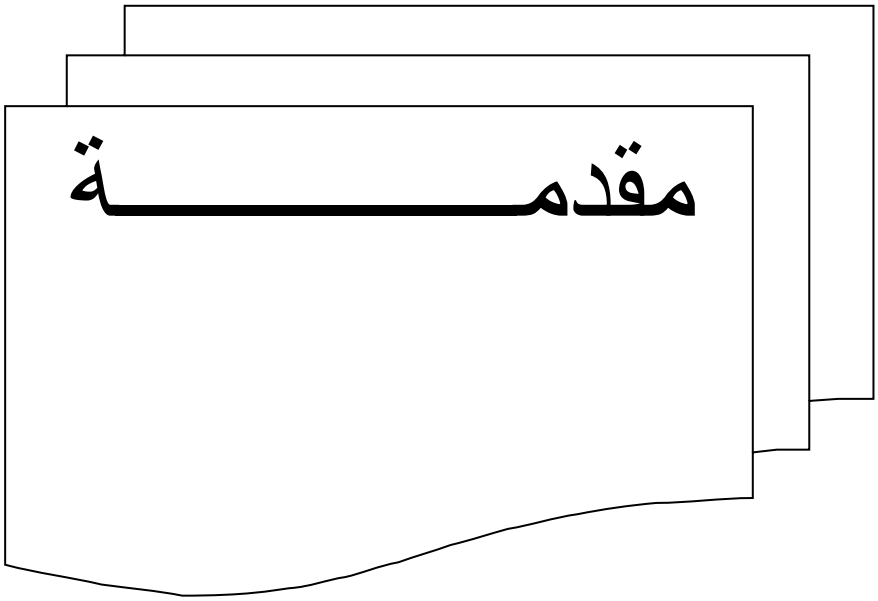
ق.اج. م.اد.م.م: قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم.

**باللغة الأجنبية:**

P: page.

J.O.R.A.D.P: Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

C.E: Conseil d'Etat.


مقدمـــــــــــة

سمح تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلى تغير وظيفة الدولة من حارسة إلى محتكرة ومتدخلة في النشاط المهني ومزاولته، حيث اعتبرته التزاما يقع على عاتقها، مما انعكس على الأفراد من خلال تقييد حرية مزاولتهم للمهن والأنشطة، غير أن كثرة الأعباء الملقاة على عاتق الدول أدى بأغلبها ومنها الجزائر إلى انتهاج فكرة التنظيم المهني خاصة مع تطور الكثير من المهن التي لعبت دورا هاما وفعالا في إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، فتمتعت بجملة من الخصائص ميزتها عن باقي الوظائف، حيث شكل ممارسوها فئة تختلف عن العمال والموظفين وهم فئة المهنيين، ومن ثم كانت الحاجة إلى تنظيم هذه المهن حماية لها وتحقيقا للمصلحة العامة، وهو ما سمح بظهور المرافق العامة المهنية التي تعد نوعا من أنواع المرافق العامة التي تجسد النشاط الايجابي للدولة،

ورغم أن الدولة هي صاحبة الاختصاص الأصيل في تسيير وتنظيم المهن التي تتطلب ممارستها مهارات ومؤهلات علمية عالية وشهادات جامعية متخصصة، إلا أنها استعانت بأبناء المهن وأشركتهم في إدارة المرفق المهني مع احتفاظها بحق الإشراف والرقابة، فأنشأت بذلك المنظمات المهنية كما هو الحال بالنسبة لمنظمة المحامين التي تعد أقدم منظمة مهنية في الجزائر، تتولى تقديم خدمة عامة، فلا يمكن أن نتصور وجود مرفق العدالة دون وجود دفاع، الأمر الذي استدعى وجود منظمة تجمع كل المحامين في شكل قانوني تنظيمي فبرزت الى الوجود باعتبارها تنظيمات مستقلة بكيانها القانوني، مع الاعتراف لها بالشخصية المعنوية، وامتيازات السلطة العامة لأداء مهامها على غرار مراقبة الانضمام للمهنة وممارسة السلطة التنظيمية والتأديبية، وهو ما يرتب نشوء منازعات تم اخضاعها للرقابة القضائية.

**أهمية موضوع الدراسة:**

يكتسي موضوع المرافق العامة المهنية أهمية **عملية** في كونه يعالج موضوعا لم ينل نصيبه من الدراسات والاهتمام من طرف الباحثين والفقهاء مقارنة مع باقي المرافق العامة الأخرى لاسيما المرافق الإدارية والاقتصادية التي أولى لها الباحثون اهتماما بالغا، رغم أن المهنيين يشكلون شريحة واسعة من المجتمع ويمارسون مهاما ترتبط بالعديد من القطاعات كالصحة والعدالة كما هو الحال بالنسبة لمنظمة المحامين، مما يتيح إثراء المادة العلمية، لتعتبر الدراسة أرضية علمية تمكن من دعم دراسات أخرى مكملة أو جديدة تتعلق بهذا الموضوع.

أما من الناحية **العلمية** فتظهر أهمية دراسة موضوع المرافق العامة المهنية في تحديد الأطر القانونية التي تحكم هذا النوع من المرافق والذي يتشكل أساسا من أبناء المهن الذين تنازلت لهم الدولة عن تأطير وتسيير النشاط المهني، فلجأت بالتالي إلى المنظمات المهنية لتنظيم بعض النشاطات المهنية رغبة منها في ضمان نوعية الخدمات المقدمة من طرف الممارسين لهذه النشاطات من جهة، ومن جهة أخرى فالمهنيون كالمحامين مثلا هم الأقدر على إدارة شؤونهم بأنفسهم، وحتى يتحقق ذلك منحت للمنظمات المهنية بعضا من امتيازات السلطة العامة لتحقيق الصالح العام.

**دوافع اختيار الموضوع:**

من دوافع اختيار هذا الموضوع دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، فالأسباب **الذاتية** هي الأسباب الشخصية التي دفعت بالباحثة إلى معالجة إشكالية الدراسة، والتي تتمثل في الاهتمام بموضوع المرافق العامة المهنية، باعتباره يرتبط بالتخصص الأكاديمي للباحثة ومحاولة توسيع المعارف النظرية والفكرية في هذا المجال، أما الأسباب **الموضوعية** فهي الأسباب التي تؤكد أهمية الموضوع بالنسبة للبحث العلمي، والمتمثل في أهمية المرافق العامة المهنية على المستوى القانوني خاصة وأن منظمة المحامين كأنموذج ترتبط ارتباطا وثيقا بمرفق العدالة، فهي تكرس حماية حقوق وحريات الأفراد بهدف تحقيق المصلحة العامة.

**الإشكالية:**

انطلاقا مما سبق تتبلور إشكالية البحث في السؤال التالي: " **كيف حدد المركز القانوني للمرافق العامة المهنية لاسيما منظمة المحامين ضمن المنظومة القانونية في الجزائر ؟**

وتندرج ضمن الإشكالية الرئيسية للبحث جملة من التساؤلات الفرعية التي تعتبر الإجابة عنها ضرورية للإلمام بموضوع الدراسة والتي يمكن صياغتها كما يلي:

- ماهي المهن الحرة ؟
- ما هي المرافق العامة المهنية وكيف يتم إنشاؤها؟
- في ظل عدم تحديد الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية هل تعتبر منظمة المحامين شخصا من أشخاص القانون العام؟ أو شخصا من أشخاص القانون الخاص؟ وما هي المعايير التي اعتمدها المشرع للاعتراف لها بهذه الشخصية؟
- في ظل الاعتراف للمرافق العامة المهنية كمنظمة المحامين بالشخصية المعنوية، فإنها تتمتع بذمة مالية مستقلة، فما هي طبيعة أموالها؟
- تتعدد وتتنوع طرق إدارة المرافق العامة، فما هي الآلية التي يتم بها تسيير المرفق العام المهني؟
- فيما تتمثل اختصاصات المرافق العامة المهنية وما هي حدود ممارستها؟
- منح المشرع صلاحية النظر في منازعات المرافق العامة المهنية ومنها منظمة المحامين إلى جهة القضاء الإداري، فما هو الأساس الذي اعتمده في ذلك ؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف دراسة موضوع المرافق العامة المهنية – منظمة المحامين أنموذجا- إلى:

- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالمرافق العامة المهنية، لاسيما تلك المرتبطة بالمهن الحرة، وصولا إلى تحديد التعريف الراجح لهذا النوع من المرافق العامة.
- التطرق إلى أسباب ظهور هذا النوع من المرافق العامة خاصة وأنها مرافق حديثة النشأة مقارنة بباقي المرافق العامة الأخرى.

- التطرق إلى أهم المبادئ التي تميز هذا النوع من المرافق لمحاولة تمييزها عن غيرها من التنظيمات المشابهة لها.
- تحديد الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية ومنها منظمة المحامين التي أوكلتها الدولة مهمة المرفق العام، خاصة بعد اعتراف المشرع لها بالشخصية المعنوية، لكن دون الكشف عن طبيعتها.
- دراسة كيفية تسيير المرافق العامة المهنية لاسيما منظمة المحامين ومدى استقلالية تسييرها.
- دراسة مختلف الصلاحيات التي تمارسها المرافق العامة المهنية لاسيما منظمة المحامين في ظل منحها بعضا من امتيازات السلطة العامة.
- دراسة الاتجاه الذي سلكه المشرع لتحديد الأسباب التي جعلته يخضع قرارات المرافق المهنية ومثال ذلك منظمة المحامين لرقابة القضاء الإداري.
- البحث في منازعات المرافق العامة المهنية وتحديدا منظمة المحامين، وتحديد الجهة القضائية الإدارية المختصة بالنظر فيها، خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 والتعديلات التي مست المنظومة القانونية المرتبطة به.
- التطرق إلى وسائل تحريك رقابة القضاء الإداري على ما يصدر عن المرافق العامة المهنية من قرارات بمناسبة أدائها للمهام الموكلة إليها.

**حدود الدراسة والمنهج المتبع:**

بعد تقديم إشكالية الدراسة وأهدافها وأهميتها ومبررات اختيار موضوع الدراسة، نتساءل عن حدود الدراسة والمنهج المتبع، فدراسة المرافق العامة المهنية اقتصر على الجزائر، مع التركيز على عينة الدراسة والمتمثلة في منظمة المحامين كأنموذج، أما المنهج المتبع، فدراسة موضوع المرافق العامة المهنية استلزم البحث في المادة العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة فكان استخدام المنهج الوصفي هو الأنسب خاصة فيما تعلق بالجانب المفاهيمي المتعلق بالمرافق العامة المهنية، إضافة إلى اعتماد الباحثة على تحليل مختلف النصوص القانونية والتنظيمية والنظم الداخلية ذات الصلة لاسيما تلك المتعلقة بمهنة المحاماة، وكذا مختلف الاجتهادات والأحكام القضائية المرتبطة بموضوع الدراسة وتقديم دراسة نقدية لها، مع تقديم بعض الإحصاءات المتعلقة بعينة الدراسة المتمثلة في منظمة المحامين، والاعتماد أحيانا على المنهج التاريخي وهذا عند التطرق إلى نشأة المرافق العامة المهنية.

**الدراسات السابقة:**

اعتمدت الباحثة في دراستها على مجموعة من الدراسات السابقة نذكر بعضا منها والمتمثلة في:

- كمال بغداد، **النظام القانوني للمؤسسة العامة المهنية**، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة الجزائر01، الجزائر، 2011-2012، حيث تطرق الباحث إلى مفهوم المؤسسة العامة المهنية وأركانها، واعتبر المنظمات المهنية كمنظمة المحامين مؤسسة

عامة مهنية، إضافة إلى القرار التأديبي والرقابة القضائية على أعمال المؤسسة العامة خاصة القرار التأديبي والمسؤولية التأدبية للمهني والجهات القضائية المختصة بالرقابة، مع تخصيصه فصل لمنظمة المحامين كأنموذج لكن اقتصرت الدراسة على نشأتها، وتنظيم مهنة المحاماة والطعن في القرارات التي تصدر عن هذه المنظمة.

- مؤدن مامون، **الإطار القانوني لنشاط المنظمات المهنية دراسة مقارنة،** أطروحة دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016، حيث تطرق الباحث إلى التأصيل الفكري والقانوني لفكرة التنظيم المهني، والنشاطات المهنية الحرة، وعلاقتها بالمنظمات المهنية والتي حاول التفصيل في مختلف النقاط المتعلقة بماهيتها، إضافة إلى معالجة مختلف المسائل المرتبطة بالنظام القانوني لنشاط هذه المنظمات والرقابة عليه حيث تطرق إلى مختلف أنواع الرقابة التي تمارس ويمارسها هذا النوع من المنظمات، واعتمد الباحث على الدراسة المقارنة بين عدة دول، إلا أن الدراسة كانت شاملة لكل المنظمات المهنية سواء في الجزائر أو الدول المقارنة.
- إبراهيم رابعي، **إجراءات وضمانات المتابعة التأديبية للمهنيين في القانون الجزائري،** أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018-2019، والتي تطرق فيها الباحث إلى الشق المتعلق بأحد صلاحيات المرافق العامة المهنية وهي الصلاحيات التأديبية، حيث سلط الضوء على مدى فعالية المتابعة التأديبية وإجراءاتها، ومدى توفر ضمانات للمهني المتابع تأديبيا بهدف ضمان خضوعه لمتابعة تأديبية عادلة، إلا أن الباحث لم يخصص دراسته لمنظمة مهنية محددة بل كانت الدراسة عامة.
- محند واعمر بودة، **المركز القانوني للمنظمات المهنية،** أطروحة دكتوراه علوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2018، حيث تطرق الباحث إلى تحديد المركز القانوني للمنظمات المهنية من خلال ضبط الإطار القانوني العام للمنظمات المهنية وتكييف النظام القانوني المطبق عليها، إضافة إلى دراسة ازدواجية سلطات المنظمات المهنية من جهة ومدى صحة القرارات الصادرة عنها، إلا أن الباحث لم يخصص دراسته لمنظمة مهنية محددة بل كانت الدراسة عامة.
- زهير عمور، **المنظمة المهنية أمام مجلس الدولة،** أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021-2022، حيث تطرق الباحث إلى المنظمة المهنية والإطار النظري لها، ثم تطرق إلى رقابة مجلس الدولة على القرارات التي تصدرها هذه المنظمات، وهذه الدراسة كانت عامة حيث تطرق إلى تقديم أمثلة عن العديد من المنظمات المهنية في نظر مجلس الدولة.

**صعوبات الدراسة:**

واجهت الباحثة العديد من الصعوبات، فعلى المستوى النظري تتشعب المرافق العامة المهنية وتتنوع مما يصعب مجال حصرها، إضافة إلى كثرة الدراسات المتعلقة بالمرافق العامة المهنية، وعلى المستوى الميداني صعوبة الحصول على إحصائيات وطنية دقيقة على اعتبار أن عينة الدراسة تخص منظمة المحامين وبالتالي كان من الصعب الحصول على إحصائيات حديثة لعدد المنتسبين للمهنة نظرا لعدم تحديثها على مستوى مجلس اتحاد منظمات المحامين، إضافة إلى صعوبة الحصول على مستخرج مداولات مجلس منظمة المحامين، وما تم الحصول عليه اقتصر بشكل أساسي على ما تم نشره من طرف مجلس اتحاد منظمات المحامين.

**خطة وهيكلة الدراسة:**

قصد الوصول إلى الإجابة على إشكالية، تم تقسيم الدراسة بابين(2) إضافة إلى المقدمة والخاتمة وذلك كما يلي:

- **مقدمة**
- **الباب الأول** خصص للإطار المفاهيمي للمرافق العامة المهنية، حيث اشتمل على فصلين، خصص **الأول** لماهية المرافق العامة المهنية بإعطاء لمحة عامة عن المرافق العامة المهنية والتركيز على عينة الدراسة المتمثلة في منظمة المحامين من خلال التطرق إلى نشأتها والتعريف بها، تمييزها عن المصطلحات المشابهة لها، وتحديد عناصرها والمبادئ التي تقوم عليها، وخصص **الفصل الثاني** لدراسة الطبيعة القانونية للهيئات المكلفة بإدارة المرافق المهنية، من خلال تحديد الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية لاسيما وان المشرع اعترف لها بالشخصية المعنوية، والتطرق إلى كيفية تسييرها لهذا النوع من المرافق.
- **الباب الثاني** خصص لدراسة نشاط المرافق العامة المهنية ورقابة القضاء الإداري عليها، من خلال التطرق في **الفصل الأول** إلى أهم الاختصاصات التي منحت لهذا النوع من المرافق والتفصيل في كيفية ممارستها وحدودها، ثم التطرق في **الفصل الثاني** إلى رقابة القاضي الإداري من خلال التفصيل في منازعات المرافق المهنية وتحديدا منظمة المحامين، واختصاص القضاء الإداري بالنظر فيها واليات تحريك تلك الرقابة.
- **الخاتمة** التي أدرجت فيها الباحثة ما توصلت إليه في كل مرحلة من مراحل البحث مع عرضها لمختلف نتائج الدراسة، واقتراحاتها المتعلقة بموضوع الدراسة.

# الباب الأول

## الإطار المفاهيمي للمرافق العامة المهنية

يتمتع الفرد بحق اختيار المهنة التي يرغب في ممارستها وبالطريقة والكيفية التي تناسبه، إلا أنه انطلاقا من اعتبار الدولة أن تنظيم النشاطات المهنية التزام يقع على عاتقها خاصة في ظل النظام الاشتراكي، تم تقييد حرية الفرد في ممارسة النشاط المهني المرغوب فيه، غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وكثرة الالتزامات الواقعة على عاتق الدولة من جهة أخرى، جعلها تتنازل عن بعض النشاطات الحرة لفائدة أبناء المهن، خاصة وأن تأطير الدولة لهذه النشاطات كان نتيجة لكفاحهم ومطالبتهم بالتنظيم الرسمي للمهن التي يزاولونها، فعملت على إحاطتها بقواعد قانونية مختلفة وغير مألوفة في النشاطات الأخرى كالنشاطات التجارية المربحة، ووضع هياكل تساهم في تسيير شؤونها، وهو ما اصطلح عليه **بالمنظمات المهنية**، فإنشاؤها تم بقصد توجيه النشاط المهني ورعاية المصالح الخاصة بمهنة معينة، فعرفت بالتالي **بالمرافق العامة المهنية**.

وعليه من خلال هذا الباب سيتم التطرق إلى ماهية المرافق العامة المهنية (الفصل الأول) ثم التطرق إلى الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية ( الفصل الثاني).

## الفصل الأول: ماهية المرافق العامة المهنية

المرافق العامة المهنية مرافق حديثة النشأة ظهرت نتيجة لكفاح أبناء المهن الحرة ومطالبتهم بالتنظيم القانوني لهذه المهن، وانطلاقا من ذلك كلفتهم الدولة بمهمة الإشراف على المهن وتأطيرها، فاتخذت هذه المرافق شكل تنظيمات مهنية إجبارية اختلف في تحديد طبيعتها القانونية، حيث يتولى المهنيون المنتسبون إليها إدارة شؤون المرفق عن طريق هيئات منتخبة مع الاعتراف لها بالشخصية المعنوية وما يترتب عنها من آثار لاسيما الاستقلال المالي والإداري.

وعليه سيتم البحث بداية (المبحث الأول) في مفهوم المرافق العامة المهنية من خلال التفصيل في أصل نشأتها والتعريف بها، لنصل في (المبحث الثاني) إلى تمييزها عن ما يشابهها والتفصيل في الخصائص والمبادئ التي تحكمها.

## المبحث الأول: مفهوم المرافق العامة المهنية

يطرح مفهوم المرافق العامة المهنية الكثير من الجدل من الناحية القانونية خاصة في ظل عدم الفصل في طبيعتها القانونية، وارتباطها بأبناء المهن الحرة الذين تنازلت لهم الدولة عن تنظيم بعض النشاطات، فاستعانت بهم لإدارة شؤونهم ومنحتهم بعضا من امتيازات السلطة العامة تحقيقا للمصلحة العامة.

وعليه سيتم بداية البحث في نشأة المرافق العامة المهنية بصفة عامة مع التركيز على نشأتها في الجزائر( المطلب الأول) وصولا إلى التعريف بها ( المطلب الثاني).

### المطلب الأول: نشأة المرافق العامة المهنية

لم تكن المرافق العامة المهنية وليدة اللحظة، إنما لها جذورها التاريخية خاصة وأنها ارتبطت بكفاح أبناء المهن الحرة ورغبتهم في التنظيم القانوني للمهن التي يزاولونها، وعليه قبل التطرق إلى أصل نشأة المرافق العامة المهنية وجب أولا تقديم لمحة عامة حول مفهوم المهن الحرة (الفرع الأول)، ثم التفصيل في أصل نشأة المرافق المهنية مع التركيز على نشأة منظمة المحامين (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: مفهوم المهن الحرة Profession libérale

يتم استخدام مصطلح النشاطات المهنية الحرة "المهن الحرة" بصورة واسعة جدا للدلالة على كل النشاطات التي تمارس دون راتب les professions non salariées، لكن غالبا ما يتم الخلط بين المهن الحرة موضوع الدراسة التي يشترط لمزاولتها توافر جملة من الشروط أساسها المؤهل العلمي، والنشاطات والمهن الأخرى كتلك الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، أو النشاط الحرفي.

##### أولا: التعريف بالمهن الحرة

تعني المهنة profession الخدمة والحذق فيها وإتقانها، أما كلمة حرة فهي ترجمة دقيقة للفظ اللاتيني liberalis والتي تعني Qui généreux, qui donne avec largesse

est[1] بمعنى الكرم والعطاء، واستخدمت مجازا للإشارة إلى الفكر الحر غير المقيد، فمهنة المحاماة عل سبيل المثال تتسم بطابع العطاء من اجل تحقيق الصالح العام.

وللتمييز بين المهن الحرة موضوع الدراسة والنشاطات الأخرى كتلك الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، أو النشاط الحرفي، وجب إيجاد معايير للتفرقة بينها، من بين هذه المعايير نذكر معيار طبيعة الخدمة، ومعيار الهدف المرجو تحقيقه من الخدمة.

### 1- معيار طبيعة الخدمة:

يسمح هذا المعيار بتحديد المهن الحرة وتمييزها عن باقي النشاطات المهنية الأخرى[2] سواء كانت تجارية أو حرفية أو تقليدية، فالنشاطات المهنية الحرة تعتمد على توافر المؤهلات العلمية من أجل ممارستها بشكل أساسي لكن دون إهمال الجانب البدني، وفي إطار موضوع الدراسة نصت المادة 02 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة[3] على أنه:" المحاماة مهنة حرة مستقلة تعمل على حماية وحفظ حقوق الدفاع وتساهم في تحقيق العدالة واحترام مبدأ سيادة القانون"، فالشخص الذي يمارس المهنة التي وصفت بصريح النص أنها مستقلة وحرة، ومساعدة للقضاء بهدف تحقيق العدالة، لابد أن يكون شخصا مؤهلا حتى يتمكن من ممارستها، وهو المحامي الذي وجب أن يكون ذو مستوى متميز في مختلف مجالات القانون، وهذا حتى يتمكن من مساعدة السلطة القضائية على التطبيق السليم للقانون واحترام مبدأ سيادته في المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى العمل على ضمان الدفاع عن حقوق وحريات المواطنين.

فهيئة الدفاع تعد أحد أهم مواصفات المحاكمة العادلة، فالمحامي ليس مجرد عنوان للعدالة إنما يعتبر نصف العدالة، فيقال أن العدالة هي النتيجة الطبيعية والمنطقية لحوار بين قاض مستقل ونزيه وبين محام حر وأمين[4]، وفي إطار ذلك يعمل المحامي بكل استقلالية فهو لا يخضع لأي تبعية، بل يخضع فقط لضميره وأخلاقه مع مراعاة قوانين وأعراف وأخلاقيات المهنة.

---

[1] -https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/lib%C3%A9ral/46969

[2]- محند واعمر بودة ، المركز القانوني للمنظمات المهنية، أطروحة دكتوراه علوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2018 ص 21.

[3]- القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، ج رج ج، العدد 55 لسنة 2013، ص 03.

[4]- عبد الرحمان عزاوي، الرخص الإدارية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 467، علي شرفي، "مشروع القانون المنظم لمهنة المحاماة في ظل العولمة"، مجلة دراسات قانونية، العدد04، دار القبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 107.

وإلى جانب حق الدفاع وبفضل المركز الذي يحتله المحامي كرجل قانون، له الحق في تقديم الاستشارات القانونية للمتقاضين والقيام بكل إجراء قانوني أو طعن يراه مناسبا لصالح موكله بصورة شخصية، فالممارسة المهنية الحرة تقتضي تأدية الخدمات شخصيا من قبل المهني، كما يتولى إعداد المذكرات والدُّفُوع، وكل ذلك يتطلب التحليل الجيد للوقائع ومعرفة مسبقة بالنصوص القانونية المرتبطة بها مما يتيح تكييف القضية ووضعها في إطارها القانوني الحقيقي[1].

وبالتالي لا يتحقق ذلك إلاّ إذا كان المحامي على دراية واسعة بالجوانب القانونية ومختلف مجالات القانون لذلك يشترط لممارسة هذه المهنة النبيلة الحصول على المؤهل العلمي، وهو ما يجسد الفرق بين إلزامية الحصول على المؤهلات الفكرية في الشخص الذي يرغب في ممارسة إحدى النشاطات المهنية الحرة كالمحاماة مثلا، وتلك المطلوب توافرها للممارسة بعض الحرف التقليدية واليدوية، فرغم أن الحرفي يتمتع هو الأخر بالاستقلالية، ويمارس عملا حرا يتولاه بنفسه تحت مسؤوليته وعليه أن يثبت تأهيلا في حرفته طبقا لنص المادة 10 من الأمر 96-01 المؤرخ في 10 يناير 1996 المحدد لقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف[2] التي عرفت الحرفي بأنه:" الحرفي كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يمارس نشاطا تقليديا كما هو محدد في المادة 05 من هذا الأمر، يثبت تأهيلا ويتولى بنفسه ومباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته"، وقد عرفت المادة 05 من هذا الأمر الصناعات التقليدية والحرف بأنها:" كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي"، فرغم أن القانون نص على إثبات تأهيل في المجال إلاّ أنّه لا يرقى إلى درجة المؤهل العلمي، فالحرفي يعتمد بشكل أساسي على العمل اليدوي، في حين يعتمد المهني أساسا على نشاطه الفكري والعلمي.

لذلك تعتبر الخدمة الفكرية من أهم خصائص المهن الحرة، فاشترط القانون في مختلف المهن الحرة (الطب، الصيدلة، التوثيق، المحضر القضائي، المهن الهندسية، المهن المحاسبية) الحصول على تكوين متخصص وشهادة علمية تؤهل المعني لمزاولة المهنة، إضافة إلى قضاء فترات تربص تتيح اكتساب المزيد من الخبرات في الميدان من جهة، ومن جهة أخرى تفرض القوانين على المهنيين تحسين مداركهم العلمية بصورة مستمرة عن طريق التكوين المستمر، وهو ما سيتم تفصيله في نقطة لاحقة من هذه الأطروحة.

---

[1]- علي سعيدان، تنظيم مهنة المحاماة وأخلاقياتها في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 127، علي شرفي، المحامون ودولة القانون، د.م.ج، الجزائر، 1987، ص59.

[2]- الأمر 96-01 المؤرخ في 10 يناير 1996 المحدد لقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، ج رج ج، العدد 03 لسنة 1996، ص 03.

**2- معيار الغاية واجبة التحقيق:**

يعتبر نشاط المهن الحرة نشاطا غير تجاري، فأساسه عمل ذهني حتى لو اتخذ طابع الاتجار في ناتج هذا العمل الذهني طالما أن هذا الأخير هو الغالب[1]، فالنشاط التجاري أو الحرفي يقوم أساسا على تحقيق الربح، في حين يقوم نشاط المهن الحرة على تقديم خدمات ناتجة عن جهد شخصي.

أما النشاطات الحرفية فحُددت بموجب نص المادة 05 من الأمر 96-01 المذكور أعلاه، وهي النشاطات التي تتعلق بعملية إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو اداء خدمة يطغى عليها الطابع اليدوي، في حين أن المهن الحرة يطغى عليها الطابع الفكري، وهي لا تتعلق بأي من النشاطات التي تم ذكرها في المادة 05 من الأمر 96-01 المذكور أعلاه.

كما حدد النشاط التجاري بموجب أحكام الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم[2]، لاسيما المواد 02، 03، 04، إضافة إلى ذلك تم الإشارة إلى النشاطات المهنية المنظمة في هذا المجال ضمن المرسوم التنفيذي 97-40 المؤرخ في 18 يناير 1997 الملغى بالمرسوم التنفيذي 15-234 المؤرخ في 29 غشت 2015 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة الأنشطة والمهن المنظمة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري المعدل والمتمم[3]، حيث اعتبرت الأنشطة والمهن المنظمة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري بالنظر إلى طبيعتها أو موضوعها بأنها كل نشاط أو مهنة لها طابع خصوصي ولا يسمح بممارستها إلاّ إذا توافرت الشروط التي يتطلبها التنظيم، وبالنظر إلى خصوصيتها، بأنها كل مهنة أو نشاط يكون في ممارستها مساس بصورة مباشرة بانشغالات أو مصالح مرتبطة بالنظام العام، أمن الممتلكات

---

[1]- محمد شاهين مغاوير، القرار الإداري، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1986، ص 81.

[2]- الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، ج رج ج، العدد 101 لسنة 1975، ص 1306، المعدل والمتمم بـ:
- القانون 88-04 المؤرخ في 12 يناير 1988، ج رج ج، العدد 02 لسنة 1988، ص 47،
- المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 ابريل 1993، ج رج ج، العدد 27 لسنة 1993، ص 03،
- الأمر 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996، ج رج ج، العدد 77 لسنة 1996، ص 04،
- القانون 05-02 المؤرخ في 06 فبراير 2005، ج رج ج، العدد 11 لسنة 2005، ص 08،
- القانون 15-20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، ح رج ج، العدد 71 لسنة 2015، ص 05،
- القانون 22-09 المؤرخ في 05 مايو 2022، ج رج ج، العدد 32 لسنة 2022، ص 12.

[3]- المرسوم التنفيذي 97-40 المؤرخ في 18 يناير 1997 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة الأنشطة والمهن المنظمة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري،ج رج ج، العدد 05 لسنة 1997، ص 07، الملغى بالمرسوم التنفيذي 15-234 المؤرخ في 29 غشت 2015، ج رج ج، العدد 48 لسنة 2015، ص07، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 20-355 المؤرخ في30 نوفمبر 2020، ج رج ج، العدد 73 لسنة 2020، ص 08 .

والأشخاص، الحفاظ على الثروات الطبيعية والممتلكات الوطنية، الصحة العمومية، البيئة وقد أشار هذا المرسوم إلى أن ممارسة كل نشاط أو مهنة منظمة يتم بعد الحصول على رخصة أو اعتماد، ويجب أن تخضع هذه الممارسة إلى تنظيم خاص يتم اتخاذه بموجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير أو الوزراء المعنيين[1] طبقا للمادة 24 من القانون 04-08 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم[2]، وبالتالي يستثنى نشاط المهن الحرة موضوع الدراسة من الخضوع للتسجيل في السجل التجاري خاصة وأن تنظيمها يتم أساسا بموجب نصوص قانونية لا مراسيم تنفيذية، حيث تتولى تحديد الإطار العام لممارسة المهنة والشروط الواجب توافرها وغيرها، فهي لا تستهدف تحقيق الرّبح وقد أشارت هذه النصوص القانونية إلى منع المهنيين من الإشهار لجلب العملاء، وفي هذا الإطار مثلا أوجبت المادة 12 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على المحامي عدم استخدام أي وسيلة لجلب الزبائن أو القيام بالإشهار لنفسه أو الإيعاز لذلك، كما اعتبر القانون المنظم للمهنة تنافي ممارسة مهنة المحاماة مع كل نشاط تجاري أو صناعي[3]، كما أوجبت المادة 20 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب[4]على الطبيب ألاّ يمارس مهنة الطب ممارسة تجارية، ومنعته من القيام بجميع وسائل الإشهار المباشر وغير المباشر، وذات الأمر بالنسبة لباقي المهن، فهي مصنفة ضمن المهن غير التجارية، فالمقابل الذي يتحصل عليه المهني يسمى **أتعابا**، في حين يُطلق لفظ **الرّبح** على المقابل الذي يحصل عليه الشخص في الأنشطة التجارية، ويطلق لفظ **أجر** على المقابل الذي يحصل عليه الشخص لانجازه عملا معتمدا على قوته الجسدية.

لكن الإشكالية تكمن في الغموض الموجود في تحديد النشاطات ذات الطابع الاقتصادي والنشاطات المهنية المقننة والمهن الحرة لاسيما من حيث إخضاع ممارستها إلى شروط خاصة، فالمشرع الجزائري بموجب القانون 84-10 المؤرخ في 11 فبراير 1984 المتعلق بالخدمة المدنية المعدل والمتمم[5] حدد مفهوم الأنشطة والمهن المقننة

---

[1]- أنظر مثلا في هذا الإطار المرسوم التنفيذي 17-344 المؤرخ في 28 نوفمبر 2017 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط إنتاج المركبات وتركيبها، ج رج ج، العدد 68 لسنة 2017، ص 18.

[2]- القانون 04-08 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، ج رج ج، العدد 52 لسنة 2004، ص 04، المعدل والمتمم ب:

- القانون 13-06 المؤرخ في 23 يوليو 2013، ج رج ج، العدد 39 لسنة 2013، ص 33.
- القانون 18-08 المؤرخ في 10 يونيو 2018، ج رج ج، العدد 35 لسنة 2018، ص 04.

[3]- المادة 27 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013، السابق ذكره.

[4]- المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، ج رج ج، العدد 52 لسنة 1992، ص 1419.

[5]- القانون 84-10 المؤرخ في 11 فبراير 1984 المتعلق بالخدمة المدنية ج رج ج، العدد 07 لسنة 1984، ص195، المعدل والمتمم بـ:

ومحيطها القانوني حيث نصت المادة 04 على أنّه:" يخضع للخدمة المدنية المواطنون الذين انهوا طورا من التعليم العالي أو تلقوا تكوينا تقنيا عاليا ضمن الشعب والاختصاصات المعتبرة ذات أولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، ونصت المادة 14 من هذا القانون على أنّه:" يُقصد بالأنشطة المنظمة قانونا للحساب الخاص في مفهوم هذا القانون تلك التي تقتضي ممارستها التأهيل بالحيازة على شهادة أو دبلوم أو مؤهلات تمنحها المؤسسات التكوينية المتخصصة على أن يتم تحديد وتعداد هذه الأنشطة وتقنينها عن طريق التنظيم"، وهنا نطرح تساؤلا حول النشاطات المقننة التي يقصدها المشرع الجزائري في هذا القانون، ففي ظل عدم ووجود نص تنظيمي يحدد النشاطات المهنية المعنية بالخدمة المدنية، يمكن أن نفهم أن المشرع قصد بها كل المهن الحرة مثل مهنة المهندس المعماري، مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المحاماة، الطب وغيرها.

لكن هذا القانون أحال فيما يخص المسائل التقنية إلى القوانين الخاصة التي تنظم كل نشاط على حدا حيث نصت المادة 44 على أنه:" تبقى ممارسة الأنشطة للحساب الخاص خاضعة للأحكام التي نصت عليها القوانين والتنظيمات المعمول بها ولاسيما في مجال الاعتماد والمراقبة التقنية"، غير أنّ أداء الخدمة المدنية كإجراء مسبق لم يعد شرطا بالنسبة لبعض المهن مثل مهنة المحاماة وذلك ابتداء من 1991، بينما بقي إجراءا وجوبيا بالنسبة للمهن الطبية مثلا والتي صدر بخصوصها المرسوم التنفيذي 89-128 المؤرخ في 25 يوليو 1989 المتعلق بتطبيق الخدمة المدنية لسنة 1998[1] حيث نصت المادة 01 منه على أنّه:" المتخصصون في فرع الطب والصيدلة وجراحة الأسنان ملزمون بالخدمة المدنية طبقا للقانون 88-34 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتضمن المخطط السنوي لسنة 1989[2] لاسيما المادة 30 منه".

- القانون 86-11 المؤرخ في 19 غشت 1986، ج رج ج، العدد 34 لسنة 1986، ص 1424.
- الأمر 06-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006، ج رج ج، العدد 47 لسنة 2006، ص 15.

[1]- المرسوم التنفيذي 89-128 المؤرخ في 25 يوليو 1989 المتعلق بتطبيق الخدمة المدنية لسنة 1998، ج رج ج، العدد30 لسنة 1989، ص 801.

[2]- القانون 88-34 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتضمن المخطط السنوي لسنة 1989، ج رج ج، العدد01 لسنة 1989، ص03.

وقد صدر المرسوم التنفيذي 99-176 المؤرخ في 02 غشت 1999 ليحدد كيفيات تأدية الخدمة المدنية للممارسين الطبيين المعدل والمتمم[1]، وبالتالي فالمهن الطبية ملزمة بتأدية الخدمة المدنية والتي تعد شرطا واقفا لمزاولة المهنة للحساب الخاص، ويبقى التساؤل قائما بخصوص قصد المشرع بالمهن المقننة خاصة وانه تراجع عن استعمال هذه العبارة عند الإشارة إلى المهن والأنشطة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري واستعمال عبارة المهن المنظمة.

وعليه وانطلاقا من المعايير المذكورة أعلاه عرف الفقه المهن الحرة بالنظر إلى توافر عنصر الكفاءة بأنها:" الأنشطة التي يلعب فيها الفكر دورا أساسيا، والتي تهتم بالتطبيقات الشخصية لعلم من العلوم أو فن من الفنون"[2]، كما عرفت أيضا بأنها:" المهن التي يقوم بها كل شخص يمارس عملا أو نشاطا يبرز فيه إنتاجه الشخصي من علم أو معرفة أو خبرة"[3].

كما عُرِّفت بالنظر إلى توافر عنصر الاستقلالية بأنّها:" المهن التي يُباشرها المكلفون بصفة مستقلة والتي يكون العنصر الأساسي فيها العمل، وتقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون، ولا يمنع من اعتبارها كذلك كون الربح فيها نتيجة استثمار رأس المال والعمل متى كان العمل هو المصدر الأول والغالب"[4]، وعُرِّفت أيضا بأنّها:" مجموعة الأنشطة التي تمارس بكيفية مستقلة من طرف أشخاص مؤهلين لها غالبا فنيا وعلميا"[5]، كما "اهتمت فئة أخرى بتعريف المهن الحرة من خلال الجمع بين عنصري الاستقلالية والكفاءة العلمية حيث عُرفت بأنّها :" تلك الأعمال التي تقتصر على فئة معينة لما تتطلبه من خبرات ومؤهلات علمية وفنية، على أن يتم ممارستها من قبل هذه الفئة بصورة مستقلة، وألا تكون الغاية من ممارستها جني الأرباح"[6].

---

[1]- المرسوم التنفيذي 99-176 المؤرخ في 02 غشت 1999 ليحدد كيفيات تأدية الخدمة المدنية للممارسين الطبيين، ج رج ج، العدد 52 لسنة 1999، ص 17.
- استدراك في ج رج ج، العدد 58 لسنة 2002، ص 23، المعدل والمتمم بـ:
- المرسوم التنفيذي 06-420 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، ج رج ج، العدد 75 لسنة 2006، ص 08.
- المرسوم التنفيذي 13-112 المؤرخ في 18 مارس 2013، ج رج ج، العدد 16 لسنة 2013، ص 14.
- المرسوم التنفيذي 18-256 المؤرخ في 11 أكتوبر 2018، ج رج ج، العدد 62 لسنة 2018، ص 12.

[2]- أمال زمام، جباية المهن الحرة، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر01، الجزائر، 2010، ص 11.

[3]- حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2019، ص 638.

[4]-شعيب حمزة، "النظام المحاسبي والجبائي للمهن الحرة في الجزائر(الموثق أنموذجا)"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2021، ص 826.

[5]- محمد الكشبور، "المهن القانونية الحرة: انطباعات حول المسؤولية والتأمين"، المجلة المغربية للقانون واقتصاد التنمية، عدد خاص حول المهن القانونية الحرة، العدد25، كلية الحقوق، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء, المغرب،1991، ص 132.

[6]- محمد عبد الظاهر حسين، صور ممارسة المهن الحرة وأثرها على مسؤولية المهني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 29.

وبالتالي فالمهن الحرة هي المهن التي يقوم من خلالها شخص طبيعي بتقديم خدمات ترتكز على القدرات الفكرية أو التقنية التي هي من مؤهلاته إلى الغير ولحسابه الخاص بصورة مستقلة، ودون ارتباط بعقد عمل مع المستفيد من الخدمة يخضعه لتبعيته ومسؤوليته وإدارته.

**ثانيا: التعريف بالمهن الحرة ضمن النصوص القانونية التي تنظمها**

تطرق المشرع الجزائري إلى التعريف بالمهن الحرة بموجب النصوص القانونية التي تنظمها، وتتمثل في المهن الهندسية، المهن المحاسبية، المهن الصحية، المهن التي يتصف أصحابها بصفة ضابط عمومي إضافة إلى مهنة المحاماة.

1- **المهن الهندسية**:

تشمل المهن الهندسية في الجزائر كلا من مهنتي المهندس المعماري والمهندس الخبير العقاري.

**1-1 مهنة المهندس المعماري:**

الهندسة المعمارية طبقا للمادة 02 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم بالقانون 04-06 المؤرخ في 14 غشت 2004[1]، هي التعبير عن مجموعة من المعارف والمهارات المجتمعة في فن البناء، كما هي انبعاث لثقافة ما وترجمة لها، وتعد نوعية البنايات وإدماجها في المحيط واحترام المناظر الطبيعية والحضرية وحماية التراث والمحيط المبني ذات منفعة عامة، أما المهندس المعماري فتطرق إليه المشرع بموجب نص المادة 09 من المرسوم التشريعي المذكور أعلاه، فهو شخص محترف مكلف عادة بمهمة صاحب العمل، وهو الذي يتولى تصور انجاز البناء ومتابعته، كما أشار القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 مايو 1988 المتضمن كيفيات ممارسة الاستشارة الفنية في ميدان البناء[2] إلى مفهوم المهندس المعماري الذي أشار له القرار بعبارة المستشار الفني بموجب المادة 03 منه، فهو:" شخص طبيعي أو معنوي تتوفر فيه الشروط والمؤهلات المهنية والكفاءات التقنية والوسائل اللازمة الفنية في مجال البناء لصالح رب العمل، وذلك بالتزامه إزاء هذا الأخير على أساس الغرض المطلوب وأجل محدد ومقاييس نوعية، يمكن أن يكون المستشار الفني مهندسا معماريا أو مكتب دراسات مختص أو متعدد الاختصاصات معتمدا طبقا للتشريع الجاري"، والاستشارة

[1]- المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري ، ج رج ج، العدد 32 لسنة 1994، ص 04، المعدل والمتمم بالقانون 04-06 المؤرخ في 14 غشت 2004ج رج ج، العدد 51 لسنة 2004، ص 06.

[2]- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 مايو 1988 المتضمن كيفيات ممارسة الاستشارة الفنية في ميدان البناء، ج رج ج، العدد 43 لسنة 1988، ص 1479.

الفنية طبقا لنص المادة 02 من هذا القرار، وظيفة شاملة لمهام التصميم والدراسات والمساعدة والمتابعة والمراقبة، وانجاز المباني مهما تكن طبيعتها ووجهتها، باستثناء المباني المخصصة للاستعمال الصناعي، ويمارسها المستشار الفني تحت مسؤوليته الكاملة وفي إطار الالتزامات التعاقدية التي تربطه بصاحب المشروع.

### 2-1 ـ مهنة المهندس الخبير العقاري:

يسمى من يمارس المهنة بالمهندس المساح الطبوغرافي[1]، أو المهندس المساح الخبير أو المهندس الخبير العقاري، وهو الاسم الذي يستخدمه المشرع الجزائري، تعتمد هذه المهنة على القياس والتمثيل البياني لكل ما هو على سطح الأرض وتحديد لكل ما هو مرتبط بها[2]، عرف به المشرع الجزائري بموجب المادة 02 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري[3]، فهو كل شخص طبيعي يقوم بصفة رئيسية باسمه الشخصي وتحت مسؤوليته:

- بوضع المخططات الطبوغرافية والوثائق التقنية التي تلحق بعقود رسمية تتعلق بنقل الملكية العقارية،
- وضع الرسوم الطبوغرافية لسطح الأملاك العقارية وتحديدها ووضع معالم حدودها، ويمكنه أن يُقَيِّمها من حيث القيمة التجارية أو الإيجارية،
- انجاز الدراسات والرسوم الطبوغرافية في إطار عمليات التهيئة العقارية،
- القيام بالتحريات العقارية المرتبطة بعمليات نزع الملكية للمنفعة العامة وذلك وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها، ودون المساس بالصلاحيات المخولة للإدارات العمومية في مجال تسيير الأملاك العقارية.

### 2- المهن المحاسبية:

تعرف المحاسبة بأنها مجموعة المبادئ والأسس والنظريات والمفاهيم المحاسبية التي تحكم تسجيل العمليات المالية بطريقة منظمة وتبويبها وتلخيصها في شكل قوائم مالية بهدف تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة وتحديد المركز المالي في هذه الفترة وحتى يستفيد جميع الأطراف في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة[4]، وتُمارِس مهن المحاسبة في الجزائر ثلاث(03) فئات نص عليها القانون 10-

---

[1]- الطبوغرافيا هي علم يبحث في توضيح ورسم وتمثيل الهيئات الطبيعية والصناعية لمساحة من الأرض على قطعة من الورق تسمى خريطة طبوغرافية بواسطة رموز واصطلاحات ثابتة ومقياس رسم معين، للتفصيل أكثر أنظر الموقع:

https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/1B/1BA5881B630F0DDFA7ABD4602791E1A5_TABOGHRAFIA_AL_TAKHASUS.doc.pdf

[2]- إبراهيم رابعي، إجراءات وضمانات المتابعة التأديبية للمهنيين في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2018-2019، ص 41.

[3]- الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، ج رج ج، العدد 20 لسنة 1995، ص 05.

[4]- للتفصيل أكثر أنظر الموقع: http://elearning.univ-djelfa.dz/mod/resource/view.php?id=8552

01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد[1] وتتمثل في الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث يعتبر كل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات المخولين بممارسة مراجعة وتدقيق الحسابات، فالمراجعة هي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المُراجع، والتي تستهدف الفحص الانتقادي للسجلات ودفاتر وحسابات المؤسسة والقوائم المالية ككل من واقع المستندات للتأكد من سلامتها وصحتها وانسجامها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتأكد من تعبيرها الصادق والصحيح عن وضعية المؤسسة، على أن ينشر المراجع نتائج فحصه في تقرير مكتوب يتضمن رأيه الفني المسؤول والمحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية في التعبير عن نتيجة النشاط والمركز المالي للمؤسسة في إطار معايير المراجعة المتعارف عليها[2]، فالمُراجع لا تربطه بالمؤسسة علاقة تبعية بل هو شخص فني مستقل وخبير مهني محايد[3].

### 2-1 مهنة الخبير المحاسب:

يُعتبر الخبير المحاسب وفقا للقانون 10-01 المذكور أعلاه المؤهل الوحيد للقيام بالمراجعة المالية والمحاسبية للشركات والهيئات وتقديم الاستشارات لها في الميدان الاجتماعي والمالي والاقتصادي، وهي مهمة ظرفية مؤقتة تعرف باسم المراجعة الخارجية التعاقدية، وهي مراجعة اختيارية تتم بموجب عقد بين المُراجع وزبونه، ويعد خبيرا محاسبا طبقا لنص المادتين 18 و19 من القانون 10-01 المذكور أعلاه، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته:

- مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون، والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات،
- مسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا تربطه بها عقد عمل،
- يعتبر الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات،
- يتولى تقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.

---

[1]- القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج رج ج، العدد 42 لسنة 2010، ص 04.

[2]- عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية) ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2011-2012، ص 10.

[3]- أحمد بحيدة، "مراجعة الحسابات في بيئة المعالجة الالكترونية للبيانات المحاسبية والتجارة الالكترونية"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 06، العدد02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015، ص 335.

### 2-2 مهنة محافظ الحسابات:

ويسمى أيضا مندوب الحسابات، مراقب الحسابات أو مدقق الحسابات، وتُعبر مهنة محافظ الحسابات عن المراجعة الخارجية القانونية التي يفرضها القانون على بعض الشركات[1] والهيئات، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية وإعطائها الصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها، وقد عرّفت به المادة 22 من القانون 10-01 المذكور أعلاه، فهو كل شخص طبيعي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

وقد فصلت المادة 23 وما بعدها في المهام المسندة إلى محافظ الحسابات فهو:

- يختص بفحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير وبخصوص ذلك:
- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات،
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص،
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير،
- يُقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة،
- يُعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر، وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة،
- يمكنه طلب كل التوضيحات والمعلومات من القائمين بالإدارة والأعوان والتابعين للشركة أو الهيئة، كما يمكنه القيام بكل تفتيش يراه لازما،
- يمكنه أن يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها،

[1] - ومثال ذلك شركات الأموال، وهي الشركات التي ينص فيها القانون على وجوب تعيين مراجع خارجي لفحص حساباتها واعتماد قوائمها المالية الختامية، للتفصيل أكثر أنظر:

Allal HAMINI, Le control interne et l'élaboration du bilan comptable, OPU, Alger, 1993, p 40.

- يحضر الجمعيات العامة كلما تم استدعاؤها للتداول على أساس تقريره، ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته.

**2-3 مهنة المحاسب المعتمد:**

يعد محاسبا معتمدا طبقا لنص المادة 41 وما بعدها من القانون 10-01 المذكور أعلاه، المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته:

- مهمة مسك وفتح وضبط، محاسبات وحسابات التّجار والشّركات أو الهيئات التي تطلب خدماته،
- عرض الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر والشركة أو الهيئة التي أُسند إليه مسك محاسبتها بناءً على الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه،
- إعداد جميع التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها،
- يمكنه مساعدة زبونه لدى مختلف الإدارات المعنية،
- القيام بمهام المساعدة في إعداد الجداول المالية بناءً على التماس من الزبون.

**3- المهن الصحية:**

عَرّفت المادة 165 من القانون 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 المتضمن قانون الصحة المعدل والمتمم بالأمر 20-02 المؤرخ في 30 غشت 2020[1] مهنيي الصحة بأنّهم:" كل شخص ممارس وتابع لهيكل أو مؤسسة للصحة، يقدم في نشاطه المهني خدمة صحية أو يساعد فيها أو يساهم في انجازها، ويعتبر كذلك مهنيي الصحة المستخدمون التابعون للمصالح الخارجية الذين يقومون بمهام تقنية وتحقيقات وبائية ومهام المراقبة والتفتيش"، وقد حددت المادتان 01 و 02 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب الفئات التي تطبق عليها هذه المدونة، حيث نصت المادة 02 منها على أنه:" تُفرض أحكام هذه المدونة على كل طبيب أو جراح أسنان أو صيدلي أو طالب في الطب أو في جراحة الأسنان أو في الصيدلة مرخص له بممارسة المهنة وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما"، وبالتالي سيتم التركيز على الأطباء، جراحي الأسنان والصيادلة، فبالنسبة **لمهنة الطب،** يعتبر الطبيب الشخص المؤهل الذي يمارس الطب[2] ويعالج المرضى، ولم يتطرق المشرع الجزائري لتعريف الطب أو الطبيب واكتفى بتحديد شروط ممارسة المهنة والتزامات الطبيب( الطبيب أو جراح الأسنان).

---

[1]- القانون 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 المتضمن قانون الصحة، ج رج ج، العدد 46 لسنة 2018، ص 03، المعدل والمتمم بالأمر 20-02 المؤرخ في 30 غشت 2020، ج رج ج، العدد 50 لسنة 2020، ص04.

[2]- الطب هو علم يختص بمعالجة الأمراض، فهو كما عرفه ابن سينا علم يُعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح، ويزول عن الصحة ليحفظ الصحة حاصلة ويستردها زائلة، للتفصيل أكثر أنظر: فريدة أولمو، "أخلاقيات الطب عند ابن سينا، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية"، المجلد 10، العدد 02، جامعة وهران 02، الجزائر، 2021، ص 150.

بالنسبة **لمهنة الصيدلة**، تعرف الصيدلة بأنّها:" مهنة تختص بتجهيز الأدوية والتعرف على خصائصها وصفاتها والوسائل التي تكفل الحفاظ عليها، وكلك طرق تعاطيها وتحضيرها وفق أشكال وهيئات بحيث يكون من السهولة تناولها"[1]، ويمارس المهنة الصيدلي الذي عرفت به المادة 115 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 02 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب بأنّه:" من يتولى تحضير الأدوية أو صنعها ومراقبتها وتسييرها وتجهيز المواد الصيدلانية بنفسه وإجراء التحاليل الطبية، ويتعين عليه أنْ يراقب مراقبة دقيقة لِمَا يقوم به من أعمال صيدلانية".

**4- المهن المساعدة للعدالة:**

وتتمثل هذه المهن في مهنة التوثيق، مهنة المحضر القضائي، مهنة محافظ البيع بالمزايدة، ومهنة المترجم-الترجمان الرسمي.

**4-1- مهنة التوثيق:**

يُعرف التوثيق بوجه عام بأنّه مجموعة من الإجراءات القانونية التي يقيدها الموثق بناء على طلب المتعاقدين لكي يكتسب العقد فيما بينهم صفة العقود الرسمية[2]، كما عُرِّف بأنّه علم يبحث في كيفيات تسجيل إثبات العقود والالتزامات والتصرفات والمعاملات على وجه رسمي يصح الاحتجاج والتمسك به[3]، أما الموثق فقد عَرَّف به المشرع الجزائري بموجب نص المادة 03 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق[4]، فهو ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية، يتولى تحرير العقود التي يشترط فيها القانون الطبيعة الرسمية، وكذا العقود التي يرغب الأشخاص إعطاءها هذه الطبيعة، فالمشرع اعتبر المحررات الصادرة عن الموثق والممهورة بالختم الرسمي كأنما صدرت عن الدولة مباشرة، كما يتولى طبقا لنص المواد من 09 إلى 13 المهام الآتية:

- حفظ العقود التي يحررها أو يستلمها للإيداع، ويسهر على تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها قانونا لا سيما تسجيل وإعلان ونشر وشهر العقود في الآجال المحددة قانونا،

---

[1]- عباس علي محمد الحسني، مسؤولية الصيدلي المدنية عن أخطائه المهنية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 17.

[2]- وسيلة وزاني، وظيفة التوثيق في النظام القانوني الجزائري(دراسة قانونية تحليلية)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 17.

[3]- مليكة جامع، "النظام القانوني للموثق في التشريع الجزائري"، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2018، ص364.

[4] - القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، ج رج ج، العدد 14 لسنة 2006، ص 15.

- حفظ الأرشيف التوثيقي[1]،
- تسليم نسخ تنفيذية للعقود التي يحررها أو نسخ عادية منها أو المستخرجات والعقود التي لا يحتفظ بأصلها،
- التّأكد من صحة العقود الموثقة، وتقديم النصائح للأطراف قصد انسجام اتفاقاتهم مع القوانين التي تسري عليها ضمن تنفيذها،
- إعلام الأطراف بمدى التزاماتهم وحقوقه، ويبن لهم الآثار والالتزامات التي يخضعون لها، والاحتياطات والوسائل التي يتطلبها أو يمنحها لهم القانون لضمان نفاذ إرادتهم،
- تقديم الاستشارات في حدود اختصاصاته.

### 4-2- مهنة المحضر القضائي:

مهنة المحضر القضائي من المهن المساعدة للعدالة، يمارسها المحضر القضائي الذي عَرّف به المشرع الجزائري في نص المادة 04 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم بالقانون 23-13 المؤرخ في 05 غشت 2023 [2]، فهو ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية يتولى تسيير مكتب عمومي لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته، وفي إطار ذلك يقوم بالمهام المنصوص عليها بموجب المادة 12 والتي وسعت من صلاحيات المحضر القضائي بموجب القانون 23-13 المؤرخ في 05 غشت 2023 المعد والمتمم للقانون 06-03 المذكور أعلاه لتشمل حتى مهام البيع بالمزايدة نظرا لدمج مهنتي المحضر القضائي ومحافظ البيع بالمزايدة في مهنة واحدة، وتتمثل في:

- تبليغ العقود والعرائض والسندات والإعلانات التي تنص عليها القوانين والتنظيمات ما لم يحدد القانون طرفا آخر للتبليغ،
- تنفيذ الأوامر والأحكام والقرارات القضائية والسندات التنفيذية، طبقا للتشريع الساري المفعول،
- الجرد والتقييم والبيع بالمزاد العلني للمنقولات المادية أو غير المادية والعقارات التي ينص عليها القانون أو الأحكام والقرارات القضائية أو بطلب من الأطراف، مع مراعاة أحكام نص المادة 720 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية[3] المعدل والمتمم

---

[1]- يشمل الأرشيف التوثيقي مجموع الوثائق التي يتسلمها أو يعدها الموثق بمناسبة أداء مهنته.

[2]- القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي ج رج ج، العدد 14 لسنة 2006، ص 21، المعدل والمتمم بالقانون 23-13 المؤرخ في 05 غشت 2023، ج رج ج، العدد 52 لسنة 2023، ص 04.

[3]- تنص المادة 720 من القانون08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه:" تباع القيم المنقولة والأسهم بواسطة أحد البنوك أو أية مؤسسة مؤهلة قانونا، تعين من طرف رئيس المحكمة بأمر على عريضة بناء على طلب الدائن الحاجز، يُبين في الأمر ما يلزم اتخاذه من إجراءات النشر والتعليق"، ج رج ج، العدد 21 لسنة 2008، ص03، المعدل والمتمم بالقانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022، ج رج ج، العدد48 لسنة 2022، ص03.

بالقانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022، وصلاحيات إدارة أملاك الدولة،

- بيع المنقولات والأموال المنقولة المادية للمتأخرين عن دفع الضريبة، مع مراعاة التشريع الساري المفعول،
- بيع المنقولات والعقارات المحجوزة بالمزاد العلني طبقا للتشريع الساري المفعول،
- القيام بالمزايدات المتعلقة بالإيجار والبيع بطلب من الإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة، وفقا للتشريع الساري المفعول،
- بيع أموال المؤسسات الخاضعة للتصفية، ما لم يوجد نص قانوني يقضي بخلاف ذلك،
- القيام بمعاينات أو استجوابات أو إنذارات بناء على أمر قضائي، أو تلقي تصريحات دون إبداء رأيه،
- تقديم استشارات في حدود اختصاصه، وتمكينه من إجراء الوساطة والصلح،
- زيادة على ذلك يتولى المهام المخولة له بموجب التشريع الساري المفعول.

### 4-3- مهنة محافظ البيع بالمزايدة:

المزايدة لغة مأخوذة من زاد الشيء يزيد زيدا وزيادة ومزيدا ومزادا وأزاد الشيء: أي كثر ونَما، كما تحمل معنى المنافسة بين جمهور المزايدين: زَايَدَهُ أي نافسه في الزيادة وفي ثمن السلعة، وزايده أي زاد فيه على الآخر[1]، أمّا من الناحية الاصطلاحية فالمزايدة تعني أنْ ينادى على السلعة ويزيد النّاس فيها على بعضهم البعض حتى تقف على آخر زائد فيها يأخذها[2]، أما من الناحية الفقهية فعرفت المزايدة بأنها:" البيع بالتنافس بين عدة أشخاص بحيث تعطى الصفقة لمن يقدم أعلى ثمن، ويكون المزاد علنيا إذا كان مفتوحا للجمهور أو على الأقل لطائفة من الأشخاص دون أن يقتصر على أشخاص معينين مقصودين بذواتهم مهما كثر عددهم"[3]، كما عرفت بأنها:" طريقة بمقتضاها تلتزم الإدارة باختيار أفضل من يتقدمون للتعاقد معها شرطا، سواء من الناحية المالية أو من ناحية الخدمة المطلوب أداؤها"[4].

أما من الناحية القانونية فلم يتطرق القانون 16-07 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة[5] إلى تعريف مهنة محافظ البيع بالمزايدة إنّما اقتصر الأمر على التعريف بمحافظ البيع بالمزايدة وهذا بموجب نص المادة 04 من هذا

---

[1] -https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D8%A9

[2]- محمود يونس حمادة الحديثي، ضوابط البيع بالمزايدة في الفقه الإسلامي، مجلة سُرّ من رَأى للدراسات الإنسانية، المجلد06، العدد22، كلية التربية، جامعة سامراء، العراق، 2010، ص 173.

[3]- علي محمد علي قاسم، بيع المزايدة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 90.

[4]- محمود يونس حمادة الحديثي، المرجع السابق، ص 183.

[5]- القانون 16-07 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة، ج رج ج، العدد 46 لسنة 2016، 05، الملغى بالقانون 23-13 المؤرخ في 05 غشت 2023 المعدل والمتمم للقانون 06-03 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي، السابق ذكره.

القانون، فهو ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية يتولى تسيير مكتب عمومي لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته، ويتولى طبقا للمادة 12 من القانون 16-07 المذكور أعلاه المهام التالية:

- تقييم المنقولات والأموال المنقولة المادية،
- التقييم والبيع بالمزاد العلني للمنقولات والأموال المنقولة المادية،
- بيع المنقولات والأموال المنقولة المادية للمتأخرين عن دفع الضريبة،
- بيع أموال المؤسسات الخاضعة للتصفية ما لم يوجد نص قانوني يقضي بخلاف ذلك،
- بيع المنقولات المحجوزة في المزاد العلني طبقا للتشريع المعمول به،
- تقديم استشارات في حدود اختصاصاته،
- القيام بالمزايدات المتعلقة بالإيجار والبيوع بالمزاد العلني بطلب من الإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة والضباط العموميين الآخرين.

### 4-4- مهنة المترجم-الترجمان الرسمي:

لطالما كانت الترجمة ملازمة لوجود الإنسان، وأثبتت فعاليتها في إحداث التواصل بين متعددي اللغات في مختلف الأزمنة والأماكن، فهي تعد أحد الأنشطة البشرية التي وُجدت منذ القدم، وتهدف إلى تفسير المعاني التي تتضمَّنها النصوص، وتحويلها من إحدى اللُّغات (لُغة المصدر) إلى نصوص بلُغة أخرى (اللُّغة المُستهدفة).

وارتبط مصطلح الترجمة عموما بمعنيين لغويين، الأول سيرة فرد من الناس أو تاريخ حياته، والثاني تفسير الكلام أو شرحه أو نقله من لغة إلى أخرى، جاء في لسان العرب: تَرْجَمَ كلامه أي فسره بلسان آخر[1].

تقوم بالتالي مهنة المترجم على ترجمة النصوص أو المحادثات من لغتهم الأصلية إلى لغة أخرى، مع الحرص على الدقة في المعلومات والحفاظ على المعنى الأصلي، والتقاط جوهر الخطاب، ويتولى القيام بهذه المهنة المترجم، الذي تم التعريف به بموجب المادة 03 من الأمر 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم-الترجمان الرسمي[2]، فهو ضابط عمومي يقوم بالترجمة الكتابية أو الشفاهية من لغة إلى لغة أخرى، و قد حددت مهامه بموجب المواد 05 و 06 فهو:

- يتولى وحده مهمة التصديق والمصادقة على ترجمة كل وثيقة أو سند كيف ما كانت طبيعته،
- القيام بأعمال الترجمة عندما يطلب منه ذلك في الاجتماعات أو الندوات أو الملتقيات أو المؤتمرات وذلك في حدود اختصاصاته وصلاحياته،
- القيام بخدمات الترجمة لدى الجهات القضائية،

[1]- عبد القادر سلامي، "المنهج في رحاب الترجمة والتفسير والتخريج"، مجلة الآداب واللغات، العدد 09 (عدد خاص بأعمال ملتقى المناهج)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2005، ص 232.

[2]- الأمر 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم-الترجمان الرسمي، ج رج ج، العدد 17 لسنة 1995، ص 25.

- التوقيع كشاهد إضافي على العقود التي يتسلمها الموثقون وغيرهم من الضباط العموميين عندما لا يتكلم الأطراف أو الشهود إلا بلغة أجنبية واحدة، فلا يُرتب العقد أيَّ أثر قانوني دون مساعدة مترجم-ترجمان رسمي.

### 5- مهنة المحاماة:

مصطلح المحاماة مصطلح حديث نسبيا فلم يرد في كتب الفقهاء القدامى[1]، غير أن المصطلح الذي كان سائدا لاسيما في الشريعة الإسلامية هو مصطلح الوكالة في الخصومة، لذا وجب التطرق إلى تعريف مصطلح الوكالة بالخصومة ثم التعريف بمهنة المحاماة.

**فالوكالة لغة** لها العديد من المعاني، منها: إظهار العجز والاعتماد على الغير، جاء في مختار الصحاح:" (وكّله) بأمر كذا (تَوْكِيلاً) والاسم (الوِكَالةُ) بفتح الواو وكسرها، و(التَّوَكُّلُ) إظهار العجز والاعتماد على غيرك والاسم (التُّكْلانُ)، و(اتَّكَلَ) على فُلانٍ في أمره إذا اعتمده و(وَكَلَهُ) إلى نفسه من باب وَعَد و(وُكُولاً) أيضا. وهذا الأمر (مَوْكُولٌ) إلى رأيك" و(وَاكَلَهُ مُواكَلَةً) إذا اتكل كل واحد منهما على صاحبه[2].

أما **اصطلاحا** فعُرِّفت بأنّها:" إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم وركنها لفظ وكلت وأشباهها"[3]، كما عرفت بأنها تفويض شخص غيره في شيء ليفعله حال حياته[4].

أما **الخصومة** في اللغة يراد بها ( الخصم معروف يستوي فيه الجمع والمؤنث لأنه في الأصل مصدر، ومن العرب من يُثَنِّيهِ ويجمعه فيقول خصمان وخصوم، والخصيم وخاصمته مخاصمة وخصومة أي جادله ونازعه[5]، **واصطلاحا** عُرِّفت بأنّها:" الدعوى الصحيحة والجواب الصريح بنعم أو لا"[6]، وفي معجم لغة الفقهاء عرفت بأنها:" ادعاء

---

[1]- صلاح خالد مثال العازمي، "التكييف الفقهي لمهنة المحاماة وحكم العمل بها (دراسة فقهية مقارنة)"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد 05، الجزء 13، 2020، مصر، ص 485.

[2]- زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2022، ص 306.

[3]- أبو محمد العيني، البناية شرح الهداية، باب الوكالة، الجزء التاسع، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص 216.

[4]- صلاح خالد مثال العازمي، المرجع السابق، ص 485.

[5]- أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد 12، دار الصادر للطباعة والنشر، بيروت، 2009، ص 160.

[6]- محمد علاء الدين ابن عابدين، عيون الأخيار( تكملة رد المختار)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2018، ص 357.

طرف حقا وإنكار الطرف الآخر عليه هذا الحق"[1] ، فالخصومة بالتالي تنازع في حق بين اثنين كل يدعي أنه صاحبه ويكون ذلك أمام قاض.

وعليه عُرِّفت الوكالة بالخصومة بأنها" تفويض شخص لآخر ليقوم مقام نفسه بالدعوى ابتداء أو الجواب عنها اعتراضا أمام المحكمة المختصة في تصرف معلوم قابل للنيابة ممن يملكه غير مشروط بموته"[2].

ولقد أجازت الشريعة الإسلامية الوكالة بالخصومة بإجماع جمهور الفقهاء، واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن والحديث والسيرة، فمن **القرآن** جاء على لسان سيدنا موسى عليه السلام قال تعالى:" وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿29﴾ هَارُونَ أَخِي ﴿30﴾ ٱشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴿31﴾"[3] فوجه الاستدلال هو استعانة سيدنا موسى بأخيه لبيان حجته، وكذا قوله تعالى:" قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿33﴾ وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿34﴾[4]، والمفهوم من هذه الآية أن سيدنا موسى طلب الاستعانة بأخيه هارون ليكون معينا ومصدقا له وليدافع عنه من التهمة الموجهة إليه لأنه أفصح منه لسانا، وهذا دليل على مشروعية الاستعانة بالدفاع عند حدوث الخصومة.

ومن الأثر، عن عبد الله بن جعفر قال: كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يكره الخصومة، فكان إذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن أبي طالب فلما كبر عقيل وكَّلَنِي، وقال ابن قدامة رحمه الله : إنّ عليًّا رضي الله عنه وكَّل عقيلا عند أبي بكر رضي الله عنه وقال: ما قضى له فلي، وما قضى عليه فعليَّ، ووكل عبد الله بن جعفر عند عثمان وقال: إن للخصومة قحما وإنّ الشيطان ليحضرها وإني أكره أن أحضرها"[5]، ومن هنا استدل الفقهاء على جواز التوكيل في الخصومة.

أمَّا المحاماة فهي كلمة أصيلة في اللغة العربية، **فلغة** تعني، حَمى الشَّيء حَمْيًا وحِماية ومحمية أي منعه ودافع عنه، وحميت السكان من الناس حميا من باب حمى وحمية بالكسر أي منعته عنهم والحماية اسم منه، وأحميته بالألف أي جعلته حمى أي لا

---

[1]- محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، الطبعة الثانية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1988، ص 196.

[2]- سلمان مشهور حسن محمود، المحاماة تاريخها في النُّظم وموقف الشريعة منها، الطبعة الأولى، دار الفيحاء، عمان، 1987، ص 64.

[3]- سورة طه الآية من 29 إلى 31.

[4]- سورة القصص الآية 33-34.

[5]- أحمد يموني، نظام مهنة المحاماة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر01، الجزائر، 2009-2010، ص 65.

يقرب ولا يتجرأ عليه، ونقول حَمَيْتُ القوم حماية أي نصرتهم[1]، فالمحاماة في اللّغة يُراد بها النُّصرة والمنعة ولا تخرج عن معنى الحماية، والمحامي لغة هو المدافع مأخوذ من الفعل حامى، فيقال حامى الرجل عن ولده، أي دافع عنه.

وعادة ما يقصد بالمحاماة في اللغة الفرنسية Barreau وهو المكان المخصص للمحامين في المحكمة، ذلك أنّ أصل الكلمة مشتق من الكلمة اليونانية Barre والتي يقصد بها المعارضة، وبمرور الزمن أصبحت كلمة محاماة تشير إلى عدة معاني منها نقابة المحامين، وهيئة الدفاع[2]، أمّا كلمة Avocat باللّغة الأجنبية فمشتقة من كلمتين Ad/ Voucatus حيث تعني الأولى Ad المُرافق، ويقصد بالثانية Voucatus الشخص المستدعى للوقوف أمام المحكمة، وبعد التطور الذي حدث في مفهوم هاتين الكلمتين أصبحتا تكتبان في كلمة واحدة والتي يقصد بها المحامي، وأصبح يقصد بها مُرافق الشخص المستدعى للمثول أمام المحكمة[3]، فالمحامي هو الشخص الذي خوله النظام القانوني مساعدة العدالة عن طريق تقديم المشورة القانونية للأفراد والتّمثيل الإجرائي للمتقاضين والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم أمام القضاء[4].

أما **اصطلاحا** فعرفت المحاماة بأنها:" فن دقيق يحتاج إلى قدرات ومواهب خلاقة، في فن الأدب وفن الخطابة، وفن القلم، والمحاماة بعد ذلك رسالة سامية في إظهار طبيعة النفوس، وكشف كوامنها، والاهتداء إلى نوازعها ودوافعها، بغية الذود عن موقف من تنوب عنه في الخصومة، وتبرير سلوكه أمام القضاء"[5]، كما عرفت بأنها:" تفويض شخص لآخر مختص، يقدم له المساعدة القضائية دفاعا عنه في الدعوى ابتداء أو اعتراضا أمام المحكمة المختصة في تصرف معلوم، قابل للنيابة ممن يملكه"[6]، وعرفت أيضا:" مهنة حرة مستقلة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة وسيادة القانون وفي

---

[1]- أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد 14، المرجع السابق، ص 199، ابن عباد إسماعيل، المحيط في اللغة، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب، بيروت، 2015، ص 230، والفيروز آبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، المجلد 04، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 3230.

[2]- زهيرة حصباية، "مهنة المحاماة وأخلاقياتها في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2023، ص 1754.

[3]- مولاي ملياني بغدادي، المحاماة في الجزائر، الجزء الثاني، المطبعة الجامعية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1999، ص 14.

[4]- هشام قاضي، أخلاقيات وأصول مهنة المحاماة وفقا لقانون تنظيم مهنة المحاماة الجزائري، دار المفيد للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص 23.

[5]- مثنى حميد شهاب، "مفهوم الوكالة والمحاماة في الشريعة والقانون ومشروعيتها وأهميتها"، مجلة الدراسات التربوية العلمية، المجلد 03، العدد 18، كلية التربية، الجامعة العراقية، العراق، 2021، ص 318.

[6] - آل خريف محمد بن علي بن محمد، نظام المحاماة في الفقه الإسلامي وتطبيقاته، الطبعة الأولى، كنز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 2004، ص83.

كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم، والمحامون وحدهم هم الذي يمارسون هذه المهنة ولا سلطان عليهم في ذلك إلاّ لضمائرهم[1].

وهو تقريبا ذات التعريف الوارد في نص المادة 02 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والتي ورد فيها:" المحاماة مهنة حرة ومستقلة تعمل على حماية وحفظ حقوق الدفاع وتساهم في تحقيق العدالة واحترام مبدأ سيادة القانون".

ويتولى المحامي القيام بالمهام المنصوص عليها بموجب المادتين 05 و 06 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والمتمثلة في:

- تمثيل الأطراف ومساعدتهم والدفاع عنهم، وتقديم النصائح والاستشارات القانونية،
- القيام بكل إجراء تقتضيه المهنة لاسيما :
  - اتخاذ كل تدبير والتدخل في كل إجراء،
  - القيام بكل طعن،
  - دفع وقبض كل مبلغ مع الإبراء،
  - القيام بكل إجراء يتعلق بالتنازل أو الاعتراف بحق،
  - السعي لتنفيذ الأحكام القضائية، ولهذا الغرض يجوز له القيام بكل الإجراءات والشكليات الضرورية لذلك.

### الفرع الثاني: أصل نشأة المرافق العامة المهنية

ارتبط ظهور المرافق العامة المهنية في فرنسا بشكل أساسي بكفاح أصحاب المهن ومطالبتهم المستمرة بتنظيم المهن التي يزاولونها، لذا يتبادر إلى ذهننا تساؤل حول أصل نشأة هذه المرافق لاسيما في الجزائر، لذا سيتم بداية تقديم لمحة عامة حول نشأة المرافق العامة المهنية مع التطرق لأصل نشأتها في الجزائر والتركيز بصورة أساسية حول نشأة منظمة المحامين.

#### أولا: لمحة عامة حول نشأة المرافق العامة المهنية

تعود بوادر ظهور المرافق المهنية إلى العهد الروماني، حيث عرفت الحرف ازدهارا كبيرا ما أدى إلى تنظيمها في شكل طوائف سمحت للمنخرطين فيها بالنهوض بالتنمية الاقتصادية وكذا الاجتماعية، غير أن هذا التنظيم عرف تدهورا في العهد الإقطاعي أدى إلى اختفاء تلك الطوائف، وبحلول القرن 17م برزت طبقة جديدة اهتمت

[1]- عبد الرحمان محمد العيسوي، المحاماة مهنيا ونفسيا، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001، ص77، سهيل الأحمد، "أخلاقيات المحامي مع موكله وفق لائحة مهنة المحاماة لسنة 2016 من منظور شرعي"، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد03، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2021، ص 05.

من جديد بالحرف وسعت إلى تنظيمها وتفعيل دورها، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من الحرف المهنية في مجالات مختلفة لا سيما الاقتصادية، التجارية والعلمية، ولذلك بالغ الأثر في تطور الهيئات المهنية في فرنسا[1].

بانتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر للوجود بفرنسا نوعان من المرافق العامة، عرف النوع الأول بالمرافق **العامة النقابية**، ففي أعقاب الأزمة الاقتصادية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، واجهت حكومة فيشي(1940-1944) تلك التداعيات بإنشاء تنظيمات في مختلف الفروع منها الاقتصادية، أشهرها لجان التنظيم Comité d'organisation[2]، فكان لها دور فعال في التنظيم المهني وتوجيه الاقتصاد ومواجهة المشاكل الاقتصادية، ولتحقيق ذلك منحها المشرع بعض امتيازات السلطة العامة من خلال إصدار قرارات فردية أو لائحية نافذة، كما تولت جملة من الصلاحيات كوضع خطط للإنتاج، تنظيم المنافسة وغيرها، غير أن هذه التنظيمات قد ألغيت سنة 1945 وتم تعويضها بالدواوين المهنية والتي حلت بدورها سنة 1946 ومنحت صلاحياتها لبعض الهيئات المهنية كالغرف التجارية، الفلاحية الصناعية، وغيرها[3].

أما النوع الثاني فكان يهدف إلى تنظيم المهن الحرة، كالطب، الهندسة والمحاماة، أطلق عليها مرافق **التنظيم المهني**[4]، حيث كان ظهورها نتيجة لكفاح أصحاب المهن الحرة ومطالبتهم بالتنظيم الرسمي للمهن التي يزاولونها، حماية لحقوقهم ومصالحهم أسوة بالموظفين الذين اعترف لهم المؤسس الدستوري في فرنسا بموجب دستور 1946 وكذا المشرع في قانون الوظيفة العامة بحق إنشاء نقابات للدفاع عن مصالحهم.

وقد كان لمجلس الدولة الفرنسي دور هام في التكييف القانوني للمرافق العامة المهنية وهذا في قراره الصادر بتاريخ 02 أبريل 1943 بخصوص قضية الطبيب BOUGUEN[5]، ويتعلق الأمر بقرار صدر عن أحد المجالس الإقليمية لنقابة الأطباء منع بموجبه الطبيب من الاستمرار في مزاولة المهنة في عيادته الثانية المتواجدة في بلدة أخرى غير التي يقيم فيها، وقد طعن الطبيب في هذا القرار أمام المجلس الأعلى لنقابة الأطباء، إلا أن هذا الأخير رفض طعنه، فلجأ إلى مجلس الدولة مطالبا بإلغائه، وهو ما قضى به مجلس الدولة، وفي حيثيات الحكم -وهو يتعرض لموضوع الاختصاص- ورد أن المشرع قد أراد أن يجعل من تنظيم مزاولة مهنة الطب والرقابة عليها مرفقا عاما، وأنه إذا كان المجلس الأعلى للأطباء لا يعتبر مؤسسة عامة فإنه يساهم في تسيير هذا المرفق، وأنه يحق لمجلس الدولة أن ينظر في الطعون المقدمة ضد تلك القرارات التي يدعي المجلس الأعلى إصدارها بهذه الصفة، خاصة ضد تلك التي يتخذها تطبيقا للمادة

---

[1]- مامون مؤدن، الإطار القانوني لنشاط المنظمات المهنية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016 ، ص 159، رضوان بوجمعة، قانون المرافق العامة، مطبعة النجاح، المغرب، 2000، ص 137.

[2]- حماد محمد شطا، تطور وظيفة الدولة، الكتاب الأول: نظرية المرافق العامة، د.م.ج، الجزائر، 1984، ص314.

[3]- Jean REVERO, Droit administratif, 9éme édition, Dalloz, Paris, 1980, p500.

[4]- مصطفى أبو زيد فهمي، الإدارة العامة، نشاطها وأموالها، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 2002، ص 90.

[5]- مصطفى أبو زيد فهمي، القضاء الإداري ومجلس الدولة (قضاء الإلغاء)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص120.

04 من القانون 08 أكتوبر 1940 التي تجعل له مهمة ضمان احترام القوانين واللوائح في المجال الطبي.

وعليه فقد أقر مجلس الدولة الفرنسي أن تنظيم مزاولة مهنة والرقابة عليها يجعل منها مرفقا عاما، فقد أصبغ على المنظمات المهنية صفة منظمات تتولى إدارة مرافق عامة، غير أنه أنكر عليها صفة المؤسسات العمومية لغياب شروط معينة لا تتوافر فيها.

**ثانيا: نشأة المرافق العامة المهنية في الجزائر**

يرتبط ظهور المرافق المهنية في فرنسا بكفاح أبناء المهن، خلافا لما كان عليه الأمر في الجزائر، فقد كان إنشاؤها بمبادرة من الدولة صاحبة الاختصاص الأصيل في تنظيم وتسيير القطاع المهني، ورغبة منها في تقنين المهن الحرة[1].

والتطرق لنشأة وظهور المرافق المهنية في الجزائر يقودونا إلى فترتين، فترة الاستعمار الفرنسي، وفترة ما بعد الاستقلال، فقد ورثت الجزائر نظام المنظمات المهنية والتي كانت مجمعة ضمن نظام يسمى المنظمة المهنية، تضم هيئات أوكل لها تأمين الانضباط داخل المهنة، وتوقيع العقوبات التأديبية على الأعضاء حال إخلالهم بالمهنة[2]، ويتعلق الأمر بالأطباء وجراحي الأسنان، الصيادلة، القابلات، البياطرة، الخبراء المحاسبين، المهندسين المعماريين، الخبراء المهندسين.[3]

أما بعد الاستقلال فلم تستمر هذه المنظمات في الوجود، إما بسبب حلها أو زوالها مع مرور الزمن، ما عدا منظمة المحامين، وقد صدرت العديد من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمهن الحرة، إلى غاية صدور التعديل الدستوري لسنة 1989 والذي بموجبه تم التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني النظام اللبرالي، فكان لابد من إعادة النظر في مختلف النصوص القانونية والتنظيمية، وبناء على ذلك سيتم تقديم لمحة عامة عن تطور المرافق المهنية في الجزائر مع التركيز على نشأة منظمة المحامين كأنموذج.

**1- المنظمات المهنية المحاسبية**

بالنسبة لمنظمات المهن المحاسبية، استمر العمل بالقوانين الفرنسية إلى ما بعد الاستقلال لا سيما القانون المؤرخ في 19 سبتمبر 1945 المتضمن تأسيس نقابة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين[4]، ثم توقف نشاط منظمة الخبراء المحاسبين بعد الاستقلال لعدم وجود أعضاء جزائريين، وهذا في ظل عدم إمكانية تأسيس منظمة وطنية جزائرية من قبل الأجانب، ثم صدر الأمر 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 المتعلق

[1]- زهير عمور، المنظمة المهنية أمام مجلس الدولة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021-2022، ص 17

[2]- أحمد محيو، المنازعات الإدارية في النظام الجزائري، ترجمة فائز أنجق وبيوض خالد، د.م.ج، الجزائر،1992، ص48.

[3]- مامون مؤدن، المرجع السابق، ص 164.

[4]- عمر شريقي، المرجع السابق، ص 114.

بممارسة مهنة المحاسب المعتمد والخبير المحاسب[1] الذي أعاد تنظيم المهنة حيث نصت المادة 60 منه على إلغاء أحكام الأمر45-2138 المؤرخ في 19 سبتمبر 1945 المتضمن تأسيس نقابة الخبراء المحاسبين[2]، لكن لم يتم العمل به إلى غاية 05 يوليو 1975 تاريخ انتهاء سريان التشريع الفرنسي؛ بعدها صدر القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991[3] والذي ألغي بالقانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وصدرت النصوص التنظيمية المتعلقة بهذا القانون والمتمثلة في:

- المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره[4]،

- المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره[5]،

- المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره[6]،

- المرسوم التنفيذي 11-27 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره[7]،

- المرسوم التنفيذي 11-28 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها[8]،

---

[1]- الأمر 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 المتعلق بممارسة مهنة المحاسب المعتمد والخبير المحاسب، ج رج ج، العدد 107 لسنة 1971، ص 1852.

[2]- أحمد محيو، المنازعات الإدارية، المرجع السابق، ص 50.

[3]- القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتعلق بممارسة مهنة المحاسب المعتمد والخبير المحاسب، ج رج ج، العدد 20 لسنة 1991، ص 651.

[4]- المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص04.

[5]- المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص07.

[6] - المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص10.

[7] - المرسوم التنفيذي 11-27 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص14.

[8]- المرسوم التنفيذي 11-28 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص16.

- المرسوم التنفيذي 11-29 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لرتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم والمرسوم التنفيذي 11-30 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لشروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد[1]،

- المرسوم التنفيذي 11-31 المؤرخ في 27 يناير 2011 المتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد[2]،

- المرسوم التنفيذي 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011 المتعلق بتعيين محافظي الحسابات[3].

**2- المنظمات المهنية الهندسية:**

بقيت منظمة المهندسين المعماريين قائمة في شكل مجلس مؤقت تم إنشائه بموجب القرار المؤرخ في 15 يناير 1963[4]، وبصدور الأمر 66-22 المؤرخ في 13 يناير 1966[5] تم إلغاء المجلس المؤقت، ومنحت صلاحياته إلى وزير الإسكان والتعمير، ثم صدر المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم بالقانون 04-06 المؤرخ في 14 غشت 2004 والذي لازال العمل به إلى حد الساعة، وقد صدرت النصوص التنظيمية والقرارات الوزارية المتعلقة بالمهنة والمتمثلة في:

- المرسوم التنفيذي 96-293 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لكيفيات تسيير الهيئات النقابية للمهندسين المعماريين المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 13-251 المؤرخ في 02 يوليو 2013[6].
- القرار المؤرخ في 17 مارس 2013 المتضمن إنشاء اللّجنة الوطنية لتحضير انتخابات هيئات النقابة الوطنية للمهندسين المعماريين[1].

---

[1]- المرسوم التنفيذي 11-29 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لرتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم والمرسوم التنفيذي 11-30 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لشروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص20.

[2]- المرسوم التنفيذي 11-31 المؤرخ في 27 يناير 2011 المتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص22.

[3]- المرسوم التنفيذي 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011 المتعلق بتعيين محافظي الحسابات، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص23.

[4]- Arrêté du15 janvier 1963 portant création du conseil provisoire de l'ordre des architectes en Algérie, J.O.R.A.D.P, n° 07 pour l'année 1963, p172.

[5]- الأمر 66-22 المؤرخ في 13 يناير 1966 المتعلق بمهنة المهندس المعماري، ج رج ج، العدد 05 لسنة 1966، ص 70.

[6]- المرسوم التنفيذي 96-293 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لكيفيات تسيير الهيئات النقابية للمهندسين المعماريين، ج رج ج، العدد 51 لسنة 1996، ص 21، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 13-251 المؤرخ في 02 يوليو 2013، ج رج ج، العدد 35 لسنة 2013، ص 09.

- المرسوم التنفيذي 98-153 المؤرخ في 13 مايو 1998 المحدد لشكل ومضمون ومدة التدريب المؤهل للتسجيل في الجدول الوطني للمهندسين المعماريين وكيفيات إجرائه المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 14-345 المؤرخ في 08 ديسمبر 2014 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي22-184 المؤرخ في 07 مايو 2022[2].
- المرسوم التنفيذي 15-88 المؤرخ في 11 مارس 2015 المتضمن التعريف بأصحاب الأعمال المعمارية للمنشآت والبنايات[3].
- القرار المؤرخ في 24 يوليو 2016 المحدد لكيفيات إصدار الترخيص لوضع اللوحة الاستدلالية التعريف بأصحاب الأعمال المعمارية للمنشآت والبنايات وخصائصها ومكان وضعها[4].

أما مهنة المهندس الخبير العقاري فتم تنظيمها بموجب الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتضمن تنظيم مهنة المهندس الخبير العقاري وكذا المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في 06 مارس 1996 المحدد لكيفيات تنظيم هياكل مهنة المهندس الخبير العقاري وضبط طرق ممارسة المهنة[5]، ولحد الساعة لم يتم تعديل النصوص القانونية المتعلقة بالمهنة رغم كل التعديلات التي مرت بها الجزائر لاسيما الفترة الأخيرة التي تلت التعديل الدستوري لسنة 2020.

### 3- المنظمات المهنية للصحة (الأطباء، الصيادلة، جراحي الأسنان)

تم إلغاء منظمات الأطباء، جراحي الأسنان، الصيادلة بموجب المرسوم 63-428 المؤرخ في 07 نوفمبر 1963[6]، وحولت صلاحياتها إلى وزير الشؤون الاجتماعية المكلف بالشؤون الصحية، ثم صدر الأمر 66-65 المؤرخ في 04 أبريل 1966 المتعلق بتنظيم مهن الأطباء، جراحي الأسنان والصيادلة والقابلات المعدل والمتمم[7]، ويعتبر أول

---

[1]- القرار المؤرخ في 17 مارس 2013 المتضمن إنشاء اللّجنة الوطنية لتحضير انتخابات هيئات النقابة الوطنية للمهندسين المعماريين، ج رج ج، العدد 21 لسنة 2013، ص 25.

[2]- المرسوم التنفيذي 98-153 المؤرخ في 13 مايو 1998 المحدد لشكل ومضمون ومدة التدريب المؤهل للتسجيل في الجدول الوطني للمهندسين المعماريين وكيفيات إجرائه، ج رج ج، العدد 31 لسنة 1998، ص 11، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 14-345 المؤرخ في 08 ديسمبر 2014، ج رج ج، العدد 72 لسنة 2014، ص05، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي22-184 المؤرخ في 07 مايو 2022، ج رج ج، العدد 31 لسنة 2022، ص 11.

[3]- المرسوم التنفيذي 15-88 المؤرخ في 11 مارس 2015 المتضمن التعريف بأصحاب الأعمال المعمارية للمنشآت والبنايات، ج رج ج، العدد 14 لسنة 2015، ص 09.

[4]- القرار المؤرخ في 24 يوليو 2016 المحدد لكيفيات إصدار الترخيص لوضع اللوحة الاستدلالية التعريف بأصحاب الأعمال المعمارية للمنشآت والبنايات وخصائصها ومكان وضعه، ج رج ج، العدد 46 لسنة 2016، ص 30.

[5]- المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في 06 مارس 1996 المحدد لكيفيات تنظيم هياكل مهنة المهندس الخبير العقاري وضبط طرق ممارسة المهنة، ج رج ج، العدد 17 لسنة 1996، ص05.

[6]- Décret n°63-428 du 07 novembre 1963 portant suppression de l'ordre des médecins, de l'ordre des chirurgiens-dentistes, de l'ordre des sages-femmes et de l'ordre des pharmaciens, J.O.R.A.D.P, n° 83 pour l'année 1963, p1130.

[7]- الأمر 66-65 المؤرخ في 04 أبريل 1966 المتعلق بتنظيم مهن الأطباء، جراحي الأسنان والصيادلة والقابلات، ج رج ج، العدد 27 لسنة 1966، ص 314، المعدل والمتمم بالأمر 69-76 المؤرخ في 16 سبتمبر 1969، ج رج ج، العدد 80 لسنة 1969، ص 1192، المعدل والمتمم بالأمر 74-94 المؤرخ في 01 أكتوبر 1974، ج رج ج، العدد 81 لسنة 1974، ص 1048.

قانون ينظم هذه المهن لكنه اخضع الممارسين لها للقانون الأساسي للوظيفة العامة بموجب المادة الثانية منه واعتبرهم تابعين للدولة، ثم صدر القانون 85-05 المؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم بالقانون 90-17 المؤرخ في 31 يونيو 1990 الملغى بالقانون 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 المعدل والمتمم بالأمر 20-02 المؤرخ في 30 غشت2020[1]، إضافة إلى المرسوم التنفيذي 92-267 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب.

**4- المنظمات المهنية المساعدة للعدالة :**

وهي المنظمات المساعدة للعدالة التي منح المشرع لممارسيها صفة ضابط عمومي بصريح النص، وتتمثل في: المنظمة المهنية الموثقين، المنظمة المهنية للمحضر القضائيين، المنظمة المهنية للمترجمين- التراجمة الرسميين، والمنظمة المهنية لمحافظي البيع بالمزايدة.

**4-1 منظمة الموثقين**:

خلال الفترة الاستعمارية وجد نظامين مختلفين، الأول يطبق على الأهالي الجزائريين والمجسد في المحاكم الشرعية، والثاني ينظم مهنة التوثيق مثلما هو معمول به في فرنسا إلى غاية صدور قرار بتاريخ 30 ديسمبر 1842 أين اعْتُمِد النظام التوثيقي المعمول به في فرنسا والمعروف بنظام مكاتب التوثيق العمومي، وطبق على الفرنسيين والجزائريين في حال اختيار الخضوع للتشريع الفرنسي[2]، بعد الاستقلال تقرر تمديد العمل بهذا النظام المزدوج بموجب القانون 62-157 المتعلق بتمديد العمل بالتشريعات الفرنسية إلاّ ما كان منها متعارضا مع السيادة الوطنية، بعدها تم إلغاء الغرف والمجلس الجهوي للموثقين بموجب المادة 01 من المرسوم 63-253 المؤرخ في 10 يوليو 1963[3] وحلت محله الغرفة الوطنية للموثقين، بعدها صدر المرسوم66-319 المؤرخ في 25 أكتوبر 1966 يتضمن إلغاء وإلحاق مكاتب الموثقين والسماح لكتاب الضبط بممارسة مهامهم[4]، والذي بموجبه تم تقليص عدد مكاتب التوثيق، وفتح المجال لكتاب الضبط بممارسة الوظيفة التوثيقية، وأصبح الموثق موظفا عاما، ثم صدر الأمر 70-91 المؤرخ في 15 ديسمبر1970 يتضمن تنظيم التوثيق الملغى بالقانون 88-27 المؤرخ في 12 يوليو 1988، وعادت المهنة للممارسة الحرة، والذي تم إلغائه أيضا بالقانون 06-02

[1]- القانون 85-05 المؤرخ في 16 فبراير 1985المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، ج رج ج، العدد 08 لسنة 1985، ص 176، المعدل والمتمم بالقانون 90-17 المؤرخ في 31 يونيو 1990، ج رج ج، العدد 35 لسنة 1990، ص 1123، الملغى بالقانون 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018، ج رج ج، العدد 46 لسنة 2018، ص 03، المعدل والمتمم بالأمر 20-02 المؤرخ في 30 غشت 2020، ج رج ج، العدد 50 لسنة 2020، ص 04.

[2]- بن عمار مقني، مهنة التوثيق في القانون الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 29.

[3]- Décret n° 63-253 du 10 juillet 1963 portant modification du règlement d'administration publique pour l'application du statut du notariat, J.O.R.A.D.P, n° 49 pour l'année 1963, p728.

[4]- المرسوم 66-319 المؤرخ في 25 أكتوبر 1966 يتضمن إلغاء وإلحاق مكاتب الموثقين والسماح لكتاب الضبط بممارسة مهامهم ج رج ج، العدد 94 لسنة 1966، ص 1492.

المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق[1]، وقد صدرت النصوص التنظيمية لهذا القانون والمتمثلة في:

- المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 18-84 المؤرخ في 05 مارس 2018[2].
- المرسوم التنفيذي 08-243 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لأتعاب الموثق[3]،
- المرسوم التنفيذي 08-244 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لكيفيات مسك محاسبة الموثق ومراجعتها[4]،
- المرسوم التنفيذي 08-245 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط وكيفيات تسيير الأرشيف التوثيقي وحفظه[5].

**2-4 منظمة المحضرين القضائيين:**

يعد قرار وزير الحرب المؤرخ في 26 نوفمبر 1842 الذي يتضمن تنظيم المهنة أول نص يتعلق بمهنة المحضر القضائي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، إضافة إلى الأمر المؤرخ في 10 ابريل 1843 المتضمن التصريح بتطبيق قانون الإجراءات المدنية وإنشاء مهنة المحضر القضائي، حيث أنشئت ثلاث غرف في كل من وهران، الجزائر العاصمة، قسنطينة تابعة للغرفة الجهوية بالعاصمة والتي بدورها تتبع الغرفة الوطنية بباريس، بعدها تم إلغاء الغرف والمجلس الجهوي للمحضرين القضائيين بموجب المادة 01 من المرسوم 63-252 المؤرخ في 10 يوليو 1963[6] وحلت محله الغرفة الوطنية للمحضرين إلى غاية صدور المرسوم 66-165 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتعلق بكتابات ضبط المجالس القضائية[7]، والذي ألغى مكاتب المحضرين وأسندت لكتاب الضبط بالمحاكم والمجالس القضائية، وبذلك أصبح المحضر موظفا عاما، أسندت له مهام المحضر، بقي العمل بهذا الأسلوب حتى صدور القانون 91-03 المؤرخ في 08

---

[1]- الأمر 70-91 المؤرخ في 15 ديسمبر1970 يتضمن تنظيم التوثيق ج رج ج، العدد 107 لسنة 1970، ص 1615، الملغى بالقانون 88-27 المؤرخ في 12 يوليو 1988، ج رج ج، العدد 28 لسنة 1988، ص 1035.

[2]- المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها، ج رج ج، العدد 45 لسنة 2008، ص 04، المعدل والمتمم ب بالمرسوم التنفيذي 18-84 المؤرخ في 05 مارس 2018، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2018، ص 09.

[3]- المرسوم التنفيذي 08-243 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لأتعاب الموثق، ج رج ج، العدد 45 لسنة 2008، ص 08.

[4]- المرسوم التنفيذي 08-244 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لكيفيات مسك محاسبة الموثق ومراجعتها، ج رج ج، العدد 45 لسنة 2008، ص 20.

[5]- المرسوم التنفيذي 08-245 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط وكيفيات تسيير الأرشيف التوثيقي وحفظه، ج رج ج، العدد 45 لسنة 2008، ص 21.

[6] - Décret n° 63-252 du 10 juillet 1963 portant modification du règlement d'administration publique pour l'application du statut du huissiers de justice, J.O.R.AD.P, n° 49 pour l'année 1963, p727.

[7]- المرسوم 66-165 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتعلق بكتابات ضبط المجالس القضائية، ج رج ج، العدد 50 لسنة 1966، ص 770.

يناير 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي[1]، وعادت المهنة للممارسة الحرة، ثم تم إلغاء هذا القانون ليصدر القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم بالقانون 23-13 المؤرخ في05 غشت 2023، وقد صدرت النصوص التنظيمية لهذا القانون والمتمثلة في:

- المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 18-85 المؤرخ في 05 مارس 2018 [2]،
- المرسوم التنفيذي 09-78 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد لأتعاب المحضر القضائي[3]،
- المرسوم التنفيذي 09-79 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد لكيفيات مسك ومراجعة محاسبة المحضر القضائي[4].

**3-4 منظمة محافظي البيع بالمزايدة:**

أثناء الفترة الاستعمارية أوكلت مكاتب البيع بالمزايدة إلى الفرنسيين، ثم ألغيت هذه المكاتب بمقتضى المرسوم 66-170 المؤرخ في 08 يونيو 1966المتعلق ببيع المنقولات[5]، وأسندت المهام إلى كتاب الضبط أو ما يسمى أعوان التنفيذ، وبقي الأمر على ما هو عليه حتى صدور الأمر 96-02 المؤرخ في 10 يناير1996 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة[6]، ونصه التطبيقي المتمثل المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في02 سبتمبر1996، يحدد شروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة وممارستها ونظامها الانضباطي، وضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها[7]، ثم تم إلغاء القانون بموجب القانون 16-07 المؤرخ في 03 غشت 2016 والذي تم إلغائه بموجب المادة 11 القانون 23-13 المؤرخ في 05 غشت 2023 المعدل والمتمم للقانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي.

---

[1]- القانون 91-03 المؤرخ في 08 يناير 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي، ج رج ج، العدد 02 لسنة 1991، ص 25.

[2]- المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها ،ج رج ج، العدد 11 لسنة 2009، ص 05، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 18-85 المؤرخ في 05 مارس 2018، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2018، ص 10.

[3]- المرسوم التنفيذي 09-78 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد لأتعاب المحضر القضائي ، ج رج ج، العدد 11 لسنة 2009، ص 09.

[4]- المرسوم التنفيذي 09-79 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد لكيفيات مسك ومراجعة محاسبة المحضر القضائي، ج رج ج، العدد 11 لسنة 2009، ص 12.

[5]- المرسوم 66-170 المؤرخ في 08 يونيو 1966المتعلق ببيع المنقولات ، ج رج ج، العدد 50 لسنة 1966، ص 772.

[6]- الأمر 96-02 المؤرخ في 10 يناير1996 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة، ج رج ج، العدد 03 لسنة 1996، ص 11.

[7]- المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في02 سبتمبر1996، يحدد شروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة وممارستها ونظامها الانضباطي، وضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، ج رج ج، العدد 51 لسنة 1996، ص12.

### 4-4 منظمة المترجمين–الترجمة الرسميين:

تم تنظيم مهنة المترجم- الترجمان الرسمي بموجب الأمر 95-13 المؤرخ في 11 مارس سنة 1995، وصدر النص التطبيقي المتمثل في المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم-الترجمان الرسمي وممارستها ونظامها الانضباطي وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها[1]، ولحد الساعة لم يتم تعديل النصوص القانونية المتعلقة بالمهنة رغم كل التعديلات التي مرت بها الجزائر لاسيما الفترة الأخيرة التي تلت التعديل الدستوري لسنة 2020.

### 5- المنظمة المهنية للمحامين "أنموذجا":

بعد احتلال الجزائر أصدر القائد العام للحملة الفرنسية قرارا بتاريخ 09 سبتمبر 1930 يقضي بإنشاء محكمة خاصة بمدينة الجزائر تختص بمحاكمة جميع الأشخاص باستثناء العسكريين والأجانب، كما أصدر القائد العام قرارا في 22 أكتوبر 1830، يتضمن إنشاء مجلس للعدل ومحكمة للجنح، حيث أوكل الاختصاص لمجلس العدل في القضايا المدنية للفرنسيين أو التي يكون أحد أطرافها فرنسيا، أو الجرائم التي يرتكبها الجزائريون ضد الفرنسيين، أما محكمة الجنح فتختص بالفصل في قضايا الجنح والمخالفات[2].

مع تمكن القوات الفرنسية من بسط نفوذها على الجزائر، صدر أمر بتاريخ 10 أوت 1834 يتضمن إنشاء محاكم فرنسية على حساب المحاكم الشرعية التي كانت متواجدة، وأدى ذلك إلى تقليص دورها مقابل توسع اختصاصات المحاكم الفرنسية، حيث أسندت المنازعات التي تنشأ بين المسلمين واليهود إلى هذه المحاكم بدلا من المحاكم الشرعية التي كانت الجهة المختصة بالنظر في هذه المنازعات قبل الاحتلال الفرنسي، كما سمح هذا الأمر للجزائريين بعرض منازعاتهم أمام المحاكم الفرنسية.

ومع توسع المستعمر بالأراضي الجزائرية وانتشار المحاكم الفرنسية، أصدر الحاكم العام للجزائر قرارا في 16 أبريل 1848 يتعلق بإنشاء هيئة للمحامين بالجزائر، وهو تاريخ بداية ممارسة مهنة المحاماة بصفة رسمية بالجزائر، وقد بين هذا القرار أن تنظيم منظمة المحامين بالجزائر يخضع لنفس الشروط والإجراءات المعمول بها في فرنسا، فسمح للمحامين المسجلين في الجدول من ممارسة مهامهم إلى جانب المدافعين القضائيين الذين كان لهم وحدهم الحق في تمثيل الخصوم والمرافعة، وتقديم المذكرات الكتابية أمام المحاكم الفرنسية في الجزائر، غير أن هذه الفئة واجهت قرار الحاكم العام بكثير من الاعتراض والرفض خاصة وأنهم كانوا يحتكرون تمثيل الأطراف والمرافعة[3].

واستمر الأمر على ما هو عليه إلى غاية صدور المرسوم المؤرخ في25 أكتوبر1870 الذي جعل مهنة الدفاع حكرا على المحامين وجعل دور المدافعين مماثلا

---

[1]- المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم-الترجمان الرسمي وممارستها ونظامها الانضباطي وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، ج رج ج، العدد 07 لسنة 1995، ص 07.

[2]- إدريس فاضلي، المدخل إلى تاريخ النظم، د.م.ج، الجزائر، 2006، ص 296 وما بعدها.

[3]- مولاي ملياني بغدادي، المحاماة في الجزائر، الجزء الأول، منشورات دحلب، الجزائر، 1999، ص62 وما بعدها.

لدور المحلفين، ثم جاء المرسوم 27 ديسمبر 1871 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، الذي تضمن العديد من الإجراءات منها تعميم الإجراءات المطبقة في المحاكم الفرنسية على المحاكم الفرنسية في الجزائر، وأكد على تطبيق كل النصوص القانونية الفرنسية المتعلقة بمهنة المحاماة على المهنة في الجزائر[1]، وعليه فإن هذا المرسوم عمم القواعد المهنية لمهنة المحاماة المطبقة في فرنسا على مهنة المحاماة في الجزائر.

أما فيما يتعلق بانضمام الجزائريين لهذه المنظمة فإنه لم يكن بالأمر الهين خاصة في ظل عدم المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، حيث رفض نقيب المنظمة بالجزائر مسألة ترشح الجزائريين لمنظمة المحامين، على أساس أنهم لا يملكون صفة المواطن الفرنسي، إلا أن الجانب الجزائري طعن في هذا الأمر أمام محكمة الاستئناف لمدينة الجزائر، والتي قضت برفض القرار بتاريخ 18 يونيو 1913 الذي تم تأييده من طرف محكمة النقض بباريس بتاريخ 29 يونيو 1914، بعدما رفضت طعن نقيب المحامين في قرار محكمة الاستئناف[2]، وعليه سمح للجزائريين بالتسجيل في قائمة التدريب على مستوى منظمة المحامين بالجزائر.

واستمر العمل بالمرسوم السابق حتى صدور مرسوم 20 يونيو 1920 الذي اعتبر نقطة التحول في تاريخ المهنة، حيث ألغى الكثير من الأوامر والمراسيم التي كانت تنظم المهنة وأزال الكثير من التناقضات، فقد تضمن على الخصوص شروط الانضمام، وتحديد كيفية التدريب ومدته والإجراءات المتعلقة بالتأديب، والعقوبات، وكذا الجهات القضائية التي يمكن الطعن أمامها، واستمر العمل بهذا المرسوم إلى غاية صدور مرسوم 10 أبريل 1954، وهو آخر مرسوم صدر في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر واستمر العمل به إلى ما بعد الاستقلال[3].

بعد الاستقلال صدر القانون 62-157 المؤرخ في 31 سبتمبر 1962 ليمدد العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما كان منها يتعارض مع السيادة الوطنية، فتواصل العمل بمرسوم 10 أبريل 1954 إلى غاية صدور الأمر 67-202 المؤرخ في 27 سبتمبر 1967 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة المعدل والمتمم[4]، الذي وضع حدا للتشريع الفرنسي الذي كان ساريا العمل به في مجال مهنة المحاماة، واعتبر بذلك هذا الأمر أول تشريع ينظم مهنة المحاماة في الجزائر بعد الاستقلال، حيث عالج المهنة من جميع جوانبها، وعمل على تكييف الأحكام المتعلقة بالمهنة مع ما تمر به الجزائر المستقلة من تغيرات.

---

[1]-علي سعيدان، دليل ممارسة مهنة المحاماة وأخلاقياتها في القانون الجزائري، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص13.

[2]- كمال بغداد، النظام القانوني للمؤسسة العامة المهنية في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر1، الجزائر، 2011- 2012 ، ص 121 .

[3]- مولاي ملياني بغدادي، المحاماة في الجزائر، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 107 وما بعدها.

[4]- الأمر 67-202 المؤرخ في 27 سبتمبر 1967 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة،ج رج ج، العدد 81 لسنة 1967، ص 1234، المعدل والمتمم بالأمر 69-35 المؤرخ في 22 مايو 1969، ج رج ج، العدد 46 لسنة 1969، ص 563، المعدل والمتمم بالأمر 71-26 المؤرخ في 22 ابريل 1971، ج رج ج، العدد34 لسنة 1971، ص 522.

وبعد مرور 05 سنوات صدر الأمر 72-60 المؤرخ في 13 نوفمبر 1972[1] الذي ألغى الأمر 67-202، حيث جاء بإصلاحات جذرية مست العديد من الجوانب خاصة تلك التي بقيت سارية المفعول من بعد الاستقلال، أو تلك التي عالجها الأمر 67-202 ولم تساير الواقع والمرحلة التي تمر بها الجزائر[2]، غير أن هذا الأمر لم يستمر العمل به طويلا حيث ألغي بموجب الأمر75-61 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975[3]، وحمل هذا الأمر العديد من التعديلات كاعتماد المحامين لدى المجلس الأعلى، يخص ذلك المحامين الممارسين لأكثر من 10 سنوات، ويتم الاعتماد من طرف وزير العدل، بعد أن كان ذلك من صلاحيات مجلس النقابة الوطنية، مع تخفيض المدة إلى 3 سنوات بالنسبة للمحامين الذين شاركوا في الثورة التحريرية.

بقي العمل مستمرا بالأمر 75-62 إلى غاية صدور القانون 91-04 المؤرخ في 08 يناير 1991[4]، حيث جاء بعد صدور دستور 1989 الذي كرس التعددية الحزبية ووسع مجال الحقوق والحريات، فقد أدخل هذا القانون الكثير من الإصلاحات في مجال المهنة، فبموجبه تحول المحامي من الدفاع عن مبادئ الثورة الاشتراكية في ظل الأمر 75-61 إلى الدفاع عن دولة القانون، وأصبحت مهنة المحاماة كمؤسسة للدفاع مهنة حرة ومستقلة، ولا يخضع المحامي إلا للضمير والقانون، يتمتع بالاستقلالية، مع منحه صلاحيات واسعة لكونه مساهما فاعلا في تحقيق العدالة[5]، وصدرت النصوص التنظيمية والقرارات المرتبطة بهذا القانون والمتمثلة في:

- المرسوم التنفيذي 91-222 المؤرخ في 14 يوليو 1991 المتضمن تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة[6]،

---

[1]- الأمر 72-60 المؤرخ في 13 نوفمبر 1972 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة ج رج ج، العدد 99 لسنة 1972، ص 1604.

[2]- ومن أهمها نذكر على سبيل المثال:

- تقليص فترة التدريب إلى سنة واحدة بدلا من سنتين.

- إضافة فئة جديدة تم استثنائها من التدريب، وهي فئة القضاة بعد أن كان الأمر مقتصرا على المجاهدين أعضاء جيش التحرير وأعضاء المنظمة المدنية لجبهة التحرير.

- إحداث تغييرات هيكلية بإنشاء:

* المنظمة الوطنية للمحامين والتي وضعت تحت وصاية وزير العدل، من بين مهامها إعداد النظام الداخلي للمنظمة الوطنية، تحديد مبلغ الاشتراك، إعداد النظام الداخلي لمجالس النواحي بعد موافقة وزير العدل.

* جمعية الناحية، تضم كل المحامين للناحية؛

* مجلس الناحية، ينتخب لمدة 02 سنة؛

* المجلس الوطني، يضم جميع أعضاء مجالس النواحي، برئاسة المنسق الوطني، يختص بكل المسائل ذات الطبيعة المهنية والقضائية.

[3]- الأمر75-61 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة ج رج ج، العدد 79 لسنة 1975، ص 1602، استدراك في ج رج ج، العدد 95 لسنة 1975، ص 1242.

[4]- القانون 91-04 المؤرخ في 08 يناير 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة ج رج ج، العدد 02 لسنة 1991، ص 29.

[5]- محمد لمين مسعودي، المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة (موثق، محضر قضائي، محامي)، مذكرة ماجستير، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 18-19.

[6]- المرسوم التنفيذي 91-222 المؤرخ في 14 يوليو 1991 المتضمن تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة، ج رج ج، العدد 34 لسنة 1991، ص 1212.

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 ديسمبر 1991 المتعلق بتطبيق المواد 02 و04 و05 من المرسوم التنفيذي 91-222 المؤرخ في 14 يوليو 1991

المتضمن تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة[1]،

- المرسوم التنفيذي 91-271 المؤرخ في 10 غشت 1991 المحدد للاختصاص الإقليمي للغرف الإدارية في المجالس القضائية المختصة بالنظر في الطعون المتعلقة بقرارات منظمات المحامين[2]،
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 يناير 1995 المتضمن تطبيق المواد 02 و04 و05 من المرسوم التنفيذي 91-222 المؤرخ في 14 يوليو 1991 المتضمن تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة[3]،
- القرار المؤرخ في 04 سبتمبر 1995 المتضمن الموافقة على النظام الداخلي لمهنة المحاماة[4].

واستمر العمل بهذا القانون فترة طويلة من الزمن إلى غاية صدور القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، الذي أدخل تعديلات أساسية على تنظيم مهنة المحاماة منها شروط الالتحاق بالمهنة، فالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية التي تعد شرطا أساسيا للالتحاق بها أصبح يتم على مستوى مدارس جهوية للتكوين، يتم الالتحاق بها عن طريق إجراء مسابقة، وقد صدرت العديد من النصوص التطبيقية المتعلقة بهذا القانون والمتمثلة في:

- المرسوم التنفيذي 15-18 المؤرخ في 25 يناير 2015 المحدد لكيفيات الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة،المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 22-47 المؤرخ في 14 يناير 2022 [5]،
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 مارس 2015 المحدد لكيفيات فتح مسابقة الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة وتنظيمها

---

[1]- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 ديسمبر 1991 المتعلق بتطبيق المواد 02 و04 و05 من المرسوم التنفيذي 91-222 المؤرخ في 14 يوليو 1991 المتضمن تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة، ج رج ج، العدد 28 لسنة 1991، ص 824.

[2]- المرسوم التنفيذي 91-271 المؤرخ في 10 غشت 1991 المحدد للاختصاص الإقليمي للغرف الإدارية في المجالس القضائية المختصة بالنظر في الطعون المتعلقة بقرارات منظمات المحامين، ج رج ج، العدد 38 لسنة 1991، ص 1484.

[3]- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 يناير 1995 المتضمن تطبيق المواد 02 و04 و05 من المرسوم التنفيذي 91-222 المؤرخ في 14 يوليو 1991 المتضمن تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة ،ج رج ج، العدد 15 لسنة 1995، ص 29.

[4]- القرار المؤرخ في 04 سبتمبر 1995 المتضمن الموافقة على النظام الداخلي لمهنة المحاماة ، ج رج ج، العدد 84 لسنة 1996، ص 17.

[5]- المرسوم التنفيذي 15-18 المؤرخ في 25 يناير 2015 المحدد لكيفيات الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة ، ج رج ج، العدد 04 لسنة 2015، ص32، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 22-47 المؤرخ في 14 يناير 2022، ج رج ج، العدد 06 لسنة 2022، ص08.

وسيرها، وكذا إعداد الاختبارات وطبيعتها ومدتها ومعاملها وبرنامجها، وتشكيلة لجنة المسابقة، ومعدل القبول، الملغى بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مارس 2022[1]،

- القرار المؤرخ في 19 ديسمبر 2015 المتضمن الموافقة على النظام الداخلي لمهنة المحاماة[2]،
- المرسوم تنفيذي 23-83 مؤرخ في 04 مارس 2023 يحدد تنظيم المدارس الجهوية لتكوين المحامين و كيفية سيرها[3]،
- المرسوم تنفيذي 23-211 المؤرخ في 07 يونيو 2023 المتضمن تحديد مقر المدرسة الجهوية لتكوين المحامين بالمسيلة وامتدادها الإقليمي[4].

## المطلب الثاني: التعريف بالمرافق العامة المهنية

تثير مسألة المرافق العامة المهنية الكثير من الإشكالات، لاسيما ما تعلق بالمصطلحات المستخدمة للدلالة عليها من طرف المشرع رغم اختلاف دلالاتها، وفي ظل غياب تعريف تشريعي دقيق للمرافق العامة المهنية ارتأينا بداية التطرق إلى نظرة المشرع بخصوص هذا النوع من المرافق ( المطلب الأول)، ثم التطرق إلى التعريف من وجهة نظر الفقه (المطلب الثاني)، وصولا إلى التعريف من وجهة نظر القضاء (المطلب الثالث).

### الفرع الأول: التعريف التشريعي

من خلال استقراء مختلف النصوص القانونية التي تنظم نشاط المنظمات المهنية، نجد أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريفا للمنظمة المهنية أو التنظيم المهني الذي يتكفل بتأطير وتنظيم مختلف المهن، بل اقتصر الأمر على تعريف المهن بحد ذاتها فاعتبرها مهنًا حرة مستقلة، كما هو الحال بالنسبة لمهنة المحاماة حيث نصت المادة 02 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:" المحاماة مهنة حرة ومستقلة تعمل على حماية وحفظ حقوق الدفاع وتساهم في تحقيق العدالة واحترام مبدأ سيادة القانون"، فالمشرع اكتفى بتعريف مهنة المحاماة، وتحديد كيفيات ممارستها والأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها، في حين يرى بعض الفقه أنه من

---

[1]- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 مارس 2015 المحدد لكيفيات فتح مسابقة الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة وتنظيمها وسيرها، وكذا إعداد الاختبارات وطبيعتها ومدتها ومعاملها وبرنامجها، وتشكيلة لجنة المسابقة، ومعدل القبول،ج رج ج، العدد 14 لسنة 2015، ص11، الملغى بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مارس 2022، ج رج ج، العدد 21 لسنة 2022، ص18

[2]- القرار المؤرخ في 19 ديسمبر 2015 المتضمن الموافقة على النظام الداخلي لمهنة المحاماة، ج رج ج، العدد 28 لسنة 2016، ص19.

[3]- المرسوم تنفيذي 23-83 مؤرخ في 04 مارس 2023 يحدد تنظيم المدارس الجهوية لتكوين المحامين وكيفية سيرها، ج رج ج، العدد 14 لسنة 2023، ص05.

[4]- المرسوم تنفيذي 23-211 المؤرخ في 07 يونيو 2023 المتضمن تحديد مقر المدرسة الجهوية لتكوين المحامين بالمسيلة وامتدادها الإقليمي، ج رج ج، العدد 40 لسنة 2023، ص 05.

الضروري التطرق إلى تعريف المنظمات المهنية ضمن النصوص القانونية المنشئة لها، لما في ذلك من أهمية في مساعدة الجهات القضائية على تحديد الاختصاص[1].

غير أن الملاحظ هو استخدام المشرع للعديد من المصطلحات للدلالة على المرافق العامة المهنية ضمن النصوص القانونية، فنجده استخدم مصطلح **منظمة مهنية** كما هو الحال في نص المادة 10 من القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله المعدل والمتمم[2]، حيث وردت في الفقرة الأولى عبارة **منظمات مهنية وطنية،** والتي وردت أيضا في نص المادة 800 والمادة 900 مكرر من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير2008 المتضمن ق.إ.م.إد. م.م.

وقد ورد مصطلح **منظمة** ضمن نص القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، حيث نصت المادة 85 منه على أنه: "تحدث منظمات للمحامين...."، وكذا المادة 14 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**:"** تنشأ منظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين... ".

كما استعمل المشرع مصطلح **نقابة** وذلك في نص المادة 25 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 25 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، التي نصت على أنه**:"** تؤسس نقابة وطنية تظم جميع المهندسين المعماريين".

واستخدم المشرع أيضا مصطلح **الغرفة** وذلك في:

- نص المادة 45 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق،
- نص المادة 40 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم،
- نص المادة 29 من الأمر 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم – الترجمان الرسمي،
- نص المادة 51 من القانون 16-07 المؤرخ في 3 غشت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة؛
- نص المادة 14 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

---

[1] -Ramdan GENNAI ," Le pouvoir disciplinaire relevant des ordres professions en Algérie", Revue El-Mouathik, volume 02, n°02, Algérie, décembre 2013, p17.

[2]- القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج رج ج، العدد 37 لسنة 1998، ص03، المعدل والمتمم بـ:

- القانون 11-13 المؤرخ في 26 مايو 2011، ج رج ج، العدد 43 لسنة 2011، ص07.
- القانون 18-02 المؤرخ في 4 مارس 2018، ج رج ج، العدد 15 لسنة 2018، ص 06.
- القانون 22-11 المؤرخ في 09 يونيو 2022، ج رج ج، العدد 41 لسنة 2022 ، ص13.

إضافة إلى ذلك استخدم المشرع مصطلح **المصف** بالنسبة لمهنة الخبراء المحاسبين، وهذا بموجب المادة 14 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو المذكور أعلاه.

في حين استخدم مصطلح **هيئة** بالنسبة لمهنة المهندس الخبير العقاري، وهذا بموجب نص المادة 10 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري.

من خلال استقرائنا لمختلف النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم المهن، نجد أن المشرع الجزائري لم يستقر على مصطلح واحد للدلالة على المرافق المهنية، فقد تعددت المصطلحات رغم أن لكل واحد مدلوله ومفهومه، كما يظهر الاختلاف بصورة واضحة جدا من خلال المصطلح المستخدم في اللغة الفرنسية ومقابله في اللغة العربية، فقد ورد في معجم القانون[1] أن مصطلح نقابة Syndicat هي تجمع يضم العمال الذين يمارسون مهنة أو حرفة واحدة أو الذين يباشرون عملا واحدا أو لحساب منشأة واحدة بقصد الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن عبارة Les ordres professionnels يقابلها مصطلح نقابة مهنية أو تنظيم مهني، فهي تجمع يضم الممارسين لمهنة مما أصطلح عليه بالمهن الحرة كالمحامين والمهندسين...

بل وصل الأمر إلى عدم التمييز بين المصطلحات ضمن القانون الواحد، فعلى سبيل المثال، ورد مصطلح **نقابة** في نص المادة 25 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 25 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم[2]، لكن عند ترجمة المادة إلى اللغة الفرنسية، استعمل مصطلح ordre وهي ترجمة غير صحيحة لأن المقابل للمصطلح هو Syndicat وليس ordre فالخلط الواقع بين المصطلحات مرده إلى التشابه القائم بينهما خاصة فيما يتعلق بالهدف المراد تحقيقه وهو الدفاع عن المصالح العامة للمهنة، غير أن الاختلاف بين المفهومين شاسع خاصة في الشق المتعلق بالانضمام إلى التنظيم، والذي يكون إجباريا بالنسبة للمنظمة واختياريا في النقابات، لذا فاستخدام المشرع لمصطلح ordre في النص باللغة الفرنسية هو الأصح للإشارة إلى هذا النوع من التنظيمات.

وعليه كان من الأجدر أن يستخدم المشرع مصطلح واحدا للإشارة إلى جميع التنظيمات، تفاديا للخلط الذي يمكن أن يثيره كل مصطلح خلافه، نظرا لاختلاف مدلولاتها ومفاهيمها، ونحن نرى أن مصطلح **"منظمة" ordre** هو الأنسب والأدق للدلالة على هذه التنظيمات سواء تعلق الأمر بالمهنة أو طبيعتها القانونية.

**الفرع الثاني: التعريف الفقهي**

[1]- معجم القانون، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1999، ص 397.

[2]- Art n° 25:" Il est institué un **ordre** national regroupant l'ensemble des architectes inscrit au tableau national »

أما النص باللغة العربية:" تؤسس **نقابة** وطنية تضم جميع المهندسين المعماريين المسجلين في الجدول."

تطرق العديد من فقهاء القانون الإداري إلى تعريف المرفق العام المهني، فقد عرفها البعض بأنها أجهزة طائفية (ذات طابع طائفي)، أنشئت بموجب القانون تضم إجباريا جميع الأشخاص الممارسين لبعض النشاطات المهنية الحرة[1].

كما عرفها الفقيه BONNARD بأنها:"تنظيمات تتمتع بالسلطة التنظيمية التي تمكنها من التعبير عن إرادتها، وبالسلطة الإدارية التي تسمح لها بتجسيد هذه الإرادة، والسلطة التأديبية لضمان احترام أنظمتها الداخلية"[2]، فالفقيه حاول إعطاء تعريف استنادا إلى السلطات التي وجب أن يتمتع بها التنظيم المهني.

كما عرفها André DE LAUBADER بأنها مجموعة من أشخاص القانون العام لا تملك صفة المؤسسة العمومية[3]، وعرفت أيضا على أنها منظمات عامة تضم مجموعة من الأفراد لها مصالح مشتركة تتمتع بالشخصية المعنوية، لها حق الإشراف على مصالحها بواسطة هيئة منتخبة، وتستهدف تنظيم ومراقبة وتوجيه النشاط المهني.[4]

كما عرفها نواف كنعان بأنها:" مرافق عامة ينصب نشاطها على أبناء مهنة أو حرف معينة في أشكال وصور متعددة، حيث تراقب وتوجه نشاطها بواسطة هيئات مهنية يخولها القانون بعض امتيازات السلطة العامة، ويكون أعضائها ممن يمارسون المهنة، ومن أمثلها منظمات المحامين، الأطباء والمهندسين"[5]؛ ويرى علي خطار شطناوي أن مهنة المحاماة أو الطب أو الهندسة وغيرها لا تعتبر مرافق عامة، بل هي مهن حرة تعد نشاطا خاصا، بينما المرفق العام هو تنظيم المهنة والرقابة والإشراف عليها، وهو ما تقوم به المنظمات المؤطرة لهذه المهن[6].

كما اعتبرها بعض الفقه بأنها هيئة تشرف على تأطير مهنة معينة مبنية على التخصص العلمي، حيث تعمل على تنظيمها وتطويرها باعتبارها خدمة عمومية، وتمثلها لدى الغير من أفراد وسلطات عمومية، وفي سبيل ذلك تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبعض مظاهر امتيازات السلطة العامة باعتبارها مرفقا عموميا متخصصا[7].

وعليه بالنظر إلى مختلف التعريفات نجد أن فقهاء القانون الإداري حاولوا تعريف المرافق العامة المهنية بناءا على الكثير من الاعتبارات تعلقت أغلبها بطريقة إنشائها، أو بمختلف السلطات التي منحت لها (سلطة تنظيمية) سلطة إدارية (سلطة تأديبية)، وكذا

---

[1]- Hélène AUBRY, "Réglé déontologiques et loi", Revue de recherche juridique droit prospectifs, Presse Universitaires, Marseille, n°03, 2011, p11.

[2]- Philippe BIAYS, La fonction disciplinaire des ordre professionnels, Thèse pour le doctorat en droit, faculté de droit, Université de Rennes, France, 1949, p40, et André DE LAUBADÈRE, Jean Claude VENEZIA, Yves GAUDEMET, Traité de droit administratif ,Tome 1, 15eme édition, L.G.D.J ,France, 1999, p 728.

[3]- André DE LAUBADER, Traité de droit administratif, Tome 01, 7eme édition , L.G.A.J, Paris,1984, p669.

[4]- عبد الله طلبة، مبادئ القانون الإداري، الجزء الأول، الطبعة 5، مطبعة دار الكتاب، دمشق، 1992، ص 53، طعيمة الجرف، القانون الإداري-دراسة مقارنة-، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص 450، عمر خريوش حمايل، النقابات المهنية الأردنية، خصائصها المؤسسية ودورها السياسي، دار السندباد، عمان، 2000، ص 36.

[5]- نواف كنعان، القانون الإداري ، الكتاب الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص329.

[6]- علي خطار شطناوي، موسوعة القضاء الإداري، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 50.

[7]- عبد الرحمان عزاوي، المرجع السابق، ص 468.

المبادئ التي تقوم عليها لا سيما إجبارية الانضمام، إضافة إلى الأهداف المرجوة من إنشائها فهي تستهدف أساسا تنظيم، مراقبة، توجيه وتمثيل النشاط المهني.

وبناءا على ما سبق، يمكن أن نعرف المرافق العامة المهنية على أنها منظمات إجبارية تضم جميع أبناء المهنة الذين يمارسون نشاطا يقتضي توافر مؤهلات علمية وفكرية، تتمتع بالشخصية المعنوية وبعض امتيازات السلطة العامة، تستهدف تنظيم ومراقبة وتأطير وتمثيل المهنة والإشراف عليها.

**الفرع الثالث: التعريف القضائي**

لم يتطرق القضاء الإداري إلى التعريف بالمرافق العامة المهنية بصورة دقيقة، لكن كان له دور هام جدا في توضيح وضبط طبيعة هذا النوع من المرافق، وتجلى ذلك في العديد من الأحكام والقرارات الصادرة عنه، فبناءا على قضية[1] Bouguen، أصبغ مجلس الدولة الفرنسي على المنظمات المهنية صفة منظمات تتولى إدارة مرافق عامة، غير أنه أنكر عليها صفة المؤسسات العمومية لغياب شروط معينة لا تتوافر فيها، فهي مؤسسات من نوع جديد تماما لا يمكن أن يتم إدماجها في الأطر القانونية القديمة، بمعنى أنها توجد على الحدود ما بين القانون العام والخاص، فتأخذ من الأول امتيازات السلطة العامة وتأخذ من الثاني طرق الإدارة[2].

كما تعرض القضاء الإداري المصري إلى المرافق المهنية العامة وحاول الإشارة ضمن أحكامه إلى مفهومها، ففي الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري بتاريخ 26 ديسمبر 1950 لم تقدم تعريفا للمرفق العام المهني، إنما حددت العناصر التي يتم اعتمادها لاعتبار مرفق عام مهني، حيث أقرت على غرار مجلس الدولة الفرنسي أن نقابات المهن لا تدخل في نطاق المؤسسات العامة، إلا أنها تُعتبر من أشخاص القانون العام لأنها تجمع بين مقومات هذه الأشخاص فإنشائها يتم بقانون أو مرسوم أو بأي أداة تشريعية أخرى، وأغراضها وأهدافها ذات نفع عام[3].

في الجزائر سار القضاء الإداري على نهج القضاء الفرنسي والمصري ولم يحدد مفهوما صريحا للمرافق العامة المهنية، بل ركز على طبيعتها القانونية، فبموجب قراره الصادر عن الغرفة الثالثة المؤرخ في 11 مارس 2003، ملف رقم 11450 قضية (ش.م) ومنظمة المحامين ناحية قسنطينة، اعتبر منظمة المحامين هيئة تتمتع بصلاحيات وسلطة عمومية بموجب اختصاصاتها[4].

وفي قراره الصادر عن الغرفة الثانية بتاريخ 24 يونيو2002، ملف رقم 004827 قضية وزير العدل ضد الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين، اعتبر الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين منظمة مهنية وطنية[5].

---

[1]- مصطفى أبو زيد فهمي، القضاء الإداري ومجلس الدولة (قضاء الإلغاء)، المرجع السابق، ص 120.

[2]- ملكية الصّروخ، نظرية المرافق الكبرى (دراسة مقارنة)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص 52، ومامون مؤدن، المرجع السابق، ص 178.

[3]- محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005، ص 260.

[4]- مجلة مجلس الدولة، العدد 04 لسنة 2003، ص 108.

[5]- مجلة مجلس الدولة، العدد 02 لسنة 2002، ص 172.

كما أقر من خلال القرار الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 24 سبتمبر 2002 ملف رقم 14431، قضية مجلس المحاسبة ضد قضاة مجلس المحاسبة، بأن المنظمات الوطنية المهنية هي منظمات تتوفر على سلطة التنظيم في مجال تنظيم وتسيير المهنة، وسلطة تأديبية اتجاه أعضائها[1].

## المبحث الثاني: أساسيات حول المرافق العامة المهنية

تختلف المرافق العامة المهنية عن غيرها من التنظيمات المشابهة لها، كالنقابات العمالية التي عادة ما يقع الكثير في الخلط بينهما رغم أن لكل منها ما يميزها، وبما أنها مرافق عامة، فهي تشتمل على ذات العناصر التي تميز هذه المرافق، خاصة وأنها تُعد كمشاريع تم إنشاؤها من طرف الدولة وكلفت بإدارتها هيئات منحت بعضا من امتيازات السلطة العامة لخدمة هذا المرفق، وبالتالي تتمتع بجملة من المبادئ جعلتها تتميز عن غيرها من المرافق الأخرى لاسيما مبدأ الانضمام الإجباري.

وعليه سيتم التطرق إلى تمييز المرافق العامة المهنية عن بعض التنظيمات المشابهة ( المطلب الأول)، ثم تحديد العناصر والمبادئ التي تقوم عليها المرافق العامة المهنية ( المطلب الثاني).

### المطلب الأول: تمييز المرافق العامة المهنية عن بعض التنظيمات المشابهة

تتشابه المنظمات المهنية مع بعض التنظيمات الأخرى، إما لتشابه التسمية، أو بسبب التشابه في الصلاحيات الموكلة لها رغم اختلاف النظام القانوني المطبق بالنسبة لكل تنظيم أو تجمع، وعليه وجب التمييز بين المنظمات المهنية وبعض التنظيمات المشابهة كالغرف المهنية(الفرع الأول)، النقابات العمالية (الفرع الثاني)، الجمعيات ( الفرع الثالث).

[1]- مجلة مجلس الدولة، المرجع نفسه، ص 117.

### الفرع الأول: تمييزها عن الغرف المهنية

الغرف المهنية هيئات تمثل قطاعات مختلفة كالقطاعات التجارية والصناعية والخدماتية، فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية تم وضعها تحت وصاية الوزير المكلف بالقطاع، تشترك الغرف المهنية مع المنظمات المهنية في بعض النقاط:

- تنشأ الغرف المهنية عادة مثلها مثل المنظمات المهنية بموجب قانون، ومثال ذلك:

- الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات التي تم إنشائها بموجب المادة 11 الفقرة 06 من القانون 01-11 المؤرخ في 03 يوليو2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات المعدل والمتمم[1]، وتولى المرسوم التنفيذي 02-304 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002 تنظيم الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات وسيرها ومهامها المعدل والمتمم[2].
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996[3]، والتي تم إعادة تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي 22-83 المؤرخ في 26 فبراير 2022[4].

- الغرفة الفلاحية التي تم إنشائها بموجب المادة 48 و57 من القانون 08-16 المؤرخ في 03 غشت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي[5]، وحدد المرسوم التنفيذي 10-214 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 القانون الأساسي للغرف الفلاحية[6].

---

[1]- القانون 01-11 المؤرخ في 03 يوليو2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، ج رج ج، العدد 36 لسنة 2001، ص 03، المعدل والمتمم ب:
- القانون 15-08 المؤرخ في 02 أبريل 2015، ج رج ج، العدد 18 لسنة 2015، ص09،
- القانون 22-12 المؤرخ في 12 يوليو 2022، ج رج ج، العدد 48 لسنة 2022، ص 12.

[2]- المرسوم التنفيذي 02-304 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002 تنظيم الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات وسيرها ومهامها، ج رج ج، العدد 64 لسنة 2002، ص 15، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 14-331 المؤرخ في 27 نوفمبر 2014، ج رج ج، العدد71 لسنة 2014، ص 08.

[3] - المرسوم التنفيذي 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996 المضمن إنشاء غرفة التجارة والصناعة، ج رج ج، العدد 16 لسنة 1996، ص 19.

[4]- المرسوم التنفيذي 22-83 المؤرخ في 26 فبراير 2022، ج رج ج، العدد 15 لسنة 2022، ص 06.

[5]- القانون 08-16 المؤرخ في 03 غشت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، ج رج ج، العدد 46 لسنة 2008، ص 04.

[6]- المرسوم التنفيذي 10-214 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 المحدد للقانون الأساسي للغرف الفلاحية، ج رج ج، العدد 54 لسنة 2010، ص 22.

- تشترك المرافق المهنية (المنظمات المهنية) مع الغرف المهنية في أداء نشاطات تسعى لتحقيق منفعة عامة[1]، حيث تسعى في إطار مهامها إلى تمثيل مصالح أعضائها والدفاع عنها والتنسيق والتشاور مع السلطات العامة في الدولة[2]، ورغم وجود نقاط مشتركة بين المنظمات المهنية والغرف المهنية، إلا أنّ أوجه الاختلاف بينهما تبرز في نقاط عديدة نذكر منها:

❖ **من حيث طبيعة النشاط:**

يندرج النشاط الذي تشرف عليه المنظمات المهنية في مجال المهن الحرة كالمحاماة مثلا، في حين لا ينطبق ذلك على الغرف المهنية، فالصناعة، التجارة والصيد البحري لا تدخل في طائفة المهن الحرة.

❖ **من حيث الأعضاء:**

تتشكل المنظمات المهنية إجباريا من كل الممارسين للمهنة، في حين يمكن ممارسة النشاط الفلاحي أو الصيد البحري دون الانتماء للغرفة المهنية.

❖ **من حيث طبيعتها:**

يرى بعض الفقه أن المنظمات المهنية هي مؤسسات عامة مهنية، في حين تعتبر الغرف المهنية مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بصريح النص[3]، يتم وضعها تحت وصاية الوزير المعني بالقطاع في حين لا ينطبق ذلك على المنظمات المهنية.

❖ **من حيث الصلاحيات:**

[1]- أنظر: - المادة 58 من القانون 08-16 المؤرخ في 3 غشت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، السابق ذكره، والمادة 07 من المرسوم التنفيذي 22-83 المؤرخ في 26 فبراير 2022، المتضمن إعادة تنظيم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، السابق ذكره.

[2]- أنظر: المادة 07 من المرسوم التنفيذي 02-304 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002 المحدد لتنظيم الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات، السابق ذكره، والمادة 48 من القانون 08-16 المؤرخ في 3 غشت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، السابق ذكره.

[3]- أنظر: المادة 04 من المرسوم التنفيذي 22-83 المؤرخ في 26 فبراير 2022 المتضمن إعادة تنظيم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، السابق ذكره، والمادة 02 من المرسوم التنفيذي 10-214 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 المتضمن القانون الأساسي للغرفة الفلاحية، السابق ذكره، والمادة 02 من المرسوم التنفيذي 97-100 المؤرخ في 29 مارس 1997 المحدد لتنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها، ج رج ج، العدد 18 لسنة 1997، ص 17، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 03-472 المؤرخ في 02 ديسمبر 2003، ج رج ج، العدد 76 لسنة 2003، ص 13، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 09-323 المؤرخ في 11 أكتوبر 2009، ج رج ج، العدد 59 لسنة 2009، ص 07، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 16-54 المؤرخ في 01 فبراير 2016، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2016، ص 09، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 22-353 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022، ج رج ج، العدد 70 لسنة 2022، ص 19، المادة 04 من المرسوم التنفيذي 02-304 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002 المحدد لتنظيم الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات وسيرها ومهامها المعدل والمتمم، السابق ذكره.

تمتلك المنظمات المهنية صلاحية تنظيم وتأطير المهنة، والرقابة عليها، إضافة إلى تأديب أعضائها، في حين لا يتحقق ذلك للغرفة المهنية، حيث يتمثل دورها أساسا في التشاور والتنسيق وتبادل المعلومات بينها وبين السلطات الإدارية، والهيئات العمومية أو الخاصة.

❖ **من حيث تدخل السلطات الإدارية:**

للسلطات الإدارية دور أساسي في تشكيل الغرف المهنية، فعلى سبيل المثال يتم تعيين المدير العام أو الأمين العام للغرفة بموجب مرسوم، كما يضم مجلس إدارة الغرفة ممثلين عن قطاعات مختلفة يتم تعيينهم بموجب قرار[1]، خلافا لما هو الحال عليه بالنسبة للمنظمات المهنية فهي تتشكل أساس من المهنيين الممارسين المنتخبين.

**الفرع الثاني: تمييزها عن النقابات العمالية**

كثيرا ما يقع التداخل والخلط بين المنظمة المهنية والنقابة العمالية، فالمنظمة النقابية Organisation syndicale هي تجمع عمال أو مستخدمين من نفس المهنة أو الفرع أو قطاع النشاطات للدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائها[2]، وتعتبر النقابات العمالية تجمعات اختيارية تضم العمال المشتغلين في مهنة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، تهدف من خلال نشاطها إلى رعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم وتحسين حالتهم الاجتماعية والاقتصادية[3]، ورغم اشتراك المنظمات المهنية والنقابات العمالية (المنظمات النقابية) في تمثيل أبناء المهنة، والسعي لحماية المصالح المنتسبين إليها، وتمتعها

[1]- على سبيل الاستدلال نصت المادة 27 من المرسوم التنفيذي 22-83 المؤرخ في 26 فبراير 2022 المتضمن إعادة تنظيم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، على أن مجلس إدارة الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة يتكون من ممثلين عن قطاعات مختلفة وهم:
- ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة رئيسا.
- رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.
- ممثل عن وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.
- ممثل عن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.
- ممثل عن وزير المالية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة.
- ممثل عن الزير المكلف بالمناجم.
- ممثل عن الوزير المكلف بالسكن.
- ممثل عن الوزير المكلف بالأشغال العمومية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالنقل.
- ممثل عن الوزير المكلف بالسياحة.
- ممثل هن الوزير المكلف بالموارد المائية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالبيئة."

[2]- ورد تعريف النقابة في نص المادة 04 من القانون 23-02 المؤرخ في 25 أبريل 2023 المتعلق بممارسة الحق النقابي، حيث استعمل المشرع عبارة المنظمة النقابية، ج ر ج ج، العدد 29 لسنة 2023، ص03.

[3]- إبراهيم خيري الوكيل، الإطار القانوني للحرية النقابية بين الحرية والتقييد، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، مصر، 2015، ص 61، محمد الصغير بن عربي، "العمل النقابي ومهامه الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019، ص 247.

بالشخصية المعنوية، إضافة إلى تشكيل مجالس النقابات والمنظمات بأسلوب الانتخاب[1]، إلا أن الاختلاف واضح بينهما، ويظهر ذلك في النقاط التالية:

❖ **من حيث الإنشاء:**

تنشأ المنظمات المهنية بموجب قانون أو لائحة، ومثال ذلك تم إنشاء منظمة المحامين لأول مرة في الجزائر بموجب الأمر 67-202 المؤرخ في 27 سبتمبر 1967 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، وكذا تأسيس المجلس الأعلى لمهنة المهندس الخبير العقاري وهيئة المهندسين الخبراء العقاريين بموجب الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، وغيرها من النصوص القانونية المتعلقة بالمهن الحرة.

بينما تتكون المنظمات النقابية العمالية اختياريا وبالإرادة الحرة لأعضاء يشتركون في حرفة أو وظيفة، وهو الأمر الذي أكده المشرع الجزائري بموجب القانون 90-14 المؤرخ في 02 يونيو 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي المعدل والمتمم، الملغى بالقانون 23-02 المؤرخ في 25 أبريل 2023[2] ،حيث نصت المادة 19 على أنه **:"** يحق للعمال الأجراء والمستخدمين أن يؤسسوا بكل حرية وباختيارهم منظمات نقابية قاعدية"، فالمشرع منح الحرية للعمال الأجراء وكذا المستخدمين لتكوين منظمات نقابية، ومنحتهم المادة 22 من هذا القانون صلاحية التكتل في شكل فدراليةFédération[3] أو كونفدرالية Confédération[4]، ويتم ذلك وفق الإجراءات المقررة قانونا، فعقب عقد جمعية عامة تأسيسية تضم الأعضاء المؤسسين للنقابة واستيفاء الإجراءات القانونية، يودع ملف التصريح بالتأسيس لدى الوالي أو الوزير المكلف بالعمل حسب الحالة[5].

❖ **من حيث الانضمام:**

النقابة العمالية هي جماعة اختيارية يكون الانخراط فيها اختياريا فلا يمكن بأي حال من الأحوال إجبار عامل أو مستخدم على الانضمام لتنظيم نقابي، أو التمييز بينه وبين بقية العمال أو المستخدمين في حال عدم الرغبة في الانضمام للتنظيم.

---

[1]- المادة 90 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]- القانون 90-14 المؤرخ في 02 يونيو 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، ج رج ج، العدد 23 لسنة 1990، ص 764، المعدل والمتمم بـ :

- القانون 91-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991،ج رج ج، العدد 68 لسنة 1991، ص 2656.
- الأمر 96-12 المؤرخ في 10 يونيو 1996، ج رج ج، العدد 36 لسنة 1996، ص 04.
- القانون 22-06 المؤرخ في 5 ابريل 2022، ج رج ج، العدد 30 لسنة 2022، ص 15.
- الملغى بالقانون 23-02 المؤرخ في 25 أبريل 2023، ج رج ج، العدد 29 لسنة 2023، ص 03.

[3] -الفدرالية هي اتحاد منظمات نقابية قاعدية من نفس المهنة أو الفرع أو قطاع النشاط تتشكل من 3 منظمات نقابية قاعدية على الأقل، المادة 26 القانون23-02 المؤرخ في 25 أبريل 2023 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، السابق ذكره.

[4]- الكونفدرالية هي اتحاد منظمات نقابية قاعدية و/أو فدراليات من نفس المهنة أو الفرع أو قطاع النشاطات أو تغطي عدة مهن أو فروع أو قطاعات نشاطات، تتشكل على الأقل من فدراليتين، أو من 05 منظمات نقابية قاعدية على الأقل مؤسسة قانونا، المادة 27 من القانون23-02 المؤرخ في 25 أبريل 2023 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، السابق ذكره.

[5]- أنظر المواد من 28 إلى 36 المتعلقة بإجراءات تأسيس المنظمات النقابية من القانون23-02 المؤرخ في 25 أبريل 2023 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، السابق ذكره.

وسبب ذلك يعود إلى مسألة الحرية النقابية التي تعتبر حرية فردية وشخصية، وهو الأمر الذي ورد بصريح العبارة في نص المادة 06 والمادة 20 من القانون 23-02 المؤرخ في 25 أبريل 2023 المتعلق بممارسة الحق النقابي، فبموجبهما يحق لكل عامل أجير، أو مستخدم الانخراط بكل حرية وبصفة إرادية في منظمات نقابية قاعدية واحدة أو الانسحاب منها طبقا للإجراءات المقررة في قانونها الأساسي.

غير أن الأمر خلاف ذلك بالنسبة للمنظمات المهنية فهي تنظيمات إجبارية، فلا يمكن مزاولة مهنة ما لم يكن المعني مسجلا في جدول المنظمة، فشرط الانضمام يعد شرطا واقفا لمزاولة المهنة، ومثال ذلك نصت المادة 32 من القانون 13-07 المؤرخ في 27 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:" لا يمكن أي شخص أن يتخذ صفة محامي ما لم يكن مسجلا في جدول المحامين، تحت طائلة العقوبات المقررة لجريمة انتحال الصفة المنصوص عليها في قانون العقوبات"، فلا يمكن ممارسة المهام المرتبطة بالمحاماة ما لم يكن المعني مسجلا في جدول المنظمة، ونفس الحكم ينطبق على باقي المنظمات المهنية[1].

❖ **من حيث الجهة القضائية المختصة:**

بالنسبة للمنظمات المهنية يختص القضاء الإداري بالنظر في الطعون المرفوعة ضد القرارات الصادرة عنها، وهو ما ورد في نص المادة 10 من القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق بتنظيم مجلس الدولة وسيره واختصاصاته المعدل والمتمم، حيث يختص مجلس الدولة بالفصل في استئناف القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر وهذا بمناسبة فصلها كدرجة أولى في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الإدارية الصادرة المنظمات المهنية الوطنية، طبقا لنص المادة 900 مكرر من ق.اج.م.اد.م.م.

كما نصت المادة 800 من ق.اج.م.اد.م.م على اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل كأول درجة بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا التي تكون المنظمات الوطنية المهنية طرفا فيها، وكذا الفصل في دعاوى إلغاء وتفسير وفحص مشروعية القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية الجهوية وذلك بموجب المادة 801 من هذا القانون.

وبالتالي فجهات القضاء الإداري ممثلة في المحاكم الإدارية، المحاكم الإدارية للاستئناف وكذا مجلس الدولة هي الجهات المخولة للنظر في الطعون المرفوعة ضد قرارات هذه المنظمات، خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للنقابات العمالية، حيث يؤول الاختصاص للقضاء العادي، فهي لا تدخل في نطاق تطبيق المادة 09 والمادة 10 من القانون العضوي 98-01 المذكور أعلاه، أو نطاق تطبيق المادة 800، 801، 900 مكرر من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[1]- أنظر مثلا نص المادة 08 من القانون 10-01 المؤرخ في 27 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره.

وهو ما أكده مجلس الدولة في قراره رقم 14431 المؤرخ في 24 سبتمبر 2002، حيث رفض النظر في الطعن في قضية إضراب قضاة مجلس المحاسبة، وبرر ذلك بأن النقابة الوطنية لقضاة مجلس المحاسبة قد تم إنشاؤها وفقا للقانون 90-14 المؤرخ في 02 يونيو 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي وهي لا تدخل في مفهوم المادة 09 من القانون العضوي 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة[1].

❖ **من حيث إمكانية التعدد**:

تخضع المنظمات المهنية لمبدأ وحدة التنظيم المهني، حيث جعل المشرع لكل مهنة منظمة مهنية واحدة تعبر عن مطالب المنتسبين إليها، إذ لا معنى للتعدد مادامت مصلحة المهنة واحدة، فنجد لمهنة المحاماة منظمة مهنية واحدة في المكان الواحد خصها المشرع بتمثيل أبناء المهنة المسجلين في جدولها والدفاع عن مصالحهم.

خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للنقابات العمالية والتي تخضع لمبدأ التعددية، بمعنى أنه يمكن تأسيس أكثر من نقابة لنفس المهنة وفي نفس المكان، وهو ما أكدته المادة 19 من القانون 23-02 المؤرخ في 25 أبريل 2023 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، حيث بينت أن العمال الأجراء أو المستخدمين يمكنهم تأسيس منظمات نقابية قاعدية، فالمصطلح جاء بصيغة الجمع - منظمات –، الأمر الذي يؤكد مبدأ التعددية النقابية[2]، غير أن العامل أو المستخدم لا يمكنه أن ينتمي إلا تنظيم نقابي واحد.

❖ **من حيث الصلاحيات**:

لا تمتلك النقابات العمالية صلاحية تنظيم المهنة والرقابة عليها، وتأديب أعضائها، حيث يقتصر دورها على حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمادية والمعنوية والفردية والجماعية للأعضاء المنتمين إليها، والدفاع عنها، التشاور والحوار والتفاوض مع السلطات المختصة، خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للمنظمات المهنية التي تمتلك صلاحيات واسعة في مجال تنظيم وتمثيل المهنة، الرقابة عليها وتأديب أعضائها.

**الفرع الثالث: تمييزها عن الجمعيات**

عرف المشرع الجزائري بالجمعيات في نص المادة 02 من القانون 12-06 المؤرخ في 21 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات[3]:" تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون

---

[1]- قرار مجلس الدولة صادر عن الغرفة 05 ملف رقم 14431 مؤرخ في 24سبتمبر2002 المتعلق بإضراب قضاة مجلس المحاسبة، حيث جاء فيه " حيث أن في قضية الحال فإن القرار المعروض على تقدير مجلس الدولة صادر عن النقابة الوطنية لقضاة مجلس المحاسبة، حيث أن النقابات منظمات هدفها الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية والجماعية أو الفردية للعمال وأصحاب العمل وليست حسب النص منظمات مهنية وطنية مثل المنظمات المهنية التي تتوفر على سلطة التنظيم وتسيير المهنة وسلطة تأديبية تجاه أعضائها، حيث أنه في هذه الظروف يتعين القول بأن قرار النقابة الوطنية لقضاة مجلس المحاسبة موضوع الطعن الحالي غير صادرة عن منظمة وطنية مهنية، حسب مفهوم المادة 09 من القانون 98-01 المذكورة أنفا، وبالتالي فإن تقريره ليس من اختصاص مجلس الدولة، وأنه يتعين بالتالي رفض الدعوى الحالية لعدم اختصاص مجلس الدولة". مجلة مجلس الدولة، العدد 02، 2002، ص 218.

[2]- يضم قطاع التربية الوطنية حاليا 26 نقابة معتمدة، منها حوالي 12 نقابة تتيح انضمام سلك الأساتذة فلهم مطلق الحرية للانتماء للنقابة التي يرونها مناسبة لهم.

[3]- القانون 12-06 المؤرخ في 21 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، ج رج ج، العدد 02 لسنة 2012، ص33.

تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة ، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لا سيما في المجال الاجتماعي والعلمي والمهني والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني".

وعليه فالجمعيات هي تشكيلات فاعلة، تطوعية وغير ربحية، والملاحظ أن المشرع الجزائري وسع في مجال نشاط الجمعيات مقارنة بما ورد في القانون الملغى 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990[1] ليشمل المجال البيئي والخيري والإنساني، وتشترك الجمعيات مع المنظمات المهنية في امتلاكها للشخصية المعنوية، وتهدف إلى ترقية أنشطة في مجالات مختلفة، ويندرج نشاطها ضمن الصالح العام.

أمَّا الاختلاف فيظهر بين الجمعيات والمنظمات المهنية في نقاط مختلفة نذكر منها:

❖ **من حيث الإنشاء:**

تنشأ المنظمات المهنية بموجب قانون أو لائحة كما سبق الإشارة إليه، بينما يتم إنشاء الجمعيات بصورة حرة من طرف الأعضاء المؤسسين دون تدخل من أية جهة فهي تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها[2]، غير أن وجودها القانوني يتطلب التزام وتقيد الراغبين في تأسيسها بجملة من الإجراءات القانونية[3]، فبداية يجتمع الأعضاء المؤسسون في جمعية عامة تأسيسية يتم فيها المصادقة على القانون الأساسي للجمعية وتعيين مسؤولي الهيئات التنفيذية، ويتم تحرير محضر جلسة من طرف محضر قضائي، ثم يتم إيداع ملف تصريح التأسيس مقابل وصل تسجيل إلى المجلس الشعبي البلدي، الولاية، وزارة الداخلية حسب نوع الجمعية للبت في طلب التأسيس[4].

❖ **من حيث الهدف:**

سبق القول أن المنظمات المهنية تهدف لتمثيل المهنة والمحافظة على كرامتها والدفاع عن حقوق المهنيين ومصالحهم، بينما يتضح من تعريف الجمعيات أن هدف الجمعية يمكن أن يكون أية غاية مشروعة رياضية أو خيرية أو علمية، وغيرها.

❖ **من حيث الانخراط:**

---

[1]- القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، ج رج ج، العدد 53 لسنة 1990، ص1686.

[2]- المادة 06 من القانون 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، السابق ذكره.

[3]- بوطيب بن ناصر، "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقدية في ضوء القانون 12-06"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 06، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 255 وما بعدها.

[4]- أنظر المواد من 04 إلى 12 المتعلقة بتأسيس الجمعيات من القانون 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، السابق ذكره.

المنظمات المهنية إجبارية، فالعضوية فيها أمر حتمي، فلا يجوز للفرد مزاولة المهنة ما لم يكن مسجل في جدولها، مع توافر شروط علمية وفنية في طالب التسجيل بينما الانضمام للجمعيات يكون اختياريا.

❖ **من حيث الأعضاء:**

يمكن لأعضاء الجمعية أن يكونوا أشخاصا طبيعيين أو أشخاصا معنويين[1]، بينما تتكون المنظمات المهنية من أشخاص طبيعيين مسجلين في جدول المنظمة.

❖ **من حيث الصلاحيات:**

لا تمتلك الجمعيات صلاحية تنظيم المهنة والرقابة عليها، وتأديب أعضائها، فهي تسعى لتحقيق الصالح العام، وبالتالي نهدف إلى ترقية الأنشطة وتشجيعها في شتى المجالات، وهذا حسب موضوع الجمعية الذي يجب أن يحدد بدقة، خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للمنظمات المهنية التي تمتلك صلاحيات واسعة في مجال تنظيم وتمثيل المهنة، الرقابة عليها وتأديب أعضائها.

## المطلب الثاني: عناصر ومبادئ المرافق العامة المهنية

حتى يحقق المرفق العام المصلحة العامة لجميع المنتفعين، تولى الفقه وضع مجموعة من العناصر والمبادئ التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعتبر النشاط (المشروع) مرفقا عاما دون توافرها، وعليه سيتم التفصيل في مختلف عناصر المرفق العام المهني باعتباره مرفقا عاما (الفرع الأول)، وتحديد أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا النوع من المرافق( الفرع الثاني).

### الفرع الأول: عناصر المرفق العام المهني

باعتبار أن المرفق العام المهني نوع من أنواع المرافق العامة بحسب طبيعته، فالعناصر التي وجب توافرها في المرفق العام هي ذاتها التي تتوافر في المرفق العام المهني، وقد توصل الفقه إلى تحديد هذه العناصر استنادا لتعريف المرافق العامة.

فمن الناحية العضوية( الشكلية) يقصد بالمرفق العام المنظمة أو الهيئة التي تتولى إشباع الحاجة العامة، حيث يرى الأستاذ DE LAUBADER أن استعمال تعبير المرفق العام يدل على المنظمة بمعنى الجهاز الإداري للمرفق التي تتولى إدارته[2]، وهو تقريبا نفس الاتجاه الذي سلكه الفقيه LAURAN و الفقيه VEDEL[3]، وبالتالي فالمرفق العام هو

[1]- المادة 02 من القانون 12-06 المؤرخ في 21 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، السابق ذكره.

[2] - André DE LAUBADER, Traité de droit administratif, op.cit, p1283.

[3]- حماد محمد شطا، تطور وظيفة الدولة، نظرية المرافق العامة، المرجع السابق، ص 81.

المشروع الذي تتولى الإدارة إدارته، فالتعريف يرتكز على المظهر الخارجي، ويتصف هذا المعنى بالشمولية والإطلاق فالأستاذ أحمد محيو يرى أن المرفق العام طبقا لهذا المفهوم هو الإدارة بشكل عام[1]؛ وبالتالي فالمرفق العام ما هو إلا جهاز أو هيكل يعمل بشكل منتظم ومستمر قصد تحقيق نشاط معين للجمهور.

ومع ما طرأ على فكرة المرفق العام من تطور وازدهار، أخذ الكثير من الفقهاء بالمدلول المادي أو الموضوعي للمرفق العام، والذي يقصد به الخدمة التي تؤدى للجمهور أو النشاط الذي يمارس لتحقيق النفع العام وإشباع حاجة عامة للأفراد[2]، أي نشاط ينطوي على نفع عام تسعى الإدارة إلى تأمينه وتحقيقه للأفراد.

فاستنادا إلى هذا المدلول، عرَّف الفقيه HAURIOU المرفق العام بأنّه منظمة عامة تباشر قدرا من السلطات والاختصاصات بصورة تكفل لها إشباع حاجة عامة على نحو منتظم ومطرد، فهو وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها السلطات الإدارية بغية إشباع حاجة عامة لما تنطوي عليه من نفع عام، ويرى CHAPUS أنّه لاعتبار نشاط ما مرفقا عاما وجب أن يتولاه شخص معنوي بهدف تحقيق منفعة عامة، ويرى RIVERO بأنَّ المرفق العام شكل من أشكال النشاط الإداري يتولى بواسطته شخص معنوي عام إشباع حاجة عامة، أما DE LAUBADER فيرى أن المرفق العام هو نشاط تمارسه هيئة عامة بغية إشباع حاجة عامة[3].

كما يرى بعض الفقه يرى أن المرفق العام هو الخدمة أو النشاط ذاته الذي يحقق نفعا عاما، بغض النظر عمّا إذا كانت الهيئة التي تؤدي الخدمة هيئة خاضعة للقانون العام أو هيئة خاضعة للقانون الخاص كفرد أو شركة، على أن يتحقق دائما وفي جميع الأحوال إشراف السلطة العامة وهيمنتها على النشاط المذكور، فالمهنة التي يمارسها الأفراد لا تجعل المنظمة مرفقا عاما وإنما النشاط ذاته، فمهنة المحاماة مثلا ليست ما يجعل من منظمة المحامين مرفقا عاما، فالنشاط الممارس من طرف المنظمة والمتمثل في الدفاع عن المدعين هو الذي يجعل وصف المرفق العام يلحق بها نتيجة ما يحققه هذا النشاط من خدمة عمومية للأفراد في حماية حقوقهم وحرياتهم وتحقيق العدالة، وذات الأمر ينطبق على باقي المنظمات الأخرى.

وبناء على ما سبق يرتكز المرفق العام المهني مثله مثل باقي المرافق العامة على مجموعة من العناصر، التي لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار نشاط ما مرفقا عاما دون توافرها، غير أن الفقه اختلف حول عدد هذه الأركان، فالقسم الأول يعتد بركنين فقط، حيث يرى الفقيه RIVERO أن جميع المرافق العامة تشترك في فكرتين، تتعلق

[1]- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، د.م.ج، الجزائر، 1996، ص 430.
[2]- محمد فاروق عبد الله، نظرية المرفق العام في القانون الجزائري بين المفهومين التقليدي والاشتراكي، د.م.ج، الجزائر، 1987، ص 06، رياض عيسى، المرفق العام في القانون المقارن، د.م.ج، الجزائر، 1985، ص 11.
[3]- علي خطار شطناوي، نظرية المؤسسات العامة وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص 17.

الأولى بإشباع حاجة عامة، وتتعلق الثانية بالخضوع بصورة مباشرة أو غير مباشرة لسلطة عامة[1]، أما القسم الثاني فيعتد بوجود ثلاث عناصر، فالفقيه محمد محمود حافظ يرى أن العناصر الأساسية التي يجب توافرها حتى يقوم المرفق العام تتمثل في: مشروع، يهدف لتحقيق نفع عام، خضوعه لهيمنة السلطة العامة، أما القسم الثالث فيذهب إلى وجود أربعة عناصر، فبالإضافة إلى ما سبق، وجب توفر عنصر آخر والمتمثل في خضوع المرفق العام لنظام قانوني[2].

**أولا: المرفق العام مشروع تنشئه الدولة وتمنحه بعضا من امتيازات السلطة العامة**

كل مرفق عام تحدثه الدولة، فهذه الأخيرة هي التي تقدر اعتبار نشاط ما مرفقا عاما فتقرر إخضاعه للمرافق العامة بناءا على قانون معين، وليس بالضرورة أن تتولى إدارته مباشرة، فيمكن أن تعهد بذلك إلى هيئة أو إلى الأفراد، وفي هذا المعنى قدم الفقيه DUGUET وصفا للمرفق العام باعتباره نشاطا بأنه:" أنواع النشاطات أو الخدمات التي يقدر الرأي العام في وقت من الأوقات وفي دولة معينة أن على الحكام القيام بها نظرا لأهمية هذه الخدمات للجماعة، ولعدم إمكانية تأديتها على الوجه الأمثل دون تدخلهم"[3].

ولقيام مرفق عام وجب أنْ تتمتع الجهة المكلفة بإدارة المرفق العام بامتيازات غير مألوفة في مجال القانون الخاص، فحتى تتمكن هيئة ما بتسيير مرفق عام لابد أن تتمتع بحد ادني من هذه الامتيازات والتي يطلق عليها امتيازات السلطة العامة، فظهور هذه الفكرة اقترن غالبا بنشأة المرفق العام.

ورغم عدم وضع قائمة تضم مختلف امتيازات السلطة العامة، إلاّ أنّه يمكننا القول بأن الهيئات التي تتولى إدارة المرفق العام المهني تتمتع مثلا بسلطة إصدار أوامر ملزمة ترتب آثارا قانونية في مواجهة المخاطبين بها، يتم تجسيدها من خلال إصدار قرارات ذات صبغة إدارية، سواء كانت قرارات تنظيمية كنظام آداب المهنة، أو قرارات فردية (كالقرارات التأديبية)، فالقرارات الإدارية تشكل المظهر البارز لامتيازات السلطة العامة.

وعلى هذا الأساس يحدد نطاق اختصاص القضاء الإداري، فالقاضي الإداري يبحث في طبيعة نشاط الهيئة والأعمال التي صدرت عنها، فتحديد ولايته يتحقق بالنظر إلى الوسيلة التي استخدمتها الهيئة، فإذا كانت نتيجة لاستعمال امتيازات السلطة العامة، بمعنى أنها استخدمت وطبقت قواعد القانون العام، كان هو الجهة القضائية المختصة.

---

[1] - Jean RIVERO, op.cit, p452.

[2]- محمود حافظ، نظرية المرفق العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ص 22.

[3]- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، 1999، ص 150، عبد المجيد بن يكن، "المرافق العامة ونظامها القانوني في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018، ص 591، سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص 22.

ويرى بعض الفقه أن اختصاص القضاء الإداري مرتبط أساسا بامتيازات السلطة العامة وليس بمفهوم المرفق العام[1]، فوجود مرفق عام دون استعمال هذه الامتيازات يجعل القضاء العادي هو المختص وليس القضاء الإداري.

**ثانيا: وجود نشاط يتعلق بالمصلحة العامة**

يعد أساس ومبرر وجود أي مرفق عام هو تلبية الحاجات العامة للأفراد[2]، فمن المسلمات في فقه القانون الإداري أن الإدارة تهدف من وراء تصرفاتها وأعمالها تحقيق هدف واحد لا يتغير هو المصلحة العامة، حيث تمثل عنصرا أساسيا في مفهوم المرفق العام، فالنشاط الإداري يختلف عن النشاط الفردي في غاية كل واحد منهما[3]، فالفرد بصفة عامة يستهدف تحقيق أغراض شخصية وإن كانت قد تتفق أحيانا مع المصلحة العامة، في حين تستهدف الإدارة من وراء نشاطها وعملها تحقيق الصالح العام.

ورغم عمومية فكرة المصلحة العامة وغموضها وعدم تطرق القانون للتعريف بها أو وضع معيار محدد لها، فإن هذا لم يمنع الفقهاء من وضع تعريف لها، فنجد من يُعرف المصلحة العامة على أنها: "واقع اجتماعي ومؤسساتي، وهي تشمل مختلف الأنشطة الخاضعة للتبعية المباشرة أو غير المباشرة للجماعات العمومية، لأنها تنتمي إلى الحقل العمومي ومصدرها الدولة"[4]، كما عرّفها البعض أيضا بأنها المطالب والرغبات التي تستدعيها الحياة في مجتمع منظم سياسيا[5]، وللفكرة مدلولان سياسي وقانوني حسب رأي الفقيه VEDEL، فالأول تتوافق فيه طبيعة المصلحة العامة مع المصالح الفردية أو مصالح الجماعات، فهي مجرد تحكيم بين مصالح مختلفة، فأحيانا تكون المصلحة العامة هي الغالبة كما في نزع الملكية للمنفعة العامة، وأحيانا أخرى لا يؤخذ بعين الاعتبار عدد المستفيدين منها إنما يتم التركيز على نوع الخدمة المقدمة رغم قلة المستفيدين منها، أما الثاني فيستوجب تحديد السلطة التي تملك إجراء التحكيم بين المصالح المختلفة لتعيين وتحديد المصلحة العامة، بمعنى أن المفهوم يتحدد بناء على تدخل جهة معينة للاعتراف بها والتأكيد عليها، ولأجل ذلك قد تتدخل السلطة التأسيسية (الدستور) لتحديد بعض

[1]- فايزة دحموش، امتيازات السلطة العامة والهيئات عير العمومية، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة الجزائر 01، الجزائر، 2015-2016، ص 56.

[2]- عبد الكريم بن منصور، "نظرة مفاهيمية للمرفق العام في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 01، العدد 02، المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر، 2016، ص172.

[3]- محمد حسنين عبد العال، فكرة السبب في القرار الإداري ودعوى الإلغاء، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 344.

[4]- محمد محمد عبدو إمام، "فكرة المصلحة العامة وتعلقها بالنظام العام في القانون الإداري"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث: حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، يومي 21 و 22 أكتوبر 2019، مصر، ص 290.

[5]- عادل أبو الخير، الضّبط الإداري وحدوده، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص 179.

الغايات العامة، وقد يترك للمشرع العادي أمر تحديد غايات معينة، كما يمكن للإدارة تحديد بعض عناصر المصلحة العامة وذلك في المجالات غير المحجوزة للمشرع[1]، وعليه فإن فكرة المصلحة العامة لا يمكن تحديدها وحصرها في معنى معين، فهي فضفاضة ومرنة ومفرداتها لا تقع تحت الحصر، حتى ولو تم النص على بعض صورها.

وترتبط فكرة المصلحة العامة بشكل كبير بالسلطة العامة التي وجدت أصلا لحماية وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع وتقديم الخدمات لأفراده[2]، فالامتيازات التي تحضى بها تبررها وتحددها الأهداف التي تتوخاها من تصرفاتها وأنشطتها، كما أن الديمقراطية الجيدة تقتضي تغليب المصالح العامة على المصالح الفردية والخاصة، هذا بالإضافة إلى كون المصلحة العامة تشكل أساس القانون الإداري الذي يحرص على ضمان فعالية العمل الإداري موازاة مع حرصه على ضمان أكبر حماية ممكنة للمداريين في مواجهة الإدارة وقراراتها[3].

وبالرجوع إلى المرفق العام، نجده يستهدف دائما تحقيق المصلحة العامة، فكل عمل يستهدف تحقيق هدف آخر غير المصلحة العامة لا يدخل ضمن إطار المرفق العام، ويتضح هنا أن مفهوم المصلحة العامة هو أكثر اتساعا وشمولية من مفهوم المرفق العام، فتحقيق المصلحة العامة ليس حكرا على الأشخاص المعنوية العامة رغم أنها غاية وهدف كل سلطة عامة وتبرر لها ما تحضى به من امتيازات واسعة يفتقد لها الفرد في تصرفاته وأنشطته التي تهدف تحقيق مصالح خاصة، إلا أن الأفراد بدورهم يساهمون في تحقيق هذه المصلحة.

وعليه يمكن القول أن المرفق المهني هو نشاط منظم تمارسه مجموعة مستعينة بوسائل مادية وفنية وقانونية لتحقيق غاية معينة، فالمنظمات المهنية لا تلتزم فقط بالدفاع عن المصالح المهنية، إنما تتولى كذلك تمثيل المهنة وتنظيمها ومراقبتها، قصد تحقيق الصالح العام، عن طريق تقديم خدمات أساسية للمواطنين[4] بانتظام واطراد مع مراعاة مبدأ المساواة بين المنتفعين، فتلك الخدمات لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها، فقد كانت من اختصاص الدولة إلا أنها أوكلت هذه الهمة إلى الأعضاء المنتمين والذين تم انتخابهم لإدارتها وتسييرها، ذلك أنهم الأقدر على القيام بتلك المهمة مع احتفاظها بحق الرقابة عليها.

### ثالثا: الخضوع للسلطة العامة

سبق القول أنّ الدولة رغم تنازلها عن مهمة إدارة المرفق المهني، إلا أنها تمسكت بحق الرقابة على نشاطه، فإذا خضع المشروع للسلطة العامة عد مرفقا عاما، وهذا ما يميزه عن المشروعات الخاصة، فالدولة هي من تنشئ المرفق وهي من تحدد نشاطه

[1]- جورج فيدال، بيار دلقولقيه، القانون الإداري، الجزء الأول، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص 432، و محمد محمد عبدو إمام، المرجع السابق، ص 293.

[2] -Michel ROUSSET , Les droits humains et l'Etat de droit, Remald , N°81-82 juillet – octobre 2008, p21.

[3]- Charles DEBBASCH , Le droit administratif face à l'évolution de l'administration française , in Mélanges offerts à Marcel Waline, Le juge et le droit public , L. G. D. J. ,Paris, 1974, p. 343-354.

[4]- محمد نشطاوي، المرافق العامة الكبرى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2002، ص 87، مليكة الصَّروخ وعبد الله ركالة، "الهيئات المهنية بالمغرب"، مجلة الشؤون الإدارية، العدد07، المغرب، 1987، ص51.

وهيكلته وقواعد سيره وعلاقته بالمنتفعين به، وهو الأمر الذي يجسد اعترافا صريحا من طرفه بأهمية النشاط الذي تتولاه الهيئات المكلفة بإدارة المرفق العام.

فإخضاع جزء من هذه النشاطات إلى مبدأ شرعية الإدارة، يجد منطقه من خلال الرقابة الممارسة على هذه الهيئات[1]، هذه الرقابة تتجسد مثلا من خلال ضرورة الحصول على الاعتماد من طرف الإدارة قبل ممارسة النشاط، أو تظهر من خلال تعيين بعض الأعضاء ضمن المجالس التي تتولى تسيير هذه المرافق، أو من خلال المصادقة على بعض القرارات حتى تكون نافذة في مواجهة المخاطبين بها، وغيرها من مظاهر الرقابة التي تمارسها السلطة العامة على نشاط هذه المرافق.

### رابعا: الخضوع لنظام قانوني متميز

تخضع المرافق العامة لنظام قانوني مختلف ومغاير للنظام القانوني الذي يحكم القطاع الخاص وأنشطة الأفراد، فالمشروع الذي رصد لتحقيق مصلحة عامة وأنشأته الدولة إنما يحكمه نظام قانوني خاص، يتمثل خاصة فيما يعرف بمجموعة المبادئ الأساسية للمرفق العام، ويرى الفقه أن هذا النظام يختلف من مرفق إلى آخر حسب طبيعته[2]، فالنظام القانوني الذي يحكم المرافق العامة المهنية يختلف عن النظام القانوني الذي يحكم المرافق العامة الإدارية أو الاقتصادية، والجدير بالذكر أن الكثير من الفقهاء يرون أن الخضوع لنظام قانوني متميز يعتبر بمثابة الأثر المترتب عن كونه مرفقا عاما، فهو نتيجة ولا يمكن اعتباره عنصرا من عناصر المرفق العام[3].

### الفرع الثاني: المبادئ التي تحكم المرافق العامة المهنية

تتمتع المرافق العامة المهنية بجملة من المبادئ التي تميزها عن غيرها من الأشخاص المعنوية الأخرى، ويمكن حصرها في المبادئ التالية: مبدأ الانضمام الإجباري، مبدأ الانتخاب، ومبدأ التخصيص، مبدأ وحدة المنظمة.

#### أولا: مبدأ الانتخاب 'التمثيل الانتخابي'

يقوم التنظيم الهيكلي الذي تتمتع به المرافق العامة المهنية (المنظمات المهنية) على مبدأ أساسي وهو مبدأ التمثيل الانتخابي، الأمر الذي يجعلها تأخذ شكل التنظيم الديمقراطي عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للهيئات الإدارية التقليدية التي ترتكز على مبدأ التعيين، ويعود الأخذ بأسلوب الانتخاب لاختيار الأعضاء المشرفين على إدارة المرفق العام المهني إلى صفتها كهيئة تمثل أبناء المهنة، فهي تراعي مصالحهم الخاصة، فترك لأصحاب هذه المصالح سلطة اختيار القائمين على إدارتها، كونهم الأقدر على اختيار من يتولى تسيير وإدارة هذه المصالح.

---

[1]- فايزة دحموش، المرجع السابق، ص 58.

[2]- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري ( التنظيم الاداري، النشاط الاداري) ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 209، عبد المجيد بن يكن، المرجع السابق، ص 593.

[3]- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، المرجع السابق، ص 152.

وعليه فمبدأ التمثيل الانتخابي قائم على فكرة الهدف الذي تسعى المنظمة لتحقيقه وهو أساسا الهدف الذي يسعى الأشخاص الممارسون للمهنة لتحقيقه[1]، كما يساهم في تكريس التفاهم وحسن العلاقات بين أعضاء المنظمة والمهنيين الممارسين، ويضفي الشرعية على أعمال المنظمة، والعضوية فيها[2]، وبالتالي يقوم تكوين المرفق العام المهني كأصل عام على مبدأ الانتخاب فهي تتكون من مجالس جهوية وأخرى وطنية تضم منتخبين من أبناء المهنة، خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للمؤسسات العامة التي يتكون مجلس يتم تسييره من معينين.

وقد أخذ المشرع الجزائري بهذا المبدأ وكرسه في النصوص القانونية المنظمة لمختلف المهن وهذا رغبة منه في تكريس مبدأ التسيير الديمقراطي، وفي هذا الإطار نذكر على سبيل المثال، ما ورد في نص المادة 90 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 اكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة بخصوص مجلس منظمة المحامين الذي يتشكل من أعضاء منتخبين يسهرون على الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمهنة ،وكذا ما جاء في نص المادة 101 ونص المادة 104 بخصوص انتخاب نقيب لرئاسة المنظمة وانتخاب نقيب لرئاسة مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين، وهي تقريبا نفس الأحكام التي وردت في المادة 32 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، وكذا المواد من 172-175، المادة 193، المادة 200 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 6 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب.

غير أن الأخذ بمبدأ التمثيل الانتخابي لاختيار أعضاء المنظمات لم يأخذ بصفة مطلقة، ففي بعض المنظمات المهنية نجد أشخاصا معينين من طرف السلطات العامة ضمن تشكيلة المجالس، مثل ما هو عليه الأمر في المهن المحاسبية والمهن الهندسية، وغالبا ما يكون الهدف من وراء ذلك هو دعم المنظمة بكفاءات لا سيما في المجال التقني نظرا لخصوصية هذه المنظمات، ومثال ذلك المادة 03 من المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحيته وقواعد سيره حيث يتشكل المجلس من 09 أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المصف الوطني، و03 أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة يتم تعيينهم بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

ومثال ذلك أيضا المادة 06 من المرسوم التنفيذي 96 -293 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لكيفيات تسيير الهيئات النقابية للمهندسين المعماريين[3]، حيث يتكون المجلس المحلي لنقابة المهندسين المعماريين من 07 أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة المحلية لمدة 04 سنوات، ومن ممثل عن الوزير المكلف عن الهندسة المعمارية، وبالتالي يتكون المجلس من عنصر لا ينتمي إلى الأعضاء الممارسين للمهنة وهو ممثل

[1]- Maurice HAURIO, Aux sources du droit, le pouvoir , l'ordre et la liberté, édition Bloud and Gay, Paris, 1933, p 103. Sur le cite https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4725k.

[2]- Jaques CHEVALIER , L'analyse institutionnelle, PUF, Paris, 1981, p 03.

[3]- المرسوم التنفيذي 96 -293 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لكيفيات تسيير الهيئات النقابية للمهندسين المعماريين، ج رج ج، العدد 51 لسنة 1996، ص21.

عن الوزير المكلف بالهندسة المعمارية والذي يتم اختياره عن طريق التعيين وليس الانتخاب.

**ثانيا: مبدأ الانضمام الإجباري**

تتميز المرافق العامة المهنية - المنظمات المهنية - بأنها مجموعات إجبارية ينظم إليها أبناء المهنة بقوة القانون، فالانضمام الإجباري إلى قائمة المنظمة يعد الفارق الجوهري بينها وبين النقابات العمالية التي يكون فيها الانضمام اختياريا، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إجبار الفرد على الانضمام إليها أو البقاء فيها، وذلك نابع من تمتع الفرد بحرية التجمع، الحرية النقابية، وحرية مزاولة المهنة أو الحرفة التي يرغب فيها والتي تعد مظهر حرية العمل[1].

وانطلاقا من فكرة الحرية الفردية، عارض جانب من الفقه فكرة الانضمام الإجباري لأن فيها تقييد لحرية العمل، وإكراها على الانضمام للمنظمة، ما يجعلها تضم أشخاصا لا يرغبون في الانضمام، الأمر الذي سيؤثر بصورة سلبية على ممارسة المهنة [2].

في حين تصدى جانب أخر من الفقه لهذا الرأي، مؤيدين فكرة الانضمام الإجباري والتي حسب وجهة نظرهم لا تقيد الحرية الفردية، بل بموجبها يتم تنظيم هذه الحرية وحمايتها بصورة تحقق المصلحة الجماعية[3]، وهذا يتجسد من خلال جمع أفراد المهنة الواحدة عن طريق إجبارهم على الانضمام والذي يكون بالقدر اللازم لتحقيق المصالح المهنية.

وقد أشارت النصوص القانونية المنظمة لمختلف المهن لمبدأ الانضمام الإجباري، ومثال ذلك ما نصت المادة 32 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة:" لا يمكن لأي شخص أن يتخذ صفة محام ما لم يكن مسجلا في جدول المحامين تحت طائلة العقوبات المقررة لجريمة انتحال الصفة المنصوص عليها في قانون العقوبات"[4].

فمن خلال نص المادة يتضح أنه لا يمكن أن يتم ممارسة المهنة دون التسجيل في جدول المنظمة، فإجبارية الانضمام هي ما يتيح للمنظمة بسط دورها الرقابي على مختلف كيفيات ممارسة المهنة، كما يسمح أيضا بمنع المتطفلين على المهنة من ممارستها، وهو

---

[1]- مصطفى أبو زيد فهمي، الإدارة العامة(نشاطها وأموالها)، المرجع السابق، ص 65، ومحمد إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 551، وبلال العشري، النقابات المهنية في المغرب (دراسة مقارنة)، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2012، ص 09.

[2]- مؤدن مامون ، المرجع السابق، ص 394.

[3]- محند واعمر بودة، المرجع السابق، ص37،

- Philippe BIAYS, Op.cit, p28.

[4]- أنظر أيضا المادة 15 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 16 مايو 1994، المحدد لشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة07 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره.

ما يظهر جليا من خلال اعتبار الممارسة غير الشرعية للمهنة بمثابة جريمة انتحال صفة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

والجدير بالذكر أن الانضمام للمنظمة لا يكون بصورة تلقائية، بل وجب توافر الرغبة في بممارسة المهنة، فالمهني الذي لا يرغب في مزاولة المهنة ليس مجبرا على الانضمام بمعنى أن من يمتلك شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة ليس ملزما بالانضمام إلى المنظمة إذا لم يكن راغبا في ممارسة مهنة المحاماة، بالمقابل لا يمكنه ممارسة أي عمل متعلق بالمهنة، كما أن المهنيين المسجلين في الجدول والراغبين في التوقف النهائي أو المؤقت عن ممارسة المهنة ملزمون بتبليغ المنظمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة، وبالتالي لا يمكنهم مزاولة المهنة بعد الشطب أو الإغفال من الجدول تحت طائلة التعرض للعقوبات المقررة لجريمة انتحال الصفة .

غير أن الأخذ بعدم إمكانية ممارسة المهنة دون القيد في الجدول يطرح تساؤلا يتعلق بالممارسة العرضية للمهنة، فعلى سبيل المثال نصت المادة 204 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 6 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات مهنة الطب على أنه: "لا يجوز لأحد غير مسجل في قائمة الاعتماد أن يمارس في الجزائر مهنة طبيب أو جراح أسنان أو صيدلي، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها قانونا"، فنص المادة يؤكد على مبدأ الانضمام الإجباري للمنظمة.

لكن الإشكالية تظهر حين يجد الطبيب غير المسجل في الجدول نفسه أمام وضعية تلزمه تقديم علاج سواء لأفراد عائلته، أو لشخص في حالة الخطر، خاصة وأن عدم تقديم المساعدة لشخص في هذه الحالة يشكل جنحة يعاقب عليها الأمر 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات[1] المعدل والمتمم[2]، وهو ما دفع بجانب من الفقه إلى التمسك بفكرة مساس مبدأ الإجبارية في الانضمام على حرية الفرد في مزاولة المهنة التي يرغب فيها.

**ثالثا: مبدأ التخصيص 'التخصص'**

التخصص مبدأ مفاده تحديد الغرض الذي ينشأ الشخص المعنوي لأجله، أي التزام الشخص المعنوي بالمهام والأهداف الموكلة إليه، والتي يتم تحديدها من خلال النصوص المنشئة له أو النصوص اللاحقة لها، أو النصوص الواردة في النظم الأساسية[3]، ويعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ في التمييز بين الأشخاص المعنوية والأشخاص الطبيعية[4].

---

[1]- نصت المادة 182الفقرة 02 من الأمر 66-156 المؤرخ في08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات على أنه: "يعاقب بالحبس من 03 أشهر إلى 05 سنوات وبغرامة من 500 إلى 15000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من امتنع عمدا عن تقديم مساعدة إلى شخص في حالة خطر كان بإمكانه تقديمها إليه بعمل مباشر منه أو بطلب الإغاثة له، وذلك دون تكون هناك خطورة عليه أو على الغير". ج رج ج، العدد49 لسنة 1966، ص 702.

[2]- تم تعديل الأمر 66-156 المؤرخ في08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات أكثر من مرة منذ صدوره، كان آخرها : - الأمر 21-08 المؤرخ في 08 يونيو2021، ج رج ج، عدد45 لسنة 2021، ص06.

- القانون 21-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021، ج رج ج، عدد 99 لسنة 2021، ص05.

[3]- مامون مؤدن، المرجع السابق، ص 354.

[4]- بودة محند واعمر، المرجع السابق، ص101.

وباعتبار المرفق العام المهني شخصا معنويا فذلك يفرض عليه التقييد بالأهداف التي وجد لتحقيقها وعدم السعي لتحقيق أهداف أخرى غير تلك المقررة، بمعنى احترام مبدأ التخصيص والتقيد به باعتباره قاعدة قانونية ملزمة، والامتناع عن كل عمل يخالف الغرض الذي وجد من أجله.

فكان مبدأ التخصيص نتيجة حتمية لوجود الشخصية المعنوية، وهو ما يبرر الوصاية الممارسة على المنظمات المهنية[1]، فتقدير مشروعية الأعمال التنظيمية للمنظمات يكون في إطار المهام والأهداف التي سطرها المشرع لها.

وعليه فالمشرع الجزائري على غرار باقي المشرعين، حدد اختصاصات المرافق العامة المهنية بوصفها أشخاصا معنوية تخضع لمبدأ التخصيص كما هو الحال بالنسبة لباقي أشخاص القانون العام والخاص، ومن خلال استقرائنا للنصوص القانونية المنظمة لمختلف المهن، نجد تجسيد هذا المبدأ، فعلى سبيل المثال نصت المادة 02 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه: "المحاماة مهنة حرة ومستقلة وتعمل على حماية وحفظ حقوق الدفاع وتساهم في تحقيق العدالة واحترام مبدأ بسيادة القانون"، فمنظمة المحامين تختص في مجال معين ومحدد وهو تحقيق العدالة من خلال مشاركة السلطة القضائية في ذلك والدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم عن طريق الأعضاء المنتسبين للمنظمة وهم المحامون، مما يتأكد معه سيادة القانون، ويبقى هذا النشاط حكرا عليها في حدود ما رسمه المشرع لها، ولا يمكن لمنظمة مهنية أخرى القيام بذلك.

وكمثال أخر مهنة الخبير المهندس العقاري، فقد تضمن الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتضمن تنظيم مهنة المهندس الخبير العقاري الإشارة إلى مبدأ التخصيص لا سيما المادتين 10 و11 حيث تنشأ هيئة للمهندسين الخبراء العقاريين تدعي في صلب النص 'الهيئة' تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص المؤهلين لممارسة مهنة المهندس الخبير العقاري وفق الشروط المحددة في هذا الأمر، فمنظمة الخبير المهندس العقاري أقيمت على أساس تخصص علمي ومهني وتقني والذي يتمحور حول النشاط العقاري والأمور المرتبطة به المتعلقة بالمسائل الطبوغرافية ومسح الأراضي والخرائط والترقيم وغيرها، فلا يمكن ممارسة هذا النشاط إلا من طرف أشخاص مؤهلين لذلك.

وتظهر أهمية مبدأ التخصص في رقابة القضاء الإداري على قرارات المنظمات المهنية ، ومثال ذلك قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة رقم 130347 مؤرخ في 19 يناير 2017، في قضية وزارة العدل ضد الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين وكان موضوع النزاع قرار صادر عن الغرفة الوطنية للمحضرين رقم 02-2014 مؤرخ في 04 غشت 2014 مفاده تعديل وتغيير أتعاب المحضر القضائي، وقد قضى مجلس الدولة بإلغاء قرار الغرفة معللا قراره بأن أتعاب المحضر القضائي قد حددت مسبقا بموجب المرسوم التنفيذي 09-78 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد

[1]- Michel LASCOMBE, Les ordres professionnels, Thèse de doctorat d'Etat en droit public, Université de Robert Schuman, Strasbourg III, France ,1987, p201.

لأتعاب المحضر القضائي، وهو عمل من أعمال السلطة العامة، وباتخاذ الغرفة الوطنية للقرار تكون قد تجاوزت اختصاصاتها واعتدت على امتياز السلطة العامة، مما يجعل القرار محل الطعن مخالفا للقانون وبالتالي يتعين إلغائه[1].

فالقاضي الإداري ربط مشروعية أعمال المنظمة المهنية بصلاحياتها المحددة قانونا، وترتب عن تجاوز تلك الصلاحيات بطلان تلك التصرفات، رغم أن النصوص القانونية المنظمة للمهن لم تنص صراحة على عقوبات تطبق على المنظمات عند عدم احترامها لمبدأ التخصص كما هو الحال بالنسبة للجمعيات التي قد يصل الأمر إلى حلها عند تجاوزها لمبدأ التخصص.

**رابعا: مبدأ المنظمة المهنية الواحدة**

يعني هذا المبدأ وجود منظمة واحدة للمهنة الواحدة في المكان الواحد، فالمنظمات المهنية لا تخضع لمبدأ التعدد الذي يميز النقابات العمالية والذي يسمح بتأسيس أكثر من نقابة والانضمام بكل حرية للنقابة التي يرغب في الانضمام إليها، وبالتالي لا يمكن أن نجد أكثر من منظمة مهنية للمهنة الواحدة.

ولعل السبب في ذلك يعود إلى إشكالية تمثيل المهنة في المنتديات الوطنية وأمام أجهزة المنظمات الدولية المتخصصة، فبالنسبة للنقابات العمالية يشترط في حالة تعدد النقابات العمالية الممثلة للمهنة توافر مجموعة من الشروط ما يجعلها تمثل موظفي أو عمال المهنة تمثيلا حقيقيا ومثال ذلك شرط أقدمية النقابة، الخبرة التي اكتسبتها، عدد المنخرطين فيها، وغيرها، لذلك وتفاديا لهذا الإشكالية تم الأخذ بمبدأ وحدة المنظمة المهنية فلا معنى لتعدد المنظمات المهنية للمهنة الواحدة طالما أن مصلحة المهنة واحدة، كما أن الأخذ بهذا المبدأ يتيح سرعة التحرك في الدفاع عن مصالح أعضائها والقوة والفعالية في الأداء والاستقلالية، كما يحول ذلك دون تشتت جهود المهنيين من خلال الدخول في صراعات ضيقة ناتجة أساسا عن ايدولوجيات وانتماءات أعضائها[2].

وقد أخذ المشرع الجزائري بمبدأ وحدة المنظمة المهنية عند إنشائه لمختلف المنظمات المهنية، حيث جعل لكل مهنة منظمة مهنية واحدة تعبر عن مصالح المنتسبين إليها، وخص كل واحدة بقانون ينظمها ومنحها الشخصية الاعتبارية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، فنجد منظمة واحدة للمحامين ينظمها القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة ونفس الشيء بالنسبة لباقي المنظمات المهنية الأخرى.

[1]- قرار مجلس الدولة منشور على الموقع :
-https://www.conseildetat.dz/sites/default/files/pdf_file/arret_c_e_130347.pdf
[2]- بلال العشري، المرجع السابق، ص43-47، 102 وما بعدها.

## الفصل الثاني: طبيعة المنظمات المهنية وكيفية إدارتها للمرفق المهني

تعد المنظمات المهنية أشخاصا معنوية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، تتولى إدارة مرفق عام، حيث منحها المشرع بعضا من امتيازات السلطة لتحقيق أهدافها في نطاق المصلحة العامة، فالمشرع ارتأى التنازل عن إدارة وتنظيم المهن لأبناء المهن أنفسهم نظرا لأنهم الأقدر على ذلك خاصة مع تزايد الأعباء الملقاة على عاتق الدولة، فكان أسلوب المنظمة هو الأسلوب المعتمد لإدارة هذه المرافق من خلال مجالس منتخبة، فالمنظمات المهنية تتمتع بتنظيم إداري متميز ومستقل، فرغم تعددها، إلا أنها تشترك عادة في تنظيم هيكلي يتجسد على مستويين جهوي ووطني.

وعليه سيتم التطرق إلى الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية(المبحث الأول) وكيفية ادارتها للمرفق المهني ( المبحث الثاني).

### المبحث الأول: الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية

إنّ اعتراف المشرع بالشخصية المعنوية للمنظمات المهنية من خلال النصوص القانونية التي تنظمها، يضعنا أمام تساؤل حول طبيعة هذه المنظمات إذا ما كانت أشخاصا معنوية عامة أم خاصة؟ خصوصا في ظل سكوته عن تحديد هذه الطبيعة التي لها بالغ الأهمية لاسيما فيما تعلق بتحديد الجهة القضائية المختصة بالنظر في منازعاتها، ذلك أننا أمام تجمعات لأشخاص يمارسون نفس المهنة بصفة حرة ولحسابهم الخاص، لذا يقودنا هذا التساؤل بداية إلى البحث في مفهوم الشخصية المعنوية الذي تتمتع بها هذه المنظمات

(المطلب الأول) وصولا إلى محاولة تحديد طبيعة الشخصية المعنوية التي منحت لها، من خلال مناقشة مختلف الاتجاهات الفقهية والقضائية التي حاولت تكييف طبيعة هذه المنظمات (المطلب الثاني).

## المطلب الأول: مفهوم الشخصية المعنوية

إنّ الاعتراف للمنظمة المهنية بالشخصية الاعتبارية يؤدي بنا إلى ضرورة تحديد مدلول الشّخصية المعنوية (الفرع الأول)، ثم التطرق إلى كيفية الاعتراف للمنظمات المهنية بهذه الشّخصية (الفرع الثاني) وصولا إلى مختلف الآثار المترتبة عن الاعتراف للمنظمة المهنية بالشخصية المعنوية( الفرع الثالث)

### الفرع الأول: مدلول الشّخصية المعنوية

تساهم فكرة الشّخصية المعنوية في مجال القانون الإداري في الوجود القانوني للشخص المعنوي ونظامه القانوني، وما يترتب عليها من آثار، وقد تطرق الفقه إلى تعريف الشخصية المعنوية، حيث عرفها الفقيهAUBERT بأنها" مجموعة من الأشخاص الطبيعية التي ضُمت جهودها ضمن وحدة واحدة لتحقيق أهداف مشتركة"[1].

وعرّفها الأستاذ محمد الصغير بعلي بأنّها:" مجموعة أشخاص أو مجموعة أموال تتكاتف وتتعاون أو ترصد لتحقيق غرض معين وهدف مشروع بموجب اكتساب الشخصية القانونية، ويقصد بالشخصية القانونية القدرة على اكتساب الحقوق والعمل بالالتزامات[2]"؛ وعرفت أيضا بأنّها:" مجموعة من الأشخاص والأموال التي نظرا لخصوصية أهدافها ومصالحها يمكنها القيام بنشاط مستقل أي متميز عن الأفراد الذين يكونون هذه المجموعات"[3]، كما عُرفت بأنّها:" مجموعة من الأشخاص أو الأموال التي تهدف إلى تحقيق غرض معين ويَعترف القانون لها بالشّخصية القانونية بالقدر اللاّزم لتحقيق ذلك الغرض"[4].

وعليه انطلاقا من هذه التعريفات يمكن تحديد العناصر المكونة للشخص المعنوي وخصائصه[5]، وتتمثل في:

- مجموعة من الأموال أو الأشخاص،
- الغرض من هذا التجمع تحقيق هدف محدد،

---

[1] - Jean Luc AUBERT, Introduction au droit, PUF collection, Paris, 2007, p 91-94.

[2]- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري( التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، المرجع السابق ، ص33.

[3]- ناصر لباد، الأساسي في القانون الإداري، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، 2017، ص 37.

[4]- إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا الحق والقانون، الطبعة السابعة، د. م. ج، الجزائر، 2004، ص 236.

[5]- للتفصيل أكثر حول الشخصية المعنوية، أنظر عمار بوضياف، النظرية العامة للحق وتطبيقاتها في القانون الجزائري، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 91 وما بعدها.

- اعتراف المشرع بهذا التجمع، فلا يكفي أن تتجمع الأموال أو الأشخاص لنشوء الشّخصية المعنوية، بل يستوجب صدور نص يتضمن الإعلان عن نشوءها.

ومن هنا نتساءل حول الجهة التي تملك صلاحية إنشاء المنظمة المهنية والاعتراف لها بالشّخصية المعنوية؟ والأداة المستخدمة في ذلك؟ وهل يمكن إلغاء المنظمة المهنية بعد إنشائها؟ وهو ما سيتم تفصيله في النقاط الموالية.

**الفرع الثاني: إنشاء وإلغاء المرافق العامة المهنية**

عندما تقدر السلطة العامة أن حاجة عامة تقتضي تدخلها لتؤمنها للأفراد، فإن هذا التدخل يتم عن طريق إنشاء المرافق العامة، وباعتبار المنظمات المهنية مرافق عامة سنفصل في طريقة إنشائها والاعتراف لها بالشخصية المعنوية، وكذا إمكانية إلغاء الشخصية المعنوية ومنه إلغاء المرفق المهني.

**أولا: إنشاء المرافق المهنية**

يُجمع الفقه الفرنسي على أن إنشاء المرافق العامة قبل دستور 1958 كان مخولا للسلطة التشريعية من خلال سن قانون ينشئ هذه المرافق[1]، ولعل الهدف من وراء ذلك مرتبط أساسا بمجال الحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور للمواطنين، حيث تتمتع الإدارة عادة في مجال المرافق العامة بامتيازات السلطة العامة، وبذلك فهي تصدر قرارات ملزمة للأفراد وقد يكون فيها تقييد لحرياتهم وحقوقهم، وهي كأصل عام لا تُقَيد إلا بقانون، لذلك كان البرلمان هو المخول في الأمور المتعلقة بحريات وحقوق الأفراد، عن طريق سن القانون مباشرة أو بتفويض الاختصاص للسلطة التنفيذية[2]، كما أنّ إنشاء المرافق العامة في الكثير من الحالات كما هو الأمر بالنسبة للمرافق العامة المهنية فيه احتكار للنشاط فلا يتصور قيام الأفراد بإنشاء نشاط ينافس نشاط المرفق المهني، فتتولى الدولة بذلك إنشائه بكل ما تملكه من إمكانيات ووسائل.

بصدور دستور 1958، ذهب جانب من الفقه إلى القول بأنّ إنشاء المرافق العامة لم يعد يستلزم قانونا، إنما منح الاختصاص في ذلك إلى السلطة التنفيذية بموجب لوائح المرافق العام[3]، وذلك طبقا لنص المادة 37 من الدستور الفرنسي التي منحها هذا الاختصاص في جميع الأمور غير الواردة في مجال القانون المحددة بموجب المادة 34 من الدستور، فأصبحت بذلك السلطة التشريعية مشرعا استثنائيا والسلطة التنفيذية مشرعا عاديا[4]؛ في حين يرى الفقيه DE LAUBADER أن الاختصاص عُقد للسلطة التنفيذية لإنشاء المرافق العامة التي لا تتضمن اعتداء على حقوق الأفراد، أما إنشاء المرافق العامة التي فيها مساس بالحريات العامة وحقوق الأفراد فيتم بموجب القانون[5].

---

[1]- علي خطار شطناوي، موسوعة القضاء الإداري، المرجع السابق، ص88.

[2]- عبد الله حداد، المرافق العمومية الكبرى، منشورات مطابع عكاظ، الرباط، 1997، ص63.

[3]- محمد بوليفة، النظام القانوني للمرافق العامة في ليبيا (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلس تنمية الإبداع الثقافي، ليبيا 2004، ص96.

[4]- محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 274.

[5]- André DE LAUBADER , Jean Glaude VENEZIA, Yves GAUDANT ,op.cit, p939.

غير أن جانبا من الفقه عارض هذا الموقف، فالوضع في فرنسا لم يتغير حتى بعد صدور دستور1958، على أساس أن إنشاء المرافق فيه اعتداء على مجالات النشاط الفردي، وعلى الحريات العامة التي أقرها الدستور وهي المسائل التي احتفظت بها المادة 34 من الدستور الفرنسي، وبذلك يستمر إنشاء المرافق العامة كما كان قبل دستور 1958 بموجب قانون[1].

وعليه يمكن القول أن إنشاء المرافق العامة ومنها المهنية في فرنسا يكون من اختصاص السلطة التنفيذية إذا لم يكن في إنشائها مساس بالحقوق والحريات العامة للأفراد، ويكون حصرا من اختصاص السلطة التشريعية إذا كان إنشاؤها يدخل ضمن المواضيع المتعلقة بالضمانات الأساسية لممارسة الحريات العامة.

أما في الجزائر فيستند تحديد الجهة التي لها صلاحية إنشاء وتنظيم المرافق العامة إلى توزيع الاختصاص بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي تخضع بشكل أساسي إلى طبيعة النظام السائد في الدولة، فقبل صدور التعديل الدستوري لسنة 1996 منحت صلاحية إنشاء المرافق العامة كأصل عام إلى السلطة التنفيذية، ذلك أن نصوص المواد التي نظمت صلاحية المجلس الشعبي الوطني التي سبقت هذا التعديل[2]، لم تشر صراحة إلى صلاحيته في إنشاء المرافق العامة المهنية، وهو ما يعني أن الأصل في الإنشاء يكون للسلطة التنفيذية ممثلة في:

- **رئيس الجمهورية** بموجب المراسيم الرئاسية والأوامر الرئاسية، وهي الطريقة التي تم بها إنشاء وتنظيم أغلب المرافق العامة المهنية (المنظمات المهنية) لا سيما الفترة التي سبقت دستور 1976 وكان ذلك بصورة استثنائية في غياب السلطة التشريعية، ومثال ذلك نذكر:
  - الأمر 66-22 المؤرخ في 13 يناير 1966 المتعلق بمهنة المهندس المعماري،
  - الأمر67-202 المؤرخ في 27 سبتمبر 1967المتضمن تنظيم مهنة المحاماة الملغى بالأمر 72-60 المؤرخ في 13 أكتوبر1972،
  - الأمر 70-91 المؤرخ في 15 ديسمبر1970 المتضمن تنظيم مهنة التوثيق،

---

[1]- محمد بوليفة، المرجع السابق، ص96.

[2] -أنظر: - المادة 28 من دستور 1963، نسخة الجريدة الرسمية باللغة الفرنسية:
J.O.R.A, n° 64 l'année 1963, p 888 .
- المادة 151 من دستور 1976 الصادر بموجب الأمر76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر1976، المتضمن اصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ج رج ج، العدد 94 لسنة 1976، ص1292، المعدل بـ:
- القانون 79-06 المؤرخ في 07 يوليو1979، ج رج ج، العدد 28 لسنة1979، ص637.
- القانون 80-01 المؤرخ في 12 يناير1980، ج رج ج، العدد 03 لسنة 1980، ص 43.
- المرسوم 88-223 المؤرخ في 07 نوفمبر 1988 المتعلق بنشر نتائج التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 03 نوفمبر1988، ج رج ج، العدد45 لسنة 1988، ص1522.
- المادة 115 من دستور 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 89-18 المؤرخ في 28 فبراير 1989 المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، ج رج ج، العدد09 لسنة 1989، ص 234.

- الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري،

- **رئيس الحكومة(الوزير الأول)** بموجب مراسيم تنفيذية، إلا أن الملاحظ أن إنشاء المرافق المهنية لم يختص بها رئيس الحكومة فلم يصدر أي مرسوم تنفيذي ينشئ هذا النوع من المرافق واقتصر الأمر على تنظيمها فقط، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في 6 مارس 1996 المحدد لكيفيات تنظيم هياكل مهنة المهندس الخبير العقاري وضبطها وطرق ممارستها،
- المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في02 سبتمبر1996، يحدد شروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة وممارستها ونظامها الانضباطي، وضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها .

مع صدور التعديل الدستوري لسنة 1996[1]، وما تبعه من تعديلات، جاءت المادة 139 بالجديد حيث منحت **للبرلمان** صلاحية التشريع في الميادين التي خصصها له الدستور ومجالات حقوق الأشخاص ونظام الحريات العامة، وكذا إنشاء فئات المؤسسات، وعليه منح السلطة التشريعية مجسدة للبرلمان بغرفتيه صلاحية تنظيم المرافق العامة المهنية طالما أن لها تأثيرا هاما على الحريات العامة المنصوص عليها دستوريا وهذا من خلال إصدار النصوص القانونية المنظمة لها، ومثال ذلك:

- القانون 04-06 المؤرخ في 14 غشت 2004 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري،
- القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق،
- القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم،
- القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد،
- القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة،
- القانون 16-07 المؤرخ في03 غشت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة الملغى.

[1]- المرسوم الرئاسي 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر1996، ج رج ج، العدد76 لسنة 1996، ص 06، المعدل والمتمم بـ :
- القانون 02-03 المؤرخ في 10 ابريل 2002 ،ج رج ج، العدد 25 لسنة 2002، ص13.
- القانون 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج رج ج، العدد 63 لسنة 2008، ص08.
- القانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 ،ج رج ج، العدد 14 لسنة 2016، ص03.
- المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 01 نوفمبر2020، ج رج ج، العدد 82 لسنة 2020، ص03.

وبِسَن المشرع للنصوص القانونية التي تنظم وتحدد الإطار العام لنشاط هذه المنظمات، يتم الاعتراف لها بالشخصية المعنوية بموجب المواد التي تتضمنها هذه النصوص، فعلى سبيل الاستدلال نصت:

- المادة 85 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة التي نصت على أنه: " تحدث منظمات محامين بموجب قرار من وزير العدل حافظ الأختام بناء على اقتراح مجلس الاتحاد.... تتمتع بالشخصية المعنوية"، والمادة 103 من هذا القانون التي نصت على أنه: "يشكل مجموع منظمات المحامين اتحادا يسمى الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين يتمتع بالشخصية المعنوية...".
- المادة 51 من القانون 16-07 المؤرخ في 3 غشت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة التي نصت على أنه: " تنشأ غرفة وطنية لمحافظي البيع بالمزايدة تتمتع بالشخصية الاعتبارية...". كما نصت المادة 52 من هذا القانون على أنه:" تنشأ غرف جهوية لمحافظي البيع بالمزايدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية..."، وهي نفس الأحكام الواردة في المادة 45 و46 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، وكذا المادتين 40 و41 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم.
- المادة 14 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد التي نصت على أنه: "ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين، وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، تتمتع بالشخصية المعنوية ...".
- المادة 10 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري التي نصت على أنه " تنشأ هيئة المهندسين الخبراء العقاريين تدعى في صلب النص 'الهيئة'، تتمتع بالشخصية المعنوية...".
- المادة 25 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم التي نصت على أنه:" تؤسس نقابة وطنية تضم جميع المهندسين المعماريين المسجلين في الجدول الوطني ، تتمتع النقابة الوطنية بالشخصية المعنوية...".

إنّ اتخاذ الدولة لقرار إنشاء مرفق مهني، هو تأكيد منها لأهمية المهن الحرة التي ارتبطت بمختلف المرافق الحيوية في الدولة، فالاعتراف للمنظمات المهنية بالشخصية المعنوية يعد تعبيرا عن مكانتها القانونية الهامة ونِتَاج مشروعية الأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها، فمُنحت صلاحية الإنشاء للسلطة التشريعية بموجب قانون ينشئها وينظمها ويعترف لها بالشخصية الاعتبارية، فالنصوص القانونية تعد الإطار العام الذي يحدد مجال كل منظمة وتنظيمها وكيفية تسييرها، كما أن وجود المنظمات مرتبط بإرادة المشرع فهو الذي يستأثر بهذا الحق، فاتخاذ قرار إنشاء المنظمة المهنية وإصدار قانون ينظمها هو ترخيص لأبناء المهنة لتولي تسيير شؤونهم في إطار منظم.

والملاحظ من خلال استقرائنا للنصوص القانونية المذكورة أعلاه، أن المشرع نظم الإطار العام لممارسة المهنة ووضع الأحكام والقواعد القانونية التي تنظمها، معترفا لهذه المنظمات بالشخصية الاعتبارية، وحدد الأطر العامة لممارسة المهنة وحدد الهياكل التي تتولى تسيير المنظمات سواء كانت على المستوى الوطني أو المستوى الجهوي، غير أنه ترك مجال إنشاء الغرف الجهوية للمنظمة المهنية في بعض المرافق المهنية للوزير المكلف بالقطاع، كما هو الحال بالنسبة لوزير العدل حافظ الأختام، ومثال ذلك:

- المادة 36 من المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة وممارستها ونظامها الانضباطي ويضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها التي نصت على أنه:"يحدد وزير العدل بقرار عدد الغرف الجهوية ومقارها".

- المادة 33 من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم التي ورد فيها:" ... تنشأ الغرف الجهوية للموثقين بقرار من وزير العدل حافظ الأختام".

- المادة 32 من المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم التي ورد فيها:" ... تنشأ الغرف الجهوية للمحضرين القضائيين بقرار من وزير العدل حافظ الأختام".

في حين يظهر الاستثناء بالنسبة لمنظمات المحامين[1]، فإحداثها يتم بموجب قرار من وزير العدل حافظ الاختام لكن ممارسة ذلك مرهون بتدخل مجلس الاتحاد، ويكون ذلك بناءا على اقتراح مباشر منه، أو باقتراح من المحامين أنفسهم، حيث يمكن للأغلبية المطلقة للمحامين المنتمين إلى مجلسين قضائيين أو أكثر تقديم طلب إنشاء منظمة للمحامين، وفي حال الرفض أو عدم الرد على الطلب في أجل شهرين، يخطر المعنيون اللجنة الوطنية للطعن التي تتولى تبليغ وزير العدل حافظ الأختام لإنشاء منظمة المحامين، فاقتراح إنشاء منظمة المحامين يكون من قبل مجلس الاتحاد، أو المحامين ويقتصر دور وزير العدل حافظ الأختام في إصدار القرار المحدث لهذه المنظمات.

إن التمعن في المواد التي وردت في النصوص القانونية المذكورة أعلاه بخصوص الشخصية المعنوية يثير تساؤلا بخصوص منح الشخصية المعنوية لأكثر من جهة داخل المنظمة المهنية، بمعنى تعدد الأشخاص المعنوية داخل المنظمة المهنية الواحدة، كما هو الحال مثلا في مهنة المحضر القضائي، ومهنة الموثق، ومهنة محافظ البيع بالمزايدة، حيث تتمتع كل من الغرفة الوطنية والغرف الجهوية بالشخصية المعنوية، وبالنسبة لمهنة المحاماة منحت هذه الشخصية لكل من مجلس الاتحاد والمنظمات الجهوية، خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين ونقابة المهندسين

[1] - المادة 85 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

المعماريين، التي منحت فيها الشخصية المعنوية للمنظمة كوحدة وليس للمجالس الوطنية أو الجهوية أو المحلية.

وفي محاولة للإجابة على هذا التساؤل، يرى جانب من الفقه أن المشرع اتجه للأخذ بوحدة الشخصية المعنوية، وذلك من خلال الأخذ بالاشتراكات السنوية التي يدفعها المهنيون التي توحد الموارد المالية للمنظمة، وأن تمتع كل فرع أو غرفة جهوية أو وطنية بميزانية مستقلة، لا يقسم الذمة المالية، ولا يعني وجود عدة أشخاص معنوية مختلفة لأن المجالس الوطنية والجهوية هي أجهزة وجدت لضرورة تسيير المنظمات[1].

كما أن تمتع المنظمة المهنية كوحدة واحدة بالشخصية المعنوية، يمتد إلى كل المجالس سواء كانت وطنية، جهوية أو محلية، نظرا لتمتعها باختصاصات واسعة ومتعددة، فذلك لا يعني ظهور مجموعات مشتتة أو ذات تنظيم فوضوي، فالمشرع كرس وحدة المنظمة بغض النظر عن شخصيتها المعنوية المتفرعة، فتسجيل المهني في غرفة جهوية مثلا يكرس انتمائه إلى المنظمة ككل وليس للغرفة الجهوية فقط.

**ثانيا: إلغاء المرافق العامة المهنية**

تبدأ الشخصية القانونية للمرفق العام من تاريخ إنشائه من طرف الجهة المختصة، وينتهي بتوافر أحد أسباب زواله، فقد ينتهي بانتهاء الأجل المحدد له، أو بتحقيق الغرض الذي أنشأ من أجله أو بحله.

غير أن انقضاء الشخصية القانونية للمرفق العام المهني تثير تساؤلا في ظل عدم إشارة النصوص القانونية التي تنظم نشاط المنظمات المهنية لانقضاء الشخصية القانونية، وبالتالي لا مجال لاعتماد مسألة تحقيق الغرض، والأجل المحدد، طالما لم تربِط النصوص القانونية أي نهاية للمنظمة المهنية بتحقق ذلك.

مما يبقي أسلوب الإلغاء هو الأقرب للتطبيق وعليه وفي ظل غياب نص قانوني واجتهاد قضائي صريح بخصوص هذه المسألة يجب الأخذ بالقاعدة العامة، والتي مفادها أن الجهة المختصة بالإنشاء هي التي تمتلك حق الإلغاء، فإذا كان المشرع هو صاحب الاختصاص في إنشاء المرفق المهني فهو من يمتلك أيضا حق تجريده من الشخصية القانونية بنفس الأداة المنشئة له وهو القانون، عملا بقاعدة توازي الأشكال، فإلغاء المرفق يبقى أمرا تقديريا للسلطة العامة ولا يمكن الاعتراض على هذا الإلغاء.

وفي هذا الإطار وعلى سبيل الاستدلال تم إلغاء منظمة الأطباء وجراحي الأسنان والصيادلة والقابلات بموجب المرسوم 63-433 المؤرخ في 7 نوفمبر 1963[2] والذي حول الصلاحيات التي كانت تمارسها هذه المنظمة إلى وزير الشؤون الاجتماعية (المكلف بالشؤون الصحة في ذلك الوقت)، كما أُلغيت نقابة المهندسين المعماريين وعوضها مجلس مؤقت تم إحداثه بموجب القرار المؤرخ في 15 يناير1963[3]، وأُسندت

---

1- Michel LASCOMBE, op.cit, p 316.

2 - Décret n°63-428 du 07 novembre 1963 portant suppression de l'ordre des médecins, de l'ordre des chirurgiens-dentistes, de l'ordre des sages-femmes et de l'ordre des pharmaciens.

3- Arrêté du15 janvier 1963 portant création du conseil provisoire de l'ordre des architectes en Algérie.

له صلاحية ممارسة السلطات التي كانت تعود في السابق إلى المجالس الجهوية والمجلس الأعلى للمنظمة، ليتم بعدها إلغاء هذا المجلس وإسناد صلاحياته إلى وزير الإسكان والتعمير بموجب المادة 02 من الأمر 66-15 المؤرخ في 13جانفي1966 المتعلق بمهنة المهندس المعماري.

كما تم إلغاء منظمة محافظي البيع بالمزايدة بموجب المواد 09 وما بعدها من القانون 23-13 المؤرخ في 05 غشت 2023 المعدل والمتمم للقانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي، حيث تم إلغاء القانون 16-07 المؤرخ في 03 غشت 2016 المنظم لمهنة محافظ البيع بالمزايدة، وإلحاق محافظي البيع بالمزايدة الممارسون بمهنة المحضر القضائي، وبالتالي يمارسون المهام المقررة للمحضر القضائي ويكتسبون صفة محضر قضائي ويخضعون لأحكام القانون 06-03 المذكور أعلاه.

**الفرع الثالث: الآثار المترتبة عن الاعتراف بالشخصية المعنوية**

نصت عليها المادة 50 من الأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم على أنّه:" يتمتع الشّخص الاعتباري بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان، وذلك في الحدود التي يقررها القانون.

يكون لها خصوصا:

- ذمة مالية،
- أهلية في الحدود التي يعينها عقد إنشائها أو يقررها القانون،
- موطن وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها،
- نائب يعبر عن إرادتها،
- حق التقاضي."

وعليه فتمتع المرافق العامة المهنية بالشخصية المعنوية تترتب عنها الآثار القانونية التي ورد ذكرها في نص المادة أعلاه، ما يتيح لها القيام بمختلف الصلاحيات المقررة لها وتحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها، وهو ما سيتم تفصيله فيما يأتي:

**أولا: الأهلية وحق التقاضي**

الأهليّة هي صلاحية الشّخص لاكتساب حقوق، وتحمل التزامات، والقيام بتصرفات تنتج آثارا قانونية، فالمشرع فطبقا للمادة 50 المذكورة أعلاه رتب على تمتع المنظمة المهنية بالشّخصية المعنوية اكتسابها للأهلية التي تمكنها من القيام بالتصرفات التي يحددها القانون، ذلك أن هذه المنظمات لا يمكن لها أن تتجاوز الحدود التي حددها القانون لها، وهو ما يعرف بمبدأ التخصيص.

ويترتب عن الاعتراف بالأهلية التي أجمع الفقه على تقسيمها إلى أهلية وجوب، والتي تسمح باكتساب الحقوق، وأهلية الأداء، والتي تتيح التصرف في تلك الحقوق، والقيام بتصرفات ترتب آثارا قانونية كإبرام العقود وإصدار القرارات وغيرها، نشوء منازعات، مما يفرض الاعتراف للمنظمات المهنية بأهلية التقاضي، والتي أوردها

المشرع بصفة عامة في المطة الأخيرة من المادة 50 المذكورة أعلاه تحت عبارة "**حق التقاضي**"، وتجسيدا لذلك تمتلك المنظمات المهنية حق اللجوء إلى القاضي لحماية حقوقها، نظرا لتمتعها بأهلية الوجوب، والتي كما سبق قوله تسمح لها باكتساب حقوق، كما تعتبر أهلية التقاضي سلطة معترفا بها لهذه المنظمات، والتي تجسد تمتعها بأهلية الأداء بهدف ضمان الدفاع عن الحقوق المكتسبة .

وعليه فالشخصية الاعتبارية تُخول للمنظمات المهنية بأن تُقاضي وتُقَاضَى، دون الحاجة لوجود جهة تمارس ذلك نيابة عنها، وتطبيقا لذلك وعلى سبيل الاستدلال:

نصت المادة 102 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنّه:" يُمثل نقيب المحامين المنظمة أمام الجهات القضائية وفي سائر أعمال الحياة المدنية كما يمثلها أمام السلطات العمومية والمهن الأخرى المساعدة للعدالة"، كما نصت المادة 104 من هذا القانون على أنّه:"يرأس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين نقيب عضو مجلس الاتحاد .... وللرئيس صفة تمثيل الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين في جميع مجالات الحياة المدنية وأمام القضاء وأمام السلطات العمومية والمهن الأخرى والغير".

نصت المادة 05 في فقرتها الأولى من المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير2011، المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره على أنّه:" يقوم الرئيس بتمثيل المجلس في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام العدالة "[1].

يتبين أن المشرع قد اعترف للمنظمات المهنية بحق التقاضي، أمام الجهات القضائية، وحدد شخصا طبيعيا لتمثيل إرادتها وهو ما ورد تحت مصطلح – **نائب يعبر عن إرادتها**- في المطة07 من المادة 50 المذكورة أعلاه، فالمنظمة المهنية باعتبارها شخصا معنويا تحتاج لحسن سير أعمالها وتحقيق أهدافها إلى من يعبر عن إرادتها، ويمثلها أمام القضاء وسائر أعمال الحياة المدنية وجميع السلطات العمومية.

الملاحظ أن بعض النصوص القانونية التي تنظم المهن قد نصت صراحة أن الشخص الطبيعي هو الذي يعبر عن إرادة المنظمة ومثال ذلك نقيب المحامين بالنسبة لمنظمة المحامين، ورئيس مجلس الاتحاد بالنسبة لاتحاد منظمات المحامين، كما منح لرئيس كل مجلس بالنسبة للمهن المحاسبية التي يتم تسييرها بواسطة مجالس صلاحية تمثيلها في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام العدالة.

في حين لم تشر نصوص أخرى صراحة لذلك، ومثال ذلك حالة المهن الهندسية، والمهن التي يتصف أصحابها بصفة ضابط عمومي (مهنة المحضر القضائي، مهنة

[1]- أنظر أيضا المادة 05 من المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، المادة 05 من المرسوم التنفيذي 11-27 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره.

الموثق، مهنة محافظ البيع بالمزايدة، مهنة المترجم-الترجمان الرسمي)، لكن يفهم من النصوص القانونية أن رئيس المجلس بالنسبة لنقابة المهندسين المعماريين، ورؤساء الغرف الوطنية والجهوية بالنسبة للمهن التي يتصف أصحابها بصفة ضابط عمومي هم من يمثلون هذه المنظمات ويعبرون عن إرادتها.

**ثانيا: الموطن**

ويترتب أيضا عن الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للمنظمات المهنية **موطن** وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها، وقد ورد تحديد مقرات المنظمات المهنية بموجب النصوص القانونية التي تنظم نشاطها، حيث تقع مقرات الهياكل الموجودة على المستوى الوطني مثل الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين على مستوى الجزائر العاصمة وهو الأمر الذي ينطبق على جميع المنظمات المهنية[1]، وتحدد مقار الهياكل على المستوى الجهوي بموجب القانون المنظم للمهنة كما هو الحال بالنسبة لمهنة المهندس الخبير العقاري، حيث نصت المادة 16 من المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في06 مارس 1966 المحدد لكيفيات تنظيم هياكل مهنة المهندس الخبير العقاري وضبطها وطرق ممارسة المهنة على إحداث 03 مجالس جهوية تتواجد مقارها على مستوى العاصمة، وهران، قسنطينة، كما يمكن أيضا أنْ يتم تحديد مقرات الهياكل على المستوى الجهوي بموجب قرار من الوزير المكلف القطاع[2].

**ثالثا: الذِّمة المالية**

تتمتع المنظمات المهنية بذمة مالية مستقلة، وهذه الاستقلالية تقتضي وجود موارد مالية تسمح لها بتمويل نفقاتها، ويتجسد ذلك بفضل ميزانيتها، فالمرافق العامة المهنية كما سبق قوله تعتبر أشخاصا معنوية تتمتع بذمة مالية ما يمنحها استقلالا من الناحية المالية، وهي النتيجة التي يُرتبها الاعتراف لها بهذه الشخصية المعنوية كما هو الحال بالنسبة لباقي التنظيمات الأخرى كالمؤسسات العامة والجماعات الإقليمية.

---

[1] - المادة 103 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره، والمادة 28 المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها، المعدل والمتمم، السابق ذكره، والمادة 02 من المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011، المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، والمادة 02 من المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، والمادة 02 من المرسوم التنفيذي 11-27 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره، والمادة 27 المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها، المعدل والمتمم، السابق ذكره، والمادة 29 من المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة وممارستها ونظامها الانضباطي ويضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره، والمادة 23 من المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم- الترجمان الرسمي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها وسير أجهزتها، السابق ذكره.

[2] - أنظر مثلا :- المادة 36 من المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة وممارستها ونظامها الانضباطي ويضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره، والمادة 30 من المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم- الترجمان الرسمي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها وسير أجهزتها، السابق ذكره.

فتمتعها بهذا الاستقلال يظهر من خلال استقلالية الميزانية من حيث الإيرادات ومن حيث مصدرها، ذلك أن الدولة لا تضمن توفير الموارد المالية لضمان استمرارية وجود هذه المرافق، فمعظم الإيرادات تتشكل أساسا من مصادر مختلفة ويساهم فيها المهنيون المنتسبون لهذه المرافق بصورة أساسية.

### 1- مصادر أموال المرافق العامة المهنية (منظمة المحامين أنموذجا)

تملك المرافق المهنية موارد مالية مستقلة، تتشكل أساسا من مجموعة من الرسوم يتم تحديد مبالغها من قبل المنظمة المهنية، وقد أشارت بعض النصوص القانونية صراحة إلى مصدر موارد المنظمة[1] في حين أغفلت بعض النصوص الأخرى الإشارة إلى ذلك، لكن باستقرائنا لهذه النصوص القانونية يمكن تحديد موارد هذه المنظمة كما هو الحال في وضعية منظمة المحامين محل الدراسة حيث يتولى مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين تحديد مصدر وقيمة هذه الموارد، وهو ما نصت عليه المادة 106 في فقرتيها 06 و 07 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة: " يتولى مجلس الاتحاد على الخصوص المهام التالية:...

- تحديد اشتراكات المحامين المسجلين والمحامين المتربصين والمحامين الذين تم إغفالهم بناء على طلبهم، وضبط قائمة الحقوق الأخرى وتحديد مقدار المبالغ المستحقة عنها.
- تحديد نسبة مساهمة المنظمات في صندوق الاتحاد".

كما نصت المادة 97 من القانون 13-07 المذكور أعلاه على أنه: "يتولى مجلس المنظمة على الخصوص:

[1]- على سبيل الاستدلال، نصت بعض النصوص القانونية صراحة على مصدر أموال المنظمة ومثال ذلك، نصت المادة 34 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المعدل والمتمم على أنه: " تتكون موارد نقابة المهندسين المعماريين من اشتراك أعضائها والهبات والوصايا والمساعدات التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية عند الاقتضاء"، السابق ذكره، المادة 17 من المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره:" تغطى نفقات المجلس بواسطة اشتراكات يتحملها المهنيون سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين مسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين، تحدد الجمعية العامة سنويا باقتراح من المجلس مبلغ الاشتراك"، السابق ذكره، والمادة 17 من المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره، والمادة 17 من المرسوم التنفيذي 11-27 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره.

- الترخيص لنقيب المحامين بقبول الهبات والوصايا الموجهة للمنظمة، ويخضع قبول الهبات والوصايا الأجنبية للموافقة المسبقة من وزير العدل حافظ الأختام".

وعليه يتضح من نص المادتين أنّ موارد منظمة المحامين تتكون أساسا من رسوم التسجيل وإعادة التسجيل في الجدول، الاشتراكات السنوية والحقوق الأخرى، إضافة إلى الهبات والوصايا، والتي يتم تحصيلها وإيداعها في حساب المنظمة، وهو ما سيتم تفصيله في النقاط الموالية.

**1- 1- رسوم التسجيل وإعادة التسجيل:**

يعد الانضمام إلى المنظمة شرطا أساسيا لممارسة المهنة، فطبقا لنص المادة 32 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، لا يمكن لأي شخص أن يتّخذ صفة محام ما لم يكن مسجلا في جدول المحامين، ويتم ذلك بناءً على طلب يقدمه المعني يشمل مجموعة وثائق بما فيها وصل يثبت تسديد حقوق التسجيل التي حددها مجلس الاتحاد.

فحقوق التسجيل بالتالي هي مبلغ مالي يلزم كل شخص يَطلُبُ التسجيل في جدول المنظمة بدفعه، ويعد بذلك موردا من موارد المنظمة، وقد حدد مجلس الاتحاد بموجب المداولة المؤرخة في 07 يونيو 2014[1] مبلغ رسوم حقوق التسجيل والذي قدر بمبلغ 70.000 (سبعين ألف) دج، ورفع قيمة المبلغ بموجب المداولة المؤرخة في 12 أكتوبر 2019[2] إلى 150.000 (مائة وخمسين ألف) دج للحائزين على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة، واستحدث مبلغ قدره 500.000 (خمسمائة ألف) دج للمعفيين من شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة والتربص، وتتولى المنظمة المقدم أمامها طلب التسجيل تحصيل هذا المبلغ مقابِل وصل يسلم للمعني يثبت تسجيله ودفعه لهذا المبلغ.

هذا وتعد رسوم إعادة التسجيل في جدول المنظمة مصدرا من مصادر ميزانيتها، فالمهني الذي انقطع عن ممارسة المهنة لسبب ما لا يمكنه ممارستها حتى يُعاد تسجيله في الجدول، حيث نصت المادة 36 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة على أنّ المحامي المغفل لا يمكنه استعمال صفة محام والقيام بأي تصرف أو إجراء متعلق بالمهنة كارتداء البذلة أو المرافعة أمام الجهات القضائية، وحتى يتمكن من استعادة صفته، وجب إعادة تسجيله في الجدول بتقديم طلب رفع الإغفال وتسديد المبلغ الذي حدده مجلس الاتحاد بموجب المداولة المؤرخة في 16 ديسمبر 2022[3]، والمقدر بـ: 10.000 (عشرة آلاف) دج.

---

[1]- المداولة المؤرخة في 7 يونيو 2014 منشورة على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/26/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%B5

[2]- مداولة مجلس الاتحاد المؤرخة في 12 أكتوبر 2019 منشورة على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/168/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%A8%D9%81%D8%AA%D8%AD_%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8

[3]- مداولة مجلس الاتحاد المؤرخة في 16 ديسمبر 2022 منشورة على الموقع :

### 2-1- الاشتراكات السنوية

يقوم المهنيّون المسجلون في جدول المنظمة المهنية بدفع مبلغ مالي بصفة دورية، يسمى الاشتراك السنوي، وهو التزام يقع على جميع المهنيين دون استثناء سواء أكانوا في وضعية ممارسة للمهنة أم في وضعية إغفال، وهو ما ورد صراحة في نص المادة 36 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، تحت عبارة **"ويلزم بدفع الاشتراكات"**، وهو بذلك أداء مالي أشبه ما يكون بالضرائب المباشرة التي تفرضها الدولة على المواطنين فيكونون ملزمين بدفعها، ويستحق هذا المبلغ ابتداء من تاريخ التسجيل في جدول المنظمة، ويدفع سنويا، وقد بينت المادة 64 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة فترة أدائها وذلك خلال الثلاثي الأول من كل سنة.

وقد حددت مبالغ الاشتراكات السنوية بموجب مداولة مجلس الاتحاد المؤرخة في 16 ديسمبر 2022، المذكورة أعلاه حيث قدر بـ:

- 12.500 (اثنا عشرة ألف وخمسمائة) دج بالنسبة للمحامي غير المعتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة.
- 20.000 (عشرون ألف) دج بالنسبة للمحامي المعتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة[1].

تتولى المنظمات المهنية تحصيل هذه الاشتراكات مع تحديد نسبة اشتراك كل منظمة في ميزانية الاتحاد، وهو ما أطلق عليه مجلس الاتحاد عبارة **التسبيقات المالية**، يتم دفع هذا المبلغ على أساس عدد المحامين في كل منظمة كما يُبينه الجدول أدناه.

---

https://www.unoa.dz/v/252/%D8%AC%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA_%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85

[1]- المحامي المعتمد أمام المحكمة العليا ومجلس الدولة هو كل محام:

* أثبت ممارسة فعلية لمدة 10 سنوات، دون أن يكون قد تعرض لإجراء التوقيف خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وفي هذه الحالة تضاف مدة سنتين للآجال المقدرة بـ 10 سنوات.

* كل محام يثبت أقدمية 10 سنوات من تاريخ ممارسته لوظيفة القضاء أو وظيفة أستاذ في الحقوق (أستاذ جامعي) ويتم الاعتماد بموجب قرار من وزير العدل حافظ الأختام، أنظر المادة 51 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013، المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

| عدد المحامين | ناحية منظمة المحامين | قيمة التسبيقة |
|---|---|---|
| أكثر من 2000 محام | سطيف، البليدة، قسنطينة، مستغانم، الجزائر | 500 ألف دج |
| عدد المحامين بين 1000 و2000 محام | بومرداس، سيدي بلعباس، تلمسان، باتنة، تيزي وزو، بجاية، وهران، عنابة | 300 ألف دج |
| عدد المحامين أقل من 1000 محام | معسكر، تبسة، غليزان، سعيدة، تيارت، خنشلة، بسكرة، البويرة، ورقلة، أم البواقي، معسكر، المدية | 200 ألف دج |

**الجدول رقم 01:** يحدد قيمة التسبيقات المالية التي تدفعها كل منظمة جهوية لصندوق الاتحاد، من إعداد الطالبة استنادا لمداولة مجلس الاتحاد المؤرخة في 14 أكتوبر 2017 وبتصرف.

ونظرا للأهمية البالغة لهذه الاشتراكات والتي تعد من أهم موارد المنظمة المهنية، فقد ألزمت المنظمة المنتسبين إليها بأدائها، تحت طائلة المتابعة التأديبية حال عدم الدفع أو التقاعس عن الدفع، فقد بينت المادة 82 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة أن المحامي ملزم بتنفيذ الالتزامات المالية المفروضة عليه، واعتبرت عدم أدائها دون مبرر شرعي تقصيرا منه في أداء واجباته المهنية، والتي يترتب عنها إغفاله من الجدول بموجب قرار من مجلس المنظمة، إضافة إلى تعرضه للمسائلة التأديبية.

فعدم دفع المستحقات المالية للمنظمة والمفروضة بموجب النظام الداخلي تعتبر أخطاء مهنية غير جسيمة[1] حددت عقوبتها طبقا للمادة 176 من القانون 13-07 بالإنذار، التوبيخ والمنع المؤقت من ممارسة المهنة لمدة أقصاها سنة، فالمهني بالتالي ملزم بتسديد اشتراكه السنوي، حتى يتمكن من مزاولة المهنة دون أي عائق.

هذا ويترتب عن عدم دفع التسبيقات المالية التي أقرها مجلس الاتحاد للمنظمات المهنية إجراءات حددتها المادة 128 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، حيث يقوم مجلس الاتحاد بإصدار مداولة تحدد قيمة المبلغ المالي المستحق، ثم يتوجه رئيس المجلس إلى رئيس المحكمة المختصة التي يقع في دائرة اختصاصها مجلس المنظمة المعنية لاستصدار أمر بالأداء طبقا للمادة 306 وما بعدها من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم، ليتم بالتالي اقتطاع مبلغ التسبيقة من رصيد المنظمة.

### 3-1- الحقوق المالية الأخرى (المساهمات المالية)

[1] - المادة 180 المطة 10 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

إضافة إلى الرسوم المتعلقة بالتسجيل وإعادة التسجيل والاشتراكات السنوية، تتكون موارد المرفق العام المهني من مساهمات مالية أخرى تحدثها هذه المرافق وتلزم منتسبيها بسدادها، ففي وضعية مهنة المحاماة حدد مجلس الاتحاد بموجب المداولة المؤرخة في 28 ديسمبر 2014 مبلغ المساهمات المالية، وتم تعديل قيمة هذه المساهمات بموجب المداولة المؤرخة في 16 ديسمبر 2022، حيث تتضمن هذه المساهمات عادة المبالغ المستحق دفعها حال تحويل ملف من منظمة إلى أخرى (تحويل مكتب) أو فتح مكتب، أو حال الرغبة في الممارسة الجماعية للمهنة في شكل مكاتب متجمعة أو شركة محاماة، وغيرها، وهو ما تم توضيحه في الجدول أدناه:

| | نوع المساهمة المالية | مبلغ المساهمة المالية (2014) | مبلغ المساهمة المالية (2022) |
|---|---|---|---|
| 01 | المحامي المغفل | 5000 دج | 10.000 دج |
| 02 | طلب فتح مكتب | 5000 دج | 10.000 دج |
| 03 | طلب تحويل ملف إلى خارج المنظمة | 25.000 دج | 50.000 دج |
| 04 | طلب تحويل ملف نحو المنظمة | 25.000 دج | 50.000 دج |
| 05 | طلب الاعتماد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة | 10.000 دج | 20.000 دج |
| 06 | طلب فتح مكتب متجمع | 5000 دج | 20.000 دج |
| 07 | طلب إنشاء شركة محاماة | 10.000 دج | 20.000 دج |
| 08 | طلب الانضمام إلى مكتب | 5000 دج | 10.000 دج |
| 09 | طلب الانضمام لشركة محاماة | 5000 دج | 20.000 دج |
| 10 | البطاقة المهنية صالحة لـ 5 سنوات | 2000 دج | 2000 دج |
| 11 | طلب رفع الإغفال | / | 10.000 دج |
| 12 | طلب حل مكتب | / | 10.000 دج |
| 13 | طلب تحويل مكتب | / | 10.000 دج |

**الجدول رقم 02** يوضح قيمة المساهمات المالية المحددة من طرف مجلس اتحاد منظمات المحامين من إعداد الطالبة بناءً على مداولة مجلس الاتحاد المؤرخة في 28 ديسمبر 2014 والمؤرخة في 16 ديسمبر 2022.

والملاحظ أن مجلس الاتحاد رفع من قيمة حقوق التسجيل وإعادة التسجيل وكذا الاشتراكات السنوية والمساهمات المالية، واستحدث مساهمات جديدة نذكر منها حل مكتب، وتحويل مكتب ضمن دائرة اختصاص المنظمة، وهذا بهدف الرفع من الوعاء المالي للمنظمات في ظل عدم وجود تمويل لها من طرف الدولة.

### 4-1- الإعانات والهبات والوصايا:

تتمتع المرافق العامة المهنية كما هو الحال بالنسبة للأشخاص المعنوية الأخرى بإمكانية الحصول على هبات أو وصايا، وهي أموال مدفوعة من قبل أشخاص اعتباريين كالدولة، الجماعات المحلية، الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص أو أشخاص طبيعيين للمساهمة في الوعاء المالي للمرفق المهني، وفي هذا الإطار يمكن لمنظمة المحامين أن تتلقى هبات أو وصايا، حيث يتولى مجلس المنظمة طبقا لنص المادة 97 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، الترخيص لنقيب المحامين بقبول تلك الهبات والوصايا والتي يكون مصدرها أشخاصا خاضعين للقانون الوطني، بمعنى هبات ووصايا وطنية باعتباره الممثل القانوني للمنظمة في الحياة المدنية، فالهبات أو الوصايا المقدمة يجب ألا تمس باستقلالية المنظمة أو كرامتها أو تعرقل قيامها بالمهام الموكلة إليها أو تخالف القوانين والأنظمة المعمول بها، لذلك تم تقييد قبولها بوجوب موافقة مجلس المنظمة، وهو ما يفهم من عبارة -الترخيص- ويتم ذلك بموجب مداولة، في حين أن قبول الوصايا والهبات والمساعدات ذات المصدر الخارجي التي تمنحها أطراف أجنبية تخضع للموافقة المسبقة من وزير العدل حافظ الأختام، وفي الحالتين يتم جردها وإيداعها في حساب المنظمة.

## 2- طبيعة أموال المرافق العامة المهنية (المنظمات المهنية)

تتمتع المرافق العامة المهنية بالشخصية المعنوية والتي يترتب عنها ذمة مالية مستقلة تمكنها من تحقيق الأغراض التي أنشأت من أجلها، فأموال المنظمة كما سبق قوله تتشكل أساسا من الاشتراكات والمساهمات المالية، وكذا جميع العقارات والمنقولات التي يتم الحصول عليها عن طريق الشراء إضافة للهبات والوصايا.

وهنا يثار تساؤل حول طبيعة أموال المرفق العام المهني (المنظمة المهنية) فهل تعتبر أموالا عامة[1] أو أموالا خاصة؟، خاصة في ظل سكوت المشرع وغياب اجتهاد قضائي واضح في هذا الموضوع مما يترك للفقه مهمة توضيح طبيعة أموالها.

اتجه جانب من الفقه[2] للأخذ بعمومية أموال المرافق العامة المهنية، مثلها مثل أموال الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، وحجتهم في ذلك هو ملكيتها لشخص معنوي عام وتخصيصها للمنفعة العامة، وهو ما ينطبق على المرفق العام المهني ما يستوجب تطبيق القواعد والأحكام المتعلقة بالمال العام عليها، إلا إذا وجد نص يخالف ذلك.

في حين اتجه جانب آخر من الفقه[3] لاعتبار أموال المنظمات المهنية أموالا عامة إذا تعلقت بنشاط المرفق العام المهني فتخضع لقواعد القانون العام واختصاص القضاء الإداري، بينما تعتبر أموالا خاصة إذا تعلقت بالإدارة والتنظيم الداخلي لهذه المرافق فتخضع لقواعد القانون الخاص ولاختصاص القضاء العادي، وبالتالي تخضع أموال المرافق العامة المهنية طبقا لهذا الرأي لمزيج من القواعد القانونية.

كما اتجه جانب آخر من الفقه[4] إلى القول بأن أموال المرفق العام المهني أموال خاصة بغض النظر عن النشاط إذا كان داخليا متعلقا بالإدارة والتنظيم الداخلي أو خارجيا متعلقا بنشاط المرفق فتخضع بالتالي لقواعد القانون الخاص ولاختصاص القضاء العادي.

في الجزائر لم يتعرض الفقه والقضاء لتحديد طبيعة أموال المرافق العامة المهنية، وفي تقديرنا تعتبر أموالها أموالا خاصة بالنظر إلى طرق تحصيل تلك الأموال (اشتراكات سنوية، مساهمات، هبات ووصايا...) وعدم وجود مساهمة من الدولة في ميزانية هذه المرافق، وما يدعم هذا الرأي عدم خضوع ميزانية هذه المرافق إلى قواعد المحاسبة العمومية لا من حيث الإعداد ولا من حيث التنفيذ، فالقانون 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية الملغى بالقانون 23-07 المؤرخ في 21

---

[1]- يعرف المال طبقا للمادة 688 من الأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني: " تعتبر أموالا مملوكة للدولة العقارات والمنقولات التي تخصص بالفعل أو بمقتضى نص قانوني لمصلحة عامة أو لإدارة مؤسسة عمومية أو لهيئة لها طابع إداري"، ج رج ج، العدد 78 لسنة 1975، ص990، المعدل والمتمم بـ:
- القانون 83-01 المؤرخ في 29 يناير 1983، ج رج ج، العدد 05 لسنة 1983، ص307
- القانون 88- 14 المؤرخ في 03 مايو 1988، ج رج ج، العدد 18 لسنة 1988، ص749.
- القانون 89-01 المؤرخ في 07 فبراير 1989، ج رج ج، العدد 06 لسنة 1989، ص 153.
- القانون 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، ج رج ج، العدد 44 لسنة 2005، ص 17.
- القانون 07-05 المؤرخ في 13 مايو 2007، ج رج ج، العدد 31 لسنة 2007، ص 03.

[2]- إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوسيط في أموال الدولة العامة والخاصة، الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 430، محمد بكر قباني، نظرية المؤسسة العامة المهنية في القانون الإداري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 1962، ص 242.

[3]- مامون مؤدن، المرجع سابق، ص 344، بودة محند واعمر، المرجع سابق، ص 71.

[4]- André DE LAUBADER, Traité de droit administratif, op, cit, p 835.
سليمان محمد الطماوي، القانون الإداري (دراسة مقارنة)، الكتاب الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1979، ص 52، مصطفى أبو زيد فهمي، المرافعات الإدارية، منشاة المعارف، الإسكندرية، د. س. ن، ص180.

يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي[1] لم يشر إلى المنظمات المهنية، كما لم تشر النصوص القانونية التي تنظم نشاط هذه المنظمات إلى كيفية إعداد الميزانية ولم تحل إلى قانون المحاسبة العمومية.

إضافة إلى ذلك فالمرافق العامة المهنية لا تطبق أحكام المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام الملغى بموجب القانون 23-12 المؤرخ في 05 غشت 2023 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية[2] عند التعاقد فلا يوجد نص يلزمها بتقنيات التعاقد المعروفة لدى الهيئات الخاضعة لهذا القانون لا سيما وأنه لم يشر إطلاقا للمنظمات المهنية عند تحديده لمجال تطبيق أحكام هذا القانون[3]، وما يؤكد ذلك ما ورد في المادة 14 من هذا القانون والتي ألزمت الهيئات التي لا تخضع لقواعد المحاسبة العمومية ولأحكام هذا القانون والتي تستعمل أموالا عمومية بأي شكل كان، بإعداد إجراءات إبرام الصفقات على أساس مبادئ الحرية للوصول إلى الطلبات العمومية والمساواة في التعامل مع المرشحين وشفافية الإجراءات، وهو ما لا ينطبق على الجانب التعاقدي للمرافق العامة المهنية، فأموالها أموال خاصة تخضع لقواعد القانون الخاص واختصاص القضاء العادي لا القضاء الإرادي في هذا المجال.

## المطلب الثاني: تحديد الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية

[1]- القانون 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، ج ر ج ج، عدد 15 لسنة 1990، ص1131، الملغى بالقانون 23-07 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، ج ر ج ج، العدد 42 لسنة 2023، ص 04.

[2]- المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج رج ج، العدد 50 لسنة 2015، ص 03، الملغى بموجب القانون 23-12 المؤرخ في 05 غشت 2023 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج رج ج، العدد 51 لسنة 2023، ص 05.

[3]- تنص المادة 09 من القانون 23-12 المؤرخ في 05 غشت 2023 المحدد للقواعد المتعلقة بالصفقات العمومية السابق ذكره على أنه: "تطبق أحكام هذا القانون على الصفقات العمومية محل نفقات:

- الدولة ممثلة في الهيئات والإدارات العمومية،
- الجماعات المحلية،
- المؤسسات العمومية الخاضعة للقانون العام،
- المؤسسات العمومية والمؤسسات العمومية الاقتصادية المكلفة من قبل الدولة أو الجماعات المحلية بالإشراف المنتدب على المشروع،
- المؤسسات العمومية الخاضعة للقواعد التجارية فيما يخص إنجاز عملية ممولة مباشرة، كليا أو جزئيا، من ميزانية الدولة أو ميزانية الجماعات المحلية".

بالرجوع إلى نص المادة 49 من الأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، نجدها قد حددت الأشخاص الاعتبارية وهي:

- الدولة، الولاية، البلدية،
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،
- الشركات المدنية والتجارية،
- الجمعيات والمؤسسات،
- الوقف،
- كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال يمنحها القانون الشخصية القانونية.

وهنا يُثار تساؤل حول الأساس الذي اعتمده المشرع لمنح المرافق المهنية التي تتخذ شكل منظمات مهنية الشّخصية الاعتبارية، هل باعتبارها مؤسسات أم باعتبارها مجموعة من الأشخاص التي يمنحها القانون الشخصية الاعتبارية؟

حيث تثير مسألة تحديد الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية الكثير من الجدل، في ظل عدم حسم هذه المسألة سواء بموجب القوانين أو عن طريق القضاء أو حتى الفقه الذي لا يزال منقسما بخصوص ذلك، فالمشرع الجزائري مثله مثل باقي المشرعين اعترف للمنظمات المهنية بالشخصية المعنوية لكن دون أن يتطرق لطبيعتها القانونية، إذا ما كانت من أشخاص القانون العام أو من أشخاص القانون الخاص، وبذلك ترك المجال للفقه والقضاء لتحديد ذلك، وعليه سيتم التطرق إلى موقف الفقه من هذه المسألة وكذا موقف القضاء.

### الفرع الأول: موقف الفقه من الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية

تعددت وتنوعت الآراء الفقهية حول تحديد الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية حيث اعتبرها بعض الفقهاء من أشخاص القانون العام، والبعض اعتبرها من أشخاص القانون الخاص، في حين اعتبرها البعض الآخر أشخاصا مزدوجة.

#### أولا: الاتجاه المؤيد لاعتبارها أشخاصا معنوية عامة

في هذا الاتجاه نسجل وجهتي نظر، الأولى تعتبر المنظمات المهنية أشخاصا معنوية لكنها ليست مؤسسات عامة، في حين تعتبرها الثانية أشخاصا معنوية عامة تتخذ شكل مؤسسات عامة:

#### 1- الاتجاه المؤيد لاعتبارها أشخاصا معنوية عامة ليست مؤسسات عامة

يرى أغلبية الفقه أن المنظمات المهنية شخص من أشخاص القانون العام فهي مكلفة بإدارة مرفق عام دون اعتبارها مؤسسات عامة، وإلى ذلك ذهب الفقيه

DE LAUBADER فهو يرى أن المنظمات المهنية شخص من أشخاص القانون العام ليس لها صفة المؤسسة العامة[1]، ويؤكد الفقيه WALINE أن ما جاء به حكم BOUGUEN وتكييفه السلبي للمنظمات المهنية يثبت دون وجود مجال للشك وجود مجموعة أخرى من أشخاص القانون العام والمتمثلة في المنظمات المهنية[2]، وهو الأمر الذي أكده جانب كبير من الفقه، فهي تؤدي خدمة عمومية وتتمتع بامتيازات السلطة العامة[3].

لذلك تعتبر قراراتها قرارات إدارية لكونها صادرة عن إحدى السلطات الإدارية، ويبرر أنصار هذا الاتجاه موقفهم بتوافر أركان الشخصية المعنوية العامة، فإنشاء هذه المنظمات يتم بموجب قانون، وتهدف إلى تحقيق النفع العام، كما تمتلك سلطة تأديب أعضائها، إضافة إلى إجبارية الانضمام إلى هذا التنظيم فللأعضاء دون سواهم حق ممارسة المهنة[4].

وقد أنكر جانب كبير من الفقه وصف المنظمات المهنية بالمؤسسات العامة، ويبررون ذلك بأن المنظمات المهنية منظمات عامة منتخبة من نوع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية، كلفت بتنفيذ خدمة عمومية متمتعة بامتيازات السلطة العامة الممنوحة لها بموجب القانون، فلها سلطة جباية الاشتراكات من الأعضاء، وسلطة توقيع العقوبات التأديبية على الأعضاء، إضافة إلى السلطة اللائحية، كما تخضع قراراتها إلى اختصاص القضاء الإداري[5].

كما أن العناصر التي تقوم عليها المؤسسة العامة غير متوافرة في المنظمات المهنية[6]، حيث يرى الأستاذ ناصر لباد والأستاذ أحمد محيو أن المؤسسات العامة تقسم إلى قسمين فقط، مؤسسات عامة إدارية، ومؤسسات عامة صناعية وتجارية، وبالتالي تخرج المنظمات المهنية من دائرة هذا التقسيم، فهي تقترب من المرافق العامة الصناعية والتجارية لكن طبيعة النشاط الذي يمارسه كل نوع يجعل نظامهما القانوني مختلفا، فهذه الأخيرة تمارس نشاطا اقتصاديا وتسير بأسلوب المؤسسة العامة، بينما يتمثل نشاط المنظمات المهنية في تنظيم النشاط والانضباط المهني من خلال إصدار قرارات يتم

[1]- André DE LAUBADER, Traité de droit administratif, op. cit, P 669.

[2]- Marcel WALINE, Précis de droit administratif, 1er edition, Montchrestien, Paris, 1969, P 303.

[3]- محمد أبو زيد فهمي، الوسيط في القانون الإداري، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص 100، عبد المنعم محفوظ، القانون الإداري، الكتاب الأول في التنظيم الإداري، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1978، ص113.

[4]- علي خطار شطناوي، نظرية المؤسسات العامة وتطبيقاتها في المملكة الهاشمية، المرجع السابق، ص391، وعمر محمد الشوبكي، القضاء الإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2001، ص 196، خالد سمارة الزعبي، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق(دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 36.

[5] -André DE LAUBADER, Traité de droit administratif, op. cit, p 669, et Marcel WALINE, op. cit, p 308.

[6]- محمد نشطاوي، المرجع السابق، ص87، مليكة الصّروخ وعبد الله ركالة، المرجع السابق، ص 51.

تنفيذها جبرًا وتسير بأسلوب المنظمات[1]، فهي بذلك مرافق عامة تسير بأسلوب المنظمة، لا بأسلوب المؤسسة العامة التي تعتمد على وجود مجلس تنفيذي يتولى إدارة المؤسسة، ولا تخضع للنظام القانوني الذي يشمل المؤسسات العمومية، ذلك أنها تخضع لقواعد مختلطة، بمعنى قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات العمومية تأخذ عادة عدة تسميات مختلفة كالديوان، المعهد، المراكز، الصندوق، الوكالة وغيرها وهو ما لا ينطبق على المنظمات المهنية[2].

ومن أمثلة ذلك، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي 90-11 المؤرخ في 01 يناير 1990[3] حيث نصت المادة الأولى منه على أنه:" تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية..."، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية الذي تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي 2000-35 المؤرخ في 09 فبراير 2000[4] حيث نصت المادة 03 منه على أنه:" المعهد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتربية الوطنية"، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها[5]، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه:" الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير الأول"، بالمقابل فإن هذه التسميات لا تلحق بالمنظمات المهنية.

**2- الاتجاه المؤيد لاعتبارها مؤسسات عامة:**

كما ذهب جانب آخر من الفقه لاعتبارها مؤسسات عامة، حيث اعتبروها أشخاص قانون عام تدخل ضمن نطاق المؤسسات العامة (مؤسسات عامة مهنية)، وتُعرّف المؤسسة العامة بأنها:" مرفق عام يتمتع بشخصية معنوية مستقلة وتعد الصورة العادية لتنظيم الأشخاص الإدارية المتخصصة"[6]، وتُعرّف أيضا بأنها:" شخص معنوي الهدف من إنشائه هو التسيير المستقل لمرافق عمومية تابعة للدولة أو المجموعات المحلية"[7]، كما

---

[1]- ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الثانية، مطبعة حسناوي، الجزائر، 2007، ص 211

[2]- ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، المرجع السابق، ص 217، 226، وأحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، المرجع السابق، ص 448.

[3]- المرسوم التنفيذي 90-11 المؤرخ في 01 يناير 1990 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، ج رج ج، العدد 02 لسنة 1990، ص 62، المعدل والمتمم:

- بالمرسوم التنفيذي 18-131 المؤرخ في 02 مايو 2018، ج رج ج، العدد 26 لسنة 2018، ص05،
- بالمرسوم التنفيذي 22-268 المؤرخ في 18 يوليو 2022، ج رج ج، العدد 49 لسنة 2022، ص 17.

[4]- المرسوم التنفيذي 2000-35 المؤرخ في 09 فبراير 2000 المتضمن تعديل القانون الأساسي للمركز الوطني لتكوين إطارات التربية وتغيير تسميته إلى معهد وطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، ج رج ج، العدد 05 لسنة 2000، المعدل والمتمم:

- بالمرسوم التنفيذي 01-263 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001، ج رج ج، العدد 53 لسنة 2001، ص 07.
- بالمرسوم التنفيذي 05-169 المؤرخ في 07 مايو 2005، ج رج ج، العدد 33 لسنة 2005، ص05.

[5]- المرسوم التنفيذي 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها ج رج ج، العدد 60 لسنة 2022، ص06.

[6] - André DE LAUBADER, Traité de droit administratif, op.cit, p 471.

[7]- ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، المرجع السابق، ص213.

عرفت بأنها:" أشخاص عامة تتمتع بالشخصية المعنوية تنشئها الدولة لإدارة مرفق عام ويمنحها القانون قدر كبيرا من الاستقلال المالي والإداري وهي صورة من صور اللامركزية المرفقية"[1]، وتعرف بأنها:" أسلوب من أساليب إدارة المرفق العام وذلك حينما يمنح مرفق عام متخصص بمزاولة نشاط معين ومحدد الشخصية المعنوية بغية تحقيق استقلاله ماليا وإداريا"[2].

وقد برر أنصار هذا الاتجاه ذلك، بتمتع هذه المنظمات بكافة خصائص المؤسسات العامة لا سيما حقوق السلطة العامة وإدارتها لأحد المرافق العامة، وصفتها العمومية وأصل نشأتها وخضوعها للرقابة الإدارية[3].

وقد أكد محمد بكر قباني هذا الاتجاه عند مناقشته لحكم مجلس الدولة المتعلق بقضية BOUGUEN ، حيث يعيب على مجلس الدولة إنكاره لصفة المؤسسة العامة دون بيان أسباب ذلك، رغم أن هذه المنظمات تشمل كل مقومات المؤسسة العامة، فهي مرافق عامة يتم إدارتها عن طريق منظمات تتمتع بالشخصية المعنوية[4]، فلا يمكن تصنيف المنظمات المهنية على حدا بل تصنف ضمن فئة المؤسسات العامة فهي جد متنوعة ولا يوجد ما يمنع من إضافة نوع جديد إليها وهي المنظمات المهنية، بمعنى لا يوجد نوع ثالث من الأشخاص المعنوية العامة يسمى بالمنظمات المهنية إلى جانب الأشخاص المعنوية العامة المرفقية والإقليمية[5].

**ثانيا: الاتجاه المؤيد لاعتبارها أشخاصا معنوية خاصة**

ذهب اتجاه آخر إلى اعتبار المنظمات المهنية شخصا من أشخاص القانون الخاص تقوم بمهام المرفق العام، ويبررون ذلك بأن المنظمات المهنية هيئات خاصة كلفت بتنفيذ خدمة عمومية متمتعة بامتيازات السلطة العامة، وعليه تصدر قرارات تكون خاضعة لأحكام القانون الإداري، فالربط بين الجهة التي أصدرت القرار وكونها عامة لاعتبار قراراتها إدارية أصبح ضمن الفكر التقليدي، فإصدار القرارات الإدارية لا يكون بالمطلق لجهة إدارية، فيمكن أن تصدر عن شخص معنوي عام، أو شخص معنوي خاص، فالمصلحة العامة قد تقتضي منح هيئة خاصة سلطة التقرير وإصدار قرارات إدارية، وهو الأمر الذي تم النص عليه في قانون القضاء الإداري الفرنسي رقم 1127 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1987[6].

---

[1]-خالد خليل الظاهر، القانون الإداري (دراسة مقارنة) الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 54.

[2]- علي خطار شطناوي، نظرية المؤسسات العامة وتطبيقاتها، المرجع السابق، ص 11.

[3]- علي محمد عبد المولى، القانون الإداري، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2008، ص 149، سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القضاء الإداري(دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص45.

[4]- محمد بكر قباني، المرجع السابق، ص126 وما بعدها.

[5]- عبد القادر باينة، القانون الإداري والعلوم الإدارية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2005، ص 335.

[6]- عصام إسماعيل، الطبيعة القانونية للقرار الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص652، محمد سعيد حسين، فكرة المعيار الوظيفي في تمييز القرار الإداري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 152، بودة محند واعمر، المرجع السابق، ص 144.

فتكييف المنظمات المهنية بأنها تندرج ضمن الأشخاص المعنوية الخاصة يعود إلى اعتبار أن وجود فكرة الهيئات الإقليمية والمؤسسات العامة تكفي لحصر مفهوم الأشخاص المعنوية العامة، فالمنظمات المهنية لا يمكن إدراجها تحت مفهوم الهيئات الإقليمية أو المؤسسات العامة، خاصة وأن قرار مجلس الدولة في قضية الطبيب BOUGUEN قد أنكر عليها صفة المؤسسات العامة، وبالتالي كما يقول الأستاذ LACHARRIERE فإن هذه المنظمات تخرج من دائرة الهيئات الإدارية، فلا يمكن اعتبارها إلا أشخاصا خاصة[1].

كما يبرر أنصار هذا الاتجاه موقفهم بأن حسابات المنظمات المهنية لا تخضع لتصديق السلطة العامة، فمواردها المالية وتسييرها خاضع لقواعد القانون الخاص، كما أنها تتشكل من المهنيين أنفسهم، وحتى في ظل وجود ممثلين عن السلطة العامة ضمن تشكيلة مجالس بعض المنظمات، إلا أن ذلك لا يعني أنها هيئة إدارية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سكوت مجلس الدولة وتكييفه السلبي لهذه المنظمات في قضية BOUGUEN، سببه عدوله عن المعيار الشكلي وتبنيه للمعيار الموضوعي، فالصفة الإدارية التي تصدر عن المنظمات المهنية تعود إلى طبيعة النشاط الذي تمارسه والمهام الموكلة إليها والمتمثلة أساسا في تنفيذ خدمة عمومية[2].

ويرى الأستاذ خلوفي أن القرارات التي تصدر عن المنظمات المهنية ليست قرارات إدارية، لأنها تعتبر جمعيات مهنية ينص قانون تأسيسها على أن بعض نزاعاتها يعود الفصل فيها إلى القضاء الإداري، فتبقى قراراتها صادرة عن أشخاص خاصة يتم إلغاؤها بحكم القانون وليس بحكم طبيعتها[3]، في حين يرى الأستاذ بعلي محمد الصغير أن القرارات التي تصدر عن المنظمات المهنية تتسم بالطابع الإداري مادامت متصلة بالمرفق العام أو انصب نشاطها على مرفق عام رغم أنها من أشخاص القانون الخاص[4].

**ثالثا: الاتجاه المؤيد لاعتبارها أشخاصا معنوية مختلطة**

هذا ويرى جانب آخر من الفقه أن المنظمات المهنية هي هيئات مزدوجة الصفة، ذات طابع مزدوج، فتعتبر أشخاصا عامة وأشخاصا خاصة في نفس الوقت، حيث تأخذ من القانون العام امتيازات السلطة، وهذه الازدواجية تقوم على فكرة الموضوعية (الوظيفية) للمرفق العام، والتي تعتبر كمبدأ لتحديد مجال تطبيق القانون الإداري ومجال اختصاص القاضي الإداري[5]، وبالتالي إذا منحت الدولة لمنظمة مهنية سلطة استخدام وسائل القانون العام عند قيامها بنشاط معين كإصدار قرارات إجبارية في حق

[1] -Nathalie ALBERT, L'institution ordinale, Thèse pour le doctorat en droit public, Université de Tour, France, 1998,p 359.

[2]- René CONNOIS, La notion d'établissement public en droit administratif français, L.G.D.J, Paris, p100-102.

[3]-رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية (تنظيم واختصاص القضاء الإداري)، الطبعة الثانية، د.م.ج، الجزائر، 2005، ص413.

[4]- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، المرجع السابق، ص 103.

[5]- مامون مؤدن، مرجع سابق، ص .228

أعضائها، فهذا يخضعها لرقابة القضاء الإداري، وما خرج عن ذلك يخضع لرقابة القضاء العادي كالجانب المرتبط بتسيير أموال المنظمة والشؤون المرتبطة بالتنظيم الداخلي[1].

**الفرع الثاني: موقف القضاء من الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية**

للتوصل إلى رأي القضاء الإداري بخصوص مسألة الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية سيتم التطرق إلى أمثلة تخص موقف كل من القضاء الإداري الفرنسي، المصري وكذا الجزائري.

**أولا: موقف القضاء الأجنبي**

كيّف مجلس الدولة الفرنسي في حكمه المتعلق بقضية BOUGEN 1943 المنظمات المهنية بأنها ليست مؤسسات عامة، لكنها تقوم بممارسة مهام المرفق العام، فقد اعتمد في هذه القضية على قراره الصادر في قضية MONPEURT بتاريخ 31 يوليو 1942[2]، وترتبط القضية بلجان التنظيم التي أنشئت بسبب الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب العالمية الثانية، وهي هيئات كلفت بصفة واضحة بتنفيذ مهمة مرفق عام[3]، وضمت أبناء المهن المعنية بتنظيم الإنتاج وتوزيع المواد الأولية المختلفة في المجال الزراعي والصناعي[4]، مع منح هذه اللجان بعضا من امتيازات السلطة العامة، حيث أصدرت لجنة التنظيم( الخاصة بصناعة الزجاج) قرارا طعن فيه السيد MONPEURT أمام مجلس الدولة، فقضى هذا الأخير بأن لجان التنظيم وإن لم يعتبرها المشرع مؤسسات عامة، فإنها مكلفة بالمساهمة في تنفيذ مرفق عام، ومن ثم فإن القرارات التي تصدرها في مجال اختصاصها سواء عن طريق اللوائح أو عن طريق النصوص ذات الطابع الفردي تعتبر قرارات إدارية، فتكييف الطبيعة القانونية للأعمال الصادرة عن لجان التنظيم جاء بحكم تمتعها بامتيازات السلطة العامة، غير أن تكييف مجلس الدولة لطبيعة الهيئة كان سلبيا فلم يفصل في ما إذا كانت شخصا خاصا أو شخصا عاما.

واستنادا إلى هذه القضية، صرح مجلس الدولة الفرنسي بأن القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للأطباء تكون خاضعة لرقابته، نظرا لارتباط هذه القرارات بالخدمة العامة وسير عمل المرفق، فقد اعتبر أن المجلس الأعلى لمنظمة الأطباء ليس مؤسسة عمومية، وهو التكييف الذي يمكن تعميمه على باقي المنظمات المهنية، إلا أنه مساهم في تسيير المرفق، ورغم عدم النص صراحة على طبيعة المجلس، إلا أن اختصاص النظر في الطعون الموجهة ضد القرارات التي يتخذها يؤول لمجلس الدولة.

---

[1]- محمد عبد العالي السناري، أصول القانون الإداري (دراسة مقارنة)، المكتبة القانونية، القاهرة، 2004، ص 146، زهير عمور، باديس سعودي، "الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد01، جامعة عباس الغرور خنشلة، الجزائر، 2022، ص 562 .

[2]- C.E, 31 juillet 1942,n° 71398, publié au recueil Lebon, voir le site: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007636206/

[3]- محمد بوسماح، "الإرث الاستعماري للمفهوم القانوني للمرفق العام"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد51، العدد02، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة الجزائر 01، الجزائر، 2014، ص 25.

[4]- لمين بوعمرة، "النظام القانوني للمرافق العامة المهنية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2019، ص 913.

وقد ورد ذات الموقف في الحكم الصادر بتاريخ 07 فبراير 1975، حيث أكد أن منظمة المحامين لا تعتبر مؤسسة عامة، كما قضى بأن تنظيم وممارسة المهن الطبية يشكل مرفقا عاما وتسند هذه المهام إلى المجلس الوطني لنقابة الأطباء وهو تقريبا نفس ما قضت به محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ 20 أكتوبر1956[1].

غير أن القضاء الفرنسي كان أكثر دقة في تحديد طبيعة المنظمات المهنية في العديد من قراراته وأحكامه، فالاعتراف القطعي بإمكانية إصدار قرارات إدارية من طرف هيئات خاصة[2] كان بمقتضى قرار MONARD[3] وقرار MAGNIER[4]، فقد اصبغ مجلس الدولة الصفة الإدارية على القرارات التي تصدرها هيئات خاصة معتمدا على القرار نفسه أو مضمونه، بالإضافة إلى عنصر السلطة العامة التي يتميز بها القرار الإداري[5]، وبرر مجلس الدولة ذلك بأن القرارات وان كانت صادرة عن هيئات خاصة، فهي تدخل في تنفيذ مرفق عام وتنطوي على عنصر السلطة العامة، فتحول بالتالي مجلس الدولة من المعيار الشكلي إلى المعيار الموضوعي[6].

كما اعتبرت محكمة التنازع الفرنسي في حكمها الصادر بتاريخ 13 فبراير 1984 أن المجلس الوطني والمجالس المحلية لنقابة الخبراء المحاسبين تعد هيئات خاصة مكلفة بمهام مرفق عام[7]، وهو الموقف الذي أيدته محكمة الاستئناف الإدارية بباريس في حكمها الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2001[8]، وكذا محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2006، حيث اعتبرت نقابة المحامين بباريس شخصا معنويا خاصا كلف بمهمة مرفق عام[9].

كما ذهبت محكمة القضاء المصري في العديد من أحكامها[10]، إلى اعتبار المنظمات المهنية شخصا من أشخاص القانون العام، فتنظيم المهن الحرة كالمحاماة

---

[1]- علي عيسى الأحمد، المسؤولية التأديبية للأطباء (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008، ص 48-50.

[2]- فايزة دحموش، المرجع السابق، ص 57.

[3]- محمد بوسماح، المرجع السابق، ص 25.

[4]- C.E, 13 janvier 1961, Magnier, voir le site: https://www.marche-public.fr/Marches-publics/Textes/Jurisprudence/CE-magnier-1961-01-13.htm

[5]- Michel ROUSSET, L'idée de puissance publique en droit administratif, Dalloz, Paris, 1960, p89.

[6]- فايزة دحموش، المرجع السابق، ص 58.

[7]-Tribunal des conflits, N°02314, 13 février 1984, disponible sur le site: https://www.conseil-etat.fr/arianeweb/#/view-document/?storage=true.

[8]- Cour administrative d'appel de Paris le 18 décembre 2001, N° 99 PA 00484, disponible sur le site: https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007443240?isSuggest=true.

[9]- Cour de cassation chambre civil ; audience publique du 27 septembre 2006, N° de pourvoi 05-20.156,voir le site: https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000007053769.

[10]- محكمة القضاء الإداري، الحكم الصادر في 29 يناير 1958، القضية رقم: 399، للسنة 7، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري لسنة 11 قضائية11، المبدأ رقم 137، ص 179 وما بعدها.

- محكمة القضاء الإداري، الحكم الصادر في 17 يناير 1967، القضية رقم 1132، للسنة 18 قضائية، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري، خلال السنوات 1966-1969، المبدأ رقم 37، ص 54.

- محكمة القضاء الإداري، الحكم الصادر في 06 مارس 1973، القضية رقم 268، للسنة 25 قضائية، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري، ص54، موجود على الموقع : ttps://www.admincourt.gov.

والطب هي مرافق عامة، ذلك أن إنشاءها يتم بموجب قانون أو أية أداة أخرى، وهدفها تحقيق المصلحة العامة، ولها سلطة تأديب أعضائها الذين يحتكرون ممارسة مهنتهم، وهذا في إطار إجبارية الانضمام لهذه المنظمات، كما لها سلطة فرض رسوم مالية وتحصيلها في مواعيد منظمة، هذا ما يؤدي إلى اعتبار قراراتها من قبيل القرارات الإدارية التي يختص القضاء الإداري بالنظر فيها[1]، يتم الطعن فيها بالإلغاء أمام جهات القضاء الإداري ممثلة في مجلس الدولة.

هذا وأكدت المحكمة الدستورية[2] وكذا الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع[3] على الطابع العام للمنظمات المهنية كما هو الحال بالنسبة لنقابة المهندسين، نقابة الأطباء، نقابة المحامين وغيرها.

كما ذهبت المحكمة الإدارية العليا إلى اعتبار نقابة الأطباء شخصا من أشخاص القانون العام ومؤسسة عامة، وهذا في حكمها الصادر في 12 أبريل 1958[4]، غير أنها في حكم آخر صادر لها بتاريخ 11 مارس 1983[5] نفت صفة المؤسسة العامة عن هذه المنظمة.

**ثانيا: موقف القضاء الجزائري**

صرح القضاء الجزائري في بعض أحكامه، بتمتع المنظمات المهنية بالشخصية المعنوية وامتيازات السلطة العامة، لكن لم يحدد طبيعتها القانونية، وبالرجوع إلى بعض القرارات المتعلقة بالقضاء الجزائري، نذكر على سبيل المثال قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الثالثة رقم 11450 بتاريخ 11 مارس 2003، قضية (ش.م) ضد منظمة المحامين لناحية قسنطينة ووزير العدل[6]، حيث أقر مجلس الدولة صراحة أن منظمة المحامين هيئة مهنية تتمتع بالشخصية المعنوية وسلطة عمومية، وعليه يعد كل قرار

---

[1]- محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، المرجع السابق، ص 266، فاروق عبد البر، دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 386.

[2]- المحكمة الدستورية العليا، حكم صادر في 11 يونيو 1983، قضية رقم 47 للسنة 03 قضائية، المحكمة الدستورية العليا، الجزء 01، الأحكام و القرارات التي أصدرتها حتى 30 يونيو 1984، القاعدة 20، ص 127 وما بعدها.

[3]- مجلس الدولة المصري، الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ، الصادرة في 31 مايو 1978، قضية رقم 88، مجموعة المبادئ القانونية التي تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع للسنة 32 القضائية، المبدأ رقم 103، ص 297، موجود على الموقع : ttps://www.admincourt.gov.

- مجلس الدولة المصري، الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، مجموعة المبادئ القانونية التي أقرتها الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع منذ نشأتها عام 1946 حتى2005، في شأن أموال الدولة العامة والخاصة، المبدأ رقم 97، ص 348. موجود على الموقع : ttps://www.admincourt.gov.

[4]- حكم صادر عن المحكمة الإدارية العليا في 12 أبريل 1958، قضية رقم 608 للسنة 03 قضائية، مجموعة المبادئ القانونية التي أقرتها المحكمة الإدارية العليا، عدد 02، المبدأ رقم 119، ص 1103 و ما بعدها.

[5]- حكم صادر عن المحكمة الإدارية العليا في 11 يونيو 1983، قضية رقم 1513 للسنة 27 قضائية، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا للسنة 28 ق، المبدأ رقم 118، ص 790 وما بعدها.

[6]- مجلة مجلس الدولة، العدد 04 لسنة 2003 ، ص 108. موجود على الموقع : ttps://www.admincourt.gov.

صادر عنها بمناسبة ممارسة دورها في تمثيل المهنة قرارا ذو طابع تنظيمي يطعن فيه أمام جهة القضاء الإداري.

وأكد ذلك في القرار الصادر عن الغرف مجتمعة ملف رقم 11083 بتاريخ 16 جوان 2003، قضية (ر.ع) ضد نقيب المحامين لناحية سطيف[1]، حيث أُثير عدم اختصاص جهات القضاء الإداري بالنظر في النزاع، لكن مجلس الدولة أقر صلاحية الجهات الإدارية ممثلة في الغرف الإدارية المحلية والغرفة الإدارية بالمحكمة العليا بالنظر في بعض المنازعات كتلك المتعلقة بالتسجيل والتدريب وكذلك المتعلقة بالعقوبات التأديبية، وهذا استنادا لما ورد في القانون 91-04 المؤرخ في 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، فالمشرع أخضع المنازعات التي تثور بمناسبة تطبيق نصوص القانون 91-04 إلى جهات القضاء الإداري دون غيرها.

وهو تقريبا ما ورد في قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الثانية ملف رقم 004827 بتاريخ 24 يونيو 2002، قضية وزارة العدل ضد الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين[2]، حيث وضح أنها منظمة وطنية مهنية تتخذ عقوبات تأديبية دون استشارة سلطة إدارية، ومن ثم يمكن الطعن في قراراتها أمام مجلس الدولة طبقا لنص المادة 09 من القانون 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وسير عمله المعدل والمتمم.

كما وضح مجلس الدولة في القرار الصادر عن الغرفة الخامسة ملف رقم 14431 بتاريخ 24 سبتمبر 2002[3] قضية إضراب قضاة مجلس المحاسبة، الاختلاف بين النقابات العمالية والمنظمات المهنية، فالنقابات طبقا لما جاء في حيثيات القرار تعد منظمات هدفها الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية الجماعية أو الفردية للعمال وليست منظمات مهنية وطنية التي تتمتع بسلطة تنظيمية في مجال تنظيم وتسيير المهنة وسلطة تأديبية تجاه أعضائها، فأقر بعدم اختصاصه بالنظر في الطعن المرفوع أمامه بخصوص قرار النقابة الوطنية لمجلس المحاسبة، وبرر ذلك بعدم صدوره عن منظمة مهنية وطنية الوارد ذكرها في نص المادة 09 من القانون العضوي 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وسير عمله المعدل والمتمم.

وعليه فالقضاء الجزائري لم يبت في الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية واكتفى بإقرار اكتسابها للشخصية المعنوية وتمتعها بامتيازات السلطة العامة، كما أقر صراحة اختصاصه بالفصل في منازعاتها معتمدا في ذلك على المعيار الموضوعي، فنظر إلى طبيعة النشاط لا طبيعة الجهة المصدرة للقرار.

وانطلاقا مما سبق نخلص إلى أن الاختلاف الفقهي والقضائي في مسألة الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية لا يزال قائما ولم يتم الفصل فيه، إلا أن الأمر المتفق عليه هو خضوعها لاختصاص القضاء الإداري بالنظر في الطعون المرفوعة ضد القرارات التي

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد04، المرجع السابق، ص 56.
[2]- مجلة مجلس الدولة، العدد 02 لسنة 2002، ص171.
[3]- مجلة مجلس الدولة، العدد 02، المرجع السابق، ص 217.

تصدر عنها بمناسبة تسييرها للمرفق العام، وفي نظرنا فإن المنظمات المهنية شخص معنوي من أشخاص القانون الخاص أوكلت إليها مهمة تسيير مرفق عام، يتولى تقديم خدمات عامة للجمهور قصد تحقيق الصالح العام، بهدف الوصول إلى هذه الغاية تلجأ هذه المنظمات إلى استعمال امتيازات السلطة العامة.

## المبحث الثاني: تسيير المرافق العامة المهنية

تتمتع المرافق العامة المهنية باستقلال إداري إذ تقوم أساسا على تنظيم هيكلي يضمن تجسيد مبدأ وحدة المنظمة، بمعنى وجود منظمة واحدة تمثل المهنة في المكان الواحد خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للنقابات العمالية، إضافة إلى مبدأ التمثيل الانتخابي، إذ يضم هذا التنظيم كأصل عام أعضاء منتخبين من أبناء المهنة، ما يتيح لكل المهنيين المسجلين اختيار أعضاء المنظمة المهنية، بما يضمن استمرارية سير عملها والقيام بالمهام الموكلة إليها، إلا أن تسيير هذه المرافق لا يكون مطلقا، إنّما تحكمه بعض الضوابط.

وعليه سيتم التطرق إلى كيفية تسيير المرافق العامة المهنية (المطلب الأول) وحدود استقلالية تسيير هذه المرافق( المطلب الثاني).

### المطلب الأول: أسلوب تسيير المرافق العامة المهنية

باستقراء مختلف النصوص القانونية المتعلقة بنشاط المرافق المهنية نجد أن هذه الأخيرة تتمتع بتنظيم هيكلي متميز ومستقل، فرغم تعدد المنظمات المهنية إلا أنها عادة تشترك في تنظيم هيكلي يتجسد على مستوى جهوي أو محلي وعلى مستوى وطني، وبالتالي تمارس الصلاحيات المقررة قانونا بواسطة مجالس جهوية/محلية ومجالس وطنية ما يسمح بالتنسيق في ممارسة المهنة، كما أن تعدد المجالس يتيح توزيعا فعالا للاختصاصات من جهة، ويجعل قرارات المجالس الموجودة على المستوى الجهوي أو المحلي قابلة للطعن فيها أمام المجالس الأعلى منها والموجودة على المستوى الوطني، وبذلك فإن تسيير المرافق المهنية يتم من قبل **مجالس منتخبة** تتواجد على مستويين وطني ومحلي، أوكل لكل مجلس صلاحيات محددة لذا سيتم التطرق إلى تقديم

لمحة عامة على تسيير مختلف المنظمات المهنية (الفرع الأول) مع التركيز على كيفية تسيير منظمة المحامين كأنموذج (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: لمحة عامة عن أسلوب تسيير المرافق العامة المهنية

سيتم التطرق إلى كيفية تسيير المهن الصحية نظرا لتداخل هيئاتها على المستوى الجهوي والوطني، وكذا كيفية تسيير المهن التقنية، إضافة إلى كيفية تسيير المهن التي يتمتع أصحابها بصفة ضابط عمومي.

#### أولا: بالنسبة لمنظمات المهن الصحية

يقوم الهيكل التنظيمي لمهن الصحة على تعدد المجالس وارتباطها ببعضها البعض، وبالرجوع إلى النصوص المنظمة للمهن الصحية لاسيما المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب والقانون 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 المتضمن قانون الصحة المعدل والمتمم لم يشر إلى طريقة تشكيل المجالس، حيث أكدت المادة 447 منه على مواصلة المجالس المنصبة لصلاحياتها ومهامها وفقا للقانون 85-05 المؤرخ في 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها إلى غاية تنصيب المجالس الجديدة، وعليه فالمهن الصحية تأخذ الهيكل التنظيمي التالي:

**المجلس الوطني لأخلاقيات الطب**، وهو أعلى هيئة في تنظيم مهن الصحة تم إنشاؤه بموجب الفقرة 02 من المادة 267 من القانون 90-17 المؤرخ في 31 يونيو 1990 المعدل والمتمم للقانون 85-05 المذكور أعلاه، ويتشكل من فروع نظامية وطنية، وهي الفرع الوطني للأطباء والفرع الوطني لجراحي الأسنان والفرع الوطني للصيادلة، يتكون كل فرع من ممارسي المهنة المسجلين في القائمة والمسددين لاشتراكاتهم، ويتولى رئاسة المجلس بالتناوب لمدة متساوية رؤساء هذه الفروع ويكون الآخران نائبان له، يتكون المجلس من الأجهزة التالية[1]:

- جمعية عامة، تضم كافة أعضاء الفروع النظامية الوطنية للأطباء وجراحي الأسنان والصيادلة،
- المجلس الوطني، الذي يتكون من أعضاء مكاتب الفروع النظامية الوطنية ،
- المكتب، الذي يتكون من رؤساء كل الفروع النظامية ومن عضو منتخب عن كل فرع.

إضافة إلى المجلس الوطني تنشأ **مجالس جهوية** تتشكل من نفس الفروع نظامية التي يتشكل منها المجلس الوطني، مع مراعاة تمثيل كل ولاية حسب شروط تحدد بمرسوم، وتتكون من أطباء وجراحي أسنان وصيادلة يتم انتخابهم من طرف نظرائهم من بين الممارسين الذين يبلغون 35 سنة على الأقل ويكونون مسجلين في قائمة الاعتماد

[1]- المواد 164 و 165 و 166 وما بعدها من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره.

منذ خمس(05) سنوات على الأقل، لعهدة مدتها أربع(04) سنوات يجدد النصف كل سنتين ويتكون المجلس الجهوي طبقا لنص المادة 167 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب من :

- جمعية عامة، تضم كافة أعضاء الفروع النظامية الجهوية للأطباء وجراحي الأسنان والصيادلة،
- المكتب الجهوي، الذي يتكون من رؤساء كل الفروع النظامية ومن عضو منتخب عن كل فرع يكون من القطاع العام عندما يكون الرئيس من القطاع الخاص والعكس بالعكس[1].

**ثانيا: بالنسبة للمنظمات المهنية الهندسية**

1- **بالنسبة لهيئة المهندس الخبير العقاري:** تسير هيئة المهندسين الخبراء العقاريين مجلس وطني ومجالس جهوية، إضافة إلى إشراف وتدخل من المجلس الأعلى لمهنة المهندس الخبير العقاري:

- **المجلس الجهوي لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين،** حيث نصت المادة 16 من المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في06 مارس 1966 المحدد لكيفيات تنظيم هياكل مهنة المهندس الخبير العقاري وضبطها وطرق ممارسة المهنة على إحداث 03 مجالس جهوية تتواجد مقارها على مستوى العاصمة، وهران، قسنطينة. تتشكل هذه المجالس من أعضاء منتخبين لمدة ثلاث(03) سنوات من بين المهندسين الخبراء العقاريين المسجلين في قائمة الهيئة، ويتولى الأعضاء انتخاب مكتب المجلس الجهوي والرئيس والمندوبين في المجلس الوطني للهيئة وذلك طبقا لما ورد في نص المادة 21 من المرسوم التنفيذي 96-95.
- **المجلس الوطني لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين،** والذي يتكون من رؤساء المجالس الجهوية التابعين لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين، ومندوبين منتخبين عن طريق الاقتراع السري لمدة ثلاث (03) سنوات، ويتولى أعضاء المجلس انتخاب الرئيس، والكاتب العام وأمين الخزينة والنقباء وهو ما نصت عليه المادة 07 من المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في 06 مارس 1996 المذكور أعلاه.

2- **بالنسبة لنقابة المهندسين المعماريين:** تسير نقابة المهندسين المعماريين طبقا للمادة 26 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم على المستوى المحلي من طرف:

[1]- المادة 172 وما بعدها من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره.

- **الجمعيات العامة المحلية** والتي تضم جميع المهندسين المعماريين المسجلين في الجدول على المستوى المحلي وممثل الوزير المكلف بالهندسة المعمارية والتعمير.
- **المجالس المحلية للنقابة،** والذي يتكون من 07 أعضاء[1] تنتخبهم الجمعية العامة المحلية وممثل الوزير لمدة أربع (04) سنوات.

وعلى المستوى الوطني نجد:

- **المؤتمر الوطني،** الذي يتكون من أعضاء المجالس المحلية و 04 ممثلين تنتخبهم الجمعيات العامة المحلية وأعضاء المجلس الوطني للنقابة، ويتولى المؤتمر انتخاب أعضاء المهنة في المجلس الوطني[2].
- المجلس الوطني لنقابة المهندسين المعماريين، والذي يتكون من 14 عضوا ينتخبهم المؤتمر من بين أعضاء المجالس المحلية لمدة أربع سنوات، ومن ممثل عن الوزير المكلف بالهندسة المعمارية ، ومن بين الأعضاء يتم انتخاب الرئيس وكاتب عام وأمين الخزينة وذلك طبقا للمادة 24 من المرسوم التنفيذي 96-293 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لكيفيات تسيير الهيئات النقابية للهندسة المعمارية المعدل والمتمم.

**ثالثا: بالنسبة للمنظمات المهنية المحاسبية**

يتم تسييرها على المستوى الوطني عن طريق مجالس وطنية ينتخبها المهنيون مع إمكانية إحداث مجالس جهوية[3]، ورغم النص على هذه المجالس إلا أن الأمر بقي مقتصرا على الهياكل الموجودة على المستوى الوطني والتي تعمل بالتنسيق مع الوزير المكلف بالمالية الذي يوضع تحت سلطته المجلس الوطني للمحاسبة والذي يرتبط نشاطه بشكل كبير بالمنظمات المهنية في مجال المحاسبة:

- **المجلس الوطني** لكل من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، والذي يتشكل كل منهم من تسع (09) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول كل منظمة حسب الحالة لعهدة مدتها ثلاثُ(03) سنوات قابلة للتجديد، ولا يمكن لمنتخب في المجلس تقديم ترشح عند نهاية عهدته الثانية إلا بعد مرور ثلاثِ 03 سنوات[4].

---

[1]- المادة 07 من المرسوم التنفيذي 96-293 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لكيفيات تسيير الهيئات النقابية للهندسة المعمارية المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 13-251 المؤرخ في 02 يوليو 2013، السابق ذكره.

[2]- المادتين 19 و 21 من المرسوم التنفيذي 96-293 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لكيفيات تسيير الهيئات النقابية للهندسة المعمارية المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[3]- المادة 14 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره.

[4]- المادتين 03 و12 من المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره، المادتين 03 و12 من المرسوم التنفيذي

**رابعا: بالنسبة للمنظمات المهنية المساعدة للعدالة**

ويتعلق الأمر بمهنة التوثيق، مهنة المحضر القضائي، مهنة المترجم–الترجمان الرسمي ومهنة محافظ البيع بالمزايدة التي تم إلغائها وإلحاقها بمهنة المحضر القضائي كما سبق التطرق إليه لكن استكملنا الحديث عنها للاستئناس، والتي تشترك عادة في نفس هيكل التنظيم حيث يتم تسيرها عن طريق غرفة وطنية وغرف جهوية، تضم أعضاء منتخبين، ومجلس أعلى يكلف عادة بدراسة المسائل ذات الطابع العام المتعلقة بالمهنة، إضافة إلى مجالس مختصة في الجانب التأديبي[1] وهي مجلس تأديبي ولجنة وطنية للطعن.

فعلى المستوى الوطني نجد:

- **الغرفة الوطنية،** التي تتشكل حسب كل منظمة من أعضاء منتخبين لعهدة مدتها ثلاث(03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتتكون من[2]:
  - رئيس الغرفة الوطنية الذي يتم انتخابه عند أول اجتماع بالتصويت السري لمدة ثلاث(03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط من بين المترشحين الذين لهم أقدمية عشر(10) سنوات على الأقل في المهنة،
  - رؤساء الغرف الجهوية الذين يكونون نوابا لرئيس الغرفة بقوة القانون،
  - أمين عام،
  - أمين الخزينة،
  - مندوبين عن كل غرفة يتم انتخابهم من طرف نظرائهم لمدة ثلاث(03) سنوات حسب عدد المهنيين الممارسين في إطار الدائرة الإقليمية التابعة لاختصاصها.
- **لجنة الطعن الوطنية،** والتي تتولى الفصل في الطعون المرفوعة لها ضد القرارات الصادرة عن المجالس التأديبية، تتشكل من قضاة معينين من طرف

---

11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره ، والمادتين 03 و12 من المرسوم التنفيذي 11-27 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره.

[1]- أنظر مثلا المادتين 55 و63 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، أما بالنسبة لمهنة المترجم-الترجمان الرسمي فيعقد الاختصاص للغرفة الوطنية أو الجهوية في شكل لجنة مختلطة تختص بالمسائل المرتبطة بالنزاعات وتطبيق الإجراءات التأديبية وإصدار العقوبات التأديبية، المادة 35 و36 من الأمر 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم –الترجمان الرسمي، السابق ذكره.

[2]- المادتين 26 و27 من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 18-84 المؤرخ في 05 مارس 2018، السابق ذكره.

- المادتين 25 و 26 من المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 18-85 المؤرخ في 05 مارس 2018، السابق ذكره.

- المواد من 31 إلى 34 من المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة، ونظامها الانضباطي ويضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره.

- المواد من 25 إلى 28 من المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم –الترجمان الرسمي، وممارستها ونظامها الانضباطي وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره.

وزير العدل حافظ الأختام ومهنيين يتم اختيارهم من طرف الغرفة الوطنية بمدة عضوية تقدر بثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وعلى المستوى الجهوي نجد :

- **الغرف الجهوية**، التي تتولى مساعدة الغرفة الوطنية في أداء مهامها، وتتشكل من أعضاء منتخبين لعهدة مدتها 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حسب عدد المهنيين الموجودين بدائرة اختصاصها الإقليمي[1]:

- **حتى 30 مهنيا**: تسع (09) أعضاء بالنسبة لمهنتي المحضر والموثق، وسبع(07) أعضاء بالنسبة لمهنتي محافظ البيع بالمزايدة والمترجم الترجمان الرسمي،

- **من 31 إلى 50 مهنيا**: أحد عشر(11) عضوا بالنسبة لمهنتي المحضر القضائي والموثق، وتسع (09) أعضاء بالنسبة لمهنتي محافظ البيع بالمزايدة والمترجم الترجمان الرسمي،

- **من 51 مهنيا فأكثر**: خمسة عشر (15) عضوا بالنسبة لمهنتي المحضر والموثق، وأحد عشر(11) عضوا بالنسبة لمهنتي محافظ البيع بالمزايدة والمترجم الترجمان الرسمي،

- **مجلس تأديب**، والذي يتم إنشاؤه على مستوى الغرفة الجهوية يضم سبعة(07) أعضاء منتخبين من بينهم رئيس الغرفة رئيسا، ينتخبون لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

### الفرع الثاني: تسيير منظمة المحامين أنموذجا

بالنسبة لمهنة المحاماة فقد تم تنظيمها كأصل عام على المستوى الجهوي مع وجود هيكل على المستوى الوطني تعمل مع بعضها بشكل متكامل بهدف التسيير الأمثل للمهنة وهو ما سيتم تفصيله من خلال الهياكل على المستوى الجهوي والهياكل على المستوى الوطني .

#### أولا: الهياكل على المستوى الجهوي

[1]- المادتين 33 و34 من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 3 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها، المعدل والمتمم، السابق ذكره.
- المادتين 32 و33 من المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها، المعدل والمتمم، السابق ذكره.
- المادتين 32 و 33 من المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم –الترجمان الرسمي، وممارستها ونظامها الانضباطي وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره.
- المادتين 38 و39 من المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة، ونظامها الانضباطي ويضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره.

تجسد المنظمات الجهوية للمحامين الهيكل التنظيمي على المستوى الجهوي والمحلي، وقد أشارت المادة 85 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة إلى أن إحداث المنظمات الجهوية يتم بموجب قرار من وزير العدل حافظ الأختام بناء على اقتراح من مجلس الاتحاد[1]، أو بطلب يوجه إلى مجلس الاتحاد من الأغلبية المطلقة للمحامين المنتمين إلى مجلسين قضائيين أو أكثر.

واستنادا إلى ذلك تم في البداية إحداث 4 منظمات جهوية بموجب القرار المؤرخ في 8 أكتوبر 1975[2] وهي المنظمة الجهوية لناحية الجزائر العاصمة، المنظمة الجهوية لناحية البليدة، والمنظمة الجهوية لناحية قسنطينة، المنظمة الجهوية لناحية وهران، واستمر إحداث هذه المنظمات ليبلغ عددها اليوم 25 منظمة حددت القرارات المنشئة لها مقارها ودوائر اختصاصها وهو ما تم توضيحه في الجدول رقم03، الأمر الذي يجعل تنظيم المهنة يمتد إداريا على مستوى كامل إقليم الدولة بهدف تقريب العدالة من المواطن (المتقاضي عموما)، وهو ما استدعى وجود منظمات الدفاع أينما وجدت هيئات الحكم ، خاصة وأن المشرع الجزائري أقر صراحة بأهمية مهنة المحاماة في حماية وحفظ حقوق الدفاع، والمساهمة في تحقيق العدالة واحترام مبدأ سيادة القانون.

| الرقم | المنظمة الجهوية | مقرها | دائرة اختصاصها | القرار المنشئ |
|---|---|---|---|---|
| 01 | لناحية الجزائر العاصمة | مدينة الجزائر العاصمة | - مجلس قضاء الجزائر العاصمة | القرار المؤرخ في 27 سبتمبر 1987 ج رج ج، العدد 52 لسنة 1987، ص2059. |
| 02 | ناحية باتنة | مدينة باتنة | - مجلس قضاء باتنة | |
| 03 | ناحية تيزي وزو | مدينة تيزي وزو | - مجلس قضاء تيزي وزو | |
| 04 | ناحية وهران | مدينة وهران | - مجلس قضاء وهران | |
| 05 | ناحية تلمسان | مدينة تلمسان | - مجلس قضاء تلمسان | |
| 06 | ناحية البليدة | مدينة البليدة | - مجلس قضاء البليدة | |
| 07 | ناحية قسنطينة | مدينة قسنطينة | - مجلس قضاء قسنطينة<br>- مجلس قضاء جيجل<br>- مجلس قضاء سكيكدة<br>- مجلس قضاء ميلة | |
| 08 | ناحية سطيف | مدينة سطيف | - مجلس قضاء سطيف | |

[1] - أنظر مثلا مداولة مجلس التحاد الوطني لمنظمات المحامين المؤرخة في 23 فبراير 2019 ، المتضمنة اقتراح إنشاء منظمة المحامين لناحية تبسة، منشورة على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/148/%D9%85%D8%AD%D8%B6%D8%B1_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_23-02-2019

[2]- القرار المؤرخ في08 أكتوبر 1975 المتضمن انشاء منظمات نواحي للمحامين، ج رج ج، العدد 97 لسنة 1975، ص1268.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | - مجلس قضاء برج بوعريريج<br>- مجلس قضاء المسيلة | |
| 09 | ناحية عنابة | مدينة عنابة | - مجلس قضاء عنابة<br>- مجلس قضاء قالمة<br>- مجلس قضاء سوق أهراس<br>- مجلس قضاء الطارف | |
| 10 | ناحية معسكر | مدينة معسكر | - مجلس قضاء معسكر<br>- مجلس قضاء بشار<br>- مجلس قضاء تندوف<br>- مجلس قضاء أدرار | |
| 11 | ناحية المدية | مدينة المدية | - مجلس قضاء المدية<br>- مجلس قضاء الجلفة<br>- مجلس قضاء الأغواط<br>- مجلس قضاء غرداية<br>- مجلس قضاء تمنراست | |
| 12 | ناحية سيدي بلعباس | مدينة سيدي بلعباس | - مجلس قضاء سيدي بلعباس<br>- مجلس قضاء عين تيموشنت | القرار المؤرخ في 25 مارس 1998 ج رج ج، العدد 15 لسنة1998 |
| 13 | ناحية مستغانم | مدينة مستغانم | - مجلس قضاء مستغانم | |
| 14 | ناحية البويرة | مدينة البويرة | - مجلس قضاء البويرة | |
| 15 | ناحية بومرداس | مدينة بومرداس | - مجلس قضاء بومرداس | القرار المؤرخ في 12 يوليو 2009،ج رج ج العدد63 لسنة 2009، ص45. |
| 16 | ناحية بجاية | مدينة بجاية | - مجلس قضاء بجاية | |
| 17 | ناحية أم بواقي | مدينة أم البواقي | - مجلس قضاء أم بواقي | القرار المؤرخ في 20 يونيو 2013، ج رج ج،العدد 34 لسنة 2014، ص23. |
| 18 | ناحية ورقلة | مدينة ورقلة | - مجلس قضاء ورقلة<br>- مجلس قضاء الوادي<br>- مجلس قضاء إليزي | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 19 | ناحية بسكرة | مدينة بسكرة | - مجلس قضاء بسكرة | القرار المؤرخ في 31 يناير 2017 ج رج ج ، العدد 44 لسنة 2017، ص13. |
| 20 | ناحية خنشلة | مدينة خنشلة | - مجلس قضاء خنشلة | |
| 21 | ناحية سعيدة | مدينة سعيدة | - مجلس قضاء سعيدة<br>- مجلس قضاء النعامة<br>- مجلس قضاء البيض | |
| 22 | ناحية تبسة | مدينة تبسة | - مجلس قضاء تبسة | القرار المؤرخ في 27 يونيو 2019، ج رج ج، العدد 48 لسنة 2019، ص13. |
| 23 | ناحية تيارت | مدينة تيارت | - مجلس قضاء تيارت<br>- مجلس قضاء تسمسيلت | القرار المؤرخ في 03 ديسمبر 2019، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2020، ص13 |
| 24 | ناحية غليزان | مدينة غليزان | - مجلس قضاء غليزان | |
| 25 | ناحية سكيكدة | مدينة سكيكدة | - مجلس قضاء سكيكدة | القرار المؤرخ في |

**جدول رقم(3):** يوضح عدد المنظمات الجهوية للمحامين ودوائر اختصاصها وقرارات إنشائها(من إعداد الطالبة).

بالرجوع إلى نص المادة 86 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، نجد أن المنظمة المهنية على المستوى الجهوي تتشكل من الجمعية العامة التي يرأسها نقيب ويديرها مجلس المنظمة، إضافة إلى مجلس التأديب وعليه سيتم التفصيل في هذه الهياكل وسير عملها من خلال النقاط الأتي بيانها.

**1- الجمعية العامة لمنظمة المحامين.**

تتشكل الجمعية العامة لمنظمة المحامين من مجموع المحامين المسجلين في جدول المنظمة، فهي بالتالي تضم المحامين الممارسين وكذا المتربصين وعلى سبيل الاستدلال تضم منظمة المحامين لناحية تبسة 521 محام، خلافا للجمعيات الانتخابية التي تضم الممارسين فقط.

وقد حدد القانون كيفيات سير عمل الجمعية العامة، حيث تجتمع في دورة واحدة مرة على الأقل في السنة، خلال الشهر الذي يلي افتتاح السنة القضائية بناءا على استدعاء نقيب المحامين وتحت رئاسته، كما يمكن استدعاؤها لدورات غير عادية بناء على طلب من نقيب المحامين أو ثلثي الأعضاء أو ثلثي أعضاء مجلس الاتحاد، فالمشرع وسع الجهات التي لها صلاحية استدعاء الجمعية العامة، وطبقا للمادة 87 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، والمادة 100 من

النظام الداخلي لمهنة المحاماة يتولى مجلس الاتحاد تحديد تواريخ انعقاد الجمعيات العامة العادية[1].

أما بخصوص صلاحياتها[2]، فهي تتعلق بمختلف المسائل ذات الطابع المهني والقانوني فقط، ويتولى مجلس المنظمة، تبليغ أعضاء الجمعية العامة العادية بجدول الأعمال خلال 15 يوما على الأقل قبل افتتاح الدورة حتى يتسنى لكل محام خلال هذه الفترة تقديم اقتراح مشروع رغبات أو مداولات.

وقد حددت المادتين 88 و89 من القانون 13-07 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، والمواد من 101 إلى 109 من النظام الداخلي كيفية اتخاذ الجمعية لقراراتها، حيث يتم إثبات اكتمال النصاب المقرر لانعقاد الجمعية العامة والمتمثل في حضور الأغلبية المطلقة للمحامين المسجلين في الجدول على الأقل دون اعتماد نظام الوكالات لاكتمال النصاب، فالوكالات تستخدم في التصويت وليس في مسألة توافر النصاب، وفي حالة عدم اكتمال النصاب تجتمع الجمعية العامة في أجل أقصاه شهر واحد دون احتساب فترة العطلة القضائية، وفي هذه الحالة تصح المداولات مهما كان عدد المحامين الحاضرين، وتتخذ المداولات بأغلبية الأصوات حيث يصح التصويت بالوكالة في حدود وكالة واحدة لكل مصوت.

يتم تبليغ نسخة من المداولات خلال 15 يوما من انعقاد الجمعية العامة إلى وزير العدل حافظ الأختام وإلى مجلس الاتحاد والذي يجوز لهما الطعن فيها أمام الجهات القضائية المختصة في أجل شهرين من تاريخ التبليغ، طبقا لما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة 89 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة.

### 2- مجلس منظمة المحامين

[1] - أنظر على سبيل الاستدلال مداولة مجلس الاتحاد بتاريخ 06 يناير 2018 منشورة على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/118/%D9%85%D8%AD%D8%B6%D8%B1_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85_06-01-2018.

[2] - الفقرة 03 من المادة 87 من القانون 13-07 من القانون13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

يتشكل مجلس منظمة المحامين من أعضاء يتم انتخابهم من بين المحامين المسجلين، يسهرون على الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية للمهنة، حدد عددهم[1] بخمس عشر (15) عضوا كأصل عام، غير أن القانون أقر زيادة عدد الأعضاء في حالة تجاوز عدد المحامين في المنظمة 600، فيزيد عدد الأعضاء بعضوين اثنين(02) عن كل 300 محام، دون أن يتجاوز العدد الأقصى للأعضاء 31 عضوا، وبالتالي فعدد المحامين المسجلين هو الذي يحدد عدد أعضاء مجلس المنظمة، ومثال ذلك يضم مجلس منظمة المحامين ناحية تبسة 15 عضوا لأن عدد المحامين المسجلين في جدول المنظمة قدر ب 521 محام، وفي حالة ما إذا ضم مجلس منظمة المحامين مجلسين قضائيين أو أكثر وجب تمثيل المحامين بمحام عن دائرة اختصاص كل مجلس قضائي، ويوزع الباقي حسب نسبة عدد المحامين المسجلين في دائرة اختصاص كل مجلس قضائي.

### 2-1 انتخاب أعضاء المجلس

يتشكل مجلس المنظمة كما سبق قوله من أعضاء يتم انتخابهم من طرف أبناء المهنة لعهدة مدتها 03 سنوات قابلة للتجديد، بعد تقديم ترشيحاتهم، ولقد أتاح القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة بموجب المادة 93 و 94 الفقرة 02 والمادة 112 من النظام الداخلي للمهنة، للمحامين الذين مارسوا المهنة بصورة فعلية لمدة 07 سنوات على الأقل، تقديم ترشيحاتهم شرط أن تسري هذه المدة من تاريخ فتح مكتب المحاماة، وأن يكون المحامي في ممارسة فعلية للمهنة، فيعني ذلك استثناء مدة الإغفال أو التوقيف من حساب هذه المدة، كما يستثنى من الترشح المحامي الذين صدرت في حقه عقوبة تأديبية بالمنع المؤقت من ممارسة المهنة، ويستعاد هذا الحق بعد انقضاء 03 سنوات من تاريخ نهاية استنفاذ العقوبة.

أما عن سير العملية الانتخابية فقد حددتها المواد 93، 95، 96 من القانون 13-07 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والمواد 110 إلى 115 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، فعادة تجرى الانتخابات في الشهر الموالي لافتتاح السنة القضائية حيث يتولى مجلس الاتحاد تحديد تاريخ إجرائها[2] وإذا تعذر ذلك يتم تحديد تاريخ آخر، يتم بعدها توجيه طلبات الترشح إلى نقيب المحامين قبل 15 يوما على الأقل من تاريخ الانتخابات ليتم تقييدها في سجل خاص يتم وضعه على مستوى أمانة المنظمة حيث يسلم للمترشح وصل يثبت ذلك.

يتم تعيين لجنة تتولى الإشراف على انتخابات تجديد مجلس المنظمة من طرف نقيب المحامين، تضم تشكيلتها التي تصادق عليها الجمعية العامة، رئيسا ومساعدين

---

[1] - المادة 91 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2] - أنظر مداولة مجلس الاتحاد المؤرخة في 13 فبراير 2021 المتعلقة بتجديد تاريخ انتخابات مجالس منظمات المحامين منشورة على الموقع :
https://www.unoa.dz/v/190/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_13-02-2021

اثنين، وعضوين احتياطيين، يوكل لها مهمة الإشراف على الاقتراع والإعلان عن النتائج بعد الانتهاء من مداولاتها.

وبما أن العملية الانتخابية تتطلب حملة انتخابية، فقد أتاح النظام الداخلي للمهنة للمترشحين القيام بها، حيث تعد مرحلة سابقة للتصويت يتم من خلالها الترويج والدعاية لمرشح أو أكثر ضمن قائمة المترشحين ببرنامج انتخابي موحد بهدف حشد أكبر عدد من الأصوات، وتخضع هذه العملية لعدة ضوابط لضمان تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة، فعلى نقيب المحامين وأعضاء مجلس المنظمة خلال فترة الانتخابات اتخاذ سلوك مشرف والامتناع عن إبداء أي إشارة أو قول يَظْهَرُ منه تفضيل وتشجيع مترشح على حساب مترشح آخر، حتى لو كانوا هم أنفسهم مترشحين، وهذا ضمانا لنزاهة وشفافية الحملة الانتخابية واحترام مبدأ المساواة القائم بين المحامين.

تجري الاجتماعات ذات الطابع الانتخابي (الحملة الانتخابية) في أحد مقرات منظمة المحامين أو قاعات الجلسات في دائرة اختصاص أي مجلس قضائي أو محكمة أو أي مكان يضم المحامين وحدهم، أما بخصوص الاقتراع فيتم تنظيمه بمقرات منظمات المحامين أو في مكان آخر داخل اختصاص مجلس المنظمة تحت إشراف لجنة الانتخابات، ويتولى نقيب المحامين ومجلس المنظمة مسألة الإعداد المادي للعملية، ولضمان شفافية الاقتراع يمكن لمجلس المنظمة الاستعانة بمحضر قضائي.

يتم الانتخاب من طرف المحامين الممارسين فعليا، مع الأخذ بنظام التصويت بالوكالة، حيث حددت بوكالة واحدة لكل ناخب يتم تسجيلها بأمانة المنظمة في سجل معد لهدا الغرض، وفي حالة ثبوت منح المحامي لأكثر من وكالة تلغى كل وكالاته، ويتولى مجلس الاتحاد تحديد شكل ومضمون الوكالة[1]، يكون الاقتراع اسميا وسرّيا وبأغلبية الأصوات المعبر عنها، وفي حالة تساوي الأصوات يختار الأقدم في التسجيل، وفي حالة تساوي الأقدمية يتم اختيار الأكبر سنا، وإذا تعذر ذلك يتم الاختيار بناء على القرعة.

تعلن لجنة الانتخاب فور الانتهاء من مداولاتها نتائج الانتخابات، ويبلغ المحضر المتضمن هذه النتائج إلى وزير العدل حافظ خلال 20 يوما من تاريخ الاقتراع، حيث منح المشرع إمكانية الطعن في هذه النتائج للمترشح ولوزير العدل حافظ الأختام، وفي حالة إلغاء النتائج، يتولى مجلس المنظمة تنظيم انتخابات جديدة في أجل أقصاه شهران(02) من تاريخ التبليغ بالقرار، وفي حال عدم إجرائها خلال هذا الأجل يتولى مجلس الاتحاد تنظيمها.

[1]- تطبيقا للمادة 108 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، صادق مجلس الاتحاد بموجب مداولة صادرة في 13 فبراير 2021 على نموذج وكالة للتصويت، أنظر الملحق رقم01.

### 2-2 صلاحيات مجلس المنظمة

أما بخصوص صلاحيات مجلس المنظمة فقد حددتها المواد 97، 98، 101، 115، 125 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والمادة 116 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة والتي سيتم التفصيل فيها عند التطرق لصلاحيات لمنظمات المهنية تتمثل في:

- التداول حول توصيات الجمعية العامة وتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الاتحاد في أجل شهر واحد دون احتساب فترة العطلة القضائية،
- تسيير ممتلكات منظمة المحامين وإدارتها والتصرف فيها والاقتراض،
- النظر والبث في قبول المترشحين للتربص وتسجيل المحامين وترتيبهم في الجدول والإغفال والشطب منه، رفض طلب تحويل محام من منظمة إلى أخرى عند عدم توفر الشروط القانونية،
- السهر على الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمحامين،
- احترام مبادئ الاستقامة والتجرد والاعتدال وحسن المعاملة مع الزملاء،
- الحرص على مواظبة المحامين المتربصين على تمارين التربص ومراقبة تكوينهم المهني،
- السهر على حضور المحامين للجلسات في أوقاتها المحددة وعلى التزامهم بسلوك المساهمين الأوفياء للعدالة على القيام بصرامة بالالتزامات القانونية التنظيمية التي يخضعون لها،
- انتخاب نقيب محامين وانتخاب أعضاء مجلس التأديب خلال 20 يوما الموالية لانتخاب مجلس المنظمة،

- إسقاط عضوية عضو مجلس المنظمة في حالة غيابه غير المبرر لـثلاث 03 اجتماعات متتالية، ويتم ذلك بموجب قرار مسبب يصدر بأغلبية 3/2 من الأعضاء،
- تثبيت أو رفع إجراء توقيف المحامي الذي يكون محل متابعة جزائية بجنحة أو بجناية أو عند ارتكابه خطأ مهنيا جسيما، وهذا خلال شهر من صدور قرار التوقيف،
- الترخيص لنقيب المحامين بقبول الهبات والوصايا الموجهة للمنظمة، وقبول الهبات والوصايا الأجنبية بعد الموافقة المسبقة لوزير العدل حافظ الأختام،
- ضمان إقامة العلاقات مع المنظمات المماثلة في الخارج،
- التنظيم والإشراف على نشاطات وتظاهرات المنظمة.

وحتى يتمكن مجلس المنظمة من مباشرة هذه الصلاحيات على أكمل وجه أقر المشرع إجبارية حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس تحت طائلة إسقاط العضوية عنهم وذلك في حالة الغياب غير المبرر لثلاث(03) اجتماعات متتالية، ويثبت ذلك بموجب قرار يصدره مجلس المنظمة بأغلبية 3/2 من الأعضاء.

ولقد ألزم القانون مجلس المنظمة بتسبيب قراراته، وتدوينها في سجل خاص يوضع تحت تصرف المحامين باستثناء القرارات التأديبية، وتبليغها إلى الجمعية العامة في أول اجتماع لها[1].

**3- نقيب المحامين**

النقيب هو الممثل القانوني للمحامين لذا اهتم المشرع ببيان شروط الترشح لمنصبه وتحديد صلاحياته، فطبقا للمادة 101 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، لم يفتح المشرع باب الترشح لمنصب نقيب المحامين لكل المحامين المسجلين، إنما اقتصر الأمر على أعضاء مجلس المنظمة الذين تم انتخابهم بهذه الصفة مرتين على الأقل، أو الأعضاء الذين لديهم أقدمية 12 سنة، وفي حالة عدم توفر الشرطين السابقين يفتح المجال للمترشحين الأكثر أقدمية.

يتم انتخاب النقيب استنادا إلى ما ورد في نص المادة 101 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة خلال الثمانية(08) أيام التي تلي انتخاب مجلس المنظمة تحت رئاسة العضو الأكثر أقدمية غير المترشح، لعهدة مدتها ثلاث(03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، فالمشرع قيد عدد العهدات بالنسبة للنقيب خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة لعضوية المنظمة التي لم يحدد فيها عدد العهدات، ويتم ذلك عن طريق الاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها في الدور الأول، وفي حالة عدم تحقق ذلك يكون الاقتراع بالأغلبية النسبية في الدور الثاني من بين المترشِحَين(02) اللذين حازا أكبر عدد من الأصوات.

غير أن نص هذه المادة لم يبين الوضع في حالة تساوي الأصوات، وتدارك النظام الداخلي للمهنة ذلك بموجب المادة 118 التي بينت أنه في حالة تساوي الأصوات يتم اختيار المترشح الأكثر أقدمية، وفي حالة التساوي يُختار الأكبر سنا، وفي حالة التساوي مرة أخرى تكون القرعة هي الفيصل بينهما، وهو نفس المبدأ المعتمد في انتخاب أعضاء مجلس المنظمة.

[1] - المادة 98 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

يمارس النقيب المهام الموكلة إليه بموجب القانون 13-07 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والنظام الداخلي للمهنة[1] والمتمثلة في:

- رئاسة مجلس المنظمة،
- تمثيل المنظمة أمام الجهات القضائية وسائر أعمال الحياة المدنية، وكذا أمام السلطات العمومية والمهن الأخرى باعتباره النائب الذي يعبر عن إرادة هذه المنظمة،
- تنفيذ مداولات الجمعية العامة وقرارات مجلس المنظمة وقرارات مجلس التأديب،
- الفصل في طلبات تغيير مقر الإقامة داخل الاختصاص الإقليمي لمنظمة المحامين،
- إخطار مجلس التأديب ورئاسته واستدعاء الجمعية العامة لانعقاد وإدارة أشغالها،
- الفصل في النزاعات بين المحامين من جهة وبينهم وبين الموكلين أو الخصوم من جهة أخرى وذلك في حدود صلاحياته،
- توزيع المهام بين أعضاء مجلس المنظمة وتعيين أمين المنظمة وأمين المال[2] من بين الأعضاء.
- إحداث لجان عمل تحت إشرافه يحدد صلاحياتها واختصاصاتها ويعين عضوا من أعضاء المجلس لمتابعة أعمالها.
- تقديم تقرير عام مالي وأدبي عن نشاط مجلس المنظمة للسنة المنصرمة، ويعرضه على الجمعية العامة للمصادقة عليه.
- تعيين من ينتدبه في حالة حصول مانع مؤقت يحول دون قيام النقيب بالمهام الموكلة إليه لسبب من الأسباب، وإذا تعذر ذلك يتم استخلافه بالعضو الأكثر أقدمية في المهنة مع ضرورة إخطار كل من وزير العدل ومجلس الاتحاد بذلك، وفي حالة الشغور يتولى مجلس المنظمة انتخاب نقيب جديد من بين أعضائه بنفس الكيفيات المقررة قانونا.

**4- مجلس التأديب**

يضم مجلس التأديب أعضاء منتخبين عددهم سبع(07) أعضاء من بينهم النقيب رئيسا، يتم انتخابهم خلال 20 يوما الموالية للانتخاب مجلس المنظمة، حيث يتولى البت

[1] - المادتين 87 و102 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره، والمواد 118 الفقرة 02 إلى 121 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]- يتولى أمين المنظمة الصلاحيات التالية :

- ضبط محاضر الاجتماعات والمراسلات والمحافظة على الوثائق والسجلات والتوقيع مع النقيب على المداولات التي يصدرها المجلس والقيام نيابة عنه بتبليغ الاستدعاءات في القضايا التأديبية.
- يحضر الجدول تحت إشراف النقيب، وكذا كل المقررات الصادرة عن النقيب.

- يتولى أمين المال الصلاحيات التالية :

- جمع وضبط موارد المنظمة والإنفاق والصرف لحاجياتها ووضع مشروع ميزانية العامة ليعرضها على المجلس للمصادقة عليه، ويحضر التقرير المالي تحت إشراف النقيب لعرضه على الجمعية العامة العادية.
- تسيير مداخيل ونفقات المرافق الاجتماعية والصناديق التي يمكن إحداثها على مستوى المجلس، كما يوقع على السندات البنكية والمصرفية مع النقيب، أنظر المادة 119 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

في الشكاوى الموجهة ضد المحامين حال ارتكابهم لأخطاء مهنية، ويصدر في إطار ذلك قرارات تكون قابلة للطعن فيها أمام اللجنة الوطنية للطعن[1].

**ثانيا: الهياكل على المستوى الوطني**

رغم أن مهنة المحاماة نُظمت أساسا على المستوى الجهوي من خلال المنظمات الجهوية إلا أن ذلك لم يمنع وجود هيكل تنظيم على المستوى الوطني المتمثل أساسا في الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين، والذي تأسس بموجب القانون 91-04 المؤرخ في08 يناير1991 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة الملغى بموجب القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013، حيث أشار هذا الأخير إلى الاتحاد بموجب الباب السابع منه، غير أنّ المشرع لم يحدد له أي اختصاصات إلا من خلال الهياكل التي يشتمل عليها.

يتشكل الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين من مجموع المنظمات الجهوية للمحامين والتي يبلغ عددها 25 منظمة جهوية، منحه المشرع طبقا للمادة 103 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 الشخصية المعنوية، وحدد مقره بالجزائر العاصمة، وتحديدا على مستوى المحكمة العليا، يتم تسيير هذا الاتحاد عن طريق مجموعة من الهياكل والمتمثلة في مجلس الاتحاد الذي يرئسه رئيس مجلس الاتحاد، الجمعية العامة للاتحاد، إضافة إلى اللجنة الوطنية للطعن، والندوة الوطنية.

**1- الجمعية العامة للاتحاد**

تتشكل الجمعية العامة للاتحاد من جميع أعضاء مجالس منظمات المحامين، مع إمكانية حضور قدماء النُّقباء لأشغال الجمعية دون الحق في التصويت، وطبقا للمادة 109 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، تجتمع الجمعية العامة في دورة عادية مرة واحدة في السنة بناء على استدعاء من رئيس الاتحاد[2]، كما يمكن أن تجتمع في دورة غير عادية بناءً على طلب من رئيس الاتحاد أو طلب 3/2 ثلثي الأعضاء، أو بناء على طلب من مجلس الاتحاد، أما المسائل التي تعرض على الجمعية والتي يقدمها الرئيس أو ثلثي الأعضاء فتقتصر على الأمور التي تدخل في إطار صلاحيات اختصاصات المجلس دون غيرها.

أما عن المداولات فلا تصح إلا بحضور 3/2 الأعضاء على الأقل، وفي حالة عدم تحقق ذلك تجتمع الجمعية العامة مرة ثانية في أجل أقصاه شهر دون احتساب فترة العطلة القضائية، وفي هذه الحالة تصح المداولات مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين، وتُتَخذ بأغلبية الأصوات، تبلغ نسخة منها إلى وزير العدل حافظ الأختام في أجل أقصاه 15 يوما، الذي يمكنه الطعن فيها أمام الجهة القضائية المختصة.

---

[1] -المادة 115 وما بعدها من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]- أنظر مثلا قرار استدعاء الجمعية العامة للاتحاد المنشور على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/112/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1_%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A.A%D8%AD%D8%A7%D8%AF

واستنادا إلى ما ورد في نص المادة 110 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة وكذا المادة 125 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، تتولى الجمعية العامة المصادقة على لجنة للتوصيات يتم اختيارها من طرف المجلس، والتي تقوم بإصدار توصيات للمجلس، يتداول بخصوص تنفيذها في الاجتماع الأول له الذي يعقب الجمعية العامة، ومثال ذلك أصدرت الجمعية العادية للاتحاد المنعقدة يوم 09 يناير 2019 بالوادي التوصيات التالية[1]:

- ضرورة تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية لاسيما فيما يتعلق بإجراءات المثول الفوري مع وجوب إشراك الدفاع في هذا التعديل،
- وجوبية التمثيل بمحام أمام كافة الجهات القضائية بما فيها القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها،
- مواصلة التفاوض مع وزارة المالية حول اقتطاع الضريبة في المنبع،
- عدم فتح دورة للتربص إلى غاية إنشاء المدارس الجهوية للمحامين المنصوص عليها في القانون 13-07،
- إعادة إحياء مجلة الاتحاد،
- تثمين العمل بنظام الدمغة باعتباره مكسبا لمهنة المحاماة،
- تثمين مشروع عصرنة قطاع المحاماة واتخاذ الإجراءات من طرف مجلس الاتحاد لنجاح هذا المشروع،
- إلزامية حضور المحامين الممارسين للتكوين المتواصل المقرر من طرف مجلس الاتحاد ومجالس المنظمات تحت طائلة الإغفال التلقائي.

وتبقى الصلاحيات الموكلة إلى الجمعية العامة للاتحاد محدودة رغم أنها تضم أكفأ المحامين على المستوى الوطني، فالمشرع لم يمنحها صلاحيات واسعة من شأنها الدفع لتطوير المهنة، فرغم التوصيات التي ترفع للمجلس للمصادقة عليها يبقى الأخذ بها مقرونا بنظام المداولة.

### 2- مجلس الاتحاد

يتشكل مجلس الاتحاد من مجموع النُّقباء الممارسين وعددهم حاليا 25 نقيبا، يتولى طبقا للمادة 105 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم

---

[1] - توصيات الجمعية العامة **العادية** للاتحاد منشورة على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/143/%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_2019
- أنظر أيضا الملحق 02 المتضمن توصيات الجمعية العامة **العادية** للاتحاد المنعقدة في وهران يوم 14 أكتوبر 2023
- أنظر أيضا توصيات الجمعية العامة **الاستثنائية** المنعقدة في بجاية يوم 06 يوليو 2019
https://www.unoa.dz/v/165/%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A8%D8%AC%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D9%8A%D9%88%D9%85_06-07-2019.

مهنة المحاماة تسيير الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين، وقد حددت المادة 126 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة إجراءات سير عمله، حيث يجتمع المجلس في دورات عادية وأخرى طارئة عند الضرورة، غير أنّ المشرع لم يحدد عدد الدورات ومدتها، مما يجعلها سلطة تقديرية له، ويتولى رئيس المجلس استدعاء المجلس للانعقاد، وتحديد جدول الأعمال، والنقاط المراد مناقشتها، مع إمكانية إضافة نقاط أخرى يقترحها أحد النقباء شرط تبليغها للرئيس 03 أيام قبل انعقاد الاجتماع.

وتعد اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء أو من ينوب عنهم وفي حالة عدم تحقق النصاب يؤجل الاجتماع لتاريخ لاحق ويكون صحيحا في هذه الحالة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

يتوج المجلس أعماله في شكل مداولات، يتم اتخاذها بالأغلبية وبصفة علنية، كما يمكن أن يكون التصويت سريا عندما يقرر المجلس ذلك، تُدون المداولات في سجل خاص يؤشر عليه الرئيس، وتعد نافذة تجاه مجالس منظمات المحامين بمجرد إخطارها بها، كما تبلغ المداولات إلى وزير العدل حافظ الأختام خلال 15 يوما من تاريخ إجرائها حيث منحه المشرع صلاحية الطعن فيها بالبطلان أمام الجهة القضائية المختصة في أجل شهر من تاريخ الإخطار.

أما عن صلاحيات مجلس الاتحاد فحددتها المادتين 106 و107 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة وكذا المادة 128 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، حيث يتولى مجلس الاتحاد:

- إعداد كل من النظام الداخلي ومدونة أخلاقيات المهنة،
- إبداء رأيه في النصوص المتعلقة بالمهنة،
- إعداد وتحيين الجدول الوطني للمحامين مرة في السنة, مع إرسال نسخة منه إلى وزارة العدل،
- إعداد نموذج البطاقة المهنية للمحامين طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به،
- المشاركة في إعداد برامج ومناهج تكوين المحامين، وضبط برامج تكوين المحامين المتربصين،
- منح صفة محام شرفي ونقيب شرفي بناء على اقتراح من النُّقباء،
- تنظيم الندوة الوطنية للمحامين،
- ربط العلاقات مع المنظمات المماثلة في الخارج، والمنظمات في مختلف الدول،
- الفصل في استئناف النزاعات المتعلقة بعقود العمل للمحامين، الفصل في الطعون المتعلقة برفض اتفاقية التعاون، وإسقاط العضوية من مجلس المنظمة المنصوص عليهما في المادة 73 والمادة 98 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة،
- تعيين الأعضاء الدائمين والاحتياطيين للجنة الوطنية للطعن، وهذا من بين النُّقباء السابقين, ويتم تبليغ القائمة إلى وزير العدل حافظ الأختام،
- يتولى الفصل كهيئة تأديبية طبقا للفقرة 03 و04 من المادة 116 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة,

- تحديد اشتراكات المحامين المسجلين والمحامين المتربصين وكذا المحامين الذين تم إغفالهم بناء على طلبهم، كما يتولى ضبط قائمة الحقوق الأخرى، وتحديد مقدار المبالغ المستحقة عنها إضافة إلى تحديد نسبة مساهمة المنظمات الجهوية في صندوق الاتحاد,
- البحث عن طرق لتمويل الاتحاد وكيفية توظيف أمواله،
- إحداث **صندوق للاحتياط الاجتماعي**: فقد منح المشرع لمجلس الاتحاد بموجب نص المادة 107 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة صلاحية إحداث صندوق للاحتياط الاجتماعي، يستفيد منه المحامي الممارس وذوي الحقوق في حالة الوفاة والمكفولين، يتمتع هذا الصندوق بالذمة المالية المستقلة وتعد موارده مستقلة استقلالا تاما عن موارد منظمات المحامين، واستنادا إلى نص المادة 107 اقترح مجلس الاتحاد بموجب مداولة مؤرخة في 19 سبتمبر 2015 على وزير العدل حافظ الأختام إصدار نص تشريعي في قانون المالية لسنة 2016، يتضمن النص تأسيس دمغة أو طابع مهني للمحامي، مع ترك تحديد قيمته وكيفية تنظيمه للتنظيم، والهدف من ذلك هو تمويل صندوق الاحتياط الاجتماعي، وبموجب هذا الاقتراح صدر القانون 18-17 المؤرخ في 27 ديسمبر2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018[1] والتي تضمنت المادة 119 منه الإشارة إلى دمغة المحاماة وهي دمغة مهنية يلزم كل محام بإلصاقها على العرائض القضائية[2] ورسائل التأسيس تحت طائلة عدم القبول، وتعفى هذه الدمغة قضايا المساعدة القضائية، وقد صدر المرسوم التنفيذي 18-185 المؤرخ في 10 يوليو 2018 المحدد لقيمة دمغة المحاماة وكيفيات تحصيلها[3]، حيث حدد قيمة الدمغة حسب الجهة القضائية كما حدد نموذجها وكيفيات العمل بها[4]، وشرع في العمل بها بداية من 16 سبتمبر 2018.

وقد أثيرت بعض الإشكالات من طرف المحامين تتعلق بالدمغة بمناسبة تطبيق ما ورد في المرسوم التنفيذي 18-185 المذكور أعلاه، لذا وفي إطار ذلك أصدر مجلس الاتحاد مداولة مؤرخة في 06 أكتوبر 2018[5] لحل كل الإشكالات المطروحة بخصوص ذلك.

---

[1]- القانون 18-17 المؤرخ في 27 ديسمبر2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج رج ج، العدد 76 لسنة 2017، ص 03.

[2] - العرائض القضائية هي عرائض افتتاح الدعوى وعرائض الاستئناف والمعارضة والتماس إعادة النظر والطعن بالنقض ومذكرات الرد وعرائض الرجوع بعد الخبرة أو التحقيق وعرائض الإدخال والتدخل في الخصومة والأوامر على العرائض.

[3] - المرسوم التنفيذي 18-185 المؤرخ في 10 يوليو 2018 المحدد لقيمة دمغة المحاماة وكيفيات تحصيلها، ج رج ج، العدد 42 لسنة 2018، ص14، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 22-370 المؤرخ في 27 أكتوبر 2022، ج رج ج، العدد 72 لسنة 2022، ص06.

[4]- أنظر الملحق رقم 03 المحدد لقيمة دمغة المحاماة ونموذجها.

[5]- أنظر مداولة مجلس الاتحاد بخصوص إشكالات الدمغة المؤرخة في 06 أكتوبر 2018 منشورة على الموقع:

يتم استحداث لجنة[1] على مستوى كل منظمة جهوية تتكفل بتسيير الصندوق على المستوى المحلي، حيث تتولى تقديم خدمات نصت عليها المادة 03 من النظام الأساسي للصندوق الاحتياطي الاجتماعي للمحامين وتتمثل أساسا في:

- ضمان التغطية الصحية والطبية للمستفيدين من خدماته،
- التكفل بالأداءات النقدية الوقتية في حالة التوقف عن العمل بداعي المرض/ الولادة،
- التكفل بشكل دوري بمنحة العجز الكلي أو الجزئي عن ممارسة العمل،
- أداء المنحة التكميلية للتقاعد المستفاد منه من طرف المحامي من قبل الهيئات المختصة بموجب النصوص السارية المفعول، وذلك وفق النسبة المحددة في النظام الداخلي للصندوق،

---

https://www.unoa.dz/v/134/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D8%A9_%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9_%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%BA%D8%A9

[1]- للتفصيل أكثر حول اللجنة أنظر المواد 11 وما بعدها من النظام الأساسي لصندوق الاحتياطي الاجتماعي للمحامين المصادق عليه بموجب مداولة مجلس الاتحاد المؤرخة في 27 يناير 2018 منشورة على الموقع:
http://www.unoa.dz/v/126/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A_%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86
وكذا النظام الداخلي الخاص بالشؤون الاجتماعية لمنظمات المحامين الجزائريين منشورة على الموقع:
http://www.unoa.dz/v/139/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5_%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%2001%3A%20%D9%8A%D9%87%D8%AF%D9%81%20%D9%87%D8%B0%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85,%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%84%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86.

- التكفل بأداء رأسمال وفاة في حالة وفاة المحامي حسب النسب والأشكال المحددة،
- خدمات اجتماعية أخرى تحدد بموجب مداولة من مجلس المنظمة.

### 3- رئيس مجلس الاتحاد

يرأس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين نقيب عضو مجلس الاتحاد، يتم انتخابه لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة من ضمن المترشحين النُّقباء عن طريق الانتخاب السري وبالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها في الدور الأول، وبالأغلبية النسبية في الدور الثاني من بين المترشحين(02) اللذين تحصلا على أكبر عدد من الأصوات وفي حالة تساوي الأصوات يتم اختيار النقيب الأكثر أقدمية، وعند تساويهما يتم اختيار الأكبر سنا وفي حالة التساوي مرة أخرى يتم الاختيار عن طريق القرعة[1].

ويمارس رئيس المجلس جملة من الصلاحيات نصت عليها المواد 104و109و111 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والمادة 131 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، والتي تعد محدودة جدا حيث يقتصر الأمر على:

- تمثيل الاتحاد الوطني في جميع مجالات الحياة المدنية وأمام القضاء والسلطات العمومية والمهن الأخرى والغير،
- استدعاء مجلس الاتحاد والجمعية العامة للاتحاد والندوة الوطنية،
- يترأس مجلس الاتحاد والجمعية العامة والندوة الوطنية،
- يوزع المهام على أعضاء المجلس ويسهر على تنفيذها،
- إنشاء اللجان الدائمة والمؤقتة في مختلف المجالات التي يراها ضرورية لصالح المهنة، كمجال الشؤون القانونية والاجتماعية والمالية وغيرها،
- يتولى تعيين أمين المال، وأمين إدارة الاتحاد، بعد موافقة مجلس الاتحاد،

- تقديم التقرير المالي والأدبي حول نشاط المجلس، والذي يتم عرضه على الجمعية العامة للمصادقة عليه[2].

### 4- الندوة الوطنية للمحامين

أنشئت الندوة الوطنية للمحامين بموجب المادة 75 من القانون 91-04 المؤرخ في 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة الملغى، وتتكون من جميع المحامين المسجلين في

[1]- المادة 130 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.
[2]- أنظر مثلا التقرير المالي والأدبي للاتحاد لسنة 2015 منشور على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/56/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A8%D9%8A_%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_2015

جدول المحامين، يترأسها رئيس مجلس الاتحاد بمساعدة نائبيه، تنعقد مرة واحدة كل ثلاث 03 سنوات بدعوة من رئيس الاتحاد ومنحت صلاحية بحث المسائل القانونية والمهنية المعروضة عليها، وتتولى تقديم توجيهات وتوصيات تهدف إلى تدعيم حقوق الدفاع.

غير أنه ولحد السّاعة عقدت الندوة الوطنية مرة واحدة سنة 2005، ذلك أن الندوة تضم كل المحامين المسجلين والذي بلغ عددهم 65 ألف(65.000) محام، فإنه يستحيل معه التجمع لما يترتب عن ذلك من تكاليف ضخمة وصعوبات في الإيواء والنقل، لذا حاول النظام الداخلي للمهنة[1] تدارك ذلك من خلال اعتماد الحضور بالتمثيل النسبي من طرف مندوبين عن كل منظمة، يتولى مجلس الاتحاد تحديد عددهم حسب ظروف المكان، وحسب عدد المحامين على مستوى كل منظمة، إلا أنه لم يتم عقد أي اجتماع للندوة الوطنية خاصة في ظل محدودية الصلاحيات الممنوحة لها فهي لم تقدم نتائج ملموسة تدعم حقوق الدفاع وتطور مهنة المحاماة.

### 5- اللجنة الوطنية للطعن

تتشكل اللجنة الوطنية للطعن من سبع(07) أعضاء منهم ثلاث(03) قضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة من بينهم ريس اللجنة، يتم تعيينهم بموجب قرار من وزير العدل حافظ الأختام، وأربع (04) نقباء يتم اختيارهم من طرف مجلس الاتحاد من قائمة قدماء النُّقباء، إضافة إلى سبع (07) أعضاء احتياطيين يتم اختيارهم بنفس الطريقة، تحدد عهدتهم بثلاثة (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمثل الوزير قاضي نيابة يباشر مهم النيابة العامة ويتولى الأمانة أمين ضبط[2]، تتولى النظر في الطعون المرفوعة ضد قرارات مجالس التأديب.

## المطلب الثاني: حدود استقلالية تسيير المرافق العامة المهنية

تتمتع المنظمات المهنية بنوع من الاستقلالية في تسييرها، فقد يتسع مجال الاستقلالية بالنسبة لبعض المنظمات المهنية في حين تتقيد تلك الاستقلالية في منظمات أخرى، حيث نجد أن مجالها واسع مثلا بالنسبة لمهنة المحاماة ومهنة الطب فتشكيلة مجالسها تضم منتخبين فقط مما يكرس قدرا كبيرا من الاستقلالية في التسيير، خلافا لما هو عليه الأمر مثلا بالنسبة للمهن المحاسبية ومهنة المهندس المعماري، حيث تظهر نسبية الاستقلالية من خلال وجود ممثلين عن جهة الوصاية داخل أجهزتها أو في مداولاتها رغم عدم وجود أي صلة بينهم وبين ممارسة المهنة وهو مظهر من مظاهر الوصاية المفروضة على المنظمات المهنية والتي لا يمكن في أي حال من الأحوال ممارستها دون النص عليها قانونا.

---

[1]- المادتين 132و 133 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]- المادة 129 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

فعلى سبيل المثال في المهن المحاسبية نجد ممثلا عن الوزير المكلف بالمالية ضمن تشكيلة المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، وفي هذا الإطار نصت المادة 03 من المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره على تشكيلة المجلس والذي يتواجد ضمنها ممثل عن الوزير المكلف بالمالية حيث ورد في الفقرة الأخيرة من نص هذه المادة أن المجلس ينسق نشاطاته مع الوزير المكلف بالمالية الذي يقوم لهذا الغرض بتعيين ممثله لدى هذا المجلس، فالممثل بالتالي لا ينتمي إلى المهنيين ولا يمارس المهنة، إنما يعد ممثلا عن السلطة العامة[1]، حيث يشترط أن يكون برتبة نائب مدير على الأقل بالإدارة المركزية طبقا للمادة 02 من المرسوم التنفيذي 11-29 المؤرخ في 27 يناير 2011 رتبته وصلاحياته[2]، ويتولى طبقا للمادة 03 من هذا المرسوم مهمة تنسيق نشاطات المجلس حيث يتولى إرسال نسخة عن محاضر الاجتماعات التي يحضرها إلى رئيس مجلس المحاسبة، وإبلاغ السلطة الوصية بكل قرار أو تصرف قد يمس بحسن سير المجلس الذي عين فيه، وكذا بالقرارات المتخذة أثناء الجمعيات العامة لهذا المجلس.

وفي مهنة المهندس المعماري أيضا نجد تمثيلا لجهة الوصاية على مستوى المجالس، فنجد ممثلا عن الوزير المكلف بالهندسة المعمارية والتعمير على مستوى الجمعية العامة المحلية لنقابة المهندسين المعماريين، وكذا على مستوى كل من المجلس المحلي والمجلس الوطني لنقابة المهندسين المعماريين[3].

يتم تعيين ثلاث (03) أعضاء من تشكيلة المجالس الوطنية للمهن المحاسبية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح من رؤساء المجالس الوطنية[4] ضمن تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وهو المجلس الذي مُنح مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، كما أن تعيين المهنيين في المجلس يتم

---

[1]- أنظر أيضا المادة 03 من المرسوم التنفيذي 11-26 في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره، والمادة 03 من المرسوم التنفيذي 11-27 في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره.

[2]- المرسوم التنفيذي 11-29 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لرتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم، السابق ذكره.

[3]- المواد 29، 30، 31 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[4]- المادة 03 من المرسوم التنفيذي 11-25 في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره، المادة 03 من المرسوم التنفيذي 11-26 في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره، والمادة 03 من المرسوم التنفيذي 11-27 في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره.

بموجب قرارات من الوزير المعني بالقطاع، أو تعيين ممثلين ضمن تشكيلة منتخبة يؤثر سلبا على أهم المبادئ التي تقوم عليها المنظمات المهنية وهو مبدأ التمثيل الانتخابي.

إضافة إلى ذلك قد نجد ضمن التشكيلة أعضاء لا علاقة لهم بسلطة الوصاية أو بممارسة المهنة ويظهر ذلك جليا في لجان الطعن الوطنية في كل من مهنة المحاماة، مهنة الموثق، مهنة المحضر القضائي، مهنة محافظ البيع بالمزايدة، التي تتولى النظر في الطعون المقدمة ضد القرارات الصادرة عن المجلس التأديبي لكل منظمة، حيث تضم هذه اللجنة قضاة يشاركون في اتخاذ قرارات بشأن مهنيين في المجال التأديبي.

تظهر نسبية الاستقلالية أيضا من خلال رقابة السلطة الوصائية على كل التصرفات والأعمال التي تقوم بها المنظمات المهنية، ويظهر ذلك من خلال إلزامية تبليغ القرارات والمداولات المتخذة إلى الوزير المعني بالقطاع (الوزير المكلف بالهندسة المعمارية والتعمير بالنسبة لمهنة المهندس المعماري ومهنة المهندس الخبير العقاري، الوزير المكلف بالمالية بالنسبة للمهن المحاسبية، وزير الصحة بالنسبة للمهن الطبية، ووزير العدل حافظ الأختام بالنسبة لمهنة المحاماة والمهن التي يتمتع أصحابها بصفة ضابط عمومي).

فعلى سبيل المثال أوجب المشرع ضرورة تبليغ نسخة عن مداولات الجمعية العامة لمنظمة المحامين[1] وكذا المداولات والقرارات الصادرة عن مجلس المنظمة[2] مثل قرارات التسجيل، القرارات المتخذة في إطار العملية الانتخابية، القرارات التأديبية[3]...، إلى وزير العدل حافظ الأختام الذي منح صلاحية الطعن فيها أمام الجهات المختصة.

تظهر نسبية استقلالية المنظمات المهنية أيضا في بعض المهن من خلال إنشاء مجالس عليا لتنظيم النشاطات المهنية، فالمشرع تولى إنشاء أجهزة أخرى إضافة إلى المنظمات المهنية على المستوى الوطني، والتي تتدخل في تنظيم هذه النشاطات لكنها ليست تابعة للمنظمة المهنية، ومن أمثلة ذلك وضعية المهن المحاسبية، وكذا وضعية مهنة المهندس الخبير العقاري، مهنة الموثق، المحضر القضائي، المترجم –الترجمان الرسمي ومحافظ البيع بالمزايدة سابقا، حيث يصل الأمر إلى حد تدخل هذه المجالس في تنظيم المهن وحتى في عمل هذه المنظمات:

- فبالنسبة للمهن المحاسبية يتدخل المجلس الوطني للمحاسبة الذي تم إنشاؤه تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية طبقا للمادة 04 من القانون من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، ومن أجل ذلك يضم

[1]- المادة 89 الفقرة 02 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.
[2]- المادة 42 الفقرة 03 و04، المادة 96، المادة 100 الفقرة 03 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.
[3]- أنظر أيضا المادة 59 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، والمادة 55 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة 49 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره.

المجلس لجانا متساوية الأعضاء والمتمثلة في لجنة الاعتماد، لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية، لجنة التكوين، لجنة الانضباط والتحكيم، لجنة مراقبة النوعية[1]، وتولى المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2001 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة[2] التي يرأسها الوزير المكلف بالمالية أو ممثله وممثلين عن قطاعات مختلفة وأعضاء من المجالس الوطنية لكل تنظيم مهني، ويتم تعيينهم بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية لمدة ستة (06) سنوات وتجدد التشكيلة بالثلث كل سنتين طبقا لنص المادة 03 من المرسوم التنفيذي 11-24 المذكور أعلاه، كما حدد هذا الأخير كيفيات تنظيم المجلس وقواعد سيره، فالتشكيلة يغلب عليها الطابع الإداري حيث تضم ستة عشر (16) عضوا من قطاعات مختلفة مقابل تسع (09) أعضاء فقط من المجالس الوطنية للمهن المحاسبية، إضافة إلى ذلك منح المجلس صلاحيات واسعة، فعلى سبيل المثال نصت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 11-24 المذكور أعلاه على صلاحية المجلس باستقبال والفصل في طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، كما

---

[1]- المادة 05 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره.

[2] - نصت المادة 02 من المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، السابق ذكره ، على أنه:" يوضع المجلس تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، ويرأسه الوزير المكلف بالمالية أو ممثله ويتشكل من:
- ممثل الوزير المكلف بالطاقة،
- ممثل الوزير المكلف بالإحصاء،
- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية،
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة،
- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي،
- ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني،
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة،
- رئيس المفتشية العامة للمالية،
- المدير العام للضرائب،
- المدير المكلف بالتقييس المحاسبي لدى وزارة المالية،
- ممثل برتبة مدير بنك الجزائر، ممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة،
- ممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسب،
- ثلاث(03) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين،
- ثلاث(03) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين،
- ثلاث(03) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات،
- ثلاث(03) أشخاص يتم اختيارهم لكفاءاتهم في مجالي المحاسبة والمالية ويعينهم الوزير المكلف بالمالية.
يجب أن تتوفر في ممثلي الوزراء على الأقل رتبة مدير بالإدارة المركزية ويتم اختيارهم لكفاءاتهم في المجال المحاسبي والمالي".

يختص أيضا بدراسة المتابعات التأديبية والفصل فيها من خلال لجنة الانضباط والتحكيم[1] إضافة إلى صلاحيات أخرى حددها المرسوم التنفيذي 11-24 المذكور أعلاه.

وبالتالي يتبين لنا بشكل واضح أن المنظمات المهنية المتعلقة بالمهن المحاسبية قد جُردت من أهم اختصاصاتها خاصة في مجال التسجيل في جدول المنظمة وكذا صلاحية تأديب أعضائها، وغيرها من الصلاحيات التي مُنِحت إلى المجلس الوطني للمحاسبة والتي من المفترض منحها لهذه المنظمات المهنية بدلا من أن يقتصر دورها عموما على الجانب الاستشاري، وفي ذلك تعد صارخ على استقلاليتها في تسيير المهنة ويبقي السؤال مطروحا عن جدوى وجود مجالس وطنية لكل تنظيم مهني بالنسبة للمهن المحاسبية إذا تم منح أغلب صلاحياتها لجهة أخرى.

ـ بالنسبة لمهنة المهندس الخبير العقاري، نجد المجلس الأعلى لمهنة المهندس الخبير العقاري الذي تم إنشائه بموجب المادة 07 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، وخولته المادة 08 السهر على احترام أحكام هذا الأمر والسهر على حسن سير المهنة وكذا الفصل في كل مسألة تتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري سواء أكان ذلك بمبادرته الخاصة أم بطلب من السلطات العمومية أم من المجلس الوطني لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين، ويصدر في هذا الإطار مقررات نافذة وتوصيات أو مجرد آراء، وقد حدد المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في 06 مارس 1996 تنظيمه وقواعد سيره لاسيما تشكيلته[2] التي تضم ممثلين من عدة قطاعات إضافة إلى رئيس المجلس الوطني ورؤساء المجالس الجهوية.

ـ بالنسبة لمهنة الموثق، نجد المجلس الأعلى لمهنة التوثيق الذي تم إنشاؤه بموجب المادة 37 من القانون 88-27 المؤرخ في 12 يوليو 1988 المتضمن تنظيم مهنة الموثق الملغى

---

[1]- المادة 21 من المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، السابق ذكره.

[2]- نصت المادة 02 من المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في 06 مارس 1996 المحدد لكيفيات تنظيم هياكل مهنة المهندس الخبير العقاري وضبط طرق ممارسة المهنة، ج رج ج، العدد 17 لسنة 1996، ص05، على أنه:" يتكون المجلس الأعلى لمهنة المهندس الخبير العقاري الذي يرأسه الوزير المكلف بالمالية أو ممثله مما يأتي:
- ممثل وزير العدل،
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية،
- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي،
- ممثل الوزير المكلف بالفلاحة،
- ممثل عن كل واحد من الوزراء المكلفين بالتهيئة العمرانية و التعمير والأشغال العمومية،
- المدير العام للأملاك الوطنية،
- مدير المعهد الوطني للخرائط،
- مدير المركز الوطني للتقنيات الفضائية،
- مدير الوكالة الوطنية لمسح الأراضي،
- رئيس المجلس الوطني لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين،
- رؤساء المجالس الجهوية لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين."

بموجب القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006، والذي تضمنت المادة 44 منه الإشارة إلى هذا المجلس،

- بالنسبة لمهنة المحضر القضائي، نجد المجلس الأعلى للمحضرين القضائيين، حيث تم إنشاؤه بموجب المادة 33 من القانون 91-03 المؤرخ في 08 يناير 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي الملغى بموجب القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المعدل والمتمم، حيث أشارت المادة 39 منه على إنشاء هذا المجلس.

- بالنسبة لمهنة المترجم –الترجمان الرسمي، تم إنشاء المجلس الأعلى للمترجمين– التراجمة الرسميين بموجب المادة 20 من الأمر 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم—الترجمان الرسمي.

- بالنسبة لمهنة محافظ البيع بالمزايدة، أنشأ المجلس الأعلى لمحافظي البيع بالمزايدة بموجب المادة 50 من القانون 16-07 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة الملغى.

يترأس المجلس الأعلى في كل مهنة وزير العدل حافظ الأختام، يضم تشكيلة مختلطة (تختلف في بعض الممثلين بالنسبة لمهنتي محافظ البيع بالمزايدة والمترجم-الترجمان الرسمي) تضم موظفين تابعين لوزارة العدل في كل من مهنة الموثق والمحضر القضائي إضافة إلى رئيس الغرفة الوطنية ورؤساء الغرف الجهوية[1]:

- المدير العام للشؤون القضائية والقانونية بوزارة العدل،
- مدير الشؤون المدنية وختم الدولة بوزارة العدل،
- مدير الشؤون الجزائية وإجراءات العفو بوزارة العدل،
- رئيس الغرفة الوطنية للمنظمة،
- رؤساء الغرف الجهوية للمنظمة.

يتولى المجلس الأعلى دراسة المسائل ذات الطابع العام المتعلقة بالمهنة[2]، لاسيما:

---

[1]- المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 3 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم، السابق ذكره، والمادة 18 من المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم، السابق ذكره، والمادة 21 من المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم –الترجمان الرسمي وممارستها ونظامها الانضباطي وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره، المادة 27 من المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة، ونظامها الانضباطي ويضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره.

[2]- المادة 19 من المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم، السابق ذكره، والمادة 20 من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم، السابق ذكره، والمادة 20 من المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم–الترجمان الرسمي وممارستها ونظامها الانضباطي وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره.

- إنشاء الغرف الجهوية،
- العراقيل المحتملة التي قد تعيق المهنة،
- المسائل التي من شأنها أن تساهم في ترقية المهنة،
- ضمان احترام قواعد ممارسة المهنة،
- برامج ومناهج التكوين،

يتولى أمين المجلس الأعلى في كل مهنة الموثق والمحضر القضائي تحرير محاضر الاجتماعات التي يوقعها الرئيس ويتم إرسالها إلى الغرفة الوطنية والغرف الجهوية من أجل التنفيذ[1].

من خلال ما تقدم نجد أن استقلالية المنظمات المهنية من جانب التسيير نسبي وتختلف درجته من منظمة إلى أخرى حيث تتمتع مهنة المحاماة والمهن الطبية باستقلالية واسعة خاصة في ظل غياب عنصر معين من السلطة الوصائية ضمن تشكيلة المجالس باستثناء اللجنة الوطنية للطعن نظرا لاحتوائها على قضاة حيث ذهب المشرع إلى اعتبارها هيئات قضائية وهو الأمر الذي سيتم تفصيله في موضع آخر من هذه الأطروحة، في حين تتراجع الاستقلالية في باقي المنظمات إلى أن تكاد تختفي في المهن المحاسبية التي جردت نهائيا من كل صلاحياتها في تسيير المهنة، فالدولة وضعت قيودا على استقلالية المنظمات المهنية بصفة عامة تجسدت أساسا في جانب رقابة الوصاية التي تختلف درجة تأثيرها بحسب طبيعة المنظمة، فبالنسبة للمهن المحاسبية نجد أن سلطة الوصاية توغلت في مواجهة سلطة المنظمة المهنية من خلال إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة الذي يسير فعليا المهن المحاسبية، وتقل الرقابة تدريجيا في بعض المهن رغم إنشاء مجالس عليا، غير أن المنظمات المهنية حافظت على نوع من الاستقلالية في التسيير خاصة إذا تعلق الأمر بمهنة المحاماة، وذلك نظرا لخصوصية المهنة ودورها البارز في ضمان حقوق الدفاع وتحقيق العدالة.

[1]- المادة 23 من المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم، السابق ذكره، والمادة 24 من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم، السابق ذكره.

## خلاصة الباب الأول

المرافق العامة المهنية مرافق حديثة النشأة ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة كفاح أبناء المهن الحرة، فارتأت الدولة التنازل لهم وتكليفهم بإدارة شؤونهم، فالمحاماة مثلا لا تعتبر مرفقا عاما بل مهنة حرة ومزاولة المهنة يعد نشاطا خاصا، بينما المرفق العام هو تنظيم المهنة والرقابة والإشراف عليها وهو الأمر الذي تقوم به المنظمات المؤطرة لهذه المهن التي تتخذ شكل تنظيمات تخضع لجملة من المبادئ منها إجبارية الانضمام، فلا يمكن بالتالي ممارسة المهنة إلا بالانضمام إليها، غير أن المشرع الجزائري وقع في تضارب حول المصطلحات التي يستخدمها للدلالة على هذه التنظيمات رغم اختلاف مدلولاتها لاسيما مصطلح النقابة، فكان من البديهي تمييزها عن غيرها من المصطلحات المشابهة.

يتولى المشرع إنشاء المنظمة من خلال وضع النص القانوني الذي ينظمها ويعترف لها بالشخصية المعنوية، غير أنه لم يحدد طبيعتها القانونية وبقي الجدل قائما بين فقهاء القانون في ظل عدم فصل القضاء في هذه الطبيعة بين من يرى أنها من أشخاص القانون العام وبين من يرى أنها من أشخاص القانون الخاص.

يترتب عن الاعتراف بالشخصية المعنوية جملة من الآثار، فالمنظمات المهنية تتمتع بالاستقلال المالي فميزانيتها تتكون بشكل أساسي من رسوم القيد في الجدول والاشتراكات السنوية للمهنيين المنتمين إليها وبالتالي كانت أموالها أموالا خاصة بالنظر إلى طريقة تحصيلها، كما يترتب عن الاعتراف للمنظمات المهنية بالشخصية المعنوية تمتعها بقدر كبير من الاستقلالية الإدارية حيث يتم تسيرها عن طريق مجالس منتخبة وطنية وجهوية تضم أعضاء يتم انتخابهم من طرف أبناء المهنة أنفسهم، إلا أن هذه الاستقلالية تبقى نسبية نتيجة الرقابة الممارسة عليها من خلال وجود أعضاء معينين ضمن تشكيلة مجالس بعض المنظمات، إضافة إلى إنشاء مجالس وطنية في بعض المهن أوكل لها المشرع العديد من الصلاحيات التي تعود في الأصل إلى المنظمات المهنية وفي ذلك تقييد لتلك الاستقلالية.

# الباب الثانى:
# نشاط المرافق العامة المهنية والرقابة القضائية عليها

يعد تنظيم المهن من المسائل التي تضطلع بها الدولة، غير أن التطورات الحاصلة في المجتمع وكثرة الالتزامات الملقاة على عاتق الدولة إزاء الأفراد، جعل من مسألة الوفاء بها أمرا صعب التحقيق، مما استدعى التخفيف من تلك الأعباء، عن طريق التنازل عن تدبير وتأطير المهن الحرة لفائدة أصحابها، فأوكلت للمهنيين مهمة التنظيم المهني، ومنحت بذلك للمنظمات المهنية صلاحية ممارسة اختصاصات واسعة من خلال ما تصدره من قرارات إدارية سواء كانت فردية أو تنظيمية تحقيقا للمصلحة العامة، والتي تضمن تنظيم المهنة والإشراف والرقابة عليها(الفصل الأول)، ولأن ما يصدر عن المنظمات المهنية حال استعمالها لامتيازات السلطة العامة يعد قرارات إدارية، فقد أقر المشرع خضوعها للرقابة القضائية وتحديدا رقابة القاضي الإداري تكريسا لأحد أهم المبادئ الدستورية، وهو خضوع كل الأعمال الصادرة عن الهيئات الإدارية للرقابة القضائية، حماية للحقوق والحريات من التعسف (الفصل الثاني).

**الفصل الأول: صلاحيات المرافق العامة المهنية**

تتولى المنظمات المهنية تسيير وإدارة مرافق عامة كلفتها بها الدولة، فلا تعتبر المحاماة مرفقا عاما بل مهنة حرة ومزاولة المهنة يعد نشاطا خاصا، بينما المرفق العام هو تنظيم المهنة والرقابة والإشراف عليها وهو ما تقوم به المنظمات المهنية، وفي إطار ذلك تمارس هذه الأخيرة جملة من الاختصاصات بما تتمتع به من امتيازات السلطة العامة، فهي تتولى تمثيل المهنة والدفاع عنها، تنظيم ومراقبة ممارستها عن طريق الهيئات المنتخبة وهو ما يدخل في إطار الصلاحيات غير التأديبية (المبحث الأول) وكذا صلاحية تأديب الأعضاء المنتمين إليها حال إخلالهم بالواجبات المنوطة بهم وهو ما يندرج ضمن الصلاحيات التأديبية (المبحث الثاني).

**المبحث الأول: تنظيم المهنة، تمثيلها ومراقبتها (الصلاحيات غير التأديبية)**

يتمثل دور المنظمات المهنية أساسا في السهر على تنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بالمهنة ومراقبة نشاط الأعضاء المنتمين إليها تماشيا مع المصلحة العامة وتحقيقا لها، فالمشرع منح المنظمات المهنية صلاحية تنظيم المهنة من خلال وضع اللوائح التنظيمية اللازمة لذلك(المطلب الأول)، كما منحها القانون صلاحية تمثيل المهنة ورعاية شؤونها وكذا صلاحية مراقبتها والإشراف عليها (المطلب الثاني).

**المطلب الأول: الصلاحيات التنظيمية**

تتمتع المرافق العامة المهنية(المنظمات المهنية) بالسلطة التنظيمية، ممّا يسمح لها بتنظيم شؤونها بنفسها، ويتجلى ذلك من خلال القيام بأعمال قانونية تمتاز بالعمومية والتجريد تهدف إلى إنشاء حقوق والتزامات، تندرج في إطار ممارسة صلاحية وضع

اللوائح التي تتعلق أساسا بتنظيم المهنة وعلاقة المنظمة بالأعضاء المنتمين إليها أو حتى علاقتهم بالغير، وغيرها من القواعد، ونظرا لأهمية هذه الصلاحيات وتأثيرها على المهنيين والغير، اشترط القانون خضوع بعضها لتصديق السلطة العامة.

وهنا يُثار تساؤل حول كيفية تمتع هذا النوع من المرافق الذي يأخذ شكل منظمات تضم أشخاصا معنوية خاصة بالسلطة التنظيمية التي تحتكرها السلطات العمومية في الأساس؟ لذا سيتم التطرق إلى أساس تمتع المنظمات المهنية بهذه السلطة (الفرع الأول) وكيفية ممارسة السلطة التنظيمية (الفرع الثاني) وحدود ممارسة هذه السلطة (الفرع الثالث).

### الفرع الأول: مشروعية الاختصاص التنظيمي

تعتبر السلطة التنظيمية بمثابة الأهلية التي بموجبها تستطيع المنظمات المهنية القيام بأعمال قانونية تهدف من خلالها إلى إنشاء حقوق والتزامات، ومع تمتع المنظمات بهذه السلطة تباينت وتعددت الآراء الفقهية التي تبرر وجودها، فيُرجع البعض أساس تمتع المنظمات المهنية بهذه الصلاحية إلى الدستور والتنظيم الإداري بصفة عامة، وليس بالضرورة على أساس مبدأ تفويض السلطة[1]، أما البعض الآخر من الفقهاء فيرى أن صدور القواعد المهنية من طرف المنظمات المهنية ستجعلها أكثر تقبلا ومرونة وملائمة لحياة المهنيين لا سيما وأن هذه الهيئات يتم انتخابها من المهنيين أنفسهم، على خلاف صدورها من هيئات أخرى كالمشرع أو السلطات العمومية[2]، في حين يرجع جانب آخر أن أساس تمتع المنظمات المهنية بهذه الصلاحية يعود إلى الطابع الاجتماعي للمجموعة، فالقاعدة التنظيمية تعتبر تعبيرا قانونيا عن السلطة التي منحت إلى المنظمة[3].

ورغم اختلاف الزاوية التي يُنظر منها لتبرير تمتع المنظمات المهنية بالسلطة التنظيمية، إلا أنه يمكن القول أن هذه السلطة تعد آلية تمكن المنظمات المهنية من اتخاذ إجراءات وتدابير تنظيمية ملزمة للمهنيين تحت طائلة تعرضهم للعقوبات التأديبية.

---

[1]- Maurice HAURIOU, La théorie de l'institution de la fondation, Cahiers de la Nouvelle Journée n°4, Paris, 1925,p 28.

[2]- Jean SAVATIER, Etude juridique de la profession libérale, Thèse pour le doctorat en droit, Université de Poitiers, 1940, édition spéciale, LGDJ, Paris, 1947, p 105.

[3]- Alfred LEGAL et Jean BRETHE DE LA GRESSAYE, Le pouvoir disciplinaire dans les institutions, édition Sirey, Paris, 1988, p133.

وعموما يمكن للمنظمات المهنية اتخاذ نوعين من الإجراءات، الأول يخاطب العاملين في مختلف المصالح الإدارية التي تسير أجهزتها، فيمكن بذلك لرؤساء المصالح اتخاذ كل إجراء لضمان حسن سيرها حتى في غياب نص قانوني صريح، فالنصوص القانونية لم تتضمن الإشارة إلى هذه الإجراءات والتدابير.

أما النوع الثاني فيخاطب المهنيين، فقد تؤدي هذه الإجراءات إلى تعديل أو إنشاء أو إلغاء مراكز قانونية، الأمر الذي فيه مساس بالحقوق والحريات الفردية المكفولة بموجب الدستور، ومن هذا المنطلق يرى جانب كبير من الفقهاء أنّ هذه الإجراءات والتدابير وجب أن تكون محل تفويض، في ظل إمكانية تفويض الإدارة العامة لبعض النشاطات المتعلقة بتسيير المرافق العامة بهدف تحقيق منفعة عامة، فالصلاحيات الممنوحة للمنظمات المهنية ما هي إلا اعتراف من الدولة عن طريق التفويض الذي يتم بموجب قانون، فلا يمكن بالتالي لأي منظمة مهنية ممارسة السلطة التنظيمية إذا لم يسمح القانون صراحة بممارستها[1]، وبهذا اعترف للمنظمات بهذه الصلاحية من خلال النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لنشاط هذه المنظمات.

كما أن ممارسة هذه الإجراءات والتدابير ناتجة عن تمتع المنظمات المهنية ببعض امتيازات السلطة العامة التي منحت لها من طرف الدولة بغرض تحقيق هدف محدد[2]، فالمنظمات المهنية لا تتمتع ولا تنفرد باختصاص قائم بذاته، إنما يكون هذا الاختصاص نابع من تفويض الدولة لها حتى تتمكن من تحقيق أهداف محددة مسبقا.

**الفرع الثاني: ممارسة السلطة التنظيمية**

اعترف المشرع للمنظمات المهنية بالسلطة التنظيمية والتي تعد من أهم السلطات الممنوحة لها، فمن خلال استقرائنا للنصوص القانونية التي تنظم نشاطها، يتضح لنا أَنّ ممارسة هذه السلطة يتم من خلال وضع قواعد خاصة تحكم سلوك المهنيين، وتضم الأحكام الواجب احترامها ومراعاتها من طرفهم والتي تعرف **بأخلاقيات المهنة** وتكون في شكل مدونة، وكذا وضع قواعد وأحكام تفصيلية تستهدف تنظيم وتسيير المهنة في إطار ما يعرف **بالنظام الداخلي**، وكذا وضع نماذج لبعض أنماط ممارسة المهنة من خلال وضع الشروط الأساسية لها في إطار ما يعرف **بالعقود الأنموذجية**.

**أولا: إعداد مدونة أخلاقيات المهنة**

[1]- Solange PAJAUD-GUEGUEN, Essai sur le pouvoir normatif des organismes de droit privé, Thèse pour le doctorat en droit, Université des sciences sociales de Toulouse, France, 1995, p 164.

[2]- Anne Marie LE BOS-LE POURHIET, Les substitution de compétence en droit public français, Thèse pour le doctorat en droit public, Université Paris 1, 1985,p 55, et Rachid ZOUAIMIA, Marie Christine ROUAULT, Droit administratif, Berti Editions, Alger, 2009, p 212.

يعود ظهور وتبلور فكرة وجود قواعد أخلاقية مهنية أو ما يسمى بالواجبات المهنية إلى زمن بعيد حيث يعد قانون حمورابي أقدم مدونة اشتملت إرشادات وقواعد للتجار وواجبات المهنيين كالبنائين والأطباء وغيرهم[1]، كما تمّ اعتبار اليمين الذي أنشأه أبوقراط الحجر الأساسي في ظهور وتطور مفهوم أخلاقيات المهنة، والتي انتقلت من مجرد أحكام وقواعد عرفية إلى قواعد مكتوبة يتم تجميعها في شكل مدونات.

يرجع أصل مصطلح أخلاقيات المهنة إلى الكلمة اليونانية deontos التي تعني واجبات "devoirs"[2]، أو ما يجب القيام به ce qu'il faut faire[3]، وكلمة Logie والتي تعني العلم، وبالتالي فالمصطلح باللغة العربية يعني "علم الأخلاق"، وهو مرتبط أساسا بالالتزامات التي يتعين على الأفراد احترامها والالتزام بها بمناسبة أدائهم لوظائفهم.

وعليه يعرف علم أخلاقيات المهنة بأنه:" العلم الذي يعالج الواجبات التي تفرض على الشخص بحكم ممارسته لمهنة معينة، أي يقصد بتقنين الأخلاقيات المهنية مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأشخاص الذين ينتمون إلى مهنة منظمة في شكل منظمة مهنية"[4]، كما تعرف بأنها:" قواعد الممارسة التي أصبحت معيارا للسلوك القويم فلكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتطورت تدريجيا مع الزمن، إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبيا وقانونيا، فوجب التقيد بها عند ممارسة عمل مهني محدد"[5].

كما عرفتها المادة01 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب بأنها "مجموع المبادئ والأعراف التي يتعين على كل طبيب أو جراح أسنان أو صيدلي أن يراعيها ويستلهمها في ممارسة مهنته"، كما عرفت الأخلاقيات الطبية في نص المادة 339 من القانون 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 المتضمن قانون الصحة المعدل والمتمم بأنها " قواعد الممارسات الحسنة التي يخضع لها مهنيو الصحة في ممارسة مهامهم، وتشمل قواعد الأدبيات، والأخلاقيات العلمية والبيوأخلاقيات[6]".

وعليه يمكن القول أن أخلاقيات المهنة هي مجموعة القواعد التي تحدد الواجبات المهنية والسلوك الذي يجب على المهني الالتزام به في ممارسته لأعمال مهنته، فيستعين بتقاليد المهنة وأعرافها لمواجهة أي مشكل قد يعترضه.

---

[1]-نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، المنظمة العربية الإدارية، الأردن، 2000، ص 46.

[2]-https://www.ethique.gouv.qc.ca/fr/ethique/qu-est-ce-que-l-ethique/qu-est-ce-que-la-deontologie/

[3]-https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/d%C3%A9ontologie/23671

[4]-Jean Paul BUFECAN, Etudes de Déontologie comparée dans les professions organisées en ordres, J.C.P, France, 1962, p 03.

[5]- إبراهيم طوبال، "أثر ومفهوم أخلاقيات المهنة بين الوعي وتحسين الأداء(الأستاذ الجامعي نموذجا)"، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد03، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021، ص 155.

[6]- عرفت الأدبيات والبيوأخلاقيات في مجال الصحة بموجب المادتين 345 و354 من القانون18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 المتضمن قانون الصحة المعدل والمتمم،السابق ذكره، حيث الأدبيات هي :"مجمل المبادئ والقواعد التي تحكم مهن الصحة والعلاقات بين مهني الصحة فيما بينهم ومع المرضى"، أما البيوأخلاقيات فهي:"كل التدابير المرتبطة بالنشاطات المتعلقة بنزع الأعضاء وزرعها والأنسجة والخلايا والتبرع بالدم البشري ومشتقاته واستعمالها والمساعدة الطبية على الإنجاب والبحث البيوطبي".

وتأخذ أخلاقيات المهنة عدة أشكال فقد تصدر في شكل لائحة من لوائح الإدارة العامة حيث تتولى المنظمة المهنية إعداد مشروعها ثم تصدر في شكل مرسوم، كما هو الحال بالنسبة لمدونة (تقنين) أخلاقيات الطب والمحاماة في فرنسا ومدونة أخلاقيات الطب في الجزائر[1]، أو في شكل قرار وزاري[2]، أو قد تصدر في شكل إعلان أو توصية أو ميثاق شرف لا تتبع في إعداده وإصداره الإجراءات والأشكال اللائحية[3]، وقد ترد في صلب القانون المنظم للمهنة أو ضمن النظام الداخلي[4].

ومن خلال الرجوع إلى النصوص القانونية التي تنظم نشاط المنظمات المهنية، نجدها قد أقرت لها بصلاحية إعداد مدونة أخلاقيات المهنة، وفي هذا الإطار نصت المادة 106 من القانون 13-07 المؤرخ في 29اكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:" يتولى مجلس الاتحاد على الخصوص المهام التالية: "... – إعداد **مدونة أخلاقيات المهنة** التي يتم نشرها في الجريدة الرسمية بقرار من وزير العدل حافظ الأختام".

من خلال نص المادة يتضح جليا أن المشرع منح صراحة للهيكل الموجود على المستوى الوطني[5] والمتمثل في الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين صلاحية إعداد مدونة أخلاقيات المهنة خلافا لما كان عليه الأمر في القانون 91-04 المؤرخ في08 يناير 1991 الملغى حيث لم يشر إلى هذه الصلاحية، ورغم صدور قانون تنظيم المهنة منذ 2013 إلا أنه ولحد الساعة لم تصدر هذه الأحكام بصورة مستقلة في شكل مدونة بل بقيت ضمن أحكام النظام الداخلي الذي صدر سنة 2016، واندرجت عموما تحت الباب الثالث المعنون بمهام وحقوق وواجبات المحامي وحالات المنع والتنافي وتحديدا الفصل الثالث" **واجبات المحامي**" التي تفرضها قواعد أخلاقيات المهنة حيث يمكن تقسيمها إلى:

- واجبات المحامي تجاه زملائه والتي تشمل اللباقة واللّطافة والمساعدة والإعانة والتعاون والاحترام المتبادل.

---

[1]- Voir le décret n° 47-1169 du 27 juin 1947 portant code de Déontologie médicale, remplacé par le décret n° 55-1591 du 28novembre 1955, à son tour, par le décret n° 79-506 du 28juin1979, lequel est remplacé par le décret n° 95-1000 du 06 septembre1995 portant code de Déontologie médicale, sur le site:https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000000672603

Décret n° 2005-790 du 27juillet2005 relatif aux règles de Déontologie de la profession d'avocat, sur le site: https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000000633327

وكذا مدونة أخلاقيات مهنة الطب في الجزائر الصادرة بموجب المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو1992، السابق ذكره.

[2]- المادة 106 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 اكتوبر2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[3]- جابر محجوب علي محجوب، قواعد أخلاقيات المهنة، مفهومها،أساس إلزامها ونطاقها (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 08.

[4]- القرار المؤرخ في 19 ديسمبر2015 المتضمن النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

[5]-في مهنة التوثيق مثلا تختص الغرفة الوطنية بإعداد مدونة أخلاقيات المهنة طبقا لنص المادة 25من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها، المعدل والمتمم، السابق ذكره، وفي مهن المحاسبة يختص مثلا المصف الوطني للخبراء المحاسبين بإعداد مدونة أخلاقيات مهنة الخبراء المحاسبين طبقا لنص المادة15 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره، وفي مهنة المهندس المعماري تتولى نقابة المهندسين المعماريين اقتراح قانون الواجبات المهنية، طبقا لنص المادة 26 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره.

- واجبات المحامي تجاه المنظمة المهنية والجهات القضائية، والمجتمع والتي أساسها الاحترام والانضباط.
- واجبات المحامي تجاه عملائه (موكليه) والتي أساسها النزاهة والثقة والتفاني في أداء الخدمة.

ونظرا لأهمية قواعد أخلاقيات المهنة، فإنها تتمتع بالقوة الإلزامية، حيث حرصت مختلف التشريعات على تأكيد وجوب احترمها والالتزام بها، فقد نصت المادة 09 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على وجوب مراعاة المحامي للالتزامات التي تفرضها عليه القوانين والأنظمة وتقاليد المهنة وأعرافها، كما يلتزم المهني باحترام هذه الأخلاقيات من خلال اليمين الذي يؤديه[1]، فيتعهد باحترام تقاليد وأخلاقيات المهنة وأهدافها النبيلة.

كما تظهر القوة الإلزامية لهذه القواعد أيضا من خلال الجزاءات التي تترتب عن مخالفتها والتي تقوم بموجبها المسؤولية التأديبية، مثلما نصت عليه المادة 175 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، حيث يتعرض المحامي الذي يخالف القوانين والتنظيمات والقواعد المهنية إلى العقوبات التأديبية التي وردت في نص المادة 119 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة.

والجدير بالذكر أن الفقه والقضاء قد اختلفا في القوة الإلزامية لقواعد أخلاقيات المهنة، فمنهم من يرى أن قوتها لا تتجاوز المجالس التأديبية للمنظمات، ومنهم من يرى بعدم وجود مانع في قيام المسؤولية المدنية أو الجزائية [2].

**ثانيا: إعداد الأنظمة الداخلية**

يعتبر النظام الداخلي مجموعة من اللوائح التي تُقرها إحدى المنظمات المهنية لتنظيم أعمالها الداخلية، فهي بذلك مجموعة من الأعمال التنظيمية التي تصدر عن سلطة أخرى غير البرلمان الهدف منها شرح وتفسير مقتضيات القانون الأصلي لتسهيل تطبيقه، أو سن قواعد وتنظيم مسائل ينظمها القانون[3]، فيمكن اعتباره بالتالي تشريعا فرعيا مكملا للتشريع الأساسي وهو القانون.

وتتولى المنظمات المهنية صلاحية إعداد أنظمتها الداخلية بمقتضى تفويض من المشرع فهي ليست مخيرة في مسألة وضع هذه القواعد من عدمها، واختصاصها ليس تقديريا[4]، إنما تكون ملزمة وفق ما نص عليه القانون، شرط أن لا تخالف هذه القواعد

[1]- أنظر المادة 43 من القانون13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.
[2]- جابر محجوب علي محجوب، المرجع السابق، ص22.
[3]- محمد بكر قباني، نظرية المؤسسة العامة المهنية، المرجع السابق ص376، عبد الرحمان عزاوي، المرجع السابق، ص529.
[4]- نادية المومني، الهيئات المهنية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، 2003-2004، ص65، إلياس أبو عيد، المحامي ( حقوقه، أتعابه، وواجباته، حصانته وضماناته)، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص190.

نصوص القانون أو مبادئه، وأن لا تقيد حرية الأعضاء إلا بالقدر اللازم، وإلا جاز لهم الطعن فيها أمام القضاء[1].

فبذلك تتولى كل منظمة إعداد هذا النظام فَتُضمنه مختلف القواعد التنظيمية التي تحدد من خلالها كيفية سير أجهزتها الإدارية، حقوق وواجبات المهنيين، ومختلف الإجراءات والآليات التي تتم بها إيداع الطلبات أمام المصالح المختصة، وكذا مختلف الإجراءات المتعلقة بتأديب المهنيين وغيرها.

وعلى سبيل المثال نأخذ وضعية المنظمة المهنية للمحاميين، حيث عُقد اختصاص إعداد النظام الداخلي لمهنة المحاماة حصرا إلى مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين طبقا لنص المادة 106 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة[2].

خلافا لبعض المنظمات الأخرى[3]، وبموجب هذه الصلاحية قام المجلس بإعداد مشروع النظام الداخلي للمهنة والمصادقة عليه بموجب مداولة بتاريخ 06 مارس 2015، ليتم إرساله إلى وزير العدل حافظ الأختام الذي يتولى إصداره بموجب قرار وزاري وذلك في إطار الرقابة التي يمارسها الوزير[4]، والتي تجسدت أيضا من خلال إبدائه لبعض الملاحظات والتحفظات بخصوص المشروع، حيث رد عليها مجلس الاتحاد بموجب مداولة بتاريخ 16 أكتوبر2015[5] والتي تتضمن رأيه حول ملاحظات وزارة العدل بخصوص مشروع النظام الداخلي لمهنة المحاماة لا سيما المادة 19 منه، فتم إعادة صياغتها، أما باقي التحفظات فاعتبرها المجلس غير مؤسسة وتتعارض مع ما نص عليه

[1]- إبراهيم رابعي، المرجع السابق، ص 81.

[2]- بالنسبة للمهن المحاسبية، يتولى المصف الوطني للخبراء المحاسبين، والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية بموجب المادة 10 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره، بالنسبة للمهن الهندسية تتولى نقابة المهندسين المعماريين، ونقابة الخبراء المهندسين العقاريين إعداد النظام الداخلي بموجب المادة 26 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتضمن شروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة 10 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره، بالنسبة للمهن الطبية، نصت المادة 170 من القانون 92-276 المؤرخ في 06 فبراير 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات المهن الطبية على أنه "تحدد كيفيات تنظيم أعمال المجالس الجهوية والمجلس الوطني وسيرها في النظام الداخلي".

[3]- بالنسبة للمنظمات التي يتصف أصحابها بصفة ضابط عمومي، تعد المجالس العليا والغرف الوطنية والغرف الجهوية أنظمتها الداخلية ويختص وزير العدل حافظ الأختام بإصدارها، انظر مثلا المادة 47 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، المواد 22، 29، 34 من الرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 16 ديسمبر1995 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم-الترجمان الرسمي وممارستها، السابق ذكره.

[4]- أنظر مثلا: القرار المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتضمن النظام الداخلي للغرفة الوطنية للموثقين، ج رج ج، العدد 92 لسنة 1992، ص 2375، القرار المؤرخ في 01 سبتمبر 1993 المتضمن النظام الداخلي للغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين، ج رج ج، العدد 74 لسنة 1993، ص 17.

[5]- مداولة مجلس الاتحاد بتاريخ 16 أكتوبر 2015، والتي تتضمن رأيه حول ملاحظات وزارة العدل حول مشروع النظام الداخلي لمهنة المحاماة، (غير منشورة).

النظام الداخلي القديم لسنة 1995؛ وقد صدر في الجريدة الرسمية القرار المؤرخ في 19 ديسمبر 2015 المتضمن الموافقة على النظام الداخلي لمهنة المحاماة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأنظمة الداخلية قد تحتوي في مضمونها على بعض القواعد الأخلاقية، فاعتبرها بعض الفقه مدونة للسلوك والواجبات والحقوق وتحديد العلاقة التنظيمية التي تربط المهني بالمنظمة، فهي لا تتضمن فقط النصوص التنظيمية بل تتضمن قواعد مستوحاة من تقاليد المهنة وأعرافها، فنظام المهنة نظام حقوقي متعدد المصادر تحكمه النصوص التشريعية والتنظيمية وقواعد المهنة والأعراف والتقاليد[1]، كما هو الحال بالنسبة للنظام الداخلي لمهنة المحاماة في الجزائر لسنة 2015 الذي اشتمل على 191 مادة موزعة على ثمانية(08) أبواب، تضمنت كل ما يتعلق بأخلاقيات مهنة المحاماة وكذا القواعد والأحكام التي يتم بمقتضاها تسيير أجهزة المنظمات، شروط الالتحاق بالمهنة، حقوق وواجبات ومهام المحاميين، كيفية ممارسة المهنة، إضافة إلى المسائل المتعلقة بالتأديب لاسيما الأخطاء المهنية وتصنيفاتها.

**ثالثا: إعداد العقود الأنموذجية**

يمارس المهنيون المسجلون في جداول المنظمات المهنية المهنة بصورة منفردة، أو بشكل جماعي كما هو الحال بالنسبة لمهنة المحاماة،وتتم هذه الصورة من ممارسة المهنة عن طريق إبرام اتفاقيات بين المهنيين أو ما يطلق عليه "**بالعقود الأنموذجية**"، حيث تتولى المنظمة المهنية تنظيم هذا النوع من الممارسة عن طريق إعداد الشروط الأساسية، وهي مجموعة من الشروط العامة المكتوبة والتي يرى البعض أنها لا تعتبر عقودا[2] بالمعنى القانوني الدقيق، بل يتعلق الأمر بنماذج عقدية معدة سلفا في صورة مطبوعة تكون جاهزة للاستخدام وتكون حجة على الأشخاص الذين ارتبطوا بها[3].

وتتولى المنظمات المهنية إعداد الشروط الأساسية للعقود النموذجية بما تملكه من سلطة تنظيمية، حيث نصت المادة 135 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة على أنه:" يعد مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحاميين مداولة تتضمن نموذجا لكل ممارسة جماعية لمهنة المحاماة، وذلك تنفيذا لهذا النظام فيما يخص شركات المحامين والمكاتب المجمعة والتعاون والمحاماة بأجر على النحو المفصل في كل نموذج الذي هو ملزم لكل محام أو منظمة محاماة طبقا للقانون".

فاستنادا لنص المادة أعلاه يتولى مجلس الاتحاد بموجب مداولة إعداد نموذج لكل ممارسة "اتفاقية" بهدف توحيد طريقة الممارسة وتكون بذلك النماذج ملزمة، فعلى المحاميين الذين يرغبون في ممارسة مهنة المحاماة عن طريق الشركات المهنية أو المكاتب المجمعة، التعاون أو المحاماة بأجر ملئ النموذج الخاص بنوع الممارسة

[1]-عبد الواحد جعفر، قواعد مهنة المحاماة، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1999، ص218.

[2]- عرف العقد في نص المادة 54 من الأمر 75- 58 المؤرخ في26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم على أنه "اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما"، فالعقد هو اتفاق يهدف إلى إحداث أثار قانونية.

[3]- جهاد حاسي، علي فتاك، "التنظيم القانوني للعقود النموذجية في قانون التجارة الدولية بالتطبيق على قواعد اليونيدروا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية،المجلد 57، العدد 04 ، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2020، ص 245، أيمن سعد سليم، العقود النموذجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص13.

المرغوبة، كما تتولى مجالس المنظمات مراقبة مدى التزام واحترام شروط العقد النموذجي الخاص بكل ممارسة وكذا عدم تعارضها مع النصوص القانونية والتنظيمية سارية المفعول وقواعد أخلاقيات المهنة خاصة وأن المشرع منحها صلاحية الموافقة المسبقة وإبداء الرأي بخصوص هذه الاتفاقيات[1].

ورغم النص صراحة على صلاحية مجلس اتحاد منظمات المحاميين على صلاحية إعداد العقود النموذجية، إلا أنه لم يصدر لحد الساعة أي نموذج رغم مرور وقت طويل على صدور النظام الداخلي للمهنة، وبالتالي بقي الأمر معقود لمنظمات المحاميين الجهوية والتي تولت إعداد نماذج لكل ممارسة، ومثال ذلك العقود الأنموذجية الموحدة لنظام المحاماة بأجر[2]، والعقد النموذجي الموحد لنظام التعاون الذي أنجزته المنظمة المهنية للمحاميين ناحية سطيف بموجب مداولة مؤرخة في 25 أكتوبر 2014[3].

**الفرع الثالث: حدود الصلاحيات التنظيمية**

تتولى المنظمات المهنية من خلال ممارسة السلطة التنظيمية وضع المشاريع الأولية للقواعد المنظمة لها سواء تعلق الأمر بقواعد أخلاقيات المهنة، أو النظام الداخلي والعقود النموذجية ومن هنا يُثار تساؤل حول حدود ممارسة المنظمات المهنية لهذه الصلاحية.

فالمنظمات المهنية حال ممارستها لهذه الصلاحية تبقى مقيدة بالمبادئ العامة للقانون والتي أهمها مبدأ احترام الحريات العامة وحقوق المواطن الذي أقره الدستور، حيث أكد على أن صفة الإنسان كفرد ومواطن تسبق كل الصفات، فوجب احترام حريته وصفته، فلا يجب تقييد هذه الحرية –حرية المهنيين- بالقدر الذي يتجاوز حدود المهنة، إلا إذا وجد هذا التقييد مبرراته في ضرورة الانضباط الذي يجب أن يسُود المهنة[4]، وبالتالي فإن أي قيد لا تبرره قواعد المهنة يكون غير مشروع ويترتب عليه البطلان، وهو الأمر الذي أقره مجلس الدولة الفرنسي سنة 1950 حيث قضى بإلغاء بعض مقتضيات قواعد أخلاقيات مهنة الخبراء المحاسبين التي تمنع على أعضائها أي شكل من النقد يوجه ضد تسيير هذه المنظمة [5].

كما يتعين على المنظمات المهنية أن تحترم الأحكام التشريعية عند مباشرتها للاختصاص التنظيمي، بمعنى أن ما تضعه من قواعد وجب أن يتوافق مع القواعد الأعلى

---

[1]- انظر المواد 58، 66، 71، 73، 97 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013، السابق ذكره، والمواد 140، 162، 166 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]- أنظر الملحق رقم 04 المتعلق بالعقد الأنموذجي الموحد لنظام المحاماة بأجر.

[3]- مداولة مجلس منظمة المحامين لناحية سطيف مؤرخة في 25 أكتوبر 2014 منشورة على الموقع www.avocat-setif.org/evenements/annonciotion

[4]- مصطفى أبو زيد فهمي، الوسيط في القانون الإداري، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 294، وحماد محمد شطا، تطور وظيفة الدولة، المرجع السابق، ص324.

[5]- بيار دلغولغيه، برونو جينغوا، القرارات الكبرى في القضاء الإداري، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص446.

منها، فإن خالفتها، يُطعن في مشروعيتها، فقواعد أخلاقيات المهنة أو النظام الداخلي مثلا تندرج في أسفل خانة التنظيم في علاقتها مع القانون ويجب أن تحترم أحكامه [1].

ومن منطلق ذلك تحرص الدولة على ضمان عدم انحراف المنظمات المهنية واستبداد أعضائها من خلال الرقابة التي تمارسها، خاصة وأن القواعد التنظيمية التي يتم وضعها لا تخص المهنيين فقط، فقد يصل الأمر إلى أفراد المجتمع، وتتجسد هذه الرقابة من خلال المصادقة على المشاريع الأولية التي يتم وضعها من طرف المنظمة حتى تصبح نافذة، وذلك بموجب مرسوم أو قرار حسب القانون المنظم لكل مهنة[2]، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة 106 من القانون 13-07 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، فاكتساب النظام الداخلي أو مدونة أخلاقيات المهنة للقوة القانونية لا يكون إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية، وبذلك يكون ملزما للأعضاء ولكل من له صلة بهم، حيث تم إقرار مشروع النظام الداخلي لمهنة المحاماة بموجب مداولة مجلس اتحاد منظمة المحاميين بتاريخ 06 مارس 2015 ثم تم إصداره بقرار من وزير العدل حافظ الأختام في الجريدة الرسمية رقم 28 المؤرخة في 08 يناير 2016 وهي فترة طويلة بين الاقتراح والقبول والإصدار، الأمر الذي من شأنه التأثير على امتيازات السلطة العامة الممنوحة للمنظمات المهنية.

وعليه فالسلطة التنظيمية التي تمارسها المنظمات المهنية تجد مصدرها في القانون وإرادة الدولة وبتفويض منها، أين تنازلت عن حقها في تقنين بعض جوانب المهنة للمنظمات المهنية مع احتفاظها بحق الرقابة"رقابة الملائمة"، حيث تتولى المنظمات المهنية إعداد الأنظمة الداخلية، وقواعد الأخلاقيات المهنية، ثم يتم إيداعها للمصادقة عليها من السلطة العامة بموجب مرسوم أو قرار وزاري من الوزير المكلف بالقطاع، فمجال السلطة التنظيمية الذي تمارسه المنظمات المهنية يتضاءل في مواجهة الرقابة إذ يبقى الأمر معلقا على المصادقة والنشر في الجريدة الرسمية حتى تكتسب القوة القانونية.

**المطلب الثاني: تمثيل ومراقبة المهنة وضمان حسن ممارستها**

تتمتع المنظمات المهنية بصلاحية تمثيل المهنة لدى مختلف السلطات والجهات الأخرى (الفرع الأول)، كما منحها المشرع صلاحيات واسعة ومميزة تتعلق بالإشراف على مراقبة ممارسة المهنة والذي يظهر بصورة واضحة من خلال سلطتها في القيد في الجدول، وكذا الإغفال أو الشطب منه (الفرع الثاني) إضافة إلى صلاحية تنظيم القواعد المتعلقة بالمهنة وحسن ممارستها( الفرع الثالث).

---

[1]- عبد الرحمان عزاوي، المرجع السابق، ص534.

[2]-نصت المادة 15 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن تنظيم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على أنّه:"يوافق الوزير المكلف بالمالية على الأنظمة ويتولى نشرها بموجب قرار"، في مهنة محافظ بيع بالمزايدة، مهنة الموثق، مهنة المحضر القضائي، يتولى وزير العدل حافظ الأختام الموافقة على الأنظمة الداخلية ومدونة أخلاقيات المهنة بموجب قرار وتنشر في الجريدة الرسمية، وهذا طبقا للمادتين 51 و53 من القانون 16-07 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة الملغى، السابق ذكره، والمادتين 40 و42 من القانون 06-03 المؤرخ في 8 مارس 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره، والمادتين 45 و47 من القانون 06-02 المؤرخ في 8 مارس 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره.

### الفرع الأول: تمثيل المهنة

تمتلك المنظمات المهنية صلاحية تمثيل المهن والدفاع عنها وهو اختصاص أصيل مارسته هذه المنظمات منذ نشأتها، فاستنادا لهذه الصلاحية[1] تختص المنظمة المهنية بتمثيل المهنة أمام السلطات والهيئات والمنظمات الأخرى والمنظمات المماثلة على المستوى الدولي وأمام الغير، وبخصوص ذلك يمكنها مطالبة السلطات العامة بإحداث تعديلات أو تغييرات على القانون المنظم للمهنة، أو إدخال إصلاحات تهدف من خلالها إلى ترقية المهنة والنهوض بها، إضافة إلى الدفاع عن حقوق المهنيين ومصالحهم المشتركة، ومثال ذلك مداولة الجمعية العامة غير العادية للاتحاد الوطني لمنظمات المحامين المنعقدة يوم 08 يناير 2022 بنادي المحامين قسنطينة[2] والتي تمحور موضوعها حول النظام الجبائي المفروض على المحامين بموجب قانون المالية لسنة 2022 التي كانت مجحفة في حقهم خاصة مع رفع الضريبة من 12% إلى أزيد من 50% بشكل غير مبرر، ورغم المساعي التي قام بها الاتحاد لدى السلطات المعنية بهدف مراجعة القانون والأخذ بنظام الضريبة من المنبع كونه إجراء عادل وفعال ويحقق العدالة الجبائية ومصلحة الخزينة العمومية، إلا أن وزير المالية لم يقدم أي استجابة بخصوص هذا الموضوع رغم المراسلات العديدة المبلغة له والتي بقيت دون جدوى لذا تقرر بموجب مداولة مجلس الاتحاد المؤرخة في 14 أبريل 2022[3] التمسك بتوصيات الجمعية العامة غير العادية لاسيما مقاطعة النظام الجبائي وعدم التعامل مع مديرية الضرائب خاصة بعد تراجعها على الاتفاق المبرم بينها وبين مجلس الاتحاد بخصوص الأخذ بنظام الضريبة من المنبع، ومبدئيا مقاطعة العمل القضائي لمحكمة الجنيات الابتدائية والاستئنافية والأحداث، وفي ظل هذا التصعيد من مجلس الاتحاد تم عقد لقاء مع الوزير

[1]- أنظر مثلا: المادة 04 من المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره، المادة 26 الفقرة 10 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة الخبير المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره،المادة 11 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره، المادة 25 والمادة 32 من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها، السابق ذكره، المادة 24 والمادة 31 من المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة 30 والمادة 37 من المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في 02 ديسمبر 1996 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة وممارستها ونظامها الانضباطي ويضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره.

[2]- أنظر الملحق رقم 05 المتضمن مداولة الجمعية العامة غير العادية للاتحاد الوطني لمنظمات المحامين بخصوص النظام الجبائي.

[3]- أنظر الملحق رقم 06 المتضمن مداولة مجلس الاتحاد بخصوص الضريبة.

المكلف بالمالية بتاريخ 17 أبريل 2022 والذي تعهد بدراسة مطالب هيئة الدفاع في إطار قانون المالية التكميلي.

كما يتم استشارتها والأخذ برأيها في جميع المسائل المتعلقة بالمهنة بما في ذلك مجال النصوص القانونية[1] خاصة تلك المرتبطة بالمهنة، وفي هذا الإطار أصدر مجلس اتحاد منظمات المحامين بيانا بتاريخ 01 يوليو 2023 يستنكر فيه عدم التزام وزير العدل حافظ الأختام بإرسال مشاريع القوانين المتعلقة بالعدالة إلى مجلس الاتحاد قصد إثرائها وإبداء الملاحظات بشأنها، حيث فوجئ مجلس الاتحاد بإرسال مشروعي قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية إلى البرلمان دون استشارة هيئة الدفاع التي تعتبر الركيزة الأساسية للمعادلة القضائية، فقد تولى المجلس وضع ملاحظات واقتراحات حول مشروع القانونين[2]، بعد أن سجل العديد من الخروقات ضمن هذين المشروعين، حيث يرى أنهما يتعارضان مع المعاهدات والمواثيق الدولية، وفيهما مساس بالمبادئ الدستورية والحريات الفردية والجماعية والمحاكمة العادلة، إضافة إلى خرقهما لمبدأ الفصل بين السلطات.

ونظرا لعدم سحب مشروعي القانونيين وعدم إشراك مجلس الاتحاد، قرر هذا الأخير بموجب المداولة المؤرخة في 14 سبتمبر 2023[3] المقاطعة الشاملة للعمل القضائي وكل عمل مرتبط به بما فيها زيارة المؤسسات العقابية ابتداء من يوم 24 سبتمبر 2023 إلى غاية 30 سبتمبر 2023 ماعدا ما يتعلق بالآجال والمواعيد، رغم أن النصوص القانونية المنظمة للمهنة لم تنص على هذه الآلية التي يطلق عليها المحامون"**الجبة المرفوعة**" حيث تشبه إلى حد كبير الإضراب الذي تحكمه نصوص قانونية حماية لأحد أهم المبادئ التي تحكم المرافق العامة، وهو مبدأ سير المرفق العام

[1]- تم استشارة مجلس الاتحاد بخصوص مسودة الدستور لسنة 2020 حيث قدم جملة من الاقتراحات تضمنتها وثيقة إثراء المشروع التمهيدي للتعديل الدستوري جوان 2020 منشورة على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/179/%D8%A7%D8%AB%D8%B1%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%87%D9%8A%D8%AF%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A_-_%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86_2020

[1]- ملاحظات واقتراحات حول مشروعي قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية
https://www.unoa.dz/v/270/%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%A7%D8%AA_%D9%88_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%AD%D9%88%D9%84_%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D9%8A_%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9_%D9%88_%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9_2023

[3]- مداولة مجلس الاتحاد بخصوص مقاطعة العمل القضائي
https://www.unoa.dz/v/273/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_-_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3_14-09-2023

بانتظام واطراد، فتوقف المهنيين عن ممارسة المهام الموكلة إليهم بصورة جماعية هدفه الضغط على وزير العدل حافظ الأختام لسحب مشروع القانونيين.

أما بخصوص صلاحية تمثيل المهنة فقد تضمنت النصوص القانونية المنظمة لمختلف المهن الإشارة إليها، حيث يتولى ذلك رؤساء المجالس الوطنية ورؤساء الغرف الوطنية ورؤساء الغرف الجهوية حسب كل منظمة باعتبار أنّ كل واحد منهم يعد ممثل المنظمة والنائب الذي يعبر عن إرادتها، كما أتاح القانون للمنظمة المهنية صلاحية اللجوء إلى القضاء بهدف حماية المصالح المهنية.

فبالنسبة لمنظمة المحاميين طبقا للمادة 102 والمادة 104 الفقرة 02 من القانون13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، يتولى نقيب المحاميين تمثيل المنظمة الجهوية، كما يتولى رئيس مجلس الاتحاد تمثيل مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحاميين وذلك أمام الجهات القضائية الوطنية والدولية كما هو الحال أمام المحكمة الجنائية الدولية حيث تولى إيداع بلاغ بتاريخ 02 فبراير 2024 أمام السيد المدعي العام بذات المحكمة ضد المتورطين من الكيان الصهيوني في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني وذلك في إطار نصرة القضية الفلسطينية[1] كما يتولى رئيس مجلس الاتحاد تمثيل مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحاميين في سائر أعمال الحياة المدنية وكذا أمام السلطات العمومية والمهن الأخرى المساعدة للعدالة، وكذا أمام المنظمات المماثلة في الخارج ومثال ذلك اتحاد المحاميين العرب UAA[2]، الاتحاد الدولي للمحاميين UIA[3]، الاتحاد الأوروبي للمحاميين UAE[4]، وغيرها من المنظمات المماثلة.

### الفرع الثاني: مراقبة الانضمام للمهنة ومزاولتها

تتمتع المنظمات المهنية بسلطات وصلاحيات واسعة في التسيير الإداري للمهنة إذ تتولى مراقبة الانضمام إلى المهنة من خلال قبول أعضاء جدد وتقييدهم في جداول المنظمة أو من خلال إغفال أو شطب أعضاء من هذه الجداول لعدم توافر الشروط الضرورية لذلك.

#### أولا: مراقبة الانضمام للمهنة( القيد في الجدول)

يعتبر مبدأ الانضمام الإجباري من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المرافق العامة المهنية، ويتجسد هذا المبدأ من خلال تسجيل المعني في جدول المنظمة المهنية، لذلك

---

[1]-أنظر الملحق رقم 07 المتضمن بيان رئيس مجلس الاتحاد حول إيداع بلاغ لدى المحكمة الجنائية الدولية.

[2]- اتحاد المحامين العرب منظمة عربية دولية غير حكومية تأسست سنة 1944 مقرها الدائم القاهرة، تكون بشكل أساسي من جمعيات ونقابات المحامين المنتخبة في الوطن العربي،للتفصيل حول اتحاد المحامين العرب أنظر الموقع:www.alu1994.org

[3]- الاتحاد الدولي للمحامين منظمة دولية غير حكومية تم إنشائه سنة 1927 مقره فرنسا، يضم أكثر من مليوني محام من 110 دولة حول العالم، أنظر الموقع : https://www.uianet.org/en

[4]- الاتحاد الأوروبي للمحامين منظمة دولية غير ربحية تم إنشائها سنة 1986 بلكسمبورغ، تضم المحامين الأوروبيين، تهدف إلى تعزيز ممارسة القانون داخل الاتحاد الأوروبي (الجماعة الأوروبية سابقًا)، وملائمة الأنظمة الأساسية والممارسات المهنية وأخلاقيات للمحامين الأوروبيين، أنظر الموقع: https://www.uae.lu/fr/accueil/

فممارسة المهنة والانضمام للمنظمة نتيجتان متلازمتان تترتب عن التسجيل في هذا الجدول، وهذا الأخير عبارة عن قوائم اسمية يتم تحيينها سنويا تشتمل على ألقاب المهنيين وأسمائهم وتاريخ أدائهم اليمين وكذا محل إقامتهم، ويتم ترتيبهم حسب الأقدمية[1].

وفي هذا الإطار نصت المادة 32 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنّه: "لا يمكن لأي كان أنْ يتخذ صفة محام ما لم يكن مسجلا في جدول المحاميين تحت طائلة العقوبات المقررة لجريمة انتحال الصفة"، وذات الأمر مقرر لباقي المهن[2].

وعليه يعد التسجيل أو القيد في الجدول نوعا من الرخص الإدارية التي يُسمح بموجبها ممارسة المهنة بصفة قانونية للراغبين في ذلك[3]، فالمشرع أضفى حماية جزائية للمهنة، ذلك أنّ ممارستها دون القيد في الجدول يشكل ممارسة غير مشروعة، وهو الأمر الذي وضحته النصوص القانونية المنظمة لمختلف المهن، فمثلا يعتبر الشخص الذي

يمارس مهنة المحاماة، أو مهنة الطب أو باقي المهن الأخرى[4] دون أن يكون مقيدا في جدول المهنة منتحلا للصفة، وهي جريمة تأخذ وصف جنحة يُعاقَب عليها طبقا لقانون العقوبات[5]، باستثناء مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فإن الممارسة غير المشروعة لهذه المهن ورد ذكرها في قانون تنظيم المهنة بحد ذاته[6]، وتأخذ

---

[1]- المادة 44 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]- انظر مثلا: المادة 15 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، والمادة 03 من الأمر 95-08 المؤرخ 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره.

[3]- بالنسبة للمهن المحاسبية يكون التسجيل في جدول المنظمات المهنية بعد الحصول على الاعتماد وهو ما أكدته المادة 07 من القانون 10-01 المؤرخ 29 يونيو2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة لجنة اعتماد المنصوص عليها في نص المادة 05 من هذا القانون، تتولى استقبال ودراسة والفصل في طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، كما تتولى إعدادا ونشر قائمة المهنيين في الجدول، وهذا طبقا لما ورد في نص المادة 10 من المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، السابق ذكره،أما بخصوص المهن التي يتمتع أصحابها بصفة ضابط عمومي، فتختص وزارة العدل بكل الإجراءات المتعلقة بالاعتماد والتسجيل وغيرها، أنظر مثلاأنظر: المواد 02 و05 و07 من القانون 06-02 المؤرخ في 14 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، والمادتين03 و10 من القانون 06-03 المؤرخ في 14 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[4]- يعد ممارسا غير شرعي لمهنة الخبير المحاسب أو المحاسب المعتمد أو محافظ الحسابات، كل شخص غير مسجل في الجدول أو تم توقيفه مؤقتا أو تم شطبه، واستمر في ممارسة المهنة، أو كل من انتحل الصفة، أنظر المادة 74 من القانون 10-01 المؤرخ 29 يونيو 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره، كما تم تحديد حالات الممارسة غير الشرعية للمهن الطبية بموجب المواد 185 إلى 188 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات مهنة الطب، السابق ذكره.

[5]- تنص المادة 243 من الأمر 66-156 المؤرخ في 8 يونيو1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم على أنّه: "كل من استعمل لقبا متصلا بمهنة منظمة قانونا، أو شهادة رسمية أو صفة حددت السلطة العمومية شروط منحها أو أدعى لنفسه شيئا من ذلك بغير أن يستوفي الشروط المفروضة لحملها يعاقب بالحبس من ثلاث(03) أشهر إلى سنتين(02) وبغرامة 500 إلى 5000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين".

[6]- تنص المادة 73 من القانون 10-01 المؤرخ 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على أنّه: " يعاقب كل من يمارس مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

وصف مخالفة وقد تم تشديد الشق المتعلق بالغرامة مقارنة بما هو مقرر في قانون العقوبات.

وكأصل عام عهد المشرع الجزائري بقبول القيد (التسجيل) في الجدول إلى المنظمة المهنية[1]، فبالنسبة لمهنة المحاماة، يَبُتُّ مجلس كل منظمة في طلبات التسجيل مرة واحدة كل سنة، ويتولى مجلس الاتحاد إعداد وتحيين الجدول الوطني للمحاميين مرة في السنة[2] طبقا للمادة 42 الفقرة 02 والمادة 106 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة.

### 1- شروط القيد في الجدول:

يخضع قيد المترشح في جدول منظمة مهنية لشروط وجب توافرها، وعادة ما تشترك فيها أغلب المنظمات المهنية مع اختلافات تعود لخصوصية كل مهنة، وقد حددت هذه الشروط ضمن النصوص القانونية المنظمة لمختلف المهن[3]، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من الشروط:

1-1-**شروط عامة**: يمكن تفصيلها في النقاط الآتي بيانها:

#### 1-1-1-الجنسية الجزائرية:

تشكل الجنسية رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة، فهي تعتبر سياسية لأنها تجسد سيطرة الدولة وسيادتها في تحديد ركن من أركانها وهو الشعب، وقانونية لأنها علاقة تنشئها الدولة بموجب القانون[4]الذي يحدد من يستحق حمل الجنسية والشروط الواجب توافرها للدخول في الجنسية وكذا مختلف الآثار القانونية المترتبة عن ذلك.

---

بطريقة غير شرعية بغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج، وفي حالة العود، يعاقب مرتكب هذه المخالفة بالحبس تتراوح مدته من ستة أشهر إلى سنة واحدة وبضعف الغرامة"، السابق ذكره.

[1]- بالنسبة للمهن الهندسية تختص هيئة المهندسين الخبراء العقاريين بمسك ونشر جدول الهيئة، وتتم دراسة طلبات التسجيل من طرف المجالس الجهوية لهذه الهيئة المادة 11 الفقرة 04والمادة 21 الفقرة 03 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره، كما تختص نقابة المهندسين المعماريين بإعداد الجدول الوطني للمهندسين المعماريين وضبطه، ونشر قائمة الأشخاص الطبيعيين المسجلين في الجدول سنويا، المادة 26 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره، وفيما تعلق بالمهن الصحية يتولى الفرع النظامي الجهوي الموجود على مستوى المجالس الجهوية للآداب الطبية صلاحية التسجيل في الجدول، وتتولى المجالس الوطنية للآداب الطبية تنظيم الالتحاق بالمهن التابعة لها عن طريق مسك الجداول الخاصة بها، المادة 177 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات مهنة الطب، السابق ذكره، والمادة 349 من القانون 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 المتعلق بالصحة المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[2]- بلغ عدد المحامين المسجلين حوالي 65.000 محام وفق آخر إحصائيات مجلس الاتحاد.

[3]- أنظر مثلا: المادة 34 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره، المادة 08 من القانون10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره، المادة09 من القانون 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم – الترجمان الرسمي، السابق ذكره، المادة 06 من القانون 06-02 المؤرخ 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، المادة 166 من القانون 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 المتعلق بالصحة المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة 03 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره.

[4]-الأمر70-86 المؤرخ في 25 ديسمبر 1970 المتضمن قانون الجنسية، ج رج ج، العدد 105 لسنة 1970، ص1570، المعدل والمتمم بالأمر 05-01 المؤرخ في 27فبراير 2005، ج رج ج، العدد 15 لسنة 2005، ص 07.

وكأصل عام يشترط فيمن يرغب في مزاولة مهنة من المهن أن يتمتع بالجنسية الجزائرية وهذا انطلاقا من حرص الدولة على سلامتها وأمنها بما يتطلب الولاء لها، ومن ثم فإنَّ الترشح للمهنة يتوقف على مدى ارتباط المترشح بالدولة وخضوعه بصفة كاملة لقوانينها وتشريعاتها، فالمشرع الجزائري فتح المجال لكل من يتمتع بالجنسية الجزائرية لمزاولة المهنة سواء كانت أصلية أو مكتسبة[1]، ويتم إثباتها عن طريق استخراج شهادة الجنسية وإرفاقها بملف التسجيل.

غير أن بعض القوانين خرجت عن الأصل العام وأجازت للأجانب مزاولة المهنة داخل التراب الوطني متى توافرت الشروط الضرورية لذلك، والمتمثلة أساسا في وجود اتفاقيات دولية بين الجزائر والدولة محل إقامة المهني وكذا في إطار المعاملة بالمثل[2]، ومثال ذلك ما ورد في نص المادة 07 من القانون 13-07 المؤرخ 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، حيث أجازت للمحامي الذي يتبع منظمة أجنبية أن يساعد الأطراف ويدافع عنهم، كما يمكنه تمثيلهم أمام الجهات القضائية، شرط وجود اتفاقيات دولية، وفي إطار تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، ويتولى نقيب المحاميين المختص إقليميا تقديم ترخيص للمحامي الأجنبي قصد مزاولة المهنة بعد أن يختار موطنا له، والذي يكون على مستوى مكتب محام يمارس المهنة في دائرة اختصاص الجهة القضائية التي سيرافع المحامي الأجنبي أمامها، كما يمكن للمحاميين الأجانب الذين أنهوا تدريبهم بالجزائر فتح مكتب لممارسة مهنة المحاماة شرط التسجيل في الجدول الكبير في بلدانهم الأصلية حسب الاتفاقيات الدولية وحسب المعاملة بالمثل[3].

### 1-1-1- توافر السن والكفاءة البدنية والعقلية

لم يحدد المشرع سنا دنيا معينة للالتحاق ببعض المهن كما هو الحال بالنسبة للقانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، رغم أن المادة 09 من القانون 91-04 المؤرخ في 8 يناير 1991 الملغى كانت قد اشترطت سن 23 سنة كحد أدنى للالتحاق بالمهنة، والأمر كذلك بالنسبة للأمر 95-08 المؤرخ في01 فبراير 1995 المتضمن تنظيم مهنة المهندس الخبير العقاري، وكذا المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، وكذا القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010

---

[1]- أخذ المشرع الجزائري بمعياري الجنسية الأصلية المعروفين في مختلف الأنظمة وهما الجنسية الأصلية بالنسب (ما يعرف بحق الدم) والجنسية الأصلية بالولادة (ما يعرف بحق الإقليم) كما حدد كيفية اكتساب الجنسية الجزائرية عن طريق الزواج والتجنيس موضوع المادتين 06 و07 و09 و10 من الأمر 70-86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 المتضمن قانون الجنسية المعدل والمتمم،السابق ذكره.

[2]-أنظر مثلا المادة 17 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، والمادة 04 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره.

[3]- أنظر مداولة مجلس الاتحاد المؤرخة في 28 أبريل 2018:
https://www.unoa.dz/v/123/%D9%85%D8%AD%D8%B6%D8%B1_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_28-04-2018

المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، في حين حدد سن 25 سنة للالتحاق بالمهن التي يتمتع ممارسوها بصفة ضابط عمومي.

كما اشترطت القوانين امتلاك المترشح القدرة على القيام بأعباء المهنة، أو ما يعرف باللياقة البدنية والعقلية، ويتم إثبات توافرها عن طريق اشتراط تقديم شهادة طبية مسلمة من طبيب عام ممارس ومحلف تؤكد أن المعني سليم وغير مصاب بأي مرض أو عاهة تتنافى وممارسة المهام المطلوبة، يتم إرفاقها بملف التسجيل.

**1-1-3-التمتع بالسلوكيات والأخلاق(التمتع بالحقوق السياسية والمدنية)**

يتجلى أيضا دور المنظمات المهنية في عملية القيد في الجدول من خلال تقييم مختلف سلوكيات من يرغب في مزاولة المهنة، ومدى توافر العنصر الأخلاقي، وهو ما أكدته معظم النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم هذه المهن، حيث أكدت على أن المترشح الذي يرغب في التسجيل يجب ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة من أجل أفعال مخلة بالشرف والآداب العامة وأن يكون متمتعا بحقوقه السياسية والمدنية، ذلك أن الحرمان من هذه الأخيرة يكون كأصل عام نتيجة حكم جزائي صدر ضد الشخص، وقد أكدت المادة 06 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة على ضرورة توفر هذه الشروط من خلال النص على عدم قبول ترشح كلّ من أدين بعقوبة جناية أو جنحة بصفة نهائية أو عقوبة تأديبية في أي مهنة أو عمل أو وظيفة إذا كانت مخلة بالشرف أو الآداب العامة.

وبصفة عامة يجب على المترشح ألا يكون قد حكم عليه من أجل جناية أو جنحة باستثناء الجرائم غير العمدية أو حكم عليه بجنحة الإفلاس ولم يرد اعتباره، وكذلك أن لا يكون ضابطا عموميا قد وقع عزله أو محاميا شطب اسمه، أو عون دولة تم عزله بمقتضى إجراء تأديبي، ويتم التحقق من مدى توافر ذلك من خلال تقديم المعني لصحيفة السوابق القضائية رقم 03 التي لا تتجاوز صلاحيتها مدة ثلاث( 03) أشهر.

2-1- **شروط خاصة**: وتتمثل في:

**1-2-1- المؤهل العلمي والتخصص**

يتطلب الالتحاق بالمنظمات المهنية الحصول على مؤهل علمي ويتجسد ذلك من خلال وجوب حيازة شهادة متخصصة في المجال المطلوب، الذي تحدده النصوص القانونية المنظمة لمختلف المهن، فمثلا للالتحاق بمهنة المحاماة يتطلب الأمر الحصول على شهادة ليسانس في الحقوق أو شهادة معادلة ونفس الأمر بالنسبة لمهن التوثيق والمحضر القضائي[1]، ومحافظ البيع بالمزايدة، بعد أن كان الالتحاق بها طبقا للمادة 09 للقانون16-07 المؤرخ في 03 غشت 2016 الملغى يتطلب الحصول على شهادة ليسانس في الحقوق والعلوم التجارية والاقتصاد أو شهادة معادلة، أما الالتحاق بمهنة المترجم-الترجمان الرسمي فتتطلب الحصول على دبلوم في الترجمة من معهد الترجمة أو شهادة معادلة لها وهذا طبقا للمادة 09 من الأمر 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم – الترجمان الرسمي.

[1]- المادة 34 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره، والمادة 06 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006المتضمن تنظيم مهنة الموثق، والمادة 09 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المعدل والمتمم، السابق ذكره.

بالنسبة للمهن الطبية يشترط الحصول على شهادة في الطب أو الصيدلة أو جراحة الأسنان، أما فيما يخص المهن الهندسية فيشترط للالتحاق بمهنة المهندس الخبير العقاري الحصول على شهادة مهندس دولة مساح أو مهندس دولة في الطوبوغرافيا أو مهندس دولة تطبيقي أو شهادة معادلة لها في الاختصاص طبقا للمادة 03 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، وشهادة مهندس معماري بالنسبة لمهنة المهندس المعماري طبقا لنص المادة 17 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، أما المهن المحاسبية فاشترطت الحصول شهادات حددت قائمتها بموجب قرارات وزارية[1].

كما تشترط أغلب النصوص القانونية الحصول على شهادة متخصصة أطلق عليها في بعض النصوص القانونية **شهادة الكفاءة المهنية** وهذا بالنسبة للتخصص والمهنة المطلوب مزاولتها كما هو الحال بالنسبة لشهادة الكفاءة المهنية للمحاماة والتي يتم الحصول عليها بعد اجتياز مسابقة ومزاولة دراسة لنيل هذه الشهادة، أو اجتياز مسابقة للالتحاق بالمهنة على غرار مهنة المترجم–الترجمان الرسمي والمهن المتعلقة بالمحاسبة.

- **كيفية الحصول على شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة أنموذجا**

يشترط للالتحاق بمهنة المحاماة الحصول على "شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة" وهو ما أكدته المادة 31 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، ويتم الالتحاق بالتكوين للحصول على هذه الشهادة عن طريق مسابقة على غرار ما هو جارٍ به العمل بالنسبة للالتحاق بسلك القضاء، سلك الموثقين وغيرهم، وهو الجديد الذي جاء به القانون 13-07 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة حيث أحالت المادة34 منه إلى التنظيم.

وفي هذا الإطار صدر المرسوم التنفيذي 15-18 المؤرخ في 25 يناير 2015 الذي يحدد كيفيات الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 22-47 المؤرخ في 19 يناير 2022 حيث أكدت المادة 02 منه على أن الالتحاق بمهنة المحاماة يتم عن طريق مسابقة تشتمل على اختبارات كتابية واختبارات شفهية، تحدد كيفيات فتحها والأمور المتعلقة بها بموجب قرار مشترك بين وزير العدل حافظ الأختام ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتنفيذا لذلك صدر القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 مارس 2015 المحدد لكيفيات فتح المسابقة وتنظيمها وسيرها وكذا عدد الاختبارات وطبيعتها ومدتها ومعاملاتها وبرنامجها وتشكيلة لجنة المسابقة ومعدل القبول، الملغى بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مارس 2022 والذي أكدت المادة 02 منه في فقرتها الثانية على وجوب تحديد عدد المناصب

[1]- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 ديسمبر 2022 المحدد لقائمة الشهادات التي تمنح من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذا من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين والتي تخول حق القبول في التربص المهني لممارسة مهنة المحاسب المعتمد، ج رج ج، العدد 11 لسنة 2022، ص 14، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 مارس 2017 المحدد لقائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، ج رج ج، العدد 45 لسنة 2017، ص 11.

المفتوحة للالتحاق بالتكوين بالتشاور بين وزارة العدل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد الوطني لمنظمات المحاميين.

وبالتالي يكون هذا القرار قد تدارك النقائص التي سجلها القرار الوزاري المشترك الملغى الذي كان محل مداولة من طرف مجلس اتحاد منظمات المحاميين حيث اعتبره بموجبها مخالفا لقانون تنظيم المهنة، والمرسوم التنفيذي 15-18 المذكور أعلاه خاصة المادة 17 منه التي حددت النجاح بحصول المترشح على علامة 20/10 مما يفهم منه أن الأمر يتعلق بامتحان وليس مسابقة التي تستوجب تحديد عدد المناصب التي يتم إجراء المسابقة حولها، كما أنه لم يتم استشارة مجلس الاتحاد عند إعداد القرار، وكان في ذلك مخالفة صريحة لنص المادة 133 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة التي وضحت أن مجلس الاتحاد يبدي رأيه في النصوص المتعلقة بالمهنة، وعليه قرر مجلس الاتحاد طبقا للمداولة المؤرخة في 14 أبريل 2015[1] عدم المشاركة في اللجان المستحدثة وعدم تأطير التدريس لنيل شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة، كما طالب بضرورة إعادة النظر في هذا القرار حتى يكون مطابقا للقانون وقدم

بخصوص ذلك جملة من المقترحات بموجب مداولة بتاريخ 2016/12/26[2].

يتم فتح مسابقة الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة طبقا للمادة 02 مكرر من المرسوم التنفيذي 22-47 المذكور أعلاه بموجب قرار من وزير العدل حافظ الأختام بعد التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد الوطني لمنظمات المحاميين[3]، وتُجرى هذه المسابقة على مستوى كليات الحقوق التي وردت على سبيل الحصر في الملحق 01 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ

[1]- مداولة مجلس الاتحاد حول شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة منشورة على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/40/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%A9

[2]- مداولة مجلس الاتحاد التي تتضمن اقتراحات تعديل القرار الوزاري المشترك حول الكفاءة المهنية منشورة على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/83/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%AA%D8%AA%D8%B6%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA_%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83_%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9

[3]- أعلنت وزارة العدل ومجلس اتحاد منظمات المحامين عن فتح مسابقة للالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة يومي 17 و18 سبتمبر 2022 وهذا بعد صدور القرار المؤرخ في 26 يونيو 2022 المتضمن فتح مسابقة للالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة، ج رج ج، العدد45 لسنة 2022، ص17، حددت فترة إيداع ملفات الترشح من 02 إلى 06 يوليو2022 وهذا بعد تجميد المسابقة لفترة تجاوزت 07 سنوات، وأنظر أيضا القرار المؤرخ في 22 مارس 2018 المتضمن فتح مسابقة للالتحاق بمهنة المحضر القضائي وكيفيات تنظيمها وسيرها، ج رج ج، العدد20 لسنة 2018، ص10، القرار المؤرخ في 22 مارس 2018 المتضمن فتح مسابقة للالتحاق بمهنة الموثق وكيفيات تنظيمها وسيرها، ج رج ج، العدد20 لسنة 2018، ص12.

في08 مارس 2022[1]، ويتم الإعلان عن فترة التسجيلات وعدد المناصب المفتوحة[2] وتاريخ ومراكز إجراء المسابقة عن طريق الصحف، والموقع الالكتروني لوزارة العدل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد الوطني لمنظمات المحاميين، وقد حددت المواد من03 إلى 06 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مارس 2022 شروط الترشح وكيفيات إيداع ملفات الترشح.

يتم إيداع ملفات الترشح على مستوى كليات الحقوق المذكورة أعلاه، حيث تتولى لجنة مسابقة يتم إنشاؤها على مستواها[3] فحص ملفات الترشح واتخاذ التدابير اللازمة لحسن سير المسابقة، هذه الأخيرة تتضمن اختبارات كتابية للقبول واختبارا شفويا للقبول النهائي، وهو الجديد الذي جاءت به المادة 12 من هذا القرار الذي وحد نمط المسابقة مع سلك القضاء وسلك الموثقين وسلك المحضرين القضائيين، التي تتم عن طريق اختبارات كتابية وشفوية؛ تهدف الاختبارات الكتابية للقبول إلى الكشف عن قدرات المترشح في التفكير والتحليل والتلخيص والتعبير عن أسلوبه وكذا تقييم معلوماته القانونية في مجالات القانون المختلفة.

وتتولى لجنة خاصة تسمى لجنة مركزية[4] يتم إنشاؤها على مستوى وزارة العدل إعداد وانتقاء مواضيع المسابقة والتصحيح النموذجي، وتحديد علامة الإقصاء من الاختبارات وكذا إعداد نظام المسابقة، والفصل في الإشكالات المعروضة عليها من قبل لجان المسابقة لكليات الحقوق طبقا لما ورد في نص المادة 09 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مارس 2022، كما تعد لجنة المسابقة القائمة الترتيبية للمترشحين الحائزين معدل 20/10 على الأقل في الاختبارات الكتابية، وهم فقط من يمكنهم المشاركة في الاختبار الشفوي للقبول النهائي وهذا بعد 20 يوما من تاريخ إعلان نتائج الاختبارات الكتابية للقبول، مع إرسال نسخة من محاضر المداولات إلى وزير العدل حافظ الأختام في أجل 10 أيام من تاريخ انتهاء المداولات وهو ما أقرته المادة 15 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مارس 2022.

يُقَيِّمُ هذا الاختبار الشفهي مدى تفتح فكر المترشح وشخصيته واستعداده لممارسة المهنة، وكذا الحكم على قدراته في التعبير الشفوي خاصة وأن مهنة المحاماة تقوم أساسا على المرافعات أمام الجهات القضائية، ويتم ذلك عن طريق مقابلة أمام لجنة الاختبار الشفوي[5] التي تمتحن المترشح في الثقافة القانونية العامة وإحدى مواد الاختبارات، لتتولى بعدها لجنة المسابقة إعداد القائمة الترتيبية (ترتيب تنازليا) للمترشحين الحائزين على

---

[1]- كليات الحقوق المعنية بإجراء مسابقة الالتحاق بالتكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة حدد عدها ب 15 كلية وهي: ورقلة، مسيلة،البليدة2، باتنة، قسنطينة، بسكرة، وهران، سيدي بلعباس، الجزائر، سطيف2، تيزي وزو، عنابة، تلمسان، بجابة، برج بوعريريج.

[2]- حدد عدد المناصب المفتوحة ب 1500 منصبا.

[3]- المادة 07 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مارس 2022، السابق ذكره.

[4]- المادة 10 من القرار الوزاري المشترك 08 مارس 2022، السابق ذكره.

[5]-المادة 17 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ 08 مارس 2022، السابق ذكره، وقد أكدت المادة 18 من هذا القرار على وجوب استبدال كل عضو تثبت وجود علاقة قرابة أو مصاهرة إلى غاية الدرجة الثانية بينه وبين المترشح، وذلك قصد ضمان الشفافية والسير الحسن للاختبارات الشفوية.

المعدل 20/10 على الأقل بعد إجراء الاختبارات الكتابية والشفوية[1]، وتتداول بخصوصها على أن ترسل محاضر المداولات إلى وزير العدل حافظ الأختام حيث يتولى تحديد القائمة بموجب قرار ينشر في المواقع الالكترونية لوزارة العدل ومجلس الاتحاد وكذا وزارة التعليم العالي ومراكز الامتحان[2].

يباشر الناجحون طبقا لنص المادة 37 في المسابقة تكوينا لمدة سنة واحدة، يتم على مستوى مدارس جهوية يتم إنشاؤها لهذا الغرض وهو ما أكدته المادة 33 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، والتي أحالت إلى التنظيم، وفي هذا الإطار صدر المرسوم التنفيذي 23-83 المؤرخ في 04 مارس 2023 المحدد لتنظيم المدارس الجهوية لتكوين المحاميين وكيفيات سيرها، ورغم مرور أزيد من 09 سنوات على صدور القانون13-07 لم يتم إنشاء هذه المدارس خلال هذه الفترة، ما أدى بمجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحاميين للمطالبة في توصيات العديد من الجمعيات العامة المنعقدة بسطيف يوم 28 أكتوبر2015، سيدي بلعباس في 23 ديسمبر2017، الوادي في 05 يناير2019 وكذا بجاية في 06 يوليو2019 على وجوب إنشاء المدارس الجهوية للمحاماة لكن دون أي استجابة من السلطات العمومية، خاصة وأن إنشاءها وتجهيزها بشريا وماديا يحتاج إلى ميزانية معتبرة، وهو أمر صعب التحقق في ظل الأحداث العالمية المرتبطة بتبعات أزمة كورونا وانخفاض قيمة الدينار والحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت سلبا على اقتصاديات العالم.

ورغم تلقيه لعديد الوعود، قرر مجلس اتحاد منظمات المحاميين بموجب مداولة مؤرخة في 02 اكتوبر2021 تجميد الانتساب لمهنة المحاماة وكذا مسابقة الحصول على شهادة الكفاءة المهنية، ذلك أن المجلس يرى أن السلطات العمومية لم تبادر إلى إنشاء المدارس الجهوية لتكوين المحاميين رغم ما ستضمنه هذه الأخيرة من تكوين متخصص للمحاميين والرفع من مستواهم وتوحيد تكوينهم والارتقاء بمداركهم العلمية، مما يوحي أن مهنة المحاماة أصبحت وسيلة لامتصاص بطالة خرجي كليات الحقوق، وهو الأمر الذي يتجسد على أرض الواقع من خلال العدد الهائل للمحاميين المسجلين الممارسين للمهنة والذي تجاوز 65 ألف محام عبر التراب الوطني ونقص تكوين أغلبهم.

واستجابة للمطالب الملحة والضغط الذي مارسه مجلس اتحاد منظمات المحاميين استنادا لتوصيات جمعياته العامة، أعلن وزير العدل حافظ الأختام عن إنشاء مدرسة جهوية بسيدي عيسى ولاية المسيلة لاستقبال الناجحين في مسابقة الكفاءة المهنية للمحاماة بطاقة استيعاب قدرت ب 300 طالب، وتطبيقا لأحكام المادة 03 من المرسوم التنفيذي 23-83 المذكور أعلاه صدر المرسوم التنفيذي 23-211 المؤرخ في 07 يونيو 2023 المتضمن تحديد مقر المدرسة الجهوية لتكوين المحامين بالمسيلة وامتدادها الإقليمي الذي يشمل ولايات البويرة، الجلفة، المدية، المسيلة، وبرج بوعريريج، في حين سيوزع باقي الناجحين المقدر عددهم ب 1200 ناجح على كليات الحقوق أين يستمر التكوين على مستواها في انتظار إنشاء مدارس جهوية أخرى، غير أن الأمر فيه نوع من الإخلال بمبدأ

[1]- يحسب المعدل العام المتحصل عليه كالأتي: (معدل الاختبار الكتابي×2) + (معدل الاختبار الشفوي)/ 3

[2]- المواد 08، 19، 22 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 مارس 2022، السابق ذكره.

تكافؤ الفرص، ذلك أن التكوين في المدارس الجهوية كأصل عام يضمن الانضباط والتكوين العالي والمتخصص للمترشحين.

يكون التكوين[1] للحصول على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة في شكل دروس ومحاضرات وتمارين تطبيقية تتعلق بتعميق المعارف في الموارد المرتبطة بالممارسات القضائية، والاستشارات القضائية وتحرير العقود والتمثيل والمرافعات والإجراءات السارية في مختلف الجهات القضائية وإجراءات التنفيذ، إضافة إلى دور المحامي والتشريع المنظم لمهنة المحاماة وكذا قواعد ممارسة مهنة المحاماة وأخلاقياتها وذلك طبقا لنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي 91-222 المؤرخ في 14 يوليو 1991 المتضمن تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة في مهنة المحاماة.

وقد حدد مضمون برنامج التكوين وحجم الساعات المخصص له بقرار وزاري مشترك المؤرخ في 28 ديسمبر 1991المتضمن تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة في مهنة المحاماة الملغى بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 يناير 1995، وقد بينت المادة 05 منه عدد الساعات الإجمالية المقررة للتكوين والمقدرة ب 896 ساعة تشمل محاضرات وأعمال موجهة تم توزيعها على سداسيين، يتوج تحضير شهادة الكفاءة في مهنة المحاماة بامتحان ختامي يشتمل على اختبارات كتابية وشفوية، إضافة إلى إعداد مذكرة نهاية التكوين المتخصص[2]، كما تجرى الامتحانات الخاصة بالأعمال الموجهة نهاية كل سداسي.

وتتولى لجنة تتكون من عميد كلية الحقوق رئيسا وأعضاء هيئة التدريس إعداد قائمة الناجحين حسب الاستحقاق، حيث يعد ناجحا كل من تحصل على معدل عام[3] يساوي 20/10 على الأقل، وتعلن النتائج بعد المداولات، وتسلم شهادة الكفاءة المهنية في مهنة المحاماة طبقا للكيفيات المعمول بها في كليات الحقوق.

والجدير بالذكر أن المشرع الجزائري أعفى فئة محددة من الحصول على شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة، وهي الفئات الوارد ذكرها بصريح نص المادة 35 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، وهم القضاة الذين لهم أقدمية 10 سنوات من الممارسة على الأقل، وحائزو شهادة الدكتوراه دولة في القانون، وأساتذة كليات الحقوق الحائزون على شهادة الماجستير في الحقوق أو ما يعادلها الممارسون لمدة 10 سنوات على الأقل، ويقدم المعنيون في ملف الترشح للالتحاق بمهنة المحاماة ما يثبت وضعيتهم، فالحائزون على شهادة الدكتوراه يقدمون نسخة عن هذه الشهادة، أما القضاة وأساتذة كليات الحقوق فيقدمون شهادة الخدمة التي تثبت ممارستهم الفعلية للمدة المطلوبة والمقدرة ب 10 سنوات.

---

[1]- أنظر مثلا القرار المؤرخ في 31 يناير 2019 المحدد لكيفيات تنظيم التكوين للالتحاق بمهنة الموثق ومحتوى برامجه، ج رج ج، العدد11 لسنة 2019، ص13، والقرار المؤرخ في 31 يناير 2019 المحدد لكيفيات تنظيم التكوين للالتحاق بمهنة المحضر القضائي ومحتوى برامجه، ج رج ج، العدد11 لسنة 2019، ص 15.

[2]- المادة 30 من المرسوم التنفيذي 23-83المؤرخ في 04 مارس 2023المحدد لتنظيم المدارس الجهوية لتكوين المحامين وكيفيات سيرها، السابق ذكره.

[3]-طبقا لنص المادة 15 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 5 يناير 1995:" يقصد بالمعدل العام مجموع نقاط الاختبارات الكتابية والشفوية والأعمال الموجهة في السداسيين، السابق ذكره.

### 2-2-1- أداء اليمين القانونية

قبل أن يشرع المترشح الذي تم قبوله في مزاولة المهنة، وجب عليه أن يؤدي اليمين وهو الحلف أو القسم[1]، فاليمين هو إخبار عن أمر مع الاستشهاد بالله تعالى على صدق الخبر وصدق نوايا من يحلفه بأن يقوم بما أوكل إليه بأمانة وإخلاص مع علمه المطلق بأن الله عز وجل مطلع على السرائر والظواهر.

وقد تضمنت مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بنشاط المنظمات المهنية إلى اليمين كشرط واقف قبل مزاولة المهنة، ومثال ذلك ما ورد في نص المادة 43 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة: "يؤدي المترشح الذي تم قبوله بعد تقديمه أمام المجلس القضائي الذي سجل بدائرة اختصاصه اليمين ..."[2].

ويتم أداء اليمين أمام جهة مختصة، فمثلا تكون الجهة قضائية ممثلة في المجلس القضائي المختص إقليميا وهذا بالنسبة لمهنة المحاماة، مهنة محافظ البيع بالمزايدة، مهنة المترجم-الترجمان الرسمي، المهن المحاسبية، مهنة التوثيق، مهنة المحضر القضائي، وقد تكون المحكمة التي يتواجد بدائرة اختصاصها مقر الإقامة بالنسبة لمهنة المهندس الخبير العقاري، ويكون ذلك في جلسة احتفالية بحضور رئيس المجلس القضائي والنائب العام، وبحضور كاتب الضبط المعين لذلك الذي يتولى تدوين محضر أداء اليمين؛ وقد تكون جهة غير قضائية كما هو الحال بالنسبة لمهنة المهندس المعماري حيث يؤدى اليمين أمام المجلس الوطني لنقابة المهندسين المعماريين.

كما يتم أداء اليمين بصفة فردية وعلنية حسب الصيغة التي حددتها مختلف النصوص القانونية، والتي تكاد تكون ذاتها مع اختلاف في بعض المفردات المستعملة، ومثال ذلك ما ورد في نص المادة 34 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013: **"أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي مهامي بأمانة وشرف وأن أحافظ على السر المهني وعلى أخلاقيات وتقاليد المهنة وأهدافها النبيلة وأن أحترم قوانين الجمهورية".**

فالمهني من خلال أدائه لليمين يشهد الله تعالى على أنه سيؤدي مهامه بكل أمانة وإخلاص مع محافظته على السر المهني الذي يعد واجبا ومظهرا من مظاهر استقلالية المهن، فلا يجوز كشفه إلا في حالات محددة قانونا تحت طائلة التعرض للعقوبات تأديبية والجزائية المنصوص عليها قانونا، كما يلتزم المعني باحترام قوانين الجمهورية وأخلاقيات وتقاليد المهنة التي انخرط بها.

---

[1]- لغة يسمى باسم يمين اليد، لأن العرب كانوا إذا حلف بعضهم لبعض أخذ كل واحد بيمين صاحبه، أنظر الموقع :
https://dorar.net/feqhia/5486/%C2%A0%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%

[2]-أنظر مثلا المادة 10 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،السابق ذكره، والمادة 18 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة 11 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره.

ويترتب عن أداء اليمين اكتساب الصفة والأهلية لمزاولة المهنة، فيُقَيَّد المعني بذلك في الجدول، وعادة ما يمر المعني بفترة تدريب كما هو الحال في مهنة المحاماة حيث نصت المادة 11 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة على أن المترشح الذي أدى اليمين يتم تسجيله في جدول المحامين (قائمة المحاميين المتربصين) حيث يحمل المحامي المسجل لقب محامي متدرب إلى غاية إنهاء فترة التدريب، وتسري أقدميته من تاريخ تسجيله في الجدول وهو نفسه تاريخ أداء اليمين فيصبح المحامي بذلك خاضعا لقانون تنظيم المهنة والنصوص التنظيمية المتعلقة به، ويمكنه ارتداء البذلة المهنية والمرافعة أمام الجهات القضائية.

### 1-2-3-التربص(التدريب):

أقرت أغلب النصوص القانونية التي تنظم نشاط المهن[1] بوجوب خضوع الراغبين في ممارسة المهنة لفترة تدريب تختلف من مهنة إلى أخرى، ففترة التدريب أو التربص تهدف إلى رفع مستوى المهنيين، فبالنسبة لمهنة المحاماة نصت المادة 12 من النظام الداخلي للمهنة على أن التربص يهدف إلى رفع المعارف القانونية والتطبيقية للمحاميين المتربصين وتأهيلهم مهنيا وفقا لأحكام قانون تنظيم المهنة والنظام الداخلي وتقاليد وأعراف المهنة وأخلاقياتها وأهدافها النبيلة وقد حددت المواد 36 إلى 40 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، وكذا المواد 12 إلى 30 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة الإجراءات المتعلقة بالتربص، حيث يتولى مجلس المنظمة تعيين لجنة التربص في بداية كل دورة تربص تتولى السهر على تنفيذ برنامج التربص الذي أعده مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحاميين بموجب المداولة المؤرخة في 18 فبراير2015[2]، الذي مدته سنتين، ويتضمن المواظبة على حضور تمارين التربص، المشاركة في أعمال وندوات التربص، وكذا الحضور في جلسات الجهات القضائية لاكتساب قواعد ممارسة المهنة.

---

[1]- أنظر مثلا: المادة 02 من المرسوم التنفيذي 98-153 المؤرخ في13 مايو 1998 المحدد لشكل ومضمون ومدة التدريب المؤهل للتسجيل في الجدول الوطني للمهندسين المعماريين وكيفيات إجرائه المعدل والمتمم، المادة 30 وما بعدها من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره، المادة 43 من المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في 06 مارس 1996 المحدد لكيفية تنظيم هياكل مهنة المهندس الخبير العقاري وسيرها ويضبط طرق ممارسة المهنة، السابق ذكره، المادة 77 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره.

[2]- أنظر البرنامج الوطني الموحد لتكوين المتربصين على الموقع:
https://www.unoa.dz/v/8/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF_%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%B5%D9%8A%D9%86

كما يتولى نقيب منظمة المحاميين أو مندوبه طبقا لمداولة مجلس المنظمة توزيع المتربصين على مديري التربص الموجودون ضمن القائمة التي أعدها مجلس المنظمة قبل بداية دورة التربص، وهم المحامون الذين يحوزون على الأقل أقدمية عشرة (10) سنوات، أو المحامون المعتمدون لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة.

يتعين على المحاميين المتربصين الحضور الدائم إلى مكتب مدير التربص تحت طائلة تمديد التربص لمدة لا تتجاوز السنة بموجب قرار غير قابل لأي طعن وذلك في حالة الغياب غير المبرر لثلاث مرات، وقد يصل الأمر إلى رفض تسليم شهادة نهاية التربص إذا زاد عدد الغيابات عن ثلاثة، كما لا يمكن للمحامي المتربص التغيب عن المجلس القضائي مقر إقامته لأكثر من 15 يوما دون أن يُرَخِصَ له نقيب المحامين بذلك، وتستثنى فترة العطلة القضائية من هذا الأجل، إضافة إلى ذلك لا يجوز للمتربص فتح مكتب باسمه الخاص خلال فترة التربص أو التحويل من منظمة إلى أخرى أو الإقامة ولو مؤقتا في مكتب آخر غير مكتب مدير التربص تحت طائلة المساءلة التأديبية، كما لا يمكنه المشاركة في انتخابات أعضاء مجلس منظمة المحاميين أو المرافعة أمام الجهات القضائية خلال السنة الأولى للتربص.

في حين منح المشرع للمتربص جملة من الحقوق، فمدير التربص ملزم طيلة فترة التربص بتوجيهه في سائر أعماله المهنية والسعي إلى تكوينه لممارسة المهنة والقيام بالواجبات التي تقتضيها أخلاقيات وتقاليد المهنة، وتكليفه بقضايا تتيح له المرافعة أمام المحاكم التابعة للنظام القضائي العادي في الدعاوى التي كلفه بها وذلك تحت رقابته ومسؤوليته إضافة إلى التكفل بمصاريف تنقلاته في إطار نشاطات المكتب مع دفع تعويض شهري لا يقل عن 50.000 دج.

في نهاية دورة التربص يعين مجلس المنظمة لجنة اختبار تحدد مدى اكتساب المحامي المتربص قواعد ممارسة المهنة وأخلاقياتها ويتم ذلك من خلال التحقق من مدى مواظبة المحامي المتربص على حضور تمارين التربص والمشاركة في أعمال ندوات التربص والحضور في جلسات الجهات القضائية، كما يخضع المحامي المتربص لاختبار شفوي في جلسة علنية يحضرها المتربصون يشمل مناقشة بحثه المهني التطبيقي الذي اختار موضوعه بموافقة الأستاذ المشرف، إضافة إلى مناقشة مختلف الدعاوى وأخلاقيات المهنة والمرافعة في جلسة افتراضية تتعلق بجريمة من جرائم القانون العام.

يتخذ مجلس المنظمة بناء على رأي مدير التربص وتقرير لجنة التربص واقتراح لجنة الاختبار احد القرارات التالية:

- قرارا بتسليم شهادة نهاية التربص التي تتيح تسجيل المحامي في جدول المحاميين،
- قرارا غير قابل للطعن بتمديد مدة التربص لفترة لا تتجاوز السنة، وهذا في حالة عدم التزام المحامي المتربص بواجبات وبرنامج التربص،
- قرارا برفض تسليم شهادة نهاية التربص، والذي يمكن للمعني الطعن فيه أمام الجهة القضائية المختصة، ولا يمكنه طلب تسجيله من جديد إلا مرة واحدة.

**2-إجراءات التسجيل في الجدول (منظمة المحاميين أنموذجا) :**

أقرت معظم النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم نشاط المنظمات المهنية اختصاص المنظمات المهنية في عملية استقبال والفصل في طلبات التسجيل في الجدول[1]، حيث تقدم الطلبات من طرف المترشحين إلى الجهة المختصة وفق أشكال معينة ومحددة حسب كل مهنة، ومثال ذلك نتطرق إلى وضعية مهنة المحاماة حيث بينت المادة 42 من القانون 13-07 المؤرخ في 29اكتوبر2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أن طلبات التسجيل في الجدول يتم إيداعها لدى مجلس كل منظمة.

- **إيداع الملف:** فصل النظام الداخلي لمهنة المحاماة في الإجراءات المرتبطة بالتسجيل فطبقا لما ورد في نص المادة 03 يتولى مجلس الاتحاد في بداية السنة القضائية تحديد تاريخ فتح دورة التسجيل والذي يكون موحدا على مستوى جميع المنظمات الجهوية للمحاميين بموجب مداولة[2]، ويمنع على أي منظمة فتح دورة تسجيل خارج هذه الآجال؛ يقوم المترشح بتقديم طلب موجه إلى نقيب إحدى المنظمات المهنية خلال مدة شهرين على الأقل قبل انعقاد دورة التسجيل، يكون هذا الطلب مرفقا بملف حددت المادة 04 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة محتوياته[3]، ويودع الملف بأمانة مقر منظمة المحاميين التي وجه إليها الطلب مقابل وصل يثبت تاريخ إيداع الملف والنسخ المرفقة بها.

---

[1]- أنظر مثلا:المادة 03 من المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في11 فبراير 2009 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة 206 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في06 يوليو 1992المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره، المادة 13 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره، أما المنظمات المهنية المتعلقة بالمهن المحاسبية فجردت من صلاحية استقبال طلبات التسجيل والفصل فيها وكذا تقييم المؤهلات، ونشر قائمة المسجلين في الجدول،وأُسند هذا الاختصاص إلى المجلس الوطني للمحاسبة طبقا لنص المادة 10 من المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، السابق ذكره.

[2]-أنظر مثلا مداولة مجلس الاتحاد المؤرخة في 12 أكتوبر2019 والمداولة المؤرخة في 25أكتوبر2019 المتعلقة بتعديل بعض بنود المداولة السابقة منشورة على الموقع:

https://www.unoa.dz/v/168/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%A8%D9%81%D8%AA%D8%AD_%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8

https://www.unoa.dz/v/169/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82_%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84_%D8%A8%D8%B9%D8%B6_%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF_%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9_12-10-2019_%D8%AD%D9%88%D9%84_%D9%81%D8%AA%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%B5

[3]- يتكون ملف الترشح من :

1- طلب الترشح بخط وتوقيع المعني شخصيا بوجه للسد نقيب المحامين،2- شهادة ميلاد، 3- نسخة من شهادة البكالوريا، 4- نسخة من شهادة الليسانس في الحقوق أو ما يعادلها، 5- أصل شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة،6- نسخة من شهادة الدكتوراه أو شهادة الماجيستر في الحقوق أو ما يعادلهما بالنسبة للمعفيين من شهادة الكفاءة، 7- شهادة الخدمة الفعلية لمدة 10 سنوات بالنسبة للقضاة وأساتذة كليات الحقوق الحائزين على الدكتوراه أو الماجيستر في الحقوق أو ما يعادلهما وذلك من تاريخ الترسيم،8- شهادة الجنسية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية والمعاملة بالمثل، 9- صحيفة السوابق القضائية رقم 03 لا تتجاوز صلاحيتها 3 أشهر، 10- أن يكون متمتعا بحقوقه السياسية والمدنية، 11- شهادة إنهاء الخدمة ووقف الراتب أو الشطب من السجل التجاري، 12- شهادة عدم الانتساب للضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء، 13- شهادة طبية تثبت عدم إصابة المترشح بمرض جسدي خطير وتثبت أنه مؤهل لممارسة المهنة وشهادة طبية عدم إصابة المترشح بمرض عقلي، تسلم الشهادتان من أطباء مختصين يختارون من قائمة الخبراء المعتمدين من طرف المجلس القضائي، 14- تصريح شرفي يثبت انعدام أية علاقة تبعية أو ممارسة نشاط مربح، و

- **دراسة الملف:** يقوم نقيب المحاميين للمنظمة المهنية بتعيين مقرر من بين أعضاء مجلس المنظمة لدراسة ملفات الترشح حيث يتولى التأكد من قدرة المترشح على ممارسة المهنة، والتأكد من سيرته الحسنة والتي يجوز للنقيب عند الضرورة طلب معلومات عنها من الجهات الأمنية عن طريق النائب العام؛ يقوم بعدها المقرر بإعداد تقرير كتابي يتم عرضه على مجلس المنظمة لتبت فيه في دورة التسجيل والتي تكون مرة واحدة كل سنة، على أن يقوم المترشح أثناء دراسة ملفه بزيارة مجاملة لنقيب المحاميين وأعضاء المجلس،وتثبت زيارته عادة بتوقيع وختم وثيقة يتم ضمها إلى ملف المترشح[1].

- **تبليغ القرار والطعن فيه:** كما سبق قوله يتولى مجلس منظمة المحاميين الفصل في طلبات التسجيل في جدول المنظمة، وفي هذا الإطار تصدر قرارات تملك مواصفات القرار الإداري وكذا أركانه وشروطه، فمتى استوفى المترشح جميع الشروط المحددة قانونا، كان قرار مجلس المنظمة بالقبول ما يتيح للمعني التسجيل في جدول المنظمة المعنية بصفة محام متربص إلى حين انتهاء فترة التربص، ويعد عدم البث في الطلب أيضا قبولا للمترشح طبقا للمادة 42 الفقرة 02 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، وقد يكون القرار برفض طلب التسجيل في الجدول، وبالتالي يترتب عن ذلك حرمان المعني من مزاولة المهنة لا سيما أن قرار الرفض مثله مثل قرار القبول يتم تبليغه للمعنيين في أجل أقصاه 30 يوما، وهو نفس الأجل الذي يتم فيه تبليغ هذه القرارات إلى مجلس الاتحاد ووزير العدل حافظ الأختام ومدير التربص، كما يبلغ قرار الرفض إلى باقي منظمات المحاميين التي تكون ملزمة بتنفيذه وهو ما أقرته الفقرة 03 من المادة 42 من القانون13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والمادة 10 من النظام الداخلي للمهنة.

وحماية لحق المترشح طالب التسجيل، ألزم المشرع الجزائري طبقا للفقرة 02 من المادة 42 المذكورة أعلاه مجلس المنظمة بعدم رفض طلب التسجيل إلا بعد سماع المعني، أو بعد استدعائه وعدم امتثاله للاستدعاء خلال 10 أيام التي تسبق انعقاد اجتماع مجلس المنظمة، كما منح المشرع للمعني ولوزير العدل حافظ الأختام صلاحية الطعن في قرار مجلس المنظمة أمام الجهة القضائية المختصة في أجل شهر من تاريخ التبليغ.

### 3-حدود صلاحية القيد في الجدول:

بالرجوع إلى مختلف النصوص القانونية المذكورة أعلاه، نجد أن صلاحية المنظمات المهنية في مراقبة الانضمام والتسجيل في الجدول تختلف من مهنة إلى أخرى، حيث تتمتع منظمة المحاميين ومنظمات المهن الهندسية بصلاحيات واسعة واستقلالية في هذا المجال فهي من تتلقى الطلبات وتتولى دراستها والبت فيها دون أي تدخل من أي سلطة كانت، وهو النموذج الأمثل لصلاحيات المنظمات المهنية في مجال القيد في الجدول.

---

يتعارض و يتنافى مع مهنة المحاماة وفقا لأحكام قانون تنظيم مهنة المحاماة والنظام الداخلي، 15- تصريح شرفي بعدم إيداع ملف أخر لدى أية منظمة محامين أخرى، 16- شهادة تثبت تبرير الوضعية تجاه الخدمة الوطنية، 17- بطاقة إقامة بدائرة اختصاص منظمة المحامين المقدم إليها الطلب، 18- صورتان فوتوغرافيتان للمعني، 19- وصل يثبت تسديد حقوق التسجيل.

[1]- المواد07، 08، 09 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

بينما تضيق هذه الصلاحية بالنسبة للمهن المحاسبية، حيث منحت هذه الصلاحية للمجلس الوطني للمحاسبة وهو مجلس يضم تشكيلة من ممثلين عن المهنيين وممثلين عن عدة قطاعات وزارية أخرى وهو ما يعد تدخلا في سير عمل هذه المنظمات المهنية، بالمقابل جردت المنظمات المهنية التي يتمتع منتسبوها بصفة ضابط عمومي من هذه الصلاحية، واختصت وزارة العدل ووزير العدل حافظ الأختام بذلك بداية من إجراءات المسابقة للالتحاق بهذه المهن مرورا بتعيين الناجحين، وصولا إلى فتح المكاتب ومزاولة المهنة، وكان دور المنظمات مقتصرا على تقديم آراء استشارية، وفي ذلك تعد صارخ على صلاحيات المنظمات المهنية في هذا المجال.

**ثانيا: الإغفال والشطب من الجدول**

في إطار تنظيم ممارسة المهنة ومراقبتها تتولى المنظمات المهنية المسائل المتعلقة بالإغفال والشطب من الجدول، فقد يحول حائل يؤدي إلى توقف المهني عن ممارسة النشاط المهني بصورة مؤقتة أو بصفة نهائية، فلا يتصور مثلا استمرار مهني مصاب بعاهة خطرة في ممارسة المهنة، لذا تتدخل المنظمات المهنية لاتخاذ الإجراءات الضرورية لرفع اسم المهني من الجدول، وقد أشار المشرع الجزائري في النصوص القانونية المنظمة للمهن إلى هذه الحالات ومثال ذلك القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة حيث وردت حالات الإغفال وشروطه بموجب المواد 46 إلى 49 من هذا القانون وكذا المواد 35 إلى 37 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة.

باستقرائنا لنصوص المواد المذكورة أعلاه، نجد أن الإغفال من الجدول يتم بناء على طلب المعني الذي يوجهه إلى نقيب مجلس المنظمة التي ينتمي إليها أو بصفة تلقائية بتوافر حالاته المحددة قانونا، فالمحامي الذي تعرض لعاهة خطرة أو مرض يحول دون ممارسته الفعلية للمهنة أو الذي لم يمارس مهنته لمدة 06 أشهر على الأقل دون عذر، أو في حالة عدم امتلاكه إقامة مهنية، أو كان في أحد حالات التنافي[1] وجب إغفاله، كما يغفل أيضا المحامي الذي لم يقم بالواجبات المفروضة عليه دون وجود سبب يبرر ذلك وهي الحالة التي جاءت بصيغة العمومية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تجاوز السلطة من طرف

[1] - حدد المادة 27 والمادة 28 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة حالات التنافي والمتمثلة في:
- ممارسة كل الوظائف الإدارية والقضائية،
- أي عمل إداري أو إدارة أو تسيير شركة أو مؤسسة سواء كانت تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص،
- كل نشاط تجاري أو صناعي وكل عمل ينطوي على علاقة تبعية،
- العضوية في البرلمان و المجالس المنتخبة( لا تمارس المهنة خلال العهدة)،
- عدم جواز مرافعة المحامي الذي كان موظفا أو عونا عموميا ضد الإدارة التي كان تابعا لها لمدة سنتين ابتداء من تاريخ إنهاء مهامه،
- عدم جواز اتخاذ إقامة مهنية ومرافعة المحامي الذي كان قاضيا أو الذي كان موظفا مارس مهام منحته تأثيرا اجتماعيا خاصا، في دائرة اختصاص المجلس الذي كان يمارس فيه مهامه خلال مدة 05 سنوات من تاريخ انتهائها،
- عدم جواز مرافعة المحامي الذي اسند تاليه عهدة انتخابية ضد الجماعات الإقليمية التي كان يمثلها، أو ضد المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو الصناعي والتجاري التابعة لها إلا بعد مضي 05 سنوات من انتهاء عهدته الانتخابية،
- عدم جواز فتح مكتب أو المرافعة في دائرة اختصاص المجلس القضائي الذي يمارس فيه زوج المحامي أو قريبه أو صهره إلى الدرجة الثانية مهام قاض.

المنظمة المهنية، إلا أن المشرع تصدى لذلك من خلال ضمان عدم إمكانية الإغفال التلقائي دون سماع أقوال المعني أو بعد استدعائه قانونا للحضور في أجل عشرة(10) أيام على الأقل وفي حالة عدم الحضور يعد القرار حضوريا، كما أتاح للمعني إمكانية الطعن بالإلغاء في القرار أمام الجهة القضائية المختصة.

ويترتب على إغفال المحامي عدم إمكانية القيام بأي إجراء مهني كالمرافعة أمام الجهات القضائية أو استعمال صفة محام أو ارتداء البذلة، لذا أكدت المادة 36 من النظام الداخلي على وجوب إيداع المحامي المغفل لبطاقته المهنية وختمه لدى أمانة المنظمة التابع لها ودفع الاشتراكات، كما يؤثر الإغفال على المسار المهني للمحامي إذا تجاوزت مدته خمسة 05 سنوات، حيث يفقد الأقدمية بالجدول ويرتب من جديد بتاريخ رفع الإغفال، مع وجوب تقديم طلب جديد إلى وزير العدل حافظ الأختام من أجل اعتماده من جديد إذا كان معتمدا لدى مجلس الدولة والمحكمة العليا، ويستثنى من هذا الإجراء المحامي الذي استدعي للقيام بمهام لصالح الدولة أو نيابة انتخابية.

ينتهي الإغفال من الجدول بزوال سببه كزوال الحالة المرضية، أو إثبات وجود إقامة مهنية، حيث يتم رفعه بقرار من مجلس المنظمة إذا كان تلقائيا وبطلب من المحامي المغفل إذا تم الإغفال بناء على طلبه.

أما بالنسبة لحالة الشطب من الجدول، فقد تطرق إليها القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، والنظام الداخلي للمهنة والمتمثلة في حالة تغيير محل الإقامة المهنية إلى منظمة أخرى وهنا يكون لأسباب غير تأديبية، فالمحامي عليه تقديم طلب شطبه من قائمة الممارسين المسجلين في جدول المنظمة عند تغيير مكان الممارسة إلى منظمة أخرى، أو في حالة تغيير طبيعة الممارسة وقد أشار القانون لهذه الحالة بمصطلح استقالة، أو قد يكون نتيجة لعقوبة تأديبية نتيجة ارتكاب خطئ مهني جسيم التي أشارت إليها المادة 119 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة.

غير أن التساؤل يثار بخصوص إمكانية ممارسة المهنة في الفترة الممتدة بين دراسة طلب الشطب من قائمة جدول المنظمة التي ينتمي إليها المحامي وإتمام تسجيله في جدول المنظمة الجديد، والذي يعد بمثابة طلب إعادة تسجيل، وقد يقابل بالرفض، وهنا عالج النظام الداخلي لمهنة المحاماة هذه الوضعية بموجب المادة 59، حيث ألزم المحامي بوجوب الحصول على الموافقة المبدئية المكتوبة للمنظمة التي يريد التحويل إليها، وهو الأمر الذي أكد عليه مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحاميين في مداولة تتعلق بتنظيم التحويلات بين المنظمات المؤرخة في 19 سبتمبر 2015؛ وسواء تعلق الأمر بالإغفال أو الشطب فإن المنظمات المهنية تمارس سلطتها من خلال إصدارها لقرارات إدارية يمكن الطعن فيها بالإلغاء أمام الجهة القضائية المختصة في الآجال القانونية المنصوص عليها في التشريع ساري المفعول.

**الفرع الثالث: تنظيم المهنة وضمان حسن ممارستها**

تتولى المنظمات المهنية تنظيم المهنة وضمان حسن ممارستها وبالنتيجة استمرارية أداء الخدمة، ويظهر ذلك من خلال ما تصدره من قرارات تتعلق

باستخلاف(إنابة) المهني في حالة وجود مانع يحول دون قيامه بواجباته، وكذا من خلال سعيها لتكريس واجب الزمالة واتقاء أي نزاع قد يثور مثلا بين المهنيين، إضافة إلى ضبط قواعد الممارسة الفردية والجماعية للمهنة، وضمان دفع الاشتراكات والتكوين المستمر للمهنيين.

**أولا: تنظيم الإنابة والاستخلاف**

يظهر اختصاص المنظمات المهنية في مجال الاستخلاف في إطار ما يعرف بالرقابة الذاتية التي تقوم بها أجهزة المنظمة، فقد يواجه المهني ظرفا أو حالة تحول دون أداءه للمهام الموكلة إليه، مما يؤثر سلبا على مبدأ الاستمرارية في تقديم الخدمة، لذلك تصدى القانون لمثل هذه الظروف من خلال وضع آلية تتيح استمرارية أداء المهام، وهو ما اصطلح عليه بالاستخلاف أو الإنابة، فالمشرع استخدم المصطلحين، وتتم عادة بتوافر شروط وتحت رقابة المنظمة المهنية وبترخيص منها، ففكرة الإنابة أو الاستخلاف تقوم إذا على فكرة غياب صاحب الاختصاص الأصيل لسبب من الأسباب ولا يوجد من يحل محله فيعهد بمهامه إلى غيره، ففي حالة غياب المهني أو حصول مانع مؤقت، يتم تعيين مهني لاستخلافه ويشترط في المستخلف امتلاكه لنفس صفة المعني فمثلا لا يخلف الطبيب أو جراح الأسنان في الطب العام إلا زملاء في الطب العام أو طلبة في الطب أو في جراحة الأسنان[1]، والمحامي المعتمد أمام مجلس الدولة مثلا لا ينيب إلا من هو في نفس درجته.

وقد أكدت المادة 180 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة على أن الإنابة واجب منهي يترتب عن عدم الالتزام به قيام المسؤولية التأديبية لكونه يشكل خطأ مهنيا غير جسيم، فقد يتعرض المحامي لظرف طارئ يمنعه من حضور إحدى الجلسات القضائية فيلجأ بالتالي إلى إنابة زميله لحضور الجلسة وهذا تطبيقا لواجبات الزمالة التي تفرض على المحاميين المساعدة الأخوية والإعانة عند الاقتضاء، فيتولى النائب المرافعة بدلا من المحامي أو يطلب تأجيل القضية إلى جلسة أخرى، وفي ظل غياب نص قانوني بخصوص هذه الحالة جرى العرف أن يتم ذلك شفهيا أو كتابيا، حيث يثبت المحامي الذي تم إنابته الحضور بدلا عن زميله أمام قاضي الجلسة، ويتولى كاتب الضبط تدوين ذلك في محضر الجلسة.

وكأصل عام يتم اختيار المستخلَف أو النائب من قبل المعني أو تتولى المنظمة المهنية تعيينه، وفي بعض المهن يشترط ترخيص من جهة محددة والمتمثل في النائب العام كما هو الحال بالنسبة للمهن التي يتصف أصحابها بصفة ضابط عمومي[2].

والجدير بالذكر أن مهمة النائب أو المستخلف عادة ما تكون لفترة زمنية قصيرة، لكن يمكن أن يكون ذلك لفترة طويلة نسبيا وهذا نتيجة لشغور مكتب المهني

[1]-المادة 74 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره.

[2]- انظر مثلا: المادتين 28 و30 من القانون06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، والمادتين33 و34 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره.

بسبب الوفاة أو العزل أو التوقيف أو عهدات انتخابية أو حتى بسبب حل الشركات أو إعلان إفلاسها في حالة المهن المحاسبية؛ وتتم إجراءات الاستخلاف عادة بتدخل الوزير المعني بالقطاع الذي يتولى تعيين مهني مؤهل لتسيير المكتب وذلك بناءا على اقتراح من رئيس المنظمة الوطنية (رئيس الغرفة الوطنية، رئيس المجلس الوطني)، والذي تنتهي مهامه مع نهاية إجراء التصفية أو زوال المانع[1]، وفي هذا الإطار بينت المادة 71 في فقرتها الثالثة من النظام الداخلي لمهنة المحاماة أنه في حالة وفاة محام يقوم نقيب المحامين بتعيين زميل أو عدة زملاء لتصفية الملفات الموجودة على مستوى مكتبه ويسهرون على ضمان حقوق ورثته وموكليه وفي إطار ذلك يتولون إعداد تقرير لنقيب المحامين حول مهمتهم، كما يقدمون رأيهم حول مصير مكتب المحامي المتوفى.

**ثانيا: تكريس واجب الزمالة والوقاية من النزاعات**

كرست النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم المهن مبدأ الزمالة بين المهنيين[2] فعلى المهني إقامة أفضل علاقة مع زملائه والتعاون معهم وكذا التضامن فيما بينهم، مما يضمن الأداء الجيد للخدمة، فقد أشارت المادة 09 الفقرة 05 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة وكذا المادتين 69 و70 من النظام الداخلي للمهنة تكريس واجب الزمالة، فالمحامون ملزمون باحترام زملائهم سواء كان ذلك داخل أروقة المحاكم أو خارجها وأن تتميز علاقتهم بالوفاء بالمجاملة واللّطافة واللباقة وحسن المعاملة والمساعدة والإعانة عند الاقتضاء، ولا يجوز بالتالي إقحام القضايا الشخصية في المذكرات والمرافعات وسائر الأعمال المهنية، أو استعمال كلام مهين وكل سلوك عنيف تجاه بعضهم البعض، كما يجب أن لا يؤثر دفاع المحامين عن حقوق موكليهم على العلاقات فيما بينهم.

ويظهر تكريس مبدأ الزمالة أيضا من خلال التّضامن الواجب توافره بين المهنيين الممارسين للمهنة، خاصة في حالة وفاة أحدهم أو توقفه عن المهنة بسبب مرض طال أمده، أو في حالة قوة قاهرة كتعرض مسكن أو مكتب المحامي للاحتراق أو لأحد الكوارث الطبيعية فيتعين بالتالي تقديم نفقة أو إعانة إليه أو لأرملته أو أولاده القصر، وفي هذا الإطار تتولى المنظمات المهنية إنشاء صندوق للتضامن الاجتماعي، كما هو الحال بالنسبة لمهنة المحاماة حيث نصت المادة 107 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والمادة 71 من النظام الداخلي للمهنة على استحداث صندوق للتضامن الاجتماعي.

---

[1]- أنظر مثلا: المادتين 64 و 76 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره، والمادة 39 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[2]- ومثال ذلك نصت المادة 59 من المرسوم التنفيذي 92-276 المتضمن مدونة أخلاقيات مهنة الطب على أنه:" تعتبر الزمالة واجبا أساسيا في العلاقة التي تربط بين الأطباء وجراحي الأسنان وينبغي ممارستها للتحقيق لمصلحة المرضى والمهنة، ويجب على الأطباء وجراحي الأسنان أن يقيموا فيما منهم علاقات حسن الزمالة وأن يحدثوا فيما بينهم مشاعر الصدق والثقة ".

ويتجلى أيضا تكريس واحترام مبدأ الزمالة من خلال ما تقوم به المنظمات المهنية بخصوص كل مسعى فيه وقاية من كل نزاع ذو طابع مهني[1]، ففي حالة مهنة المحاماة مثلا يتولى نقيب المحاميين التحكيم في حالة وجود نزاع بخصوص قيام محام بجلب مستخدمي أحد زملائه للعمل لمصلحته الخاصة أو السعي لجلب زبائن زميله، أو في حالة وجود نزاع بين المحاميين أو بين المحاميين وموكليهم أو الخصوم[2]، كما يفصل مثلا مجلس المنظمة بصفة نهائية في كل نزاع يتعلق بالمكاتب المجمعة لاسيما تلك التي تطرأ بمناسبة تفسير أو تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بإنشاء هذه المكاتب.

**ثالثا: تنظيم قواعد ممارسة المهنة**

في إطار ممارسة الصلاحيات المقررة قانونا تتولى المنظمات المهنية تنظيم قواعد ممارسة النشاط والتأكد من مدى التزام المهنيين بها، سواء كان ذلك على مستوى مكتب واحد أو في إطار ممارسة جماعية.

**1- الممارسة الفردية للمهنة:**

يمارس المهني مهامه في إقامة مهنية تحدد مواصفاتها بموجب القوانين والأنظمة الداخلية المنظمة لهذه المهن[3]، فعلى سبيل المثال يمارس المحامي مهامه في إقامة مهنية تقع في دائرة اختصاص مجلس منظمة المحاميين التابع لها، وقد حددت المادة 51 الفقرة 03 والمادة 52 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة مواصفاتها، فالمحامي يمارس مهامه داخل مكتب واحد[4] لائق ومؤثث بمساحة لا تقل عن 40 م$^2$، مع ضرورة احتوائه على ثلاث 03 غرف على الأقل، تخصص إحداها لمكتب المحامي والأخرى للأمانة والثالثة تستخدم كقاعة انتظار على أن تكون مساحة كل غرفة(3×3م) وفي حالة الممارسة الجماعية يجب أن يتوفر لكل محام مكتب خاص على أن يزيد عدد الغرف بغرفة لكل محام بمساحة لا تقل عن 9م$^2$.

وللتعريف بمكان تواجد المكتب، يتم تعليق لوحة أمام المكتب أو العمارة التي يتواجد بها حددت المادة 48 من النظام الداخلي للمهنة مواصفاتها، حيث وجب أن تكون من البرونز الأصفر أو البلاستيك الأسود بطول 40 سم وعرض 30 سم يكتب عليها اسم ولقب المحامي وصفته كمحامي بالمجلس القضائي أو معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة، نقيب أو نقيب سابق، إضافة إلى عنوانه ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني.

---

[1]-انظر مثلا: المادة 21 من المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، السابق ذكره، المادة 25 والمادة 32 من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة 26 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم،السابق ذكره.

[2]-انظر المادتين 78 و 84 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره، والمواد 72، 118، 146 الفقرة 03 والمادة 160 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

[3]- انظر مثلا: المواد 07، 08، 09 من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[4]- المادة 08 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

إضافة إلى ما سبق فصلت المادتين 49 و 50 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة مواصفات بطاقة الزيارة وختم المحامي، حيث تكون البطاقة ذات شكل مستطيل بطول 10 سم وعرض 5 سم تكون بلون أبيض دون رسوم أو إشارات مع كتابة سوداء لاسم ولقب المحامي وعنوانه ورقم هاتفه وبريده الالكتروني، وصفته عند الاقتضاء، ويكون الختم بشكل مستطيل يتضمن نفس المعلومات السابقة الذكر.

يتم التأكد من مدى مطابقة المهنيين لهذه المعايير من خلال مراقبة مكاتب المحاميين كل سنة[1] ويحرر بهذا الصدد تقرير بوضعية الإقامة المهنية من طرف النقيب أو مندوب أو المحامي الذي يعين من طرفهما أو من مجلس المنظمة، يتضمن هذا التقرير التأكد من وجود الإقامة المهنية من جهة أن ممارسة المهنة دون مكتب (إقامة) مهني أو اقتسام الإقامة المهنية مع أشخاص خارجين عن المهنة يعد من الأخطاء المهنية الجسيمة التي يترتب عنها الإغفال التلقائي والمساءلة التأديبية طبقا للمادة 179 فقرة 09 من النظام الداخلي للمهنة، ومن جهة أخرى التأكد من مدى توافر المكتب على المعايير السابق ذكرها، فقد يقلص المحامي عدد غرف المكتب أو قد يخالف الضوابط المتعلقة بالمواصفات المطلوبة، لذلك كان لابد على المعنيين تسوية وضعياتهم دون الإخلال بالمساءلة التأديبية.

وتجدر الإشارة أن تغيير الإقامة المهنية داخل نفس المنظمة لا يكون تلقائيا، بل يخضع للموافقة المسبقة للنقيب، فقيام المحامي بتغيير مكتبه (إقامته المهنية) دون إتباع الإجراءات التنظيمية المنصوص عليها ودون معاينتها من طرف أعضاء المنظمة، أو ممارسة المهنة دون مكتب مهني بعد انقضاء عقد الإيجار يترتب عنه الإغفال التلقائي دون الإخلال بالمساءلة التأديبية، وفي حالة تغيير الإقامة من منظمة إلى أخرى يتعين الحصول على الموافقة المبدئية المكتوبة للمنظمة التي يرغب المحامي في التحويل إليها بينما لا يمكن لعضو مجلس المنظمة التحويل إلى منظمة أخرى إلا بعد تقديم استقالته من عضوية مجلس المنظمة.

### 2- الترخيص بالممارسة الجماعية للمهنة:

كأصل عام تمارس المهن الحرة في شكل مستقل إذ أن تأدية الخدمات وتنفيذ الالتزامات يتم بشكل شخصي من قبل (طرف) المهني ويكون ذلك مبدئيا في مكتب واحد، إلا أنه استثناء يجوز للمهنيين في بعض المهن ممارسة المهنة في شكل جماعي، ويتعين عليهم بالتالي الحصول على ترخيص حتى تكون هذه الممارسة مشروعة.

[1]- مداولة مجلس منظمة المحامين ناحية سطيف بتاريخ 14 ابريل 2017 بخصوص مراقبة الاقامات المهنية منشورة على الموقع: http://www.avocat-setif.org/evenements/deliberation?i=140

وقد ظهرت فكرة الممارسة الجماعية للمهنة في صورة شركات مدنية[1] في فرنسا بموجب القانون 879-66 المؤرخ في 29 نوفمبر 1966 المعدل بالقانون 1258-90 مؤرخ في 31 ديسمبر 1990 الذي أتاح للمهنيين لأول مرة ممارسة المهنة بشكل جماعي، حيث سعى المشرع الفرنسي إلى الإحاطة بهذا الجانب من خلال تحديد الشروط والقواعد التي تسري على المهن التي تتم ممارستها بهذا الشكل وكذا وجوب إصدار مرسوم خاص بكل مهنة، كما هو الحال بالنسبة لمهنة المحاماة في إطار شركة وتنظيمها بكافة تفاصيلها بدءا من التكوين وصولا إلى الانقضاء وكذا الأحكام المتعلقة بالمسؤولية المدنية[2].

أما في الجزائر فقد أشارت أغلب النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم المهن لإمكانية الممارسة الجماعية[3]، كما هو الحال بالنسبة لمهنة المحاماة، فالتطورات التي شهدها العالم على جميع الأصعدة بسبب العولمة أثرت على المجال القانوني وأدت إلى ظهور أشكال جديدة للعمل القانوني والخدمات القانونية، ألقت بظلالها على هذه المهنة التي وجدت نفسها مطالبة بمواكبة هذه التحولات والتخلص من عباءة الشكل التقليدي في ظل تعاطي هذه المهنة مع ميادين مختلفة لا تنحصر في ملفات القضايا وإجراءات التقاضي بل تعدى الأمر إلى خدمات المساعدة والمساندة التي تتمثل في إعداد الوثائق والتفاوض والوساطة والصلح والتحكيم وغيرها، فوجد الممارسون لمهنة المحاماة أنفسهم في مواجهة سيل جارف من التشريعات القانونية التي لا يمكن للمحامي الفرد في أغلب الأحيان الإلمام بها، لذا جاءت فكرة الممارسة الجماعية للمهنة من خلال عدة أساليب كانت أشهرها إنشاء شركات مهنية وتأخذ شكل شركات مدنية[4] أو شركات تجارية[5].

وفي هذا الإطار نصت المادة 52 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على إمكانية ممارسة المحاميين المسجلين في الجدول لمهنة المحاماة في شكل جماعي وفصل في طريقه هذه الممارسة التي تكون في شكل شركات مدنية، مكاتب مجمعة، تعاون وكذلك ضمن نظام المحاماة بأجر.

---

[1]- عرفت الشركة المدنية المهنية بأنها " شخص معنوي ينشأ بالاتفاق بين عدة أشخاص وهم بحسب الأصل أشخاص طبيعيون يمارسون المهن الحرة في ظل حماية قانونية، واقتسام ما يتحصل عن ذلك من أرباح"، للتفصيل أكثر أنظر جمال عبد الرشيد، النظام القانوني للشركات المدنية المهنية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ص 98 وما بعدها.

[2]-سميرة فروخ، تنظيم مهنة الخبير المهندس العقاري في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2012، ص38.

[3]-انظر مثلا: المادة 36 من المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995، المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم- الترجمان الرسمي وممارستها ونظامها الانضباطي ويضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، السابق ذكره، المادة 46 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره.

[4]-أنظر مثلا: المادة 05 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة 39 من المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في 06 مارس1996 المحدد لكيفية تنظيم هياكل المهندس الخبير العقاري وسيرها وبضبط طرق ممارسة المهنة، السابق ذكره.

[5]-أجاز المشرع ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في شكل شركة تجارية طبقا لنص المواد 46 الى49 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 وتتكون الشركة التجارية إذا اتخذت أحد أشكال المنصوص عليها في قانون التجاري : شركات أسهم، شركات ذات مسؤولية محدودة، شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات- مدنية.

### 1-1- شركة مدنية:

حددت المواد من 53 إلى 64 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة و المواد من 136 إلى 160 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة كل الأمور المتعلقة بشركات المحاميين[1]، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى الممارسة المشتركة للمهنة يتم تأسيسها من طرف محاميين (02) أو أكثر حتى ولو كانوا مسجلين في جداول محاميين تابعين لمجالس قضائية مختلفة، وذلك بموجب اتفاقية مكتوبة، تتمتع بالشخصية المعنوية، مع وجوب تسجيلها في جدول المحاميين والإشارة إلى دائرة اختصاص المجلس القضائي التي يوجد بها مقرها الرئيسي، وإعداد القانون الأساسي الخاص بها وإيداع نسخة منه لدى مجلس المنظمة المختصة إقليميا في أجل شهر من تاريخ توقيع عقد الشركة، على أن يخضع كل تعديل يمس به إلى موافقة مجلس منظمة المحاميين الذي يصادق عليه أو يرفضه بموجب قرار مسبب.

وتمارس الشركة مهامها ضمن مكتب رئيسي ومكتب أو مكاتب ثانوية تكون خارج دائرة اختصاص المجلس القضائي الذي يوجد به المقر الرئيسي، واستثناء يرخص مجلس المنظمة للشركة فتح مكتب ثانوي بدائرة اختصاص المجلس القضائي بسبب بعد المسافة، ويعد عدم الحصول على الترخيص بمثابة خطأ جسيم يرتب قيام المسؤولية التأديبية، يتمتع كل شريك مسجل في الشركة بحق المشاركة في الجمعية العامة لمنظمة المحاميين وفي الانتخاب، ويتعين على كل عضو شريك تسديد الاشتراكات والمساهمات في الأعباء المشتركة بين منظمات المحاميين لدى المنظمة التابع لها.

يتم حل شركة المحاميين إما بانتهاء المدة التي أسست من أجلها أو بالإرادة المنفردة لأعضائها أو بشطبها نتيجة شطب كل أعضائها، كما تحل بقوة القانون بوفاة كل الشركاء في نفس الوقت، أو بتقديم الشركاء لطلب انسحاب في نفس الوقت، أو بصورة متتالية دون أن يتم التنازل عن حصص الشركة للغير عند تاريخ وفاة آخر عضو منهم، أو عند تاريخ آخر طلب انسحاب، وفي جميع الحالات يتم تعين مصفي أو عدة مصفين لتمثيل الشركة خلال مدة التصفية.

### 1-2- المكاتب المجمعة:

تأخذ الممارسة الجماعية لمهنة المحاماة شكلا آخر وهو المكاتب المجمعة التي تم التطرق إليها في المواد 65 إلى 70 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة وكذا المواد من 161 إلى 165 من النظام الداخلي للمهنة، حيث يمكن لمحاميين(2) أو أكثر مسجلين في الجدول تجميع مكاتبهم في نفس المحل على أن يكون لكل محام مكتب خاص مع إمكانية الاشتراك في غرفة الانتظار والمستخدمين والأمانة، ويتم ذلك بعد الموافقة المسبقة من مجلس المنظمة الذي يبدي رأيه خلال شهرين من تاريخ إيداع الطلب، ويثبت إنشاء هذه المكاتب بموجب اتفاقية مكتوبة تتضمن تحديد النفقات المشتركة وحصة مساهمة المعنيين فيها، تودع نسخة منها بمجلس المنظمة مع

[1]- أنظر الملحق رقم 08 المتضمن نموذج شركة محامين.

إرسال نسخة منها إلى مجلس الاتحاد، وينتج عن إبطال الاتفاقية رجوع المقر بقوة القانون إلى مالكه أو صاحب حق الإيجار أو الإعارة.

غير أن الاختلاف الجوهري بين هذا الأسلوب والأسلوب الأول يظهر من خلال استقلالية كل محام بمكتبه الخاص والاحتفاظ بموكليه الذين يكونون تابعين له شخصيا، ولا يجوز في أي حال من الأحوال الإشارة إلى وجود مكاتب مجمعة خلال القيام بالأعمال المهنية، إضافة إلى تعارض العمل بالأسلوبين في نفس الوقت فلا يجوز للمحاميين الممارسين في إطار مكاتب مجمعة إنشاء شركات محاميين.

### 1-3- نظام التعاون:

حددت المواد 71 إلى 78 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة وكذا المادة 166 من النظام الداخلي للمهنة نظام التعاون، حيث يعتبر نمطا لممارسة المهنة يتيح للمحامي المسجل في الجدول إبرام اتفاقية تعاون مع محام آخر أو شركة محاميين، أو مع محام أجنبي في إطار الاتفاقيات الدولية، حيث يتكفل بموجبه المحامي بجانب من نشاط محام آخر، دون أن يمنع ذلك حصوله على موكلين، كما يمكن أن يكون التعاون أيضا بغرض تنظيم الإنابات، وفي كل الحالات، ويبقى المحامي مسؤولا مدنيا على النشاطات المهنية التي يقوم بها لحساب المحامي المتعاون.

تتم ممارسة هذا النمط بموجب اتفاقية مكتوبة يتفاوض حولها الأطراف بكل حرية دون الخروج عن الإطار المحدد في النظام الداخلي لاسيما الأمور المتعلقة بمدة التعاون ومدة النشاط، العطل وكيفيات التعاون وإنهائه، وكيفيات التنازل عن الأتعاب، وتخضع هذه الاتفاقية للموافقة المسبقة لمجلس المنظمة الذي يبدي رأيه بخصوصها في أجل شهرين من إخطاره وإلا عدت مقبولة، وفي حالة الرفض يمكن للمعنيين الطعن في قرار الرفض أمام مجلس الاتحاد، مع إيداع نسخة منها لدى مجلس المنظمة ومجلس الاتحاد.

### 1-4- نظام المحاماة بأجر:

تضمنت المواد 79 إلى 84 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة وكذا المواد 167 إلى 174 من النظام الداخلي للمهنة المسائل المتعلقة بنظام المحاماة بأجر، حيث يمكن للمحاميين المسجلين بالجدول أن يمارسوا مهامهم لدى مكاتب المحاماة، على أن لا يتجاوز عددهم عشر( 10) محاميين بالمكتب الواحد، ويتم ذلك بموجب عقد عمل مكتوب تودع نسخة منه لدى مجلس المنظمة المسجل بها المحامي بأجر، حيث يخضع للمراقبة المسبقة من نقيب المحامين الذي يمكنه طلب تعديل بنود هذا العقد لتتطابق مع القانون وقواعد المهنة، كما يتدخل النقيب حال وجود نزاع بين أطراف العقد ويصدر بخصوص ذلك قرارا يكون قابلا للطعن فيه أمام مجلس الاتحاد من الطرفين اللذين يمكنهما الطعن في هذا الأخير أمام الجهة القضائية المختصة.

غير أن ما يميز هذا النظام هو عدم إمكانية حصول المحامي بأجر على موكلين خاصين به، لأنه يمارس مهامه نيابة عن المستخدم، ورغم ذلك يحق له الحصول على

بطاقة مهنية[1] تحمل صفته مع الإشارة إلى المحامي المستخدم، والحصول على أجر مقابل أداء مهامه، وقد حدد مجلس منظمة المحاميين ناحية سطيف قيمة الحد الأدنى للأجر الذي يجب دفعه للمحامي ب 50.000 (خمسون ألف) دج[2].

**رابعا: تحديد مبالغ الاشتراكات السنوية**

في إطار تنظيم قواعد ممارسة المهنة، تتولى المنظمات المهنية تحديد مبلغ الاشتراكات السنوية للمهنيين المسجلين في جداولها وكما سبق قوله تمثل هذه المبالغ المكونات الأساسية لميزانية هذه المنظمات، وهو ما يكرس استقلاليتها المالية وما يسمح لها بالالتزام بالمهام الموكلة إليها.

وقد منحت المنظمات المهنية هذه الصلاحية بموجب النصوص القانونية والتنظيمية للمهن حيث أسند الاختصاص للهياكل المتواجدة على المستوى الوطني[3] فبالنسبة لمهنة المحاماة موضوع الدراسة نصت المادة 106 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:"يتولى مجلس الاتحاد على الخصوص المهام التالية: -تحديد اشتراكات المحاميين المسجلين والمحاميين المتربصين والمحاميين الذين يتم إغفالهم بناء على طلبهم، وضبط قائمة الحقوق الأخرى وتحديد مقدار المبالغ المستحقة منها".

فالمشرع منح صلاحية تحديد مبالغ الاشتراكات لمجلس اتحاد منظمات المحاميين، والذي تولى تحديد قيمتها بموجب المداولة المؤرخة في 16 ديسمبر 2022، وحتى لا نكون أمام ممارسة غير مشروعة للمهنة وجب آداء هذه الاشتراكات خلال فترة محددة وذلك خلال الثلاثي الأول من كل سنة[4] أي تاريخ 30 مارس كآخر أجل للتسديد تحت طائلة الإغفال التلقائي ذلك أن عدم دفع هذه الاشتراكات يعد من الأخطاء المهنية طبقا للفقرة 10 من المادة 180 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة.

**خامسا: ضمان التأهيل والتكوين المستمر للمهنيين**

يعتبر التكوين المستمر من قبيل الالتزامات المهنية التي تقع على عاتق المهني والتي تهدف إلى تحسين مداركه العلمية وتطوير معارفه ومهاراته وخبراته العلمية أمام التطورات التي يشهدها العالم من نسق سريع للتطور التكنولوجي وزحف العولمة وتطور مستوى الخدمات، فالمهني الذي تلقى تكوينا جيدا يمكنه مواجهة كل التحديات، ونظرا

---

[1]- أنظر الملحق رقم 09 المتضمن نموذج بطاقة التعريف المهنية للمحامي.

[2]-أنظر مداولة مجلس منظمة المحامين ناحية سطيف مؤرخة في 20 ديسمبر 2019 منشورة على الموقع : http://www.avocat-setif.org/evenements/deliberation?i=199

[3]-أنظر مثلا: المادة 26 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة 17 والمادة 04 من المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره.

[4]-المادة 64 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة السابق ذكره، وأنظر أيضا إعلان بعنوان تذكير حول دفع الاشتراكات 2021 منشور على الموقعwww.avocat.setif.org.

لأهمية التكوين المستمر للمهنيين تطرقت النصوص القانونية المنظمة لمختلف المهن إليه[1].

وباعتبار أن مهنة المحاماة جزء من أسرة القضاء وشريكا أساسيا في تحقيق العدالة كان لا بد من ضمان التكوين المستمر للمحامي حتى يتمكن من مواكبة التطورات التي تلحق بالمجال القانوني والقضائي وتطور مستوى الخدمات القانونية وتنوعها، وقد أكدت المادة 82 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والمادة 62 من النظام الداخلي للمهنة على وجوب تحسين المحامي لمداركه العلمية باستمرار، من خلال متابعة برامج التكوين المستمر، حضور الندوات والمحاضرات والأيام الدراسية التي تتناول مواضيع قانونية التي منحت لمجلس المنظمة ومجلس الاتحاد صلاحية إعدادها، وكذا للمدارس الجهوية للمحاميين.

غير أن مجلس الاتحاد اكتفى لحد الساعة بتحديد برنامج التكوين الأساسي للمتدربين (المتربصين)، وبالتالي اقتصر الأمر بالنسبة للتكوين المستمر على الملتقيات والندوات والأيام الدراسية[2] التي تحددها مجالس المنظمات أو المدارس الجهوية أو عن طريق المبادرات الفردية للمحاميين، وهو الأمر الذي يحرم فئة عريضة من مواكبة المستجدات القانونية والقضائية وحتى التقنية التي ترتبط بالمهنة.

وتبقى الأيام التكوينية التي يحددها مجلس المنظمة الوسيلة الأنجع لتحقيق أهداف التكوين المستمر خاصة وأن حضورها يكون إجباريا تحت طائلة الإغفال من الجدول، وهو ما أقرته صراحة مداولة مجلس منظمة المحاميين ناحية سطيف مؤرخة

---

[1]- أنظر مثلا: المادة 170 من القانون 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018 المتعلق بالصحة المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادتين 24 و31 من المرسوم التنفيذي 94-436 مؤرخ في 18 ديسمبر 1995 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم- الترجمان الرسمي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها، السابق ذكره، المادة 11 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره، المادة 04 من المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، السابق ذكره.

[2]- من أمثلة ذلك نذكر على سبيل المثال:

- ملتقى دولي حول دور المحامي في مرافقة الاستثمار وتسوية النزاعات أيام 26، 27، 28 يناير 2023 من تنظيم الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين بالشّراكة مع وزارة العدل وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحامين، والذي انعقد بالمركز الدولي للمؤتمرات بالعاصمة.
- الأيام الدراسية والملتقيات التي دعت أو شاركت فيها المنظمة الجهوية للمحامين ناحية سطيف موجودة على الموقع www.avocat.setif.org نذكر منها:
- يوم دراسي حول التعديلات الجديدة في قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بمحكمة الجنايات بتاريخ 28 سبتمبر 2017 ينادى المحامين سطيف.
- يوم دراسي حول التقاضي الالكتروني بتاريخ 10 ديسمبر 2022 بنادي المحامين سطيف.
- يوم دراسي حول الجديد الذي جاء به القانون 23-05 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية بتاريخ 09 يوليو 2023 بنادي المحامين سطيف.
- ملتقى دولي حول حقوق الدفاع النظري والتطبيقي بتاريخ 25-26 مارس 2011 بجامعة مسيلة .
- ملتقى وطني حول الإشكالات المتعلقة بتطهير الملكية العقارية الخاصة غير المثبتة وأثرها على التنمية الاقتصادية يوم 14 ابريل 2019 بالتعاون مع المنظمة المهنية للمحامين ناحية البليدة.
- ملتقى وطني حول التأمين المؤسساتي يوم 05 ديسمبر 2019 بالتعاون مع المنظمة الجهوية للمحامين ناحية البليدة.

بتاريخ 03 يونيو 2009التي أكدت على إلزامية حضور محاضرات التكوين المستمر المقررة شهريا لجميع المحاميين التابعين لمنظمة سطيف تحت طائلة المساءلة التأديبية[1].

ومن وجهة نظرنا كان من الأفضل لو تم تحديد عدد محدد من ساعات التكوين التي وجب على المحامي استيفاءها خلال السنة كما هو الحال في بعض الدول كفرنسا التي حددت ساعات التكوين ب20 ساعة، والمغرب الذي حدد عدد الحصص ب 10 حصص توزع على السنة بداية من شهر أكتوبر[2]، والتي يجب على المحامي استيفائها تحت طائلة تعرضه لعقوبات تأديبية، وتتولى عادة مدارس أو معاهد التكوين تنظيم الدورات التكوينية، فكان بالتالي لزاما على الجزائر استحداث معاهد للتكوين وهي المطالب الأساسية لمجلس اتحاد منظمات المحاميين بهدف الرقي بمستوى المحاميين والرفع من قدراتهم العلمية والعملية ومواكبة كل المستجدات في المجال القانوني والقضائي، وتجسد ذلك مبدئيا من خلال إنشاء المدرسة الجهوية للمحاميين بسيدي عيسى ولاية المسيلة في انتظار استحداث مدارس أخرى.

## المبحث الثاني: الصلاحيات التأديبية

تعد مسألة الانضباط أمرا في غاية الأهمية لاستمرارية أي منظمة، فكانت صلاحية تأديب كل مُخالف لآداب المهنة وواجباتها من أهم الصلاحيات المخولة للمنظمات المهنية في مواجهة الأعضاء المنتمين إليها، بهدف الحفاظ على شرف المهنة وقواعدها وتقاليدها وأعرافها ضمانا لحسن سير واستمرارية أداء المهنيين للالتزامات الموكلة إليهم، وعليه سيتم التطرق إلى الصلاحيات التأديبية من خلال دراسة الهيئات التأديبية التي أوكلها المشرع مباشرة هذه الصلاحية( المطلب الأول) ثم قيام المساءلة التأديبية ( المطلب الثاني).

### المطلب الأول: الهيئات التأديبية

[1]- مداولة مجلس المنظمة الجهوية للمحامين ناحية سطيف حول إلزامية حضور محاضرات التكوين منشورة على الموقع: http://www.avocat-setif.org/evenements/deliberation?i=1

[2]- أنظر المادة 61 من النظام الداخلي لهيئة المحامين بمراكش، منشور على الموقع: http://barreaumarrakech.ma/archives/719

إن ممارسة المنظمات المهنية لصلاحية تأديب أعضائها يستوجب وجود هيئات متخصصة تتولى ذلك، ونظرا لاختلاف وتنوع المنظمات المهنية والقوانين التي تنظمها سيتم التطرق إلى صور الهيئات التأديبية( الفرع الأول) وطبيعتها القانونية والقرارات الصادرة عنها(الفرع الثاني) ونطاق اختصاص هذه الهيئات(الفرع الثالث)

**الفرع الأول: صور الهيئات التأديبية**

تتخذ الهيئات التأديبية على مستوى المنظمات المهنية العديد من الصور والأنماط فأغلبها مهيكل على درجتين، كما هو معمول به في التنظيم القضائي، فنجد هيئات على المستوى المحلي أو الجهوي و أخرى على المستوى الوطني.

**أولا: المجالس التأديبية الجهوية (المحلية)**

تطرقت النصوص القانونية المنظمة للمهن إلى ممارسة السلطة التأديبية كدرجة أولى على المستوى المحلي أو الجهوي من طرف مجالس تأديبية تتكون من مهنيين فقط وتمثل هيئات التأديب من الدرجة الأولى، وعادة ما تتخذ هذه الهيئات شكلين، شكل مجالس منتخبة مستقلة عن مجلس المنظمة، أو شكل مجلس المنظمة في حد ذاتها.

**1- مجالس تأديب جهوية منتخبة:**

يتم ممارسة سلطة التأديب عن طريق مجالس منتخبة تتشكل من أعضاء منتخبين من طرف زملائهم طبقا لإجراءات وشروط تحددها النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم كل مهنة، ورغم وجود اختلافات من ناحية الأحكام إلا أنها تتوافق عادة في التشكيلة ومدة العهدة وهو ما ينطبق على المهن المساعدة للعدالة[1]، ففي حالة منظمة المحامين طبقا لنص المادة 115 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة يقوم مجلس منظمة المحاميين خلال 20 يوما التي تلي انتخابه، بانتخاب أعضاء مجلس التأديب وعددهم سبعة من بينهم النقيب رئيسا إضافة إلى ثلاث مستخلفين لعهدة مدتها ثلاث (03) سنوات عن طريق الاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة في الدور الأول، والأغلبية النسبية في الدور الثاني، فالمترشح لعضوية المجلس التأديبي وجب أن يكون عضوا في مجلس المنظمة وأن تكون له خبرة سبع(07) سنوات عمل فعلية على الأقل من تاريخ فتح المكتب، تستثنى منها مدة الإغفال والتوقيف[2]، يترأس المجلس التأديبي النقيب بقوة القانون، وفي حالة وجود مانع للنقيب يرأس المجلس العضو الأكثر أقدمية من بين أعضائه.

[1]- أنظر المادة 52 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، والمادة 51 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره، المادة 62 من القانون 16-07 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة الملغى، السابق ذكره.

[2]-المادة 94 الفقرة 02 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره، والمادة 112 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

وحتى يضمن المشرع التمثيل العادل للمحاميين في المجلس، نص القانون المنظم للمهنة على عدم جواز وجود أكثر من ثلاث أعضاء ينتمون لنفس دائرة اختصاص مجلس قضائي واحد ضمن تشكيلة مجلس التأديب، إذا كانت منظمة المحاميين تضم مجلسين أو أكثر، وهذا حتى يمنع وجود سيطرة على مجلس التأديب، وبالتالي تغليب مصلحة فئة على أخرى.

بالنسبة للمهن الطبية تختص المجالس الجهوية لأخلاقيات الطب بممارسة السلطة التأديبية وتبت في أي خرق لقواعد الأدبيات الطبية والقانون في حدود اختصاصها[1]، ويتم ذلك من خلال أحد الفروع النظامية الجهوية المختصة التي تمارس السلطة التأديبية من الدرجة الأولى[2]، ومثال ذلك حددت المادة 84 من النظام الداخلي للفرع النظامي للأطباء تشكيلة اللجان الجهوية للتأديب فبالنسبة للأطباء تتكون اللجنة من أربع( 04) إلى ست (06) أعضاء من أطباء القطاع العام والقطاع الخاص والاستشفائيين الجامعيين، ومستشار قانوني يساعدهم في أداء مهامهم برأي استشاري[3]، يترأس اللجنة مهني من نفس القطاع[4].

- بالنسبة لمهنة الخبير المهندس العقاري يمارس المجلس الجهوي لهيئة الخبراء المهندسين العقاريين السلطة التأديبية طبقا للمادة 18 من الأمر 95-08 المؤرخ في01 فبراير1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، تضم تشكيلته أعضاء منتخبين لمدة ثلاث (03) سنوات يتراوح عددهم من 07 إلى 11 عضو حسب عدد المسجلين في الجدول، ويعتبر مساعدا للمجلس الوطني حيث يقتصر دوره على دراسة الشكاوى، وتقييم حجم الخطأ واقتراح العقوبة المناسبة على المجلس الوطني[5].

### 2- ممارسة سلطة التأديب من طرف مجلس المنظمة:

في هذه الحالة تمارس سلطة التأديب من طرف مجلس المنظمة في حد ذاته الذي ينعقد كمجلس تأديبي وهي حالة مهنة المهندس المعماري، ومهنة المترجم-الترجمان الرسمي، حيث نصت المادة 26 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو

---

[1]- المادة 347 من القانون 18-11 المؤرخ في 2 يوليو 2018 المتضمن قانون الصحة المعدل والمتمم، السابق ذكره. جدير بالذكر أن المجالس الجهوية لم يتم تنصيبها، وقد نصت المادة 447 من هذا القانون على مواصلة المجلس الجهوي المنتخب والمنصب طبقا لأحكام القانون 85-05 المؤرخ في 16 فبراير 1985 ممارسة صلاحياته إلى غاية تنصيب المجالس المنصوص عليها في القانون 18-11.

[2]-المادة 177 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 6 يوليو 1992، المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره.

[3]- Règlement intérieur de la section ordinale national des médecins publie par la section ordinale nationale des médecins le 29mars 2009.

[4]- المادة 222 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره.

[5]- المادتين 20 و 33 من المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في 06 مارس 1996 المحدد لكيفيات تنظيم هياكل مهنة المهندس الخبير العقاري وضبط طرق ممارسة المهنة، ج رج ج، العدد17 لسنة 1996، ص05.

1994 المتعلق بشروط النتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم على أن نقابة المهندسين المعماريين تختص بدراسة العرائض المقدمة ضد القرارات التي تتخذها المجالس المحلية لا سيما في مجال الانضباط، ما يعني أن مجلس المنظمة هو من يمارس السلطة التأديبية، وقد بينت 188 من النظام الداخلي لنقابة المهندس المعماريين[1] أن المجلس التأديبي للنقابة يتكون من درجتين، يشكل المجلس المحلي للنقابة الدرجة الأولى، ومن 07 أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة المحلية لمدة 04 سنوات، ومن ممثل وزير السكن والعمران، ويعينون من بينهم الرئيس[2]، ويختص طبقا لنص المادة 197 من هذا النظام بالنطق بعقوبات الدرجة الأولى وهي الإنذار والتوبيخ، ويختص باقتراح عقوبة المنع المؤقت من ممارسة المهنة على مجلس التأديب في الدرجة الثانية.

وتمارس السلطة التأديبية من طرف مجلس المنظمة بالنسبة لمهنة المترجم-الترجمان الرسمي حيث نصت المادة 31 من المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995 المتضمن شروط الالتحاق بمهنة المترجم-الترجمان الرسمي على أن الغرف الجهوية تساعد الغرفة الوطنية وفي هذا الإطار تتولى تطبيق الإجراءات التأديبية وإصدار العقوبات التابعة لاختصاصها.

**ثانيا: المجالس التأديبية الوطنية**

تضمنت النصوص القانونية المتعلقة بالمنظمات المهنية الإشارة إلى وجود هيئات على المستوى الوطني منها من يملك اختصاصا ابتدائيا ونهائيا، ومنها من تختص بالنظر في الطعون المرفوعة ضد القرارات التي تصدر عن المجالس التأديبية المحلية أو الجهوية(مجالس استئنافية)، وفي هذه الحالة يظهر الاختلاف في طبيعة تشكيلة هذا المجالس، فنجد منها ما تقتصر تشكيلته على مهنيين فقط كما هو الحال بالنسبة لـ :

- المهن الطبية، حيث يضطلع المجلس الوطني للأدبيات الطبية بالسلطة التأديبية[3] وذلك من خلال لجنة التأديب الوطنية التي ينشئها هذا المجلس بموجب المادة 211 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، وتتكون من06 أعضاء ومستشار قانوني برأي استشاري، وتنظر في الطعون ضد القرارات الصادرة من اللجان الجهوية للتأديب طبقا للمادة 04 من النظام الداخلي للفرع النظامي للأطباء.

[1] - Règlement intérieur de l'ordre des architectes, adopte par résolution prise a la majorité par le congres national de l'ordre des architectes , réuni en session ordinaire au palais des nations , le 17-18 décembre 2016.

[2]- المادة 06 من المرسوم التنفيذي 96-293 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لكيفيات تسيير الهيئات النقابية للمهندسين المعماريين، السابق ذكره.

[3]- المادة 347 من القانون 18-11 المؤرخ في 2 يوليو 2018 المتضمن قانون الصحة المعدل والمتمم، السابق ذكره.

- المجلس الوطني لنقابة المهندسين المعماريين الذي يتكون من 14 عضوا[1]، والذي يختص بالنظر في الطعون ضد القرارات التي تتخذها المجالس المحلية في مجال التأديب بخصوص أخطاء الدرجة الأولى طبقا لنص المادة 26 من التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، أو عندما ينظر في أخطاء الدرجة الثانية بناءا على اقتراح من المجلس المحلي[2].

ومنها ما تكون تشكيلتها مختلطة تتكون من مهنيين وقضاة، والتي تمارسها **لجنة وطنية للطعن** تعتبر جهة تأديب استئنافية للقرارات الصادرة عن المجالس الجهوية، ومثال ذلك اللجنة الوطنية للطعن في مهنة المحاماة، مهنة التوثيق، مهنة المحضر القضائي، مهنة محافظ البيع بالمزايدة[3]، ففي مهنة المحاماة تتشكل هذه اللجنة طبقا لنص المادة 129 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة من 07 أعضاء دائمين و07 احتياطيين بعهدة مدتها 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، منهم ثلاث 03 قضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة من بينهم الرئيس، يتم تعيينهم بموجب قرار من وزير العدل حافظ الأختام، إضافة إلى ثلاث 03 أعضاء بصفتهم احتياطيين، أربع 04 نقباء يتم اختيارهم من قبل مجلس الاتحاد من قائمة قدماء النقباء[4]، إضافة إلى أربع 04 نقباء بصفتهم احتياطيين.

وفي حالة حدوث مانع للرئيس يتم استخلافه بالقاضي الأكثر أقدمية، وفي حالة عدم إمكان ذلك يستخلف بالقاضي الأكبر سنا على أن تستكمل التشكيلة بعضو احتياطي، كما يمثل وزير العدل حافظ الأختام قاضي نيابة يباشر مهام النيابة العامة، ويتولى الأمانة أمين ضبط.

وكأصل عام تنظر اللجنة الوطنية للطعن في الطعون المرفوعة ضد القرارات التي تصدر من المجالس التأديبية الجهوية، واستثناء تنظر مباشرة في النزاع موضوع المادة 25 من القانون 13-07 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، ففي حالة وقوع إخلال جسيم بنظام الجلسة، يتم وقفها وجوبا، ويرفع الأمر إلى رئيس الجهة القضائية ومندوب المحاميين للتسوية الودية، وفي حالة عدم حدوث ذلك، يرفع الأمر إلى رئيس المجلس القضائي ونقيب المحاميين لتأكيد نفس المسعى، وفي حال عدم التوصل إلى تسوية، يرفع الأمر إلى وزير العدل حافظ الأختام الذي يخطر اللجنة الوطنية للطعن لحل الإشكال.

إضافة إلى ما سبق، واستثناءا تختص مجالس تأديبية وطنية بالنظر في الملفات كأول درجة، وبالتالي تكون هي الجهة المختصة بسلطة تأديب المهنيين دون وجود دور للمجالس الجهوية، والتي يقتصر دورها على تقديم الاقتراحات ومثال ذلك المجلس الوطني لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين، ولجنة الانضباط والتحكيم بالمجلس الوطني

[1]- يضم المجلس 14 عضوا ينتخبهم المؤتمر من بين أعضاء المجالس المحلية ومن المجلس الوطني الذي انتهت مهامه، يضاف إليهم الوزير المكلف بالهندسة المعمارية، انظر المادة 32 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[2]- Article 198 du Règlement intérieur de l'ordre des architectes.

[3]-أنظر مثلا: المادة 63 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره.

[4]- حددت المواد 186 إلى 188 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة طريقة اختيار النقباء، حيث يقترح كل نقيب على مجلس الاتحاد محامين ممارسين من قائمة نقباء المحامين السابقين التابعين لمنظمته، ثم يتولى مجلس الاتحاد اختيار 04 أعضاء دائمين و04 احتياطيين من القائمة المقترحة شرط أن لا تمثل أية منظمة بأكثر من نقيب سابق.

للمحاسبة بالنسبة للمهن المحاسبية، حيث أكدت المادة 18 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتضمن تنظيم مهنة المهندس الخبير العقاري على أن المجلس الوطني يمارس السلطة التأديبية تجاه أعضاء الهيئة، وأقرت المادة 19 من هذا الأمر بتأهيل المجلس الوطني للهيئة بناء على اقتراح من المجالس الجهوية للنطق في حق المهندسين الخبراء العقاريين المقصرين فيتولى بذلك تطبيق الإجراءات التأديبية والنطق بالعقوبة ويصدر بخصوص ذلك القرارات المتضمنة لهذه العقوبات ويبلغها إلى المجلس الجهوي الذي يتولى تنفيذها، وتضم تشكيلة المجلس رؤساء المجالس الجهوية الثلاث، ومندوبين عن كل مجلس جهوي يتم انتخابهم من بين أعضاء المجالس الجهوية لمدة ثلاث(03) سنوات بما يناسب10/1 من عدد المهندسين، على أن لا يقل عددهم عن 03 ولا يزيد عن 07.[1]

أما بالنسبة لمهنة المحاسبة، فتمارس سلطة التأديب على المستوى الوطني من طرف لجنة تأديبية متساوية الأعضاء تدعى لجنة الانضباط والتحكيم تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة، وتختص بالنظر في كل القضايا التأديبية المتعلقة بالخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وتعتبر هذه اللجنة الجهة المختصة للتحقيق في الشكاوي وتقدير خطورة الأخطاء وإصدار العقوبات[2]، وطبقا للمادة 03 من النظام الداخلي للجنة الانضباط والتحكيم تتشكل اللجنة من 12 عضوا يتم تعيينهم لمدة ثلاث (03) سنوات[3].

## الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لهيئات التأديب وطبيعة القرارات الصادرة عنها

رغم اختلاف الوظيفة الإدارية عن الوظيفة القضائية من حيث الطابع إلا أنهما يلتقيان في الهدف، فالإدارة تباشر وظيفتها عن طريق القرار الإداري، والقضاء عن طريق الحكم القضائي، وبالتالي نجد صعوبة في التمييز بين العمل الإداري والعمل القضائي، فكلاهما تطبيق للقاعدة القانونية المجردة وتجسيد واقعي لها[4].

وعليه يثار التساؤل حول التكييف القانوني لمجالس التأديب وللقرارات التي تصدرها والمعايير المعتمدة في ذلك[5]، فهي تعتبر هيئات خولها المشرع صلاحية الفصل

---

[1]- المادة 07 من المرسوم التنفيذي 96-293 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد لكيفيات تسيير الهيئات النقابية للمهندسين المعماريين، السابق ذكره.

[2]- المادة 62 من القانون 10-01 المؤرخ في 28 يونيو 2010 المتضمن مهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره، والمادة 04 من المرسوم التنفيذي 13-10 المؤرخ في 2013 الذي يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها، ج رج ج، العدد 03 لسنة 2013، ص 18.

[3]- النظام الداخلي للجنة الانضباط والتحكيم لدى المجلس الوطني للمحاسبة المعتمد بموجب قرار وزير المالية المؤرخ في 27 يونيو 2013.

[4]- نسيم بلحو، المسؤولية القانونية للموثق، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص149، مامون مؤدن، المرجع السابق، ص 456، علي عيسى الأحمد، المسؤولية التأديبية للأطباء دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص1093.

[5]- اهتم الفقه والقضاء الإداري بتحديد المعايير التي تجعل هيئة ما ذات طبيعة قضائية وتتمثل في:
**المعايير الفقهية** : لكثرة وتنوع هذه المعايير نذكر منها:

في شكوى معروضة أمامها بموجب قرار يتضمن عقوبة أو جزاء للمهني المخالف ردعا وجزرا له، حماية للمرفق العام وضمانا لحسن سيره واستمراريته.

وفي هذا الإطار انقسم الفقه والقضاء في تحديد الطبيعة القانونية لمجالس التأديب والقرارات التي تصدر عنها، بين من يعتبرها لجان إدارية ذات اختصاص قضائي تصدر قرارات إدارية وبين من يعتبرها بمثابة محاكم تصدر أحكام قضائية.

**أولا: الاتجاه المؤيد للطبيعة الإدارية لمجالس التأديب والقرارات الصادرة عنها**

رغم اختلاف وجهة النظر بين أنصار هذا الاتجاه حول طبيعة مجالس التأديب بين من اعتبرها لجان إدارية ذات اختصاص قضائي يطعن في قراراتها أمام القضاء الإداري، وبين من اعتبرها سلطات إدارية، إلا أن الاتفاق بينهم تجسد في تحديد طبيعة ما يصدر عن هذه المجالس حيث اعتبروها قرارات إدارية، ويبرر أنصار هذا الاتجاه ذلك بأن:

- مجالس التأديب تتضمن عناصر إدارية، وبالتالي تنقصها ضمانات القضاء، فكان من البديهي أن ما يصدر عنها يعد من قبيل القرارات الإدارية، ووجود هذه العناصر ضمن التشكيلة سيؤثر على حيادها والاستقلالية في اتخاذ القرار خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للأحكام القضائية[1].

- إن وجود عناصر قضائية ضمن تشكيلة مجلس التأديب لا يحول طبيعتها، فالقضاة حال مشاركتهم في تشكيلة مجالس التأديب كما هو الحال في لجان الطعن الوطنية لا يمارسون وظيفة قضائية فلا يمكن اعتبارهم في وضعية نشاط، فهم منتدبون للمشاركة في أعمال جهات إدارية أو شبه إدارية[2].

---

- المعاييرالضرورية: من حيث امتلاك الهيئة المعنية لسلطة التقرير لأن الهيئة التي لا تبدي إلا الآراء، لا تعتبر جهة ذات طابع قضائي.
- المعيار المادي: يرى أنه الهيئة تكسب الصفة القضائية عندما تتكلف بمهمة الزجر أو الردع في المجال التأديبي .
- المعيار الشكلي :يعتمد هذا المعيار على تشكيلة الهيئة أي يكون من بينها قضاة والإجراءات المتبعة تقترب من الإجراءات القضائية ، الطابع النهائي الصادر عن هذه الهيئات، تنظيم طرق الطعن ضد القرارات .

**المعايير القضائية** : من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الدولة الفرنسي فإن المعايير التي تعطي صفة الجهة ذات الطابع القضائي لهيئة أو جهة ما يكمن في :

- وجود سلطة التقرير.
- أن تكون الهيئة ملزمة بممارسة سلطة التقرير.
- أن تمارس هذه الهيئة بصفة مجتمعة.

أنظر أيضا رشيد خلوفي، المرجع السابق، ص169، وللتفصيل أكثر حول المعايير الفقهية للتمييز بين العمل القضائي والعمل الإداري، أنظر: إبراهيم رابعي، المرجع السابق، ص 337 وما بعدها.

[1]-سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التأديب (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص690، زكي محمد النجار، "طبيعة قرارات مجلس التأديب، تعليق على حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم 462 لسنة 25 المؤرخ في 29 أبريل 1984"، مجلة المحاماة، العدد 87، السنة 65، سبتمبر- أكتوبر 1985، مصر، ص208.

[2]- علي عيسى الأحمد، المرجع السابق، ص 1138، ورمضان غناي، "تراجع مجلس الدولة في مجال رقابة القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء، تعليق على قرار الغرف المجتمعة رقم 016886"، مجلة مجلس الدولة ، العدد 10 لسنة 2012، ص66 .

- لا يمكن القول بأن مجالس التأديب تؤدي دور المحاكم، فوظيفة هذه الأخيرة لا تؤديها إلا محاكم السلطة القضائية، كما أن صدور القرار التأديبي على درجات مثلما هو الحال في القضاء لا يعني أن كل قرار يصدر على جهتين يعد قضائيا.

- إذا كانت بعض قرارات مجالس التأديب يتم الطعن فيها بالنقض أمام مجلس الدولة الفرنسي فذلك مرده إلى نصوص صريحة تمنحه هذه الصلاحية من جهة، ومن جهة أخرى اعترافه الصريح لهذه المجالس بأنها محاكم، وبالتالي لا حاجة للبحث عن معيار للبحث عن طبيعة ما يصدر عن هذه المجالس، ذلك أن المعيار يتم اللجوء إليه عند عدم وجود نص[1].

- إن تمتع المنظمات المهنية بالسلطة التنظيمية واختصاصها في وضع قواعد أخلاقيات المهنة التي يترتب عن مخالفتها قيام المسؤولية التأديبية يكرس توجه المشرع لإضفاء الطابع الإداري، فمن غير المعقول قيام جهة قضائية بتوقيع عقوبات هي من تولى وضعها وهو ما يتنافى وعنصر الحياد فتكون سلطة لوضع القانون وتطبيقه خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للهيئات المهنية[2].

**ثانيا: الاتجاه المؤيد للطبيعة القضائية لمجالس التأديب والقرارات الصادرة عنها**

يرى هذا الاتجاه أن مجالس التأديب ذات طبيعة قضائية، وأن قراراتها بمثابة أحكام قضائية، حيث اعتبر أنصار هذا الاتجاه أن مجالس التأديب هي هيئات ذات اختصاص قضائي وتعد بمثابة محاكم[3].

وبرر أنصار هذا الاتجاه ذلك[4]:

- تباشر المجالس التأديبية وظيفة قضائية بالمعنى الفني، فهي تفصل في الخصومة المعروضة أمامها القائمة بين رافع الدعوى والمهني المتهم بالمخالفة، وبالتالي يعتبر ما يصدر عنها من قبيل الأحكام القضائية.

- إتباع مجالس التأديب لنفس الإجراءات والشكليات القضائية.

- إنّ المجالس التأديبية بمجرد إصدارها لقرار التأديب تستنفذ ولايتها عليه، فلا يمكنها سحبه أو إلغاءه أو تعديله وهو ما ينطبق على الأحكام القضائية.

---

[1]- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، المرجع السابق، ص881، محمد ماهر أبو العينين، قضاء التأديب في الوظيفة العامة، دار روائع القانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص781.

[2]- رمضان غناي، "تراجع مجلس الدولة في مجال رقابة القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء، تعليق على القرار 016886"، المرجع السابق، ص 73.

[3]- سمير صادق، قرارات وأحكام التأديب في ميزان الإدارة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1985، ص 246، رمزي الشاعر، المسؤولية عن أعمال السلطة القضائية، مطبعة عين الشمس، القاهرة، 1997، ص118.

[4]- أسامة شوقي المليجي، مجالس التأديب وصلاحية القضاة، طبيعة عمله ونظامه الإجرائي(دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص268، ثروت عبد العال أحمد، معيار تمييز العمل القضائي وتطبيقه على قرارات مجلس التأديب الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 153، هيثم حليم غازي، مجالس التأديب ورقابة المحكمة الإدارية العليا عليها، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 155.

- يتشابه القرار التأديبي مع الحكم القضائي، حيث يصدر عن عدة درجات وبنفس القواعد والإجراءات المتبعة أمام المحاكم، كما أن كل دعوى تأديبية تطرح فيها مسألة واقعية فيتحقق المجلس من مدى حدوثها ومدى اعتبارها مخالفة تأديبية ويقرر بعدها إما الإدانة أو البراءة للمهني.

وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي على الطبيعة القضائية لمجالس التأديب في حكم Moiveauالصادر في 02 فبراير 1945 حيث اعتبر أن مجلس التأديب لنقابة الأطباء جهة قضائية، وما يصدر عنه من أعمال يطعن فيها بالنقض أمام مجلس الدولة، واعتمد في حكمه على تشكيلة المجالس التأديبية، والإجراءات التي تتم أمامها وكذا طبيعة عملها فنشاطها يعد عملا قضائيا، وما يصدر عنها هو فصل في منازعة ، فكان أقرب إلى الحكم التأديبي[1]، كما أقرت المحكمة الإدارية العليا في مصر على ما سار عليه القضاء الفرنسي وذلك بموجب الحكم الصادر في 15 ديسمبر 1985 في الطعن رقم 28 لسنة 29 قضائية حيث أقرت أن القرارات التي تصدرها هيئات التأديب هي قرارات نهائية لا يجوز التظلم منها أو سحبها أو التعقيب عليها وبالتالي لا تسري عليها الأحكام المطبقة على القرارات الإدارية فمجالس التأديب تستنفذ ولايتها على القرارات بمجرد إصدارها [2].

**ثالثا: طبيعة مجالس التأديب الوطنية وقراراتها في الجزائر.**

يختلف تحديد الطبيعة القانونية لمجالس التأديب في الجزائر والقرارات الصادرة عنها من هيئة إلى أخرى، وسبب ذلك راجع لاختلاف تشكيلتها والسلطات الممنوحة لها، فقد يكون قرارا إداريا، وقد يكون قضائيا.

**1-القرار التأديبي قرار إداري:**

يعتبر القرار التأديبي قرارا إداريا يطعن فيه بالإلغاء أمام المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة وذلك طبقا المادة 900 مكرر الفقرة 03 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.إ.ج.م.إ.م.م التي نصت على أنّه: "...تختص المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر بالفصل كدرجة أولى في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية والهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية".

- ففي حالة المهندس المعماري وطبقا للمادة 45 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، يتم الطعن في القرارات الصادرة عن المجلس الوطني لنقابة المهندسين المعماريين أمام الوزير المكلف بالهندسة المعمارية، الذي يفصل فيها بقرار إداري إضافة إلى اختصاصه بإصدار عقوبة الشطب، وبالتالي يطعن في قراراته بالإلغاء أمام المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة .

- القرارات التي تصدر عن المجالس الوطنية للمنظمات الوطنية التي تتشكل من مهنيين فقط وهي حالة المجلس الوطني لأخلاقيات الطب، المجلس الوطني لهيئة المهندسين

[1]- محمد محمود قدري، المسؤولية التأديبية للأطباء، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص203.
[2]- هيثم حليم غازي، المرجع السابق، ص195.

الخبراء العقاريين، لجنة الانضباط والتحكيم بالمجلس الوطني للمحاسبة، نظرا لعدم توافرها على المعايير المعتمدة في التمييز بين العمل القضائي والإداري، فتشكيلاتها لا تضم قضاة، كما أنّ مصدر القواعد الإجرائية للتأديب يعود بالأساس إلى النظم الداخلية مع الإشارة إلى النصوص التنظيمية، خلافا للإجراءات القضائية التي تقرر بموجب نصوص قانونية، إضافة إلى عدم استقلالية سلطة اتخاذ القرار خاصة في ما تعلق بعقوبة المنع المؤقت والشطب من الجدول حيث يتم اقتراح العقوبة على السلطات الإدارية المختصة وهو ما يتنافى العمل القضائي مما يصبغ على القرار التأديبي الطابع الإداري.

وقد أكد مجلس الدولة ذلك في قراره الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ07 يناير 2003 ملف رقم 13397 في قضية (ر.ل) ضد (ب.ع) ومن معه المتعلق بوقف تنفيذ قرار صادر عن المجلس الوطني للخبراء المحاسبين، حيث جاء في حيثيات القرار أن:"... من الثابت أن مجلس الدولة مختص طبقا للمادة 09 من القانون العضوي 98-01 للفصل في الطعون بالبطلان المرفوعة ضد القرارات التنظيمية والفردية الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية، حيث أن هذه القرارات تنحصر في القرارات التنظيمية والفردية الصادرة تجاه أعضائها دون القرارات المتعلقة بتسييرها الداخلي، التي يرجع الفصل فيها إلى الجهات القضائية الإدارية المختصة إقليميا"[1].

**2- القرار التأديبي قرار قضائي:**

وهي القرارات التي يطعن فيها بالنقض أمام مجلس الدولة طبقا للمادة 09 من القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30مايو 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله المعدل والمتمم، وكذا المادة 901 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير2008 المتضمن ق.إ.ج.م.إ.م.م حيث يختص مجلس الدولة بالفصل في الطعون بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة نهائيا عن الجهات القضائية الإدارية، ويختص أيضا بالفصل في الطعون بالنقض المخولة له بموجب نصوص خاصة، ويتعلق الأمر باللجان الوطنية للطعن في المهن المساعدة للعدالة(مهنة المحاماة، مهنة المحضر القضائي، مهنة الموثق، مهن محافظ البيع بالمزايدة).

حيث اعتبرها جانب من الفقه مجالس ذات طبيعة قضائية، وما يصدر عنها قرارات قضائية، باعتبارها تفصل في المنازعات المعروضة أمامها[2] نظرا لأن قراراتها صادرة في الدرجة الثانية، فهي تعد جهة استئناف لقرارات مجلس التأديب الجهوي[3]، إضافة إلى وجود قضاة ضمن تشكيلة هذه اللجان الأمر الذي يوفر عنصر التخصص، واعتماد نفس الإجراءات المتبعة أمام القضاء بشكل عام، إضافة إلى إضفاء المشرع للصفة القضائية لهذه اللجان ومثال ذلك نصت المادة 132 الفقرة 02 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أن الطعن في

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد 04 لسنة 2003، ص 135.
[2]- أحمد محيو، المنازعات الإدارية في النظام الجزائري، المرجع السابق، ص 48.
[3]- رشيد خلوفي، المرجع السابق، ص185، مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الثاني: نظرية الاختصاص، الطبعة الخامسة، د.م.ج، الجزائر، 2009، ص222.

القرار التأديبي لا يوقف تنفيذ قرارات اللجنة الوطنية للطعن[1]، وهي من سمات الطعن بالنقض طبقا لنص المادة 909 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير2008 المتضمن قانون ق.إ.ج.م.إد.م.م:" الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة ليس له أثر موقف"؛ كما أنّ النص على علنية جلسة النطق بالقرار الذي تصدره اللجنة الوطنية للطعن خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة لقرارات مجالس التأديب الجهوية، يتوافق مع الأحكام القضائية التي تصدر بصفة علنية تطبيقا للمادة 162 الدستور التي نصت على أنه:" تعلل الأحكام القضائية وينطق بها في جلسة علنية".

وقد أكد مجلس الدولة ذلك في قراره الصادر عن الغرف مجتمعة بتاريخ07 يونيو 2005 الملف رقم 016886 فصلا في القضية المتعلقة بعزل قاض حيث جاء في حيثيات القرار أنه:"... حيث أن المجلس الأعلى للقضاء مؤسسة دستورية وأن تشكيلته وإجراءات المتابعة أمامه والصلاحيات الخاصة التي يتمتع بها عند انعقاده كمجلس تأديبي تجعل منه جهة قضائية إدارية متخصصة تصدر أحكاما نهائية تكون قابلة للطعن فيها عن طريق النقض أمام مجلس الدولة عملا بأحكام المادة 11 من القانون العضوي 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه، وبالتالي فإنّ الطعن في هذه الحالة لا يمكن أن يكون إلا طعنا بالنقض وبذلك يجب أن يخضع للشروط المحددة في نص المادة 233 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية"[2]، وبذلك يكون مجلس الدولة قد أقر في اجتهاده بالطبيعة القضائية للجان التأديب التي تضم في تشكيلتها قضاة كما هو الحال بالنسبة للجان الطعن الوطنية، وعلى هذا الأساس توالت القرارات التي تكرس هذا الاجتهاد القضائي ومثال ذلك قرار مجلس الدولة الصادر بتاريخ 19 أبريل 2006 ملف رقم 025039 والقرار الصادر بتاريخ 11 يوليو 2007 ملف رقم 037228[3]، حيث أقر في القرارين بأن قرارات المجلس الأعلى للقضاء المنعقد كهيئة تأديبية لا تقبل إلا الطعن بالنقض استنادا إلى المبدأ الذي أقره المجلس في اجتهاده بموجب قرار الغرف المجتمعة بتاريخ 07 يونيو 2005 ملف رقم 016886 المذكور أعلاه.

كما أقر بالطابع القضائي للجنة الطعن الوطنية في مهنة المحاماة بصورة صريحة مما لا يدع أي مجال للتأويل، وذلك في قراره الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 21 أكتوبر 2008 ملف رقم 047841 في القضية المتعلقة بالطعن بالإلغاء ضد قرار اللجنة الوطنية للطعن.

وبذلك فعبارة الجهات القضائية الإدارية الوارد ذكرها في نص المادة 09 من القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله المعدل والمتمم لا تعني فقط المحكمة الإدارية للاستئناف التي ينظر في أحكامها الصادرة نهائيا أمام مجلس الدولة عن طريق الطعن بالنقض، فمجلس الدولة في اجتهاده اعتبر كذلك لجان الطعن الوطنية جهات قضائية إدارية.

---

[1]- أنظر مثلا:المادة 67 الفقرة 02 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، المادة 63 الفقرة 02 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[2]- مجلة مجلس الدولة، العدد 10 لسنة 2012، ص 59.

[3]- مجلة مجلس الدولة، العدد 09 لسنة 2009، ص57-59 .

غير أن جانب آخر من الفقه رفض الأخذ بالطابع القضائي لهذه اللجان، وبرر ذلك بأن عضوية القضاة في المجلس التأديبي ليس بصفتهم قضاة عموميون، كما أن المشرع كثيرا ما ينشئ لجانا إدارية تضم تشكيلتها قضاة قصد ضمان مصداقية العمل وليس بهدف إضفاء الطابع القضائي عليها.

إضافة إلى ذلك فإن إنشاء الجهات القضائية هو اختصاص أصيل للمشرع طبقا لنص المادة 140 من الدستور، واستنادا لذلك صدر القانون العضوي 22-10 المؤرخ في 09 جوان 2022 المتعلق بالتنظيم القضائي[1] محددا المقصود بالجهات القضائية الإدارية الواردة في نص المادة 09 من القانون العضوي 98-01 المذكور أعلاه وهي على سبيل الحصر المحكمة الإدارية، المحكمة الإدارية للاستئناف، وبالتالي لا مجال للحديث عن جهات أخرى، ولا يمكن بالتالي اعتبار الهيئات المنشئة من طرف المنظمات المهنية هيئات قضائية حتى لو أضفت عليها النصوص المنشئة لها الطابع القضائي.

كما أن اجتهاد مجلس الدولة المتعلق بإضفاء الطابع القضائي على لجان الطعن ليس في محله فهو غير مختص بمنح الصفة القضائية لهيئة لم يمنحها المشرع هذه الصفة ويكون بذلك قد حل محله، وفي ذلك تجاوز لاختصاصاته ومخالفة لمبدأ الفصل بين السلطات[2].

وأستند هذا الجانب في تبرير موقفهم على قرارات مجلس الدولة التي تمسك فيها باختصاصه للفصل في دعاوى إلغاء قرارات التأديب الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء والمنظمات المهنية الوطنية والهيئات الإدارية ذات الاختصاص التأديبي[3]، لا سيما القرار الصادر عن مجلس الدولة بتاريخ 27 يوليو 1998 قضية رقم 172994 فصلا في القضية المتعلقة بالطعن في قرار صادر عن المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 11 يوليو1996 المنعقد كهيئة تأديبية والقاضي بعزل قاض من مهامه، حيث جاء في حيثيات القرار:"... إن القرارات الصادرة عن سلطة إدارية مركزية وبهذه الصفة تكون قابلة للطعن فيها بالإبطال عندما يثبت بأنها اتخذت مخالفة للقانون أو عندما تكون مشوبة بعيب تجاوز السلطة،... لهذه الأسباب قضى بإبطال قرار العزل"[4].

---

[1]- القانون العضوي 22-10 المؤرخ في 09 جوان 2022 المتعلق بالتنظيم القضائي،ج رج ج، العدد 41 لسنة 2022، ص06.

[2]- رمضان غناي، "تراجع مجلس الدولة في مجال رقابة القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء، تعليق على القرار "016886، المرجع السابق ص 63-73، ورشيد خلوفي، المرجع السابق، ص 194.

[3]- غناي رمضان، "عن موقف مجلس الدولة من الرقابة على القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء، تعليق على قرار مجلس الدولة الصادر بتاريخ 27 فبراير 1998 ملف رقم "172994، مجلة مجلس الدولة، العدد 06 لسنة 2005، ص 35 وما بعدها.

[4]- مجلة مجلس الدولة، العدد 01 لسنة 2002، ص 83.

قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الثانية بتاريخ 24 يونيو 2002 ملف رقم 004827 في قضية وزارة العدل ضد الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين حيث أن الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين منظمة مهنية وطنية وهي تتخذ عقوبات تنظيمية دون استشارة سلطة إدارية، ومن ثم فإن قراراتها تكتسي طابعا قضائيا وبالتالي يمكن الطعن فيها كما هو منصوص عليه في المادة 09 أمام مجلس الدولة"[1]، غير أن مجلس الدولة وقع في تناقض صارخ حيث صرح المجلس من جهة بالطبيعة القضائية لقرارات الغرفة الوطنية للمحضرين، ومن جهة أخرى أقر بقبول الطعن بالبطلان, وألغى قرار الغرفة استنادا إلى نص المادة 09 من القانون العضوي 98-01 المتعلق بمجلس الدولة بدل أن يصرح برفض الطعن ذلك أن القرارات القضائية ينظر فيها بالنقض استنادا إلى نص المادة 09 من القانون العضوي 98-01 أو يصحح الوصف الذي أضفاه على قرار الغرفة الوطنية.

**الفرع الثالث: نطاق اختصاص المجالس التأديبية**

يعتبر اختصاص الجهات التأديبية شرطا أساسيا لمشروعية ما يصدر عنها، حيث يتولى المشرع إنشاء الهيئة التأديبية ويحدد نطاق اختصاصها، وبالتالي فولاية التأديب لا تملكها إلا الهيئة أو الشخص الذي منحه المشرع الاختصاص، وفي الشكل والنطاق الذي حدده القانون[2]، فيكون نطاق اختصاص الجهات التأديبية طبقا لذلك نوعيا، شخصيا مكانيا وزمنيا.

**أولا: الاختصاص النوعي**

ويقصد بالاختصاص النوعي للهيئات التأديبية صلاحيتها بالنظر في المخالفات التأديبية فقط، وبالتالي لا تختص هذه الهيئات بالنظر في المخالفات الجزائية أو المدنية إلا إذا اعتبرت في ذات الوقت مخالفات تأديبية[3].

وعليه فالهيئات التأديبية هي الجهة المختصة بتأديب المهنيين المخالفين، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمارس سلطة أخرى هذه الصلاحية إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك[4]، والجديد بالذكر أن المجالس التأديبية الجهوية هي المختصة كأصل عام بالنظر كدرجة أولى في الشكاوي المرفوعة ضد المهنيين المخالفين، وتختص المجالس الوطنية بالنظر في الطعون المرفوعة ضد قرارات هذه المجالس، كما يمكن أن يتم توزيع الاختصاص بين المجالس الوطنية والجهوية، وقد يقتصر الأمر على المجالس الوطنية فقط فينعقد لها الاختصاص للنظر في كل المخالفات.

كما يمكن استثناءا منح السلطة الإدارية صلاحية التأديب كما هو الحال بالنسبة لمهنة المهندس المعماري أين منح الوزير المكلف بالهندسة المعمارية صلاحية شطب

---

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد 02 لسنة 2002، ص 171.

[2]- كمال عبد الواحد الجوهري، قواعد المسؤولية التأديبية والجنائية والمدنية في مجال تأدية أعمال المحاماة بسبب مخالفة قانون المهنة والإخلال بواجباتها وتقاليدها والحط من قدرها: دراسة تطبيقية في التشريع والقضاء في كل من دولة مصر ودولة الكويت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2015، ص 214.

[3]- نسيم بلحو، المرجع السابق، ص 128 .

[4]-إبراهيم رابعي، المرجع السابق، ص 190.

المهني من الجدول[1]، ويقتصر دور المنظمة المهنية متمثلة في المجلس الوطني للمهندسين المعماريين على اقتراح عقوبة الشطب رغم أن هذا المجلس هو المختص في مراقبة الانضمام للمنظمة، فكان من الأجدر أن يكون هو المختص بإصدار قرار الشطب تطبيقا لقاعدة توازي الأشكال فإلغاء أو تعديل أي قرار إداري يكون بقرار إداري آخر صادر عن نفس الجهة التي أصدرته، وبالتالي فالسلطة التي لها صلاحية التعيين (القيد في الجدول) هي من تملك صلاحية الشطب وهو الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على صلاحية وقوة المنظمة المهنية في مواجهة المنتسبين إليها.

كما يمكن كذلك أن يسند الاختصاص لهيئات أخرى تجتمع كمجلس تأديبي كما هو الحال بالنسبة لمجلس اتحاد منظمات المحاميين الذي يجتمع كهيئة تأديبية للنظر في الشكاوى التي تخص نقيب المحاميين أو نقيب سابق أو رئيس مجلس الاتحاد[2].

**ثانيا: الاختصاص الشخصي**

تختص السلطة التأديبية بمتابعة المهنيين الذين ارتكبوا أخطاء مهنية، فارتباط الاختصاص الشخصي يكون بحمل الشخص صفة مهني، وذلك لا يتحقق إلا من خلال القيد في الجدول، وعليه لا ينعقد الاختصاص للمجلس التأديبي لملاحقة شخص لا ينتمي إلى المنظمة المهنية، ذلك أن الانتساب لهذه المنظمات يكون إجباريا كما سبق التطرق إليه، فحتى يتم متابعة المحامي تأديبيا وجب أن يكون مسجلا في جدول منظمة المحاميين، وبالتالي يكون قد اكتسب صفة محام، وارتكب خطأ مهنيا من خلال ممارسته لمهنته أو بمناسبتها، بغض النظر إن كان محام ممارس أو محام متربص، ذلك أن المادة 177 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة قد أقرت أن الأخطاء المهنية هي الأقوال والأفعال والممارسات التي يرتكبها المحامي المسجل بالجدول أو بقائمة المحاميين المتربصين[3].

أما إذا اكتشف ارتكاب الخطأ بعد استقالة المهني (المحامي مثلا) وشطبه من عضوية المنظمة، فإن المجلس التأديبي يقرر عدم إمكانية مباشرة الدعوى التأديبية في حقه لانتفاء الصفة، لأن المهني لم يعد عضوا فيها وأصبح أجنبيا عنها، فالمهني يكتسب مركزه القانوني ابتداء من التسجيل في الجدول ويفقد هذا المركز باستقالته[4] أو شطبه، كما أن المساءلة التأديبية لا تستهدف التعويض أو جبر الضرر، بل الهدف منها ردع مرتكب الخطأ، ومنع المهني المتابع من تكرار الخطأ.

**ثالثا: الاختصاص المكاني**

---

[1]- المادة 48 من المرسوم التشريعي 49-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[2]- المادة 116 من القانون 13-07 المؤرخ في29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[3]-أنظر أيضا المادة 77 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن تنظيم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره، والمادة 189 من النظام الداخلي لنقابة المهندسين المعماريين، السابق ذكره.

[4]- الملاحظ أن بعض القوانين المنظمة لبعض المهن قد نصت صراحة على متابعة المهني تأديبا حتى بعد استقالته كما هو الحال في نص المادة 63 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على أنه:" يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية ،... حتى بعد استقالتهم من مهامهم عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم"، وهنا يتعلق الأمر بالأخطاء التي تم ارتكابها قبل الاستقالة.

يؤول الاختصاص كأصل عام إلى محل القيد في الجدول، وبالتالي يؤول الاختصاص للمجلس التأديبي التابع للمنظمة المهنية التي سجل المهني في جدولها، أي مكان تواجد إقامته المهنية، فالمحامي مثلا يمارس مهامه في إقامة مهني داخل اختصاص مجلس منظمة المحاميين التابع لها، وبالتالي يتولى المجلس التأديبي لهذه المنظمة صلاحية النظر في القضايا التأديبية الخاصة بالمحامي المتابع المقيد بجدولها حتى ولو ارتكب الخطأ في دائرة اختصاص منظمة أخرى، حيث يتولى نقيب المحاميين الذي وقعت في دائرة اختصاصه المخالفة إخطار نقيب المحاميين للمنظمة التي ينتمي إليها المحامي مرتكب المخالفة ليتم متابعته تأديبيا[1]، وحتى في حالة تغيير المحامي لموطن مزاولة المهنة في نفس الوقت الذي ارتكب فيه المخالفة، يتولى المجلس التأديبي للمنظمة الذي كان المحامي مقيدا في جدولها صلاحية المتابعة التأديبية[2].

إلا أنه واستثناءا خرج المشرع عن الأصل العام إذا تعلق الأمر بعضو أو رئيس المنظمة المهنية[3]، ففي حالة مهنة المحاماة وطبقا للمادة 116 من القانون 13-07 المؤرخ في29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم المهنة، إذا كانت الشكوى تخص عضوا من مجلس منظمة المحاميين تبلغ الإجراءات إلى نقيب أقرب منظمة ليحيلها إلى مجلس التأديب، وإذا كانت الشكوى تخص نقيب المحاميين أو نقيبا سابقا أو رئيس مجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحاميين فإن الاختصاص يؤول لمجلس الاتحاد المنعقد كهيئة تأديبية، ولعل المشرع تبنى هذا المسعى ضمانا للحياد بتجسيد مساءلة تأديبية بعيدة عن أي ضغط، نظرا لما يتمتع به هؤلاء من تأثير على أعضاء المنظمة بصفة عامة.

**رابعا: الاختصاص الزّماني**

الأصل العام أن متابعة المهني تأديبيا يتم بناء على أخطاء مهنية ارتكبها أثناء ممارسته لمهامه أو بمناسبتها، فالخضوع للسلطة التأديبية يسري من تاريخ القيد في جدول المنظمة، وبالتالي لا تتم متابعته تأديبيا على أخطاء ارتكبها قبل الانضمام للمنظمة.

غير أن بعض الفقه يرى في إمكانية متابعة المهني الذي ارتكب أفعالا تشكل أخطاء تأديبية وتسبق انضمامه للمهنة، فالمجلس التأديبي للمنظمة المهنية للمحاميين مثلا يمكنه متابعة المحامي الذي ارتكب أفعالا تمس بشرف المهنة قبل الانضمام إليها، ولم يتفطن لها مجلس المنظمة عند دراسة ملف الانضمام، فبناء على ذلك يمكنه أن يتخذ قرارا بشطب المحامي، وبالتالي منعه من مزاولة المهنة أو إعفائه من التهمة الموجهة إليه[4].

---

[1]- المادة 78 الفقرة 02 و03 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]- مامون مؤدن، المرجع السابق، ص 446.

[3]- أنظر مثلا المادة 52 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره، والمادة 211 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره.

[4]- على سعيدان، المرجع السابق، ص55.

والجدير بالذكر أنه لا يمكن متابعة المهني إذا تقادمت الدعوى التأديبية، ويقصد بالتقادم زوال الأثر القانوني للفعل المرتكب بانقضاء المدة، ويؤدي إلى انقضاء المخالفة التأديبية، والعقوبة التي كان من الممكن تسليطها على مرتكب الخطأ[1].

ويعتبر القانون 91-04 المؤرخ في 8 يناير 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة الملغى أول قانون نص صراحة على تقادم الدعوى التأديبية وذلك في نص المادة 59 منه، كما نص القانون الحالي 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على تقادم الدعوى التأديبية في نص المادة 128 والتي جاء فيها:"تتقادم الدعوى التأديبية بمرور ثلاث 03 سنوات ابتداء من يوم ارتكاب الأفعال ما لم تحمل وصفا جزائيا، وينقطع هذا التقادم بكل إجراء من إجراءات التحقيق أو المتابعة المرتبطة بالدعوى التأديبية".

فمن خلال نص المادة أعلاه، تتقادم الدعوى التأديبية بمرور المدة المقررة قانونا، حيث يفقد المجلس التأديب يحق المتابعة التأديبية ضد المحامي مرتكب الخطأ بمرور ثلاث 03 سنوات تسري من تاريخ ارتكابه للأفعال، وبالتالي سيفلت من العقاب حتى لو ثبت فيما بعد ارتكابه للمخالفة المعاقب عليها قانونا، شرط أن لا تحمل هذه الأفعال وصفا جزائيا، فإذا كانت الدعوى الجزائية لم تنقض بعد فإن الدعوى التأديبية لا تتقادم حتى ولو مضى على ارتكابها ثلاث 03 سنوات، بمعنى أنه إذا ثبتت الإدانة الجزائية للأفعال التي ارتكبها المحامي فذلك يترتب عليه المساءلة التأديبية أيضا[2].

**المطلب الثاني: المساءلة التأديبية**

يعتبر مبدأ سير المرافق العامة بانتظام واطراد من بين أهم المبادئ التي تحكم المرافق العامة، ومن أجل تكريس هذا المبدأ والحفاظ على النظام العام كان لابد على المهنيين الالتزام بالواجبات والالتزامات المقررة بموجب النصوص القانونية والتنظيمية وكذا أخلاقيات المهنة وأعرافها وتقاليدها ويترتب عن الإخلال بها تعرض المهني للمساءلة التأديبية التي يترتب عنها توقيع جزاءات تأديبية من طرف المنظمة المهنية منعا لتهاونهم في أداء واجباته والمهام المنوطة بهم، وعدم قيامهم بأفعال وتصرفات تمس بكرامة المهنة والإخلال بها، وعليه سيتم التطرق إلى الأخطاء والعقوبات التأديبية (الفرع الأول)، ثم إجراءات المسائلة التأديبية(الفرع الثاني).

**الفرع الأول: الأخطاء والعقوبات التأديبية**

[1]- محمد الأخضر بن عمران، النظام القانوني لانقضاء الدعوى التأديبية ( دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006-2007، ص 127 .

[2]- جاء في قرار مجلس الدولة مؤرخ في 24 يونيو 2006 على طعن وزير العدل حافظ الأختام في قرار الغرفة الجهوية للمحضرين القضائيين والتي أصدرت قرار تأديبيا بتبرئة محضر قضائي تم الحكم عليه من طرف الغرفة الجزائية قضاء عنابة ب03 أشهر سجن مع وقف التنفيذ ودفع 20000 د.ج كغرامة مالية، وتم تأييد القرار من طرف الغرفة الوطنية للمحضرين، حيث جاء في حيثيات قرار مجلس الدولة أن" ... الوقائع المسندة للمحضر (ل.ع) خطيرة ومرتكبة أثناء أداء مهنته وأنه حكم عليه ب 03 أشهر سجنا مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 20000 د.ج, إنه بالنتيجة فإن الطعن بالإلغاء المرفوع من طرف وزير العدل قانوني ومؤسس,انه يتعين الاستجابة له، وبالتالي قضى المجلس ببطلان قرار الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين"، للتفصيل أكثر انظر محمد الأخضر بن عمران، المرجع السابق، ص168.

يرتب ارتكاب أخطاء من طرف المهنيين توقيع عقوبات تأديبية من طرف المنظمة المهنية، وعليه سيتم التطرق إلى الأخطاء التأديبية وأنواعها ثم العقوبات التأديبية وتصنيفاتها.

**أولا: الخطأ التأديبي**

يطلق على الخطأ التأديبي العديد من المصطلحات كالجريمة التأديبية والمخالفة التأديبية، كما أن المشرع لم يستخدم لفظا واحد بل استخدم عدة ألفاظ منها التقصير الخطأ، المخالفة، واستعمل في أغلب النصوص القانونية التي تنظم المهن الحرة عبارة الخطأ المهني.

**1- التعريف بالخطأ التأديبي:**

بصفة عامة لم تهتم القوانين والأنظمة الداخلية الخاصة بالمنظمات المهنية بوضع تعريف محدد للخطأ التأديبي، ولعل السبب في ذلك كما يرى أحد الباحثين، يرجع إلى طبيعة الأخطاء التأديبية التي لا تقبل التحديد أو الحصر لارتباطها بطوائف متعددة من المهنيين بل بواجبات متغيرة لهذه الطوائف، ومتغيرة كذلك من وقت لآخر[1]، لهذا فإن المشرع عادة ما يكتفي بتبيان ووضع الواجبات المهنية، وينص بعد ذلك على أن كل مخالفة لهذه الواجبات يعاقب عليها تأديبيا.

وفي هذا الإطار نصت المادة 118 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:" دون الإخلال بالمسؤولية الجزائية والمدنية المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يتعرض المحامي عن كل تقصير في التزاماته المهنية أو بمناسبة تأديتها إلى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون"، والملاحظ أن نص هذه المادة قد تضمن عبارة التقصير في الالتزامات المهنية أو بمناسبة تأديتها، دون أن يتم تحديد مصدر هذه الالتزامات، خلافا لما كان عليه الأمر في القانون 91-04 المؤرخ في 1994 الملغى الذي حددت المادة 50 منه مجال الخطأ التأديبي، بورود عبارة كل مخالفة للقوانين والتنظيمات وكل انتهاك للقواعد المهنية، إلا أن النظام الداخلي للمهنة قد تدارك ذلك ووضع تعريفا للخطأ التأديبي بموجب المادة 177 التي نصت على أن:" كل الأقوال والأفعال والممارسات التي يرتكبها المحامي المسجل بالجدول أو بقائمة المحاميين المتربصين والمتضمنة مخالفة قانون تنظيم المهنة أو النظام الداخلي للمهنة أو تقاليدها أو أعرافها أو أخلاقياتها أو أهدافها النبيلة"[2].

وعليه يُعرف الخطأ التأديبي بأنّه العمل الذي يخالف به الموظف الواجبات الخاصة المفروضة عليه بصفته موظفا، أي كل عمل يقوم به الموظف بمخالفة الالتزامات التي تفرضها عليه مهنته[3] أو ارتكاب محظور يتوجب عليه عدم القيام به[1]، كما يعرف

---

[1]- رمضان محمد بطيخ، المسؤولية التأديبية لعمال الحكومة والقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام فقها وقضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص106.

[2]- أنظر مثلا:المادة 53 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، والمادة 03 من المرسوم التنفيذي 29-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره.

[3]- وليد رحماني، وليد شريط، "خصوصية مبدأ شرعية الأخطاء المهنية في النظام التأديبي الجزائري"، مجلة آفاق للعلوم،المجلد 03، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2018 ، ص306.

بأنه: "الأخطاء المهنية التي تتمثل في مخالفات مختلف الواجبات المهنية المقررة في قوانين الأخلاقيات أو في نصوص قانونية أو تنظيمية أخرى، ولكن أيضا لواجبات مهنية يمكن للسلطة القضائية التأديبية الاعتراف بها وتقديرها بعيدا عن النصوص، حيث أن القانون التأديبي لا يطبق مبدأ القانون الجنائي في صرامة المخالفات"[2]، فالخطأ التأديبي هو حد كل فعل منصوص عليه أولا ارتكب في نطاق ممارسة المهنة أو في الحياة الخاصة لمرتكبه، على أن يكون من شأن ذلك المساس بكرامة وتقاليد المهنة وتختص بجزره هيئة مهنية نيابة عن أبناء الطائفة وتباشره عنهم مجالس تأديبية تشكل لهذا الغرض"[3]، فيما اعتبره آخرون إخلال متخصص ينتمي إلى هيئة بالواجبات التي يلقيها على عاتقه انتماؤه إليها، وتفرض الجريمة التأديبية خضوع الهيئة التي ينتمي إليها الفاعل لقواعد تستهدف صيانة هيبتها وكرامتها وكفالة حسن سير العمل فيها[4].

إن محاولة الفقه تعريف الخطأ التأديبي أدت إلى إعطاء صورة واضحة له ولمجاله، مما يسمح بممارسة سلطة التأديب من طرف المنظمة وتحديد مجال سلطتها في تقدير الخطأ، فالمهني شخص متخصص في مجال مهنته، وفي حال ارتكابه لخطأ فإن هذا الأخير ينظر إليه من عدة زوايا، فقد يكون الخطأ مهنيا مرتبطا بالتخصص، وقد يكون قانونيا مرتبط بالجانب الفني ( مثل استقبال المحامي لعملائه خارج المكتب)، وقد يكون أخلاقيا ينتج عن مخالفة قواعد أخلاقيات المهنة وشرفها وأعرافها.

وعليه يمكننا تعريف الخطأ التأديبي بأنه كل قول أو عمل أو امتناع عن عمل يصدر عن المهني ويكون مخالفا للقوانين والأنظمة الداخلية وأخلاقيات المهنة وكرامتها وأعرافها، ما يعرضه للمسائلة التأديبية التي تتولاها مجالس تأديبية يتم تشكيلها لهذا الغرض.

### 2- أركان الخطأ التأديبي:

اختلف الفقه حول أركان الخطأ التأديبي، فإذا كان للجريمة الجنائية ثلاث أركان والمتمثلة في الركن المادي، الركن الشرعي والركن المعنوي[5]، فإن الأمر محل خلاف بالنسبة للخطأ التأديبي بين من يأخذ بوجوب توافر ركنين المادي والمعنوي وبين من يأخذ بركن واحد.

#### 2-1- الركن المادي:

يعتبر الركن المادي الركن الوحيد الذي أجمع الفقهاء على وجوب توافره في المخالفة التأديبية، فمن غير المقبول أن نكون أمام خطأ تأديبي دون واقعة تشكل هذا الخطأ فهو يشكل المظهر الخارجي للخطأ التأديبي، ويتمثل هذا الركن في كل فعل إيجابي يصدر

---

[1]- نعيم خيضاوي، فتيحة باية، "الجزاء التأديبي للموظف العام في قانون الوظيفة العامة الجزائري"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020، ص41.

[2]- André DE LAUBADÈRE, Jean Claude VENEZIA, Yves GAUDEMET,op.cit, p 776.

[3]- نادية المومني، المرجع السابق، ص86، موحى الحمزاوي، مسؤولية المحامي في التشريع المغربي، الطبعة الأولى، مكتبة أديال، المغرب، 1994، ص133

[4]- كمال عبد الواحد الجوهري،المرجع السابقص192، أسامة أحمد شوقي المليجي، المرجع السابق، ص 66.

[5]- إبراهيم رابعي، المرجع السابق، ص114.

عن المهني ويكون ظاهرا أو ملموسا[1]، بمعنى أن المسؤولية التأديبية تنتفي إذا لم تسند لمهني بذاته، فمثلا حتى يتم تطبيق نظام تأديب المحاميين وجب أن يكون من ارتكب الخطأ محاميا مسجلا في الجدول وأن يكون للفعل المشكل خطأ تأديبيا وجود مادي ظاهر، فالقانون لا يعاقب على النوايا والأفكار[2]، وبالتالي فهو الفعل الذي يرتكبه المهني ويعد بموجبه خارجا عن مقتضى الواجب في أعمال المهنة أو ظاهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة المهنة، فيعد بالتالي بمثابة المظهر الخارجي للخطأ التأديبي.

ولا يشترط لتحقق الفعل الذي يشكل خطأ تأديبيا وقوع ضرر ما، فمن المقرر أنه لا ارتباط بين الخطأ والضرر في مجال المسؤولية التأديبية، فقد تتحقق مسؤولية المهني بثبوت وقوع الخطأ من جانبه ولو لم يثبت وقوع ضرر ما، كذلك لا تقوم المسؤولية التأديبية لمهني رغم وقوع ضرر أصاب جهة تنظيم المهنة، لأنه ليس من الحتمي أن يترتب كل ضرر من الخطأ، فهناك حالات يمكن أن يقع فيها ضرر نتيجة اعتبارات خارجة عن إرادة المهني وجهات تنظيم المهنة فلا تقوم المسؤولية التأديبية لأي منهما[3].

### 2-2- الركن المعنوي:

يقصد بالركن المعنوي للمخالفة التأديبية أن يكون الفعل أو الامتناع عن الفعل نتيجة إرادة لدى المهني وهو يرتكب هذه المخالفة، حيث تنصرف إرادته نحو تحقيق الواقعة مع معرفته المسبقة بالمخالفة التأديبية وهو يرتكبها والجزاء المترتب عن فعله هذا[4].

ولقد ثار جدل فقهي حول هذا الركن من حيث وجوب توافره من عدمه، فأغلبية الفقهاء مع القول باعتبار الركن المعنوي أحد أركان المخالفة التأديبية، حيث يرون أن الإرادة تعتبر من أركان الخطأ التأديبي سواء أكان مقننا أو غير مقنن، حيث يجب أن تتجه إرادة المهني إلى النشاط والنتيجة، فيكون الركن المعنوي هو القصد، أما النشاط دون نتيجة فيكون الركن المعنوي هو الخطأ غير العمدي[5]، وعليه لا يمكن معاقبة مرتكب الفعل إلا إذا صدر عن إرادة آثمة، فالغاية من توقيع العقوبة هو الردع وبالتالي منع ارتكاب الخطأ مستقبلا، فالإرادة هي من تجعل مرتكب الخطأ آثما يستحق العقاب.

غير أن جانبا من الفقه انتقد هذا الرأي، حيث يرى أن القول بوجوب توافر الركن المعنوي هو تعميم خاطئ ومضلل، وفيه محاولة لبناء الجريمة التأديبية على ذات الأسس المقررة في قانون العقوبات وهو أمر لا يمكن حدوثه في أغلب الأوقات، كما أنه يمكن التسليم بالدور الهام لإرادة المهني في مجال بعض الجرائم التأديبية المقننة، أما بالنسبة لباقي الجرائم التأديبية التي لم يقم المشرع بتقنينها، فإن الإرادة الآثمة للمهني لا تعني

---

[1]- محمد أمين قاسم، الدعاوى الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 302.

[2]-رمضان محمد بطيخ، المرجع السابق، ص111.

[3]- أسامة أحمد شوقي المليجي، المرجع السابق، ص71.

[4]- ابراهيم رابعي، المرجع السابق، ص 121.

[5]- محمود أبو السعود، نظرية التأديب في الوظيفة العامة، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 2005، ص 62، محمد السيد أحمد محمد، التناسب بين الجريمة التأديبية والعقوبة التأديبية مع التطبيق على ضباط الشرطة والموظف العام (دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 46.

أكثر من أنه قد ارتكب الفعل أو الامتناع دون عذر شرعي[1]، فالخطأ يعد واقعة محددة قائمة بذاتها متى تحقق أوجبت مسؤولية مرتكبها[2].

ونحن نرى أن الاتجاه الثاني هو الأولى للإتباع لذلك فلا يشترط في مجال الدعوى التأديبية أن يتعمد المهني مخالفة القانون والتعليمات، وإنما يكفي تحقق الفعل، وأن يثبت إهماله وعدم مراعاة الحيطة والحذر فيما يقوم به من عمل لثبوت المخالفة التأديبية في حقه، سواء كان ذلك بإرادته أو بغفلة منه.

### 3-2- الركن الشرعي (القانوني ):

اتجه جانب من الفقه إلى إضافة ركن ثالث، وهو المعبر عنه بمبدأ الشرعية، ويقصد بالركن الشرعي أن يعاقب المهني إذا ثبت قِبَلَه فعل أو امتناع لا يتفق ومقتضيات المهنة سواء نص على ذلك صراحة أو لم ينص طالما وجد نص عام يجعل الخروج عليه مخالفة تأديبية[3]، ويطلق عليه أيضا بالعنصر القانوني للخطأ.

وقد احتدم الخلاف بين الفقهاء حول هذا الركن بين مؤيد ومعارض، فالبعض يرى أن الركن الشرعي يعد ركنا لازما لقيام المخالفة التأديبية، ذلك أن السلطات التأديبية وإن كانت تتمتع بسلطة تقديرية في تحديد ما يعد ومالا يعد مخالفة تأديبية لاعتبارات تتعلق بالمرفق العام، إلا أنها ليست حرة طليقة من كل قيد في هذا الشأن فهي مقيدة بمبدأ المشروعية[4]، وبذلك فالعنصر القانوني إجباري لقيام الجريمة التأديبية ذلك أن النظام التأديبي نظام قانوني، فالتصرف لا يعتبر غير مشروع إلا إذا كان مخالفا للالتزامات المهنية التي تقرها قواعد تنظيم المهنة[5].

أما الاتجاه المعارض فيرى أن الركن الشرعي لا يعد ركنا من أركان المخالفة التأديبية، إذ أنه لا يمكن حسب قوله تقنين الأخطاء التأديبية استنادا إلى أن المخالفات التأديبية لا ترد على سبيل الحصر، بل هي متروكة للسلطات التأديبية التي تقدر مدى اعتبار التصرف خطأ تأديبيا[6].

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المخالفة التأديبية لا تخضع لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، فعدم وجود نص مانع لفعل معين لا يعني بالضرورة أنه فعل مباح على غرار قانون العقوبات، فالركن الشرعي إنما يمثل الأصل العام للجريمة، كما أن العقوبة التأديبية والخطأ التأديبي منفصلان، فالمسلم به في قانون العقوبات أن العقوبة مرتبطة بالجريمة فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، أما في النطاق التأديبي نجد مبدأ الاختصاص التقديري لسلطة التأديب في ما يتصل بتوقيع العقوبات التأديبية هو الملائمة بين الخطأ والعقوبة[7].

---

[1]- سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التأديب، المرجع السابق، ص 84.

[2]- محمد السيد أحمد محمد، المرجع السابق، ص46

[3]- نسيم بلحو، المرجع السابق، ص 96.

[4]- رمضان محمد بطيخ، المرجع السابق، ص103، محمد الأحسن، النظام القانوني للتأديب في الوظيفة العامة (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 62 .

[5]- محمد السيد أحمد محمد، المرجع السابق، ص 48.

[6]- سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التأديب، المرجع السابق، ص 77.

[7]- سليمان محمد الطماوي، المرجع نفسه، ص 78، وسليم بلحو، المرجع السابق، ص97.

ونحن نؤيد الرأي الذي يعتد بالركن الشرعي، فرغم وجود صعوبة في مجال حصر الأخطاء، إلا أن ذلك لا يعد مستحيلا، فالنصوص القانونية المتعلقة بتنظيم المهن تعمد إلى تحديد جملة من الأخطاء وتقسمها حسب درجتها، أو حسب درجة جسامتها ومثال ذلك ما ورد في المادة 119 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة[1] التي نصت على أن النظام الداخلي هو من يتولى تحديد وتصنيف الأخطاء المهنية، وتطبيقا لذلك صنفت وحددت المادة 118 النظام الداخلي لمهنة المحاماة الأخطاء المهنية إلى أخطاء مهنية جسيمة وأخطاء مهنية غير جسيمة، وبالتالي فالمشرع لم يترك المجال مفتوحا أمام سلطة التأديب، إنما تم تقيدها من خلال وضع أطر عامة يتم فيها حصر كل ما يمكن اعتباره مخالفة أو خطأ، ولا يجوز لهذه السلطة تجاوزها، فمبدأ الشرعية معتمد لكن بصورة أكثر اتساعا من مفهومه الجنائي.

### 3-صور الأخطاء التأديبية :

حددت الأخطاء التأديبية في أغلب المهن وكان التحديد شاملا للأخطاء التي يتوقع من المهني ارتكابها، خاصة وأن المهنيين هم من ساهموا في تحديدها سواء كان ذلك عن طريق الأنظمة الداخلية أو اقتراح النصوص القانونية المنظمة للمهن، ورغم صعوبة حصرها، إلاّ أنّه يمكن إدراجها في النقاط الآتي تفصيلها مع التركيز على الأخطاء المرتبطة بمهنة المحاماة كأنموذج والتي ورد ذكرها في القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن مهنة المحاماة في صورة واجبات والتزامات يترتب على مخالفتها قيام المسؤولية التأديبية(المادة 08 وما بعدها)، وكذا النظام الداخلي للمهنة لاسيما المواد 51، 179، 180 منه.

### 3-1- الأخطاء الناجمة عن إخلال المهني بواجباته تجاه زملائه:

تعتبر الزمالة واجبا مهنيا، فهي عنصر أساسي يحكم علاقة المهنيين ببعضهم البعض لذا وجب على المهني إقامة أفضل علاقة مع زملائه والتي تقوم على أساس الاحترام واللطافة والمجاملة والمساعدة، وبالتالي يعد الإخلال بواجب الزمالة وواجب الإنابة أو الاستخلاف من الأخطاء المهنية التي تستجوب قيام المسؤولية التأديبية.

فبصفة عامة تعد أخطاء مهنية، الإساءة عمدا بسمعة الزملاء أو المساس بشرفهم وعرضهم أو القيام بأعمال عنف جسدي أو لفظي أو كلام مهين أو أي تلميح عدواني تجاههم وهي تستوجب المتابعة الجزائية أيضا، وبصفة خاصة في مهنة المحاماة، تعد أخطاء مهنية الإخلال الخطير بواجب الزمالة بمناسبة ترتيب المرافعات، فالأصل أن ترتيبها يتم في جو من الزمالة واحترام القدامى ودون أن يؤدي ذلك إلى حادث بين الزملاء خلال الجلسة[2]، التأسس ضد زميل في قضية شخصية (تخصه شخصيا) دون أن

---

[1]- أنظر أيضا المرسوم التنفيذي 13-10 المؤرخ في 13 يناير 2013 المحدد لدرجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها، السابق ذكره.

[2]- نصت المادة 47 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة على أنه:" تمنح الأسبقية للمحامين في الجلسة وتكون دائما للنقيب الممارس والنقيب السابق ثم المحامي القادم من خارج المجلس القضائي.

قبل مطالبة القاضي بدور امتيازي أثناء الجلسة، على المحامي الحصول على موافقة زملائه الحاضرين بالجلسة.

يقوم بإخطار النقيب أو أن يتأسس إلى جانب زميل دون الحصول على موافقته، جلب مستخدم محام آخر دون موافقة هذا الأخير، عدم الالتزام بواجب الإنابة، استعمال سلوك عنيف أو تلميح عدواني ضد الزميل الذي يُرافع في حق الطرف المقابل سواء في المادة الجزائية أو المادة المدنية، أو ربط علاقات مع موكل الزميل الآخر دون حضوره، فالأصل أن لا يؤثر دفاعهم عن حقوق موكليهم على العلاقات فيما بينهم.

### 2-3- الأخطاء المهنية الناتجة عن إخلال المهني بواجباته تجاه المنظمة والجهات الأخرى:

يتعين على المهني احترام المنظمة التي ينتمي إليها والجهات الأخرى، ويتجسد ذلك من خلال دعم الانضباط داخل المنظمة واحترام النظام الداخلي وقواعد أخلاقيات المهنة، فتعد أخطاء مهنية كل مسعى فيه تخريب لأملاك المنظمة، وكذا عدم تنفيذ الالتزامات المالية المفروضة على المهني(الاشتراكات السنوية مثلا)، وعدم حضور اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة، إضافة إلى عدم الالتزام بتعليمات مجلس المنظمة والنقيب، فمثلا في مهنة المحاماة يكون المحامي الذي عينه نقيب المحاميين في إطار المساعدة القضائية ملزما بتقديم المساعدة وعدم قبول أو طلب أتعاب من المتقاضي[1]، كما يتعين على مدير التربص إخبار النقيب أو مندوبه عن غيابات المتربص وعن نشاطه بالمكتب بصفة دورية، ويعد الإخلال بهذه الالتزامات أخطاء مهنية.

كما تعتبر مهنة المحاماة من المهن المساعدة للعدالة فهي تعمل على تحقيق العدالة واحترام سيادة القانون، فتعد بالتالي أخطاء مهنية التقليل من احترام القضاء والقضاة ذلك أن المحامي ملزم بالتصرف بكل ما يوحي بالثقة والاحترام في اللفظ والتزام أكبر قدر ممكن من الهدوء والسلوك الحسن أثناء المرافعات التي وجب أن يحضرها في الوقت المناسب مرتديا البذلة الرسمية "جبة المحامي" في جلسات كل الجهات القضائية، تكون الجبة سوداء اللون بياقة بيضاء بجلسات المحاكم والمجالس ومجلس التأديب وبياقة حمراء أمام المحكمة العليا ومجلس الدولة[2]، كما لا يمكنه استبدالها بلباس أخر أو استعمال جبة لا

---

ترتب المرافعات في القضية الواحدة عن طريق النقيب أو مندوبه أو المحامي الأكثر أقدمية حسب خطورة الحالات تباعا، وعلى المحامي الذي يدافع على الحالة الأكثر خطورة أو المحامي الذي يدافع عن أكثر من موكل أن يرافع في الأخير.

غير انه يجب على المحامي القديم تفادي المطالبة بحق الأسبقية أو الدور الامتيازي تجاه زميل اصغر منه سنا سبقه بكثير في الحضور، وفي حالة النزاع يحدد نقيب المحامين أو مندوبه ترتيب المرافعات وإذا تعذر ذلك يحددها المحامي الأكثر أقدمية الموجود في الجلسة.

وفي جميع الأحوال، فان ترتيب المرافعات يجب إن يتم في جو من الزمالة واحترام القدامى ودون أن يؤدي ذلك إلى حادث بين الزملاء خلال الجلسة، وكل إخلال خطير بالزمالة يؤدي إلى المسائلة التأديبية".

[1]- نصت الفقرتين 03، 04 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:" لا يجوز للمحامي المعين في أطار المساعدة القضائية أن يمتنع عن تقديم مساعدته دون تقديم مبرر يوافق عليه النقيب أو مندوبه.

وفي حالة عدم موافقة المحامي وإصراره على الامتناع، يحال على المجلس التأديبي الذي يمكنه أن يصدر ضده ، إحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة 119 من هذا القانون، ويمنع على المحامي، طلب أو قبول أتعاب من المتقاضي بأي شكل كان في القضايا التي منحت فيها المساعدة القضائية أو التي عين فيها المحامي تلقائيا".

[2]- المادة 09 فقرة 04 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره، والمادتين 56 و57 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

تحمل المواصفات المطلوبة[1]، كما تعد أخطاء مهنية عدم القيام بالواجبات الجبائية والاجتماعية التي تربطه بالمؤسسات الأخرى (مصلحة الضرائب، الصندوق الوطني لغير الأجراء ...).

### 3-3-الأخطاء المرتبطة بعلاقة المهني بالعملاء :

تحتل علاقة المهني بعملائه حيزا كبيرا ضمن واجبات المهني، ويترتب على مخالفاتها قيام المسؤولية التأديبية والجزائية في بعض الحالات كإفشاء السر المهني مثلا:

**-عدم الحفاظ على السر المهني**: يعتبر واجب الحفاظ على السر المهني من أهم الواجبات التي تقع على عاتق المهني، ونظرا لأهميته فقد تمت الإشارة إليه في القسم الذي يؤديه المهني، فبحكم ممارسته لمهنته يطلع على معلومات سرية، وبالتالي هو مطالب بكتمان أي واقعة وأي معلومة أو استعمال أي وثيقة إلا في حدود مقتضيات تنفيذ الخدمة تفاديا لإلحاق أي ضرر بأي جهة كانت، فالمحامي مثله مثل باقي المهنيين ملزم باحترام السر المهني فهو من النظام العام، وبالتالي يعد كشفه للوثائق والمستندات والتصريحات التي تخص موكله أو تقديم معلومات مستخرجة من ملف أو نشر وثائق ورسائل تفيد تحقيقا قائما، أخطاء مهنية، ذلك أن سرية التحقيق أيضا ملزمة للمحامي.

**- عدم أداء الخدمة للعميل**: يلتزم المهني بالنزاهة والإخلاص والتفاني في أداء الخدمة، فهو مختص في مجاله والعميل كأصل عام لا دراية له بهذا المجال، فيلتزم المهني ببذل قصارى جهده لتحقيق أفضل نتيجة فهو ملزم بدراسة ملف موكله بكل إخلاص وأمانة، وتوفير يد المساعدة والنصح له بما يتوفر لديه من معلومات ومؤهلات دون احتيال عمدي منه أو وعد مسبق بتحقيق نتيجة استنادا إلى علاقات مشبوهة كاذبة وغير صحيحة، واتخاذ التدابير القانونية الضرورية لحماية حقوقه ومصالحه ووضعها حيز التنفيذ، وبالتالي لا يجوز للمحامي التنحي عن التوكيل دون إخطار الموكل، أو التأسيس في نزاع قضائي ضد الموكل الذي قدم له استشارة مكتوبة أو تمثيل مصالح متعارضة، أو حتى تملك الحقوق المتنازع عليها عن طريق التنازل وذلك في قضية تم التأسيس فيها.

### 3-4-أخطاء تتعلق بالواجبات العامة:

[1]- يرتدي المحامون خلال الجلسات بذلة رسمية تحمل المواصفات التالية :
- عباءة سوداء ذات طوق مغلق مزرر من الأمام وشريطين واسعين من الساتان الأسود من الأعلى إلى الأسفل في مقدمها،
- كُمَّان عريضان مع طيه من الساتان الأسود وكتفيه سوداء تنتهي بفرو أو بالاكرليك الأبيض،
- ياقة حمراء مثنية للمحامين المعتمدين لدى المحكمة العليا وياقة بيضاء مثنية للمحامي لدى المجالس القضائية والمحاكم، أنظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي 90-306 المؤرخ في 31 أكتوبر 1990 المحدد لمواصفات البدلات الرسمية للجلسات الخاصة بالقضاة والمحامين وكتاب الضبط، ج رج ج، العدد44 لسنة 1990، ص1381، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 98-323 المؤرخ في 13 أكتوبر 1998، ج رج ج،العدد 77 لسنة 1998، ص 05.

وهي عادة الأخطاء المتعلقة بالواجبات العامة التي تربط المهني بالمهنة وتقاليدها، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

**-ممارسة المهنة دون إقامة مهنية :**يمارس المهني مهامه داخل مكتب وهو ما يعرف بالإقامة المهنية، وقد حددت النصوص القانونية المنظمة للمهن شروط مزاولة المهنة سواء كان ذلك على مستوى مكتب منفرد خاص أو في شكل ممارسة جماعية، فالإقامة المهنية وجب أن تكون لائقة ومناسبة لممارسة المهنة ومحترمة لشروط خاصة تخص عدد الغرف في المكتب ومساحتها واللوحات التعريفية وغيرها، ويترتب على مخالفة هذه الشروط قيام المسؤولية التأديبية فلا يجوز للمحامي مثلا ممارسة المهنة دون إقامة مهنية، أو ممارسة المهنة على مستوى إقامة مهنية لم يتم فيها الالتزام بالضوابط المتعلقة بعدد المكاتب كتقليص عددها أو اقتسامها مع أشخاص خارجين عن المهنة، وكذا عدم الالتزام بالضوابط المتعلقة ببطاقة الزيارة وصفيحة التعريف وختم المحامي، كما لا يجوز للمحامي التوكيل خارج مكتبه ويستثنى من ذلك الاستشارات والتأسيسات التي تتم في مقرات الشركات العامة والخاصة التي يرتبط بها المحامي باتفاقية توكيل.

**- عدم أداء الواجبات الموكلة إليه:**الالتزام بأداء الخدمة التزام أساسي يقع على عاتق المهني، فليس له أن يرفض أو يمتنع عن أدائها إلا إذا كانت مخالفة للقانون أو عند وجود مانع يحول دون أدائه لها، فالمحامي مثلا ملزم بالسعي إلى تنفيذ الأحكام القضائية، والقيام بكل طعن قضائي أو إداري بصفته الفعلية فلا يجوز له التأسس في حق أحد الخصوم أمام المحكمة العليا أو مجلس الدولة دون امتلاكه للاعتماد أمامها، أو القيام بختم أو توقيع عريضة محررة من محام غير معتمد لفائدة موكله الشخصي حتى يتمكن من إيداعها أمام هذه الجهات القضائية، كما أنه ملزم بالقيام بالتسوية المالية للنزاعات التي أوكلت إليه.

**-الإخلال بقواعد المهنة وعدم الحفاظ على شرفها:** فالمهني ملزم تحت طائلة التعرض للمسائلة التأديبية باحترام قواعد المهنة التي حددها القانون والنظام الداخلي، وبالتالي هو ملزم بالتحلي بالسلوك الحسن والحفاظ على شرف وتقاليد المهنة وأعرافها، وتقديم سلوك يتناسب مع مكانته الاجتماعية ويرفع من قدر المهنة التي ينتمي إليها سواء ذلك أثناء أدائه لعمله أو في حياته الخاصة، فالمحامي يسأل تأديبيا في حالة ارتكابه واقعة جنائية أو جنحية عمدية ماسة بشرف المهنة أو كرامة المحامي ولو قبل إجراء متابعة جزائية أو التحقيق ودون التقيد بحجية الأحكام الجزائية الفاصلة فيها بأي شكل من الأشكال، ومعنى ذلك أنه حتى ولو تحصل المحامي على حكم يقضي ببراءته فإن ذلك لا يمنع تعرضه للمسائلة التأديبية نظرا لاستقلاليتها عن المسائلة الجزائية.

**- استعمال الأساليب التجارية في ممارسة المهنة:** يضمن القانون للمهني الحصول على أتعاب[1] مقابل ما يقدمه من خدمات، وفي كل الحالات لا يجب أن تتحول

[1]- نظمت مسألة الأتعاب وحددت قيمتها في بعض المهن بموجب مراسيم تنفيذية ويترتب على مخالفتها قيام المسؤولية التأديبية، ومثال ذلك: تم تقنين أتعاب المحامي فيما يخص المساعدة القضائية بموجب المرسوم التنفيذي 11-375 المؤرخ في 12 نوفمبر 2011 المحدد لشروط وكيفيات دفع أتعاب المحامي المعين في إطار المساعدة القضائية، ج ر ج

المهنة إلى سلعة يتم فيها استخدام وسائلة مختلفة لجلب العملاء، فلا يجوز للمهني (المحامي) بأي حال من الأحوال القيام بالدعاية والإشهار لاستقطاب الجمهور وجلب الزبائن بصورة مباشرة أو عن طريق وسطاء، أو عن طريق الإشهار الإذاعي أو التلفزي أو الصحفي أو الالكتروني أو أي طريقة أخرى، كما لا يجوز له الجمع بين ممارسة مهنته ووظيفة أو نشاط آخر وهو ما يندرج في إطار ما يعرف بحالات التنافي[1]، كما لا يجوز له اقتسام الأتعاب مع أشخاص خارجين عن المهنة، كأن يتخلى عن جزء منها لفائدة شخص آخر مقابل الدعاية والإشهار له.

- **عدم الاهتمام بالجانب التكويني**: يتعين على المهني سواء باعتباره متربصا أو ممارسا تحسين معارفه ومداركه العلمية بصورة مستمرة فهو ملزم بمتابعة كل البرامج التكوينية والتحلي بالمواظبة والجدية خلالها قصد مواكبة التطورات الحاصلة في مجال عمله، فالمحامي ملزم تحت طائلة التعرض للمسائلة التأديبية بتحسين مداركه العلمية باستمرار من خلال متابعة برامج التكوين المستمر، حضور الندوات والمحاضرات والأيام الدراسية التي تتناول مواضيع قانونية التي منحت لمجلس المنظمة ومجلس الاتحاد صلاحية إعدادها، وكذا للمدارس الجهوية للمحاميين.

**ثانيا: العقوبات التأديبية**

تعتبر العقوبة التأديبية وسيلة من الوسائل التي تستخدمها المنظمة المهنية لمواجهة مرتكبي هذه الأخطاء، بناء على نص القانون الذي حدد العقوبات على سبيل الحصر خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة للأخطاء المهنية، وذلك من أجل الحفاظ على النظام العام وضمان استمرارية سير المرفق العام المهني.

**1- التعريف بالعقوبة التأديبية :**

لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا للعقوبة التأديبية واكتفى بترتيبها وتحديدها على سبيل الحصر في مختلف النصوص القانونية التي تنظم نشاط المهن، كما لم يتطرق القضاء إلى هذه المسألة تاركا المجال أمام الفقه لوضع تعريف لها، فقد عرفها بعض الفقهاء بأنها:" جزاء وظيفي يصيب الموظف الذي تثبت مسؤوليته عن ارتكاب خطأ تأديبي معين، بحيث توقع باسم ولمصلحة الطائفة الوظيفة التي ينتمي إليها وتنفيذ أهدافها المحددة سلفا"[2]، كما عرفت بأنها:" إجراء عقابي تتخذه السلطة التأديبية ضد الموظف المخطئ مجازاة لفعله"[3]، وعرفها آخرون بأنها:" وسيلة من وسائل الإدارة تنطوي على عنصر الإيلام، وتستخدم في مواجهة مرتكب المخالفة التأديبية بهدف المحافظة على النظام فيها"[4]، وعرفت أيضا بأنها:"إجراء تأديبي تتخذه السلطة التأديبية ضد الموظف

---

ج، العدد61 لسنة 2011، ص 47، المرسوم التنفيذي 09-78 المؤرخ في 11 فبراير2009المحدد لأتعاب المحضر القضائي، السابق ذكره، والمرسوم التنفيذي 08-243 المؤرخ في 03 غشت 2008المحدد لأتعاب الموثق، السابق ذكره.

[1]- المادة 27 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]- نسيم بلحو، المرجع السابق، ص111.

[3]- إبراهيم رابعي، المرجع السابق، ص 274.

[4]-إلياس أبو عيد، المرجع السابق، ص457.

المخطئ مجازاة لفعله"[1]، وعليه يمكن القول أن العقوبة التأديبية هي جزاء أقرته النصوص القانونية يتم توقيعه من طرف سلطة مختصة على المهني الذي ارتكب خطأ تأديبيا، تهدف من خلاله ردع المهني المخالف وزملائه لضمان حسن سير المرفق العام.

فالعقوبة التأديبية تكون محددة من طرف المشرع وبالتالي تخضع لمبدأ الشرعية فلا يجوز توقيع عقوبة لم يرد بشأنها نص، ولا يمكن للسلطة المخولة بالتأديب وضع عقوبات جديدة غير تلك المنصوص عليها، كما أن العقوبة توقع على المهني مرتكب الخطأ وتمس حياته المهنية فقط، وبالتالي فالهدف من ورائها هو الردع حتى لا يتكرر الخطأ، ضمانا لحسن سير المرفق العام.

### 2- المبادئ التي تحكم العقوبات التأديبية:

تتمتع العقوبة التأديبية بمجموعة من المبادئ تضمن سيادة القانون وضمان حقوق المهنيين وتتمثل في مبدأ شرعية العقوبة، عدم جواز تعدد العقوبات، مبدأ التناسب بين الجزاء والخطأ، مبدأ عدم رجعية العقوبة.

#### 2-1- مبدأ شرعية العقوبة:

يعد مبدأ الشرعية من أهم المبادئ المقررة قانونا ويقصد به أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، فإذا كان للسلطة التأديبية تقدير ما يندرج في نطاق المخالفات التأديبية، فهي ملزمة بتوقيع العقوبة التي أقرها المشرع فلا يمكن لها توقيع عقوبة أخرى أو استبدالها[2].

والملاحظ أن المشرع حدد العقوبات التأديبية على سبيل الحصر، لكنه لم يحدد العقوبة الواجب تطبيقها على كل فعل وترك تقدير ذلك للسلطة التأديبية، خلافا لما هو مقرر في العقوبة الجنائية حيث حدد لكل جريمة عقوبة بحد أقصى وأدنى.

#### 2-2- التناسب بين العقوبة والخطأ:

يهدف هذا المبدأ إلى تحقيق التوازن بين الخطأ والعقوبة فعلى السلطة التأديبية مراعاة مدى تناسب العقوبة مع درجة المخالفة عند توقيع العقوبة على المهني، ضمانا لحسن سير المرفق العام بانتظام واطراد وعدم التعسف في السلطة، فالمهني لا يجازى إلا بجزاء يتناسب مع ما يصدر عنه من مخالفات تأديبية[3]، وبالتالي فهذا المبدأ من المبادئ العامة في القانون يقضي بعدم مشروعية القرارات التأديبية[4] إذا كان محلها (العقوبة) لا يتناسب مع سببها(الخطأ).

---

[1]- سعيد بوشعير، النظام التأديبي للموظف العمومي في الجزائر، د.م.ج، الجزائر،1991، ص94.

[2]- سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التأديب، المرجع السابق، ص282، هشام باهي، مروان الدهمة،"العقوبات التأديبية للموظف العام في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019، ص 28.

[3]- للتفصيل أكثر أنظر: عبد الرحمان بن جراد، عبد القادر غيتاوي، "تناسب العقوبة التأديبية مع المخالفة التأديبية للموظف العام بين المشروعية والملائمة"، مجلة الحقيقة، المجلد 21، العدد01، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2022، ص 23-40.

[4]- وفي هذا الإطار قضت المحكمة العليا في الجزائرفي قرارها الصادر بتاريخ 17 يونيو 1989 ملف رقم 54337بأنه:" متى كان مقررا قانونا أن مهمة لجنة التأديب اقتراح العقوبة التأديبية على أساس تكييف الأخطاء المرتكبة

### 2-3- عدم تعدد العقوبات على المخالفة الواحدة:

ومعنى ذلك عدم معاقبة المهني مرتكب المخالفة التأديبية مرتين عن ذات المخالفة، ويعتبر هذا المبدأ من مبادئ القانون التي يتم تطبيقه حتى في غياب نص قانوني يقره، غير أن ذلك لا يمنع متابعته على المخالفة التي ارتكبها أمام جهات أخرى (جزائيا، مدنيا) غير الجهة التأديبية، ما يجيز بذلك تطبيق أكثر من عقوبة على هذا الفعل لأن هذه العقوبات ليست من نوع واحد، وينظر إلى ذات الوقائع من زوايا مختلفة[1].

والجدير بالذكر أن تطبيق هذه القاعدة يقتصر على العقوبات الأصلية(الرئيسية) دون أن يمتد إلى العقوبات التكميلية[2]، فلا يعتبر بالتالي تعدد في الجزاء إذا تم توقيع عقوبة أصلية كالإنذار وإتباعها بعقوبة تبعية كالمنع المؤقت من الترشح لعضوية مجالس المنظمة المهنية.

### 2-4- مبدأ عدم رجعية الجزاء (العقوبة)

يعتبر مبدأ عدم الرجعية أهم المبادئ التي يقوم عليها القانون العام ويقصد به أن تاريخ تسليط العقوبة والنتائج المترتبة عنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون بأثر رجعي، فالعقوبة ترتب آثارها منذ تاريخ توقيعها.

وعدم رجعية العقوبة مرتبط بصدور القرارات الإدارية التي تحدد تاريخ سريانها الذي يكون لاحقا لتاريخ ارتكاب الخطأ المهني، وهذه القرارات لا تكون رجعية طبقا للمبادئ العامة للقانون فلا يجوز الخروج عنها إلا بموجب نص صريح[3]، وعموما يطبق هذا المبدأ دون الحاجة إلى نص صريح ضمن النصوص القانونية التي تنظم المهنة.

### 2-5- مبدأ شخصية العقوبة والمساواة فيها

يقصد بمبدأ شخصية العقوبة عدم جواز تنفيذها على غير مرتكب المخالفة بمعنى أن العقوبة تطبق على المهني مرتكب الخطأ شخصيا، ولا تصيب غيره من أفراد أسرته أو غيرهم مهما كانت الصلة التي تربطه بهم، كما أن العقوبات المنصوص عليها تسري على جميع المهنيين المخالفين دون التفريق بينهم، فالعقوبة لا تتخلف باختلاف المراكز من حيث نوعيتها أو درجتها، بمعنى أنها تسري على المهني المخالف سواء كان حديث العهد بالمهنة أو قديم العهد بها، تطبيقا لمبدأ المساواة أمام القانون[4].

---

والمحددة في لائحة النظام الداخلي ضمن الأحكام التشريعية السارية المفعول في قضايا العمل، وثم يتعين عليها توضيح العقوبة المقترحة مع بيان طبيعة ونوعية الخطأ المرتكب وأن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون..."، المجلة القضائية، العدد 03 لسنة 1990، ص20.

[1]- نواف كنعان، المرجع السابق، ص 187، ونسيم بلحو، المرجع السابق، ص112.

[2]- العقوبة التكميلية، هي العقوبة التي تهدف إلى تكملة العقوبة الأساسية لضمان تحقيق أفضل لسير المرفق العام، علي خطار شطناوي، الوجيز في القانون الإداري، المرجع السابق، ص541.

[3]-عبد العزيز خليفة، ضوابط العقوبة الإدارية العامة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص81.

[4]- نصت المادة 37 من دستور 2020 على أن:" كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط آخر شخصي أو اجتماعي"، السابق ذكره.

### 3- تقسيم العقوبات التأديبية ( أنواع العقوبات ):

اختلفت النصوص القانونية التي تنظم المهن في تقسيم العقوبات التأديبية، فمنها من قسمها إلى درجتين كما هو الحال في مهنة المهندس المعماري[1] وتتمثل في عقوبات متعلقة بأخطاء من الدرجة الأولى وهي الإنذار، التوبيخ، وعقوبات متعلقة بأخطاء من الدرجة الثانية وهي المنع من مزاولة المهنة، الشطب النهائي من جدول المهنة؛ في حين قسمت في مهن أخرى مثل المهن المحاسبة[2] إلى 04 درجات وهي العقوبات المتعلقة بأخطاء من الدرجة 01 وهي الإنذار، العقوبات المتعلقة بأخطاء من الدرجة02 وهي التوبيخ، العقوبات المتعلقة بأخطاء من الدرجة 03 وهي التوقيف المؤقت، العقوبات المتعلقة بأخطاء من الدرجة 04 وهي الشطب من الجدول.

بينما لم يتم تقسيم العقوبات بالنسبة لمهنة المحاماة، المهن الطبية، مهنة الموثق، مهنة المحضر القضائي، مهنة محافظ البيع بالمزايدة، مهنة المترجم –الترجمان الرسمي، مهنة المهندس الخبير العقاري، واكتفت بالإشارة إلى العقوبات المتمثلة في الإنذار، التوبيخ، المنع المؤقت والشطب من الجدول[3]، ما يمنح سلطة تقديرية واسعة للمجلس التأديبي حال اختياره للعقوبة، ورغم عدم تصنيفها إلا أن المادة 176 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة أشارت إلى أن عقوبة الشطب لا تتخذ إلا استنادا إلى أحد الأخطاء المهنية الجسيمة، وبالتالي فعقوبة الإنذار، التوبيخ، المنع المؤقت لمدة سنة، يمكن أن تصدر استنادا إلى خطأ مهني جسيم أو غير جسيم في حين لا تصدر عقوبة الشطب إلا لخطأ مهني جسيم.

وفي كل الحالات وباستقراء مختلف النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم المهن، يمكن تقسيمها إلى عقوبات ذات أثر معنوي وعقوبات ذات أثر مادي.

#### 3-1-العقوبات ذات الأثر المعنوي (العقوبات المعنوية)

تتمثل في عقوبتي الإنذار والتوبيخ، فالإنذار هو أبسط عقوبة يمكن أن ينطق بها المجلس التأديبي وتهدف إلى تحذير المهني من الوقوع في الخطأ مرة أخرى، والإخلال بواجباته وتذكيره بالنظام الواجب احترامه والالتزام به، حتى لا يتعرض لجزاء أشد في

---

[1] -Article 194 du Règlement intérieur de l'ordre des architectes.

[2]- المادة 05 من المرسوم التنفيذي 13-10 المؤرخ في 13 يناير 2013 المحدد لدرجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها، السابق ذكره.

[3]- أنظر مثلا: المادة119 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، والمادة 176 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره، المادة 54 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، المادة 217 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 6 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره، المادة 19 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره.

حالة العودة إلى ارتكاب مثل ما صدر عنه من قبل[1]، أما التوبيخ فهو أعلى درجة من الإنذار فليس مجرد لفت لانتباه المهني، إنما يحمل معنى اللوم الشديد، فهو استهجان واستنكار للفعل الذي قام به، ويوجه إلى المعني بخطاب شديد اللهجة بهدف ردعه[2].

وسواء تعلق الأمر بعقوبة الإنذار أو التوبيخ، فإن هذه العقوبات لا تؤثر على ممارسة المهني للمهنة، فهي معنوية، فيستمر بذلك المهني في أداء مهامه المقررة قانونا، غير أنه قد يترتب عنها عقوبة تكميلية (تبعية) في بعض المهن فهي تحرم المهني من الترشح لعضوية المنظمات المهنية كما هو الحال بالنسبة لمهنة المهندس الخبير العقاري، المهن الطبية، مهنة المهندس المعماري[3].

ويعود الاختصاص في النطق بعقوبتي الإنذار والتوبيخ للمجلس التأديبي الذي نظر في الدعوى ماعدا مهنة المهندس الخبير العقاري كما وسبق التطرق إليه، وتبلغ العقوبة إلى المعني وتسجل في ملفه.

والملاحظ أن بعض المهن اعتبرت تكرار الأخطاء من الدرجة الأولى خطأ تأديبيا من الدرجة الثانية، وبالتالي تسلط على المعني عقوبة من الدرجة الثانية، وتكرار الخطأ من الدرجة الثانية يعتبر خطأ من الدرجة الثالثة، وهكذا كما هو الحال مثلا بالنسبة للمهن المحاسبية[4]، فلا مجال لتكرار العقوبة[5]، بينما في باقي المهن لم يتم النص على هذه الحالة، وهو ما يفهم منه أنه لا مانع في تكرار نفس العقوبة حال تكرار الخطأ من نفس الدرجة.

### 2-3- العقوبات المؤثرة على مزاولة المهنة (ذات الأثر المادي):

خلافا للعقوبات المعنوية، هناك طائفة من العقوبات لها تأثير كبير على المهني لما لها من أثر مادي مباشر عليه، فهي تأخذ طابعا ماديا نتيجة منع المهني من مزاولة المهنة بصورة مؤقتة وهو ما يطلق عليه بالمنع المؤقت من ممارسة المهنة، أو بصورة دائمة وهو ما يطلق عليه بالشطب النهائي.

#### 1-2-3- المنع المؤقت:

وردت هذه العقوبة في كل النصوص القانونية التي تنظم المهن الحرة، حيث تعد العقوبة من الدرجة الثالثة بالنسبة للمهن التي صنفت العقوبات إلى أربع درجات، وتعد

---

[1]- عبد القادر خضير، النظام التأديبي للمحامي الجزائري، دار هومه، الجزائر، 2015، ص 03، علي جمعة محارب، التأديب الإداري في الوظيفة العامة (دراسة مقارنة)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 424.

[2]- مشعل الثقيل، المسؤولية التأديبية للمحامي(دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 196، هشام باهي، مروان الدهمة، المرجع السابق، ص40.

[3]- المادة 218 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره، المادة 46 من النظام الداخلي لنقابة المهندسين المعماريين، السابق ذكره، في هذه الحالة تحرم عقوبة الإنذار والتوبيخ المهندس المعماري من الترشح بصفة نهائية، و

Article26 du Règlement intérieur de l'ordre des architectes,

[4]- المادة 07 من المرسوم التنفيذي 13-10 المؤرخ في 13 يناير 2013 المحدد لدرجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها، السابق ذكره.

[5]- نصت المادة 197 من النظام الداخلي لنقابة المهندسين المعماريين على أنه: " في حالة تكرار ارتكاب المهني لخطأ تأديبي من الدرجة الأولى وتعرضه لعقوبة الإنذار، يصدر في حقه عقوبة التوبيخ، وفي حالة تكرار الخطأ، يقترح المجلس المحلي لنقابة المهندسين المعماريين عقوبة التوقيف المؤقت".

عقوبة من الدرجة الثانية بالنسبة للمهن التي صنفت العقوبات إلى درجتين، إلا أن تسمية العقوبة اختلف من مهنة إلى أخرى حيث سميت بالمنع المؤقت من ممارسة المهنة في مهنة المحاماة والمهن الصحية[1]، وسميت بالتوقيف المؤقت في مهنة المحضر القضائي ومهنة محافظ البيع بالمزايدة، والمهن المحاسبية، والمهن الهندسية، ومهنة الموثق[2]، وأطلق عليها تسمية تعليق ممارسة المهنة في مهنة المهندس الخبير العقاري[3].

ونحن نرى أن عبارة المنع المؤقت هي الأنسب، لذا كان من الأفضل توحيد التسمية بالنسبة لمختلف المهن، حتى لا يحدث تداخل بين المصطلحات لا سيما وأن مصطلح التوقيف يعد من الإجراءات التي تتخذ في مواجهة المهني المتابع تأديبيا أو جزائيا في حالات معنية كما هو الحال في مهنة المحاماة[4].

وتختلف مدة المنع المؤقت من مهنة إلى أخرى، حيث حددت مدة أقصاها سنة وهذا بالنسبة لمهنة المحاماة، وبمدة أقصاها ستة أشهر بالنسبة لمهن المحضر القضائي، الموثق، محافظ البيع بالمزايدة، المهن المحاسبية، وحددت بمدة أقصاها سنتان بالنسبة لمهنة المهندس المعماري[5]، فلا يجوز بالتالي للمجلس التأديبي أن يتجاوز المدة المقررة، غير أن الأمر يختلف بالنسبة للمهن الطبية، ومهنة المهندس الخبير المعماري[6]، فلم يرد تحديد المدة القصوى لعقوبة التوقيف(المنع المؤقت) وترك المجال لتقدير السلطة التأديبية، فلا يخضع تحديدها إلا لمبدأ التناسب بين الخطأ والعقوبة، ويترتب عن عقوبة المنع المؤقت من مزاولة المهنة العديد من الآثار نوجزها في النقاط التالية:

-**المنع من مزاولة المهنة:** حيث يتم حرمان المهني من مزاولة المهنة طوال فترة المنع، ويترتب عن مزاولته لها خلال هذه الفترة قيام المسؤولية الجزائية والتأديبية في حقه المتعلقة أساسا بجريمة انتحال الصفة كما هو الحال مثلا بالنسبة لمهنة المحاماة، حيث نصت المادة 127 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:"يجب على المحامي الموقوف تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 243 من قانون العقوبات، خلال مدة توقيفه الامتناع عن كل ممارسة

---

[1]-أنظر: المادة 119من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره، والمادة 218 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره.

[2]- أنظر مثلا: المادة 50من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره، والمادة 63 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،السابق ذكره، والمادة 44من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتضمن تنظيم شروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[3]- المادة 19من الأمر95-08 المؤرخ في 01فبراير1995 المتضمن تنظيم مهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره.

[4]- نصت المادة 125 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:"عند ما يكون المحامي محل متابعة جزائية بجنحة أو بجناية أو عند ارتكابه خطأ مهنيا جسيما يمكن توقيفه حالا عن مهامه من قبل النقيب ..."، السابق ذكره.

[5]-Article 192 du Règlement intérieur de l'ordre des architectes.

[6]- المادة 19 من الأمر95-08 المؤرخ في 01فبراير1995 المتضمن تنظيم مهنة المهندس الخبير العقاري، السابق ذكره، كما نصت المادة 23 في فقرتها 06 من النظام الداخلي لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين على أنه:" تترك فترة التوقيف لتقدير المجلس الجهوي والمجلس الوطني"، السابق ذكره.

للمهنة..."، فالمحامي الموقوف يمنع من تقديم الاستشارات القانونية ومساعدة وتمثيل الأطراف أمام الجهات القضائية، كما لا يمكنه استقبال الموكلين وارتداء البذلة، خلال هذه المدة، وكذا المساهمة والمشاركة في مختلف نشاطات الهيئات المهنية التي ينتمي إليها، فالمهني رغم احتفاظه بصفة إلا أنه لا يمكنه استعمالها أو الاستفادة منها، وتعد ممارسته للمهنة غير مشروعة، كما تعتبر ممارسة المهنة خلال فترة المنع المؤقت في بعض المهن كما هو الحال بالنسبة للمهن المحاسبية خطأ تأديبيا من الدرجة الرابعة يعرض مرتكبه لعقوبة الشطب من الجدول[1].

**-استخلاف المهني:** أشارت بعض النصوص القانونية المنظمة للمهن إلى وجوب استخلاف المهني الذي تقرر في حقه عقوبة المنع المؤقت، وهذا لضمان مبدأ حسن سير المرفق العام بانتظام واطراد، ومثال ذلك ما ورد في نص المادة 30 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، والتي أكدت على أنه في حال شعور مكتب المحضر القضائي بسبب التوقيف، يعين وزير العدل حافظ الأختام محضرا قضائيا بناءا على اقتراح رئيس الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين، تسند له مهمة تسيير المكتب[2].

**- فقدان صفة الشريك:** يترتب على صدور عقوبة المنع المؤقت من مزاولة المهنة فقدان صفة الشريك في الشركة المهنية، وهو ما نصت عليه مثلا المادة 61 الفقرة 03 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة:"... ومع ذلك فإن كل شريك صدرت في حقه نهائيا عقوبة تأديبية تتضمن منعه مؤقتا من ممارسة المهنة لمدة سنة يفقد صفة الشريك"، وهو أمر بديهي فسقوط صفة الشريك تؤدي بالضرورة إلى منع المهني من مزاولة المهنة بصورة مؤقتة خلال مدة المنع.

**- الحرمان من الترشح لعضوية المنظمة:** تضمنت النصوص القانونية التي تنظم المهن الحرة الإشارة إلى أن عقوبة المنع المؤقت من مزاولة المهنة تحرم صاحبها من الترشح لعضوية مجالس المنظمة المهنية، ومثال ذلك المادة 93 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، فالمحامي الذي تعرض لهذه العقوبة لا يمكنه الترشح لعضوية مجلس منظمة المحاميين إلا بعد مضي ثلاث سنوات، تسري من تاريخ نهاية استنفاذ العقوبة، وتكون مدة الحرمان من الترشح أطول في المهن الطبية ومهنة المهندس الخبير العقاري[3]، وتقدر بخمس سنوات، في حين يكون الحرمان من الترشح نهائيا في مهنة المهندس المعماري[4].

---

[1]-أنظر مثلا: المادة 09 من المرسوم التنفيذي 13-10 المؤرخ في 13 يناير 2013 المحدد لدرجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها، السابق ذكره، المادة 47 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[2]- أنظر مثلا: المادة 35 من القانون 06-02 المؤرخ في20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، المادة 76 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، السابق ذكره.

[3]- المادة 26 الفقرة 06 من النظام الداخلي لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين، السابق ذكره، والمادة 218 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره.

[4] -Article 46 du Règlement intérieur de l'ordre des architectes.

**-تعليق القيد في الجدول:**أشارت أغلب النصوص القانونية التي تنظم المهن الحرة إلى أن عقوبة المنع المؤقت من مزاولة المهنة يترتب عنها تعليق قيد المعني في جدول المهنة إلى غاية انتهاء فترة العقوبة، وبالتالي لا تحتسب مدة العقوبة ضمن المسار المهني والأقدمية بالنسبة للمعني[1]، والملاحظ أن القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة لم يشر صراحة إلى ذلك، غير أن نص المادة 46 التي حدد حالات الإغفال من الجدول أشارت إلى أن المحامي الذي لا يمكنه ممارسة المهنة فعليا يتم إغفاله من الجدول وهو ما ينطبق على المحامي الذي تعرض لعقوبة المنع المؤقت فهو لا يستطيع ممارسة المهنة بصورة فعلية، لذا يفهم ضمنيا تعليق قيده في الجدول إلى حين انتهاء فترة العقوبة أين يقدم المعني طلب إعادة تسجيله في الجدول حتى يتسنى له مزاولة المهنة من جديد.

### 2-2-3- عقوبة الشطب (العزل):

وهي أشد عقوبة يمكن أن تتخذ في حق المهني وتوافق عقوبة العزل في قانون الوظيفة العامة وقانون العمل، والتي يترتب عنها فقدان الصفة، وقد تضمنت النصوص القانونية التي تنظم المهن الحرة الإشارة إلى هذه العقوبة مع اختلاف التسمية، حيث وردت تحت اسم العزل في مهنة الموثق، مهنة المحضر القضائي، مهنة محافظ البيع بالمزايدة، المنع النهائي في المهن الطبية والشطب النهائي في باقي المهن.

وتختلف سلطة المجلس التأديبي في إقرار هذه العقوبة من مهنة إلى أخرى، فبالنسبة للمهن التي تصنف الأخطاء والعقوبات المقررة لها كما هو الحال بالنسبة للمهن الطبية والمهن التي يتصف أصحابها بصفة ضابط عمومي، تكون سلطة المجلس التأديبي واسعة في تقدير جسامة الخطأ وإقرار عقوبة الشطب، بينما تكون سلطة المجلس مقيدة في المهن التي صنفت الأخطاء والعقوبات التي تستوجب الشطب وهي المهن المحاسبية، المهن الهندسية، مهنة المحاماة فلا يمكن تقدير العقوبة، بل وجب على المجلس التقيد بما ورد في النص، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة 176 في فقرتها الثانية من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، حيث أشارت إلى أن عقوبة الشطب من جدول منظمة المحاميين لا تصدر إلا استنادا إلى أحد الأخطاء المهنية الجسيمة التي حددتها المادة 179 من هذا النظام الداخلي.

وبالتالي فعقوبة الشطب لا تكون إلا إذا ارتكب المحامي أحد الأخطاء المهنية الجسيمة، كما يصدر مجلس المنظمة عقوبة الشطب حال تكرار عقوبة المنع المؤقت وهذا استنادا للمادة 181 من هذا النظام الداخلي، حيث يشطب المحامي إذا كان محل عقوبة جديدة بالمنع المؤقت خلال مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور قرار المنع سواء كان نافذا أو مع وقت التنفيذ، فتكرار عقوبة المنع المؤقت تعرض المحامي لعقوبة أقصى وهي الشطب من الجدول.

---

[1]- أنظر مثلا: المادة 209 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، الساق ذكره، المادة 74 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، السابق ذكره، المادة 29 من الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة الخبير المهندس العقاري، السابق ذكره.

والجدير بالذكر أن عقوبة الشطب لا تكون من اختصاص المجلس التأديبي فقط في بعض المهن، فعلى سبيل المثال يتم اقتراح هذه العقوبة من طرف المجلس التأديبي في المهن الطبية على السلطات الإدارية المختصة، ويتخذ الوزير المكلف بالصحة قرار الشطب، كما لا يختص المجلس الوطني لنقابة المهندسين المعماريين المنعقد لمجلس التأديب بإصدار عقوبة الشطب، بل يكون ذلك من اختصاص الوزير المكلف بالسكن والعمران والمدينة وهذا طبقا لنص المادة 48 من المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، والملاحظ أن منح الوزير لصلاحية الشطب فيه تعد واضحة على اختصاص المنظمات المهنية لا سيما وأن التسجيل والقيد في الجدول يكون من اختصاصها فكان من البديهي أن يكون قرار الشطب صادرا عن نفس الجهة التي أصدرت قرار التسجيل وفقا لقاعدة توازي الأشكال غير أن الأمر كان على خلاف بذلك بالنسبة لهذه المنظمة.

ويترتب على إصدار عقوبة الشطب مجموعة من الآثار حيث تشترك مع عقوبة المنع المؤقت من مزاولة المهنة في النقطة المتعلقة بالمنع من مزاولة المهنة، لكن على خلاف هذه الأخيرة يحرم المهني الذي تم شطبه من مزاولة المهنة بصورة دائمة ويفقد الصفة، وتعد ممارسته لها ممارسة غير شرعية تعرضه للعقوبات المقررة لجريمة انتحال الصفة، كما لا يمكن للمهني الذي تم شطبه التسجيل من جديد في جدول المنظمة حيث نصت المادة 119 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:"لا يمكن للمحامي المشطوب أن يسجل في جدول محاميين لمنظمة أخرى بصفة محام أو محام متربص"، فالمحامي الذي يفقد الصفة بسبب عقوبة الشطب لا يمكنه إعادة التسجيل في جدول منظمة مهنية بصفة محام سابق، ولا باعتباره محام متربص، ويصل الأمر إلى منعه حتى من الترشح للتسجيل في مهنة أخرى كمهنة الموثق، مهنة المحضر القضائي[1].

**الفرع الثاني: القواعد الإجرائية للمسائلة التأديبية**

تتم المسائلة(المتابعة) التأديبية وفقا لإجراءات محددة يتعين إتباعها لتوقيع العقوبة المناسبة،وبالتالي فالإجراءات التأديبية هي همزة الوصل بين الخطأ والعقوبة التأديبية المقررة فلا وجود لعقوبة دون دعوى تأديبية[2].

وعليه تعرف الإجراءات التأديبية بأنها " تلك الخطوات المنظمة التي يتعين إتباعها لتحقق من ارتكاب المهني للخطأ المنسوب إليه تمهيدا لتوقيع ما يناسبه من عقوبة[3]، كما تعرف أيضا بأنها:" الشكليات التي تنظم المرحلة ما بين ارتكاب المخالفة حتى صدور

[1]-نصت المادة 03 من المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 3 غشت 2008 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة الموثق المعدل والمتمم، على أنّه يجب أن تتوفر في المترشح للمسابقة الشروط التالية ".... أن لا يكون ضابطا عموميا وقع عزله أو محاميا شطب اسمه أو عون دولة عزل بمقتضى إجراء تأديبي نهائي...".

[2]- محمد فتوح عثمان، مدخل لإجراءات المحاكمة التأديبية، مجلة العلوم الإدارية، العدد 01 ، الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية، القاهرة، 1994، ص39.

[3]- Jeanne De POULPIQUET, Responsabilité des notaires ( civile , disciplinaire , pénale) ,1ere édition , Dalloz, Paris, 2003, p245.

القرار الإداري"[1]، وبالتالي فالإجراءات التأديبية هي مجموعة القواعد الإجرائية التي وجب إتباعها للوصول إلى حقيقة ارتكاب المهني للخطأ الذي نسب إليه من أجل توقيع العقوبة الملائمة .

ومن أجل تحقيق ذلك وجب أن تكون هذه الإجراءات بسيطة وواضحة، وتحقق التوافق والتوازن بين فعالية المنظمة في تحقيق أهدافها، وتوافر ضمانات للمهني مرتكب الخطأ خلال التحقيق والمحاكمة[2]، وعليه سنتطرق إلى كيفية تحريك المتابعة التأديبية.

**أولا: تحريك المتابعة التأديبية**

وهو أول إجراء للمسائلة التأديبية، وله بالغ الأهمية فهو يضعها أمام السلطة المختصة للنظر فيها، وتتولى القوانين والأنظمة الداخلية تحديد الوسيلة التي يتم بها تحريك المتابعة التأديبية في حق المهني، فالمجلس التأديبي لا يمكنه أن يباشر سلطته إلا بعد إخطاره من طرف جهة مختصة يحددها القانون، وفي هذا الصدد نصت المادة 116 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:" يخطر النقيب مجلس التأديب تلقائيا أو بناء على شكوى أو بطلب من وزير العدل حافظ الأختام ..."، كما نصت المادة 78 الفقرة 02 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة على أنه: " إذا ارتكب المحامي خطأ مهنيا في دائرة اختصاص منظمة أخرى، يقوم النقيب المرتكب الخطأ بدائرة اختصاصه، بإخطار النقيب التابع له المحامي المخطئ لاتخاذ إجراءات المتابعة التأديبية..."، وعليه ومن خلال نص المادة نجد أن تحريك الدعوى التأديبية في مهنة المحاماة يتم بأحد الطرق التالية:

- الإخطار بناء على شكوى.
- الإخطار بطلب من وزير العدل حافظ الأختام.
- الإخطار بطلب من نقيب منظمة محاميين غير التي ينتمي إليها المحامي.

- الإخطار التلقائي[3].

---

[1]- أمال حابت، "المساءلة التأديبية للطبيب وفقا لمدونة أخلاقيات الطب الجزائري"، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول المسؤولية الطبية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر 09-10 أبريل 2008، ص 201.

[2] محمد ماجد ياقوت، "النظرية العامة للقانون التأديبي"، مجلة الأمن والقانون، العدد 02، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 344، أحمد محمد الحفناوي، البطلان الإجرائي وأثره على الدعوى التأديبية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007 ، ص 84، مشعل الثقيل، المرجع السابق، ص 58.

[3]- في بعض المهن يمكن لجهات الإخطار المحددة قانونا أن تخطر المجلس التأديبي من تلقاء نفسها دون شكوى أو طلب ومثال هذه الجهات: الإخطار **من قبل الوزير**، حيث يمكنه أن يخطر المجلس التأديبي بصورة مباشرة خلافا لما هو عليه الأمر في مهنة المحاماة، وهي الوضعية التي تم اعتمادها في مهن المحضر القضائي، التوثيق، محافظ البيع بالمزايدة، المترجم-الترجمان الرسمي، انظر مثلا المادة 56 القانون 06-02 المؤرخ في فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، الإخطار من قبل **النائب العام**، وهي الحالة التي تخص مهنة المحضر القضائي فقط نظرا لصلاحيته في مراقبة وتفتيش مكاتب المحضرين القضائيين، أنظر المادتين 06 و 46 من القانون 06-03 المذكور

**1- الإخطار بناء على شكوى:**

تعرف الشكوى بأنها " إخطار يقدم من أحد الأفراد بإرادته إلى السلطات المختصة يترتب عليه تحريك الدعوى التأديبية ضد من أقيمت الشكوى في حقه بشأن ما هو منسوب إليه من تصرفات تتعارض مع مقتضيات وواجبات الوظيفة أو المهنة "[1]، كما عرفت بأنها:" الادعاء الذي يتقدم به كل شخص تضرر من مخالفة أقدم عليها المحامي المشكو منه "[2]، فالشكوى كما سبق قوله هي المحرك الأساسي للإجراءات التأديبية.

**1-1- المختص بتقديم الشكوى:**

بالرجوع إلى نص المادة 116 المذكورة أعلاه نجدها نصت على إمكانية تحريك الدعوى التأديبية بناء على شكوى دون تحديد للجهة التي تتولى تقديمها، فالنص جاء بصيغة عامة دون أي قيد أو شرط[3]، ما يفهم منه أن المشتكي قد لا يكون صاحب مصلحة، ولأن الشكوى ليست دعوى فلا يشرط أن تصدر عن صاحب مصلحة فيها، ذلك أن مصلحة المجتمع ومصلحة المهنة تتجلى في الإبلاغ عن كل مخالفة قد تشوب هذه المهنة[4].

وبالتالي تقدم الشكوى في مهنة المحاماة من أي شخص أو جهة أو زميل مهنة، فإطلاقها لأي كان من شأنه أن يوسع الرقابة على المهني، فيجعله يتلافى الوقوع في الخطأ قدر الإمكان، لكن قد تؤدي كثرة الشكوى إلى التأثير سلبا على المهني، خاصة لو كانت الشكوى كيدية، يهدف الشاكي من ورائها إلى الضغط على المحامي وتشويه سمعته.

**1-2- شكل الشكوى:**

لم يحدد المشرع شكلا محددا للشكوى، فقد تكون مكتوبة أو شفاهية، لكن من وجهة نظرنا يستحسن أن تكون مكتوبة سواء من طرف الشاكي أو بناء على محضر تدون فيه أقواله وتضم البيانات التالية : الشكوى، اسم ولقب الشاكي، واسم ولقب المشكو منه، وتكون مؤرخة وموقعة، وتضم وقائع محددة بدقة وهذا حتى يتسنى للمجلس التأديبي الاطلاع عليها، أما الشكوى الشفهية فلا يمكن اعتبارها إلا بلاغ أو إعلاما بوجود خطأ من قبل المهني، وبالتالي لا تلتزم نقيب المحامين مثلا بالرد عليها، وإذا تولى النقيب إخطار المجلس التأديبي فيصبح الإخطار تلقائيا وليس بناء على شكوى.

**1-3- الجهة المختصة باستلام الشكوى:**

---

أعلاه، السابق ذكره، وفي الحالتين يعد الإخطار المباشر تجاوزا للمنظمة المهنية وتأثيرا على مركزها القانوني نظرا لتدخل جهات أخرى، فكان الأجدر أنْ يتم الأمر بنفس الطريقة المعتمدة في مهنة المحاماة.

[1]- محمد أبو السعود حبيب، النظرية العامة في التأديب، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 2005، ص 220.

[2]- إلياس أبو عيد، المرجع السابق، ص 472.

[3]- في بعض المهن حددت فئات معينه يمكنها تقديم الشكوى، ففي المهن الصحية ، نصت المادة 267 من القانون 18-11 المؤرخ في 2 يوليو2018 المتضمن قانون الصحة المعدل والمتمم على أن:" تقدم الشكوى من المريض أو وليه أو ذوي الحقوق أو جمعيات الأطباء وجراحي الأسنان والصيادلة وكل عضو في السلك الطبي"، كما يمكن لجهة قضائية أن تخطر المجالس الوطنية والجهوية كلما تم رفع دعوى تخص مسؤولية عضو في السلك الطبي، وهو ما ورد في نص المادة 351 من القانون 18-11 المتضمن قانون الصحة المعدل والمتمم، السابق ذكره، كما اشترطت المادة 24 من النظام الداخلي لمهنة المهندسين الخبراء العقاريين أن يكون للشاكي معرفة بالمهندس.

[4]- محمد إبراهيم، التكييف القانوني للدعوى، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1982، ص 35.

تختلف جهة استلام الشكوى من مهنة إلى أخرى[1]، ففي مهنة المحاماة حددت المادة 116 من القانون 13-07 المؤرخ في29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة هذه الجهة والمتمثلة في النقيب لكونه المختص بإخطار مجلس التأديب، وإذا كانت شكوى تخص نقيب المحاميين أو نقيبا سابقا يتم توجيهها إلى رئيس مجلس الاتحاد، وإذا كانت الشكوى تخص هذا الأخير، فيتم توجيهها إلى نائب رئيس مجلس الاتحاد.

وطبقا لما ورد في نص المادة 117 من القانون 13-07 المذكور أعلاه بعد استلام الجهة المختصة للشكوى وتسجيلها، يتم الرد عليها في أجل شهر من طرف النقيب[2] فهو المخول باتخاذ ما يراه مناسبا، حيث يمكنه أن يطلب توضيحا من الشاكي أو استدعاء المحامي للاستماع إليه أو طلب جواب منه، فإذا اتضح له أن الشكوى جادة ومؤسسة يحيلها على مجلس التأديب بقرار مسبب، فالتسبيب يحد من السلطة التقديرية التي منحت للجهة المختصة في تقدير مدى جدية الشكوى وتأسيسها[3] فنقيب المحاميين يتمتع بالسلطة التقديرية في دراسة الشكوى، وباعتباره الجهة المختصة بالإحالة على المجلس التأديبي الذي يترأسه فيكون قد جمع بين صفة الاتهام والحكم وفي ذلك إخلال بمبدأ الحياد، لذلك فتسبيب القرار يجعل النقيب يتعامل بجدية وموضوعية وحيادية مع الشكوى المعروضة أمامه.

أما إذا تبين له أن الشكوى غير مؤسسة ولا تستدعي إحالتها على مجلس التأديب فإنه يتخذ قرارا مسببا بحفظها، والذي يكون قابلا للطعن فيه من طرف وزير العدل حافظ الأختام أمام اللجنة الوطنية للطعن؛ والجدير بالذكر أن المشرع اعتبر عدم اتخاذ النقيب لقرار بشأن الشكوى خلال مدة شهر بمثابة حفظ ضمني لها، فأجاز لوزير العدل حافظ الأختام أو الشاكي إخطار اللجنة الوطنية للطعن وذلك في أجل شهر من انقضاء الأجل الممنوح للنقيب.

وتجدر الإشارة إلى أن النقيب لا يملك سلطة الحفظ أو الإحالة أمام المجلس التأديبي إذا تعلقت الشكوى بأحد أعضاء المنظمة أو النقيب أو نقيب سابق أو رئيس مجلس الاتحاد[4]، حيث يتولى توجيه الشكوى حسب الحالة إلى أقرب منظمة إذا تعلق الأمر بأحد أعضاء المنظمة ليحيلها بدوره على المجلس التأديبي، وإلى رئيس الاتحاد إذا تعلق الأمر

---

[1]- في المهن الطبية مثلا يتولى رئيس المجلس الجهوي استلام الشكوى طبقا لنص المادة 212 من المرسوم التنفيذي 92-276 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، وفي مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد يتولى الأمين العام لمجلس المحاسبة استلام الشكاوى طبقا لنص المادة 08 من المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، السابق ذكره.

[2]- يتم الرد على الشكوى في المهن الأخرى مثلا من طرف رئيس المجلس المحلي لنقابة المهندسين المعماريين، ورئيس المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب طبقا للمادة 212 من المرسوم التنفيذي 92-276 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره، أما الأمين العام لمجلس المحاسبة فليس له صلاحية دراسة الشكوى حيث يتولى تبليغها إلى لجنة الانضباط والتحكيم لدراستها واتخاذ ما تراه مناسبا طبقا للمادة 16 من النظام الداخلي للجنة الانضباط والتحكيم، السابق ذكره.

[3]- صفيان بوفراس، مبدأ التعليل الوجوبي للقرار الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعي مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015 ، ص77، نوال معزوزي، "التسبيب الوجوبي للقرارات الإدارية تجسيد لمبدأ الوضوح الإداري"، مجلة صوت القانون، المجلد 04، العدد02، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2017، ص 301.

[4]- المادة 116 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

بنقيب المحاميين أو نقيب سابق ليخطر بها مجلس الاتحاد المنعقد كهيئة تأديبية، وإلى نائب رئيس الاتحاد ليحيلها على مجلس الاتحاد المجتمع كهيئة تأديبية.

**2- الإخطار بناء على طلب من الوزير:**

منح المشرع لوزير العدل حافظ الأختام صلاحية تقديم طلب لنقيب المحاميين بهدف إخطار المجلس التأديبي بوجود مخالفة مهنية، وهذه الصلاحية منحت للوزير في إطار الرقابة التي تمارسها الوزارة الوصية على المرفق العام المهني المتمثل في منظمة المحاميين.

**3-الإخطار بطلب من نقيب منظمة محاميين غير التي ينتمي إليها المحامي:**

وهي الحالة التي يرتكب فيها محام خطأ مهنيا في دائرة اختصاص منظمة مهنية أخرى غير التي ينتمي إليها، حيث يتولى نقيب المحاميين التي وقع في دائرة اختصاصه الخطأ إخطار نقيب منظمة المحاميين التي ينتمي إليها المحامي مرتكب الخطأ خلال أجل شهرين، وفي حالة عدم اتخاذ أي إجراء أو الرفض يعرض الأمر على مجلس الاتحاد في أول اجتماع له، حيث يتولى تعيين منظمة أخرى للبت في الدعوى التأديبية، وذلك طبقا لما ورد في المادة 78 الفقرة 03 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة.

**4-الإخطار التلقائي:**

ويعني اختصاص المجلس التأديبي في تحريك الدعوى التأديبية من خلال رئيسها من تلقاء نفسه وبصورة مباشرة، ففي مهنة المحاماة وطبقا للمادة 117 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، يتم الإخطار التلقائي من خلال نقيب المحاميين متى ما وصل إلى علمه وقوع مخالفة بأي طريقة كانت سواء عن طريق بلاغات من المواطنين أو أي وسيلة كانت، كما يمكن للجهة القضائية ممثلة بالنائب العام أن تخطر رئيس الاتحاد ونقيب المحاميين بكل المتابعات الجزائية التي تتم ضد المحاميين[1]، وبالتالي يمكن للنقيب تحريك المتابعة التأديبية، ويرى الأستاذ علي عيسى الأحمد أن هذا النوع من الإخطار يعد استثنائيا عن الأصل(الشكوى)، وفيه خرق لمبدأ الحياد الذي ينص على فصل جهة الإخطار عن جهة المتابعة بهدف ضمان نزاهة المتابعة التأديبية[2].

**ثانيا: التحقيق**

[1]- المادة 125 الفقرة 06 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]- علي عيسى الأحمد، المرجع السابق، ص718.

يعد التحقيق الخطوة الثانية التي تلي تحريك الدعوى التأديبية بالطرق المقررة قانونا، فلا يمكن إصدار عقوبة تأديبية دون إجراء تحقيق، ويعرف التحقيق بأنه مجموعة الإجراءات التي يتم اتخاذها من طرف جهة مختصة بعد وقوع المخالفة، تتولى من خلالها البحث في الخطأ المرتكب من طرف المهني بهدف الوصول إلى الحقيقة وإماطة اللثام عنها[1]، فالتحقيق بذلك هو وسيلة لتحري الوقائع المنسوبة إلى المهني والبحث عن الأدلة للكشف عن الحقيقة حتى يتسنى الحكم في الدعوى التأديبية، إما ببراءة المعني أو إدانته بتوقيع العقوبات المقررة في مواجهة الخطأ المرتكب.

وقد أقرت النصوص القانونية هذا الإجراء، حيث بينت المادة 117 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والمادة 183 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة أنه بمجرد إخطار مجلس التأديب، يتولى نقيب المحاميين تعيين مقرر من بين أعضاء المجلس التأديبي يتولى مهمة التحقيق في التهم الموجهة للمحامي، حيث يتمتع المقرر بصلاحيات واسعة تتيح له سماع الأطراف (المحامي المعني، صاحب الشكوى) والشهود، وجمع الأدلة وطلب توضيحات حول الوقائع وكذا طلب الوثائق الضرورية من الأطراف والشهود وحتى الجهات القضائية والإدارية، حتى أنه يمكنه مصالحة صاحب الشكوى مع المحامي المعني.

بعد انتهاء التحقيق يقوم المقرر برفع تقرير مفصل إلى النقيب، وهذا في أجل شهرين من تاريخ تعيينه تحت طائلة رفض الدعوى التأديبية، وهو ما نصت عليه المادة 117 الفقرة 07 من القانون 13-07 المذكور أعلاه، حيث يعد طلب وزير العدل حافظ الأختام أو الشكوى مرفوضين في حال عدم القيام بإجراءات التحقيق في الأجل المحدد، غير أن المشرع قصر ذلك على الدعاوى التي يتم تحريكها بناء شكوى أو بطلب من الوزير دون الدعاوى التي يتم تحريكها تلقائيا من قبل النقيب، وهو أمر غير مبرر طالما أ ن التحقيق إجراء واجب بغض النظر عن الآلية التي يتم بموجبها تحريك الدعوى التأديبية.

وبتحديد المشرع لآجال محددة للانتهاء من التحقيق يكون قد ضمن للمهني المتابع عدم التماطل والتهاون في الفصل في الدعوى من طرف المجلس التأديبي، رغم أن باقي النصوص القانونية لباقي المهن لم تتضمن الإشارة إلى آجال التحقيق، الأمر الذي وجب تداركه لما يشكله هذا الإجراء من حماية وضمانة للمهني المتابع.

أما بخصوص شكل التحقيق فلم تتضمن النصوص القانونية الإشارة إليه، إلا أنه كأصل عام وتطبيقا للقواعد العامة وجب أن يكون مكتوبا لما يقتضه من دقة وانضباط حيث بينت المادة 183 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة أن المقرر ملزم باختتام تحقيقه بتقرير كتابي يكون مفصلا ومتضمنا عرضا لكل الوقائع، يتم تقديمه إلى النقيب، فالكتابة تثبت حصول التحقيق، ذلك أن استفاء الشكل الكتابي يعد من القواعد الأساسية المتعلقة

[1]- وائل المحمود، المسؤولية التأديبية للمحامي (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق جامعة حلب، سوريا، 2013، ص 53، عمرو بركات، السلطة التأديبية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 1979، ص264.

بالنظام العام، لذلك يفرغ التحقيق في شكل محاضر يتضمنها ملف الدعوى التأديبية التي يتم عرضها على الجهة المختصة ما يسمح ببسط الرقابة على السلطة التأديبية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة عدم قيام المقرر بمهمته لأي سبب كان، يقوم النقيب طبقا للمادة 117 الفقرة05 والفقرة 06 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة بتعيين مقرر ليقوم بنفس المهمة، وهذا في أجل لا يتعدى الشهرين، ومن أجل ضمان حياد المجلس التأديبي ألزم المشرع عدم مشاركة العضو المقرر في تشكيلة مجلس التأديب للفصل في الدعوى التأديبية التي عين فيها كمقرر مهما كانت صفته كعضو أصلي أو كعضو مستخلف، فالمشرع فصل بين جهة التحقيق والحكم، وذلك من مقتضيات المحاكمة العادلة، لأن المحقق أو أي عضو في المجلس وجب أن يتمتع بالحياد والنزاهة وعدم التحيز، وهو ما يجعل القرارات التأديبية أكثر ملائمة ويوفر قدرا من الاطمئنان للمهني.

**ثالثا : الجلسة التأديبية**

كأصل عام لم يحدد المشرع مدة زمنية للفصل في الدعوى التأديبية غير أنه حدد أجلا بصورة استثنائية وذلك في حالة توقيف المحامي عندما يكون محل متابعة جزائية بجنحة أو بجناية أو عند ارتكابه خطأ جسيما وهو ما ورد في نص المادة 125 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، حيث يتم الفصل في الدعوى التأديبية في أجل أقصاه 06 أشهر من تاريخ التوقيف في حالة عدم وجود متابعة جزائية[2]، وعند عدم الفصل بعد انقضاء الأجل يتم رفع إجراء التوقيف تلقائيا، بينما إذا كان المهني متابع جزائيا فإن أجل الفصل في الدعوى التأديبية عادة يكون مرتبطا بالفصل في الدعوى الجزائية.

**1- انعقاد الجلسة التـأديبية:**

عند الانتهاء من إجراءات التحقيق يتم تحديد موعد لعقد الجلسة التـأديبية، وبذلك يوجه استدعاء للمهني المعني بالمتابعة[3] وفقا للإجراءات المحددة قانونا، فلا يجوز إصدار أي عقوبة تأديبية في حق المهني قبل سماعه أو تكليفه بالحضور قانونا، فعلى سبيل المثال نصت المادة 120 الفقرة 01 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:" لا يجوز إصدار أي عقوبة تأديبية في حق محام قبل سماعه أو تكليفه بالحضور قانونا.

[1]- ثروت عبد العال، المرجع السابق، ص 144.
[2]- أنظر مثلا المادة 61 من القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره.
[3]- أنظر مثلا المادة 54 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، والمادة 213 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره.

ويجب استدعاؤه لهذا الغرض قبل التاريخ المعين لحضوره بعشرين(20) يوما على الأقل عن طريق مندوب النقيب أو رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو عن طريق محضر قضائي، فالهدف من الاستدعاء هو إعلام المهني بتاريخ انعقاد الجلسة التأديبية قبل التاريخ المحدد لها، وفي حالة مهنة المحاماة يتولى مندوب النقيب ذلك ونيابة عنه يتولى أمين المنظمة الجهوية طبقا للمادة 119 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة تبليغ الاستدعاء لأعضاء مجلس التأديب وللمحامي المعني الذي يمكن تبليغه بطرق أخرى والمتمثلة رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو عن طريق محضر قضائي، ومتى حضر المحامي بناءا على علمه الشخصي يكون الهدف قد تحقق ولا يمكنه بالتالي التمسك بعدم استدعائه كسبب للطعن في القرار التأديبي.

تنعقد الجلسة التأديبية في التاريخ والمكان المحددين في الاستدعاء الذي تم توجيهه إلى المهني والأعضاء، حيث يتم الفصل في الدعوى في جلسة سرية، فرغم أن مبدأ علانية الجلسات هو الأصل ضمانا للشفافية والنزاهة، إلا أنه واستثناءا تكون الجلسات سرية في المجال التأديبي، فلا يحضر الجلسة إلا أعضاء المجلس والخصوم ومحاميهم حفاظا على سمعة المهني ومكانته قبل إدانته وبالتالي عدم المساس بقرينة البراءة.

يترأس الجلسة رئيس المجلس التأديبي وهو نقيب المحاميين أو العضو الأكثر أقدمية في حالة حصول مانع له، ثم يتم التأكد من توافر النصاب القانوني للانعقاد وفي هذا الإطار نصت المادة 119 من القانون 13-07 المذكور أعلاه على أنه:" لا تصح اجتماعات مجلس التأديب إلا بحضور أغلبية أعضائه..."، يتم بعدها بتلاوة تقرير المقرر[1]، وتعطى الكلمة للمحامي المتابع للدفاع عن نفسه وتقديم التوضيحات اللازمة والذي يمكنه الاستعانة بزميله أو محام يختاره ليدافع عنه[2] ويكون ذلك بمرافعة شفوية أو مذكرة كتابية، كما يمكن لأعضاء المجلس التأديبي توجيه أسئلة للمحامي قصد توضيح بعض النقاط، بعد المناقشة يتم إحالة الملف التأديبي للتداول سواء كان ذلك في نفس الجلسة أو في جلسة أخرى يتم تحديد تاريخها، ويتخذ المجلس في هذا الإطار قرارا حضوريا مسببا بأغلبية الأصوات وفي حالة التساوي يرجح صوت الرئيس[3]، يتضمن القرار التأديبي[4] إما براءة المهني، أو توقيع العقوبة التي تتناسب مع الخطأ المرتكب من قبله.

---

[1]- نصت المادة 117 الفقرة 05 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على عدم حضور المقرر ضمن تشكيلة المجلس التأديبي الفاصلة في الدعوى تكريسا لمبدأ الحياد.

[2]- أنظر مثلا المادة 215 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 19992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره، المادة 54 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره.

[3]- اشترطت مثلا المادة 53 الفقرة 02 من القانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم اتخاذ عقوبة العزل بأغلبية 3/2 الأعضاء المكونين للمجلس، السابق ذكره.

[4]- عرف القرار التأديبي بالنسبة للمحامي بأنه العمل القانوني الصادر عن لجنة التأديب ضد المحامي المخالف لأجل ردعه وجزره عن المخالفة التي ارتكبها أو تثنيه عن عدم الرجوع إليها، مشعل الثقيل، المرجع السابق، ص 165.

**2- تبليغ القرار التأديبي والطعن فيه:**

تختلف الجهات التي يبلغ إليها القرار التأديبي من مهنة إلى أخرى فبالنسبة لمهنة المحاماة وطبقا لنص المادة 122 من القانون 13-07 المذكور أعلاه يتولى نقيب المحامين تبليغ قرار مجلس التأديب[1] بنفس كيفيات تبليغ الاستدعاء إلى مجلس الاتحاد من أجل الإعلام، وإلى المعني نظرا لارتباط القرار بوضعيته المهنية وإلى وزير العدل حافظ الأختام[2] لارتباطه الوثيق بالمتابعة التأديبية كما رأينا سابقا، ويتم التبليغ خلال 15 يوما من تاريخ صدور القرار.

وقد أجاز المشرع لكل من المعني ووزير العدل حافظ الأختام الطعن في القرار أمام اللجنة الوطنية للطعن خلال 15 يوما من تاريخ تبليغ قرار مجلس التأديب، وعليه نكون أمام درجة ثانية يستأنف أمامها القرار الصادر عن المجلس التأديبي الجهوي وهو ما يكرس مبدأ التقاضي على درجتين، وقد أكد المشرع ذلك بجعل الطعن موقفا لتنفيذ القرار التأديبي ما لم يصدر أمر بالنفاذ المعجل وهذا الأخير يمكن الاعتراض عليه أمام اللجنة الوطنية للطعن طبقا لنص المادة 121 الفقرة 02 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة.

يتولى المحامي المعني تبليغ طعنه إلى كل من وزير العدل حافظ الأختام ونقيب المحاميين برسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام في أجل 15 يوما من إيداعه أمام اللجنة الوطنية للطعن، ويبلغ وزير العدل حافظ الأختام بنفس الأشكال وفي نفس الأجل طعنه إلى المحامي المعني وإلى النقيب.

تجتمع اللجنة الوطنية للطعن بناء على طلب من رئيسها أو ثلث(3/1) أعضائها أو بطلب من وزير العدل حافظ الأختام، يتم عقد الجلسة التأديبية بنفس الأشكال المقررة بالنسبة لمجلس التأديب وهذا طبقا لما ورد في نص المادة 130 من القانون 13-07 المذكور أعلاه، وتتولى الفصل في الدعوى المعروضة أمامها بعد الاطلاع على التقرير الذي حرره أحد أعضائها والاستماع إلى المحامي المعني إذا كان ماثلا أمامها، وذلك بقرار مسبب في جلسة سرية وفي أجل أقصاه شهران(02) من تاريخ إيداع الطعن، وتتخذ قراراتها بأغلبية الأصوات وفي حالة التساوي يرجح صوت الرئيس.

يتم تبليغ قرار اللجنة إلى وزير العدل حافظ الأختام وإلى المحامي المعني إضافة إلى الجهة مصدرة القرار وتحديدا النقيب رئيس مجلس التأديب مصدر القرار وعند

---

[1]- بالنسبة للمهن الطبية، مهنة المهندس الخبير العقاري، ومهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد حددت وسيلة واحدة للتبليغ والمتمثلة في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام، أنظر المادة 119 من المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السابق ذكره، المادة 25 من النظام الداخلي للجنة الانضباط والتحكيم، السابق ذكره، والمادة 24 الفقرة 04 من القانون الداخلي لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين، السابق ذكره، بينما لم يتم تحديد وسيلة بعينها في مهن الموثق والمحضر القضائي مما يبقي سلطتها تقديرية في اختيار الوسيلة المناسبة.

[2]- باستثناء مهنة المهندس الخبير العقاري، يتم في باقي المهن تبليغ القرار التأديبي إلى الوزير المختص.

الاقتضاء إلى الشاكي الذين يجوز لهم الطعن فيه أمام مجلس الدولة خلال شهرين (02) من تاريخ التبليغ وهو ما أقرته المادة 132 من القانون 13-07 المذكور أعلاه، غير أن مسألة تبليغ الشاكي بقرار اللجنة الوطنية للطعن يثير تساؤلا خاصة عبارة "عند الاقتضاء" فمتى يتم تبليغ الشاكي؟ فهل ذلك يعني أن قرار اللجنة الوطنية للطعن يبلغ للشاكي إذا كانت الدعوى حركت بناء على شكوى؟ لكننا نصطدم بكون قرار مجلس التأديب لا يبلغ إليه وبالتالي لا يمكنه الطعن فيه أمام لجنة الطعن الوطنية فهو ليس طرفا في الدعوى، فكيف يمنح للشاكي الحق في الطعن القضائي بما فيه من صعوبة في إثبات المصلحة الخاصة في رفع الدعوى، ويتم حرمانه من الطعن في قرار مجلس التأديب، لذا من وجهة نظرنا وجب إعادة النظر في هذه المسألة بتبليغ الشاكي بقرار مجلس التأديب والسماح له بالطعن فيه أما اللجنة الوطنية للطعن.

## الفصل الثاني: الرقابة القضائية على نشاط المرافق العامة المهنية

تعتبر الرقابة القضائية على ما يصدر عن الجهات الإدارية من أعمال وتصرفات قانونية من أهم أنواع الرقابة نجاعة وفعالية، خاصة في ظل ما يتمتع به القضاء من استقلالية وحياد وموضوعية، لا سيما وأن ما يصدر عنه من أحكام أو قرارات تحوز قوة الشيء المقضي فيه، لذا كان من البديهي إخضاع تصرفات وأعمال المرافق العامة المهنية (المنظمات المهنية) للرقابة القضائية، ولأن المرافق العامة المهنية تخضع لمزيج من قواعد القانون العام والقانون الخاص، ستقتصر الدراسة على رقابة القضاء الإداري فاستخدام المنظمات المهنية لقواعد القانون العام وامتيازات السلطة العامة حال إدارتها لهذا للمرفق تجعل من قواعده سارية على التصرفات والأعمال التي تصدر عنها مثله مثل باقي المرافق العامة، وهنا يؤول الاختصاص إلى القضاء الإداري مما يخرج من دائرة هذه الدراسة كل النشاطات والتصرفات التي تخضع لقواعد القانون الخاص والتي يؤول الاختصاص فيها إلى القضاء العادي كإبرام العقود وإدارة الأملاك والأموال وغيرها.

وعليه تقتضي الدراسة التطرق إلى تحديد الاختصاص القضائي في مجال منازعات المرافق العامة المهنية (المبحث الأول) ثم وسائل تحريك الرقابة القضائية (المبحث الثاني)

### المبحث الأول: الاختصاص القضائي في مجال منازعات المرافق العامة المهنية

عرف النظام القضائي الجزائري بعد الاستقلال العديد من التغييرات كان أهمها ما جاء به دستور سنة 1996 وتحديدا ما ورد في نص المادة 152حيث تبنى المؤسس الدستوري صراحة نظام الازدواجية القضائية، بإنشائه لمجلس الدولة والمحاكم الإدارية

ومحكمة التنازع التي يؤول لها اختصاص الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء، وبذلك يكون المؤسس الدستوري قد وضع دعائم نظام ازدواجية القضاء بالنص على جهات القضاء العادي ممثلة في المحاكم الابتدائية، المجالس القضائية والمحكمة العليا، وجهات القضاء الإداري ممثلة في المحاكم الإدارية ومجلس الدولة، ومع تعديل الدستور لسنة 2020[1] أرسى المؤسس الدستوري بصورة واضحة مبدأ التقاضي على درجتين من خلال النص على المحاكم الإدارية للاستئناف بموجب المادة 179 منه، وكذا بموجب القانون العضوي 22-10 المؤرخ في 09 يونيو 2002 المتعلق بالتنظيم القضائي[2]، حيث نصت المادة 04 منه على أن النظام القضائي الإداري يشتمل على المحاكم الإدارية، المحاكم الإدارية للاستئناف ومجلس الدولة، وعليه وجب تحديد مجال اختصاص القاضي الإداري (المطلب الأول) ثم تحديد المنازعات التي يؤول الاختصاص فيها لجهات القضاء الإداري (المطلب الثاني).

## المطلب الأول: تحديد مجال اختصاص القاضي الإداري

تعتبر عملية تحديد الاختصاص بمثابة الوسيلة التي تتيح للجهات القضائية معرفة مدى اختصاصها بالنظر والفصل في ما يعرض أمامها من منازعات، وعليه كان من الضروري تحديد ووضع معيار لتوزيع الاختصاص بين جهات القضاء لتفادي أي تنازع قد يثور بينها، خاصة في ظل تبني نظام ازدواجية القضاء( الفرع الأول)، وكيفية توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري( الفرع الثاني)

### الفرع الأول: معيار تحديد اختصاص القاضي الإداري

تعتبر قواعد الاختصاص طبقا لما ورد في نص المادة 139 من الدستور[3] عملا من أعمال المشرع، فهو الوحيد الذي يحدد وينظم قواعد الاختصاص، لا سيما أنها من النظام العام فلا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على خلاف مضمونها، وحتى ينعقد الاختصاص للقاضي الإداري وجب أن تكون المنازعة إدارية، وعليه لا بد من إيجاد معيار لتحديدها.

فالمنازعة الإدارية هي جميع النزاعات التي تنجم عن أعمال السلطات الإدارية والتي يعود الفصل فيها للقضاء الإداري حسب قواعد قانونية وقضائية معينة[4]، كما عرفت بأنها: "مجموعة الدعاوى الناجمة عن نشاط الإدارة وأعوانها أثناء قيامهم بوظائفهم"[5]، وعرفت أيضا بأنها:" تلك المنازعة التي أخضعها المشرع نوعيا لولاية القضاء الإداري دون غيره وفقا لإجراءات خاصة وأخضعها موضوعا لأحكام تختلف عن

[1]- نص التعديل الدستوري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج رج ج، العدد 82 لسنة 2020، ص 04.

[2]- ج رج ج، العدد41 لسنة 2022، ص 06.

[3]- نصت المادة 139 من دستور سنة 2020 على أنه:" يشرع البرلمان في الميادين التي خصصها له الدستور وكذلك في المجالات الآتية:" ...6- القواعد المتعلقة بإنشاء الهيئات القضائية،...".

[4]- رشيد خلوفي، المرجع السابق، ص 14.

[5]- أحمد محيو، المنازعات الإدارية، المرجع السابق، ص 05.

تلك المقررة في القضاء العادي"[1]، وهنا يثار تساؤل متى نكون بصدد منازعة إدارية، وكيف يتحدد اختصاص القاضي الإداري؟

أجاب المشرع عن هذا السؤال، حيث نجد أن قواعد الاختصاص النوعي قد توزعت بين نصوص قانونية أساسية تمثلت في:

- القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتضمن اختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله المعدل والمتمم.
- القانون 08-09 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم.

فالمشرع الجزائري اعتمد كأصل عام على المعيار العضوي، إذ يتحدد النزاع الإداري على أساس الجهة الإدارية صاحبة النشاط الإداري الطرف في النزاع، فيكفي مع هذا المعيار تحديد طبيعة الطرف لمعرفة جهة القضاء المختص، حيث حدد المشرع الجهات التي تخضع منازعاتها على سبيل الحصر لرقابة القضاء الإداري، بموجب نص المادة 800 و 801 من ق.إ.م.إ.م.م حيث يؤول الاختصاص للمحكمة الإدارية للفصل في جميع القضايا التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، أو الهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها، كما تختص كذلك بالفصل في دعاوى المشروعية المتعلقة بالقرارات الصادرة عن الولاية والمصالح غير الممركزة للدولة على مستوى الولاية، البلدية، المنظمات المهنية الجهوية، المؤسسات العمومية المحلية ذات الصبغة الإدارية.

وعليه تخضع لاختصاص القاضي الإداري جميع منازعات الدولة بمختلف قطاعاتها الوزارية الممركزة وغير الممركزة، وكذا منازعات الولاية بجميع هيئاتها والمصالح الإدارية التابعة لها، وكذا منازعات البلديات وهيئاتها والمصالح التابعة لها، المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، إضافة إلى كل من الهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية التي تم إضافتهما لنص المادة 800 بموجب القانون 22- 13 المؤرخ في 12 يوليو 2022 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية.

والملاحظ أن المنظمات المهنية الوطنية ليست إدارة عمومية ولا مؤسسة عمومية إدارية وليست شخصا من أشخاص القانون العام ورغم ذلك تعتبر منازعاتها إدارية بوصف القانون، فهي هيئات تصدر قرارات أقرب ما يكون إلى القرارات التي تصدر عن جهة الإدارة، فالمشرع نظر للنشاط ولم ينظر لطبيعة العضو ذلك أنه لو نظر لطبيعة العضو لكان أخضع منازعاتها للقضاء العادي باعتبارها تجمع أشخاص، لكن المشرع اتجه لنشاط المنظمة وهو خروج صريح عن المعيار العضوي وتبني المعيار الموضوعي.

وعليه يمكن القول أن المشرع الجزائري اعتمد المعيار العضوي لتحديد نطاق اختصاص القاضي الإداري لكن بمفهوم جديد، فليست المنازعة الإدارية تلك المنازعة

[1]-عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الأول، الإطار النظري للمنازعات الإدارية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 226.

التي يكون أحد أطرافها إدارة[1]، بل المنازعة الإدارية هي المنازعة التي يكون أطرافها شخصا من الأشخاص المذكورين على سبيل الحصر في نص المادة 800 الفقرة 02 من ق.إ.م.إد.م.م، ذلك أن الفرق واضح بين أشخاص القانون العام وأشخاص المادة 800.

وتجسد تبني هذا المعيار في النصوص القانونية المنظمة لنشاط المهن الحرة[2]، بإحالة المنازعات المتعلقة بنشاط المنظمات المهنية حال استعمالها لامتيازات السلطة العامة إلى جهات القضاء الإداري، فقد نصت المادة 02 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أن مهنة المحاماة مهنة حرة ومستقلة، فالمحامي ليس موظفا عاما هو يمارس مهنته بصورة مستقلة، غير أن دراسة الأحكام المتعقلة مثلا بالنظام التأديبي وتحديدا المادة 123 من القانون 13-07 المذكور أعلاه بينت أن القرار التأديبي الذي يصدر عن المجلس التأديبي قابل للطعن فيه أمام اللجنة الوطنية للطعن، والتي تصدر هي الأخرى قرارات يجوز الطعن فيها أمام مجلس الدولة، وهو اعتراف صريح بالطابع الإداري للمنازعة التي تتعلق بالمادة التأديبية، حيث نظر المشرع للقرار ولم ينظر لطبيعة الهيئة التي أصدرته، حيث اعتبر أن القرار الصادر عن مرفق ذو طابع مهني أشبه ما يكون بالقرار الإداري فأخضعه بالتالي لولاية القضاء الإداري، كما أتاح المشرع لكل مهني رفض طلب تسجيله أو إعادة تسجيله أو إغفاله الطعن في هذه القرارات أمام المحكمة الإدارية.

وهو الأمر الذي أكده مجلس الدولة الجزائري في العديد من قراراته ومثال ذلك القرار الصادر عن الغرف المجتمعة المؤرخ في 06 يونيو 2003 ملف رقم 011081 قضية (ب.ع) ومن معه ضد نقيب المنظمة الجهوية للمحامين ناحية سطيف، بخصوص الطعن في انتخابات مجلس المنظمة، والذي تضمنت حيثياته :"... حيث ثابت من القانون 91-04 المتعلق بمهنة المحاماة أن المشرع منح صراحة الاختصاص لـ:

- الغرفة الإدارية المحلية للنظر في المنازعات المرتبطة بالتسجيل وتدريب المحامين طبقا للمادتين 20 و 21 الفقرة 05 من القانون.

- الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا للفصل في المنازعات المتعلقة بمداولات الجمعيات العامة لمنظمات المحامين وفي العقوبات التأديبية عملا بالمادتين 35 و 64 من القانون.

[1]- عواطف سماعلي، "توزيع الاختصاص بين هياكل القضاء الإداري في الجزائر بعد الإصلاح القضائي 2022 واستحداث المحاكم الإدارية للاستئناف"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تمنغاست، الجزائر، 2023، ص 219.

[2]- مثال ذلك القانون 06-02 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق، السابق ذكره، والقانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي المعدل والمتمم، السابق ذكره.

حيث يتضح أن المشرع أراد صراحة من خلال هذه الأحكام إخضاع المنازعات الناشئة عن تطبيق نصوص القانون 91-04 المتعلق بمهنة المحاماة للجهات القضائية الإدارية دون غيرها مستثنيا بذلك اختصاص أي جهة قضائية أخرى خاصة الجهات القضائية العادية"[1].

كما أكد ذلك في قرار آخر صادر عن الغرفة الثالثة بتاريخ 01 مارس 2003 ملف رقم 11450 قضية (ش.م) ضد المنظمة الجهوية للمحامين ناحية قسنطينة، بخصوص الطعن في نتائج انتخابات مجلس المنظمة حيث جاء في حيثيات القرار:"أن منظمة المحامين هي هيئة مهنية تتمتع بصلاحيات سلطة عمومية بموجب اختصاصاتها ولها الشخصية المعنوية، وأن كل قرار يتخذه مجلس المنظمة أثناء ممارسة دوره في تمثيل المهنة هو قرار ذو طابع تنظيمي، ومن ثم يكون قابلا للطعن فيه في حالة المنازعة في قانونيته، ومن جهة أخرى فإن المادة 20 من القانون 91-04 المتعلق بمهنة المحاماة تؤكد طابع القرار الصادر عن مجلس المنظمة الجهوية ما دام يمنح الاختصاص للغرفة الإدارية الجهوية ومادامت القضية تتعلق بانتخاب أعضاء المجلس، وإذا كان الاختصاص بموجب المادة 40 منح للمحكمة العليا يقصد به منح الاختصاص للغرفة الإدارية بالمحكمة العليا وذلك راجع بالنظر إلى طابع القرار.

حيث أن القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتضمن اختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله المعدل والمتمم نقل لمجلس الدولة الاختصاصات الموكلة للغرفة الإدارية للمحكمة العليا، وأن المادة 09 تنمح الاختصاص لمجلس الدولة للفصل في الطعون بالإبطال المرفوعة ضد القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية، ومادامت قضية الحال كذلك فإن مجلس الدولة مختص بالفصل في الطعن الحالي..."[2].

### الفرع الثاني: كيفية توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري

يؤول الاختصاص بالنظر في المنازعات المتعلقة بالمنظمات المهنية إلى جهات القضاء الإداري، وبما أن التنظيم القضائي الجزائري يضم ثلاث جهات المتمثلة في المحكمة الإدارية، المحكمة الإدارية للاستئناف ومجلس الدولة، وجب التطرق إلى كيفية توزيع الاختصاص لكل جهة من هذه الجهات فيما يتعلق بالمنظمات المهنية موضوع الدراسة

#### أولا: اختصاص المحاكم الإدارية

تستمد المحاكم الإدارية وجودها القانوني من نص المادة 152 من دستور1996 التي تبنت صراحة نظام ازدواجية القضاء حيث نصت على أنه:" يؤسس مجلس دولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية"، وبذلك تكون المادة قد أعلنت عن إنشاء

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد 04 لسنة 2003، ص56.
[2]- مجلة مجلس الدولة، المرجع نفسه، ص108.

المحاكم الإدارية باعتبارها الجهة القضائية التي سيتولى مجلس الدولة تقويم أعمالها، ما يجسد فصل جهة القضاء العادي عن جهة القضاء الإداري الذي يشتمل على المحكمة الإدارية ومجلس الدولة طبقا لما ورد في نص المادة 04 من القانون العضوي 05-11 المؤرخ في 17 يوليو 2005 المتعلق بالتنظيم القضائي[1]، وقد صدر القانون 98-02 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق بالمحاكم الإدارية[2] الذي يعد أول قانون خاص بالمحاكم الإدارية، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه:" تنشأ محاكم إدارية كجهات قضائية للقانون العام في المادة الإدارية"، فبموجب نص هذه المادة يكون المشرع قد أطلق الاختصاص للمحاكم الإدارية لتنظر في كل منازعة إدارية إلا ما استثني بموجب نص.

إلاّ أن اختصاص المحاكم الإدارية كان مقيدا مقارنة مع الاختصاصات التي منحت لمجلس الدولة، ففي ظل دعوات فقهاء القانون بضرورة تعديل النصوص القانونية خاصة تلك التي تتعلق باختصاصات مجلس الدولة والمحكمة الإدارية وكذا قانون الإجراءات المدنية والإدارية، صدر القانون العضوي 22-10 المؤرخ في 09 يونيو2022 المتعلق بالتنظيم القضائي[3] الذي ألغت المادة 35 منه القانون 98-02 المتعلق بالمحاكم الإدارية، وكان صريحا في اعتبار المحكمة الإدارية أولى درجات التقاضي حيث نصت المادة 31 منه على أن: " المحكمة الإدارية درجة أولى في التقاضي في المادة الإدارية"، ما يكرس مبدأ التقاضي على درجتين، وقد حددت المادة 800 والمادة 801 من ق.إ.م.إ.م.م مجال اختصاصها النوعي، حيث نصت المادة 800 على أنه:"المحاكم الإدارية هي جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية، باستثناء المنازعات الموكلة إلى جهات قضائية أخرى.

تختص المحاكم الإدارية بالفصل في أول درجة بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أو الهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها"، كما نصت المادة 801 على أنه: " تختص المحاكم الإدارية كذلك بالفصل في:

1- دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الصادرة عن:

- الولاية،
- البلدية،
- المنظمات المهنية الجهوية،
- المؤسسات العمومية المحلية ذات الصبغة الإدارية.

2- دعاوى القضاء الكامل،

3- القضايا المخولة لها بموجب نصوص خاصة".

---

[1]- القانون العضوي 05-11 المؤرخ في 17 يوليو 2005 المتعلق بالتنظيم القضائي، ج رج ج، العدد 51 لسنة 2005، ص06.

[2]- القانون 98-02 المتعلق بالمحاكم الإدارية،ج رج ج، العدد 37 لسنة 1998، ص08.

[3]- القانون العضوي 22-10 المؤرخ في 09 يونيو2022 المتعلق بالتنظيم القضائي، ج رج ج، العدد 41 لسنة 2022، ص 06.

باستقرائنا لنص المادتين وربطهما بموضوع الدراسة نجد أن المشرع منح الاختصاص للمحاكم الإدارية للفصل في أول درجة بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا التي تكون المنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها إضافة إلى اختصاصها بالنظر في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الصادرة عن المنظمات الجهوية، وهو الجديد الذي جاء به القانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022 العدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، فقبل التعديل عقد الاختصاص لمجلس الدولة للنظر في القضايا التي تكون المنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها، ولم يتم النص صراحة على اختصاص المحكمة الإدارية بالنظر في دعاوى إلغاء وتفسير وفحص مشروعية المنظمات المهنية الجهوية ذلك أن عبارة المنظمات المهنية الجهوية لم ترد ضمن نص المادة 801.

غير أن نص المادة 900 مكرر من ق.إ.م.إ.م.م قيدت اختصاص المحكمة الإدارية فيما ما تعلق بالقضايا التي تكون المنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها، حيث منح الاختصاص للمحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة للفصل كدرجة أولى في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية، وبالتالي يخرج هذا الاختصاص من ولاية المحاكم الإدارية.

أما عن اختصاصها الإقليمي، فنجدها تغطي كامل التراب الوطني، ففي البداية حدد المرسوم التنفيذي 98-356 المؤرخ في 1998 الذي يحدد كيفيات تطبيق أحكام القانون 98-02 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق بالمحاكم الإدارية[1] بموجب المادة 02 منه عددها بـ 31 محكمة، مع تحديد اختصاصها الإقليمي طبقا لملحق بهذا المرسوم التنفيذي، فبعض المحاكم الإدارية كانت ذات اختصاص واحد(ولاية واحدة) وعددها 15 مثل المحكمة الإدارية لولاية تبسة، والبعض الآخر منها ذات اختصاص ولايتين وعددها 15 تغطي نطاق 30 ولاية مثل المحكمة الإدارية بأم البواقي ويمتد نطاقها لولاية خنشلة، ومحكمة إدارية واحدة ذات اختصاص ثلاث ولايات وهي المحكمة الإدارية بسعيدة ويمتد اختصاصها لولاية البيض وولاية النعامة، ثم صدر المرسوم التنفيذي 11-195 المؤرخ في 22 مايو 2011 الذي ألغى أحكام المرسوم السابق، حيث حددت المادة 02 منه عدد المحاكم الإدارية ب 48 محكمة عبر كامل التراب الوطني، ليعود المرسوم التنفيذي 22-435 المؤرخ في 11 ديسمبر 2022[2] ويحدد دوائر الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية ب 58 محكمة إدارية بعد أن أصبح التنظيم الإقليمي للبلاد يضم 58 ولاية بموجب المادة 03 من القانون 19-12 المؤرخ في11 ديسمبر 2019[3] المعدل والمتمم

[1]- المرسوم التنفيذي 98-356 المؤرخ في 1998 الذي يحدد كيفيات تطبيق أحكام القانون 98-02 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق بالمحاكم الإدارية، ج رج ج، العدد85 لسنة 1998، ص04، الملغى بالمرسوم التنفيذي 11-195 المؤرخ في 22 مايو 2011، ج رج ج، العدد 29 لسنة 2011، ص11.

[2]- المرسوم التنفيذي 22-435 المؤرخ في 11 ديسمبر 2022المحدد دوائر الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية، ج رج ج، العدد 84 لسنة 2022، ص04، استدراك في ج رج ج، العدد 34 لسنة 2023، ص10.

[3]- القانون 19-12 المؤرخ في11 ديسمبر 2019 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، ج ر ج ج، العدد 78 لسنة 2019، ص13، المعدل والمتمم بالأمر 21-03 المؤرخ في 25 مارس 2021، ج رج ج، العدد 22 لسنة 2021، ص06.

للقانون 84-09 المؤرخ في 04 فبراير 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد[1]، وكذا المرسوم الرئاسي 21-117 المؤرخ في 22 مارس 2021[2] المعدل والمتمم للمرسوم 84-79 المؤرخ في 03 ابريل 1984المحدد لأسماء الولايات ومقارها[3].

**ثانيا: اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف**

استحدثت المحاكم الإدارية للاستئناف بموجب المادة 179 من التعديل الدستوري لسنة 2020[4]، إلا أن ذلك لا يعني أن الدستور أنشأ المحاكم الإدارية للاستئناف بالمفهوم القانوني لأنها ليست مؤسسات دستورية، إنما وردت في سياق هذه المادة عند تعديد الهياكل التي تخضع أعمالها لتقويم مجلس الدولة، وبالتالي تضمنت هذه المادة بيان ميلاد المحاكم الإدارية للاستئناف كجهة ثانية للتقاضي في المادة الإدارية[5]، ويعد هذا الإصلاح القضائي تجسيدا رسميا لنظام ازدواجية القضاء الذي تبناه المؤسس الدستوري سنة 1996، ما يتيح للمتقاضي عرض خصومته أمام أكثر من جهة لمراجعة الأحكام والرقابة عليها فتفصل الدرجة الثانية من جديد، الأمر الذي يعد تكريسا فعليا لمبدأ التقاضي على درجتين ضمانا لحسن سير العدالة.

تجد المحاكم الإدارية للاستئناف أساسها التشريعي في العديد من النصوص القانونية وكان أولها الأمر21-01 المؤرخ في 12 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم[6] حيث نصت المواد 129الفقرة 09 ، 183 الفقرة 05 186الفقرة 05 على إمكانية الطعن بالاستئناف ضد الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية في المادة الانتخابية أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا، كما تضمن القانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2002 المعدل والمتمم ق.إ.م.إد الإشارة إلى المحاكم الإدارية للاستئناف وهذا في الباب الأول مكرر منه حيث اشتمل على المسائل المتعلقة بالمحكمة الإدارية للاستئناف وتحديدا الاختصاصات، التشكيلة، الأحكام المتعلقة بالاستئناف، الآجال، وقف التنفيذ، الفصل في القضية، الطعن في الأوامر الاستعجالية.

---

[1]- القانون 84-09 المؤرخ في 04 فبراير 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ج رج ج، العدد 06 لسنة 1984، ص139، المستدرك في ج رج ج، العدد 19 لسنة 1984، ص669.

[2]- المرسوم الرئاسي 21-117 المؤرخ في 22 مارس 2021 المحدد لأسماء الولايات ومقارها، ج رج ج، العدد 22 لسنة 2021، ص07.

[3]- المرسوم 84-79 المؤرخ في 03 ابريل 1984المحدد لأسماء الولايات ومقارها، ج رج ج، العدد 14 لسنة 1984، ص422.

[4]- نصت المادة 179 من دستور 2020 على أنه:" تمثل المحكمة العليا الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم.
يمثل مجلس الدولة الهيئة المقومة لأعمال المحاكم الإدارية للاستئناف والمحاكم الإدارية والجهات الأخرى الفاصلة في المادة الإدارية..."

[5]- بوزيد غلابي، مكي حمشة، "النظام القانوني للمحكمة الإدارية للاستئناف في الجزائر"، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023، ص 305.

[6]-الأمر21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات،ج رج ج، العدد 17 لسنة 2021، ص08، المعدل والمتمم بالأمر21-05 المؤرخ في 22 ابريل 2021، ج رج ج، العدد30 لسنة 2021، ص05، المعدل والمتمم بالأمر 21-10 المؤرخ في 25 غشت 2021، ج رج ج، العدد 65 لسنة 2021، ص05.

فيما تضمن القانون22-07 المؤرخ في 5 مايو 2022 المتعلق بالتقسيم القضائي[1] الإشارة إلى المحاكم بموجب المادة 08 منه والتي نصت على إنشاء06 محاكم إدارية للاستئناف.

فالملاحظ أن عدد المحاكم الإدارية للاستئناف كان محدودا حيث قدر عددها بست(06) محاكم إدارية للاستئناف تقع مقراتها في الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، ورقلة، تمنغاست، بشار، وترك تحديد دوائر اختصاصها الإقليمي للتنظيم، وفي هذا الإطار صدر المرسوم التنفيذي 22-435 المؤرخ في 11 ديسمبر 2022 المحدد لدوائر الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية للاستئناف والمحاكم الإدارية، حيث تضمن الملحق الأول منه تحديد دوائر الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية للاستئناف[2].

فقد حاول المشرع الجزائري تغطية كامل الإقليم الوطني آخذا بعين الاعتبار مسألة تقريب جهات العدالة من المتقاضين[3]، خاصة وأن إنشاء محاكم إدارية للاستئناف بعدد أكبر يتطلب توافر عدد كبير من القضاة ذوي الكفاءة والخبرة حيث اشترطت المادة 30 من القانون العضوي 22-10 المؤرخ في 09 جوان 2022 المتعلق بالتنظيم القضائي والمادة 900 مكرر05 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية المعدل والمتمم أن يكون رئيس المحكمة الإدارية للاستئناف ومحافظ الدولة برتبة مستشار بمجلس الدولة على الأقل.

لذا حاول المشرع تمديد نطاق الاختصاص الجغرافي لهذه المحاكم فنجد أن بعض المحاكم الإدارية للاستئناف يمتد اختصاصها الإقليمي ليشمل أكثر من 10 محاكم إدارية كما هو الحال بالنسبة للمحكمة الإدارية للجزائر العاصمة 10 محاكم إدارية، المحكمة الإدارية للاستئناف بقسنطينة 15 محكمة إدارية، والمحكمة الإدارية للاستئناف بورقلة 11 محكمة إدارية الأمر الذي سيشكل ضغطا على هذه المحاكم.

بالرجوع إلى نص المادة 900 مكرر من ق.إ.م.إد.م.م نجدها نصت على أنه:" تختص المحكمة الإدارية للاستئناف بالفصل في استئناف الأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية.

وتختص أيضا بالفصل في القضايا المخولة لها بموجب نصوص خاصة.

وتختص المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر بالفصل كدرجة أولى في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية والهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية"، فانطلاقا من نص المادة نجد أن المشرع منح للمحكمة الإدارية للاستئناف صلاحية النظر في الأحكام

[1]- القانون22-07 المؤرخ في 5 مايو 2022 المتعلق بالتقسيم القضائي، ج رج ج، العدد 32 لسنة 2022، ص 04.
[2]- المرسوم التنفيذي 22-435 المؤرخ في 11 ديسمبر 2022 المحدد لدوائر الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية للاستئناف والمحاكم الإدارية، ج رج ج، العدد84 لسنة 2022، ص04، استدراك في ج رج ج، العدد 34 لسنة 2023، ص 10.
[3]- صالح ملوك،"النظام القانوني للمحاكم الإدارية للاستئناف (التنظيم والاختصاص)"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، جامعة تمنغاست، الجزائر، 2023، ص234.

الصادرة عن المحكمة الإدارية وهو الاختصاص الأصلي لهذا النوع من المحاكم باعتبارها درجة ثانية من درجات التقاضي، كما منح المحكمة الإدارية للاستئناف بالعاصمة صلاحية الفصل كدرجة أولى في الطعون المتعلقة بالسلطات الإدارية المركزية والهيئات والهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية.

**ثالثا: اختصاص مجلس الدولة.**

مجلس الدولة مؤسسة دستورية تم تأسيسها بموجب المادة 152من دستور 1996 وذلك إثر تبني الجزائر لنظام ازدواجية القضاء، كهيئة قضائية إدارية تشكل قمة الهرم القضائي الإداري، تتولى تقويم أعمال الجهات القضائية الإدارية والمتمثلة في المحاكم الإدارية للاستئناف والمحاكم الإدارية والجهات القضائية الأخرى الفاصلة في المواد الإدارية[1]، ما يضمن تجسيد مبدأ التقاضي على درجتين من جهة ويوازي بين جهات القضائي الإداري والعادي من جهة أخرى.

كما يضمن مجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي، والذي يقصد به جعل الحلول القضائية واحدة بالنسبة لنفس المسائل القانونية[2]، فالاجتهاد القضائي يشكل الحل الذي تتخذه الجهة القضائية في نزاع معروض أمامها في حالة غياب النص القانوني واجب التطبيق أو غموضه أو عدم كفايته[3].

وقد تولت المواد 09، 10، 11 من القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله المعدل والمتمم وكذا المواد 901، 902، 903من ق.إ.م.إ.م.م تحديد نطاق اختصاص مجلس الدولة، حيث:

1- يختص بالفصل في الطعون بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة نهائيا عن الجهات القضائية الإدارية، وكذا الطعون بالنقض المخولة له بموجب نصوص خاصة، وهو الاختصاص الأصيل لمجلس الدولة باعتباره الجهة المقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية،
2- يختص بالفصل في استئناف القرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية والهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية،

[1]- أنظر المادة 179 من التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، السابق ذكره.

[2]- محند بشير أمقران، "تغير الاجتهاد القضائي بين النص والتطبيق"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 41، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خذة الجزائر 01، 2004، ص 155.

[3]- ليلى حمال، اختصاص مجلس الدولة بموجب نصوص خاصة، أطروحة دكتوراه علوم تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021-2022، ص 68، عادل بن عبد الله، "مكانة الاجتهاد القضائي الإداري في التأسيس لدولة القانون"، مجلة الاجتهاد القضائي،المجلد 02، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص 170 .

3- يختص بالفصل في القضايا المخولة له بموجب نصوص خاصة، كما هو الأمر بالنسبة للقرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المستقلة وكذا الطعون المتعلقة بالأحزاب السياسية ويكون فيها قضائه ابتدائيا نهائيا.

## المطلب الثاني : منازعات المنظمات المهنية( منظمة المحامين أنموذجا)

بالرجوع إلى النصوص القانونية التي تتضمن تنظيم نشاط المنظمات المهنية على غرار القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، نجد أن المشرع أخضع ما يصدر عن المنظمة المهنية إلى رقابة القاضي الإداري، فبعض المنازعات منح الاختصاص فيها للمحكمة الإدارية و يتعلق الأمر بكل القرارات التي تصدرها المنظمات الجهوية(الفرع الأول)، والبعض الآخر منح للمحكمة الإدارية للاستئناف( الفرع الثاني)، فيما أخضعت بعض القرارات الأخرى إلى اختصاص مجلس الدولة(الفرع الثالث).

### الفرع الأول: المنازعات التي تؤول إلى اختصاص المحكمة الإدارية.

تمارس المنظمة المهنية اختصاصاتها المحددة بموجب القانون فتصدر في هذا الإطار العديد من القرارات قد تكون قرارات فردية كقرارات التسجيل ورفض التسجيل وقرارات متعلق بنهاية التربص وغيرها، كما تباشر اختصاصاتها الأخرى وتتخذ بشأنها مداولات، كتلك المتعلقة بالجمعيات العامة، نتائج الانتخابات وغيرها، وقد منح القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة وكذا المادة 801 من ق.إ.م.إد.م.م الاختصاص للمحكمة الإدارية للنظر في الدعاوى المتعلقة بهذه القرارات والمداولات.

#### أولا: المنازعات المتعلقة بقرارات التسجيل، إعادة التسجيل، الإغفال.

يعد التسجيل في جدول المنظمة المهنية شرطا أساسيا لمزاولة المهنة ذلك أنها تنظيمات إجبارية، فالمهني لا يمكنه ممارسة المهنة دون القيد في جدولها، فعلى سبيل المثال لا يمكن للمحامي أن يُرَافِع أمام القضاء ما لم يكن مقيدا بجدول المحامين وهو ما نصت عليه المادة 32 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، كما لا يمكن للمحامي الذي كان في وضعية إغفال ممارسة المهنة دون أن يطلب إعادة تسجيله في الجدول، وتتولى المنظمة المهنية كأصل عام النظر والفصل في طلبات القيد في الجدول، وتصدر بخصوص ذلك قرارات قد تكون بالقبول إذا استوفى المعني جميع الشروط المنصوص عليها قانونا، أو قد يكون القرار بالرفض.

وقد أجازت المادة 42 في فقرتها الأخيرة من القانون 13-07 المذكور أعلاه لكل من وزير العدل حافظ الأختام والمعني بالقرار الطعن فيه أمام الجهة القضائية المختصة في أجل شهر من تاريخ تبليغه، وأكدت المادة 49 من نفس القانون ذلك حيث يمكن الطعن بالإلغاء في قرار مجلس منظمة المحامين أمام الجهات القضائية المختصة وفقا للتشريع

الساري المفعول، ذلك أن المنظمة لا يمكنها إصدار قرارات رفض تسجيل محام أو إعادة تسجيله أو إغفاله إلا بعد سماع أقواله أو استدعائه قانونا للحضور.

وعليه وبناء على المادتين 42 و 48 تصدر منظمة المحامين في هذا الجانب مجموعة من القرارات قد تكون :

- قرارات بالتسجيل أو قرارات برفض التسجيل.
- قرارات بإعادة التسجيل أو قرارات برفض إعادة التسجيل
- قرارات بالإغفال أو قرارات برفض الإغفال.

فيجوز بالتالي للمحامي وللوزير كل فيما يخصه الطعن في هذه القرارات، فالمحامي الذي رفض تسجيله مثلا رغم استيفائه للشروط المنصوص عليها أو الذي تم إغفاله دون توافر إحدى الحالات المنصوص عليها قانونا يمكنه الطعن في قرار رفض تسجيله، أو قرار إغفاله، كما يمكن لوزير العدل حافظ الأختام الطعن في قرار تسجيل محام، إذا تبين تسجيله رغم عدم توافر احد الشروط، ويتم ذلك أمام الجهة القضائية المختصة وهي العبارة الواردة في نص المادة التي جاءت بصيغة عامة دون تحديد لهذه الجهة، غير أنه باعتبار أن القرار صادر عن منظمة جهوية فالجهة القضائية المختصة هي المحكمة الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها مجلس المنظمة مصدرة القرار، وهذا طبقا لنص المادة 801 من ق.إ.م.إ.م.م، فتتولى الفصل في النزاع المعروض أمامها بحكم ابتدائي قابل للاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف.

وبالتالي فالمنظمة المهنية تبسط رقابتها على طالبي الانضمام للمهنة من خلال التأكد من مدى توافر الشروط الضرورية لذلك، وعلى المدعي اللجوء إلى القضاء لإثبات خلاف ذلك، ومن التطبيقات القضائية في مجال منظمة المحامين[1]:

- قرار صادر عن الغرفة الإدارية بمجلس قضاء الجزائر العاصمة بتاريخ 07 أكتوبر 1997، قضية محامية متربصة ضد المنظمة الجهوية للمحامين لناحية الجزائر العاصمة[2]، حيث جاء في حيثيات القرار أن المدعية لم تتحصل على تسجيلها في جدول منظمة المحامين لناحية الجزائر العاصمة رغم تقدمها لمنظمة المحامين بملف التسجيل الذي يحتوي على الوثائق المطلوبة لا سيما شهادة الكفاءة المهنية لممارسة مهنة المحاماة دورة جوان 1996 وشهادة ليسانس ممنوحة من جامعة التكوين المتواصل، حيث تم تبليغها بتاريخ 30 مارس 1997 بوجوب إحضار شهادة معادلة الليسانس الصادرة عن جامعة التكوين المتواصل، حيث تمسكت المدعية بأنها تقدمت بملف التسجيل مستوفيا جميع الوثائق اللازمة وتم تعيين مقرر الذي قدم تقريرا ايجابيا فيما يخص قبولها وهي تمارس المهنة بصفة محامية متربصة تحت إشراف محام معين من قبل النقابة، وأن

[1]- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 19 يناير 2017، الملف رقم 128856، قضية (ع.ب) ضد المجلس الوطني للمحاسبة المتعلق بالطعن في قرار مجلس المحاسبة المؤرخ في 20 يناير 2016، وكذا قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 19 يونيو 2018، الملف رقم 18/02437 بين (ك.م) والمجلس الوطني لأخلاقيات الطب الفرع النظامي الوطني للصيادلة، قرارات غير منشورة.

[2]- حيثيات القضية مستخلصة من قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 10 يوليو2000، الملف رقم 204658، مجلة مجلس الدولة العدد 01 لسنة 2002، ص 111.

رفض تسجيلها ومطالبتها بشهادة المعادلة أمر غير قانوني وجاء خرقا للمادة 09 من قانون المحاماة التي تشترط المعادلة لشهادة الليسانس شريعة فقط، وأن الشهادة المطابقة غير موجودة، وأن شهادتها هي شهادة الليسانس حيث أن المدة القانونية للدراسة هي ثمانية فصول وهذا مطابق للمدة المحددة بالنسبة للجامعة بموجب المرسوم 71-222 المؤرخ في 25 غشت 1971 المتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في الحقوق[1]، وأنَّ الشهادة التي تحصلت عليها هي شهادة ليسانس في الحقوق حازت عليها من السلطة الإدارية المختصة بالتعليم العالي وقد تم معادلتها مع شهادات التعليم العالي المختلفة وذلك طبقا للقرار الوزاري الصادر عن وزير الجامعات رقم 284 بتاريخ 28 مايو 1991 مما يجعل قرار النقابة باطلا ويجعل طلبها مؤسسا، ودفعت بأنها لا تمارس أي عمل مدفوع الأجر طبقا لما نص عليه قانون المحاماة، وقد قضت الغرفة الإدارية بتاريخ 07 أكتوبر 1997 برفض الدعوى لعدم التأسيس بالقول:

- إن الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة لا تكفي لتسجيل صاحبها في مهنة المحاماة،

- حيث أن النظام الجامعي الجزائري كرس مبدأ المعادلة بين الشهادات الجزائرية، والأجنبية فقط، وبالتالي فإنه أقصى المعادلة فيما بين الشهادات الجزائرية التي يستلزم تحديدها وجوبيا بموجب نص تنظيمي(مرسوم) كما هو الحال بالنسبة إلى كل الشهادات الموجودة ومثال ذلك شهادة الليسانس في الحقوق التي ينظمها المرسوم 71-222 المؤرخ في 25 غشت 1971 المتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في الحقوق.

- حيث أنه في قضية الحال فإنه من صلاحيات وزير الجامعات تطبيقا للمادة 02 من المرسوم التنفيذي 91-115 المؤرخ في 27 ابريل 1991، ولا يزال من صلاحيات وزير التعليم العالي تطبيقا للمرسوم 94-260 المؤرخ في 27 غشت 1994 أن يبادر بمرسوم تنفيذي يتضمن تحديد طبيعة الشهادات المتوجة للدراسات المتابعة في الجامعة في إطار روح القانون الأساسي لجامعة التكوين المتواصل، وعليه فمعادلته للشهادات الممنوحة من طرف جامعة التكوين المتواصل مع الشهادات الممنوحة من الجامعات بموجب مقرر غير مؤسس قانونا، وبالتالي فإن القرار الوزاري الصادر عن وزير الجامعات المحتج به لا يشكل إلا قرارا إداريا وليس شهادة معادلة.

- إن الشهادة الممنوحة من جامعة التكوين المتواصل لا تشكل شهادة الليسانس في الحقوق طبقا للمرسوم 71-22 فهي غير مؤسسة قانونا ومن ثم فهي غير مقبولة في مهنة المحاماة.

- قرار المحكمة العليا الصادر عن الغرفة الإدارية بتاريخ 18 نوفمبر 1989، الملف رقم 64.721، قضية (ش.ع) ضد المنظمة الجهوية للمحامين قسنطينة، بخصوص رفض تسجيل[2]، حيث طعن المدعي بالإبطال في مداولة المجلس الجهوي للمحامين بقسنطينة

[1]-المرسوم 71-222 المؤرخ في 25 غشت 1971 المتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في الحقوق، ج رج ج، العدد 71 لسنة 1971، ص 1180.
[2]- المجلة القضائية للمحكمة العليا، العدد02 لسنة 1991، ص 181.

المؤرخة في 11 فبراير 1988 المتضمنة رفض ترشيحه للتسجيل في المحاماة، حيث جاء في حيثيات القرار أن المدعي تم تعيينه بموجب مرسوم مؤرخ في 16 أكتوبر 1971 ومارس عمله كقاض في عدة جهات قضائية، ثم أحيل على المجلس الأعلى الذي عزله، وبعد سعيه للتسجيل في النقابة الجهوية للمحاماة في قسنطينة كونه لا يملك مورد رزق رفض مسعاه، حيث أثار المدعي وجهين، الأول مأخوذ من خرق القانون لاسيما المادة 10 من الأمر75-61 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة من حيث أنه لم يستدع ولم يسمع حضوريا في شروحه، والثاني مأخوذ من عدم صحة التعليل من حيث أن الأسباب تضمنت كلمة تزوير في حين أن قرار المحكمة المبلغ له لا يشير البتة لهذا التزوير.

حيث ذهبت المحكمة العليا في ظل عدم إبداء المدعى عليه( المنظمة المهنية) ملاحظاته الجوابية، إلى أن القرار المطعون فيه قد اتخذ بصورة مخالفة للمقتضيات التشريعية خاصة وأنّ ديباجة القرار المطعون فيه لا يوجد فيها ما يفيد اتخاذه بعد استيفاء إجراء التبليغ أو سماع المعني طبقا لنص المادة 10 من الأمر 75-61 التي تنص على عدم اتخاذ أي قرار بشأن قبول أو إعادة التسجيل والإغفال دون سماع المعني أو استدعائه الاستدعاء القانوني، وقضت بإبطال قرار رفض التسجيل.

- قرار المجلس الأعلى الصادر عن الغرفة الإدارية بتاريخ 16 مايو 1981، قضية(ج.ع) ضد منظمة المحامين ناحية البليدة، المتعلقة بطعن في القرار الصادر عن المنظمة الوطنية للمحامين لناحية البليدة بتاريخ 15 نوفمبر 1979 القاضي برفض تسجيله بصفة محام[1]، حيث جاء في حيثيات القرار أن المدعي أثار خرق أحكام المادة 18 من الأمر 61-75 المنظم لمهنة المحاماة، من حيث حصوله على الشروط المطلوبة والمتمثلة في أداء الخدمة المدنية والعمل لمدة 03 سنوات بعد الحصول على شهادة الليسانس، حيث تمسك المجلس الجهوي بالبليدة بالقول أنَّ المترشح لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في نص المادة 18 من جهة، ومن جهة أخرى أن الإعفاءات من الخدمة المدنية واردة على سبيل الحصر، وأنَّ المادة 16 تنص على وجود شهادة بالإشهاد من أداء الخدمة المدنية تستصدر من وزارة العدل وأن الشهادة المستظهرة من طرف المدعي لا يمكن أن تحل محل الشهادة المشار إليها في المادة 16.

وعليه ذهبت الغرفة الإدارية إلى أن المدعي كان قاضيا من 1962 إلى 1969، ولم يحصل على شهادة الليسانس إلا في 18 يونيو 1973، وأنَّ حصوله على شهادة الإعفاء من الخدمة المدنية من وزارة العدل بتاريخ 13 سبتمبر 1979 لا يمكن أنْ تخفي الحقيقة التي مفادها أنَّه لا يستوفي الشروط القانونية، فالأمين الجهوي للمنظمة الوطنية للمحامين بالبليدة قد طبق عين القانون عندما رفض الطلب الرامي تسجيل المدعي بصفة محام، وبالنتيجة قضت الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى برفض الطعن.

**ثانيا: منازعات متعلقة بقرارات رفض تسليم شهادة نهاية التربص.**

[1]- Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, volume 25, N° 01, Alger, 1987, p 205.

سبق القول أنَّ الالتحاق ببعض المهن يتطلب متابعة تربص تحدد مدته وكيفياته بموجب النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم نشاط المهن الحرة، وفي هذا الإطار بينت المادة 31 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة أن الالتحاق بالمهنة يستوجب الحصول على شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة ومتابعة التربص، فالمحامي ملزم بمتابعة تربص حددت مدته بسنتين(02) قابلة للتمديد سنة واحدة، وبانتهاء المدة المحددة قانونا يتولى مجلس منظمة المحامين تسليم شهادة نهاية التربص أو قد يرفض تسليم هذه الشهادة، وحماية لحق المتربص أجازت له الفقرة 04 بمادة 41 من هذا القانون إمكانية الطعن في قرار رفض منح شهادة نهاية التربص وهو الوحيد المخول بهذا الطعن خلافا لقرارات المتعلقة بالتسجيل، وإعادة التسجيل والإغفال التي منحت فيها الصلاحية أيضا لوزير العدل حافظ الأختام، ويتم الطعن أمام الجهة القضائية المختصة وهي العبارة الواردة في نص المادة 41 التي جاءت بصيغة عامة دون تحديد لهذه الجهة، غير أنه باعتبار أن القرار صادر عن منظمة جهوية فالجهة القضائية المختصة هي المحكمة الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها مجلس المنظمة مصدرة قرار رفض تسليم شهادة نهاية التربص، وذلك طبقا لنص المادة 801 من ق.إ.م.إد.م.م، فتتولى الفصل في النزاع المعروض أمامها بحكم ابتدائي قابل للاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف.

**ثالثا: المنازعات المتعلقة بمداولات مجلس منظمة المحامين**

يتولى مجلس المنظمة المهنية العديد من الصلاحيات تضمنتها النصوص القانونية المنظمة لنشاط المهن الحرة، فمجلس منظمة المحامين مثلا يتولى مجموع المهام المنصوص عليها بموجب المواد 97،98، 101، 115، 128 من قانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة وكذا المادة 116 من النظام الداخلي للمهنة، فالمنظمة المهنية وهي تباشر مهامها تكون مقيدة بمبدأ المشروعية ومبدأ التخصيص فلا يمكن لها مباشرة اختصاصات لم ينص عليها القانون، وفي هذا الإطار أجازت المادة 100 الفقرة 03 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المذكور أعلاه وكذا المادة 117 الفقرة 02 من النظام الداخلي للمهنة لوزير العدل حافظ الأختام صلاحية طلب إلغاء كل مداولة أو قرار يصدر عن مجلس المنظمة خارج صلاحياته و/أو يكون مخالفا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول.

أما بخصوص الجهة المختصة ففي نص المادة 100 من القانون 13-07 المذكور أعلاه وردت عبارة الجهات القضائية المختصة، بيمنا وردت عبارة مجلس الدولة في المادة 117، فالنظام الداخلي حدد الجهة المختصة بمجلس الدولة وليس المحكمة الإدارية، غير أن مجلس الدولة لم يعد مختصا بالنظر في دعاوى إلغاء القرارات التي تصدر عن المنظمات المهنية الوطنية التي أصبحت المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة هي المختصة فيها.

غير أن مداولات مجلس المنظمة الجهوية يطعن فيها بالإلغاء أمام المحكمة الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها مجلس المنظمة المهنية باعتبارها صادرة عن منظمة جهوية وليست وطنية حتى يؤول فيها الاختصاص إلى المحكمة الاستئناف للجزائر العاصمة، لذا كان لابد من إعادة النظر في بعض مواد قانون تنظيم المهنة ونظامها الداخلي حتى تتماشى والتعديلات التي جاء بها دستور2020.

**رابعا: منازعات متعلقة بمداولات الجمعية العامة لمنظمة المحامين**

يشكل مجموع المهنيين المسجلين في المنظمة المهنية الجمعية العامة ومثال ذلك تشكل الجمعية العامة لمنظمة المحامين من مجموع المحامين المسجلين في الجدول،يرأسها النقيب ويديرها مجلس المنظمة، وطبقا للمادة 89 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، تتخذ الجمعية العامة مداولاتها بأغلبية الأصوات في المسائل التي عرضت عليها والمتعلقة أساسا بالطابع المهني والقانوني، تبلغ نسخة من المداولات خلال 15 يوما إلى الجهة الوصية والمتمثلة في وزير العدل حافظ الأختام وإلى مجلس الاتحاد، حيث يجوز لكل منهما الطعن فيها أمام الجهة القضائية المختصة خلال أجل شهرين من تاريخ التبليغ.

ولم يحدد نص المادة 89 من القانون 13-07 المذكور أعلاه الجهة القضائية المختصة، فللوهلة الأولى يظهر أنها المحكمة الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصها المنظمة المهنية، غير أن مجلس الدولة في احد اجتهاداته أكد أنه هو المختص حيث جاء في القرار الصادر عن الغرف المجتمعة بتاريخ 16 يوليو 2003 ملف رقم 11081[1] أن القانون 91-04 المؤرخ في 08 يناير 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة منح للغرفة الإدارية بالمحكمة العليا اختصاص الفصل في المنازعات المتعلقة بمداولات الجمعية العامة لمنظمات المحامين وبما أن صلاحية الغرف الإدارية انتقلت إلى مجلس الدولة فإن هذا الأخير يصبح مختصا، وبالتالي واستنادا إلى هذا الاجتهاد يؤول الاختصاص إلى مجلس الدولة للنظر في الطعون الموجهة ضد مداولات الجمعية العامة لمنظمة المحامين والمرفوعة من طرف وزير العدل حافظ الأختام أو رئيس مجلس الاتحاد.

إلا أنه بعد الإصلاح القضائي والتعديلات التي مست العديد من القوانين على غرار قانون الإجراءات المدنية والإدارية لم يعد مجلس الدولة مختصا بالنظر كجهة أولى وأخيرة في دعاوى إلغاء مداولات الجمعية العامة للمنظمة، بل يؤول الاختصاص للمحكمة الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها المنظمة الجهوية وهذا طبقا للمادة 801 من ق.إ.م.إد.م.م، لذا يتعين تعديل نص المادة 89 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة ليتماشى مع التعديلات التي مست النصوص القانونية لا سيما قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

**خامسا:المنازعات الانتخابية**

تسير المنظمات المهنية بواسطة مجالس منتخبة تضم أعضاء منتخبين من بين أبناء المهنة تجسيدا لأحد المبادئ التي تحكم المرافق العامة المهنية وهو مبدأ التمثيل

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد04 لسنة 2003، ص 56.

الانتخابي، لكن قد يرافق العملية الانتخابية نشوء منازعات، الأمر الذي جعل أغلب النصوص القانونية المنظمة لهذه المهن تُولي أهمية بالغة لها كما هو الحال بالنسبة للقانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، والذي اهتم بالعملية الانتخابية من حيث الإعداد لها، وإجراءاتها وتنظيم منازعاتها وكذا الجهة المختصة بالنظر في هذه المنازعات.

يتطلب الترشح لعضوية مجلس المنظمة أن يكون المترشح مسجلا في الجدول مع ممارسته الفعلية للمهنة لمدة تقدر بسبعة (07) سنوات على الأقل، باستثناء من تعرض لعقوبة تأديبية بالمنع المؤقت من ممارسة المهنة، حيث يستعيد حق الترشح بعد ثلاث(03) سنوات تسري من تاريخ استيفاء العقوبة، وهذا طبقا لما ورد في نص المادة 93 من القانون 13-07 المذكور أعلاه.

يتم إيداع الترشيحات لدى نقيب المحامين قبل 15 يوما على الأقل من تاريخ الانتخابات[1]، أما النقيب فيتم انتخابه من بين أعضاء مجلس المنظمة الذين تم انتخابهم بهذه الصفة مرتين على الأقل و/أو الأعضاء الذين لديهم أقدمية 12 سنة وفي حالة عدم توافر الشروط يتم انتخابه من بين المترشحين الأكثر أقدمية وهو ما تم النص عليه في المادة 101 من القانون 13-07 المذكور أعلاه.

غير أن العملية الانتخابية الخاصة بمنظمة المحامين تشهد في أغلب الوقت الكثير من المنازعات أمام القضاء في ظل الحملة الانتخابية المستعرة بين المترشحين وكذا التكوين القانوني للمحامين من جهة أخرى، فالنزاع الانتخابي هو الدعوى التي يرفعها أصحاب الصفة والمصلحة بهدف الطعن في العملية الانتخابية المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس المنظمة، وتنصب أيضا على العمليات المنفصلة عن عملية الانتخاب الأصلية، كقرارات الترشيح[2].

وبالرجوع إلى أحكام المادة 96 من القانون 13-07المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، نجدها بينت أن الطعن في نتائج الانتخابات يمكن أن يثار من طرف كل مترشح أو من طرف وزير العدل حافظ الأختام بعد تبليغه من طرف لجنة الإشراف على الانتخابات بمحضر النتائج في أجل قدره 20 يوما من تاريخ الاقتراع، وقد حدد أجل الطعن ب 15 يوما من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات بالنسبة للمترشح، ومن تاريخ التبليغ بالنسبة للوزير.

أما عن الجهة المختصة بالنظر في الطعون المتعلقة بالنتائج الانتخابية فحددتها صراحة المادة 101 من القانون 13-07 المذكور أعلاه والمتمثلة في مجلس الدولة حيث ينظر في النزاع كدرجة أولى وأخيرة حسب ما يفهم من نص المادة ما يؤثر سلبا على مبدأ التقاضي على درجتين، فلا يمكن للمعني أو للوزير استئناف القرارات الصادرة عن مجلس الدولة لأنها تصدر بصفة ابتدائية نهائية فهي لا تقبل أي طريق من طرق الطعن

[1]- المواد من 112 إلى 118 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]-ربيع العوفي، المنازعات الانتخابية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007-2008، ص81، عمار عوابدي، النظرية العامة في المنازعات الإدارية في النظام الجزائري، الجزء الثاني: نظرية الدعوى، الطبعة الثالثة، د.م.ج، الجزائر، 2004، ص 460.

المقررة قانونا خاصة الطعن بالاستئناف وفي ذلك إخلال بطريق من طرق الطعن المقررة قانونا والمكفولة دستوريا، فكان من الأجدر في نظرنا منح الاختصاص للمحاكم الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها مجلس المنظمة المهنية.

وإثر التعديل الدستوري لسنة 2020، وصدور الأمر21-01 المؤرخ في 10 مارس2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم أصبحت كل المنازعات الانتخابية من اختصاص المحاكم الإدارية كدرجة أولى، حيث تتولى الفصل في الطعون المتعلقة بقرارات رفض الترشح، الطعون المتعلقة بالنتائج الانتخابية، الطعون المتعلقة قوائم مكاتب التصويت وغيرها[1].

وبذلك أُعفي مجلس الدولة من القضاء الابتدائي النهائي ومنها النظر في الطعون المتعلقة بالمنازعات الانتخابية، وتأكد ذلك مع تعديل ق.إ.م.إد، حيث مُنحت للمحكمة الإدارية صلاحية النظر في الطعون المتعلقة بإلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات التي تصدر عن المنظمات المهنية الجهوية وهذا بموجب المادة 801، وفي هذه الحالة لا مجال لتطبيق أحكام المادة 903 التي تمنح لمجلس الدولة الاختصاص بالفصل في القضايا المخولة له بموجب نصوص خاصة، لأن نص المادة 801 جاء صريحا في منح الاختصاص للمحكمة الإدارية في كل ما تعلق بالقرارات التي تصدرها المنظمات المنهية الجهوية، وبالتالي تصبح المنازعات الانتخابية من صلاحياتها بعد أن تم إعفاء مجلس الدولة من هذا الاختصاص، فقرارات رفض الترشح، والقرارات المتعلقة بالنتائج الانتخابية التي تصدر عن مجلس المنظمة المهنية الجهوية تكون قابلة للطعن فيها أمام المحكمة الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها مجلس المنظمة.

ومن التطبيقات القضائية للمنازعات الانتخابية نذكر على سبيل الاستدلال القرارات التي صدرت في ظل اختصاص مجلس الدولة لأننا لم نصادف خلال انجاز هذه الأطروحة قرارات صادرة عن المحكمة الإدارية فيما يخص المنازعات الانتخابية المتعلقة بالمنظمات المهنية:

- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرف المجتمعة بتاريخ 16 يوليو 2003 ملف رقم 11081[2]، قضية(ب.ع) ومن معه ضد نقيب منظمة المحامين ناحية سطيف المتعلقة بالطعن في انتخابات منظمة المحامين، حيث تضمن القرار العديد من الحيثيات المتعلقة بالجهة المختصة بالنظر في هذا النوع من المنازعات، صفة وأهلية التقاضي، شرعية العملية الانتخابية ، وقد جاء في حيثيات القرار:

[1]- أنظر المواد 129، 183، 186، 206 من الأمر21-01 المؤرخ في10 مارس2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، السابق ذكره.

[2]- مجلة مجلس الدولة، العدد04 لسنة 2003، ص 56-61

- **بخصوص اختصاص مجلس الدولة:** حيث يتمسك المدعي بوجوب رفع الدعوى أمام المحكمة العليا وليس أمام الغرفة الإدارية، طبقا لنص المادة 40 من القانون 91-04 المؤرخ في 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة التي تجيز لوزير العدل أن يطعن في نتائج الانتخابات أمام المحكمة العليا، كما أن محافظ الدولة أودع مذكرة كتابية ترمي إلى عدم اختصاص مجلس الدولة بحجة أن كل نزاع انتخابي يبقى خاضعا لاختصاص المحكمة العليا ما دام لا يوجد نص تشريعي أو دستوري يقضي بغير ذلك، ورأى مجلس الدولة أن المشرع أراد صراحة إخضاع المنازعات التي تنشئ عن تطبيق أحكام القانون 91-04 للجهات القضائية الإدارية دون غيرها، كما أراد من وراء إخضاع الطعون التي يقوم بها وزير العدل أو المحامون لاختصاص المحكمة العليا أن تنفرد بهذا الاختصاص الغرفة الإدارية للمحكمة الإدارية وجدها دون سواها، وبالتالي فالمادة 40 تعطيها الاختصاص الكامل للنظر في المنازعات الانتخابية المرتبطة بمنظمات المحامين، وبما أن اختصاصات هذه الغرفة حولت إلى مجلس الدولة فيصبح بذلك هو المختص بالنظر فيها، ومن ثم رفض مجلس الدولة الوجه الذي استخرجه المدعي ومحافظ الدولة، وهو نفس ما أقر به مجلس الدولة في قراره الصادر عن الغرفة الثالثة بتاريخ 11 مارس 2003، الملف رقم 11450[1].

- **بخصوص شرعية العملية الانتخابية:** أثار المدعي العديد من الأوجه في دعواه الرامية إلى إلغاء نتائج الانتخابات:

- **فيما يتعلق برفع الدعوى بصورة جماعية:** يدفع المدعي بعدم قبول الدعوى شكلا بسبب رفعها بصورة جماعية أي من طرف مجموعة من المحامين، وفي ذلك خرق للفقرة الثانية من المادة 40 من قانون تنظيم مهنة المحاماة التي لا تمنح هذا الحق إلا بصفة فردية، غير أن مجلس الدولة رأى أنه من المستقر عليه قضاء أن ترفع الدعوى بصورة جماعية إذا كانت المصلحة مشتركة، وهو ما ينطبق على القضية المرفوعة أمامه، فالدعوى تهدف إلى إلغاء الانتخابات المتنازع عليها، وذهب بالتالي إلى رفض هذا الدفع.

- **فيما يتعلق بسرية الاقتراع:** دفع المدعي بأن الاقتراع لم يحترم السرية المنصوص عليها في القانون والتي من شأنها جعل الانتخابات باطلة برمتها لكنه لم يقدم أي دليل يذكر، لذلك لم يأخذ مجلس الدولة بهذا الوجه، لكنه أقر أن عدم سرية الانتخابات تستوجب إلغائها.

- **بخصوص شرعية الوكالات وصحة الانتخابات:** ذهب المدعي إلى القول بأن المحامين استخدموا عدة وكالات وهو ما يعد خرقا لأحكام الأمر 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات التي تلزم أن لا يستلم الوكيل إلا وكالة واحدة، وبالتالي فإن الجمعية العامة انعقدت دون اكتمال النصاب القانوني، ودفع المدعى عليه بأن القانون المتعلق بالانتخابات ينظم التمثيل الشعبي في انتخابات مختلف المجالس البلدية والولائية والتشريعية ولا يمكن تمديده إلى مجالات أخرى، غير أن مجلس الدولة وضح أن القانون 91-04 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والنظام الداخلي للمهنة المصادق عليه بالقرار الوزاري المؤرخ في 04 غشت 1996 يبيحان التصويت بالوكالة

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد04 لسنة 2003، ص 109.

في الجمعيات العامة لمنظمات المحامين دون إعطاء أي توضيح بخصوص التمثيل المتعدد، لذا وضمانا لمبدأ المساواة بين مختلف المترشحين فإن الأمر 97-07 المذكور أعلاه أتاح التصويت بوكالة واحدة لتفادي احتكار ممارسة حق ديمقراطي وهو حق التصويت، وبالسماح لوكيل واحد أن يستلم عدة وكالات يكون منظمي انتخابات مجلس منظمة سطيف قد أغفلوا هذه المبادئ.

وبالنتيجة قضى مجلس الدولة بإبطال انتخابات تجديد أعضاء مجلس منظمة المحامين لناحية سطيف.

- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرف المجتمعة بتاريخ 17 يونيو 2003، الملف رقم 11053، قضية (ب.ع) ضد المكتب المكلف بالإشراف على انتخابات مجلس منظمة المحامين لناحية عنابة[1]، حيث أقر مجلس الدولة بانعدام الصفة، وقضى برفض الطعن لسوء توجيهه، ذلك أن الطعن رفع أمام مجلس الدولة ضد المكتب المكلف بالإشراف على الانتخابات، وهو ليس منظمة مهنية وطنية ولا يتمتع بالشخصية المعنوية ولا يتمتع بأهلية التقاضي حتى يقاضى أمام العدالة، فلم يتم النص على ذلك ضمن القانون 91-04 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة ولا النظام الداخلي، وعليه فالدعوى القضائية التي من شأنها الطعن في صحة الانتخابات لا يمكن توجيهها إلا ضد النقيب بصفته الممثل القانوني للنقابة طبقا لأحكام المادتين 32 و 46 من القانون 91-04.

- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الثالثة بتاريخ 11 مارس 2003، الملف رقم 11450، قضية (ش.م) ضد المنظمة الجهوية للمحامين ناحية قسنطينة ووزير العدل، والمتعلقة بإلغاء انتخابات تجديد مجلس منظمة المحامين[2]، حيث تضمن القرار العديد من الحيثيات المتعلقة بالجهة المختصة بالنظر في هذا النوع من المنازعات، شرعية العملية الانتخابية خاصة ما تعلق بسرية الاقتراع ومشاركة المحامين المتربصين في الانتخابات:

**-بخصوص مشاركة المتربصين في الانتخابات(التصويت):** يتمسك المدعون بأن 253 محاميا متربصا من بين 867 محاميا مصوتا شاركوا عن طريق وكالة في التصويت الخاص بتجديد أعضاء مجلس المنظمة، في حين أنهم ليسوا مسجلين في جدول منظمة المحامين لسنة 2000، في حين أن المدعى عليها(منظمة المحامين) تعتبر بأن الجدول الذي اعتمد عليه في الاقتراع قد تم اعتماده من مجلس المنظمة وأن المتدربين محامون والوكالات المتعلقة ببعضهم قد تم تسجيلها والتأشير عليها باتفاق المترشحين، وهو ما يعني اعترافا صريحا من المنظمة المنهية بمشاركة المتربصين في الاقتراع المتنازع فيه.

وإذا كانت المادة 27 من القانون 91-04 تسمح للمحامي المتربص بأن يكون ناخبا شريطة أن تكون صفة المحامي المتربص معترفا بها، وهذه الصفة لا يرخص بحملها إلا إذا كان المحامي مسجلا بصفة قانونية في جدول المنظمة، وحيث أن الجدول المقدم للنقاش والمتعلق بالسنة القضائية 1999-2000 الذي اعتمد عليه في الاقتراع لا يشير إلاّ

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد04 لسنة 2003، ص 54.
[2]- مجلة مجلس الدولة، المرجع نفسه، ص 110-111.

إلى المحامين المؤهلين لممارسة مهنتهم بعد أدائهم لليمين، وبما أن المحامين المتربصين غير مسجلين في الجدول ولا حتى في قائمة التربص للمنظمة، فإنه ليس بإمكانهم استعمال لقب محام متربص، وبالتالي فهم غير مؤهلين للمشاركة في انتخابات تجديد أعضاء مجلس المنظمة بناءا على القانون 91-04 في مواده 7، 14، 21، 22 30, وكذا النظام الداخلي لمهنة المحاماة لا سيما المواد 03 و25 الفقرة 02، المادة 39 الفقرة01، وبالنتيجة أقر مجلس الدولة بأن هذه الانتخابات مشوبة بعدم القانونية.

**-بخصوص سرية الاقتراع:** يثير الطاعنون خرقا في إجراءات الاقتراع المنصوص عليها في المادة 42 من القانون 91-04، حيث يستنتج من أقوال الطرفين أن الانتخابات المتنازع من أجلها لم تجر بطريقة سرية طبقا للقانون اعتمادا على الاعتراف الضمني للمطعون ضدها( المنظمة المهنية) حيث تبين أن الاقتراع جرى بطريقة علنية مؤسسة ذلك على حسن أخلاق وسلوك المحامين المنتخبين، وعليه فهذه الانتخابات قد تمت بطريقة خارقة للقانون 91-04، وأنه نظرا لما سبق فإنه يتعين التصريح بأن الانتخابات المتنازع فيها باطلة وعديمة الأثر.

وبالنتيجة قضى مجلس الدولة بإبطال انتخابات تجديد أعضاء مجلس منظمة المحامين لناحية قسنطينة.

**سادسا: المنازعات التي تكون المنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها**

طبقا للقانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022 المعدل والمتمم ق.إ.م.إد أضيف اختصاص نوعي للمحكمة الإدارية وذلك بموجب المادة 800 وهو الفصل في أول درجة بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا التي تكون الهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها، وحسنا فعل المشرع عند تعديله لنص المادة، فيفهم بداية أن القرارات التي تصدر عن هذه الجهات وتحديدا المنظمات المهنية الوطنية تكون من اختصاص المحكمة الإدارية التي تقع في دائرة اختصاصها وتكون تحديدا المحكمة الإدارية للجزائر العاصمة على أساس أن مقرات هذه المنظمات تتواجد على مستوى العاصمة.

إلا أن المشرع وقع في تضارب عند صياغته لنص المادة 900 مكرر من هذا القانون، حيث منح للمحكمة الإدارية للاستئناف بالجزائر العاصمة صلاحية الفصل كدرجة أولى في دعاوي إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات التي تصدر عن المنظمات المهنية الوطنية، وحال تعديل المادة 800 في فقرتها الأولى نص على أن المحاكم الإدارية هي جهات الولاية العامة في المنازعة الإدارية باستثناء المنازعات الموكلة إلى جهات قضائية أخرى وهي المحكمة الإدارية للاستئناف، وبالتالي فإن قضاء المحكمة الإدارية في القضايا التي تكون فيها المنظمات الوطنية طرفا فيها قضاء مقيد، فلا يمكنها أن تنظر في دعاوي إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات التي تصدر عن هذه المنظمات الوطنية، وبالتالي يبقى اختصاصها فقط محصورا في دعاوي القضاء الكامل (دعاوى التعويض) التي تكون هذه الجهة طرفا فيها، وهذا عند قيام مسؤوليتها.

وفي رأينا جانب المشرع صواب، إذ كان من الأجدر إعفاء المحكمة الإدارية للاستئناف من هذه الصلاحية ومنحها للمحكمة الإدارية حتى يتجسد مبدأ التقاضي على

درجتين المكرس دستوريا وحتى تتجسد المساواة بين جهتي القضاء العادي والإداري، فتكون المحكمة الإدارية مخولة كأول درجات التقاضي، وتبقى المحكمة الإدارية للاستئناف كجهة استئناف فقط للأحكام الصادرة عن أول درجة.

**الفرع الثاني: المنازعات التي تؤول إلى اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف**

منح المشرع للمحكمة الإدارية للاستئناف صلاحية النظر في الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية وهو الاختصاص الأصلي لهذا النوع من المحاكم باعتبارها درجة ثانية من درجات التقاضي، إلا أنه منح المحكمة الإدارية للاستئناف بالعاصمة بصورة استثنائية صلاحية الفصل كدرجة أولى، وعليه سيتم التطرق إلى اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف سواء تعلق الأمر باعتبارها جهة استئناف، أو باعتبارها جهة درجة أولى.

**أولا: اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف باعتبارها جهة استئناف**

يعد الاختصاص الأصيل لهذه المحكمة، وهو ذات الاختصاص الذي كان ممنوحا سابقا لمجلس الدولة حيث اختص بموجب المادة 10 من القانون العضوي98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله قبل تعديل على أنه:" يختص مجلس الدولة بالفصل في استئناف الأحكام والأوامر الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية"، حيث كان مجلس الدولة هو من ينظر في استئناف الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية، وهو الأمر الذي أثار إشكالات تتعلق بأحد طرق الطعن المقررة قانونا فإسناد هذا الاختصاص لمجلس الدولة يحرم المتقاضي من سلوك طريق الطعن بالنقض، ذلك أن مجلس الدولة صرح في قراره الصادر عن الغرفة الأولى بتاريخ 23 سبتمبر 2002 ملف رقم 07304 عدم قابلية قراراته النهائية للطعن فيها بالنقض وجاء في حيثيات القرار أنه من غير المعقول وغير المنطقي أن يقوم مجلس الدولة بالفصل في الطعن بالنقض المرفوع أمامه ضد قرار صادر عنه كذلك، ذلك أن المقرر قانونا أن الطعن بالنقض يكون أمام جهة قضائية تعلو الجهة التي أصدرت القرار محل الطعن، ما يجعل الطعن أمام مجلس الدولة يتم فقط عن طريق التماس إعادة النظر أو تصحيح الخطأ المادي أو اعتراض الغير الخارج عن الخصومة طبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية"[1].

وهو الأمر الذي تداركه المشرع في محاولة منه لحل هذه الإشكالات، حيث منح صلاحية الفصل في استئناف الأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية إلى المحاكم الإدارية للاستئناف وذلك بموجب نص المادة 900 مكرر من ق.إ.م.إد.م.م، وبذلك تختص المحاكم الإدارية للاستئناف بالفصل في استئناف أحكام المحكمة الإدارية عند نظرها في الدعاوى المتعلقة برفض التسجيل أو إعادة التسجيل أو الإغفال أو رفض منح شهادة نهاية التربص وكذا الأحكام المتعلقة بالطعون المرفوعة ضد مداولات الجمعية العامة، مداولات مجلس المنظمة والمنازعات الانتخابية وكذا دعاوى القضاء الكامل.

**ثانيا: اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف باعتبارها أول درجة:**

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد 02 لسنة 2002، وأنظر أيضا قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 14 يوليو 2012 ملف رقم 072652، مجلة مجلس الدولة، العدد 10 لسنة 2012، ص 172.

وهو اختصاص استثنائي منحه المشرع للمحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة، حيث خولها المشرع بموجب المادة 10 من القانون العضوي 22-11 المؤرخ في 2022 المعدل والمتمم للقانون العضوي 98-01 المؤرخ في 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة والمادة 900 مكرر من ق.إ.م.إد.م.م، الفصل باعتبارها درجة أولى في دعاوي إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية، وهو الاختصاص الذي كان ممنوحا في السابق لمجلس الدولة حيث كان قضاءه فيه ابتدائيا نهائيا مما أثار إشكالا قانونيا بخصوص سلوك طريق من طرق الطعن المقررة قانونا، وهو طريق الاستئناف خاصة وأن الأحكام الابتدائية النهائية الصادرة عن الجهات القضائية غير قابلة للطعن فيها وهو ما يؤدي بالضرورة إلى المساس بمبدأ التقاضي على درجتين المكفول دستوريا، وبالتالي يطعن فيها بالنقض، غير أن مجلس الدولة أقر في قراره الصادر عن الغرفة الأولى بتاريخ 23 سبتمبر 2002، الملف رقم 007304[1]، بعدم قابلية الطعن بالنقض في قرار صادر عنه.

وفي نفس السياق، قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة المؤرخ في 19 يوليو 2012 ملف رقم 072652 حيث جاء في حيثياته:" لئن كان مجلس الدولة مختصا كقاضي نقض بالفصل في الطعون بالنقض المرفوعة حسب المادة 11 من القانون العضوي 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله المعدل والمتمم والمادة 903 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ضد الإحكام الصادرة نهائيا عن المحاكم الإدارية وقرارات مجلس المحاسبة، والقرارات الصادرة عن بعض الجهات المتخصصة المفتوحة ضدها الطعن بالنقض أمامه بموجب نصوص خاصة، فإن القرارات الصادرة عنه كجهة عليا للقضاء الإداري وجهة استئناف الوحيدة المقومة لأعمال جميع المحاكم الإدارية موضوعا وقانونا، تكتسي طابعا نهائيا مطلقا لا يجوز الطعن فيها عن طريق النقص"[2]، وبتالي ينجر عن ذلك حرمان المتقاضي من طرق الطعن العادية وغير العادية، كما أن منح هذا الاختصاص لمجلس الدولة أدى إلى إنهاك قضاء هذا المجلس لا سيما وأن القضاء الابتدائي النهائي يكلف الجهة العاملة في النزاع سلطة واسعة والبحث في الوقائع بما يتطلب جهدا إضافيا، إضافة إلى تعقيد الإجراءات القضائية والأعباء المالية المترتبة عن التقاضي أمام هذه الجهة، وتكريس عدم تكافؤ الفرص بين المتقاضيين أمام جهات القضاء الإداري والعادي، لذا حسنا فعل المشرع حين تبنى مطالب العديد من فقهاء القانون الإداري وعلى رأسهم الدكتور عمار بوضياف[3]، فأعفى مجلس الدولة من هذا الاختصاص.

بالرجوع إلى تحديد نطاق اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف بالجزائر العاصمة نجدها تختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بالقرارات الصادرة عن مجلس الاتحاد والجمعية العامة للاتحاد الوطني لمنظمات المحامين وهو ما سيتم تفصيله في ما يلي:

---

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد02 لسنة2002 ، ص155.

- مجلة مجلس الدولة، العدد 10 لسنة 2012، ص172-173.[2]

[3]- عمار بوضياف، "المعيار العضوي وإشكالاته القانونية في ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 03، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص 15 .

يشكل مجموع منظمات المحامين اتحادا يسمى الاتحاد الوطني للمحامين، يتمتع بالشخصية المعنوية ويتم تسييره من طرف مجلس يسمى مجلس الاتحاد، والذي يتشكل من مجموع النقباء الممارسين، وفي إطار القيام بالمهام الموكلة إليه بموجب المادتين 106 و 107 من القانون 13-07 المذكور أعلاه يتخذ قراراته في شكل مداولات طبقا لنص المادة 105 من هذا القانون والمادة 126 من النظام الداخلي للمهنة المحاماة، أما الجمعية العامة للاتحاد الوطني لمنظمات المحامين فتتشكل من جميع أعضاء مجالس منظمات المحامين، والتي تتخذ قراراتها ومداولاتها بأغلبية الأصوات.

وسواء تعلق الأمر بمداولات مجلس الاتحاد، أو مداولات الجمعية العامة لمجلس الاتحاد، أوجب القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 إرسال نسخة من هذه المداولات إلى وزير العدل حافظ الأختام في أجل 15 يوما من تاريخ إجرائها، حيث خوله القانون صلاحية الطعن فيها بالبطلان أمام مجلس الدولة في أجل شهر من تاريخ إخطاره بها[1].

وعليه وطبقا لنص المادتين105 و 118 من القانون 13-07 المذكور أعلاه يكون مجلس الدولة هو المختص بالنظر في الطعون المرفوعة ضد المداولات التي يتخذها مجلس الاتحاد والجمعية العامة للاتحاد وهذا في ظل نص المادة 09 من القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله المعدل والمتمم التي منحته الاختصاص كدرجة أولى وأخيرة بالفصل في دعاوى الإلغاء والتفسير وتقدير مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن المنظمات المهنية، غير أن المادة 09 من القانون العضوي 22-11 المعدل والمتمم للقانون العضوي 98-01 المذكور أعلاه أعفت مجلس الدولة من صلاحية القضاء الابتدائي النهائي، وأكدت المادة 900 مكرر من ق.إ.م.إد.م.م ذلك حيث منح الاختصاص بالنظر في هذه الطعون إلى المحكمة الإدارية للاستئناف بالجزائر العاصمة، فالطعن بالبطلان المذكور في نص المادتين 105 و118 يفيد بأنه طعن بإلغاء قرار صادر عن الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين الذي يشكل هيكلا وطنيا يضم جميع المنظمات الجهوية للمحامين أو الجمعية العامة للاتحاد، وبالتالي يكون القرار صادرا عن منظمة وطنية مهنية فيؤول الاختصاص إلى المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة بدلا من مجلس الدولة، لذا كان لابد من تعديل قانون تنظيم المهنة ليتماشى مع تعديلات القانون العضوي 98-01 وقانون الإجراءات المدنية والإدارية.

إن منح الاختصاص للمحكمة الإدارية للاستئناف بالجزائر العاصمة كدرجة أولى يجعل القرارات التي تصدرها قرارات ابتدائية قابلة للطعن فيها بالاستئناف أمام مجلس الدولة، إلا أن هذا الأخير حال نظره في استئناف قرارات هذه المحاكم يضعنا أمام إشكال وهو عدم قابلية ممارسة طريق من طرق الطعن غير العادية أمام هذا المجلس، فيكون بذلك قد حجب طريق الطعن بالنقض، استنادا لاجتهاداته السابقة والتي فيها مساس بحق

[1]- المادة 113 والمادة 105 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

التقاضي، رغم أن المشرع لم ينص صراحة على عدم اختصاص مجلس الدولة بالنظر في الطعون بالنقض ضد القرارات الصادرة عنه سواء كقاضي استئناف أو كقاض ابتدائي نهائي.

وينبغي التذكير بمقتضيات المادة 40 من القانون العضوي 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة المعدل والمتمم، التي بينت أن كل قرار صادر عن مجلس الدولة يمكن أن يتم الطعن فيه أمامه سواء بطريق التماس أعادة النظر، أو تصحيح الخطأ المادي، أو اعتراض الغير الخارج عن الخصومة طبقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية".

لذا كان من الأفضل في وجهة نظرنا وتماشيا مع ما هو معمول به في جهة القضاء العادي منح الاختصاص إلى المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة باعتبارها درجة أولى للنظر في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية، ليتم استئناف الأحكام الصادرة عنها أمام المحكمة الإدارية للاستئناف بالجزائر العاصمة حتى يتسنى مباشرة الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة.

### الفرع الثالث: منازعات من اختصاص مجلس الدولة

بالرجوع إلى القوانين التي تنظم نشاط المهن الحرة كما هو الحال بالنسبة لمهنة المحاماة، سيقتصر الأمر على دراسة اختصاص مجلس الدولة كجهة نقض، واختصاصه كجهة استئناف، ذلك أن الاختصاص الذي أوكل إليه بموجب نصوص خاصة يقتصر على جهات محددة كما هو الأمر بالنسبة للقرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المستقلة[1]، وكذا الطعون المتعلقة بالأحزاب السياسية[2] ويكون فيها قضائه ابتدائيا نهائيا.

#### أولا: مجلس الدولة كجهة نقض

الطعن بالنقض اختصاص أصيل لمجلس الدولة باعتباره الجهة المقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية، ويتجسد ذلك من خلال مراجعة الحكم المطعون فيه من حيث القانون فقط دون أن يتعدى إلى الموضوع، فإقرار طريق الطعن بالنقض يسمح باستدراك ما قد يشوب الأحكام والقرارات القضائية من أخطاء في فهم النص القانوني أو في تطبيقه وغيرها من الحالات المحددة قانونا، واستنادا إلى نص المادة 09 من القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله

[1]- السلطات الإدارية المستقلة أجهزة تنظيمية تعد جزءا بنيويا من الدولة ومستقلة عن السلطات التنظيمية والتشريعية والقضائية، من أمثلتها مجلس النقد والقرض، مجلس المنافسة ,غيرها، أوكل لمجلس الدولة صراحة النظر في القرارات الصادرة عنها بموجب النصوص القانونية المتعلقة بها، أنظر سماح فارة، "الرقابة القضائية على أعمال السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، قالمة، الجزائر، 2017، ص 277، وللتفصيل أكثر حول السلطات الإدارية المستقلة أنظر كريمة بوطابت، "الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة في الجزائر والأنظمة المقارنة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2019، ص 1150 وما بعدها.

[2]- نصت المادة 75 من القانون العضوي 12-04 المؤرخ في 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية على أنه: " يكون مجلس الدولة مختصا بالفصل في كل النزاعات الناجمة عن تطبيق أحكام هذا القانون العضوي"، ج رج ج، العدد 02 لسنة 2012، ص09.

المعدل والمتمم، وكذا نص المادة 901 من ق.إ.م.إد.م.م يتولى مجلس الدولة الفصل في الطعون بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة نهائيا عن الجهات القضائية الإدارية والمتمثلة في القرارات النهائية الصادرة عن المحاكم الإدارية للاستئناف بمناسبة نظرها في الطعون المرفوعة أمامها ضد أحكام المحاكم الإدارية، وكذا القرارات الصادرة عن جهات أخرى لها سلطة إصدار أحكام بمثابة أحكام قضائية وتكون قابلة للطعن فيها بالنقض أما مجلس الدولة والمتمثلة في قرارات لجان الطعن الوطنية (قرارات تأديبية)[1].

تتمتع المنظمات المهنية بصلاحية تأديب أعضائها ويتجسد ذلك من خلال ما يصدر عن مجلس التأديب الذي يتم تشكيله على مستوى كل منظمة جهوية كما هو الحال بالنسبة لمهنة المحاماة، تكون هذه القرارات قابلة للطعن فيها أمام اللجنة الوطنية للطعن التي تشكل من قضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة بما فيهم الرئيس، وممثلين عن المهنيين، إضافة إلى قاض يتولى النيابة العامة، وذلك طبقا للمادتين 123 و 129 القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة.

تتولى اللجنة الوطنية البت في طعون المرفوعة أمامها وتصدر قرارات أخضعها المشرع لرقابة القاضي الإداري حيث أجازت المادة 132 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة لكل من وزير العدل حافظ الأختام والمحامي والنقيب رئيس مجلس التأديب مصدر القرار، وعند الاقتضاء إلى الشاكي، الطعن في قرارات اللجنة الوطنية للطعن أمام مجلس الدولة خلال شهرين من تاريخ التبليغ، ورغم أن اللجنة الوطنية للطعن ليست محكمة بالمفهوم الدقيق إلا أن المشرع أقر بطابعها القضائي نظرا لعدة أسباب واعتبر ما يصدر عنها من قرارات، من قبيل القرارات القضائية لا الإدارية، وبالتالي يطعن فيها بالنقض وهو ما أكده مجلس الدولة في العديد من قراراته حيث أقر بالطابع القضائي للجنة الطعن الوطنية في مهنة المحاماة[2] بصورة صريحة مما لا يدع أي مجال للتأويل، ومثال ذلك:

- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 21 أكتوبر 2008، الملف رقم 047841، في القضية المتعلقة بالطعن بالإلغاء ضد قرار اللجنة الوطنية للطعن، حيث جاء في حيثيات القرار"... أن اللجنة الوطنية للطعن ليست سلطة مركزية بل جهة قضائية إدارية تصدر قرارات ذات طابع قضائي قابلة للطعن فيها بالنقض وليس البطلان، ونتيجة لذلك كان ينبغي على الطاعن أن يرفع طعنه بالنقض حسب مقتضيات المادة 233 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية حسب الأشكال والأوجه المقررة للطعن بالنقض بدلا من الطعن بالإلغاء الطعن[3].

- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 19 أبريل 2018، الملف رقم 147905، قضية (ج.ف) ضد منظمة المحامين لناحية الجزائر العاصمة ومن معها ممثلة بالنقيب، بخصوص طعن بالنقض ضد القرار الصادر عن اللجنة الوطنية للطعن للمحامين بتاريخ 23 مايو 2017، حيث جاء في حيثيات القرار...أن القرار الصادر عن اللجنة

[1]- منح المشرع أيضا لمجلس الدولة صلاحية النظر بالنقض في الطعون المرفوعة ضد قرارات مجلس المحاسبة.
[2]- نفس الشيء بالنسبة للجان الطعن الوطنية في مهنة الموثق والمحضر القضائي ومحافظ البيع بالمزايدة.
[3]- مجلة مجلس الدولة، العدد 09 لسنة 2009، ص 141.

الوطنية للطعن اكتفى بسرد الوقائع والقول أنها ثابتة في حق الطاعنة دون الرد على الدفوع المثارة من طرفها ومناقشتها ومن ثم فإن القرار جاء خاليا من أي تسبيب قانوني، لذلك وطبقا للمادة 358 الفقرة 01 و 09 من ق.إ.م.إد فإن الوجه المثار مؤسس يتعين الاستجابة له، وبالنتيجة نقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن لجنة الطعن الوطنية للمحامين بتاريخ 23 مايو 2017، تحت رقم 17/12 وإحالة القضية والأطراف أمام نفس الهيئة للفصل فيها من جديد وفق القانون[1].

- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 19 سبتمبر 2018، الملف رقم 151066، قضية (ب.م) ضد منظمة المحامين لناحية البليدة ومن معها ممثلة بالنقيب، بخصوص طعن بالنقض ضد القرار الصادر عن اللجنة الوطنية للطعن للمحامين بتاريخ 23 مايو 2017، حيث جاء في حيثيات القرار...أن القرار المطعون فيه الصادر عن اللجنة الوطنية للطعن لم يعتمد أي مادة وقضى بتأييد القرار الصادر عن منظمة الحامين القاضي بتوقيف الطاعن عن ممارسة المهنة لمدة ستة أشهر نافذة مع النفاذ المعجل وذلك لارتكاب الطاعن خطأ مهنيا جسيما يتمثل في كون الطاعن لجأ إلى القضاء في رفع دعواه دون أن يتحصل على ترخيص من النقيب كما تنص الفقرة 22 من المادة 179 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة.

حيث أنه بالرجوع إلى نص المادة 179 نجدها حددت الأخطاء المهنية الجسيمة المرتكبة من طرف المحامي وجعلتها 23 خطأ وبقراءة هذه الأخطاء لا نجد أن هذه المادة ألزمت المحامي قبل أن يرفع أي دعوى بأن يحصل على ترخيص من النقيب، وحتى الفقرة 22 المعتمد عليها من قبل المنظمة لا تشير إلى ذلك إنما تشير إلى الانتهاك الجسيم لقواعد المهنة، كما أن المادة 44 من النظام الداخلي اشترطت إخطار النقيب وليس الحصول على ترخيص منه، حيث أن الطاعن أدين على أساس ارتكابه خطئ عدم الحصول على ترخيص في حين أن النظام الداخلي لا يشترط ذلك، وبالنتيجة نقض القرار المطعون فيه الصادر عن لجنة الطعن الوطنية للمحامين بتاريخ 23 مايو 2017، وإحالة القضية والأطراف أمام نفس الهيئة للفصل فيها من جديد وفق القانون[2].

بخصوص هذين القرارين نتساءل حول سبب إصدار لجنة الطعن الوطنية لقرارات أيدت فيها ما ذهب إليه قرار مجلس التأديب دون أن تتكبد عناء البحث والتدقيق، فقرار مجلس التأديب لمنظمة المحامين لناحية البليدة أساء تفسير وتطبيق قاعدة قانونية وكيف الخطأ بصورة غير دقيقة، وبالنتيجة سلط عقوبة نتيجة اعتباره الخطأ المهني المرتكب خطأ جسيما، في حين أنه لم يكن ضمن الأخطاء المهنية الجسيمة، إضافة إلى إصدار قرارات غير مسببة، فكما هو معلوم وجب أن تكون القرارات الإدارية والأحكام والقرارات القضائية معلله (مسببة) وهو ما لم يتم احترامه من طرف لجنة الطعن الوطنية في قرارين صدرا عنها في نفس الوقت، رغم أن تشكيلة اللجنة تضم نقباء سابقين من جهة وقضاة وعددهم 03، والأصل أنهم الأدرى بوجوب تعليل الأحكام

[1]- أنظر الملحق رقم10 المتضمن قرار مجلس الدولة غير منشور.
[2]- أنظر الملحق رقم11 المتضمن قرار مجلس الدولة غير منشور.

والقرارات القضائية وضرورة التطبيق الصحيح للقاعدة القانونية، الأمر الذي يرهق قضاة مجلس الدولة خاصة وأن هذه الأخطاء يمكن تفاديها.

**ثانيا: مجلس الدولة كجهة استئناف**

إضافة إلى اختصاص مجلس الدولة كجهة نقض، منحة المشرع طبقا لنص المادة 902 من القانون08-09 المؤرخ في 25 فبراير2008المتضمن ق.اج.م.اد.م.م وكذا نص المادة 10 من القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المعدل والمتمم اختصاص الفصل في استئناف القرارات التي تصدر عن المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة والتي سبق أن نظرت بصورة ابتدائية في دعاوي إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الإدارية التي صدرت عن المنظمات المهنية الوطنية.

وبذلك أبقى المشرع على مجلس الدولة كجهة استئناف، غير أن ممارسته لقضاء الاستئناف يؤدي إلى عدم قابلية ممارسة طريق من طرق الطعن المقررة قانونا، وهو طريق النقض خاصة وأن مجلس الدولة كما سبق قوله صرح أنه لا يمكن له الفصل بطريق النقض في القرارات النهائية الصادرة عنه باعتباره هيئة استئناف[1]، ذلك أنه سيعيد النزاع إلى الجهة التي نظرت فيه وهو مجلس الدولة أي أنه سيعيده إلى نفسه[2]، فالقرارات التي تصدر عنه تكتسب طابعا نهائيا مطلقا لا يجوز الطعن فيها إلا عن طريق التماس إعادة النظر[3]، حيث نصت المادة 966 على أن هذا الطعن يكون في حالات منها القرارات النهائية الصادرة عن مجلس الدولة كجهة استئناف[4]، أو تصحيح الخطأ المادي، وعليه فالمشرع الجزائري لم يوفق عندما عقد اختصاص الاستئناف إلى مجلس الدولة، حيث احدث ذلك تغيرا وظيفيا وموضوعيا على هذا المجلس فحوله من محكمة قانون إلى محكمة وقائع[5]، وبذلك يكون قد خالف دوره المحدد دستوريا الذي جعل منه هيئة عليا مقومة لأعمال الجهات القضائية يعمل على توحيد الاجتهاد القضائي.

---

[1]- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الأولى بتاريخ 20 يناير 2004، الملف رقم 011052، (... لا يمكن رفع الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة ضد قرار صادر عنه)، مجلة مجلس الدولة، العدد 08 لسنة 2006، ص 175.

[2]- محمد الصغير سعداوي، "الاختصاص الاستئنائي للمحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة في ظل تجسيد المشرع الجزائري لمبدأ التقاضي على درجتين في المواد الإدارية عن طريق المحكمة الإدارية للاستئناف"، مجلة القانون والتنمية، المجلد 04، العدد 02، يوليو 2023، ص28.

[3]- طبقا للمادة 967 من ق.إ.م.إد.م.م ، يقدم التماس أعادة النظر في حالتين:

- صدور قرار بناء على وثائق مزورة قدمت لأول مرة أمام الجهة القضائية الإدارية،
- الحكم على الخصم بسبب عدم تقديم وثيقة قاطعة كان الخصم يحتجزها.

[4]- تجدر الإشارة إلى أن التماس إعادة النظر كان مقررا فقط للقرارات الصادرة عن مجلس الدولة، وبموجب تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية أصبح التماس إعادة النظر مقررا للأحكام الصادرة نهائيا عن المحكمة الإدارية والقرارات النهائية الصادرة عن المحاكم الإدارية للاستئناف /أو عن مجلس الدولة كجهة استئناف.

[5]- شوقي يعيش تمام، "القرارات القضائية القابلة للطعن بالنقض أمام مجلس الدولة في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد03، العدد01، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، 2016، ص 293.

وعليه يكون مجلس الدولة قد ألغى طريقا من طرق الطعن المقررة قانونا ولم يميز بين تقنيات الطعن المختلفة فالعريضة الخاصة بالاستئناف تختلف عن عريضة الطعن بالنقض، فكان من الأجدر حسب نظرنا تجريده من هذه الصلاحية ليتفرغ لدوره الأساسي وهو النقض وتوحيد الاجتهاد القضائي كما هو الحال بالنسبة للمحكمة العليا في جهة القضاء العادي.

## المبحث الثاني: آليات تحريك الرقابة القضائية على نشاط المرافق العامة المهنية المنظمات المهنية

يترتب على إخلال المرافق العامة المهنية بمبدأ المشروعية، الحق في اللجوء إلى القضاء الذي يتولى ممارسة الرقابة على ما يصدر عن هذه المرافق من قرارات فالرقابة تشكل ضمانة حقيقية لحقوق وحريات الأفراد في مواجهة تعسف المنظمة المهنية، غير أن تلك الرقابة لا تتجسد إلا من خلال آليات محددة قانونا، وبالرجوع إلى النصوص القانونية المنظمة لنشاط المهن للحرة على غرار القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة نجد أنه بالنظر إلى طبيعة القرارات التي تصدرها المرافق المهنية كمنظمة المحامين، يتم تحريك الرقابة القضائية ضد قرارات المنظمات المهنية بموجب دعاوى المشروعية (دعوى الإلغاء أساسا) ودعوى التعويض، (المطلب الأول) كما يتيح القانون الطعن في قرارات وأحكام الجهات القضائية الفاصلة في الطعون المرفوعة ضد قرارات المنظمات المهنية عن طريق الاستئناف أو النقض (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: وسائل تحريك الرقابة القضائية ضد قرارات المنظمات المهنية

يتم تحريك رقابة القاضي الإداري بالعديد من الوسائل سواء تعلق الأمر بالوسائل المقررة للرقابة على القرارات الإدارية والتي تدخل في إطار رقابة المشروعية التي تمثل دعوى الإلغاء أهم وسائل الرقابة القضائية وأكثرها استعمالا من طرف المتقاضين في الواقع العملي لهذا سيقتصر الأمر على دراسة هذه الدعوى واقترانها بدعوى وقف التنفيذ دون باقي دعاوى المشروعية(الفرع الأول) إضافة إلى دعوى التعويض(الفرع الثاني).

**الفرع الأول: دعوى الإلغاء ودعوى وقف التنفيذ**

سيتم التطرق إلى دعوى الإلغاء ودعوى وقف التنفيذ من خلال التفصيل في تعريف هذه الدعاوى، شروطها والآثار المترتبة عنها.

**أولا: دعوى الإلغاء**

إن مبدأ الرقابة القضائية على أعمال المنظمات المهنية يعتبر ضابطا أساسيا لمبدأ المشروعية فحتى يكون القرار الإداري مشروعا ومنتجا لأثاره وجب توافر جميع أركانه، وإلا كان مصيره البطلان، وباعتبار أن القرارات الصادرة عن المرافق العامة المهنية (المنظمات المهنية) ذات طابع إداري، فإن إخضاعها لمبدأ المشروعية[1]أمر مفروغ منه، ويتم ذلك عن طريق دعوى الإلغاء أو ما يطلق عليها أيضا بدعوى تجاوز السلطة،حيث يتم من خلالها التأكد من مشروعية القرار الإداري، وتعد أكثر الدعاوي انتشارا واستعمالا من جانب المتقاضين.

**1- التعريف بدعوى الإلغاء**

تعرف دعوى الإلغاء بأنها:" الدعوى التي يرفعها أحد الأفراد إلى القضاء الإداري يطلب فيها إعدام قرار إداري مخالف للقانون"[2]، كما عرفت بأنها:" الدعوى القضائية الإدارية الموضوعية التي يحركها ويرفعها ذوو الصفة القانونية والمصلحة أمام الجهات القضائية المختصة للمطالبة بإلغاء القرارات الإدارية غير المشروعة"[3]، كما عرفت بأنها: "الدعوى القضائية المرفوعة أمام إحدى الهيئات القضائية الإدارية التي تستهدف إلغاء قرار إداري بسبب عدم مشروعيته نظرا لما تشوب أركانه من عيوب"[4]، وعليه فدعوى الإلغاء هي دعوى تخاصم قرارا إداريا مشوبا في أركانه أمام جهات القضاء الإداري بهدف إلغائه وفق إجراءات خاصة ومحددة قانونا.

---

[1]- مبدأ المشروعية أو ما يعرف كذلك بسيادة حكم القانون، يقصد بها مجموعة القواعد القانونية التي يتعين على الإدارة احترامها والالتزام بها عند ممارستها لأي نشاط إداري سواء كانت هذه القواعد القانونية مكتوبة مثل المعاهدات، الدستور، القوانين، أو غير مكتوبة كالعرف، المبادئ العامة للقانون، وعليه فالشخص الإداري مثله مثل الأشخاص الآخرين المخاطبين بالقواعد القانونية التي تضمنت مبدأ المشروعية يكون خاضعا للقانون السائد في الدولة.

[2]- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القضاء الإداري، المرجع السابق، ص 151.

[3]- عمار عوايدي، النظرية العامة للمنازعة الإدارية في النظام القضائي الجزائري، المرجع السابق، ص314.

[4]- محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري( دعوى الإلغاء)، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص37.

تتميز دعوى الإلغاء بطابعها الموضوعي، فهي دعوى موضوعية[1] لا تتسم بطابع شخصي ذلك أنها تخاصم القرار الإداري غير المشروع من حيث الشكل والموضوع، وليست موجهة ضد مصدر القرار، كما أنها دعوى قضائية، فهي ليست تظلما أو طعنا إداريا، بل هي دعوى ترفع أمام الجهات القضائية المختصة وفق إجراءات محددة حددت بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية، إضافة إلى أنها دعوى مشروعية فهي من أهم الدعاوي الإدارية، حيث تعتبر الوسيلة التي خولها القانون للمتقاضي لإلغاء القرارات الإدارية قضائيا لعدم مشروعيتها كما هو الحال بالنسبة لقرارات المنظمة المهنية، فسلطة القاضي تنحصر في البحث والتحقق من مدى مشروعية القرار الإداري ومدى مشروعية الأعمال الإدارية، فيلغيه إذا تبين له عدم مشروعيته، وليس له أنه يعدله أو يستبدله بقرار غيره، وهذا تكريسا لدولة القانون من جهة والحفاظ على مبدأ مشروعية الأعمال الإدارية من جهة أخرى.

**2- شروط دعوى الإلغاء:**

لقبول دعوى الإلغاء وجب توافر جملة من الشروط التشكيلية وهي شروط قبول الدعوى، وشروط موضوعية وهي أوجه الإلغاء.

**2-1-الشروط الشكيلية:**

وتمثل مجموع الشروط التي يجب أن تتوافر في الدعوى حتى يتم قبولها أمام الجهات القضائية المختصة (المحكمة الإدارية، المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة، مجلس الدولة بموجب نصوص خاصة)، حيث يترتب عن غياب أحد الشروط رفض الدعوى شكلا، وتمثل في:

**2-1-1-شرط الأهلية والصفة والمصلحة:**

يعد شرط الأهلية والصفة والمصلحة من المبادئ الأساسية في الإجراءات، حيث نصت المادة 13 القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم على أنه: " لا يجوز لأي شخص التقاضي ما لم يكن له صفة ومصلحة قائمة أو محتملة يقرها القانون، ويثير القاضي تلقائيا انعدام الصفة في المدعي أو المدعى عليه كما يثير تلقائيا انعدام الإذن إذا ما اشترطه القانون".

**1-1-1-2- شرط الصفة:**

[1]-عمار بوضياف، دعوى الإلغاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص 66.

اختلف الفقه في تحديد مفهومه، غير أن أغلبيتهم ذهبوا إلى جمع الصفة مع الأهلية، فيجب أن يتمتع المدعي بالصفة لرفع الدعوى أي التمتع بالأهلية القانونية للتقاضي[1]، فالصفة تعني أن يكون المدعي في مركز قانوني يمنحه الحق في اللجوء إلى القضاء والمطالبة بحقه[2]، فهي بذلك الوضعية التي يحتج بها المدعي للقيام بدعواه والتي تأثرت سلبا بالقرار المطعون فيه أمام قاضي الإلغاء[3]، بمعنى أن يكون رافع الدعوى هو صاحب الحق المعتدى عليه بالنسبة للمدعي،وتثبت الصفة بمجرد إثبات الحق وحصول الاعتداء عليه، فيكون لصاحب الحق المعتدى عليه صفة في مقاضاة المعتدي[4]، فالصفة تتوافر كلما وجدت مصلحة شخصية لرافع الدعوى.

وبخصوص مسألة الصفة في المنازعات المتعلقة بالمنظمات المهنية، وعلى سبيل الاستدلال نجد أنه في مجال التسجيل والإغفال في جدول المنظمة المهنية، قد يصدر قرار بقبول التسجيل(إعادة التسجيل) أو رفض التسجيل (رفض إعادة التسجيل)، أو قرار بالإغفال، وقد أتاحت المادة 42 في فقرتها الأخيرة والمادة 49 الفقرة 03 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة للمعني بالأمر الطعن في هذه القرارات، أما قرار قبول التسجيل فالطعن فيه مقرر لوزير العدل حافظ الأختام، والذي يمكنه الطعن أيضا في المداولات التي يتخذها مجلس الاتحاد والجمعية العامة لمجلس الاتحاد وكذا المداولات والقرارات التي تصدر عن مجلس منظمة المحامين، وكذا قرارات لجنة الوطنية للطعن[5].

فقبول دعوى الإلغاء أمام القضاء يستوجب بقاء الصفة القانونية والتمتع بها، فالمهني المشطوب من جدول المنظمة أو المستقبل لا يمكنه الطعن مثلا في نتائج الانتخابات الخاصة بمجلس المنظمة لانتقاء الصفة، وبالتالي فهو لا يتمتع بالأهلية القانونية لرفع الدعوى.

### 2-1-1-2- شرط المصلحة:

يقصد بالمصلحة الفائدة المرجو تحقيقها وحمايتها باللجوء إلى القضاء شريطة أن تكون مشروعة وغير مخالفة للنظام العام والآداب العامة[6]، فهي تمنح للمدعي الصفة القانونية للتقاضي فلا دعوى دون مصلحة[7]، والمصلحة هي وسيلة ضمان جدية دعوى الإلغاء، وحماية الحق المتنازع فيه[8]، وتوافرها يعد خاصا بالمدعي وقت مخاصمته للقرار

---

[1]- رشيد خلوفي، المرجع السابق، ص 39، عبد الغني بسيوني، القضاء الإداري، منشأة المعارف، مصر، 1996، ص 498.

[2]- محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر، عنابة، ،2012، ص 96.

[3]- عياض بن عاشور، القضاء الإداري وفقه المرافعات الإدارية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006، ص 198.

[4]- مسعود شيهوب، المرجع السابق، ص311، ريم عبيد، "دعوى الإلغاء في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية"، المجلد 17، العدد 01، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص295.

[5]-أنظر المواد 100 الفقرة 03، 113، 105الفقرة 03، 132 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[6]- ريم عبيد، المرجع السابق، ص296

[7]-أحمد محيو، المنازعات الإدارية، المرجع السابق، ص78.

[8]- محمد السيد التحيوي، إجراءات رفع الدعوى القضائية، الأصل والإنشاء، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 64.

الإداري، ويتم تقرير وجودها يوم رفع الدعوى، بمعنى وجب أن تكون قائمة وقت التقاضي إلى غاية الفصل فيها، وعليه لا تقبل دعوى الإلغاء في حال غياب شرط المصلحة في رافع الدعوى، فهي تعبر عن الجانب الواقعي للدعوى القضائية وقد اشترطها المشرع حتى لا يساء حق اللجوء إلى الجهات القضائية[1]، ففي مجال المنظمات المهنية كانت النصوص واضحة بالنسبة للقرارات الفردية التي تصدرها هذه المنظمات، فالطعن في قرار رفض التسجيل أتيح للمعني والذي له مصلحة في الطعن في هذا القرار لأنه منعه من ممارسة المهنة، في حين نجد الغموض بالنسبة لشرط المصلحة فيما يخص الطعن في القرارات لتي تهدف إلى تنظيم المهنة كالقرارات متعلقة بالعملية الانتخابية، ومداولات الجمعيات والذي يمكن دمجه مع شرط الصفة، ويظهر شرط المصلحة في هذه الحالة في إطار ما يعرف بالمصلحة الجماعية (المصلحة المهنية)، فلا يشترط لقبول الدعوى أن تكون مصلحة رافع الدعوى مباشرة وشخصية، يكفي توفر شرط الصفة المهنية لإقرار المصلحة في رفع الدعوى[2]، ومثال ذلك أقر مجلس الدولة في قراره الصادر عن الغرف مجتمعة بتاريخ 16 يوليو 2003 ملف رقم 11081[3]، قضية(ب.ع) ومن معه ضد نقيب منظمة المحامين ناحية سطيف المتعلقة بالطعن في انتخابات منظمة المحامين، بإمكانية رفع الدعوى جماعيا من طرف عدة أشخاص إذا كانت المصلحة مشتركة كما هو الحال في العدوى الراهنة الرامية إلى إلغاء الانتخابات المتنازع عليها.

إضافة إلى ذلك يمكن أن تكون المصلحة محتملة الوقوع، كما ورد في نص المادة 13 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.اد.م.م، فعلى سبيل المثال يمكن للمحامي الطعن في قائمة الترشح لعضوية مجلس منظمة المحامين لوجود عضو محل عقوبة وهذا حتى لا يتم إلغاء نتائج الانتخابات بعد إجرائها، وإن انتفت المصلحة يحق للممثل القانوني للمنظمة المهنية الذي منحه القانون أهلية التقاضي(نقيب المحامين للمنظمة) أن يطعن أمام الجهة القضائية المختصة بعدم قبول الدعوى[4].

### 3-1-1-2- شرط الأهلية:

يرى العديد من فقهاء القانون أن شرط الأهلية ليس شرطا لقبول الدعوى بل شرط لصحة الإجراءات فلم يتم النص على الأهلية ضمن شروط الدعوى[5]، وتتعلق دعوى

[1]- فضيل كوسة، القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص275.
[2]- بودة محند واعمر، المرجع السابق، ص 303.
[3]- مجلة مجلس الدولة، العدد04 لسنة 2003، ص 59.
[4]- رشيد خلوفي، المرجع السابق، ص 220، وعمار بوضياف، دعوى الإلغاء، المرجع السابق ، ص87.
[5]- وفاء بوالشعور، سلطات القاضي الإداري في دعوى الإلغاء، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية لحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2010-2011، ص 31.

الإلغاء عادة بين شخص معنوي وشخص طبيعي أو معنوي، فبالنسبة لأهلية الشخص الطبيعي حددتها المادة 40 من القانون المدني، أما الشخص المعنوي فمنحته المادة 50 من نفس القانون حق التقاضي أو ما يعرف أيضا بأهلية التقاضي، حيث نصت على تعيين نائب يعبر عن إرادة الشخص المعنوي، وفي هذا الإطار نجد أن المشرع بموجب نص المادة 828 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم، منح للمنظمات المهنية الوطنية والجهوية حق التقاضي، وتمثل بواسطة الممثل القانوني، ففي حالة منظمة المحامين يتم التمثيل أمام القضاء عن طريق نقيب المحامين للمنظمة الجهوية، ورئيس مجلس الاتحاد بالنسبة لمجلس الاتحاد[1]، حيث أقر مجلس الدولة في قراره الصادر عن الغرفة الثالثة بتاريخ 11 مارس 2003، ملف رقم 11450، قضية (ش.م) ضد المنظمة الجهوية للمحامين ناحية قسنطينة ووزير العدل، حيث أقر أن الطعن بالإبطال رفع ضد المنظمة الجهوية للمحامين ممثلة في نقيبها وهو الأستاذ (أ.م) والذي ذكر بصفته ممثل المنظمة، وهو الشخص الوحيد المؤهل للتقاضي باسم وفي مكان أعضاء مجلس منظمة المحامين[2].

### 2-1-2-شرط الميعاد:

حدد المشرع ميعاد رفع دعوى الإلغاء بموجب نص المادة 829 القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.اد.م.م، حيث يحدد أجل الطعن أمام المحكمة الإدارية بأربعة (04) أشهر تسري من تاريخ التبليغ الشخصي بنسخة من القرار الإداري الفردي أو من تاريخ نشر القرار الإداري الجماعي أو التنظيمي، وهي نفس الآجال المقررة لرفع الدعوى أمام المحاكم الإدارية للاستئناف طبقا لنص المادة 900 مكرر 07 التي أحالت إلى تطبيق أحكام المواد 829 إلى 832 من هذا القانون، غير أن الأمر مختلف بالنسبة لميعاد رفع دعوى الإلغاء في القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية، فمن خلال استقراء النصوص القانونية نجد أن المشرع خرج عن المواعيد المنصوص عليها في المادة 829، فعلى سبيل المثال طبقا للمادة 42الفقرة 04 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، حدد ميعاد الطعن في قرار التسجيل بشهر (01)[3] وفي هذه الحالة يطبق النص الخاص.

في حين أن بعض النصوص القانونية الأخرى أخضعت ميعاد رفع دعوى الإلغاء لنفس المواعيد المنصوص عليها في المادة 829 من القانون08-09 المذكور أعلاه، ومثال ذلك الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق بمهنة الخبير المهندس العقاري.

### 3-1-2- التمثيل أمام القضاء :

[1]- أنظر المادة 102 والمادة 104 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[2]- مجلة مجلس الدولة، العدد 04 لسنة 2003، ص 109-110.

[3]- نفس المدة حددت بالنسبة لمهنة المهندس المعماري، سواء تعلق الأمر بالمجلس الوطني لنقابة المهندس المعماريين أو المهندس المعماري المعني بقرار الوزارة الوصية القاضي بشطبه من الجدول، انظر المادة 48 من المرسوم التشريعي 91-07 المؤرخ في18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم، السابق ذكره.

يعد تمثيل المدعي أمام الجهات القضائية في المنازعات الإدارية شرطا إلزاميا، حيث أكدت المادة 826 القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.اد.م.م أن تمثيل الخصوم بمحام وجوبي أمام المحكمة الإدارية، وأحالت المادة 900 مكرر01 و906 إلى تطبيق أحكام المادة 826 بالنسبة للمحكمة الإدارية للاستئناف ومجلس الدولة، في حين أعفت المادة 827 من هذا القانون الأشخاص الواردة في نص المادة 800 ومنها المنظمات المهنية سواء كانت وطنية أو جهوية من التمثيل الوجوبي بمحام في الادعاء أو الدفاع أو التدخل حيث ترفع الدعوى باسم الدولة إذا كان الوزير طرفا في النزاع وهذا عند الطعن في القرارات الصادرة عن مجالس المنظمة، فوزير العدل حافظ الأختام مثلا له سلطة الوصاية على مجالس منظمات المحامين، الموثقين، محافظي البيع بالمزايدة والمحضرين القضائيين، وترفع باسم نقيب منظمة المحامين إذا كان طرفا في النزاع.

غير أن إجبارية التمثيل بمحام أمام الجهات القضائية الإدارية تحت طائلة عدم قبول العريضة، فيه نوع من العرقلة الإجرائية المرتبطة أساسا بالتكاليف المرتفعة في ظل عدم تقنين أتعاب المحامي[1]، فهذه الأخيرة غير مضبوطة بمعايير واضحة، مما يجعلها من جهة اكبر عقبة للمتقاضين[2] خاصة مع المبالغ المرتفعة التي يطلبها المحامون كأتعاب والتي تختلف من محام إلى آخر، من جهة أخرى طول وتعقيد الإجراءات، مما يؤدي بالكثيرين إلى التخلي عن حقوقهم.

### 2-1-4-الشروط المتعلقة بالعريضة:

ترفع دعوى الإلغاء بموجب عريضة مكتوبة، موقعة من محام ومؤرخة أو بالطريق الالكتروني وهو الجديد الذي جاء به تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية[3]، تتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة 15 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير2008 المتضمن ق.اج.م.اد.م.م[4]، وتحمل دمغة المحامي المنصوص عليها ضمن أحكام قانون المالية لسنة 2018، يتم إيداعها بأمانة ضبط الجهة القضائية الإدارية (محكمة إدارية، محكمة إدارية للاستئناف بالجزائر العاصمة) مقابل دفع الرسم القضائي، وتكون مرفقة مع نسخة منها بملف القضية الذي يجب أن يرفق كذلك بالقرار

---

[1]-صفيان بوفراش، "المساس بحق التقاضي في النزاع الإداري في ظل القانون الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد11، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016، ص 72.

[2]-حسينة شرون، "ضرورة تدعيم مبدأ مجانية القضاء لكفالة الحق في التقاضي"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 06، العدد 09، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 116.

[3]- نصت المادة 815 من القانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022 المعدل والمتمم ل ق.إ.م.إد على أنه:" ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة ورقية أو بالطريق الالكتروني".

[4]- يجب أن تتضمن عريضة افتتاح الدعوى تحت طائلة عدم القبول شكلا البيانات التالية:
- الجهة القضائية التي ترفع أمامها الدعوى،
- اسم ولقب المدعي وموطنه،
- اسم ولقب وموطن المدعى عليه، فان لم يكن له موطن معلوم فآخر موطن له،
- الإشارة إلى تسمية وطبيعة الشخص المعنوي ومقره الاجتماعي وصفة ممثله القانوني أو الاتفاقي،
- عرضا موجزا للوقائع والطلبات والوسائل التي تؤسس عليها الدعوى،
- الإشارة عند الاقتضاء إلى المستندات والوثائق المؤيدة للدعوى.

الإداري المطعون فيه بالإلغاء تحت طائلة عدم القبول، ما لم يوجد مانع مبرر، يتم تقييد العريضة بسجل خاص بأمانة ضبط الجهة القضائية وترقم حسب ترتيب وروده، كما يقيد التاريخ ورقم التسجيل عليها وعلى المستندات المرفقة بها.

### 2-2-الشروط الموضوعية :

القرار الإداري هو إعلان للإدارة بقصد إحداث أثر قانوني تجاه الأفراد، يصدر عن سلطة إدارية في صورة تنفيذية أو صورة تؤدي إلى التنفيذ المباشر[1]، وبصورة أبسط هو عمل قانوني صادر بصفة انفرادية من سلطة إدارية الهدف منه إنشاء حقوق والتزامات للغير[2]، كما يعتبر عملا قانونيا تصدره السلطة الإدارية بإرادتها المنفردة، يحمل الصيغة التنفيذية لمواجهة وضعية قانونية معنية، وهذا بإنشاء مركز قانوني أو تعديله أو إلغاءه في ظل مبدأ المشروعية[3]، وعليه تنصب الرقابة على مشروعية القرار الإداري الصادر عن المنظمات المهنية على توافر شروط تتعلق بالقرار الإداري محل الطعن سواء تلك المتعلقة بشكله أو مضمونه.

### 2-2-1-عيوب المشروعية الخارجية:

نكون أمام حالة عدم مشروعية خارجية إذا تم الطعن في القرار انطلاقا من ركن الاختصاص أو ركن الشكل والإجراءات.

### 2-2-1-1-عيب عدم الاختصاص:

يقصد بالاختصاص القدرة قانونا على مباشرة عمل إداري معين، ولما كانت قواعد الاختصاص عمل منوط للمشرع فيتولى تحديد المهام والوظائف، وبالتالي يؤدي ذلك إلى اعتبار هذه القواعد من النظام العام[4]، ويترتب على مخالفتها في القرار ما يعرف بعيب عدم الاختصاص فهو عدم القدرة على مباشرة عمل معين سواء جعله القانون من اختصاص هيئة أخرى أو لم ينص القانون على اختصاصها في هذا المجال[5]، وتعتبر فكرة الاختصاص ضمانة هامة لمبدأ المشروعية وكذا ضمانة للحريات العامة والحقوق الفردية[6]، الذي اعتبرها المشرع من النظام العام، حيث يمكن لصاحب المصلحة أو القاضي إثارة عيب الاختصاص في أي مرحلة من مراحل الدعوى.

وكما سبق قوله تخضع المنظمات المهنية لمبدأ أساسي وهو مبدأ التخصيص فدورها ينحصر في الحدود التي رسمها لها القانون، وهو ما يرتب بطلان التصرفات القانونية التي تمارسها خارج دائرة اختصاصها، وعليه إذا صدر القرار من غير مختص فانه يعتبر مشوبا بعدم الاختصاص، والذي يأخذ شكلين:

---

[1]-عمار بوضياف، القرار الإداري، دراسة تشريعية قضائية وفقهية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص14.

[2]- ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، المرجع السابق، ص246.

[3]- فضيل كوسة، المرجع السابق ، ص18.

[4]- عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الثاني الجوانب التطبيقية للمنازعة الإدارية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 36.

[5]- رشيد خلوفي، المرجع السابق ، ص136.

[6]- لحسين بن الشيخ آث ملويا، دعوى تجاوز السلطة، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2004، ص60-61.

- **عدم الاختصاص الجسيم** أو ما يطلق عليه باغتصاب السلطة، حيث يتم اتخاذ قرار إداري من شخص أجنبي تماما أو من سلطة إدارية أخرى غير مختصة، فاتخاذ هذا القرار يكون مخالفة للمبادئ القانونية وبالتالي تكون قد تعدت على اختصاصات سلطة أخرى، ونظرا لجسامة وخطورة هذه المخالفة فإن التصرف يكون منعدما، وهو ما أكده مجلس الدولة في القرار 130347 المؤرخ في 19 يناير 2017 قضية وزارة العدل ضد الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين، حيث أصدرت هذه الأخيرة قرار عدلت بموجبه أتعاب المحضر القضائي والتي يتم تنظيمها في الأصل بموجب المرسوم التنفيذي 09-78 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد لأتعاب المحضر القضائي، حيث قدمت وزارة العدل ممثلة بوزير العدل حافظ الأختام طعنا أمام مجلس الدولة تطلب فيه إلغاء القرار رقم 2-2014 المؤرخ في 04 غشت 2014 الصادر عن الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين، وقضى مجلس الدولة بإلغاء هذا القرار لتجاوز الغرفة الوطنية لاختصاصاتها المقررة وتعديها على اختصاصات السلطة العامة[1].

- **عدم الاختصاص البسيط** والذي يحدث داخل نفس السلطة الإدارية بين هيئاتها وموظفيها نظرا لتعدد وتداخل صلاحياتها في بعض الأحيان[2]، مما يجعل القرار الإداري معيبا وقابلا للإلغاء في حالة الطعن أمام القضاء الإداري.

**2-2-1-2-عيب الشكل والإجراءات**

كأصل عام، عندما تتخذ الجهات الإدارية قراراتها، لا تتقيد بشكل أو إجراء محدد ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، غير أنه وحماية لحقوق الأفراد والحريات العامة من تعسف جهة الإدارة، وجب أن يحترم مصدر القرار الإداري مجموعة من الإجراءات الشكلية والإجرائية التي ترسمها القوانين واللوائح، تحت طائلة بطلانها، فيكون بذلك مشوبا بعيب في الشكل والإجراءات[3].

ولأن شرط الشكل والإجراءات هو وسيلة لضمان وحماية مصالح الأفراد، فإن غيابها يؤدي إلى بطلان القرارات الإدارية خاصة إذا تعلق الأمر بغياب شكليات جوهرية؛ فالمشرع هو من يحكم على بطلان القرار إذا شدد على شكل أو إجراء معين وألزم جهة الإدارة به، ويتولى القاضي الإداري باعتباره مطبقا للنص، تحديد جوهرية الإجراء من عدمه[4].

---

[1]- بودة محند واعمر، المرجع السابق، ص306

[2]-محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري، دعوى الإلغاء، المرجع السابق، ص321.

[3]- لحسين بن الشيخ آث ملويا، دعوى تجاوز السلطة، المرجع السابق، ص 117، سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القضاء الإداري، المرجع السابق، ص 753، سامي جمال الدين، الدعاوى الإدارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 243.

[4]- عمار بوضياف، الوجيز في المنازعات الإدارية، القسم الثاني، المرجع السابق، ص 56.

ومن بين الشكليات الجوهرية، تسبيب القرار الإداري[1]، ومثال ذلك نصت المادة 41 الفقرة 03 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أنه:" لا يتم رفض تسليم الشهادة أو تمديد التربص إلا بقرار مسبب..."، وكذا لغة كتابة القرار، حيث اشترطت مختلف القوانين أن يكون القرار محررا باللغة الرسمية وهي اللغة العربية طبقا لنص المادة 03 من الدستور الجزائري، وهو ما أكده مجلس الدولة في العديد من قراراته نذكر منها على سبيل الاستدلال:

- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 25 أكتوبر2005، الملف رقم 027279، قضية (ص.ص) ضد الغرفة الوطنية للموثقين القاضي بتسليط عقوبة التوبيخ على الأستاذ(ص.ص) موثق بدائرة اختصاص محكمة البليدة، حيث جاء في حيثيات القرار... تنص المادة 41 من القرار المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتضمن النظام الداخلي للغرفة الوطنية للموثقين أن هذه الأخيرة تفصل في القضايا المطروحة عليها بقرار مسبب، وبالرجوع إلى القرار محل الطعن يظهر من محتواه أنه تضمن فقط سرد الوقائع المنسوبة للمعني وكذا التهم والمخالفات المهنية الموجهة له دون توضيح كيفية التوصل لهذه العقوبة، وأن ما جاء بمضمون القرار محل الطعن ليس تسبيبا بمفهوم القانون لأنه على هذه الحالة يتعذر على مجلس الدولة مناقشة مدى شرعية القرار وبالتالي فالقرار معيب بعيب انعدام الأسباب...، لذلك قضى مجلس الدولة بإلغاء القرار المطعون[2].

- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الثالثة بتاريخ 21 فبراير 2002، الملف رقم 005951، قضية (س) ضد منظمة المحامين ناحية وهران، حول النزاع المتعلق بطلب إلغاء قرار صادر عن المنظمة بتاريخ 08 سبتمبر 1999 والذي رفض طلب المدعي (المستأنف ضده) في الالتحاق بسلك المحاماة، حيث جاء في الحيثيات أن القرار كان غير مسبب، في حين أن كل قرار إداري كان أم قضائي يجب أن يكون مسببا وهذا وحده يكفي لإلغائه، إضافة إلى كونه محررا باللغة الأجنبية خلافا للمادة 03 من الدستور التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية وكذا المادة 02 من القانون 91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية المعدل والمتمم[3]،

[1]- يقصد بالتسبيب إفصاح الإدارة عن الأسباب القانونية والواقعية التي استندت إليها في إصدار قرارها، للتفصيل أكثر أنظر: سامي الطوخي، الاتجاهات الحديثة في الرقابة القضائية على التسبيب الوجوبي للقرارات الإدارية (دراسة تطبيقية مقارنة)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص12، صفيان بوفراش، "أهمية التعليل الوجوبي للقرارات الإدارية في دولة القانون"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص 185-206، نوال معزوزي، المرجع السابق، ص 293-320.

[2]- مجلة مجلس الدولة، العدد 08 لسنة 2006، ص235.

[3]- القانون 91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية ج رج ج، العدد 03 لسنة 1991،ص 44، المعدل والمتمم بالأمر 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996، ج رج ج، العدد 81 لسنة 1996، ص 05.

وقضى مجلس الدولة بتأييد حكم قضاة الدرجة الأولى الذين قضوا بإلغاء القرار المطعون فيه[1].

- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 19 أبريل 2018، الملف رقم 147905، قضية (ج.ف) ضد منظمة المحامين لناحية الجزائر العاصمة ومن معها ممثلة بالنقيب، بخصوص طعن بالنقض ضد القرار الصادر عن اللجنة الوطنية للطعن للمحامين بتاريخ 23 مايو 2017، حيث جاء في حيثيات القرار...أن القرار الصادر عن اللجنة الوطنية للطعن اكتفى بسرد الوقائع والقول أنها ثابتة في حق الطاعنة ومن ثم فإن القرار جاء خاليا من أي تسبيب قانوني، وبالنتيجة نقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن لجنة الطعن الوطنية للمحامين بتاريخ 23 مايو 2017، تحت رقم 17/12 وإحالة القضية والأطراف أمام نفس الهيئة للفصل فيها من جديد وفق القانون.

كما يتعين إتباع القواعد الإجرائية عند اتخاذ القرار ومثال ذلك:

- احترام قواعد وإجراءات نظام المداولات في القرارات التي تتخذ بواسطة المداولة، ويعد عيبا إجرائيا كل مخالفة لذلك ومثال ذلك مخالفة النصاب القانوني المقرر لاتخاذ المداولات[2]، ومخالفة الإجراء الاستشاري المقرر لاتخاذ القرارات الإدارية والمتعلق باستشارة المنظمة المهنية للجهة الوصية[3].

- إتباع القواعد الإجرائية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسجيل، إعادة التسجيل، الإغفال ومثال ذلك ما نصت عليه المادة 49 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، فلا يمكن رفض تسجيل محام أو إعادة تسجيله أو إغفاله إلا بعد سماع أقواله أو بعد استدعائه قانونا للحضور في اجل قدره عشر10 أيام على الأقل، فصدور قرار رفض التسجيل دون سماع أقوال المحامي أو دون استدعائه قانونا يترتب عنه بطلان القرار لكونه مشوبا بعيب في الإجراءات، ونفس الأمر بالنسبة للقرارات التأديبية فلا يجوز إصدار عقوبة تأديبية في حق محام قبل سماعه أو تكليفه بالحضور قانونا وهو ما نصت عليه المادة 120 من القانون 13-07 المذكور أعلاه، كما يتعين اطلاع المعني بملفه التأديبي، وإخطار النقيب للمحامي المعني بالقرار الذي اتخذه بخصوص الشكوى المقدمة إليه[4]، كما يتعين احترام الإجراءات المقررة للعملية الانتخابية ومثال ذلك السرية حيث نصت المادة 95 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على أن الانتخاب يتم بالاقتراع السري وهو ما أكده مجلس الدولة في قراره الصادر عن الغرفة الثالثة بتاريخ 11 مارس 2003، الملف رقم

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد01 لسنة 2002، ص 147.

[2]- أنظر مثلا المادة 88 والمادة 102 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره، وكذا المادة 126 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة، السابق ذكره.

[3]- زهير عمور، المرجع السابق، ص 188.

[4]- المادة 117 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

11450، قضية (ش.م) ضد المنظمة الجهوية للمحامين ناحية قسنطينة ووزير العدل، والمتعلقة بإلغاء انتخابات تجديد مجلس منظمة المحامين[1]، حيث قضى بإبطال الانتخابات.

**2-2-2-عيوب المشروعية الداخلية**

نكون بصدد عيوب مشروعية داخلية إذا أثيرت مسائل مرتبطة بمحل القرار الإداري المطعون فيه، أو ركن السبب، أو ركن الغاية(الهدف).

**2-2-2-1- عيب ركن الغاية( الانحراف في استعمال السلطة)**

الأصل أن الغاية التي تهدف المنظمة المهنية لتحقيقها عند إصدار القرار الإداري هو المصلحة العامة، غير أن جهة الإدارة قد تستخدم سلطتها لتحقيق غاية بعيدة عن المصلحة العامة أو التي حددها القانون[2]، وهنا يكون القرار مشوبا بانحراف استعمال السلطة.

ونظرا لوجود ارتباط بين ركن الغاية وعيب الانحراف في استعمال السلطة فإن ذلك يخلق صعوبة إثبات هذا العيب، لكونه متصلا بالقصد والنوايا من وراء اتخاذ القرار مما يؤدي بالقاضي الإداري إلى البحث وتحديد الهدف والغاية التي دفعت المشرع لمنح سلطة إصدار هذا القرار[3].

ولتحديد الغاية من القرار الصادر عن المنظمة المهنية، وجب من جهة اعتبار السلطة التي خولت للمنظمة المهنية بمثابة وسيلة لتحقيق غاية وهي المصلحة المهنية حتى لو لم يتم التطرق إلى أهداف الأعمال الإدارية ضمن النصوص القانونية، وليست غاية في حد ذاتها، ومن جهة أخرى اعتبار أن السلطة الممنوحة للمنظمة المهنية مقيدة فهي ليست حرة في اختيار الهدف من اتخاذ القرارات الإدارية، ويعني ذلك أنها ملزمة بتحقيق المصلحة العامة فتكتسي بذلك قراراتها هذا الطابع[4].

وعليه يصبح القرار الإداري معيبا في ركن الغاية إذا استهدفت المنظمة منه تحقيق مصلحة خاصة أو مصالح شخصية كالانتقام أو الإضرار بالغير، بما يترتب عنه إلغاء القرار الإداري.

**2-2-2-2-عيب المحل( عيب مخالفة القانون)**

يقصد بمحل القرار الإداري، الأثر القانوني الذي تسعى المنظمة المهنية إلى تحقيقه سواء كان ذلك من خلال إنشاء مركز قانوني[5] جديد أو تعديل مركز قانوني قائم أو إلغاء

---

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد04 لسنة 2003، ص 111.

[2]- حسين طاهري، شرح وجيز للإجراءات المتبعة في المواد الإدارية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص98.

[3]- René CHAPUS, Droit administratif générale, Tome 1, 9éme édition, Montchrestien, Paris, 1995, p 1048.

[4]- عمر بوجادي، اختصاص القضاء الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص 284-285.

[5]- يعرف المركز القانوني بأنه مجموعة الحقوق والالتزامات المتولدة والمترتبة عن القرار الإداري كتصرف قانوني، محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، ص 170.

هذا المركز[1]، وبالتالي يرتب القرار الإداري عند صدوره تغييرا في النظام القانوني السائد بالنسبة للأشخاص المخاطبين به.

غير أن القرار الإداري يمكن أن يشوبه عيب في محله أو ما يطلق عليه بعيب مخالفة القانون[2]، وهذا عند خروجه عن أحكام القانون فيؤدي إلى تغيير في المراكز القانونية القائمة ويرتب بذلك آثار غير مشروعة.

يكون خرق القانون بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ففي الحالة الأولى تكون المخالفة مباشرة لأحكام القانون بمعنى مخالفة قاعدة قانونية صريحة، ومثال ذلك نصت المادة 34 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة وكذا المادة 04 من النظام الداخلي للمهنة على مجموعة الشروط الواجب توافرها للتسجيل في جدول المنظمة المهنية، ففي حالة قبول التسجيل دون توافر تلك الشروط فإن قرار التسجيل يكون مشوبا بعيب في محله، وكمثال آخر إجراء انتخابات تجديد مجالس المنظمات المهنية بمشاركة المحامين المتربصين في انتخابات تجديد مجالس المنظمات المهنية دون أنْ يكونوا مسجلين في الجدول[3]، ففي قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الثالثة بتاريخ 11 مارس 2003، الملف رقم 11450، قضية (ش.م) ضد المنظمة الجهوية للمحامين ناحية قسنطينة ووزير العدل، والمتعلقة بإلغاء انتخابات تجديد مجلس منظمة المحامين[4]، قضى المجلس بإبطال الانتخابات لأنها تمت بطريقة خارقة للقانون فهي مشوبة بعدم القانونية، وذلك بسبب السماح لمتربصين بالمشاركة في انتخابات تجديد مجلس المنظمة.

أما الحالة الثانية فيكون فيها خرق للقانون بطريقة غير مباشرة، وهذا بناء على تفسير خاطئ للقاعدة القانونية أو تأويل خاطئ لها أو لنص قانوني، وهو ما أكده مجلس الدولة في قراره الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 21 أكتوبر 2008 قضية محضرة قضائية ضد وزير العدل، حيث صدر قرار عن وزير العدل بتاريخ 17 ابريل 2007 يقضي بعزل المحضرة القضائية استنادا إلى أحكام المادة 57 من القانون 06-03 المؤرخ 14 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي، غير أن نص المادة التي استند إليها الوزير تخص توقيف المحضر القضائي عن مزاولة المهنة في انتظار إحالته على المجلس التأديبي ولا تعني عزل المحضر القضائي، كما أن العزل طبقا لنص المادة 53

[1]- عمار بوضياف، القرار الإداري، المرجع السابق، ص 152.

[2]- عارض الكثير من الفقه إطلاق هذا وصف على عيب المحل حيث يجعله يستوجب كافة عيوب القرار الإداري الأخرى، والتي تقوم جميعها على مخالفة مصدر القرار للقانون، بأن أصدره على خلاف قواعد الاختصاص التي حددها القانون، أو في غي الشكل الذي تطلبه، أو في غير الإجراء التي يستلزمها صدوره، أو حتى لأسباب غير صحيحة أو لتحقيق غاية أخرى غي التي قصدها القانون، للتفصيل أكثر أنظر عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرارات الإدارية في الفقه وقضاء مجلس الدولة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 105.

[3]- تجدر الإشارة إلى أن المحامي المتربص ممنوع من المشاركة في الانتخابات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس منظمة المحامين وذلك طبقا للمادة 40 من القانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، السابق ذكره.

[4]- مجلة مجلس الدولة، العدد04 لسنة 2003، ص 110.

الفقرة 02 من نفس القانون لا يتم إلا بأغلبية ثلثي(3/2) الأعضاء المكونين للمجلس، وأقر أن القرار جاء مخالفا للقانون مما يستوجب إلغائه[1].

### 2-2-2-3-عيب انتفاء السبب:

تصدر المنظمة المهنية قراراتها مراعية في ذلك قواعد الاختصاص والإجراءات، وتستند فيه إلى الأحكام القانونية والتنظيمية، غير أن ذلك غير كاف، فلا بد أن يبنى القرار على أسباب قانونية واقعية وهو ما يطلق عليه ركن السبب في القرار الإداري.

ويعرف ركن السبب بأنه الحالة الواقعية أو القانونية التي تسبق القرار والدافعة إلى تدخل الإدارة لاتخاذه[2]، وعليه لا يمكن للمنظمة المهنية التحرك من تلقاء نفسها بل وجب توافر وقائع أو ظروف مادية وقانونية توحي لها بإمكانية ممارسة اختصاصاتها[3]، فسلطتها إزاء أسباب القرار قد تكون مقيدة وفقا لما حدده القانون فلا يمكن لها الخروج عن تلك الأسباب، كما يمكن أن تكون السلطة تقديرية فيكون لها الحرية عند توافر الأسباب الكافية لاتخاذ القرار[4].

ويأخذ عيب انعدام السبب العديد من الصور، وذلك عندما يشوب ركن السبب عيب في أحد العناصر المكونة له كانعدام الوجودي المادي للوقائع، فالقاضي عند فحصه للقرار المطعون فيه يتأكد من صحة الوجود الفعلي للحالة القانونية فإذا تبين له غياب الحالة الباعثة لإصداره يصدر حكمه بإلغائه لانعدام السبب كوجه للإلغاء، ومثال ذلك صدور قرار بإغفال محام رغم عدم توافر أسباب الإغفال المقررة قانونا، أو الخطأ في التكييف القانوني للوقائع ومثال ذلك تكييف الخطأ المرتكب من طرف المهني بأنه خطأ مهني من الدرجة الثالثة في حين أنه خطأ مهني من الدرجة الرابعة، أو الخطأ في تقدير مدى أهمية الواقعة القانونية، ومثال ذلك صدور عقوبة عن احد مجالس المنظمة المهنية يتجاوز حدود الخطأ المرتكب، وتظهر هذه الحالة خاصة عند مراقبة القاضي الإداري لمدى ملائمة القرار الذي تم اتخاذه من طرف المنظمة المهنية مع الوقائع المنسوبة للمهني( المحامي مثلا).

## 3- الآثار المترتبة عن دعوى الإلغاء والحكم أو القرار الصادر بخصوصها:

[1]- مجلة مجلس الدولة، العدد 09 لسنة 2009، ص 137.

[2]- محمد الصغير بعلي، دعوى الإلغاء، المرجع السابق، ص 346، وناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، المرجع السابق، ص 262، وعمار بوضياف، القرار الإداري، المرجع السابق، ص 84.

[3]- Jean Marie AUBY, Roland DRAGO, Traité de contentieux administratif, L.G.D.J, Paris, France, 1984, p 367.

[4]- حمدي القبيلات، الوجيز في القضاء الإداري، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص427.

يترتب عن دعوى الإلغاء والحكم أو القرار الصادر بخصوصها جملة من الآثار والتي تتمثل في :

**3-1- آثار رفع دعوى الإلغاء**: رفع دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري لا يؤدي إلى وقف تنفيذه وهو ما أكدته المادة 833 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم، ويعود ذلك إلى الطابع التنفيذي للقرار في حد ذاته، وما ينتج عنه من مبدأ الأسبقية وقرينة المشروعية[1].

**3-2- آثار القرار أو الحكم الصادر في الدعوى:** يؤثر القرار أو الحكم القضائي المتضمن إلغاء القرار الإداري على المراكز القانونية، لكن ذلك يختلف بالنسبة لطرفي الدعوى:

- **بالنسبة للمدعي**، تختلف الآثار القانونية للقرار القضائي المتضمن إلغاء القرار الإداري لعدم مشروعيته حسب طبيعة القرار، فإذا كان تنظيميا فإن إلغائه يكون في مواجهة الكافة وينتج آثاره تجاه كل عضو له مصلحة في ذلك، أما إذا كان القرار فرديا فإن المعني فقط (صاحب المصلحة) هو الوحيد الذي يستفيد من قرار الإلغاء.

- **بالنسبة للمدعى عليه**، يعد القرار القضائي عنوانا للحقيقة، فتلتزم المنظمة المهنية بتنفيذ القرار القضائي، وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل اتخاذ القرار الإداري، فعلى سبيل المثال لو كان الحكم القضائي بإلغاء قرار برفض تسجيل محام في جدول المنظمة المهنية لانعدام سبب قانوني صحيح، يتعين على مجلس منظمة المحامين التي أودع المعني ملفه أمامه تسجيل المحامي في جدول المنظمة.

**ثانيا: دعوى وقف التنفيذ**

تتميز القرارات الإدارية بطابعها التنفيذي فهي تنتج آثارها القانونية بمجرد إعلام المخاطبين بها، سواء كان القرار تنظيميا أو فرديا[2]، ومرد هذه السمة (الميزة) يعود إلى افتراض المشروعية في كل تصرف قانوني صادر عن الإدارة[3]، فهي تهدف من خلال

[1]- مامون مؤدن، المرجع السابق، ص 595.

[2]-الشيخة هوام، "وقف تنفيذ القرارات الإدارية، دراسة مقارنة في التشريع الجزائري والتونسي"،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشيخ الغربي التبسي تبسة، الجزائر، 2016 ، ص30 .

[3]- فائزة جروني، طبيعة قضاء وقف التنفيذ القرارات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص 10.

نشاطها لتحقيق المصلحة العامة[1]، وعليه فالقرارات الإدارية تعتبر نافذة في حق المخاطبين بها حتى ولو أبدو اعتراضا بخصوصها، أو تم رفع دعوى قضائية بشأنها.

فالقاعدة العامة هي انعدام الأثر الموقف للدعاوى الإدارية ومنها دعوى الإلغاء وهو ما أقرته صراحة المادة 833 الفقرة01 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.اد.م.م:" لا توقف الدعوى المرفوعة أمام الجهات القضائية الإدارية تنفيذ القرار الإداري المتنازع فيه"، وهو ما لا يتلاءم مع حقوق الدفاع.

لذاك حاول المشرع إيجاد آلية يوازن فيها بين قاعدتين الأولى نفاذ القرارات الإدارية في مواجهة المخاطبين بها وتفضيل المصلحة العامة على الخاصة والثانية تتمثل في حماية مصالح الأفراد من الآثار التي قد لا يمكن تدارك نتائجها أو يتعذر إصلاح أضرارها إذا ما تم تنفيذ هذه القرارات[2]، وبالتالي الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في إطار ما يعرف بوقف تنفيذ القرارات الإدارية، ونظرا لإمكانية الطعن بالإلغاء فيما يصدر عن المرافق العامة المهنية من قرارات، فكان لابد من الاعتراف بوقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة عنها، وإسقاط ذات القواعد العامة المكرسة بشأنها.

تطرق المشرع الجزائري لمسألة وقف تنفيذ القرارات الإدارية بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية وتحديدا المادة 833 الفقرة 02 التي نصت على أنه:" يمكن للجهة القضائية الإدارية أن تأمر بناء على طلب المعني بوقف تنفيذ القرار الإداري"، وكذا المادة 900 مكرر08 التي أحالت إلى تطبق أحكام المواد 833، 834، 837 من القانون 08-09 المذكور أعلاه، إضافة إلى المادة919 التي نصت على أنه: "عندما يتعلق الأمر بقرار إداري ولو بالرفض يكون موضوع طلب إلغاء كلي أو جزئي، يجوز لقاضي الاستعجال أن يأمر بوقف تنفيذ هذا القرار"، وعليه انطلاقا من المواد المذكورة أعلاه يتم وقف تنفيذ القرارات الإدارية أمام قاضي الموضوع، كما يمكن وقف تنفيذها أمام قاضي الاستعجال.

### 1- وقف تنفيذ القرار الإداري أمام قاضي الموضوع:

يقصد بقاضي الموضوع، القاضي الفاصل في أصل الحق تميزا عن قاضي الاستعجال، وطبقا للمادة 801 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.اد.م.م تدخل دعاوى إلغاء القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية الجهوية ضمن اختصاص المحاكم الإدارية، بينما تكون دعاوى إلغاء القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية من اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة طبقا لنص المادة 900 مكرر الفقرة 03 من هذا القانون، وبالتالي فعبارة الجهات القضائية الإدارية الواردة في نص المادة 833 تفيد المحكمة الإدارية والمحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة والتي يؤول لهما الاختصاص حسب الحالة للنظر في الدعوى المتعلقة بوقف تنفيذ قرارات المنظمات المهنية.

---

[1]- لحمر نعيمة، "وقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة بالرفض بناء على أمر استعجالي (دراسة مقارنة)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشيخ الغربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016، ص336.

[2]- إيمان أوسعيد، "جديد قانون الإجراءات المدنية والإدارية في مجال وقف تنفيذ القرارات الإدارية"، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد01، المركز الجامعي الشيخ آمود بن مختار اليزي، الجزائر، 2021، ص 220.

يتم تقديم طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية إلى قاضي الموضوع باعتباره قاضي ابتدائي فقط خلافا لما كان عليه الأمر قبل تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية حيث كان بالإمكان تقديم طلبات وقف التنفيذ القرارات الإدارية أما مجلس الدولة طبقا لنص المادة 912 من القانون 08-09 المذكور أعلاه، لكن أعفي مجلس الدولة من هذا الاختصاص بموجب المادة 14 من القانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022 المعدل والمتمم للقانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية والتي ألغت أحكام المواد 912، 913، 914 من هذا القانون، وأبقت على اختصاصه فقط عند نظره كجهة استئناف في المادة الاستعجالية كما سيتم تفصيله لاحقا.

### 1-1-شروط وقف التنفيذ

شروط وقف التنفيذ أمام قاضي لموضوع وقد أوجب المشرع ضرورة توافر مجموعة من الشروط لوقف تنفيذ القرارات الإدارية وتتمثل في:

#### 1-1-1- وجود دعوى في الموضوع تتعلق بالإلغاء:

يعتبر وقف التنفيذ إجراءا تبعيا لا يقبل في معزل عن الإلغاء[1]، وهو ما أكدته المادة 834 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.ا.د.م.م، فدعوى وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها، وقد أكدت ذلك المحكمة العليا في قرارها الصادر عن الغرفة الإدارية بتاريخ 16 يونيو 1990، الملف رقم 72400 والذي جاء فيه :" ... من المستقر عليه قضاء أن القاضي الإداري لا يمنح وقف تنفيذ قرار إداري ما لم يكن مسبوقا بالدعوى المرفوعة في الموضوع، لأن طلب وقف التنفيذ يعتبر طلبا فرعيا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالدعوى المرفوعة في الموضوع"[2]، وهو ما أكده مجلس الدولة في قراره الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 07 يناير 2003، الملف رقم 13397 قضية السيد(ر.ل) ضد(ب.ع ومن معه) المتعلقة بدعوى وقف تنفيذ قرار صادر عن المجلس الوطني للخبراء المحاسبين العقاريين والمتضمن عزله من رئاسة المجلس الوطني بعد انتخابه كرئيس حيث جاء في حيثيات القرار(... إن إجراء وقف التنفيذ يشكل طبقا لأحكام المادة 283 من قانون الإجراءات المدنية، إجراءا تبعيا لدعوى أصلية لبطلان القرار محل الطعن وبما أن هذه الدعوى لم ترفع فيتعين رفض الطلب شكلا.."[3].

#### 1-1-2- تقديم طلب وقف التنفيذ:

حيث تقدم الطلبات الرامية إلى وقف التنفيذ طبقا للمادة 834 المذكورة أعلاه بموجب عريضة مستقلة مستوفية للشروط الشكلية المطلوبة قانونا التي سبق التطرق إليها في دعوى الإلغاء.

#### 1-1-3- أن يكون طلب وقف التنفيذ منصبا على قرارا إداري تنفيذي:

---

[1]- الشيخة هوام، "قضاء وقف التنفيذ في المادة الإدارية، دراسة مقارنة في التشريع الجزائري والتونسي"، مجلة الحقيقة، المجلد 15، العدد 02، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، 2016، ص 324.

[2]- المجلة القضائية، العدد 01 لسنة 1993، ص131-132.

[3]- مجلة مجلس الدولة، العدد 04 لسنة 2003، ص 135 وما بعدها.

بمعنى أن يكون مؤثرا في مراكز قانونية قائمة، كما يشترط أن يرفع الطلب قبل تمام التنفيذ، فإذ كان قد نفذ فلا يتصور إلا طلب الحكم بإلغاء القرار[1]، لأن طلب وقف التنفيذ سيكون دون موضوع.

تتولى التشكيلة الجماعية التي تنظر في دعوى الإلغاء الفصل في الطلبات الرامية إلى وقف التنفيذ بأمر مسبب، سواء كان ذلك أمام المحكمة الإدارية[2] أو المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة مع اختلاف فقط في رتبة رئيس محكمة الاستئناف ومساعديه حيث اشترط القانون أن يكونوا برتبة مستشار[3].

**2- وقف تنفيذ القرار الإداري أمام قاضي الاستعجال:**

أقر المشرع نظاما ثانيا لوقف تنفيذ القرارات الإدارية وذلك أمام قاضي الاستعجال، وقد حددت المواد919،920 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.اد.م.م الشروط المطلوبة لوقف التنفيذ أمام قاضي الاستعجال والتي تتماثل مع الشروط أمام قاضي الموضوع، مع وجود بعض الاختلافات:

- أمام قاضي الموضوع لم يشترط المشرع وجود حالة الاستعجال لقبول طلب وقف التنفيذ واكتفى بالتأكيد على ضرورة الفصل في الطلب بصورة مستعجلة، خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة لقاضي الاستعجال،فالاستعجال يعتبر شرطا أساسيا لانعقاد الاختصاص، حيث نصت المادة 919 صراحة على وجود الاستعجال بقولها:"...يجوز لقاضي الاستعجال أن يأمر بوقف تنفيذ هذا القرار أو وقف آثار معينة منه متى كانت ظروف الاستعجال تبرر ذلك..."، فالاستعجال أساس ومناط القضاء المستعجل الذي يعتبر إجراءا استثنائيا على القواعد العامة لأن سرعة الإجراء تتطلب قضاء متخصصا وقواعد إجرائية سريعة[4]، وقد عبرت المحكمة العليا عن الاستعجال بالضرر الذي يصعب إصلاحه، وهذا في قرارها الصادر عن الغرفة الإدارية بتاريخ 10 يوليو 1982، الملف رقم 70291، "...حيث أنه من المستقر فقها وقضاء أن الأمر بتأجيل قرار إداري يعد إجراءا استثنائيا، ومن ثم كان معلقا على نشوء ضرر يصعب إصلاحه من جراء تنفيذ القرار الإداري موضوع طلب التأجيل المعين رفضه عند عدم التأسيس على هذا الاعتبار..."[5] .

- بالنسبة لإرفاق طلب وقف التنفيذ بعريضة دعوى الإلغاء، أجاز المشرع إمكانية قبول طلب وقف التنفيذ دون حاجة لإرفاقه بعريضة دعوى الإلغاء إذا تعلق الأمر بالحالات الاستعجال القصوى( التعدي، الاستيلاء، الغلق الإداري) موضوع المادة 921 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

---

[1]- شفيقة بن كسيرة، "وقف تنفيذ القرارات الإدارية وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 01، جامعة محمد دباغين سطيف02، الجزائر، 2014، ص 335.

[2]- نصت المادة 814 مكرر من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم على أنه:"ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، تفصل المحاكم الإدارية بتشكيلة جماعية، تتكون من 03 قضاة على الأقل، من بينهم رئيس ومساعدان اثنان(2)".

[3]- نصت المادة 900 مكرر05 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم على أنه:" تفصل المحاكم الإدارية للاستئناف بتشكيلة جماعية، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، تتكون من 03 قضاة على الأقل، من بينهم رئيس ومساعدان اثنان(2) برتبة مستشار".

[4]- شفيقة بن كسيرة، المرجع السابق، ص 358.

[5]- المجلة القضائية، العدد 04 لسنة 1992، ص 193.

أما بخصوص الجهة المختصة في الفصل في طلبات الاستعجال فحددتها المادة 917 من القانون 08-09 المتضمن ق.اج.م.اد.م.م حيث منح الاختصاص للفصل في مادة الاستعجال لرئيس المحكمة الإدارية، وإلى التشكيلة الجماعية برئاسة رئيسها على مستوى المحكمة الإدارية للاستئناف، ويثور تساؤل بخصوص اختصاص الفصل في الدعوى أمام المحكمة الإدارية للاستئناف، فالتشكيلة الجماعية هي نفسها التشكيلة الفاصلة في دعوى وقف التنفيذ أمام قاضي الموضوع، وبالتالي ما الجدوى من التفرقة في رفع دعوى الوقف أمام قضاة الموضوع أو قضاة الاستعجال، وما الداعي للتمييز بين الإجرائين ما دمنا أمام نفس التشكيلة، فكان من الأجدر منح الاختصاص لرئيس الجهة القضائية والمتمثل في رئيس المحكمة الإدارية للاستئناف أسوة بما هو عليه الأمر بالنسبة لرئيس المحكمة الإدارية.

### 3- نتائج وقف التنفيذ:

عند صدور الأمر القاضي بوقف تنفيذ القرار الإداري، تتوقف أثار القرار الإداري المطعون، فتلتزم المنظمة المهنية بعدم إصدار أي قرارات إدارية أخرى لها صلة بالقرار الإداري إلى حين الفصل في دعوى الموضوع، وذلك ابتداء من تاريخ وساعة التبليغ الرسمي[1]، أو تبليغ أمر وقف التنفيذ إلى الجهة مصدرة القرار، وفي الحالتين يتم تبليغ أمر وقف التنفيذ بجميع الوسائل خلال 24 ساعة من صدوره، وهذا الأجل القصير يؤكد حرص المشرع على الإسراع في تبليغ الأمر القاضي بوقف سريان القرار الإداري خاصة لجهة الإدارة التي وجب عليها الامتثال لذلك، ومثال ذلك الأمر الاستعجالي الصادر عن المحكمة الإدارية لولاية معسكر القسم الاستعجالي بتاريخ 13 ابريل 2013، الملف رقم 00346/13[2]، بين أعضاء منظمة المحامين والمنظمة المهنية لناحية معسكر ممثلة في النقيب، والخاص بوقف تنفيذ القرار المتعلق بانعقاد المجلس التأديبي لمنظمة المحامين لناحية معكسر، وكذا الأمر الاستعجالي الصادر عن المحكمة الإدارية لولاية معسكر القسم الاستعجالي بتاريخ 23 ديسمبر 2013، الملف رقم 00927/13، بين أعضاء المنظمة والمنظمة المهنية لناحية معسكر ممثلة في نقيب المنظمة، والمتعلق بوقف قرار انعقاد الجمعية العامة لمنظمة المحامين لناحية معسكر.

ورغم أن الأمر القاضي بوقف تنفيذ القرار الإداري مؤقت غير أنه مستقل عن ملف ودعوى الإلغاء فيجوز بالتالي الطعن فيه بالاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف أو مجلس الدولة حسب الحالة خلال أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ تبليغه[3].

وخلافا لما كان عليه الأمر قبل تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية كانت الأوامر الاستعجالية القاضية بوقف تنفيذ القرارات الإدارية سواء صدرت عن المحكمة الإدارية أو مجلس الدولة غير قابلة لأي طعن وهذا بصريح نص المادة 936 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، غير

---

[1]- عرفت المادة 406 الفقرة 01من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.اد.م.م التبليغ الرسمي بأنه:" التبليغ الذي يتم بموجب محضر يعده المحضر القضائي".

[2]- انظر الملحق رقم 12 المتضمن الأمر الاستعجالي الصادر عن المحكمة الإدارية لولاية معسكر.

[3]- المادة 837 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.اد.م.م، السابق ذكره.

أن تعديل هذا القانون بموجب القانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022، أباحت الطعن في الأوامر الصادرة في مادة الاستعجال، حيث تكون الأوامر الصادرة عن المحكمة الإدارية قابلة للطعن بالاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف خلال 15 يوما من تاريخ التبليغ الرسمي أو التبليغ، والتي تفصل في أجل لا تتجاوز 10 أيام، وتكون الأوامر الاستعجالية الصادرة في أول درجة عن المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة قابلة للاستئناف أمام مجلس الدولة خلال 15 يوما من تاريخ التبليغ الرسمي أو التبليغ، والذي يفصل في أجل لا يتجاوز 15 يوما.

كما أجازت المادة 910 لمجلس الدولة عند نظره كجهة استئناف في المادة الاستعجالية أن يأمر بوقف تنفيذ القرارات الإدارية، كما يمكنه أن يأمر برفع وقف تنفيذها، وفي هذه الحالة إذا أخطر بعريضة رفع وقف التنفيذ المأمور به من طرف المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة يجوز له أن يقرر رفعه حالا، واشترط القانون توفر شرط وهو إضرار وقف التنفيذ بمصلحة عامة أو بحقوق المستأنف، ويستمر رفع وقف التنفيذ إلى غاية الفصل في موضوع الاستئناف[1].

إذا صدر القرار القضائي فاصلا في دعوى الإلغاء بقبول الطعن والاستجابة لمضمون الدعوى، سيكون أمر الوقف بلا جدوى، أما إذا رفضت دعوى الإلغاء فإن المنظمة المهنية ستستمر في تنفيذ القرار الإداري لأنها قد امتنعت عن التنفيذ مؤقتا، وبمجرد الفصل ورفض الدعوى يعود سريان القرار الإداري في مواجهة المخاطبين به.

**الفرع الثاني: دعوى التعويض**

تعتبر الأعمال القانونية للإدارة من أهم مواضيع القانون الإداري، ولما كان من الطبيعي وقوع الإدارة في مخالفات، فإن ذلك يرتب أضرارا مادية ومعنوية تصيب الأفراد،فأجاز القانون للمتضرر اللجوء إلى القضاء المختص مطالبا بجبر الضرر الذي لحقه بموجب دعوى تعويض، ويأخذ هذا المصطلح معنى الالتزام الذي يفرض على الشخص الذي ألحق ضررا لشخص أخر أن يصلح هذا الضرر.

وتعد دعوى التعويض عن الأعمال القانونية للإدارة من أهم دعاوي القضاء الكامل وأكثرها انتشارا نظرا لآثارها المالية على رافع الدعوى، فإذا كان الهدف من دعوى الإلغاء إعدام القرار الإداري غير المشروع ، فهي غير كافية إذا ما ألحق القرار الإداري أضرارا بالمعني بالقرار، إذ غالبا ما يطلب المدعي إلغاء القرار المطعون فيه والحكم له بالتعويض عن الأضرار التي نتجت عن تنفيذ هذا القرار، لذا كانت دعوى التعويض وسيلة فعالة لضمان حماية الحقوق والحريات الفردية لمواجهة ممارسة المنظمات المهنية لنشاطاتها.

**1- التعريف بدعوى التعويض:**

[1]- المادة 911 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير2008 المتضمن ق.اج.م.ا.د.م.م ، السابق ذكره.

وتعرف دعوى التعويض بأنها الدعوى التي من خلالها يطلب صاحب الشأن من الجهة القضائية المختصة الحكم له بمبلغ من المال تلتزم إدارة ما أو منظمة مهنية أو هيئة بدفعه نتيجة ضرر أصابه[1]، كما تعرف بأنها الدعوى التي يحركها المدعي بنية الحصول على حكم يلزم الإدارة بأن تؤدي إليه تعويضا عما أصابه من أضرار مادية وأدبية جراء تصرف الإدارة تصرفا غير مشروع[2].

وتعرف أيضا بأنها الدعوى القضائية الذاتية التي يحركها أصحاب الصفة والمصلحة أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للقواعد والإجراءات المقررة قانونا للمطالبة بالتعويض العادل واللازم للأضرار التي أصابت حقوقهم بفعل نشاط الجهة الإدارية أو شبه الإدارية الضار[3]، وبالتالي فدعوى التعويض هي دعوى قضائية يرفعها صاحب الحق طبقا للشكليات والإجراءات المنصوص عليها قانونا تهدف إلى الحصول على تعويض عادل لإصلاح أضرار مادية أو معنوية ترتبت عن تصرفات من جهة إدارية أو شبه إدارية(المنظمة المهنية).

ويطرح تساؤل بالنسبة لنشاطات المنظمات المهنية حول مدى خضوعها لنظام المسؤولية الإدارية؟ خاصة مع سكوت النصوص القانونية وعدم تطرقها لدعوى التعويض وتحديد الجهة المختصة للنظر في دعاوى التعويض التي قد تكون المنظمات المهنية طرفا فيها.

ويرى الأستاذ عمار بوضياف أن موقف الفقه والقضاء في النظم التي تتبنى ازدواجية القضاء في ما يتعلق بالمسؤولية الإدارية واسع، فالقاضي لا يتوقف عند المفهوم العضوي للإدارة بل يتعدى الأمر إلى النشاط مصدر الضرر وعلاقته بالمرفق العام.[4]

ونظرا لغياب النص القانوني ضمن القوانين التي تنظم نشاط المهن الحرة، يتم تطبيق القواعد العامة لتحديد الاختصاص حيث يؤول الاختصاص للنظر في دعاوي التعويض إلى المحاكم الإدارية حتى لو كانت متعلقة بجهة مركزية، حيث نصت المادة 800 من القانون08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.ا.د.م.م على أن المحكمة الإدارية هي جهة الولاية العامة في المنازعات الإدارية، وأكدت المادة 801 من نفس القانون أن المحاكم الإدارية هي المختصة بالفصل في دعاوى القضاء الكامل وتحديدا دعوى التعويض.

### 2- شروط قبول دعوى التعويض:

كغيرها من الدعاوى الإدارية يشرط لقبولها توافر شروط عامة نص عليها قانون الإجراءات المدنية والإدارية، والتي تتمثل في المصلحة والصفة والأهلية ففي شرط المصلحة يختلف المفهوم في دعوى التعويض والتي هي دعوى شخصية، بمعنى أن يكون

---

[1]- عبد الرحمان بن جيلاني، "مفهوم دعوى الإلغاء وتمييزها عن الدعاوي الإدارية الأخرى"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد03، العدد01 ، 2020، ص 291.

[2]- علي همدان طاهر محمد، "مفهوم دعوى التعويض عن الأعمال القانونية للادارة وتمييزها عن دعوى الإلغاء"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد06، العدد01، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أفلو الأغواط، الجزائر، 2023، ص859.

[3]- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 566.

[4]- عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الثاني، المرجع السابق، ص 108.

للشخص مركز قانوني ذاتي، وصاحب حق شخصي مكتسب وقع عليه ضرر نتيجة تصرف المنظمة المهنية، كما يشترط أن ترفع الدعوى من صاحب صفة ضد صاحب صفة الممثل القانوني للمنظمة المهنية، إضافة إلى توافر شرط الأهلية.

أما عن ميعاد رفع دعوى التعويض ففي ظل عدم النص على أجل رفع دعوى التعويض في النصوص الخاصة يتم العمل بالأجل المقرر لدعوى الإلغاء، ومثال ذلك حدد أجل رفع دعوى الإلغاء بشهر واحد بالنسبة لمنظمة المحامين، وفي حالة عدم النص يتم العمل بالأجل المحدد في النص العام والذي حدد بأربعة (04) أشهر وذلك بموجب نص المادة 829 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن ق.اج.م.ادم.م حيث يسري هذا الأجل من تاريخ التبليغ الشخصي بنسخة من القرار الإداري الفردي أو من تاريخ نشر القرار الجماعي والتنظيمي، هذا الأجل مقرر لدعوى التعويض التي أساسها قرار إداري.

أما إذا كانت دعوى التعويض متعلقة بعمل مادي ألحق ضررا للمدعي، فإنها لا تخضع لأي أجل، فهي تتقادم بأجل طويل حددته المادة 133 من الأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم القانون ب 15 سنة من تاريخ وقوع الفعل الضار.

وكما هو الحال بالنسبة للتقاضي أمام جهات القضاء الإداري، فإن تمثيل الخصوم بمحامي وجوبي في دعوى التعويض، تحت طائلة عدم قبول العريضة، التي وجب أن تكون مكتوبة تتضمن جميع البيانات المجددة في نص المادة 15 من القانون 08-09 المتضمن ق.اج.م.ادم.م، وموقعة من طرف المحامي مع ضرورة وضع الدمغة، مع إمكانية رفعها الكترونيا، ويستثنى من التمثيل الوجوبي الأشخاص الواردة في نص المادة 800 من ق.إ.م.إد.م.م.

إضافة إلى ذلك يشترط أن يحدد المدعي في عريضته مقدار التعويض الذي يطلبه وإلا سيتم رفضها لعدم تحديد محلها[1]، وتتم إجراءات رفع الدعوى بنفس الطريقة المقررة لباقي الدعاوى الأخرى على غرار دعوى الإلغاء.

### 3- مسؤولية المنظمات المهنية:

يترتب عن قيام المرافق العامة المهنية بمهامها قيام المسؤولية والتي لا تخرج عن القواعد العامة لقيام المسؤولية، فالمسؤولية الإدارية على أساس الخطأ تقوم على ثلاث أركان هي الخطأ والضرر والعلاقة المسببة.

#### 3-1-الخطأ:

[1]- لحسين بن الشيخ آث ملويا، دروس في المسؤولية الإدارية- الكتاب الثالث- نظام التعويض في المسؤولية الإدارية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 29.

تترتب مسؤولية المرافق العامة المهنية أساسا على عنصر الخطأ، فيشترط وجود الخطأ من جانب المنظمة المهنية حتى تقوم مسؤوليتها[1]، ومن حيث المبدأ لا تعقد هذه المسؤولية إلا على حالة الخطأ المرفقي وهو كل خطأ لا يمكن اعتباره خطأ شخصيا[2]، وبالتالي فهو الخطأ الذي ينسب إلى المرفق العام ذاته وتتحمل جهة الإدارة (المنظمة المهنية) عبء التعويض عنه، فقد يتمثل هذا الخطأ في عمل أو امتناع عن عمل[3].

ومن منطلق الصلاحيات الممنوحة للمنظمات المهنية وصعوبة النشاطات التي تمارسها، ميز الفقه بين الخطأ البسيط الذي يعرقل حسن سير المرافق العامة، وبين الخطأ الجسيم الذي قيام المسؤولية الإدارية[4]، وتتمحور صور الخطأ الجسيم الذي ينسب للمنظمة المهنية في صدور قرار غير مشروع عن أحد أجهزتها، أو الامتناع أو التأخر في أداء خدمة تدخل في نطاق اختصاصها، مما يترتب عنه إلحاق الضرر بالمهنيين المنتسبين إليها.

### 1-1-3- مسؤولية المرفق المهني عن القرار غير المشروع:

تقوم المسؤولية عن القرارات غير المشروعة التي تصدر عن المرفق العام المهني (المنظمة المهنية)، فمخالفة مبدأ المشروعية يوجب قيام المسؤولية، وبالتالي فعدم المشروعية دائما تساوي الخطأ[5]، فالقرارات المشروعة لا ترتب قيام المسؤولية رغم أنه يمكنها أن تحدث ضررا للمخاطبين بها، وهو الأمر الذي يوضح العلاقة بين الإلغاء والتعويض، فإذا رفض الإلغاء رفض التعويض والعكس صحيح[6].

ويرى جانب من الفقه أن بعض التصرفات التي تصدر عن المنظمة المهنية وتكون مشوبة بعيب عدم المشروعية لا تشكل بالضرورة الخطأ الذي يستوجب قيام المسؤولية[7]، فقد يحكم بإلغاء القرار الإداري غير المشروع دون الحكم للمدعي بالتعويض رغم عدم مشروعية القرار، وهو الأمر الذي أكده مجلس الدولة الفرنسي الذي اعتبر كلا من عيب الغاية وعيب المحل في القرار الإداري أخطاء جسيمة، ترتب قيام المسؤولية الإدارية، خلافا لعيب الاختصاص وعيب الشكل وعيب التسبيب[8].

### 2-1-3 مسؤولية المنظمة المهنية على أساس الامتناع والتأخر في أداء الخدمة:

---

[1]- لحسين بن الشيخ آث ملويا، مسؤولية السلطة العامة، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 25.

[2]- يكون الخطأ شخصيا إذا كان صادرا عن الشخص التابع للمنظمة المهنية دون أن يكون لها دور في وقوع هذا الخطأ، ويسأل عنه شخصيا من ماله الخاص، ويعود اختصاص الفصل في دعوى التعويض إلى المحاكم العادية وفق قواعد القانون المدني، للتفصيل أكثر أنظر: عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية،الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2017، ص وما بعدها 360، وعمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الثاني، المرجع السابق، ص 124 وما بعدها.

[3]- سعاد ميمونة، "الخطأ كأساس للمسؤولية في مجال المنازعات الإدارية"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 02، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت، الجزائر، 2017، ص 142.

[4]- Georges VEDEL, Pierre DEL VOLVE, Droit administratif, Tome 1, coll. Thémis, PUF, Paris, 1992, p254.

[5]- René CHAPUS, Droit administratif général, op. cit, p1296.

[6]- سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص337.

[7]- Rachid ZOUAIMIA , Marie Christine ROUALULT ,op. cit, p 296 .

[8]- عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع السابق، ص 762 وما بعدها

يعتبر الامتناع عن أداء خدمة أو التأخر في أدائها في الآجال المحددة خطأ مرفقيا يستوجب قيام المسؤولية، فمثلا امتناع منظمة المحامين عن اتخاذ قرار القيد في الجدول من خلال التأخر في البت في طلبات التسجيل أو إعادة التسجيل في الأجل المحدد، يؤدي إلى المساس بحقوق وحريات طالب التسجيل،مما يمنعه من ممارسة المهنة، أو امتناع المنظمة عن أداء خدمة تعد من صميم اختصاصاتها، ومثال ذلك امتناع المنظمة عن فتح دورة تسجيل (دورة لإيداع طلبات التسجيل) أو الامتناع عن فتح دورة للتربص أو عدم البت في طلب الترشح للانتخابات الخاصة بمجالس المنظمة وغيرها.

### 3-2-الضرر:

يعتبر الضرر الركن الثاني للمسؤولية الإدارية، فلا مسؤولية دون ضرر، فهو الموجب لمسؤولية، ويتحقق متى ارتكبت المنظمة المهنية خطأ في حق أحد الأفراد أو مجموعة أفراد[1] وبالتالي ينسب إلى المنظمة المهنية ويقع عبء إثبات ذلك على المدعي، كما يستلزم أن يكون محققا، بمعنى وقع فعلا وأصاب المضرور ومثال ذلك حرمان محام من الاعتماد أمام مجلس الدولة أو المحكمة العليا رغم استيفائه للمدة المقررة قانونا وهذا يشكل ضررا مؤكد بالنسبة للمعني، وما يخرج عن ذلك يجعل الضرر محتمل الوقوع، أي ضررا غير مؤكد وعرضه للشك ما يؤكد أو ينفي وقوعه فلا تعويض عن الضرر الاحتمالي[2].

كما يجب أن يكون الضرر خاصا، بمعنى أن يصيب فردا أو مجموعة محدودة، وقابلا للتقدير نقدا[3]، وأن يكون غير عادي ومعنى ذلك أن يتسم بنوع من الخطورة فيتجاوز القدر الذي يجعله من مخاطر المجتمع العادية، الذي يتحتم على الفرد أو الأفراد تحملها[4]، إضافة إلى ذلك يجب أن يكون مرتبط بحق مشروع يعطي لصاحبه حق اللجوء إلى القضاء والمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر[5].

### 3-3-العلاقة السببية:

تقتضي قواعد المسؤولية أن الشخص الذي تسبب في إحداث ضرر للغير يلتزم بالتعويض، وحتى تلتزم المنظمة المهنية بدفع التعويض وجب توافر ركن العلاقة السببية بين نشاطها والضرر المحقق، ويقع عبء إثبات ذلك على المدعي، فإذا ثبت أن الضرر تسببت فيه ظروف خارجية وليس له علاقة بالخطأ المرتكب من طرف المنظمة المهنية فذلك يعفيها من المسؤولية لانتفاء العلاقة السببية[6]، وإذا ثبت أن الضرر ناتج بصورة جزئية عن ظروف خارجية فإن مقدار التعويض في الإعفاء الجزئي يكون متطابقا مع

---

[1]- سعاد بوزيان،"خصوصية ركن الضرر في المسؤولية الإدارية"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021، ص1045.

[2]- Christophe GUETTIER, la responsabilité administrative, L.G.D.J, Paris, France, 1996, p95.

[3]- سعاد بوزيان، المرجع السابق، ص1051.

[4]- عباس أوديني، الضرر في المسؤولية الإدارية، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر،2016، ص 35.

[5]- Rachid ZOUAIMIA, Marie Christine ROUALULT, op.cit, p288.

[6]- عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الثاني، المرجع السابق، ص 134، ومامون مؤدن، المرجع السابق، ص 615.

حجم مسؤولياتها[1]، فمهمة القاضي الإداري تظهر من خلال الربط بين مختلف الوقائع للوصول لنتيجة يقبل من خلالها دعوى التعويض أو يرفضها.

**المطلب الثاني: وسائل تحريك الرقابة القضائية ضد الأحكام والقرارات القضائية المتعلقة بالمنظمات المهنية**

إنّ ما يصدر عن الجهات القضائية من أحكام وقرارات يكون قابلا للطعن فيه بطرق الطعن العادية كالاستئناف (الفرع الأول) وطرق الطعن غير العادية كالنقض (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: الاستئناف**

يكرس الاستئناف مبدأ التقاضي على درجتين، فهو طريق من طرق الطعن العادية في الإحكام القضائية ومؤداه اعتراض الطاعن على الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى على خلاف مصلحته، وبالتالي يسعى من خلال طعنه إلى إعادة النظر في موضوع الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أعلى درجة بهدف إلغاء الحكم الصادر في حقه، لذا وجب التطرق إلى كيفية ممارسة الطعن بالاستئناف والآثار المترتبة عنه، وكذا النتائج المترتبة عن قرار الاستئناف.

**أولا: كيفيات الطعن بالاستئناف**

يشترط لممارسة حق الطعن بالاستئناف توافر مجموعة من الشروط يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- أن يصدر حكم فاصل في النزاع، فلا يجوز ممارسة حق الطعن بالاستئناف والجهة القضائية(المحكمة الإدارية مثلا) لم تفصل بعد في الموضوع المعروض أمامها أي لم تنطق بعد بقرارها.

- أن يكون الحكم غير نهائي، ذلك أن الاستئناف يستعمل فقط بالنسبة للأحكام الابتدائية.

- احترام المدة المقررة للاستئناف، حيث قيد المشرع ممارسة هذا الطعن بأجل محدد، غير أن هذا الأجل يتحكم فيه النص الخاص إن وجد، وفي حالة غيابه يطبق النص العام وتحديدا نص المادة 950 من ق.إ.م.إ.م.م والذي حدد أجل الاستئناف بشهر بالنسبة للأحكام المحاكم الإدارية وشهرين بالنسبة لقرارات المحاكم الإدارية للاستئناف، ويتم تقليص الأجل أي 15 يوما بالنسبة للأوامر الاستعجالية ما لم توجد نصوص خاصة، أما عن سريان هذا الأجل فحدد من يوم التبليغ الرسمي للأمر أو الحكم أو القرار إلى المعني، وتسري من تاريخ انقضاء اجل المعارضة إذا صدر غيابيا.

[1]- Rachid ZOUAIMIA, Marie Christine ROUALULT, op.cit., p 289, Christophe GUETTIER, op.cit, p96.

- التصريح بالاستئناف، حيث نصت المادة 907 من ق.إ.م.إد.م.م على أنه: "يجوز التصريح بالاستئناف أمام مجلس الدولة أو الجهة القضائية، الصادر عنها الحكم المطعون فيه وتطبق أحكام المواد 560 إلى 564 من هذا القانون فيما يتعلق بكيفيات التصريح وتسجيله".

فالتصريح يسمح بإعطاء مزيد من الوقت للطاعن الذي بُلِّغ بالحكم أو القرار لتحضير عريضة الاستئناف، وتمكين من لا يملك موارد مالية بتسجيل الطعن عن طريق التصريح ثم تقديم طلب المساعدة القضائية التي يترتب عنها توقف آجال الطعن طبقا للمادة 832 الفقرة 02، وعليه يتم التصريح بالاستئناف أمام الجهة القضائية التي أصدرت الحكم المراد استئنافه ثم يتعين على المستأنف إيداع عريضة الاستئناف أمام الجهة القضائية الاستئنافية، التي تكون محررة باللغة العربية ومؤرخة تتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة 15من ق.إ.م.إد.م.م، كما يجب أن تتضمن العريضة الدمغة المنصوص عليها في المادة 119 من قانون المالية لسنة 2018 وكذا المرسوم التنفيذي 18-185 المؤرخ في10 يوليو2018 المحدد لقيمة دمغة المحامي وكيفيات تحصيلها المعدل والمتمم.

وقد اعتمد المشرع على نظام الإحالة في ما يخص إجراءات رفع الدعوى حيث أحالت المادة 900 مكرر06 إلى تطبيق أحكام المواد 539-542 من هذا القانون، وتجدر الإشارة إلى أن تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية جاء بالجديد من حيث استخدام الطريقة الالكترونية عند رفع الدعوى أو تبليغ الخصوم وهذا بموجب المادة 815 من هذا القانون، ويندرج ذلك في إصلاحات القضاء الرامية إلى عصرنه العدالة وتبسيط إجراءات التقاضي.

**ثانيا: آثار الطعن بالاستئناف**

يترتب عن الطعن بالاستئناف جملة من الآثار نصت عليها المادة 900 مكرر02 والمادة 908 من ق.إ.م.إد.م.م تتمثل في الأثر الناقل للنزاع، والأثر الموقف لتنفيذ الحكم.

**1- الأثر الناقل للنزاع:**

يقصد بالأثر الناقل للاستئناف نقل القضية بما شملته من مسائل واقعية وكل ما قُدم خلالها من دفوع وأدلة وحجج موضوع الخصومة الأولى أمام محكمة الدرجة الأولى إلى الجهة الاستئنافية التي تكون لها سلطة الفصل فيها من جديد من حيث الوقائع والقانون[1]، وعليه ينتقل النزاع من المحكمة الإدارية إلى المحكمة الإدارية الاستئنافية لتنظر فيه من جديد فتصبح سلطتها شاملة ويتمتع القاضي بجميع صلاحيات قاضي الدرجة الأولى، فتلتزم إما بتأييد الحكم أو تعديله أو إلغاءه فتصدر حكما جديدا في النزاع.

[1]- بوزيد غلابي، مكي حمشة، المرجع السابق، ص 312.

وبموجب الأثر الناقل للاستئناف، يقع على عاتق المحكمة الإدارية للاستئناف الفصل في النزاع المطروح أمامها، غير أن سلطاتها ليست مطلقة، فهي مقيدة بعدم إمكانية فصلها في طلبات لم يتضمنها الاستئناف[1]، بمعنى التزامها بحدود طلبات الاستئناف في عريضة الاستئناف، كما لا يمكنها النظر في طلبات جديدة، فلا تطرح أمام المحكمة الإدارية للاستئناف إلا الطلبات والدفوع التي سبق تقديمها.

**2- الأثر الموقف لتنفيذ الحكم:**

يحكم تنفيذ الأحكام الصادرة في المادة المدنية أو العادية بصفة عامة مبدأ عام مفاده الأثر الموقف للطعن العادي (معارضة، استئناف) إذ لا يمكن تنفيذ الحكم مادام أجل الطعن ساريا، وبالتالي لا يمكن استخراج النسخة التنفيذية إلا بعد انقضاء الأجل أو الفصل في الطعن[2]، وقد كان الأمر خلاف ذلك في المادة الإدارية فطبقا للمادة 908 من ا ق.إ.م.إد يكون الطعن بالاستئناف أمام مجلس الدولة غير موقف لتنفيذ الحكم إلا إذا قُدم بشأنه طلب وقف تنفيذ واستجاب قاضي الاستعجال للطلب طبقا للمادة 609 من هذا القانون، حيث يحق للمحكوم له بمجرد صدور حكم المحكمة الإدارية أن يبدأ بالتنفيذ رغم قابلية الحكم للطعن فيه، ويبقى حقه قائما وثابتا حتى لو طعن في الحكم القضائي فعلا، وقد أثارت مسألة الأثر غير الموقف في المادة الإدارية الكثير من الإشكالات خاصة عند تنفيذ الحكم محل الاستئناف وصدور قرارا يخالف ما جاء في الحكم[3]، لذا استجاب المشرع لدعوات فقهاء القانون[4] وتبنى الأثر الموقف لتنفيذ الحكم محل الاستئناف وهو الجديد الذي جاء به القانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022 المعدل والمتمم ق.إ.م.إد حيث نصت المادة 900 مكرر 02 على أن:" للاستئناف أثر ناقل للنزاع وموقف لتنفيذ الحكم"، كما نصت المادة 908 :" للاستئناف أمام مجلس الدولة أثر ناقل للنزاع وموقف لتنفيذ الحكم"، وعليه فإن حكم المحكمة الإدارية، أو قرار المحكمة الإدارية للاستئناف باعتبارها درجة أولى لا يمكن تنفيذه إلا بعد استيفاء طرق الطعن المقررة قانونا.

---

[1]- سمية كروان، أسماء كروان، "آثار الطعن بالاستئناف ضد أحكام المحكمة الإدارية أمام مجلس الدولة في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 03، العدد02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر، 2016، ص 530.

[2]- سامية نويري، "الأثر غير الموقف للاستئناف في المادة الإدارية وإشكالاته العملية في القانون الجزائري"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2022، ص 75.

[3]- مثال ذلك إذا كان مقتضى الحكم المستأنف إلزام المدعى عليه بدفع مبالغ مالية، ثم يتم إلغاء الحكم المستأنف وعدم استحقاق خصم الإدارة المبلغ المحكوم به، مما يستدعي من جهة الإدارة رفع دعوى استرداد طبقا للمادة 143 والمادة 144 من القانون المدني مما يكلف الخزينة العمومية مصاريف وتكاليف إضافية.

[4]- فهيمة جلول، "المستجدات الإجرائية في المادة الإدارية، دراسة على ضوء القانون 12-13 الذي يعدل ويتمم القانون 08-09"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، المجلد 07، العدد 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022، ص 506.

**3- النتائج المترتبة عن قرار الاستئناف:**

- صدور قرار برفض الاستئناف شكلا، أو قبول الاستئناف شكلا وتأييد القرار المستأنف، أو إلغاء القرار المستأنف.

- قابلية قرارات الاستئناف الصادرة عن المحكمة الإدارية للاستئناف عند ممارستها لاختصاص الاستئناف للطعن فيها بالنقض أمام مجلس الدولة، خلافا لما هو عليه الأمر بالنسبة لمجلس الدولة الذي لا يمكنه النظر بالنقض في القرارات الصادرة عنه كجهة استئناف.

- الأوامر والأحكام والقرارات الصادرة غيابيا عن المحاكم الإدارية للاستئناف ومجلس الدولة كجهة استئناف تكون قابلة للمعارضة خلال أجل شهر من تاريخ التبليغ الرسمي للحكم أو القرار الغيابي ويخفض الأجل إلى 15 يوما بالنسبة للأوامر الاستعجالية.

- طبقا لنص المادة 963 من ا ق.إ.م.إد.م.م المذكور أعلاه يجوز للجهة القضائية التي أصدرت الحكم ولو بعد حيازة هذا الحكم قوة الشيء المقضي فيه، أن تصحح الخطأ المادي[1] أو الإغفال الذي يشوبه، كما يجوز طلب تفسير القرار الصادر عن الجهة القضائية بغرض توضيح مدلوله أو تحديد مضمونه وهو ما أقرته المادة 285 من هذا القانون.

**الفرع الثاني: الطعن بالنقض**

الطعن بالنقض طريق من طرق الطعن غير العادية فهو طريق استثنائي يهدف إلى فحص سلامة الأحكام والقرارات الصادرة نهائيا عن الجهات القضائية الإدارية من الناحية القانونية وليس من ناحية الوقائع فهو بالتالي لا يعتبر درجة ثالثة للتقاضي، لذا وجب التطرق إلى كيفية ممارسة الطعن بالنقض والآثار المترتبة عنه، وكذا النتائج المترتبة عن قرار الطعن بالنقض.

**أولا: كيفيات الطعن بالنقض**

أخضع المشرع الجزائري الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة تقريبا لنفس القواعد الإجرائية المطبقة على الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا، فعملا بأحكام المادة 959 من ق.إ.م.إد.م.م، تطبق على الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة أحكام المواد 349 و 350 و 352 و353 و 355 و 356 و 357 و358 و359 و 360 ومن 362 إلى 379، بعد أن كان الأمر مقتصرا فقط على الإحالة إلى المادة 358 المتعلقة بأوجه الطعن قبل تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وعليه يشترط للممارسة الطعن بالنقض:

- أن يكون الحكم أو القرار نهائيا صادرا عن الجهات القضائية، وما يهمنا في هذه الدراسة هي القرارات النهائية الفاصلة في أصل الحق الصادرة عن المحاكم الإدارية للاستئناف، قرارات المجالس التأديبية المنشئة لدى بعض المنظمات المهنية والمتمثلة في لجان الطعن

[1]- عرفت المادة 287 من ق.إ.م.إد.م.م الخطأ المادي بأنه:" عرض غير صحيح لواقعة مادية أو تجاهل وجودها. غير أن تصحيح الخطأ المادي أو الإغفال لا يؤدي إلى تعديل ما قضى به الحكم من حقوق والتزامات للأطراف"، السابق ذكره.

الوطنية، القرارات الاستعجالية الصادرة عن المحكمة الإدارية للاستئناف[1]، غير أن القرارات الصادرة عن مجلس الدولة نفسه أو الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية ابتدائيا والتي أصبحت نهائية لعدم الطعن فيها بالاستئناف أو انقضى الأجل المقرر للطعن فيها تكون غير قابلة للطعن فيها بالنقض.

- خلافا للطعن بالاستئناف الذي يكون غير مقيد بوجه معين، وجب أن يكون الطعن بالنقض مقيدا بأوجه على الطاعن أن يثير وجها أو أوجها منها تحت طائلة رفض الطعن.

وقد أحالت المادة 959 إلى تطبيق أحكام المادة 358[2] بخصوص أوجه الطعن وهي نفسها المقررة للقضاء العادي.

- احترام المدة المقررة للنقض، حيث قيد المشرع ممارسة هذا الطعن بأجل محدد غير أن هذا الأجل يتحكم فيه النص الخاص إن وجد، وفي حالة غيابه يطبق النص العام وتحديدا نص المادة 956 من ق.إ.م.إد.م.م والذي حدد أجل النقض بشهرين(02) تسري من تاريخ التبليغ الرسمي للقرار محل الطعن.

---

[1]- طبقا لنص المادة 936 من ق.إ.م.إد.م.م: " تكون الأوامر الاستعجالية الصادرة في مادة الاستعجال قابلة للطعن"، كما نصت المادة 937 من نفس القانون على أنه:" تكون الأوامر الصادرة عن المحكمة الإدارية في مادة الاستعجال قابلة للاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف..."، وبما أن نص المادة 936 تجيز الطعن في القرارات الاستعجالية دون أي استثناء أو قيد، فإن هذا الطعن يشمل الطعن بالنقض، وبالتالي تكون قابلة للطعن بالنقض كل القرارات الصادرة في مادة الاستعجال باستثناء طبعا القرارات الاستعجالية التي يصدرها مجلس الدولة نفسه حينما يفصل كقاضي الاستئناف في القرارات الاستعجالية الصادرة عن المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر كدرجة أولى.

[2]- نصت المادة 358 على أنه:" لا يبنى الطعن بالنقض إلا على وجه واحد أو أكثر من الأوجه الآتية:
1- مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات،
2- إغفال الأشكال الجوهرية للإجراءات،
3- عدم الاختصاص،
4- تجاوز السلطة،
5- مخالفة القانون الداخلي،
6- مخالفة القانون الأجنبي المتعلق بقانون الأسرة،
7- مخالفة الاتفاقيات الدولية،
8- انعدام الأساس القانوني،
9-انعدام التسبيب،
10- قصور التسبيب،
11- تناقض التسبيب مع المنطوق،
12- تحريف المضمون الواضح والدقيق لوثيقة معتمدة في الحكم أو القرار،
13- تناقض أحكام آو قرارات صادرة في آخر درجة عندما تكون حجية الشيء المقضي فيه قد أثيرت دون جدوى، وفي هذه الحالة يوجه الطعن بالنقض ضد آخر حكم أو قرار من حيث التاريخ، وإذا تأكد هذا التناقض يفصل بتأكيد الحكم أو القرار الأول،
14- تناقض أحكام غير قابلة للطعن العادي، في هذه الحالة يكون الطعن بالنقض مقبولا، ولو كان احد الأحكام موضوع الطعن بالنقض سابق انتهى بالرفض، وفي هذه الحالة يرفع الطعن بالنقض حتى بعد فوات الأجل المنصوص عليه في المادة 354 من هذا القانون، ويجب توجيهه ضد المحكمين، وإذا تأكد التناقض تقضي المحكمة العليا بإلغاء احد الحكمين أو الحكمين معا،
15- وجود مقتضيات متناقضة ضمن منطوق الحكم أو القرار،
16- الحكم بما لم يطلب أو بأكثر مما طلب،
17- السهو عند الفصل في أحد الطلبات الأصلية،
18- إذا لم يدافع عن ناقصي الأهلية"، السابق ذكره.

- التصريح بالنقض أمام مجلس الدولة أو الجهة القضائية الصادر عنها الحكم المطعون فيه وتطبق أحكام المواد 560 إلى 564 من هذا القانون فيما يتعلق بكيفيات التصريح وتسجيله[1].

- يتعين رفع الطعن بالنقض على يد محام معتمد لدى مجلس الدولة طبقا للمادة 905 مع مراعاة الاستثناء الوارد في نص المادة 800 من هذا القانون، ويجب أن تتضمن العريضة البيانات المنصوص عليها في المادة 15من ق.إ.م.إد.م.م، وكذا الدمغة، مع إمكانية استخدام الطريقة الالكترونية عند رفع الدعوى أو تبليغ الخصوم وهذا بموجب المادة 815 من هذا القانون كما سبق التطرق إليه.

**ثانيا: آثار الطعن بالنقض**

يترتب عن الطعن بالنقض أثر هام جدا وهو الأثر غير الموقف لتنفيذ الحكم، فطبقا لنص المادة 909 من ق.إ.م.إد.م.م فإن الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة ليس له أثر موقف، فاعتبار الحكم أو القرار القضائي قابلا للتنفيذ من تاريخ تمتعه بقوة الشيء المقضي فيه وعدم إعطاء الطعن بالنقض أثرا موقفا له هو مبدأ قانوني يستند إلى اعتبارات ومبررات منطقية ترتبط بطبيعة الحكم أو القرار المطعون فيه وبطبيعة الطعن بالنقض[2]، فالأحكام والقرارات القضائية التي تقبل الطعن بالنقض تتميز بأنها نهائية استنفذت طرق الطعن العادية من معارضة واستئناف ومتى كان كذلك فهي تتمتع بقوة الشيء المقضي فيه، فهي بذلك تتمتع بالقوة التي تسمح له بأن يكون قابلا للتنفيذ وتحوز كأصل عام على قرينة الصحة، فالحكم أو القرار الذي تم بحضور الخصوم ومكن كل طرف من طرح ادعاءاته ودفوعه والذي عرض على درجتين من التقاضي يفترض صحته من الجهة الإجرائية والقانونية واحتمال إثبات عكس ذلك يبقى ضعيفا.

إضافة إلى أن الطعن بالنقض طعن غير عادي هدفه مراقبة مدى سلامة تطبيق القانون، ويتم ذلك أمام جهة واحدة وهي مجلس الدولة الذي ترفع له الطعون من كل الجهات القضائية، مما ينجر عنه تكدس القضايا على مستواه، وهذا يؤثر سلبا على قدرته على الفصل في هذه الطعون في آجال قريبة، لذلك أحسن المشرع عند النص على عدم إيقاف تنفيذ الأحكام والقرارات والسماح للمستفيد منها بتنفيذها، فقاعدة انعدام الأثر الموقف للطعن بالنقض ترتب حق المحكوم له في الحصول على النسخة التنفيذية دون انتظار انتهاء آجال الطعن بالنقض أو انتظار الفصل فيه.

**ثالثا: النتائج المترتبة عن قرار الطعن بالنقض**

تتأرجح نتائج الطعن بالنقض بين الرفض والقبول.

**1- رفض الطعن:**

[1]- المادة 907 من ق.إ.م.إد.م.م، السابق ذكره.

[2]- نور الدين زرقون، "الطعن بالنقض في المواد المدنية بين الأثر غير الموقف والأثر الموقف"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018، ص 441.

قد يكون الرفض لأسباب تتعلق بالشكل كرفض الطعن لانعدام الصفة، أو رفعه خارج الآجال المنصوص عليها قانونا، وقد يكون الرفض لأسباب تتعلق بالموضوع فيرفض لعدم التأسيس، وقد يكون الطعن مؤسسا ورغم ذلك يقضي مجلس الدولة برفضه وهي الحالة التي يستبدل فيها مجلس الدولة سببا قانونيا خاطئا تضمنه القرار المطعون فيه بالنقض بسبب قانوني صحيح[1]، وكذا الحالة التي يصرف مجلس الدولة نظره عن السبب القانوني الخاطئ إذا كان زائدا ولم يؤثر على القرار المطعون فيه وهو ما نصت عليه المادة 376 في فقرتيها 01 و02 التي أحالت لتطبيق أحكامها المادة 959 من ق.إ.م.إد.م.م، وعليه يترتب على رفض الطعن بالنقض أن يصبح القرار المطعون فيه حكما باتا وهو الذي يكون قابلا للتنفيذ بين الأطراف[2]، وفي جميع الحالات يكون القرار غير قابل للمعارضة طبقا لنص المادة 379 من ق.إ.م.إد.م.م والتي أحالت لتطبيق أحكامها المادة 959.

كما لا يقبل الطعن فيه بالنقض فلا يجوز للطاعن أن يطعن من جديد في نفس القرار، وإذا كان لا يجوز الطعن في قرار مجلس الدولة القاضي برفض الطعن بالنقض فإنه يتعين استثناء الحالة التي يقضي فيها مجلس الدولة بعدم قبول الطعن بالنقض لعيب في الإجراءات غير منسوب للأطراف وكان من شأن هذا العيب التأثير على القرار الذي أصدره مجلس الدولة، أو كان منسوبا لخطأ مرفقي، مثال ذلك قرار مجلس الدولة الذي يقضي بعدم قبول الطعن بالنقض لعدم دفع الرسم القضائي فيما تبين أن هذا الرسم قد دفع فعلا[3]، أو إذا صدر قرار مجلس الدولة حضوريا فيما أن المطعون ضده لم يبلغ أصلا بعريضة الطعن بالنقض[4]، ففي هذه الحالات يمكن تقديم عريضة جديدة بطلب إعادة النظر في القرار القاضي بعدم قبول الطعن، ويتم ذلك بموجب دعوى تصحيح خطأ مادي ويعد طلب التصحيح بمثابة طعن حقيقي يهدف إلى سحب قرار مجلس الدولة وإعادة النظر فيه[5]، فلا علاقة له بطلب تصحيح الخطأ المادي المحض المنصوص عليه في المادة 963 الفقرة 01 من ق.إ.م.إد.م.م.

---

[1]- أنظر قرار المحكمة العليا الصادر عن الغرفة العقارية بتاريخ 14 أكتوبر 2010 ملف رقم611813 : (...يجوز للمحكمة العليا أن تستبدل سببا قانونيا خاطئا تضمنه الحكم أو القرار المطعون فيه بالنقض بسبب قانوني صحيح وترفض الطعن اعتمادا على ذلك)، مجلة المحكمة العليا، العدد 01 لسنة 2011، ص 133.

[2]- المادة 365الفقرة 05 من ق.إ.م.إد.م.م، السابق ذكره.

[3]- قرار المحكمة العليا الصادر عن الغرفة المدنية بتاريخ 03 يونيو 1992 ملف رقم 99842، (...حيث بالرجوع للمستندات المؤسس عليها طلب تصحيح الخطأ المادي وخاصة منها وصل دفع الرسم القضائي تبين أن هذا الرسم تم دفعه حال إيداع عريضة الطعن بالنقض مما يجعل الخطأ المادي المشوب به قرار المحكمة العليا قائما ومن ثمة يتعين قبول طلب تصحيحه و نتيجة ذلك إبطال ذلك القرار)،المجلة القضائية، العدد 04 لسنة 1993، ص 43.

[4]- قرار المحكمة العليا الصادر عن الغرفة المدنية بتاريخ 15 مارس 1989ملف رقم 66640،( ...إن عدم تمكين المطعون ضده بتقديم دفاعه بسبب عدم تبليغه عريضة الطعن بالنقض يجعل قرار المجلس الأعلى كقرار منعدم يعتبر كأن لم يكن)، المجلة القضائية، العدد04 لسنة 1993، ص 15.

[5]- قرار المحكمة العليا الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 23 أبريل 2008 ملف رقم 536660، ...(لا تقبل قرارات المحكمة العليا أية مراجعة إلا إذا شابها خطأ مادي أو كان هناك خطأ مرفقي)، مجلة المحكمة العليا، العدد 01 لسنة 2009، ص 327، والقرار الصادر عن المحكمة العليا الغرفة التجارية والبحرية بتاريخ 03 أكتوبر 2013 ملف رقم 917842، (... يمكن المحكمة العليا بناء على تصحيح خطأ مادي سحب قرار صادر عنها)، مجلة المحكمة العليا، العدد 02 لسنة 2013، ص221.

كما لا يقبل الطعن بالتماس إعادة النظر وهو ما قضت به المادة 375 من ق.إ.م.إد.م.م، ومع ذلك يجوز لمجلس الدولة تصحيح الأخطاء المادية أو الإغفال التي قد تشوب قراراته طبقا لنص المادة 963 في فقرتها الأولى كما يجوز له بطلب من الخصم المعني، تصحيح قراره الصادر إثر الطعن بالنقض في حالة ما إذا كان قد شاب هذا القرار خطأ مادي أثر عليه، وفي حالة ما إذا كان موضوع الخطأ المادي موضوع طلب التصحيح جوهريا ومنسوبا إلى مرفق القضاء وقد مس بحقوق وواجبات الأطراف[1]، كما يجوز طلب تفسير القرار الصادر عن مجلس الدولة بغرض توضيح مدلوله أو تحديد مضمونه[2] ما دام لا يوجد نص يمنع ذلك وهو ما أقرته المادة 285 من ق.إ.م.إد.م.م.

**2- قبول الطعن بالنقض:**

قد يقبل الطعن بالنقض إذا كان مبينا على سبب وجيه أو أسباب وجيهة مما يدفع مجلس الدولة إلى التصريح بإعدام القرار القضائي المطعون فيه كليا أو جزئيا لذا يتعين الرجوع لقرار النقض لمعرفة نطاق الإلغاء ومجاله[3]، وقد أحالت المادة 959 من ق.إ.م.إد.م.م إلى تطبيق نفس الأحكام المقررة للمحكمة العليا والمقررة في المواد من 362 إلى 379، فقد كانت الأحكام المتعلقة بالنقض أمام مجلس الدولة قاصرة، وهو الآمر الذي تداركه المشرع عند تعديله لهذا القانون.

واستنادا إلى المواد المذكورة أعلاه يتم نقض الحكم أو القرار المطعون فيه كليا أو جزئيا، مع الإحالة أو دون إحالة، ويقتصر أثر النقض على مجال الوجه الذي أسس عليه ما عدا حالة عدم قابلية تجزئة موضوع الدعوى أو التبعية الضرورية، وعليه فقرار النقض يعيد الخصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الحكم أو القرار المنقوض فيما يتعلق بالنقاط التي شملها النقض.

**2-1-النقض مع الإحالة**

طبقا لنص المادة 364 من ق.إ.م.إد.م.م، قد يقضي مجلس الدولة بالنقض مع الإحالة إما أمام الجهة القضائية التي أصدرت القرار بتشكيلة جديدة، وإما أمام جهة قضائية أخرى من نفس النوع[4]، غير أن الإحالة أمام جهة قضائية أخرى من نفس النوع قد يكون أمرا غير محقق وهذا في حالة ما إذا كانت الجهة القضائية التي نقض قرارها هي جهة قضائية متخصصة،على غرار القرارات الصادرة عن لجان الطعن الوطنية فتشكيلتها هي الوحيدة المخول لها النظر في الاستئناف المتعلق بالقضايا التأديبية للمهنيين،

[1]- المادة 963 في فقرتيها 02 و03 من ق.إ.م.إد.م.م، السابق ذكره.

[2]- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الأولى بتاريخ 15 ابريل 2003، الملف رقم 012355، (... أن الطعن التفسيري ليس مرتبطا فقط بتفسير قرار آو عقد بسبب غموض يستدعي إزالته، لكنه يجب أن يكون مقرونا أيضا بنزاع قائم يتوقف حله أو تتطلب تسويته تقديم نتائج التفسير المطالب به)، مجلة مجلس الدولة، العدد 08 لسنة 2006، ص178.

[3]- عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الأول، المرجع السابق، ص 378.

[4]- المادة 964 في فقرتيها 02 و03 من ق.إ.م.إد.م.م ، السابق ذكره.

فنظرا لطبيعة هذه الهيئة فإن التشكيلة التي تتضمن أعضاء سبق لهم أن فصلوا في القضية الأولى هي ذات التشكيلة التي ستنظر من جديد فيها، وهو ما أقره مجلس الدولة في الكثير من قراراته حيث يعيد القضية أمام نفس الجهة وهي اللجنة الوطنية للطعن وبنفس الأطراف[1]، ومن وجهة نظرنا كان الأفضل لو وضع المشرع آلية تسمح لمجلس الدولة بالنظر في الطعون المرفوعة ضد قرارات لجان الطعن الوطنية ولو بتشكيلة أخرى ذلك أن إعادة إحالة القضية إلى اللجنة الوطنية للطعن سيعيدها أمام نفس التشكيلة التي نظرت فيها مسبقا.

تخطر جهة الإحالة بمبادرة من الطرف الذي له مصلحة[2]، وهذا ما أقرته المادة 367 من ق.إ.م.إد.م.م بموجب عريضة بعنوان "عريضة إعادة السير في الدعوة بعد النقض" أو "عريضة رجوع الدعوى بعد النقض"، تتضمن البيانات المقررة لعريضة افتتاح الدعوى مرفقة بقرار النقض، وتودع هذه العريضة تحت طائلة عدم القبول المثار تلقائيا قبل انتهاء أجل شهرين من تاريخ تبليغ قرار مجلس الدولة للخصم شخصيا عن طريق محضر قضائي ويمدد هذا الأجل إلى ثلاثة (03) أشهر في حالة ما تم تبليغ قرار مجلس الدولة إلى الموطن الحقيقي أو المختار، ويتم استئناف الدعوى أمام جهة الإحالة في مرحلة الإجراءات التي لم يشملها النقض طبقا لنص المادة 367 الفقرة 04 ق.إ.م.إد.م.م، وتكون جهة الإحالة ملزمة بالفصل من حيث الوقائع والقانون، وحسب المادة 370 الفقرة 01 من هذا القانون، يعتبر الخصوم الذين لم يثيروا أوجها أو ادعاءات جديدة، متمسكين بالأوجه والطلبات التي سبق إثارتها أمام الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار المنقوض، وتطبق نفس القاعدة على الخصوم المتخلفين عن الحضور، كما يجوز للأطراف أمام جهة الإحالة إثارة أوجه جديدة لتدعيم ادعاءاتهم، ويخضع قبول الطلبات الجديدة إلى نفس القواعد المطبقة أمام الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار المنقوض[3].

يجب إعادة السير في الدعوى بعد النقض قبل انقضاء مهلة سقوط الخصومة المحددة بسنتين، تسري من تاريخ صدور قرار مجلس الدولة القاضي بالنقض والإحالة وهذا عملا بالمادتين 223 و 229 من هذا القانون، ففي حالة ما عاينت جهة الإحالة بعد النقض مرور أكثر من سنتين على قرار مجلس الدولة القاضي بالنقض والإحالة، فإنها لا تقضي بسقوط قرار مجلس الدولة ولكن بسقوط الخصومة، ما يرتب إضفاء قوة الشيء

[1]- قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 19 سبتمبر 2018، الملف رقم 151066، وكذا قرار مجلس الدولة الصادر عن الغرفة الخامسة بتاريخ 19 ابريل 2018، الملف رقم 147905، (قرارات غير منشورة أنظر الملحق رقم )

[2]- نصت المادة 372 من ق.إ.م.إد.م.م على أنه:" يمكن للأشخاص الذين كانوا خصوما أمام الجهة القضائية المنقوض حكمها ولم يكونوا طرفا أمام مجلس الدولة أن يستدعوا في الخصومة الجديدة، كما يمكنهم طبقا للمادة 373 إخطار جهة الإحالة".

[3]- المادة 368 والمادة 369 من ق.إ.م.إد.م.م، السابق ذكره.

المقضي به للحكم الصادر في أول درجة عندما يكون القرار المنقوض قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف[1].

إذا نقض مجلس الدولة القرار المطعون فيه دون أن يفصل في مسائل قانونية كأن ينقض القرار لانعدام أو للقصور في التسبيب، فإن جهة الإحالة تكون حرة في الفصل في الدعوى دون أي قيد، بينما إذا فصل مجلس الدولة في مسائل قانونية، فإنه يتعين على جهة الإحالة تطبيق ما قضى به مجلس الدولة[2].

### 2-2-النقض دون إحالة

أحالت المادة 959 من ق.إ.م.إ.م.م إلى تطبيق أحكام المادتين 365 و 374 من هذا القانون فيما يخص الحالات التي يتم فيها نقض القرار المطعون فيه دون إحالة، حيث تضمنت المادة 365 من ق.إ.م.إ.م.م الإشارة إلى القاعدة التقليدية التي تجيز النقض دون إحالة، وذلك في حالة ما إذا كان قرار مجلس الدولة فيما فصل فيه من نقاط قانونية لا يترك من النزاع ما يتطلب الحكم فيه[3]، كما يجوز النقض دون إحالة والفصل نهائيا في النزاع عندما يعاين ويقدر قضاة الموضوع الوقائع بكيفية تسمح لمجلس الدولة بتطبيق القاعدة القانونية الملائمة، كما يجوز أيضا لمجلس الدولة تمديد النقض إلى أحكام سابقة للحكم أو القرار المطعون فيه إذا ترتب على نقضهما إلغاء تلك الأحكام بالتبعية، وفي جميع هذه الحالات تفصل مجلس الدولة بتحديد من يتحمل المصاريف القضائية المترتبة على مراحل الخصومة أمام قضاة الموضوع ويكون قراره قابلا للتنفيذ بتحديد.

إن تطبيق القاعدة السابقة المنصوص عليها في المادة 365 المذكورة أعلاه تسري في كل الأحوال دون استثناء، لكن إذا تعلق الأمر بالفصل في طعن ثان أو طعن ثالث، فإن قانون الإجراءات المدنية والإدارية أقر قواعد أخرى توسع بشكل متميز صلاحيات مجلس الدولة الذي يصبح هنا بمثابة درجة ثالثة للتقاضي، فطبقا لأحكام المادة 374 الفقرة 03 و04 من ق.إ.م.إ.م.م يجوز لمجلس الدولة بمناسبة النظر في الطعن بالنقض الثاني، البت في موضوع النزاع، وذلك في حالة عدم امتثال جهة الإحالة لقرار مجلس الدولة الفاصل في مسألة قانونية، وهو أمر جوازي إذ يمكن لمجلس الدولة إحالة القضية إلى جهة قضائية يعينها أو يبت هو في موضوع النزاع، غير أنه إذا تعلق الأمر بطعن ثالث

---

[1]- قرارالمحكمة العليا الصادر عن الغرفة المدنية بتاريخ 23 يوليو2008، الملف رقم 427010،(... تسقط خصومة الاستئناف وليس قرار المحكمة العليا إذا لم يسع صاحب المصلحة في إعادة السير بالدعوى بعد النقض مدة سنتين)، مجلة المحكمة العليا، العدد 02 لسنة 2008، ص 189.

[2]- المادة 374 من ق.إ.م.إ.م.م، السابق ذكره.

[3]- قدمت المحكمة العليا في هذا المجال العديد من الحالات التي قد يقضي فيها بنقض وإبطال القرار المطعون فيه دون إحالة، ومثال ذلك قرار المحكمة العليا الصادر عن غرفة الأحوال الشخصية بتاريخ 18 فيفري1992، الملف رقم 81376،(... فالمحكمة العليا بعد أن عاينت أن قضاة الموضوع قضوا بصحة عقد هبة عقار حرر في الشكل العرفي فيما أن هبة العقارات يجب أن تتم بموجب عقد توثيقي مشهر، فإنها قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه دون إحالة كون لم يبق من النزاع ما يتطلب الفصل فيه)، المجلة القضائية، العدد 04 لسنة 1993، ص 88.

بالنقض فإن مجلس الدولة يكون ملزما بالفصل في الدعوى من حيث الوقائع والقانون، ولا يمكنه إحالة الدعوى إلى جهة قضائية أخرى طبقا لنص المادة

347 الفقرة 04[1]، ويكون قرار مجلس الدولة الفاصل في الموضوع غير قابل لأي طعن[2].

[1]- قرار المحكمة العليا الصادر عن غرفة الأحوال الشخصية، بتاريخ 14 يوليو 2011 الملف رقم 637212، (... يجب على المحكمة العليا أن تفصل من حيث الوقائع والموضوع عند النظر في طعن ثالث بالنقض)، مجلة المحكمة العليا، العدد02 لسنة 2011، ص 288، وأنظر أيضا القرار الصادر عن الغرفة التجارية والبحرية، بتاريخ 05 ديسمبر 2013، الملف رقم 904688، مجلة المحكمة العليا، العدد 01 لسنة 2014، ص 251.

[2]- قرار المحكمة العليا الصادر عن الغرفة التجارية والبحرية، بتاريخ 15 ديسمبر 2016، الملف رقم 1150956، ( ... يكون قرار المحكمة العليا الفاصل في الموضوع على إثر طعن ثالث قابلا للتنفيذ وغير قابل لأي طعن )، مجلة المحكمة العليا، العدد 02 لسنة 2016، ص 273.

## خلاصة الباب الثاني

منح المشرع للمنظمات المهنية صلاحية ممارسة اختصاصات واسعة من خلال ما تصدره من قرارات إدارية سواء أكانت فردية أم تنظيمية تحقيقا للمصلحة العامة، ورغم اختلاف مجال نشاطها، إلا أنها تشترك في أغلب هذه الصلاحيات، فهي تتولى تمثيل المهنة، وممارسة السلطة التنظيمية كالأنظمة الداخلية، ومدونة أخلاقيات المهنة، إلا أن ممارسة هذه الصلاحية يبقى مرهونا بإصدارها من طرف سلطة الوصاية، إضافة إلى مراقبة المهنة من خلال ما يصدر عنها من قرارات كتلك المتعلقة بالقيد في الجدول، غير أن ممارسة هذه السلطة يتفاوت من منظمة إلى أخرى فتتسع بالنسبة للبعض ويكاد يختفي للبعض الأخر.

كما تتمتع المنظمات المهنية بالسلطة التأديبية التي تمارسها في مواجهة المهنيين المنتمين إليها حال ارتكابهم لأخطاء مهنية، وتتولى الهيئات التأديبية ذلك، إلا أن المشرع لم يوحد النظام التأديبي، ففي بعض المنظمات المهنية كمنظمة المحامين، يتولى مجلس التأديب الفصل في الشكاوى المرفوعة أمامه، وتكون قراراته قابلة للطعن فيها أمام اللجنة الوطنية للطعن، في حين يمارس مجلس المنظمة هذه السلطة في بعض المنظمات، لتجرد منظمات أخرى من ممارسة هذه الصلاحية ويتم منحها إلى لجنة خاصة كما هو الحال بالنسبة للمنظمات المحاسبية.

وقد أخضع المشرع ما يصدر عن المنظمات المهنية من قرارات لرقابة القاضي الإداري استنادا للمعايير الموضوعي فالمشرع نظر لطبيعة النشاط ولم ينظر لطبيعة العضو، وطبقا للتعديلات التي أعقبت التعديل الدستوري، وإنشاء محاكم الاستئناف، حيث وزع الاختصاص بالنظر إلى منازعات المنظمات المهنية على جهات القضاء الإداري ممثلة في المحاكم الإدارية، المحكمة الإدارية للاستئناف ومجلس الدولة، ويتم بسط الرقابة القضائية عن طريق الدعاوى التي يرفعها كل ذي مصلحة وصفة، سواء كانت دعاوى مشروعية كدعوى الإلغاء، أو دعوى تعويض، وكذا ممارسة الطعون بالاستئناف أو النقض ضد الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهات القضائية، فالرقابة القضائية تعد من أنجع أنواع الرقابة الممارسة على نشاط المنظمات المهنية.

# الخاتمـــــــــــــة

انطلاقا من دراسة موضوع المرافق العامة المهنية، نجد أنها مرافق حديثة النشأة ظهرت في فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة دفاع أبناء المهن الحرة ورغبتهم في تأطير المهن التي يزاولونها، في حين أن ظهورها في الجزائر كان بمبادرة من الدولة، حيث تأخذ هذه المرافق شكل منظمة واحدة لكل مهنة، تضم جميع أبناء المهنة الذين يمارسون نشاطا يقتضي توافر مؤهلات علمية وفكرية، فالانضمام الإجباري إلى قائمة المنظمة يعد الفارق الجوهري بينهما وبين النقابات العمالية التي يكون فيها الانضمام اختياريا، كما تقوم على مبدأ التمثيل الانتخابي، الأمر الذي يجعلها تأخذ شكل التنظيم الديمقراطي عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للهيئات الإدارية التقليدية التي ترتكز على مبدأ التعيين، تتمتع بالشخصية المعنوية وبعض امتيازات السلطة العامة، تستهدف تنظيم ومراقبة وتأطير وتمثيل المهنة والإشراف عليها وبالتالي وجب عليها التقييد بالأهداف التي وجدت لتحقيقها وعدم السعي لتحقيق أهداف أخرى غير تلك المقررة، بمعنى احترام مبدأ التخصيص والتقيد به.

يتم إنشاء المرافق المهنية بموجب قانون ينشئها وينظمها كما هو الحال بالنسبة للقانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، فالنص القانوني ينظم الإطار العام لممارسة المهنة ويوضح الأحكام والقواعد التي تنظمها، والهياكل التي تتولى تسيير المنظمات سواء كانت على المستوى الوطني أو المستوى الجهوي، كما يعترف لها القانون بالشخصية الاعتبارية التي يترتب عنها جملة من الآثار كالأهلية، والذمة المالية المستقلة، لكن لم يتطرق القانون للطبيعة القانونية للهيئات المكلفة بتسيير المرفق، فبقي الجدل الفقهي قائما بخصوص هذه مسألة في ظل عدم تحديد ذلك حتى من جهة القضاء رغم أن الفضل في ظهور هذا النوع من المرافق يعود لقرار مجلس الدولة الفرنسي بخصوص قضية Bouguen، فاعتبرها البعض من أشخاص القانون العام، واعتبرها البعض الآخر مؤسسات عامة، في حين اعتبرت في نظر البعض شخصا من أشخاص القانون الخاص، ورأى البعض الآخر أنها أشخاص مزدوجة.

وبغض النظر عن طبيعتها القانونية نجد أن الدولة تنازلت عن تدبير وتأطير المهن الحرة لفائدة أصحابها، فأوكلت للمهنيين مهمة التنظيم المهني، لأنهم الأقدر على ذلك ومنحت بذلك للمنظمات المهنية صلاحية ممارسة اختصاصات واسعة من خلال ما تصدره من قرارات إدارية سواء كانت تنظيمية من خلال إعداد قواعد أخلاقيات المهنة والأنظمة الداخلية، أو فردية كالقرارات المتعلقة بالتسجيل في الجدول أو الإغفال أو الشطب منه أو القرارات التأديبية عند ممارستها لسلطة التأديب في مواجهة كل مُخالف لآداب المهنة وواجباتها بهدف الحفاظ على شرف المهنة وقواعدها وتقاليدها وأعرافها وتحقيقا للمصلحة العامة، واستنادا إلى أن ما يصدر عن المرافق العامة المهنية من أعمال وتصرفات قانونية حال استعمالها لامتيازات السلطة العامة يجعل قراراتها قرارات إدارية، كانت رقابة القاضي الإداري من أهم أنواع الرقابة نجاعة وفعالية، خاصة في ظل ما يتمتع به القضاء من استقلالية وحياد وموضوعية، حيث يختص بالنظر في الطعون المرفوعة ضد القرارات الصادرة عن هذه المنظمات عند تنفيذ خدمة عمومية، فعلى اثر التعديل الدستوري لسنة

2020 وما تلاه من تعديلات مست العديد من النصوص القانونية واستحداث المحاكم الإدارية للاستئناف بهدف توحيد النظام القضائي، تم توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري، والمتمثلة في المحاكم الإدارية التي تعتبر جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية، المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة، إضافة إلى مجلس الدولة.

وحتى تكون الرقابة ذات فعالية، وضع المشرع الجزائري آليات ووسائل لتحريكها والتي تتجسد في الدعاوى التي يرفعها عادة كل ذي صفة ومصلحة يخاصم فيها قرارا صدر عن المنظمات المهنية، ومن أهمها دعاوى المشروعية التي تعتبر دعوى الإلغاء أكثرها استعمالا، حيث أتاح المشرع للمهنيين المخاطبين بهذه القرارات الطعن فيها أمام الجهة القضائية المختصة خاصة إذا ما تبين وجود عيب من عيوب المشروعية سواء كانت خارجية أو داخلية، مع إمكانية طلب وقف تنفيذها من خلال دعوى وقف التنفيذ، وأخضع هذه الدعاوى لنفس الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، كما يمكن للمتضرر من القرار اللجوء إلى القضاء المختص والمتمثل في المحكمة الإدارية طبقا للمادة 801 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم، مطالبا بجبر الضرر الذي لحقه بموجب دعوى تعويض، التي تعتبر وسيلة فعالة لضمان حماية الحقوق والحريات الفردية لمواجهة ممارسة المنظمات المهنية لنشاطاتها، وقد أخضعت هي الأخرى لذات القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية ولنفس الأحكام المتعلقة بقواعد المسؤولية الإدارية، كما أتاح المشرع للمهني الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهات القضائية بمناسبة فصلها في الطعون المرفوعة أمامها المتعلقة بالقرارات الإدارية التي صدرت عن المنظمات المهنية، عن طريق الاستئناف باعتباره طريقا من طرق الطعن العادية، و النقض باعتباره طريقا من طرق الطعن غير العادية.

وانطلاقا من هذه الدراسة المتعلقة بالمرافق العامة المهنية نصل إلى مجموعة من **النتائج** والمتمثلة في:

- لم يستقر المشرع على مصطلح واحد للدلالة على المرافق المهنية رغم اختلاف دلالاتها، فنجده استخدم مصطلح **منظمة مهنية**، كما استعمل مصطلح **نقابة**، واستخدم أيضا مصطلح **الغرفة** ومصطلح **المصف** إضافة إلى مصطلح **الهيئة**، حتى أن الخلط بدا بصورة واضحة خلال استخدام المصطلح باللغة الفرنسية Les ordres professionnels ومقابله في اللغة العربية ضمن نفس النص القانوني حيث استخدم مصطلح نقابة والتي يقابلها Syndicat رغم الاختلاف الشاسع بين المفهومين خاصة في الشق المتعلق بالانضمام إلى التنظيم، والذي يكون إجباريا بالنسبة للمنظمة واختياريا في النقابات.

- تتشابه المنظمات المهنية مع بعض التنظيمات الأخرى إما لتشابه التسمية، أو بسبب التشابه في الصلاحيات الموكلة لها، كالغرف المهنية، والجمعيات والنقابات العمالية، إلا أن الاختلاف يبدو واضحا من ناحية النظام القانوني المطبق بالنسبة لكل تنظيم أو تجمع.

- لم يتطرق المشرع إلى كيفية إلغاء المرفق المهني وعليه يتم الأخذ بالقاعدة العامة، والتي مفادها أن الجهة المختصة بالإنشاء هي التي تمتلك حق الإلغاء، فإذا كان

المشرع هو صاحب الاختصاص في إنشاء المرفق المهني فهو من يمتلك أيضا حق تجريده من الشخصية القانونية بنفس الأداة المنشئة له وهو القانون، عملا بقاعدة توازي الأشكال، فإلغاء المرفق يبقى أمرا تقديريا للسلطة العامة ولا يمكن الاعتراض على هذا الإلغاء، وأبرز مثال على هذه الحالة إلغاء منظمة محافظي البيع بالمزايدة وإلحاق محافظي البيع بالمزايدة بمهنة المحضر القضائي.

- إن تمتع المرافق العامة المهنية بالشخصية المعنوية تترتب عنها آثار القانونية كالذمة مالية مستقلة، وهذه الاستقلالية تقتضي وجود موارد مالية تسمح لها بتمويل نفقاتها، ويتجسد ذلك بفضل ميزانيتها، فمعظم الإيرادات تتشكل أساسا من مصادر مختلفة ويساهم فيها المهنيون المنتسبون لهذه المرافق بصورة أساسية، حيث تتشكل أساسا من مجموعة من الرسوم يتم تحديد مبالغها من قبل المنظمة المهنية كرسوم التسجيل وإعادة التسجيل في الجدول، والاشتراكات السنوية والحقوق الأخرى، إضافة إلى الهبات والوصايا، والتي يتم تحصيلها وإيداعها في حساب المنظمة.

- في ظل الجدل القائم بخصوص الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية المكلفة بتسيير المرفق العام، فإنها تعتبر شخصا معنويا من أشخاص القانون الخاص أوكلت إليها مهمة تسيير مرفق عام هو تنظيم ورقابة ممارسة المهنة فلا تعتبر مهنة المحاماة مرفقا عاما بل هي مهنة حرة ومزاولة المهنة تعد نشاطا خاصا، في حين أن المرفق العام هو تنظيم المهنة والرقابة والإشراف عليها وهو الأمر الذي تتولاه هذه التنظيمات، حيث يتولى تقديم خدمات عامة للجمهور قصد تحقيق الصالح العام، بهدف الوصول إلى هذه الغاية تلجأ هذه المنظمات إلى استعمال امتيازات السلطة العامة، وتخضع لاختصاص القضاء الإداري بالنظر في الطعون المرفوعة ضد القرارات التي تصدر عنها بمناسبة تسييرها للمرفق العام.

- تتمتع المنظمات المهنية بنوع من الاستقلالية في تسييرها، حيث يتسع ذلك بالنسبة لمهنة المحاماة فتشكيلة مجالسها تضم منتخبين فقط مما يكرس قدرا كبيرا من الاستقلالية في التسيير، في حين تتقيد تلك الاستقلالية بالنسبة لمنظمات أخرى كتلك التي تؤطر نشاط المهن المحاسبية من خلال وجود ممثلين عن جهة الوصاية داخل أجهزتها أو في مداولاتها رغم عدم وجود أي صلة بينهم وبين ممارسة المهنة ، أو وجود أعضاء لا علاقة لهم بسلطة الوصاية أو بممارسة المهنة كالقضاة ضمن تشكيلة اللجنة الوطنية للطعن.

- تظهر نسبية الاستقلالية أيضا من خلال رقابة السلطة الوصائية على كل التصرفات والأعمال التي تقوم بها المنظمات المهنية، ويظهر ذلك من خلال إلزامية تبليغ القرارات والمداولات المتخذة إلى الوزير المعني بالقطاع كوزير العدل حافظ الأختام بالنسبة لمهنة المحاماة والمهن التي يتمتع أصحابها بصفة ضابط عمومي، إضافة إلى وجود مجالس عليا لتنظيم النشاطات المهنية، فالمشرع تولى إنشاء أجهزة أخرى إضافة إلى الهياكل على المستوى الوطني، والتي تتدخل في تنظيم هذه النشاطات لكنها ليست تابعة للمنظمة المهنية، حيث يصل الأمر إلى حد تدخل هذه المجالس في تنظيم المهن وحتى في عمل هذه المنظمات.

- تمارس المنظمات المهنية السلطة التنظيمية والتي منحت لها من الدولة بموجب تفويض الذي يتم بموجب قانون، فلا يمكن بالتالي لأي منظمة مهنية ممارسة السلطة

التنظيمية إذا لم يسمح القانون صراحة بممارستها، وتتجسد هذه السلطة من خلال وضع قواعد خاصة تحكم سلوك المهنيين، وتضم الأحكام الواجب احترامها ومراعاتها من طرفهم والتي تعرف بأخلاقيات المهنة وتكون في شكل مدونة، وكذا وضع قواعد وأحكام تفصيلية تستهدف تنظيم وتسيير المهنة في إطار ما يعرف بالنظام الداخلي، وكذا وضع نماذج لبعض أنماط ممارسة المهنة من خلال وضع الشروط الأساسية لها في إطار ما يعرف بالعقود الأنموذجية.

- ضمانا لعدم انحراف المنظمات المهنية واستبداد أعضائها خاصة في ممارسة السلطة التنظيمية خاصة وأن القواعد التنظيمية التي يتم وضعها لا تخص المهنيين فقط، فقد يصل الأمر إلى أفراد المجتمع، اخضع المشرع هذه السلطة للرقابة والتي تتجسد من خلال المصادقة على المشاريع الأولية التي يتم وضعها من طرف المنظمة حتى تصبح نافذة، وذلك بموجب مرسوم أو قرار حسب القانون المنظم لكل مهنة.

- إن ممارسة المهنة والانضمام للمنظمة نتيجتان متلازمتان تترتب عن التسجيل في الجدول، متى توافرت في طالب التسجيل الشروط المنصوص عليها قانونا، تختلف ممارسة هذه الصلاحية من منظمة إلى أخرى، حيث تتمتع منظمة المحاميين مثلا بصلاحيات واسعة واستقلالية في هذا المجال فهي من تتلقى طلبات التسجيل وتتولى دراستها والبت فيها دون أي تدخل من أي سلطة كانت، وهو النموذج الأمثل لصلاحيات المنظمات المهنية في مجال القيد في الجدول، بينما تضيق هذه الصلاحية بالنسبة لبعض المهن كالمهن المحاسبية، حيث منحت هذه الصلاحية للمجلس الوطني للمحاسبة وهو مجلس يضم تشكيلة من ممثلين عن المهنيين وممثلين عن عدة قطاعات وزارية أخرى وهو ما يعد تدخلا في سير عمل هذه المنظمات المهنية، بالمقابل جردت المنظمات المهنية التي يتمتع منتسبوها بصفة ضابط عمومي من هذه الصلاحية، واختصت وزارة العدل ووزير العدل حافظ الأختام بذلك.

- تتمتع المنظمات المهنية بصلاحية تأديب أفرادها (السلطة التأديبية)، ويتم ذلك من خلال مجالس تأديبية، فالمجالس التأديبية الجهوية هي المختصة كأصل عام بالنظر كدرجة أولى في الشكاوي المرفوعة ضد المهنيين المخالفين، وتختص المجالس الوطنية بالنظر في الطعون المرفوعة ضد قرارات هذه المجالس، كما يمكن أن يتم توزيع الاختصاص بين المجالس الوطنية والجهوية، وقد يقتصر الأمر على المجالس الوطنية فقط فينعقد لها الاختصاص للنظر في كل المخالفات.

- يظهر الاختلاف في طبيعة تشكيلة مجالس التأديب، فنجد منها ما تقتصر تشكيلته على مهنيين فقط كما هو الحال بالنسبة للمهن الطبية، ومنها ما تكون تشكيلتها مختلطة تتكون من مهنيين وقضاة، والتي تمارسها لجنة وطنية للطعن تعتبر جهة تأديب استئنافية للقرارات الصادرة عن المجالس الجهوية، ومثال ذلك اللجنة الوطنية للطعن في مهنة المحاماة.

- إن عدم استقرار المشرع على نظام تأديبي موحد، أدى إلى اختلاف الهيئات المخولة صلاحية التأديب من مهنة إلى أخرى وبالتالي اختلاف طبيعة القرارات التي تصدر عنها، فقد انقسم الفقه والقضاء في تحديد الطبيعة القانونية لمجالس التأديب والقرارات التي تصدر

عنها، بين من يعتبرها لجان إدارية ذات اختصاص قضائي تصدر قرارات إدارية يطعن فيها بالإلغاء، وبين من يعتبرها بمثابة محاكم تصدر أحكام قضائية يطعن فيها بالنقض.

- استقرت قرارات مجلس الدولة الجزائري بعد التناقضات التي طالت قراراته قبل 2005، على اعتبار القرارات التي تصدر عن اللجان الوطنية للطعن كما هو الحال بالنسبة للجنة الوطنية للطعن في مهنة المحاماة قرارات قضائية، واعترف بأن هذه اللجان تعد كجهة قضائية لا إدارية بالنظر إلى تشكيلتها والإجراءات المتبعة أمامها، وهو بالتالي المختص بالنظر في الطعون المرفوعة أمامه ضد القرارات الصادرة عنها.

- تعد القرارات التأديبية التي تصدر عن المجالس الوطنية للمنظمات الوطنية التي تتشكل من مهنيين فقط ومثال ذلك حالة المجلس الوطني لأخلاقيات الطب، المجلس الوطني لهيئة المهندسين الخبراء العقاريين، المجلس الوطني لمنظمة المهندسين المعماريين، لجنة الانضباط والتحكيم بالمجلس الوطني للمحاسبة، قرارات إدارية يطعن فيها بالإلغاء أمام المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة طبقا المادة 900 مكرر الفقرة 03 من القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم.

- رغم وجود صعوبة في مجال حصر الأخطاء المهنية، إلا أن ذلك لا يعد مستحيلا، فالنصوص القانونية المتعلقة بتنظيم المهن تعمد إلى تحديد جملة من الأخطاء وتقسمها حسب درجتها، أو حسب درجة جسامتها، غير أن التحديد كان شاملا للأخطاء التي يتوقع من المهني ارتكابها، خاصة وأن المهنيين هم من ساهموا في تحديدها سواء كان ذلك عن طريق الأنظمة الداخلية أو اقتراح النصوص القانونية المنظمة للمهن.

- تتنوع العقوبات التأديبية بين عقوبات معنوية ويتعلق الأمر بعقوبتي الإنذار والتوبيخ، وعقوبات مادية تؤثر على المسار المهني للمهني وتتمثل في التوقيف المؤقت والشطب، وهذه الأخيرة لا تتخذ إلا استنادا إلى أحد الأخطاء المهنية الجسيمة كما هو الحال بالنسبة للقانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة.

- تختلف الجهات التي يبلغ إليها القرار التأديبي من مهنة إلى أخرى فبالنسبة لمهنة المحاماة يتولى نقيب المحامين تبليغ قرار مجلس التأديب بنفس كيفيات تبليغ الاستدعاء إلى مجلس الاتحاد من أجل الإعلام، وإلى المعني نظرا لارتباط القرار بوضعيته المهنية وإلى وزير العدل حافظ الأختام لارتباطه الوثيق بالمتابعة التأديبية.

- منح للشاكي الحق في الطعن القضائي بما فيه من صعوبة في إثبات المصلحة الخاصة في رفع الدعوى، وتم حرمانه من الطعن في قرار مجلس التأديب، فلا يمكنه الطعن فيه أمام لجنة الطعن الوطنية فهو ليس طرفا في الدعوى.

- تخضع المرافق العامة المهنية لنظام قانوني مزدوج، فهي تخضع لقواعد القانون العام واختصاص القاضي الإداري حال استعمالها لامتيازات السلطة العامة، ولقواعد القانون الخاص واختصاص القضاء العادي في باقي المجالات الأخرى كتسيير أموالها .

* أضيف اختصاص نوعي للمحاكم الإدارية بموجب المادتين 800 و801 حيث تختص بالفصل في أول درجة بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا التي تكون المنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها، كما تختص كذلك بالفصل في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية الجهوية على غرار القرارات المتعلقة بالتسجيل وإعادة التسجيل والشطب والإغفال ورفض تسليم شهادة نهاية التربص، وكذا مداولات مجلس المنظمة المهنية، ومداولات الجمعية العامة للمنظمة المهنية، وكذا دعاوى القضاء الكامل، إضافة إلى المنازعات الانتخابية.

- أعيد توزيع الاختصاص على جهات القضاء الإداري خاصة بعد إنشاء المحاكم الإدارية للاستئناف، بإعفاء مجلس الدولة من القضاء الابتدائي النهائي، حيث لم يعد مختصا بالنظر في الطعون المتعلقة بالمنازعات الانتخابية، ومنازعات مداولات الجمعية العامة لمنظمة المحامين، والتي اختصت بها المحاكم الإدارية بموجب هذا التعديل.

- منح المشرع للمحكمة الإدارية للاستئناف صلاحية النظر في الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية وهو الاختصاص الأصلي لهذا النوع من المحاكم باعتبارها درجة ثانية من درجات التقاضي، غير أنه منحها صلاحية للفصل كدرجة أولى في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية ومثال ذلك القرارات الصادرة عن مجلس الاتحاد والجمعية العامة للاتحاد الوطني لمنظمات المحامين التي كانت من اختصاص مجلس الدولة، وبالتالي تكون القرارات الصادرة عنها قابلة للطعن فيها بالاستئناف أمام مجلس الدولة.

- قيدت المادة 900 مكرر من قانون الإجراءات المدنية والإدارية اختصاص المحكمة الإدارية فيما ما تعلق بالقضايا التي تكون المنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها، حيث منح الاختصاص للمحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة للفصل كدرجة أولى في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية، وبالتالي يخرج هذا الاختصاص من ولاية المحاكم الإدارية.

- إن منح الاختصاص للمحكمة الإدارية للاستئناف بالجزائر العاصمة كدرجة أولى يجعل القرارات التي تصدرها قرارات ابتدائية قابلة للطعن فيها بالاستئناف أمام مجلس الدولة، فالإبقاء على الدور الاستئنافي لهذا المجلس رغم التعديلات التي مست المنظومة القضائية والنصوص القانونية المرتبطة بها، يحجب طريقا من طرق الطعن المقررة قانونا وهو طريق النقض، ذلك أن مجلس الدولة أقر أن الطعن بالنقض يكون أمام جهة قضائية تعلو الجهة التي أصدرت القرار محل الطعن، فمن غير المعقول وغير المنطقي أن يقوم بالفصل في الطعن بالنقض المرفوع أمامه ضد قرار صادر عنه.

-يختص مجلس الدولة بالفصل في الطعون بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة نهائيا عن الجهات القضائية الإدارية والمتمثلة في القرارات النهائية الصادرة عن المحاكم الإدارية للاستئناف بمناسبة نظرها في الطعون المرفوعة أمامها ضد أحكام المحاكم الإدارية، وكذا القرارات الصادرة عن جهات أخرى لها سلطة إصدار أحكام بمثابة أحكام

قضائية وتكون قابلة للطعن فيها بالنقض أما مجلس الدولة والمتمثلة في قرارات لجان الطعن الوطنية.

- كثيرا ما يكتفي المشرع بذكر إمكانية الطعن في القرارات التي تصدر عن المنظمات المهنية دون تحديد الجهة القضائية المختصة في ذلك، مما يفتح باب التنازع في الاختصاص، كما اختلفت المدة المقررة للطعن في القرارات التي تصدرها هذه المنظمات من قانون إلى آخر وهذه المُدد إن ذكرت تكون مختلفة عن المدة المقررة ضمن المادة 828 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ما يتعين معه تطبيق النص الخاص، كما لم يحدد المسائل التي تكون من اختصاص القضاء العادي، ما يفهم منه أن ما يخرج عن نطاق اختصاص القاضي الإداري المجدد بموجب النصوص القانونية يؤول لجهة القضاء العادي.

- تعتبر دعوى الغاء القرارات الإدارية الصادرة عن المنظمات المهنية من أكثر الدعاوى استخداما من طرف المتقاضين وكان ذلك واضحا من خلال الدعاوى المرفوعة أمام جهات القضاء الإداري لا سيما مجلس الدولة.

- أتاح تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية بموجب القانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022 الطعن في الأوامر الصادرة في مادة الاستعجال، حيث تكون الأوامر الصادرة عن المحكمة الإدارية قابلة للطعن بالاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف، وتكون الأوامر الاستعجالية الصادرة في أول درجة عن المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة قابلة للاستئناف أمام مجلس الدولة، وفي الحالتين يكون ذلك خلال 15 يوما من تاريخ التبليغ الرسمي أو التبليغ.

- مُنح الاختصاص للفصل في مادة الاستعجال لرئيس المحكمة الإدارية، وإلى التشكيلة الجماعية برئاسة رئيسها على مستوى المحكمة الإدارية للاستئناف، وهي نفسها التشكيلة الفاصلة في دعوى وقف التنفيذ أمام قاضي الموضوع.

- لم تتطرق النصوص القانونية المنظمة لنشاط المهن الحرة إطلاقا لا من قريب ولا من بعيد إلى مسألة المسؤولية، رغم أهميتها في جبر الضرر الذي قد يترتب عن التصرفات والأعمال الصادرة عن المنظمة المهنية بمناسبة مزاولتها للاختصاصات المقررة لها، لذا يتم تطبيق القواعد العامة للمسؤولية الإدارية.

واستنادا إلى ما توصلنا إليه من نتائج، يمكننا **تقديم الاقتراحات التالية**:

- يتعين على المشرع توحيد المصطلح الدال على المنظمات المهنية ضمن النصوص القانونية المتعلقة بها تجنبا للخلط بينها وبين التنظيمات المشابهة لها نظرا لاختلاف مدلولاتها ومفاهيمها، ونحن نرى أن مصطلح **"منظمة" ordre** هو الأنسب والأدق للدلالة على هذه التنظيمات سواء تعلق الأمر بالمهنة أو طبيعتها القانونية.

- يتعين على المشرع توحيد النظام القانوني للمهن المتشابهة، كالمهن المساعدة للعدالة والمهن الهندسية، خاصة الشروط المقررة لمزاولة المهنة، النظام التأديبي وغيرها.

- ضرورة تحديد الطبيعة القانونية لهذه التنظيمات ضمن النصوص القانونية المنشئة لها عند الاعتراف لها بالشخصية المعنوية.

- منح المنظمات المهنية قدرا اكبر من الاستقلالية لاسيما في مجال التسيير والمجال التأديبي، ويتعلق الأمر أساسا بالمنظمات المحاسبية، والمنظمات التي يتصف أصحابها بصفة ضابط عمومي.

- توحيد النظام التأديبي لا سيما ما تعلق بالهيئات التأديبية من خلال تعميم النظام المتبع بالنسبة لمنظمة المحامين، عن طريق إنشاء مجلس تأديبي على المستوى الجهوي والذي يتشكل من مهنيين فقط، يصدر قرارات تكون قابلة للطعن فيها أمام لجنة وطنية للطعن تضم تشكيلة مختلطة من مهنيين وقضاة.

- ضمان فعالية المتابعة التأديبية من خلال توسيع جهات الإخطار والاعتماد على الشكوى كآلية لتحريك الدعوى التأديبية، وتقييد سلطة رئيس مجلس المنظمة في حفظ الشكوى.

- ضمان تكوين أفضل لأعضاء المجالس التأديبية في المجال القانوني تجنبا لإرهاق قضاة الجهات القضائية حال الفصل في الطعون المرفوعة ضد القرارات التأديبية، خاصة عند التكييف غير الدقيق للخطأ التأديبي وتطبيق عقوبة لا تتلاءم وجسامة الخطأ المرتكب.

- تصنيف الأخطاء التأديبية في كل المهن كما هو معمول به بالنسبة للمهن المحاسبية، مع ضرورة تحديد الأخطاء الجسيمة التي تستوجب عقوبة الشطب، فتقدير مدى جسامة الخطأ الذي يستوجب هذا الإجراء يبقى سلطة تقديرية للمنظمة.

- وجب إعادة النظر في مسألة الطعن القضائي للشاكي، من خلال تبليغه بقرار مجلس التأديب والسماح له بالطعن فيه أما اللجنة الوطنية للطعن.

- ضرورة إعفاء المحكمة الإدارية للاستئناف بالجزائر العاصمة من اختصاص الفصل كدرجة أولى في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية، ومنحه بصورة أساسية إلى المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة باعتبارها جهة درجة أولى، فتصدر بالتالي أحكاما يتم استئنافها أمام المحكمة الإدارية للاستئناف بالجزائر العاصمة حتى يتسنى مباشرة الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة.

- ضرورة إعفاء مجلس الدولة من اختصاص الاستئناف حتى يتفرغ للمهام الموكلة إليه فهو الجهة المقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية، يضمن توحيد الاجتهاد القضائي.

- توحيد المدة المقررة للطعن بالإلغاء المرفوع ضد القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية ضمن النصوص القانونية المنظمة لنشاطها.

- ضرورة تعديل النصوص القانونية الخاصة بالمنظمات المهنية حتى تتماشى والتعديلات التي أعقبت التعديل الدستوري 2020 الذي تبني صراحة مبدأ التقاضي على درجتين في المادة الإدارية، من خلال التفصيل في مجال المنازعات المتعلقة بالمنظمات المهنية، وتحديد الجهة القضائية الإدارية المختصة بدقة، وكذا توحيد المدة المقررة للطعن تكريسا لمبدأ المساواة بين المهنيين المنتمين لمنظمات مختلفة.

- بالنسبة لوقف تنفيذ القرارات الإدارية، من الأفضل منح الاختصاص لرئيس المحكمة الإدارية للاستئناف أسوة بما هو عليه الأمر بالنسبة لرئيس المحكمة الإدارية.

- العمل على إنشاء المدارس الجهوية حتى نضمن التكوين العادل للمحامين، خاصة وأنّ الأمر اقتصر على إنشاء مدرسة واحدة مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة، لا سيما وان التكوين الذي يتم على مستوى المدارس الجهوية يضمن تكوينا عاليا وجيدا للناجحين في مسابقة الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة.

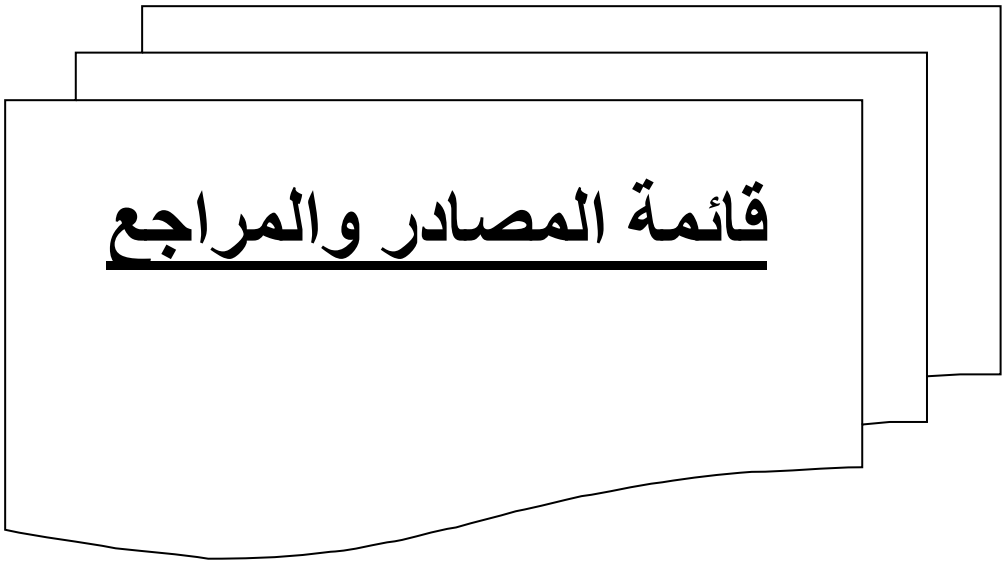
- ضرورة إشراك مجلس اتحاد المحامين في دراسة مشاريع القوانين المرتبطة بالمهنة، كما هو الحال بالنسبة لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون الإجراءات الجزائية ، قانون العقوبات.

**تم بحمد الله وفضله**

| رقم الجدول | عنوانه |
| --- | --- |



| | |
|---|---|
| 01 | يحدد قيمة التسبيقات المالية التي تدفعها كل منظمة جهوية لصندوق الاتحاد |
| 02 | يوضح قيمة المساهمات المالية المحددة من طرف مجلس اتحاد منظمات المحامين |
| 03 | يوضح عدد المنظمات الجهوية للمحامين ودوائر اختصاصها وقرارات إنشائها |



# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المراجع والمصادر**


**1- المصادر:**

**أ- القرآن الكريم**

**ب- الدساتير:**

**- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963 الصادر في ج رج ج، العدد 64 لسنة 1963، ص 888( نسخة باللغة الفرنسية).**

**- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976** الصادر بموجب الأمر 76-79 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتضمن اصدار دستور الجمهورية

الجزائرية الديموقراطية الشعبية،ج رج ج، العدد 94 لسنة 1976، ص 1292، المعدل والمتمم بالقانون 80-01 المؤرخ في 12 يناير 1980، ج رج ج، العدد 03 لسنة 1980، ص 43، المعدل والمتمم بالقانون 79-06 المؤرخ في 07 يوليو 1979، ج رج ج، العدد 28 لسنة 1979، ص 637، المعدل والمتمم بالمرسوم 88-223 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988، ج رج ج، العدد 45 لسنة 1988، ص 1522.

- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989** الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 89-18 المؤرخ في 28 فبراير 1989 المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، ج رج ج، العدد 09 لسنة 1989، ص 234.

- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996** الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ج رج ج، العدد 76 لسنة 1996، المعدل والمتمم بالقانون 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، ج رج ج، العدد 25 لسنة 2002، ص 13، المعدل والمتمم بالقانون 08-19 المؤرخ في 16 نوفمبر 2008، ج رج ج، العدد 63 لسنة 2008، ص 08، المعدل والمتمم بالقانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج رج ج، العدد 14 لسنة 2016، ص 03، استدراك في ج رج ج، العدد 46 لسنة 2016، ص 24، المعدل بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء اول نوفمبر 2020، ج رج ج، العدد 82 لسنة 2020، ص 04.

**ج- القوانين العضوية، الأوامر، القوانين:**

1- القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق **باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله**، ج رج ج، العدد 37 لسنة 1998، ص 03، المعدل والمتمم بـالقانون 11-13 المؤرخ في 26 مايو 2011، ج رج ج، العدد 43 لسنة 2011، ص07، المعدل والمتمم بالقانون 18-02 المؤرخ في 04 مارس 2018، ج رج ج، العدد 15 لسنة 2018، ص 06، المعدل والمتمم بالقانون 22-11 المؤرخ في 09 يونيو 2022، ج رج ج، العدد 41 لسنة 2022، ص13.

2- القانون العضوي 05-11 المؤرخ في 17 يوليو 2005 المتعلق **بالتنظيم القضائي**، ج رج ج، العدد 51 لسنة 2005، ص06، الملغى بالقانون العضوي 22-10 المؤرخ في 09 يونيو2022 المتعلق بالتنظيم القضائي، ج رج ج، العدد 41 لسنة 2022، ص 06.

3- القانون العضوي 12-04 المؤرخ في 2012 المتعلق **بالأحزاب السياسية**، ج رج ج، العدد 02 لسنة 2012، ص09.

4- الأمر21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن **القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات**، ج رج ج، العدد 17 لسنة 2021، ص08، المعدل والمتمم بالأمر21-05 المؤرخ في 22 ابريل 2021، ج رج ج، العدد30 لسنة 2021،

ص05، المعدل والمتمم بالأمر 21-10 المؤرخ في 25 غشت 2021، ج رج ج، العدد 65 لسنة 2021، ص05.

**5-** الأمر 66-22 المؤرخ في 13 يناير 1966 المتعلق **بمهنة المهندس المعماري،** ج رج ج، العدد 05 لسنة 1966، ص 70، الملغى بالمرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18 مايو 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، ج رج ج، العدد 32 لسنة 1994، ص 04، المعدل والمتمم بالقانون 04-06 المؤرخ في 14 غشت 2004ج رج ج، العدد 51 لسنة 2004، ص 06.

**6-** الأمر 66-65 المؤرخ في 04 أبريل 1966 المتعلق **بتنظيم مهن الأطباء، جراحي الأسنان والصيادلة والقابلات،** ج رج ج، العدد 27 لسنة 1966، ص 314، المعدل والمتمم بالأمر 69-76 المؤرخ في 16 سبتمبر 1969، ج رج ج، العدد 80 لسنة 1969، ص 1192، المعدل والمتمم بالأمر 74-94 المؤرخ في 01 أكتوبر 1974، ج رج ج، العدد 81 لسنة 1974، ص 1048.

**7-** الأمر 66-156 المؤرخ في08 يونيو 1966 المتضمن **قانون العقوبات،** ج رج ج، العدد49 لسنة 1966، ص 702، عدل مرات عديدة كان أخرها الأمر 21-08 المؤرخ في 08 يونيو2021، ج رج ج، عدد45 لسنة 2021، ص06، المعدل والمتمم بالقانون 21-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021، ج رج ج، عدد 99 لسنة 2021، ص05.

**8-** الأمر 67-202 المؤرخ في 27 سبتمبر 1967 المتضمن **تنظيم مهنة المحاماة،**ج رج ج، العدد 81 لسنة 1967، ص 1234، المعدل والمتمم بـالأمر 69-35 المؤرخ في 22 مايو 1969، ج رج ج، العدد 46 لسنة 1969، ص 563، المعدل والمتمم بالأمر 71-26 المؤرخ في 22 ابريل 1971، ج رج ج، العدد34 لسنة 1971، ص 522، الملغى بالأمر72-60 المؤرخ في 13 نوفمبر 1972 ،ج رج ج، العدد 99 لسنة 1972، ص 1604، الملغى بالأمر75-61 المؤرخ في 26 سبتمبر1975، ج رج ج، العدد 79 لسنة 1975، ص 1602، استدراك في ج رج ج، العدد 95 لسنة 1975، ص 1242، الملغى بالقانون 91-04 المؤرخ في 08 يناير 1991 ،ج رج ج، العدد 02 لسنة 1991، ص 29، الملغى بالقانون 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 **المتضمن تنظيم مهنة المحاماة،** ج رج ج، العدد 55 لسنة 2013، ص03.

**9-** الأمر70-86 المؤرخ في 25 ديسمبر 1970 المتضمن **قانون الجنسية،** ج رج ج، العدد 105 لسنة 1970، ص1570، المعدل والمتمم بالأمر 05-01 المؤرخ في 27فبراير 2005، ج رج ج، العدد 15 لسنة 2005، ص 07.

**10-** الأمر 70-91 المؤرخ في 15 ديسمبر1970 **يتضمن تنظيم التوثيق،** ج رج ج، العدد 107 لسنة 1970، ص 1615، الملغى بالقانون 88-27 المؤرخ في 12 يوليو 1988، ج رج ج، العدد 28 لسنة 1988، ص 1035، الملغى بالقانون06-02

المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن **تنظيم مهنة الموثق**، ج رج ج، العدد 14 لسنة 2006، ص 15.

**11-** الأمر 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 المتعلق **بممارسة مهنة المحاسب المعتمد والخبير المحاسب**، ج رج ج، العدد 107 لسنة 1971، ص 185، الملغى القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتعلق بممارسة مهنة المحاسب المعتمد والخبير المحاسب، ج رج ج، العدد 20 لسنة 1991، ص 651، الملغى بالقانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج رج ج، العدد 42 لسنة 2010، ص 04.

**12-** الأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر1975 المتضمن **القانون المدني** المعدل والمتمم ج رج ج، العدد 78 لسنة 1975، ص990، المعدل والمتمم بـالقانون 83-01 المؤرخ في 29 يناير 1983، ج رج ج، العدد 05 لسنة 1983، ص 307، المعدل والمتمم بالقانون 88- 14 المؤرخ في 03 مايو 1988، ج رج ج، العدد 18 لسنة 1988، ص749، المعدل والمتمم بالقانون 89-01 المؤرخ في 07 فبراير 1989، ج رج ج، العدد 06 لسنة 1989، ص 153، المعدل والمتمم بالقانون 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، ج رج ج، العدد 44 لسنة 2005، ص 17، المعدل والمتمم بالقانون 07-05 المؤرخ في 13 مايو 2007، ج رج ج، العدد 31 لسنة 2007، ص 03.

**13-** الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 **المتضمن القانون التجاري**،ج رج ج، العدد 101 لسنة 1975، ص 1306، المعدل والمتمم بـالقانون 88-04 المؤرخ في 12 يناير 1988، ج رج ج، العدد 02 لسنة 1988،ص 47، المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 ابريل 1993، ج رج ج، العدد 27 لسنة 1993، ص 03، المعدل والمتمم بالأمر 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996، ج رج ج، العدد 77 لسنة 1996، ص 04، المعدل والمتمم بالقانون 05-02 المؤرخ في 06 فبراير 2005، ج رج ج، العدد 11 لسنة 2005، ص 08، المعدل والمتمم بالقانون 15-20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، ح رج ج، العدد 71 لسنة 2015، ص 05، المعدل والمتمم بالقانون 22-09 المؤرخ في 05 مايو 2022، ج رج ج، العدد 32 لسنة 2022، ص 12.

**14-** القانون 84-09 المؤرخ في 04 فبراير 1984 المتعلق **بالتنظيم الإقليمي للبلاد**، ج رج ج، العدد 06 لسنة 1984، ص139، المستدرك في ج رج ج، العدد 19 لسنة 1984، ص669، القانون 19-12 المؤرخ في11 ديسمبر 2019 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، ج ر ج ج، العدد 78 لسنة 2019، ص 13، المعدل والمتمم بالأمر 21-03 المؤرخ في 25 مارس 2021، ج رج ج، العدد 22 لسنة 2021، ص06.

**15-** القانون 84-10 المؤرخ في 11 فبراير 1984 **المتعلق بالخدمة المدنية**، ج رج ج، العدد 07 لسنة 1984، ص195، المعدل والمتمم بالقانون 86-11 المؤرخ في

19 غشت 1986، ج رج ج، العدد 34 لسنة 1986، ص 1424، المعدل والمتمم بالأمر 06-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006، ج رج ج، العدد 47 لسنة 2006، ص 15.

**16-** القانون85-05 المؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق **بحماية الصحة وترقيتها،** ج رج ج، العدد 08 لسنة 1985، ص 176، المعدل والمتمم القانون 90-17 المؤرخ في 31 يونيو 1990، ج رج ج، العدد 35 لسنة 1990، ص1123، **الملغى** بالقانون 18-11 المؤرخ في 02 يوليو 2018، ج رج ج، العدد 46 لسنة 2018، ص 03، المعدل والمتمم بالأمر 20-02 المؤرخ في 30 غشت 2020، ج رج ج، العدد 50 لسنة 2020، ص 04.

**17-** القانون 88-34 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 **المتضمن المخطط السنوي لسنة 1989،** ج رج ج، العدد01 لسنة 1989، ص03.

**18-** القانون 90-14 المؤرخ في 02 يونيو 1990 المتعلق بكيفيات **ممارسة الحق النقابي،** ج رج ج، العدد 23 لسنة 1990، ص 764، المعدل والمتمم بـالقانون 91-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991،ج رج ج، عدد 68 لسنة 1991، ص 2656، المعدل والمتمم بالأمر 96-12 المؤرخ في 10 يونيو 1996، ج رج ج، عدد 36 لسنة 1996، ص 04، المعدل والمتمم بالقانون 22-06 المؤرخ في 5 ابريل 2022، ج رج ج، عدد 30 لسنة 2022، ص 15، **الملغى** بالقانون 23-02 المؤرخ في 25 أبريل 2023 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، ج رج ج، العدد 29 لسنة 2023، ص 03.

**19-** القانون 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 المتعلق **بالمحاسبة العمومية،** ج ر ج ج، عدد 15 لسنة 1990، ص1131، **الملغى** بالقانون 23-07 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، ج ر ج ج، العدد 42 لسنة 2023، ص 04.

**20-** القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 **المتعلق بالجمعيات،** ج رج ج، العدد 53 لسنة 1990، ص1686، **الملغى** بالقانون 12-06 المؤرخ في 21 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، ج رج ج، العدد 02 لسنة 2012، ص33.

**21-** القانون 91-03 المؤرخ في 08 يناير 1991 المتضمن **تنظيم مهنة المحضر القضائي،** ج رج ج، العدد 02 لسنة 1991، ص 25، **الملغى** بالقانون 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 ج رج ج، العدد 14 لسنة 2006، ص 21، المعدل والمتمم بالقانون 23-13 المؤرخ في 05 غشت 2023، ج رج ج، العدد 52 لسنة 2023، ص 04.

**22-** القانون91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991 المتضمن **تعميم استعمال اللغة العربية** ج رج ج، العدد 03 لسنة 1991،ص 44، المعدل والمتمم بالأمر 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996، ج رج ج، العدد 81 لسنة 1996، ص 05.

**23-** الأمر 95-08 المؤرخ في 01 فبراير 1995 المتعلق **بمهنة المهندس الخبير العقاري**، ج رج ج، العدد 20 لسنة 1995، ص 05.

**24-** الأمر 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن **تنظيم مهنة المترجم-الترجمان الرسمي**، ج رج ج، العدد 17 لسنة 1995، ص 25.

**25-** الأمر 96-01 المؤرخ في 10 يناير 1996 **المحدد لقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف**،ج رج ج، العدد 03 لسنة 1996، ص03.

**26-** الأمر 96-02 المؤرخ في 10 يناير1996 المتضمن **تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة**، ج رج ج، العدد 03 لسنة 1996، ص 11 الملغى بالقانون 16-07 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة، ج رج ج، العدد 46 لسنة 2016، 05، الملغى بالقانون 23-13 المؤرخ في 05 غشت 2023 المعدل والمتمم للقانون 06-03 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي.

**27-** القانون 98-02 المتعلق **بالمحاكم الإدارية**،ج رج ج، العدد 37 لسنة 1998، ص08.

**28-** القانون 01-11 المؤرخ في 03 يوليو2001 المتعلق **بالصيد البحري وتربية المائيات**، ج رج ج، العدد 36 لسنة 2001، ص 03، المعدل والمتمم بالقانون 15-08 المؤرخ في 02 أبريل 2015، ج رج ج، العدد 18 لسنة 2015، ص 09، المعدل والمتمم بالقانون 22-12 المؤرخ في 12 يوليو 2022، ج رج ج، العدد 48 لسنة 2022، ص 12.

**29-** القانون 04-08 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق **بشروط ممارسة الأنشطة التجارية**، ج رج ج، العدد 52 لسنة 2004، ص 04، المعدل والمتمم بالقانون 13-06 المؤرخ في 23 يوليو 2013، ج رج ج، العدد 39 لسنة 2013، ص33، المعدل والمتمم بالقانون 18-08 المؤرخ في 10 يونيو 2018، ج رج ج، العدد 35 لسنة 2018، ص04.

**30-** القانون08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن **قانون الإجراءات المدنية والإدارية**، ج رج ج، العدد 21 لسنة 2008، ص03، المعدل والمتمم بالقانون22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022، ج رج ج، العدد48 لسنة 2022، ص03.

**31-** القانون 08-16 المؤرخ في 03 غشت 2008 المتضمن **التوجيه الفلاحي**، ج رج ج، العدد 46 لسنة 2008، ص 04.

**32-** القانون22-07 المؤرخ في 5 مايو 2022 المتعلق **بالتقسيم القضائي**، ج رج ج، العدد 32 لسنة 2022، ص 04.

د- **المراسيم**:

**1-** المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج رج ج، العدد 50 لسنة 2015، ص 03، **الملغى** بموجب القانون 23-12 المؤرخ في 05 غشت 2023 المحدد

**للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية،** ج رج ج، العدد 51 لسنة 2023، ص 05.

**2-** Décret n° 63-252 du 10 juillet 1963 portant modification du règlement d'administration publique pour l'application du statut du huissiers de justice, J.O.R.A.D.P, n° 49 pour l'année 1963, p727.

**3-** Décret n° 63-253 du 10 juillet 1963 portant modification du règlement d'administration publique pour l'application du statut du notariat, J.O.R.A.D.P, n° 49 pour l'année 1963, p728.

**4-** Décret n°63-428 du 07 novembre 1963 portant suppression de l'ordre des médecins, de l'ordre des chirurgiens-dentistes, de l'ordre des sages-femmes et de l'ordre des pharmaciens, J.O.R.A.D.P, n° 83 pour l'année 1963, p1130.

**5-** المرسوم 66-165 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتعلق **بكتابات ضبط المجالس القضائية،** ج رج ج، العدد 50 لسنة 1966، ص 770.

**6-** المرسوم 66-170 المؤرخ في 08 يونيو 1966**المتعلق ببيع المنقولات،** ج رج ج، العدد 50 لسنة 1966، ص 772.

**7-** المرسوم 66-319 المؤرخ في 25 أكتوبر 1966 يتضمن **إلغاء وإلحاق مكاتب الموثقين والسماح لكتاب الضبط بممارسة مهامهم،** ج رج ج، العدد 94 لسنة 1966، ص 1492.

**8-** المرسوم 71-222 المؤرخ في 25 غشت 1971 المتضمن **تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في الحقوق،** ج رج ج، العدد 71 لسنة 1971، ص 1180.

**9-** المرسوم 84-79 المؤرخ في 03 ابريل 1984المحدد **لأسماء الولايات ومقارها،** ج رج ج، العدد 14 لسنة 1984، ص422، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي 21-117 المؤرخ في 22 مارس2021، ج رج ج، العدد 22 لسنة 2021، ص07.

**10-** المرسوم التنفيذي 89-128 المؤرخ في 25 يوليو 1989 المتعلق **بتطبيق الخدمة المدنية لسنة 1998،** ج رج ج، العدد30 لسنة 1989، ص 801.

**11-** المرسوم التنفيذي 90-11 المؤرخ في 01 يناير 1990 المتضمن **إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية،** ج رج ج، العدد 02 لسنة 1990، ص 62، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 18-131 المؤرخ في 02 مايو 2018، ج رج ج، العدد 26 لسنة 2018، ص05، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 22-268 المؤرخ في 18 يوليو 2022، ج رج ج، العدد 49 لسنة 2022، ص 17.

12- المرسوم التنفيذي 90-306 المؤرخ في 31 أكتوبر 1990 **المحدد لمواصفات البدلات الرسمية للجلسات الخاصة بالقضاة والمحامين وكتاب الضبط،** ج رج ج، العدد44 لسنة 1990، ص1381، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 98-323 المؤرخ في 13 أكتوبر 1998، ج رج ج،العدد 77 لسنة 1998، ص 05.

13- المرسوم التنفيذي 91-222 المؤرخ في 14 يوليو 1991 المتضمن **تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة،** ج رج ج، العدد 34 لسنة 1991، ص 1212.

14- المرسوم التنفيذي 91-271 المؤرخ في 10 غشت 1991 **المحدد للاختصاص الإقليمي للغرف الإدارية في المجالس القضائية المختصة بالنظر في الطعون المتعلقة بقرارات منظمات المحامين،** ج رج ج، العدد 38 لسنة 1991، ص 1484.

15- المرسوم التنفيذي 92-276 المؤرخ في 06 يوليو 1992 **المتضمن مدونة أخلاقيات الطب،** ج رج ج، العدد 52 لسنة 1992، ص 1419.

16- المرسوم التنفيذي 95-436 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995 **المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم-الترجمان الرسمي وممارستها ونظامها الانضباطي وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها،** ج رج ج، العدد 07 لسنة 1995، ص 07.

17- المرسوم التنفيذي 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996 **المضمن إنشاء غرفة التجارة والصناعة،** ج رج ج، العدد 16 لسنة 1996، ص 19، المرسوم التنفيذي 22-83 المؤرخ في 26 فبراير 2022، ج رج ج، العدد 15 لسنة 2022، ص 06.

18- المرسوم التنفيذي 96-95 المؤرخ في 06 مارس 1996 المحدد **لكيفيات تنظيم هياكل مهنة المهندس الخبير العقاري وضبط طرق ممارسة المهنة،** ج رج ج، العدد 17 لسنة 1996، ص05.

19- المرسوم التنفيذي 96-291 المؤرخ في02 سبتمبر1996، يحدد **شروط الالتحاق بمهنة محافظ البيع بالمزايدة وممارستها ونظامها الانضباطي، وضبط قواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها،** ج رج ج، العدد 51 لسنة 1996، ص12.

20- المرسوم التنفيذي 96-293 المؤرخ في 02 سبتمبر 1996 المحدد **لكيفيات تسيير الهيئات النقابية للمهندسين المعماريين،** ج رج ج، العدد 51 لسنة 1996، ص 21، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 13-251 المؤرخ في 02 يوليو 2013، ج رج ج، العدد 35 لسنة 2013، ص 09.

21- المرسوم التنفيذي 97-40 المؤرخ في 18 يناير 1997 المتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن الخاضعة للقيد في السجل التجاري وتأطيرها، ج رج ج، العدد 05 لسنة 1997، ص07، الملغى بالمرسوم التنفيذي 15-234 المؤرخ في 29 غشت 2015 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة الأنشطة والمهن المنظمة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، ج رج ج، العدد 48 لسنة 2015، ص07، المعدل

والمتمم بالمرسوم التنفيذي 20-355 المؤرخ في30 نوفمبر 2020، ج رج ج، العدد 73 لسنة 2020، ص08.

22- المرسوم التنفيذي 97-100 المؤرخ في 29 مارس 1997 **المحدد لتنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها،** ج رج ج، العدد 18 لسنة 1997، ص 17، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 03-472 المؤرخ في 02 ديسمبر 2003، ج رج ج، العدد 76 لسنة2003، ص 13، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 09-323 المؤرخ في 11 أكتوبر 2009، ج رج ج، العدد 59 لسنة 2009، ص 07، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 16-54 المؤرخ في 01 فبراير 2016، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2016، ص 09، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 22-353 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022، ج رج ج، العدد 70 لسنة 2022، ص 19.

23- المرسوم التنفيذي 98-153 المؤرخ في 13 مايو 1998 المحدد **لشكل ومضمون ومدة التدريب المؤهل للتسجيل في الجدول الوطني للمهندسين المعماريين وكيفيات إجرائه،** ج رج ج، العدد 31 لسنة 1998، ص 11، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 14-345 المؤرخ في 08 ديسمبر 2014، ج رج ج، العدد72 لسنة 2014، ص05، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي22-184 المؤرخ في 07 مايو 2022، ج رج ج، العدد 31 لسنة 2022، ص 11.

24- المرسوم التنفيذي 98-356 المؤرخ في 1998 الذي يحدد كيفيات تطبيق أحكام القانون 98-02 المؤرخ في 30 مايو 1998 المتعلق **بالمحاكم الإدارية،** ج رج ج، العدد85 لسنة 1998، ص04، الملغى بالمرسوم التنفيذي 11-195 المؤرخ في 22 مايو 2011، ج رج ج، العدد 29 لسنة 2011، ص11.

25- المرسوم التنفيذي 99-176 المؤرخ في 02 غشت 1999 **المحدد كيفيات تأدية الخدمة المدنية للممارسين الطبيين،** ج رج ج، العدد 52 لسنة 1999، ص 17، استدراك في ج رج ج، العدد 58 لسنة 2002، ص 23، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 06-420 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، ج رج ج، العدد 75 لسنة 2006، ص 08، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 13-112 المؤرخ في 18 مارس 2013، ج رج ج، العدد 16 لسنة 2013، ص 14، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 18-256 المؤرخ في 11 أكتوبر 2018، ج رج ج، العدد 62 لسنة 2018، ص 12.

26- المرسوم التنفيذي 2000-35 المؤرخ في 09 فبراير 2000 **المتضمن تعديل القانون الأساسي للمركز الوطني لتكوين إطارات التربية وتغيير تسميته إلى معهد وطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم،** ج رج ج، العدد 05 لسنة 2000، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 01-263 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001، ج رج ج، العدد 53 لسنة 2001، ص 07، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05-169 المؤرخ في 07 مايو 2005، ج رج ج، العدد 33 لسنة 2005، ص05.

27- المرسوم التنفيذي02-304 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002 **تنظيم الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات وسيرها ومهامها،** ج رج ج، العدد 64 لسنة 2002، ص 15، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 14-331 المؤرخ في 27 نوفمبر 2014، ج رج ج، العدد71 لسنة 2014، ص 08.

28- المرسوم التنفيذي 08-242 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد **لشروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها،** ج رج ج، العدد 45 لسنة 2008، ص 04، المعدل والمتمم ب بالمرسوم التنفيذي 18-84 المؤرخ في 05 مارس 2018، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2018، ص 09.

29- المرسوم التنفيذي 08-243 المؤرخ في 03 غشت 2008 **المحدد لأتعاب الموثق،** ج رج ج، العدد 45 لسنة 2008، ص 08.

30- المرسوم التنفيذي 08-244 المؤرخ في 03 غشت 2008 **المحدد لكيفيات مسك محاسبة الموثق ومراجعتها،** ج رج ج، العدد 45 لسنة 2008، ص 20.

31- المرسوم التنفيذي 08-245 المؤرخ في 03 غشت 2008 المحدد **لشروط وكيفيات تسيير الأرشيف التوثيقي وحفظه،** ج رج ج، العدد 45 لسنة 2008، ص 21.

32- المرسوم التنفيذي 09-77 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد **لشروط الالتحاق بمهنة المحضر القضائي وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها** ،ج رج ج، العدد 11 لسنة 2009، ص 05، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 18-85 المؤرخ في 05 مارس 2018، ج رج ج، العدد 07 لسنة 2018، ص 10.

33- المرسوم التنفيذي 09-78 المؤرخ في 11 فبراير 2009 **المحدد لأتعاب المحضر القضائي** ، ج رج ج، العدد 11 لسنة 2009، ص 09.

34- المرسوم التنفيذي 09-79 المؤرخ في 11 فبراير 2009 المحدد **لكيفيات مسك ومراجعة محاسبة المحضر القضائي،** ج رج ج، العدد 11 لسنة 2009، ص 12.

35- المرسوم التنفيذي 10-214 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 **المحدد للقانون الأساسي للغرف الفلاحية،** ج رج ج، العدد 54 لسنة 2010، ص 22.

36- المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد **لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره،** ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص04.

37- المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد **لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره،** ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص07.

38- المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد **لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره،** ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص10.

**39-** المرسوم التنفيذي 11-27 المؤرخ في 27 يناير 2011 **المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره،** ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص14.

**40-** المرسوم التنفيذي 11-28 المؤرخ في 27 يناير 2011 **المحدد لتشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها،** ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص16.

**41-** المرسوم التنفيذي 11-29 المؤرخ في 27 يناير 2011 **المحدد لرتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم** ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص18.

**42-** المرسوم التنفيذي 11-30 المؤرخ في 27 يناير 2011 المحدد **لشروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،** ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص20.

**43-** المرسوم التنفيذي 11-31 المؤرخ في 27 يناير 2011 المتعلق **بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،** ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص22.

**44-** المرسوم التنفيذي 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011 **المتعلق بتعيين محافظي الحسابات،** ج رج ج، العدد 07 لسنة 2011، ص23.

**45-** المرسوم التنفيذي 11-375 المؤرخ في 12 نوفمبر 2011 المحدد **لشروط وكيفيات دفع أتعاب المحامي المعين في إطار المساعدة القضائية،** ج رج ج، العدد61 لسنة 2011، ص 47.

**46-** المرسوم التنفيذي 13-10 المؤرخ في 13 يناير 2013 **المحدد لدرجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها،** ج رج ج، العدد 03 لسنة 2013، ص 18.

**47-** المرسوم التنفيذي 15-18 المؤرخ في 25 يناير 2015 **المحدد لكيفيات الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة ،** ج رج ج، العدد 04 لسنة 2015، ص32، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 22-47 المؤرخ في 14 يناير 2022، ج رج ج، العدد 06 لسنة 2022، ص08.

**48-** المرسوم التنفيذي 15-88 المؤرخ في 11 مارس 2015 **المتضمن التعريف بأصحاب الأعمال المعمارية للمنشآت والبنايات،** ج رج ج، العدد 14 لسنة 2015، ص 09.

**49-** المرسوم التنفيذي 17-344 المؤرخ في 28 نوفمبر 2017 **المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط إنتاج المركبات وتركيبها،** ج رج ج، العدد 68 لسنة 2017، ص18.

**50-** المرسوم التنفيذي 18-185 المؤرخ في 10 يوليو 2018 المحدد لقيمة دمغة المحاماة وكيفيات تحصيلها، ج رج ج، العدد 42 لسنة 2018، ص14، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 22-370 المؤرخ في 27 أكتوبر 2022، ج رج ج، العدد 72 لسنة 2022، ص06.

**51-** المرسوم التنفيذي 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 المحدد **لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها،** ج رج ج، العدد 60 لسنة 2022، ص06.

**52-** المرسوم التنفيذي 22-435 المؤرخ في 11 ديسمبر 2022 المحدد **لدوائر الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية للاستئناف والمحاكم الإدارية،** ج رج ج، العدد84 لسنة 2022، ص04، استدراك في ج رج ج، العدد 34 لسنة 2023، ص 10.

**53-** المرسوم تنفيذي 23-83 مؤرخ في 04 مارس 2023 **يحدد تنظيم المدارس الجهوية لتكوين المحامين و كيفية سيرها،** ج رج ج، العدد 14 لسنة 2023، ص05.

**54-** المرسوم تنفيذي 23-211 المؤرخ في 07 يونيو 2023 **المتضمن تحديد مقر المدرسة الجهوية لتكوين المحامين بالمسيلة وامتدادها الإقليمي،** ج رج ج، العدد 40 لسنة 2023.

**ه- القرارات:**

1- Arrêté du15 janvier 1963 portant création du conseil provisoire de l'ordre des architectes en Algérie, J.O.R.A, n° 07 pour l'année 1963, p172.

2- القرار المؤرخ في08 أكتوبر 1975 المتضمن إنشاء **منظمات نواحي للمحامين،** ج رج ج، العدد 97 لسنة 1975، ص1268.

3- القرار المؤرخ في27 سبتمبر 1987، المتضمن **إحداث منظمات جهوية** للمحامين، ج رج ج، العدد 52 لسنة 1987، ص2059.

4- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 مايو 1988 **المتضمن كيفيات ممارسة الاستشارة الفنية في ميدان البناء،** ج رج ج، العدد 43 لسنة 1988، ص 1479.

5- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 ديسمبر 1991 المتعلق **بتطبيق المواد 02 و04 و05 من المرسوم التنفيذي 91-222 المؤرخ في 14 يوليو 1991 المتضمن تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة،** ج رج ج، العدد 28 لسنة 1991، ص 824.

6- القرار المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتضمن **النظام الداخلي للغرفة الوطنية للموثقين،** ج رج ج، العدد 92 لسنة 1992، ص 2375،

7- القرار المؤرخ في 01 سبتمبر 1993 المتضمن **النظام الداخلي للغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين،** ج رج ج، العدد 74 لسنة 1993، ص 17.

8- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 يناير 1995 المتضمن تطبيق المواد 02 و04 و05 من المرسوم التنفيذي 91-222 المؤرخ في 14 يوليو 1991 **المتضمن تنظيم التكوين قصد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة،** ج رج ج، العدد 15 لسنة 1995، ص 29.

9- القرار المؤرخ في 04 سبتمبر 1995 المتضمن **الموافقة على النظام الداخلي لمهنة المحاماة** ، ج رج ج، العدد 84 لسنة 1996، ص 17.

10- القرار المؤرخ في25 مارس 1998، **إحداث منضمتين جهويتين للمحامين بناحيتي سيدي بلعباس و مستغانم،** ج رج ج، العدد لسنة1998 .

11- القرار المؤرخ في 12 يوليو 2009، المتضمن **إحداث منضمتين جهويتين للمحامين بناحيتي بجاية وبومرداس،** ج رج ج العدد63 لسنة 2009، ص45.

12- القرار المؤرخ في 17 مارس 2013 المتضمن **إنشاء اللّجنة الوطنية لتحضير انتخابات هيئات النقابة الوطنية للمهندسين المعماريين،** ج رج ج، العدد 21 لسنة 2013، ص 25.

13- القرار المؤرخ في 20 يونيو 2013، المتضمن **إحداث منضمتين جهويتين للمحامين بناحيتي ورقلة وأم البواقي،** ج رج ج، العدد 34 لسنة 2014، ص23.

14- القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 12 مارس 2015 المحدد **لكيفيات فتح مسابقة الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة وتنظيمها وسيرها، وكذا إعداد الاختبارات وطبيعتها ومدتها ومعاملها وبرنامجها، وتشكيلة لجنة المسابقة، ومعدل القبول،**ج رج ج، العدد 14 لسنة 2015، ص11، الملغى بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مارس 2022، ج رج ج، العدد 21 لسنة 2022، ص18.

15- القرار المؤرخ في 19 ديسمبر 2015 **المتضمن الموافقة على النظام الداخلي لمهنة المحاماة،** ج رج ج، العدد 28 لسنة 2016، ص19.

16- القرار المؤرخ في 24 يوليو 2016 المحدد **لكيفيات إصدار الترخيص لوضع اللوحة الاستدلالية التعريف بأصحاب الأعمال المعمارية للمنشآت والبنايات وخصائصها ومكان وضعه،** ج رج ج، العدد 46 لسنة 2016، ص 30.

17- القرار المؤرخ في 31 يناير 2017، المتضمن إحداث منظمات للمحامين بناحية خنشلة، بسكرة، سعيدة، ج رج ج ، العدد 44 لسنة 2017، ص13.

18- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 مارس 2017 المحدد **لقائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب،** ج رج ج، العدد 45 لسنة 2017، ص 11.

19- القرار المؤرخ في 22 مارس 2018 المتضمن **فتح مسابقة للالتحاق بمهنة المحضر القضائي وكيفيات تنظيمها وسيرها،** ج رج ج، العدد20 لسنة 2018، ص10.

20- القرار المؤرخ في 22 مارس 2018 المتضمن **فتح مسابقة للالتحاق بمهنة الموثق وكيفيات تنظيمها وسيرها،** ج رج ج، العدد20 لسنة 2018، ص12.

21- القرار المؤرخ في 31 يناير 2019 المحدد **لكيفيات تنظيم التكوين للالتحاق بمهنة الموثق ومحتوى برامجه،** ج رج ج، العدد11 لسنة 2019، ص13،

22- القرار المؤرخ في 31 يناير 2019 المحدد لكيفيات **تنظيم التكوين للالتحاق بمهنة المحضر القضائي ومحتوى برامجه،** ج رج ج، العدد11 لسنة 2019، ص 15.

23- القرار المؤرخ في 27 يونيو 2019، المتضمن إحداث **منظمة جهوية للمحامين ناحية تبسة،** ج رج ج، العدد 48 لسنة 2019، ص13.

24- القرار المؤرخ في 03 ديسمبر 2019، المتضمن **إحداث منضمتين جهويتين للمحامين بناحيتي تيارت وغيليزان،** ج رج ج، العدد 07 لسنة 2020، ص13.

25- القرار المؤرخ في 26 يونيو 2022 المتضمن **فتح مسابقة للالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة،** ج رج ج، العدد45 لسنة 2022، ص17.

26- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 ديسمبر 2022 المحدد **لقائمة الشهادات التي تمنح من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذا من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين والتي تخول حق القبول في التربص المهني لممارسة مهنة المحاسب المعتمد،** ج رج ج، العدد 11 لسنة 2022، ص 14.

**و- الأنظمة الداخلية:**

1-Règlement intérieur de la section ordinale national des médecins publié par la section ordinale nationale des médecins le 29mars 2009.

2-النظام الداخلي للجنة الانضباط والتحكيم لدى المجلس الوطني للمحاسبة المعتمد بموجب قرار وزير المالية المؤرخ في 27 يونيو 2013،

2- Règlement intérieur de l'ordre des architectes, adopte par résolution prise a la majorité par le congres national de l'ordre des architectes , réuni en session ordinaire au palais des nations , le 17-18 décembre 2016.

**ثانيا: قائمة المراجع**

**1-قائمة المراجع باللغة العربية:**

**أ-الكتب:**


**1-** إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوسيط في أموال الدولة العامة والخاصة، الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

**2-** أبو محمد العيني، البناية شرح الهداية، باب الوكالة، الجزء التاسع، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

**3-** أحمد محمد الحفناوي، البطلان الإجرائي وأثره على الدعوى التأديبية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007.

**4-** أحمد محيو، المنازعات الإدارية في النظام الجزائري، ترجمة فائز أنجق وبيوض خالد، د.م.ج، الجزائر،1992.

**5-** أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، د.م.ج، الجزائر، 1996.

**6-** إدريس فاضلي، المدخل إلى تاريخ النظم، د.م.ج، الجزائر، 2006.

**7-** أسامة شوقي المليجي، مجالس التأديب وصلاحية القضاة، طبيعة عمله ونظامه الإجرائي(دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

**8-** إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا الحق والقانون، الطبعة السابعة، د.م ج، الجزائر، 2004.

**9-** آل خريف محمد بن علي بن محمد، نظام المحاماة في الفقه الإسلامي وتطبيقاته، الطبعة الأولى، كنز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 2004.

**10-** إلياس أبو عيد، المحامي( حقوقه، أتعابه، وواجباته، حصانته وضماناته)، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.

**11-** أيمن سعد سليم، العقود النموذجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

**12-** بلال العشري، النقابات المهنية في المغرب (دراسة مقارنة)، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2012.

**13-** بن عمار مقني، مهنة التوثيق في القانون الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

**14-** بيار دلغولغيه، برونو جينغوا، القرارات الكبرى في القضاء الإداري، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ،بيروت، 2009.

**15-** ثروت عبد العال أحمد، معيار تمييز العمل القضائي وتطبيقه على قرارات مجلس التأديب الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

**16-** جابر محجوب علي محجوب، قواعد أخلاقيات المهنة، مفهومها، أساس إلزامها ونطاقها (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

**17-** جمال عبد الرشيد، النظام القانوني للشركات المدنية المهنية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

**18-** جورج فيدال، بيار دلقولقيه، القانون الإداري، الجزء الأول، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.

**19-** حسين طاهري، شرح وجيز للإجراءات المتبعة في المواد الإدارية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

**20-** حسن عواضة وعبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2019.

**21-** حماد محمد شطا، تطور وظيفة الدولة، الكتاب الأول: نظرية المرافق العامة، د.م.ج، الجزائر، 1984.

**22-** حمدي القبيلات، الوجيز في القضاء الإداري، دار وائل للنشر، عمان، 2011.

**23-** خالد خليل الظاهر، القانون الإداري (دراسة مقارنة) الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

**24-** خالد سمارة الزعبي، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق(دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

**25-** رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية (تنظيم واختصاص القضاء الإداري)، الطبعة الثانية، د.م.ج، الجزائر، 2005.

**26-** رضوان بوجمعة، قانون المرافق العامة، مطبعة النجاح، المغرب، 2000.

**27-** رمزي الشاعر، المسؤولية عن أعمال السلطة القضائية، مطبعة عين الشمس، القاهرة، 1997.

**28-** رمضان محمد بطيخ، المسؤولية التأديبية لعمال الحكومة والقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام فقها وقضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

**29-** رياض عيسى، المرفق العام في القانون المقارن، د.م.ج، الجزائر، 1985.

**30-** سامي جمال الدين، الدعاوى الإدارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

**31-** سامي الطوخي، الاتجاهات الحديثة في الرقابة القضائية على التسبيب الوجوبي للقرارات الإدارية (دراسة تطبيقية مقارنة)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

**32-** سعيد بوشعير، النظام التأديبي للموظف العمومي في الجزائر، د.م.ج، الجزائر،1991.

**33-** سلمان مشهور حسن محمود، المحاماة تاريخها في النُّظم وموقف الشريعة منها، الطبعة الأولى، دار الفيحاء، عمان، 1987.

**34-** سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القضاء الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985.

**35-** سليمان محمد الطماوي، القانون الإداري (دراسة مقارنة)، الكتاب الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.

**36-** سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.

**37-** سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التأديب(دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987.

**38-** سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

**39-** سمير صادق، قرارات وأحكام التأديب في ميزان الإدارة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1985.

**40-** عادل أبو الخير، الضّبط الإداري وحدوده، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995.

**41-** عباس علي محمد الحسني، مسؤولية الصيدلي المدنية عن أخطائه المهنية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

**42-** عبد الرحمان محمد العيسوي، المحاماة مهنيا ونفسيا، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.

**43-** عبد العزيز خليفة، ضوابط العقوبة الإدارية العامة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

**44-** عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرارات الإدارية في الفقه وقضاء مجلس الدولة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

**45-** عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996.

**46-** عبد القادر باينة، القانون الإداري والعلوم الإدارية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2005.

**47-** عبد القادر خضير، النظام التأديبي للمحامي الجزائري، دار هومه، الجزائر، 2015.

**48-** عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2017.

**49-** عبد الله حداد، المرافق العمومية الكبرى، منشورات مطابع عكاظ، الرباط، 1997.

**50-** عبد الله طلبة، مبادئ القانون الإداري، الجزء الأول، الطبعة 5، مطبعة دار الكتاب، دمشق، 1992.

**51-** عبد المنعم محفوظ، القانون الإداري، الكتاب الأول في التنظيم الإداري، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1978.

**52-** عبد الواحد جعفر، قواعد مهنة المحاماة، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1999.

**53-** عصام إسماعيل، الطبيعة القانونية للقرار الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

**54-** علي جمعة محارب، التأديب الإداري في الوظيفة العامة (دراسة مقارنة)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.

**55-** علي خطار شطناوي، نظرية المؤسسات العامة وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1990.

**56-** علي خطار شطناوي، موسوعة القضاء الإداري، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

**57-** علي سعيدان، تنظيم مهنة المحاماة وأخلاقياتها في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

**58-** علي سعيدان، دليل ممارسة مهنة المحاماة وأخلاقياتها في القانون الجزائري، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

**59-** علي شرفي، المحامون ودولة القانون، د.م.ج، الجزائر، 1987.

**60-** علي عيسى الأحمد، المسؤولية التأديبية للأطباء دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

**61-** علي محمد عبد المولى، القانون الإداري، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2008.

**62-** علي محمد علي قاسم، بيع المزايدة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.

**63-** عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، 1999.

**64-** عمار بوضياف، القرار الإداري، دراسة تشريعية قضائية وفقهية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

**65-** عمار بوضياف، النظرية العامة للحق وتطبيقاتها في القانون الجزائري، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

**66-** عمار بوضياف، دعوى الإلغاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

**67-** عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الأول، الإطار النظري للمنازعات الإدارية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

**68-** عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الثاني الجوانب التطبيقية للمنازعة الإدارية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

**69-** عمار عوابدي، النظرية العامة في المنازعات الإدارية في النظام الجزائري، الجزء الثاني: نظرية الدعوى، الطبعة الثالثة، د.م.ج، الجزائر، 2004.

**70-** عمر خريوش حمايل، النقابات المهنية الأردنية، خصائصها المؤسسية ودورها السياسي، دار السندباد، عمان، 2000.

**71-** عمر محمد الشوبكي، القضاء الإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2001.

**72-** عياض بن عاشور، القضاء الإداري وفقه المرافعات الإدارية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006.

**73-** طعيمة الجرف، القانون الإداري، دراسة المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.

**74-** فاروق عبد البر، دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998.

**75-** فضيل كوسة، القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، دار هومة، الجزائر، 2013.

**76-** كمال عبد الواحد الجوهري، قواعد المسؤولية التأديبية والجنائية والمدنية في مجال تأدية أعمال المحاماة بسبب مخالفة قانون المهنة والإخلال بواجباتها وتقاليدها والحط من قدرها: دراسة تطبيقية في التشريع والقضاء في كل من دولة مصر ودولة الكويت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2015.

**77-** لحسين بن الشيخ آث ملويا، دعوى تجاوز السلطة، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2004.

**78-** لحسين بن الشيخ آث ملويا، دروس في المسؤولية الإدارية- الكتاب الثالث- نظام التعويض في المسؤولية الإدارية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

**79-** لحسين بن الشيخ آث ملويا، مسؤولية السلطة العامة، دار الهدى، الجزائر، 2013.

**80-** محمد إبراهيم، التكييف القانوني للدعوى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.

**81-** محمد إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

**82-** محمد إبراهيم خيري الوكيل، الإطار القانوني للحرية النقابية بين الحرية والتقييد، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، مصر، 2015.

**83-** محمد أبو السعود حبيب، النظرية العامة في التأديب، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 2005.

**84-** محمد أبو زيد فهمي، الوسيط في القانون الإداري، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

**85-** محمد السيد أحمد محمد، التناسب بين الجريمة التأديبية والعقوبة التأديبية مع التطبيق على ضباط الشرطة والموظف العام (دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

**86-** محمد السيد التحيوي، إجراءات رفع الدعوى القضائية، الأصل والإنشاء، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2003.

**87-** محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

**88-** محمد الصغير بعلي، القانون الإداري( التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.

**89-** محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري( دعوى الإلغاء)، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.

**90-** محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر، عنابة، 2012.

**91-** محمد أمين قاسم، الدعاوى الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

**92-** محمد بوليفة، النظام القانوني للمرافق العامة في ليبيا (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلس تنمية الإبداع الثقافي، ليبيا، 2004.

**93-** محمد حسنين عبد العال، فكرة السبب في القرار الإداري ودعوى الإلغاء، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

**94-** محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

**95-** محمد سعيد حسين، فكرة المعيار الوظيفي في تمييز القرار الإداري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

**96-** محمد شاهين مغاوير، القرار الإداري، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1986.

**97-** محمد عبد الظاهر حسين، صور ممارسة المهن الحرة وأثرها على مسؤولية المهني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

**98-** محمد عبد العالي السناري، أصول القانون الإداري (دراسة مقارنة)، المكتبة القانونية، القاهرة، 2004.

**99-** محمد علاء الدين ابن عابدين، عيون الأخيار( تكملة رد المختار)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2018.

**100-** محمد فاروق عبد الله، نظرية المرفق العام في القانون الجزائري بين المفهومين التقليدي والاشتراكي، د.م.ج، الجزائر، 1987.

**101-** محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005.

**102-** محمد ماهر أبو العينين، قضاء التأديب في الوظيفة العامة، دار روائع القانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

**103-** محمد محمود قدري، المسؤولية التأديبية للأطباء، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

**104-** محمد نشطاوي، المرافق العامة الكبرى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2002.

**105-** محمود أبو السعود، نظرية التأديب في الوظيفة العامة ، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1998.

**106-** محمود حافظ، نظرية المرفق العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.

**107-** مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الثاني: نظرية الاختصاص، الطبعة الخامسة، د.م.ج، الجزائر، 2009.

**108-** مشعل الثقيل، المسؤولية التأديبية للمحامي(دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

**109-** مصطفى أبو زيد فهمي، الوسيط في القانون الإداري، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

**110-** مصطفى أبو زيد فهمي، الإدارة العامة، نشاطها وأموالها، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 2002.

**111-** مصطفى أبو زيد فهمي، المرافعات الإدارية، منشاة المعارف، الإسكندرية، د. س. ن.

**112-** مصطفى أبو زيد فهمي، القضاء الإداري ومجلس الدولة (قضاء الإلغاء)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.

**113-** ملكية الصّروخ، نظرية المرافق الكبرى (دراسة مقارنة)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992.

**114-** موحى الحمزاوي، مسؤولية المحامي في التشريع المغربي، الطبعة الأولى، مكتبة أديال، المغرب، 1994.

**115-** مولاي ملياني بغدادي، المحاماة في الجزائر، الجزء الأول، منشورات دحلب، الجزائر، 1999.

**116-** مولاي ملياني بغدادي، المحاماة في الجزائر، الجزء الثاني، المطبعة الجامعية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1999.

**117-** ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الثانية، مطبعة حسناوي، الجزائر، 2007.

**118-** ناصر لباد، الأساسي في القانون الإداري، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، 2017.

**119-** نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، المنظمة العربية الإدارية، الأردن، 2000.

**120-** نواف كنعان، القانون الإداري ، الكتاب الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

**121-** هشام قاضي، أخلاقيات وأصول مهنة المحاماة وفقا لقانون تنظيم مهنة المحاماة الجزائري، دار المفيد للنشر والتوزيع، عين مليلة، 2010.

**122-** هيثم حليم غازي، مجالس التأديب ورقابة المحكمة الإدارية العليا عليها، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

**123-** وسيلة وزاني، وظيفة التوثيق في النظام القانوني الجزائري (دراسة قانونية تحليلية)، دار هومة، الجزائر، 2009.

**ب- الأطروحات والمذكرات:**

- **أطروحات الدكتوراه:**

**1-** إبراهيم رابعي، **إجراءات وضمانات المتابعة التأديبية للمهنيين في القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2018-2019.

**2-** زهير عمور، **المنظمة المهنية أمام مجلس الدولة**، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021-2022.

**3-** صفيان بوفراس، **مبدأ التعليل الوجوبي للقرار الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015.

**4-** عبد الرحمان عزاوي، **الرخص الإدارية في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

**5-** عمر بوجادي، **اختصاص القضاء الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011.

**6-** عمرو بركات، **السلطة التأديبية(دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 1979.
**7-** عمر شريقي، **التنظيم المهني للمراجعة (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية)** ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2011-2012.
**8-** علي عيسى الأحمد، **المسؤولية التأديبية للأطباء (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2008
**9-** فائزة جروني، **طبيعة قضاء وقف التنفيذ القرارات الإدارية في النظام القضائي الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010-2011.
**10-** فايزة دحموش، **امتيازات السلطة العامة والهيئات عير العمومية**، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة الجزائر 01، الجزائر، 2015-2016.
**11-** ليلى حمال، **اختصاص مجلس الدولة بموجب نصوص خاصة**، أطروحة دكتوراه علوم تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021-2022.
**12-** مامون مؤدن، **الإطار القانوني لنشاط المنظمات المهنية (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
**13-** محمد الأحسن، **النظام القانوني للتأديب في الوظيفة العامة(دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
**14-** محمد الأخضر بن عمران، **النظام القانوني لانقضاء الدعوى التأديبية ( دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006-2007.
**15-** محمد بكر قباني، **نظرية المؤسسة العامة المهنية في القانون الإداري**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1962.
**16-** محند واعمر بودة ، **المركز القانوني للمنظمات المهنية**، أطروحة دكتوراه علوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2018.
**17-** نسيم بلحو، **المسؤولية القانونية للموثق**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

- **مذكرات ماجستير:**

**1-** أحمد يموني، **نظام مهنة المحاماة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر01، الجزائر، 2009-2010.

2- أمال زمام، **جباية المهن الحرة**، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر01، الجزائر، 2010.
3- ربيع العوفي، **المنازعات الانتخابية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007-2008.
4- سميرة فروخ، **تنظيم مهنة الخبير المهندس العقاري في القانون الجزائري**، مذكرة ماجستير تخصص قانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2012.
5- عباس أوديني، **الضرر في المسؤولية الإدارية**، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016.
6- كمال بغداد، **النظام القانوني للمؤسسة العامة المهنية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر1، الجزائر، 2011- 2012.
7- محمد لمين مسعودي، **المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة (موثق، محضر قضائي، محامي)**، مذكرة ماجستير، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004-2005.
8- وائل المحمود، **المسؤولية التأديبية للمحامي (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق جامعة حلب، سوريا، 2013.
9-وفاء بوالشعور، **سلطات القاضي الإداري في دعوى الإلغاء**، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية لحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2010-2011.
10- نادية المومني، **الهيئات المهنية بالمغرب**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب، 2003-2004.

**ج- المقالات:**

1- إبراهيم طوبال، **"أثر ومفهوم أخلاقيات المهنة بين الوعي وتحسين الأداء(الأستاذ الجامعي أنموذجا)"**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد03، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021.
2- أحمد بحيدة، **"مراجعة الحسابات في بيئة المعالجة الالكترونية للبيانات المحاسبية والتجارة الالكترونية"**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 06، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015.
3- الشيخة هوام، **"وقف تنفيذ القرارات الإدارية، دراسة مقارنة في التشريع الجزائري والتونسي"**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشيخ الغربي التبسي تبسة، الجزائر، 2016.
4- الشيخة هوام، **"قضاء وقف التنفيذ في المادة الإدارية، دراسة مقارنة في التشريع الجزائري والتونسي"**، مجلة الحقيقة، المجلد 15، العدد 02، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، 2016.

**5-** إيمان أوسعيد، **"جديد قانون الإجراءات المدنية والإدارية في مجال وقف تنفيذ القرارات الإدارية"**، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد01، المركز الجامعي الشيخ آمود بن مختار اليزي، الجزائر، 2021.

**6-** بوزيد غلابي، مكي حمشة، **"النظام القانوني للمحكمة الإدارية للاستئناف في الجزائر"**، مجلة المفكر، المجلد18، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2023.

**7-** بوطيب بن ناصر، **"النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقدية في ضوء القانون 12-06"**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 06، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.

**8-** جهاد حاسي، علي فتاك، **"التنظيم القانوني للعقود النموذجية في قانون التجارة الدولية بالتطبيق على قواعد اليونيدروا"**،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، المجلد 57، العدد 04 ، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2020.

**9-** حسينة شرون، **"ضرورة تدعيم مبدأ مجانية القضاء لكفالة الحق في التقاضي"**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 06، العدد 09، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.

**10-** رمضان غناي، **"تراجع مجلس الدولة في مجال رقابة القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء**، تعليق على قرار الغرف المجتمعة رقم 016886"، مجلة مجلس الدولة ، العدد 10 لسنة 2012.

**11-** رمضان غناي، **"عن موقف مجلس الدولة من الرقابة على القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء**، تعليق على قرار مجلس الدولة الصادر بتاريخ 27 فبراير 1998 ملف رقم "172994، مجلة مجلس الدولة، العدد 06 لسنة 2005.

**12-** ريم عبيد، **"دعوى الإلغاء في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية"**، المجلد 17، العدد 01، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.

**13-** زكي محمد النجار، **"طبيعة قرارات مجلس التأديب، تعليق على حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم 462 لسنة 25 المؤرخ في 29 أبريل 1984"**، مجلة المحاماة، العدد 87، السنة 65، مصر، سبتمبر- أكتوبر 1985.

**14-** زهير عمور، باديس سعودي، **"الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد01، جامعة عباس الغرور خنشلة، الجزائر، 2022.

**15-** زهيرة حصباية، **"مهنة المحاماة وأخلاقياتها في الجزائر"**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2023.

**16-** سامية نويري، **"الأثر غير الموقف للاستئناف في المادة الإدارية وإشكالاته العملية في القانون الجزائري"**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية،

المجلد 06، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2022.

17- سعاد بوزيان، **"خصوصية ركن الضرر في المسؤولية الإدارية"**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021.

18- سعاد ميمونة، **"الخطأ كأساس للمسؤولية في مجال المنازعات الإدارية"**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 02، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت، الجزائر، 2017.

19- سماح فارة، **"الرقابة القضائية على أعمال السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر"**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، قالمة، الجزائر، 2017.

20- سمية كروان، أسماء كروان، **"آثار الطعن بالاستئناف ضد أحكام المحكمة الإدارية أمام مجلس الدولة في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 03، العدد02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر، 2016، ص 530.

21- سهيل الأحمد، **"أخلاقيات المحامي مع موكله وفق لائحة مهنة المحاماة لسنة 2016 من منظور شرعي"**، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد03، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2021.

22- شعيب حمزة، **"النظام المحاسبي والجبائي للمهن الحرة في الجزائر(الموثق أنموذجا)"**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2021.

23- شفيقة بن كسيرة، **"وقف تنفيذ القرارات الإدارية وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية"**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 01، جامعة محمد دباغين سطيف02، الجزائر، 2014.

24- شوقي يعيش تمام، **"القرارات القضائية القابلة للطعن بالنقض أمام مجلس الدولة في التشريع الجزائري"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد01، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، 2016.

25- صالح ملوك، **"النظام القانوني للمحاكم الإدارية للاستئناف (التنظيم والاختصاص)"**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، جامعة تمنغاست، الجزائر، 2023.

26- صلاح خالد مثال العازمي، **"التكييف الفقهي لمهنة المحاماة وحكم العمل بها (دراسة فقهية مقارنة)"**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد 05، الجزء 13، مصر، 2020.

27- صفيان بوفراش، **"أهمية التعليل الوجوبي للقرارات الإدارية في دولة القانون"**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013.

28- صفيان بوفراش، **"المساس بحق التقاضي في النزاع الإداري في ظل القانون الجزائري"**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد11، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016.

29- عادل بن عبد الله، **"مكانة الاجتهاد القضائي الإداري في التأسيس لدولة القانون"**، مجلة الاجتهاد القضائي،المجلد 02، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006.

30- عبد الرحمان بن جراد، عبد القادر غيتاوي، **"تناسب العقوبة التأديبية مع المخالفة التأديبية للموظف العام بين المشروعية والملائمة"**، مجلة الحقيقة، المجلد 21، العدد01، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، مارس 2022.

31- عبد الرحمان بن جيلاني، **"مفهوم دعوى الإلغاء وتمييزها عن الدعاوي الإدارية الأخرى"**، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد03، العدد01 ، 2020.

32- عبد القادر سلامي، **"المنهج في رحاب الترجمة والتفسير والتخريج"**، مجلة الآداب واللغات، العدد التاسع (عدد خاص بأعمال ملتقى المناهج)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2005.

33- عبد الكريم بن منصور، **"نظرة مفاهيمية للمرفق العام في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 01، العدد 02، المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر، 2016.

34- عبد المجيد بن يكن، **"المرافق العامة ونظامها القانوني في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد 03، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018.

35- علي شرفي، **"مشروع القانون المنظم لمهنة المحاماة في ظل العولمة"**، مجلة دراسات قانونية، العدد04، دار القبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

36- علي همدان طاهر محمد، **"مفهوم دعوى التعويض عن الأعمال القانونية للغدارة وتمييزها عن دعوى الإلغاء"**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد06، العدد01، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أفلو الأغواط، الجزائر، 2023.

37- عمار بوضياف، **"المعيار العضوي وإشكالاته القانونية في ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 03، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.

38- عواطف سماعلي، **"توزيع الاختصاص بين هياكل القضاء الإداري في الجزائر بعد الإصلاح القضائي 2022 واستحداث المحاكم الإدارية للاستئناف"**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تمنغاست، الجزائر، 2023.

39- فريدة أولمو، **"أخلاقيات الطب عند ابن سينا"**، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية"، المجلد 10، العدد 02، جامعة وهران 02، الجزائر، 2021.

40- فهيمة جلول، **"المستجدات الإجرائية في المادة الإدارية، دراسة على ضوء القانون 12-13 الذي يعدل ويتمم القانون 08-09 "**، مجلة العلوم القانونية والإدارية، المجلد 07، العدد 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022.

41- كريمة بوطابت، **"الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة في الجزائر والأنظمة المقارنة"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2019.

42- لحمر نعيمة، **"وقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة بالرفض بناء على أمر استعجالي (دراسة مقارنة)"**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشيخ الغربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016.

43- لمين بوعمرة، **"النظام القانوني للمنظمات المهنية"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لحضر الوادي، الجزائر، 2019.

44- مثنى حميد شهاب، **"مفهوم الوكالة والمحاماة في الشريعة والقانون ومشروعيتها وأهميتها"**، مجلة الدراسات التربوية العلمية، المجلد 03، العدد 18، كلية التربية، الجامعة العراقية، العراق، 2021.

45- محمد الصغير بن عربي، **"العمل النقابي ومهامه الاقتصادية والاجتماعية"**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019.

46- محمد الصغير سعداوي، **"الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة في ظل تجسيد المشرع الجزائري لمبدأ التقاضي على درجتين في المواد الإدارية عن طريق المحكمة الإدارية للاستئناف"** ، مجلة القانون والتنمية، المجلد 04، العدد 02، يوليو 2023.

47- محمد الكشبور، **"المهن القانونية الحرة: انطباعات حول المسؤولية والتأمين"**، المجلة المغربية للقانون واقتصاد التنمية، لعدد25عدد خاص حول

المهن القانونية الحرة، كلية العلوم القانونية-* والاقتصادية، جامعة الدار البيضاء، المغرب، 1991.

**48-** محمد بوسماح، **"الإرث الاستعماري للمفهوم القانوني للمرفق العام"**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد51، العدد02، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة الجزائر 01، الجزائر، 2014.

**49-** محمد ماجد ياقوت، **"النظرية العامة للقانون التأديبي"**، مجلة الأمن والقانون، العدد 02، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

**50-** محمد فتوح عثمان، **"مدخل لإجراءات المحاكمة التأديبية"**، مجلة العلوم الإدارية، العدد 01 ، الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية، القاهرة، 1994.

**51-** محمود يونس حمادة الحديثي، **ضوابط البيع بالمزايدة في الفقه الإسلامي**، مجلة سُرّ من رَأى للدراسات الإنسانية، المجلد06، العدد22، كلية التربية، جامعة سامراء، العراق، 2010.

**52-** محند بشير أمقران، **"تغير الاجتهاد القضائي بين النص والتطبيق"**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 41، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خذة الجزائر 01، الجزائر، 2004.

**53-** مليكة الصَّروخ وعبد الله ركالة، **"الهيئات المهنية بالمغرب"**، مجلة الشؤون الإدارية، العدد07، المغرب، 1987.

**54-** مليكة جامع، **"النظام القانوني للموثق في التشريع الجزائري"**، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2018.

**55-** نعيم خيضاوي، فتيحة باية، **"الجزاء التأديبي للموظف العام في قانون الوظيفة العامة الجزائري"**، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020.

**56-** نوال معزوزي، **"التسبيب الوجوبي للقرارات الإدارية تجسيد لمبدأ الوضوح الإداري"**، مجلة صوت القانون، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2017.

**57-** نور الدين زرقون، **"الطعن بالنقض في المواد المدنية بين الأثر غير الموقف والأثر الموقف"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، جوان 2018.

**58-** هشام باهي، مروان الدهمة، **"العقوبات التأديبية للموظف العام في التشريع الجزائري"**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019.

**59-** وليد رحماني، وليد شريط، **"خصوصية مبدأ شرعية الأخطاء المهنية في النظام التأديبي الجزائري"**، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 03، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2018.

**د- المداخلات:**

1- أمال حابت، **"المساءلة التأديبية للطبيب وفقا لمدونة أخلاقيات الطب الجزائري"**، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول المسؤولية الطبية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر 09-10 أبريل 2008، ص 201.

2- محمد محمد عبدو إمام، **"فكرة المصلحة العامة وتعلقها بالنظام العام في القانون الإداري"**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث: حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، يومي 21 و 22 أكتوبر 2019، القاهرة، مصر.

**7- المجلات:**

1- المجلة القضائية، العدد 03 لسنة 1990
2- المجلة القضائية ، العدد02 لسنة 1991
3- المجلة القضائية، العدد 04 لسنة 1992.
4- المجلة القضائية، العدد 01 لسنة 1993.
5- مجلة مجلس الدولة، العدد 02 لسنة 2002.
6- مجلة مجلس الدولة، العدد 04 لسنة 2003.
7- مجلة مجلس الدولة، العدد 08 لسنة 2006.
8- مجلة مجلس الدولة، العدد 09 لسنة 2009.
9- مجلة مجلس الدولة، العدد 10 لسنة 2012.
10- مجلة المحكمة العليا، العدد 02 لسنة 2008.
11- مجلة المحكمة العليا، العدد 01 لسنة 2011.
12- مجلة المحكمة العليا، العدد 02 لسنة 2013.
13- مجلة المحكمة العليا، العدد 01 لسنة 2014.
14- مجلة المحكمة العليا، العدد 02 لسنة 2016.

**8- المعاجم والقواميس:**

**1-** معجم القانون، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1999.
**2-** ابن عباد إسماعيل، المحيط في اللغة، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب، بيروت، 2015.

**3-** أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد 12، دار الصادر للطباعة والنشر، بيروت، 2009.

**4-** الفيروز آبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، المجلد 04، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.

**5-** زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2022.

**6-** محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، الطبعة الثانية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1988.

## 3- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

**a. Les livres:**

1- Alfred LEGAL et Jean BRETHE DE LA GRESSAYE, Le pouvoir disciplinaire dans les institutions, édition Sirey, Paris, 1988.

2- Allal HAMINI, Le control interne et l'élaboration du bilan comptable, OPU, Alger, 1993.

3- André DE LAUBADER, Traité de droit administratif, Tome 01, 7eme édition , L.G.A.J, Paris,1984.

4- André DE LAUBADÈRE, Jean Claude VENEZIA, Yves GAUDEMET, Traité de droit administratif ,Tome 1, 15eme édition, L.G.D.J ,France, 1999.

5- Charles DEBBASCH , Le droit administratif face à l'évolution de l'administration française , in Mélanges offerts à Marcel Waline, Le juge et le droit public , L. G. D. J. ,Paris, 1974.

6- Christophe GUETTIER, la responsabilité administrative, L.G.D.J, Paris, 1996.

7- Georges VEDEL, Pierre DEL VOLVE, Droit administratif, Tome 1, coll. Thémis, PUF, Paris, 1992.

8- Jaques CHEVALIER, L'analyse institutionnelle, PUF, Paris, France, 1981.

9- Jean Luc AUBERT, Introduction au droit, PUF collection, Paris, 2007.

10- Jean Marie AUBY, Roland DRAGO, Traité de contentieux administratif, L.G.D.J, Paris, 1984, p 367.

11- Jean Paul BUFECAN, Etudes de Déontologie comparée dans les professions organisées en ordres, J.C.P, France, 1962.

12- Jean REVERO, Droit administratif, 9éme édition, Dalloz, Paris, 1980.

13- Jeanne De POULPIQUET, Responsabilité des notaires ( civile , disciplinaire , pénale) ,1ere édition , Dalloz, Paris, 2003.

14- Marcel WALINE, Précis de droit administratif, 1er édition, Montchrestien, Paris, 1969

15- Michel ROUSSET, L'idée de puissance publique en droit administratif, Dalloz, Paris, 1960.

16- Michel ROUSSET, Les droits humains et l'Etat de droit, Remald , N°81-82 juillet – octobre 2008, Paris.

17- Maurice HAURIOU, La théorie de l'institution de la fondation, Cahiers de la Nouvelle Journée n°4, Paris, 1925.

18- Maurice HAURIO, Aux sources du droit, le pouvoir , l'ordre et la liberté, édition Bloud and Gay, Paris, 1933.

19- Rachid ZOUAIMIA, Marie Christine ROUAULT, Droit administratif, Berti Editions, Alger, 2009.

20- René CHAPUS, Droit administratif général, Tome 1, 9éme édition, Montchrestien, Paris, 1995.

21- René CONNOIS, La notion d'établissement public en droit administratif français, L.G.D.J, Paris, 1959.

**b. Les Thèses:**

1- Anne Marie LE BOS-LE POURHIET, **Les substitution de compétence en droit public français**, Thèse pour le doctorat en droit public, Université Paris 1, France, 1985.

2- Jean SAVATIER, **Etude juridique de la profession libérale**, Thèse pour le doctorat en droit, Université de Poitiers, 1940, édition spéciale, LGDJ, Paris, France, 1947.

3- Michel LASCOMBE, **Les ordres professionnels**, Thèse de doctorat d'Etat en droit public, Université de Robert Schuman, Strasbourg III, France ,1987

4- Philippe BIAYS, **La fonction disciplinaire des ordre professionnels**, Thèse pour le doctorat en droit, faculté de droit, Université de Rennes, France, 1949.

5 -Nathalie ALBERT, **L'institution ordinale**, Thèse pour le doctorat en droit public, Université de Tour, France, 1998

5- Solange PAJAUD-GUEGUEN, **Essai sur le pouvoir normatif des organismes de droit privé**, Thèse pour le doctorat en droit, Université des sciences sociales de Toulouse, France, 1995

**c. Les articles:**

1- Hélène AUBRY, **"Réglé déontologiques et loi**", Revue de recherche juridique droit prospectifs, n°03, Presse Universitaires, Marseille ,France , 2011.
2- Ramdan GENNAI ," **Le pouvoir disciplinaire relevant des ordres professions en Algérie**", Revue El- Mouathik, volume 02, n°02, Algérie, décembre 2013.

**d. Les revues:**

-Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, volume 25, N° 01, Alger, 1987, p 205.

**e. Cites électroniques:**

- https://www.cia.gov
- http://elearning.univ-djelfa.dz.
- https://www.marche-public.fr
- https://www.conseildetat.dz
- ttps://www.admincourt.gov
- https://www.almaany.com
- https://gallica.bnf.fr
- https://www.conseil-etat.fr
- https://www.unoa.dz
- https://www.ethique.gouv.qc.ca/fr
- https://www.larousse.fr
- https://www.legifrance.gouv.fr
- www.avocat-setif.org
- www.alu1994.org
- https://www.uianet.org/en
- https://www.uae.lu/fr
- https://dorar.net
- http://barreaumarrakech.ma
- ttps://www.admincourt.gov.

# قائمة الملاحق

**الملحق 01:** نموذج وكالة للتصويت

الاتحـــــاد الوطـــــني لمنظمـــــات المحاميـــــن
UNION NATIONALE DES ORDRES DES AVOCATS
المحكمة العليا، شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار الجزائر – الهاتف / الفاكس : 023.24.07.14 - 023.24.07.58
WWW.UNOA.DZ

منظمة المحامين
لناحية: .....

**نمـــوذج**

# وكـــــالة للتصويـــت

مصادق عليها من طرف مجلس الاتحاد بموجب مداولة
صادرة في: 2021/02/13 طبقا للمادة 108 من النظام الداخلي

- انا الممضي اسفله الاستاذ: .....
- محامي بمجلس قضاء: .....
- الكائن مقره المهني بالعنوان التالي: .....
- الحامل للبطاقة المهنية رقم: ..... صادرة في: .....
- أمنح هذه الوكالة للاستاذ: .....
- و الكائن مقره المهني بـ: .....
- للتصويت نيابة عني في انتخابات مجلس منظمة: .....
- المقررة يوم: .....
- سبب الغياب عن الحضور للتصويت .....

حرر في: .....

التوقيع مع الختم المهني
.....

- تم تسجيل هذه الوكالة بأمانة المنظمة في السجل المعد لهذا الغرض في: ..... تحت رقم: .....

تم التأشير عليها من طرف رئيس لجنة الاشراف عن الانتخابات الاستاذ .....

تأشيرة أمانة المنظمة

**ملاحظات:**
1/ لا تمنح الا وكالة واحدة (المادة 109 من النظام الداخلي).
2/ في حالة تعدد الوكالات تلغى جميع الوكالات و يعتبر الموكل غير مصوت (المادة 109 من النظام الداخلي).
3/ في حالة حضور الاصيل للتصويت تعتبر الوكالة ملغاة.
4/ لا يعتد باي وكالة أخرى مخالفة لهذا النموذج.

**الملحق 02:**

الاتحـــــاد الوطـــــني لمنظمـــــات المحاميـــــن
UNION NATIONALE DES ORDRES DES AVOCATS
المحكمة العليا، شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار الجزائر – الهاتف : 023.24.07.14 / الفاكس : 023.24.07.58
WWW.UNOA.DZ

# توصيات الجمعية العامة العادية للاتحاد المنعقدة بوهران يوم 14-10-2023

- إن الجمعية العامة للاتحاد الوطني لمنظمات المحامين المنعقدة يوم 2023/10/14 بنزل AZ بوهران.
- بناءا على المواد 108 — 109 — 110 — 111 — 112 — 113 من القانون 07/13 المؤرخ في 2013/10/29 المتضمن قانون مهنة المحاماة.
- بعد اكتمال النصاب القانوني وفقا للمادة 112 من القانون 07/13.
- بعد الاستماع للتقرير الادبي الذي تم عرضه من طرف السيد رئيس الاتحاد والمصادقة عليه بإجماع أصوات الأعضاء الحاضرين.
- بعد الاستماع إلى التقرير المالي الذي تم عرضه من طرف السيد أمين مال الاتحاد الاستاذ بلفضل عبد الناصر نقيب منظمة المحامين تيارت و المصادق عليه بإجماع الحاضرين.
- بعد الاستماع الى تدخلات أعضاء الجمعية العامة للاتحاد.
- تم تشكيل لجنة التوصيات وتمثيل كل منظمة حاضرة بعضو واحد من أعضائها.
- و بعد التشاور في سرية بين أعضائها خلصت الى التوصيات التاليـــــة :

1/ تثمن الجمعية العامة مواقف و مساعي الاتحاد بخصوص قانون الاجراءات الجزائية و العقوبات و الاجراءات المدنية و الادارية و سير قطاع العدالة دفاعا عن شرف المهنة و المحامي.

الاتحـــــاد الوطـــــني لمنظمـــــات المحاميـــــن
UNION NATIONALE DES ORDRES DES AVOCATS
المحكمة العليا، شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار الجزائر – الهاتف : 023.24.07.14 / الفاكس : 023.24.07.58
WWW.UNOA.DZ

2/ تطالب الجمعية العامة للاتحاد وزارة العدل بترسيم اللجان المستحدثة المشتركة بين وزارة العدل و الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين بشأن القوانين ذات الصلة بقطاع العدالة.

3/ تقرر الجمعية العامة الإبقاء على مقاطعة العمل القضائي معلقا في انتظار ما ستسفر عنه نتائج الاجتماعات مع وزارة العدل.

4/ تطالب الجمعية العامة من مجلس الاتحاد انشاء لجنة بغرض تعديل القانون الأساسي و النظام الداخلي لصندوق الدمغة.

5/ تدين الجمعية العامة بشدة العدوان الصهيوني الغاشم على سكان قطاع غزة و التي تعتبرها جرائم ضد الانسانية و جرائم إبادة جماعية و تكلف مجلس الاتحاد باتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل إخطار المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة ومعاقبة مرتكبيها.

6/ تماشيا مع بيان اتحاد المحامين العرب، تقرر الجمعية العامة للاتحاد تنظيم وقفة احتجاجية تضامنية مع ضحايا العدوان الصهيوني على قطاع غزة و ذلك يوم الاثنين 2023/10/16 على مستوى جميع الجهات القضائية عبر التراب الوطني.

7/ تؤكد الجمعية العامة على عدم متابعة المحامي جزائيا في القضايا المهنية التي تعتبر من الاختصاص الحصري لمنظمات المحامين.

8/ في اطار تفعيل التكوين المتواصل للمحامي المنصوص عليه في النظام الداخلي، تدعو الجمعية العامة الاتحاد لاعداد برنامج تكويني.

9/ المطالبة باخضاع الشركات المدنية للمحامين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

عن الجمعية العامة للاتحاد
رئيس الاتحاد
النقيب طاوس ابراهيم

**الملحق رقم 03**: يحدد قيمة دمغة المحاماة ونموذجها.

| الجهة القضائية | قيمة الدمغة | ملاحظات |
|---|---|---|
| المحكمة | 200 دج | قيمة الدمغة في الأوامر على العرائض<br>بالنسبة لجميع الجهات القضائية : 100 دج |
| المجلس القضائي<br>والمحكمة الإدارية<br>والجهات القضائية العسكرية | 400 دج | |
| محكمة الجنايات<br>والمحكمة العليا<br>والمحاكم الإدارية للاستئناف<br>ومجلس الدولة<br>ومحكمة التنازع | 500 دج | |

**نموذج دمغة المحاماة**

**الملحق :04**



اتحاد منظمات المحامين الجزائريين
منظمة المحامين سطيف قصر العدالة
مكتب 036.93.96.31 فاكس 036.84.56.67
ordre.setif@gmail.com www.avocat-setif.org

# نموذج عقد عمل للمحامي بأجر

## مستوحى من القانون رقم 13-07 الصادر في: 2013/10/29 والمتعلق بتنظيم مهنة المحاماة وكذا النظام الداخلي والقانون 90 -11 المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم: 94 -03 والأمر 21/96 والأمر 02/97 المتعلقة بعلاقات العمل

---

عقد عمل محام أجير لمدة محددة:

اللقب والاسم (المكتب المستخدم):.....

العنوان .....

اللقب والاسم (المحام الأجير):.....

العنوان.....

والمتخذ موطنا له بالمكتب المستخدم

في اطار الممارسة المهنية أبرم الطرفان هذا العقد طبقا لأحكام القانون 07/13 المؤرخ في: 2013/10/29. وكذا النظام الداخلي المحدد لمبادئ أخلاقيات المهنة ومراعاة أحكام القانون 11/90 المؤرخ في: 1990/04/21 المتعلق بعلاقات العمل الفردية والجماعية المعدل والمتمم بالأمر 29/91 والمرسوم التشريعي 03/94 والأمر 21/96 والأمر 02/97.

أولا: الالتزام – المدة

يلتزم الأستاذ: ..... المحامي المسجل بجدول المحامين بسطيف أن يمارس بموجب هذا العقد في إطار نظام الأجر لدى مكتب الاستاذ المستخدم ابتداء من تاريخ التسجيل بمنظمة المحامين بسطيف.

المادة1/

أسس هذا العقد لمدة غير محددة وفقا للمادة 81 من القانون 07/13 والتي تنص ( يكون هذا العقد مكتوبا ويخضع للمراقبة المسبقة من طرف النقيب. تودع خلال الخمسة عشر يوما من تاريخ ابرام العقد او تعديل احد عناصره الجوهرية. نسخة منه لدى مجلس المنظمة المسجل بها المحامي بأجر مقابل وصل استلام).

المادة 2/

تشكل الثلاثة أشهر الأولى لتنفيذ هذا العقد فترة تجربة والتي يمكن تجديدها وخلاف ذلك يخضع للشروط المنصوص عليها بأحكام القانون 11/90 المشار إليه أعلاه

**ثانيا: شروط الممارسة:**

**أ- التزامات الاستاذ المستخدم:**

**المادة 3/**

يتعهد مكتب الأستاذ المستخدم بتقديم المعلومات المساعدة. الاستشارة للأستاذ الأجير قصد اكتساب التكوين المهني وأخلاقيات المهنة وفسح له مجال التكوين الإجباري واكتساب التخصص - ويكون المحامي المستخدم مسؤولا مدنيا عن الأخطاء المهنية المرتكبة من طرف المحامي بأجر تطبيقا لمقتضى المادة 83 من قانون تنظيم المهنة. خلال كافة فترة العقد يتعهد الأستاذ المستخدم بتمكين الأستاذ الأجير من القيام بواجباته المهنية في إطار المساعدة القضائية والتعيين التلقائي. بشرط ألا تتعارض مع مصالح قضايا مكتب المستخدم.

**المادة 4/**

لا يجوز للمحامي المستخدم أن يكلف المحامي الأجير بمهام تتعارض وما يمليه الضمير.

**ب-التزامات المحامي الأجير:**

**المادة 5/:**

يتوجب على المحامي الأجير الامتثال لالتزامات التكوين الإجباري المستمر وفقا لما تم النص عليه بالمادة التاسعة من 07/13 فقرة 2 ( يجب على المحامي أن يحسن مداركه العلمية باستمرار وهو ملزم بمتابعة كل البرامج التكوينية والتحلي بالمواظبة والجدية خلالها).

**المادة 6/:**

تطبيقا لأحكام المادة 80 من القانون رقم: 07/13 يمنع على المحامي أن يكون له موكلين خاصين به في حين يعهد لهذا الاخير في اطار المساعدة القضائية او التعيين من طرف المنظمة لا يعد من قبيل توكيل خاص به وفقا للمرسوم التنفيذي 375/11 المؤرخ في 2011/11/12.

**المادة 7/:**

للمحامي الأجير تنظيم نشاطه بكل حرية مع مراعاة احترام التسيير الجيد لمكتب المحامي المستخدم.

**ثالثا: توقيت العمل:**

**المادة 8/:**

يجب على المحامي الأجير أن يكرس كامل وقته المحدد قانونا بمكتب الأستاذ المستخدم باستثناء الوقت المخصص لالتزامات المساعدة القضائية والتعيين التلقائي والزامية التكوين المستمر.

أو يفرر الطرفان وقتا جزافيا للشروط المقرر لمدة العمل القانونية المحددة بالأمر 03/97.

أو في حالة تولي المحامي الأجير مسؤوليات ذات أهمية يترتب عنها استقلالية كبيرة في تنظيم وقته لتمكينه من اتخاذ قرارات في إطار واسع ومستقل فإنه يتقاضى أجرا يحد أقصى المحدد في نظام الأجور المتبع في المؤسسة طبقا لأحكام قانون العمل ويصبح المحامي الأجير يملك صفة إطار مسير وغير خاضع للأحكام المتعلقة بمدة العمل.

**رابعا الشروط المالية:**

**أ- الأجر:**

**المادة 9/:**

يتقاضى المحامي الأجير أجرا جزافيا سنويا خام يقدر ب..... يدفع بأقساط شهرية ( صافيا) بعد خصم مستحقات الضمان الاجتماعي والضرائب بمبلغ: ..... وتدفع تعويضات المساعدة القضائية والتعيين التلقائي للمحامي الأجير.

**المادة 10/:**

يستلم المحامي الأجير فورا بتبرير تعويض كافة المصاريف المهنية وبالخصوص التنقل والإجراءات المنجزة لفائدة مكتب المستخدم المعهود له بها من طرف هذا الأخير.

**ب- العطل – المرض – الأمومة:**

**المادة 11/:**

يستفيد المحامي الأجير من العطل المدفوعة الأجر وفقا لأحكام المادة 33 وما بعدها من القانون 90-11 المعدل والمتمم والمحددة للراحة والعطل القانونية.

وبخصوص المرض أو الأمومة تطبق أحكام المادة 53 وما يليها من القانون 11/90 المعدل والمتمم.

**خامسا إنهاء العمل:**

**المادة12/:**

يخضع التسريح شكلا وموضوعا لتنظيم الاتفاقية بشأن توقيف عقد العمل والإشعار المسبق وتعويض التسريح كما هو مبين بأحكام القانون 90-11 المتمم والمعدل.

**المادة 13/:**

بإنهاء عقد العمل يتوجب على المحامي الأجير الامتناع عن ممارسة أي منافسة غير المشروعة والإخلال بما تقتضيه أخلاقيات المهنة والامتناع عن تولي قضايا سبق أن عالجها لدى مكتب المستخدم في إطار هذا العقد ولا يمكن له ذلك إلا بعد مرور 2 سنتين طبقا لأحكام المادة 82 من قانون تنظيم المهنة رقم 07/13.

وفي حالة تعيينه في إطار المساعدة القضائية أو التعيين التلقائي يلزم بإخطار النقيب قصد استبداله.

اتحاد منظمات المحامين الجزائريين
منظمة المحامين سطيف قصر العدالة
هاتف: 036.93.96.31 فاكس: 036.84.56.67
ordre.setif@gmail.com www.avocat-setif.org

المادة 14/:

يلتزم أطراف العقد بإخطار المنظمة كتابيا بشأن إنهاء العقد ويتعين على المحامي الأجير الإعلام عن عنوانه الجديد خلال أجل شهر واحد بدء من إنهاء العقد

سادسا: تحكيم النقيب:

المادة 15/:

يخضع النزاع بشأن عقد العمل وجوبا لتحكيم النقيب وفقا لشروط المادة 84 من القانون 07/13 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة بما في ذلك كل إشكال بشأن تغيير وتنفيذ وإنهاء هذا العقد والتي تنص ( تعرض النزاعات الناشئة عن عقد العمل على النقيب وتكون قراراته قابلة للاستئناف أمام مجلس الاتحاد وفي حالة فشل ذلك يصرف الأطراف لاتخاذ ما يرونه مناسبا).

سابعا: رقابة العقد من طرف نقيب المنظمة:

المادة 16/:

نقيب المنظمة يملك صلاحية مراقبة مدى صلاحية هذا العقد وفقا للفقرة الأخيرة من المادة 81 من القانون 07/13 والتي تنص ( يمكن أن يقوم خلال أجل شهر باعذار المحامي المستخدم بموجب رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالاستلام بتعديل عقد العمل لمطابقته مع هذا القانون وقواعد المهنة).

تم بثلاث نسخ

بسطيف في .....

الامضاءات:

المحامي المستخدم المحامي الأجير

**الملحق 05:**

الاتحـــاد الوطـــني لمنظمـــات المحاميـــن
UNION NATIONALE DES ORDRES DES AVOCATS
المحكمة العليا، شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار الجزائر - الهاتـف : 023.24.07.14 / الفاكس : 023.24.07.58
WWW.UNOA.DZ

قسنطينة في: 2022/01/08

# مداولة الجمعية العامة غير العادية للاتحاد الوطني لمنظمات المحامين المنعقدة يوم: 2022/01/08 بنادي المحامين قسنطينة

- بناء على المواد 109، 110 و 113 من قانون تنظيم مهنة المحاماة و المواد 123 124 و 125 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة.
- و بعد اكتمال النصاب القانوني.
- بعد الاستماع إلى التقرير الأدبي للسيد رئيس الاتحاد الذي عرض من خلاله التدابير المجحفة المتخذة في حق المحامين بموجب قانون المالية الجديد لسنة 2022 و التي تتضمن على وجه الخصوص:

1- رفع نسبة الضريبة من 12% إلى أزيد من 50% بشكل غير مبرر.
2- استحداث إجراءات بيروقراطية غير فعالة و مرهقة للمحامي.
3- التمييز بين الخاضعين للضريبة إذ يتم إعفاء الموظفين و المستخدمين من الدخل على الضريبة (IRG) إذا كان الدخل السنوي يساوي 360 ألف دج بينما المحامي يخضع لهذه الضريبة في حدود 240 ألف دج.
4- بالنسبة للتكاليف و المصاريف المخصومة في حالة عدم الإثبات حددت بـ 10% بينما بعض الخاضعين للضريبة حددت بـ 30%.

بعد عرض الرئيس للمساعي التي قام بها الاتحاد لدى السلطات المعنية منذ شهر أوت 2021 لاستحداث الضريبة من المصدر التي تحقق العدالة الجبائية للمحامي و مصلحة الخزينة العمومية و المتقاضي على حد سواء.

بعد المناقشة القانونية بين أعضاء الجمعية العامة للاتحاد و بعد المداولة وفقا للقانون أصدرت و بأغلبية الأصوات القرارات التالية:

**أولا:** تمسك الجمعية العامة للاتحاد بضرورة استحداث نظام الضريبة من المصدر بالنسبة للمحامي كونه إجراء عادل و فعال و يحقق العدالة الجبائية و مصلحة الخزينة العمومية.

**ثانيا:** تحمل الجمعية العامة للاتحاد مسؤولية الانسداد الحاصل لوزير المالية لغلقه باب الحوار رغم المراسلات العديدة المبلغة له و التي بقيت بدون جدوى.

**ثالثا:** رفض الخضوع للنظام الجبائي الوارد في قانون المالية لسنة 2022 مع اتخاذ الإجراءات القانونية بهذا الخصوص.

**رابعا:** المقاطعة الشاملة لكافة أشكال العمل القضائي ما عدا ما تعلق منها بالآجال و المواعيد إلى حين صدور قرار مخالف و ذلك ابتداء من يوم الخميس الموافق لـ: 2022/01/13.

**خامسا:** تدعو الجمعية العامة للاتحاد السيد رئيس الجمهورية بما له من صلاحيات لاتخاذ الإجراءات المؤقتة اللازمة لإيجاد الحلول المناسبة و اعتماد نظام الضريبة من المصدر في قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

**سادسا:** تفوض الجمعية العامة مجلس الاتحاد لاتخاذ ما يراه مناسبا بشأن القرارات اللازمة مستقبلا بناء على أية مستجدات.

عن الجمعية العامة للإتحاد

رئيس الإتحاد

النقيب طايري ابراهيم

**الملحق 06:**

# الإتحاد الوطني لمنظمات المحامين


الاتحـــــاد الوطـــــني لمنظمـــــات المحاميـــــن
UNION NATIONALE DES ORDRES DES AVOCATS
المحكمة العليا، شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار الجزائر – الهاتـف: 023.24.07.14 / الفاكـس: 023.24.07.58
WWW.UNOA.DZ


مكتب الرئيس

في: 2024/02/02

## بيـان رئيـس مجلـس الاتحـاد

اليوم الموافق لـ 02 فيفري 2024، و على الساعة الثالثة بعد الزوال بمقر المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي، تم بتوفيق من الله وحمده إيداع اولى البلاغات أمام مكتب السيد المدعي العام بذات المحكمة ضد المتورطين في ارتكاب جرائم الابادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني.

استند البلاغ المتعلق بجرائم الابادة الجماعية، على مجموعة من التوثيقات التي تم جمعها والتي اشتملت على عدد من الصور و الفيديوهات الموثقة التي تثبت كل هذه الجرائم و الملتقطة بعين المكان من مصادر موثوقة و معترف لها بالمصداقية، ومراجع التصريحات الرسمية لقادة الاحتلال المتضمنة اقرارات و اعترافات علنية بارتكاب هذه الجرائم و حتى الدعوة الى ذلك، كما اشتمل على مجموعة من السندات الرسمية الصادرة عن جهات أممية وعن منظمات دولية معترف لها بالحياد و النزاهة و ايضا على قرار محكمة العدل الدولية التاريخي الصادر بتاريخ 26 جانفي 2024، و الذي اعترف بوجود قرائن كافية تفيد ارتكاب جرائم ابادة جماعية في الاراضي المحتلة و أمر المحتل باتخاذ التدابير و الاجراءات الاحترازية المذكورة في القرار قبل الفصل في الموضوع.

جاء هذا البلاغ المنبثق عن توصيات ندوة الجزائر "العدالة للشعب الفلسطيني" والموقع من طرف الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين الجزائريين الذي يضم 65.000 محامي، ومن طرف النقابة الوطنية للقضاة الجزائريين ممثلة من طرف رئيسها والتي تضم 6.300 قاضي، وكذا نقابة المحامين الفلسطينيين التي تضم 14.000 محامي، ونقابة المحامين الاردنيين التي تضم 17.000 محامي، ومنظمة المحامين بتونس والتي تضم 9170 محامي، ونقابة المحامين الموريتانيين والتي تضم 387 محاميا، ليجسد و يكرس دعوة السيد رئيس الجمهورية لكل أحرار العالم ولرجال القانون لاتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة من اجل متابعة مرتكبي الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، وكذا توصيات ندوة الجزائر وتوصيات الجمعية العامة العادية للاتحاد المنعقدة بوهران.

ان الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين الجزائريين وكل المنظمات الموقعة على هذا البلاغ تشكل فريق دولي لمتابعة الكيان الصهيوني عن الجرائم التي يرتكبها في كل لحظة في غزة ويدعو كل المحامين والمنظمات وكل احرار العالم للانضمام الى هذا التحالف الدولي من اجل متابعة المتورطين وتوقيع العقاب عليهم نصرة للقانون الدولي وللإنسانية جمعاء.

عاشت فلسطين حرة مستقلة و عاصمتها القدس الشريف.

رئيس الاتحاد

النقيب ابراهيم طايري

الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين * الرئيس * U. N. O. A

**الملحق 07:**

ثالثا: مقاطعة العمل القضائي لمحكمة الجنايات الإبتدائية و الإستئنافية و الأحداث كمرحلة أولى ابتداء من يوم الإثنين 2022/04/18 إلى غاية إشعار أخر.

رابعا: مقاطعة التعامل مع المديرية العامة للضرائب لتراجعها عن الإتفاق الحاصل بين الطرفين بتاريخ 2022/01/24.

خامسا: يدعو مجلس الإتحاد السيد رئيس الجمهورية للتدخل في إطار صلاحيته الدستورية.

حرر بالجزائر يوم في 2022/04/14

عن مجلس الاتحاد
رئيس الاتحاد
الأستاذ/ طايري إبراهيم

# الملحق 08:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المكتب العمومي للتوثيق
للأستاذ/[redacted]
شارع الأمير عبد القادر ( تبسة)
هاتف / [redacted]
فاكس / [redacted]

بسم الله الرحمن الرحيم

## القانون الأساسي لـ" الشركة المدنية المهنية للمحاماة عشي"

لدى الأستاذ/[redacted] ، الموثق بتبسة ، الممضي أسفله .

## حضر

01) السيد/ [redacted]، ابن [redacted] وابن [redacted] ، محام، الساكن بحي سكانسكا عمارة رقم 10 (تبسة) المولود بقايس (ولاية خنشلة) ، بتاريخ [redacted] من شهر [redacted] سنة ألف وتسعمائة وتسعة و سبعين ([redacted]) ، حسب شهادته للميلاد رقم [redacted] وحسب رخصته للسياقة المسلمة له من دائرة تبسة ، بتاريخ [redacted] ، تحت رقم [redacted]12/07، جزائري الجنسية ، سليم أهلية التعاقد .-

- محام معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة بموجب قرار من السيد وزير العدل ، مؤرخ في [redacted] تحت رقم : [redacted]-

02) السيدة/ [redacted] (المدعوة [redacted]) محام، ابنة [redacted] وابنة [redacted] ، [redacted] ، الساكنة بحي سكانسكا عمارة رقم 10 ( ولاية تبسة) ، المولودة بعين البيضاء (ولاية أم البواقي) ، بتاريخ التاسع عشر من شهر مارس سنة ألف و تسعمائة و تسعة وسبعين ([redacted]) ، حسب شهادتها للميلاد رقم [redacted]00 ، وبطاقتها للتعريف الوطنية المسلمة لها من دائرة عين البيضاء ، بتاريخ 2003/10/13 ، تحت رقم [redacted] ، جزائرية الجنسية سليمة أهلية التعاقد .-

- الحاضران بصفتهما العضوين المؤسسين لشركة المحاماة التي قررا تسميتها"شركة المحامان [redacted]" كما سياتي بيانه فيها بعد ، صرحا أنهما سبق لهما ان اجتمعا في جمعية عامة تاسيسية وفق لما ينص عليه النظام الداخلي لمهنة المحاماة لغرض إنشاء شركة مدنية – مهنية تخضع للأحكام المقررة بالمواد : 418 من القانون رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم و كذا أحكام المادتين 07 و08 و المواد 94 إلى غاية 108 من القانون رقم 04/91 المؤرخ في 08 جانفي 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة و كذا أحكام المواد 174 إلى غاية 192 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة الصادر بموجب القرر الوزاري المؤرخ في 04 سبتمبر 1995 و لهذا القانون الأساسي ، و إستجابة لطلبهم شرع الموثق الممضي أسفله ، في تحرير القوانين الأساسية لهذه الشركة كما يلي :-

### الباب الأول ، الشكل –الموضوع – التسمية- المقر – المدة

الشكل / المادة الأولى :-

- بموجب هذا العقد تم بين الشركاء المذكورين اعلاه او الشركاء الذين يمكن لهم الالتحاق بهذه الشركة مستقبلا تم تاسيس شركة مدنية مهنية للمحاماة تخضع للأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول على مثل هذا النو من الشركات (الشركات المدنية و الشركات التجارية) لاسيما احكام المادة : 418 و ما يليها من الامر رقم 58/75 المؤرخ في 25 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم و كذا أحكام المادتين 07 و08 و المواد 94 إلى غاية 108 من القانون رقم 04/91 المؤرخ في 08 جانفي 1991 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة و كذا أحكام المواد 174 إلى غاية 192 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة الصادر بموجب القرر الوزاري المؤرخ في 04 سبتمبر 1995 و لهذا القانون الاساسي.-

عقد /القانون الأساسي للشركة المدنية المهنية للمحاماة [redacted]
بتاريخ :
[redacted]
فهرس رقم :
[redacted]

ضريبة الطابع المحصل لفائدة الخزينة

الورقة الأولى .../..

الموضوع/المادة الثانية :- - - - - - -

فضلا عما هو منصوص عليه في المواد :07 و08 من القانون 04/91 المؤرخ في 08 جانفي 1991 المتضمن تنظيم المحاماة والتي تحدد مهام المحامي الممارس بصفة فردية ، فان هذه الشركة تهدف الى الممارسة المشتركة لنشاط المح
كما هو منصوص عليه في المواد94 إلى غاية 108 من نفس القانون و كذا المواد 174 إلى غاية 192 من القرر الو
المؤرخ في 04 سبتمبر 1995 المتضمن الموافقة على النظام الداخلي لمهنة المحاماة .- - - - - -

التسمية/المادة الثالثة :- - - - - - -

- تحمل هذه الشركة المدنية للمحاماة التسمية الآتية : شركة المحاماة [redacted] - - - - - -
و عند الإقتضاء تضاف اسماؤهم و لا يجوز ان تسمى بخلاف ذلك .- - - - - -

- و يظل الشركاء مسجلين حسب ترتيبهم في جدول المحامين و يكون إسم كل شريك متبوعا بعبارة تتضمن ع
شركة المحاماة التي هو عضو فيها ولا بد ان يعقب إسم الشريك بالعبارة التالية : "عضو شركة محاماة" - - - -

المقر/المادة الرابعة :- - - - - - -

تم تحديد المقر الرئيسي للشركة بـ : نهج الأمير عبد القادر ، مقابل اكمالية ابن باديس (بلدية تبسة) .- - - -
دائرة اختصاص مجلس قضاء تبسة .- - - - - -

المدة/ المادة الخامسة : - - - - - - -

- تم تحديد مدة الشركة بتسع وتسعون (99) سنة تسرى ابتداء من تاريخ اتمام اجراءات الاعلان و الشهر المنصو
عليها قانونا .- - - - - -

## رأسمال الشركة – التقديمات- حصص الإشتراك

رأسمال الشركة / المادة السادسة - - - - - - -

حدد راسمال الشركة بمبلغ قدره ثلاثون ألف (30.000 دج)دينار جزائري .- - - - - -
على شكل حصص نقدية مقسم الى ثلاثين (30) حصة بقيمة ألف ( 1.000 دج ) دينار جزائري لكل واحدة مرقمة
01 الى 30 و كلها حصص نقدية .- - - - - -

التقدمات /المادة السابعة :- - - - - - -

1) قدم السيد /[redacted] عشرة ألف (15.000 دج ) دينار جزائري .- - - - - -

2) قدمت السيدة /[redacted] مبلغ خمسة عشرة ألف (15.000 دج ) دينار جزائري .- - - - - -

المجموع : ثلاثون ألف (30.000 دج ) دينار جزائري .- - - - - -

ووفقا للقانون اودع الشركاء المؤسسون هذا المبلغ بين يدي الموثق الممضي اسفله ، والذي بدوره سيودعه بمعرفته بحسـ
الزبائن المفتوح لدى خزينة الدولة لولا ية تبسة .- - - - - -

توزيع الحصص /المادة الثامنة :- - - - - - -

- مقابل للتقديمات المبينة انفا ، فقد اسندت الحصص للشريكين المؤسسين كالتالي :- - - - - -

1) للسيد /[redacted] .(15) حصة مرقمة من 01الى 15 بقيمة إجمالية قدرهاخمسة عشرة ألف (15.000 دج
دينار جزائري .- - - - - -

2) للسيدة /[redacted] ، (15) حصة مرقمة من 15 الى 30 بقيمة إجمالية قدرهاخمسة عشرة ألف (15.000 دج
دينار جزائري .- - - - - -

المجموع : 30 حصة مرقمة من 01 إلى 30 بقيمة إجمالية قدرها ثلاثون ألف (30.000 دج ) دينار جزائري .- - -

التنازل عن حصص الإشتراك / المادة التاسعة :- - - - - - -

- يمكن لاي شريك التنازل جزئيا او كليا عن حصصه في الشركة لمحام عضو في الشركة او للشركة نفسها على ا
قرار تتخذه الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلاثة أرباع (3/4) الحصص المنتجة للفوائد .- - -

- دون الاخلال باحكام النظام الداخلي للمحاماة بين الشركاء على انه : - - -

- في حالة التنازل لمحام اجنبي عن الشركة فيتم الاتفاق على ذلك بين الشركاء باغلبية ثلاثة ارباع(4/3)الحصص المنتجة للفوائد و في حالة النزاع يحتكم الاطراف للنظام الداخلي للمحاماة .-

و في كلتا الحالتين يتعين مراعاة الاوضاع و الاشكال المقررة في التشريع و التنظيم الساري المفعول على التنازل عن حصص في مثل هذا النوع من الشركات -

- ان الحقوق المتصلة بحصص الاشتراك المتنازل عنها يتبعها مهما كان الشخص الذي تؤول اليه و يترتب على امتلاك حصص الاشتراك الخضوع للقانون الاساسي و للقرارات التنظيمية المتخذة من قبل هيآت الشركة .-

## إدارة الشركة – الجمعية العامة

**الجمعية العامة العادية – الجمعية العامة الإستثنائية، محاضر الجمعيات العامة .-**

**إدارة الشركة/المادة العاشرة:-**

بموجب هذا العقد تم تعيين **الاستاذ /** [redacted] ، العضو الشريك منتدبا للادارة لمدة غير محددة وحددت صلاحياته كما يلي : تسمية عمال الشركة و ترقيتهم و تقدير مكافآتهم و توقيفهم و عزلهم و شراء التجهيزات و المعدات و لوازم المكاتب و ابرام سائر العقود و التعهدات فيما يعود الى شؤون الشركة و ايداع و سحب اموال الشركة بكل مصرف بالخزينة العامة أو أي مؤسسة مالية ، و تقدير أي تحويل دين و تحقيقه و التنازل في حق الشركة عن حقوق الامتيازات رهون الحيازة و دعاوي الفسخ و غير ذلك من الحقوق العينية على إختلاف انواعها و الرضا برفع كل قيد حجز التعويض و غير ذلك ، كل ذلك باثبات الوفاء او بدونه و تسليم و تسلم الرسائل و الطرود و السندات الواردة باسم الشركة سيما مراسلات الجهات المتعامل معها على مختلف انواعها و الهيآت المهنية و كل المصالح الاخرى المتعامل معها في اطار النشاط الاعتيادي لشركة المحاماة و من وكل مصلحة ،غير ان الاستدانة عن طريق الاقتراض من البنك شراء المحلات المعدة للاستعمال المهني لغرض استغلالها كمقرات للشركة و اقتناء منقولات ذات الأهمية ، كل هذه التصرفات تخضع وجوبا لقرارات الجمعيات العامة .-

- و كل هذه الاستثناءات لا تتم إلا برضا جميع الشركاء او يتخذونه باغلبية ثلاثة ارباع (4/3) الحصص المنتجة للفوائد غير انه و نظرا لطبيعة موضوع الشركة يعد كل شريك منتدب للإدارة ، و لكل شريك ان ينفرد باعمال الإدارة المعتادة في مثل هذا النوع من الشركات على ان يكون لكل واحد من باقي الشركاء الحق في الاعتراض على ذلك العمل قبل إنجازه وان يكون الحق لاغلبية الشركاء اما اذا وقع الاتفاق على ان تكون قرارات الشركاء بالإجماع او بالأغلبية فلا يجوز الخروج على ذلك ما عدا في الحالات الإستعجالية التي تهدد بخسارة جسيمة لا تعوض.-

و لهم في هذا الصدد التوقيع باسم الشركة بالعبارات التالية ، عن (شركة المحاماة [redacted] )يليها لقب و امضاء المسير المسيرين في كل العقود و المراسلات و المحاضر و الاستدعاءات وكل الاوراق و الوثائق الاخرى التي لها علاقة بممارسة مهام المحاماة في اطار الشركة .-

- و لمسير او مسيري الشركة - في كل امر لا تعتبر فيه شخصيته محل اعتبار ولا يتطلب- فيه وجوب حضوره الشخصي و لا يتعارض وواجبات السر المهني ، الحق في اقامة نائب عنهم في شؤون الادارة المعتادة كما هو منصوص عليه في احكام المادة 573من قانون المدني الجزائري سيما مايلي :-

القيام بمهمة تمثيل الشركة أمام إدارة مصالح الضرائب (مكتب التسجيل التحصيل الوعاء الخزينة العمومية المحافظة العقارية )البريد و المواصلات و المحاكم و المجالس القضائية و كل الأشخاص المعنوية البلدية او الولاية التنظيمات المهنية و المرافق الادارية و الشركات العمومية و الخاصة -

و الاشخاص الطبيعيين المتعامل معهم من طرف شركة المحاماة و إيداع و إرسال الملفات و الوثائق و الرسائل سو العادية منها او الموصى عليها و كذلك [redacted] مختلف انواعها و الطرود البريدية و استلام- نيابة ع شركة المحامين –كل العقود و [redacted] باسمهم و الاستدعاءات و الرسائل المضمنة و الطر البريدية و قبض كل مبلغ مالي [redacted] زبائن الشركة) وإعطاء الابراء عن ذلك و تقديم إستخراج و طلب كل وثيقة لها علاقة [redacted]

الجمعيات العامة /المادة الحادية عشر - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -

تتكون الجمعية العامة من مجموع الشركاء بمقتضى تكوينها القانوني فهي تمثل و تلزم عموم الشركاء و لكل شريك الحق في حضور الجمعية العامة عن طريق الأصالة او النيابة و لا يمكن ان يمثل احد الشركاء الا من قبل محام شريك و في حالة التصويت بالوكالة فان الشريك الوكيل لا يتمتع الا بصوته فضلا على صوت موكل واحد فقط و يشترط لصحة النيابة ان تكون ثابتة بتوكيل كتابي.- - - - - - - - - - - - - - - - - -

يمكن ان يحضر اجتماعات الجمعية العامة بصوت استشاري الاشخاص المذكورين فيما يلي :- - - - - - - -

- محاسب الشركة ؛- - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -

- - مستشارين مختصين قد تلجا الشركة لخدمتهم لضمان حسن سيرها فيما لا يتعارض وواجبات السر المهني كل ذلك في إطار التشريع و التنظيم المعمول به - - - - - - - - - - - - - - - - -

الجمعية العامة غير العادية / المادة الثانية عشر : - - - - - - - - - - - - - - - - - -

تتشكل الجمعية العامة غير العادية من ثلثي اعضاء الشركة الحاضرين او الممثلين لثلاثة ارباع اعضاء الشركة الحاضرين اوالممثلين و لا يجوز اتخاذ القرارات التي تعدل القوانين الأساسية للشركة الا بحضور أغلبية الأعضاء الممثلين لثلاثة ارباع (4/3) الحصص المنتجة للفوائد غير ان رفع راسمال الشركة لا يتم الا باجماع الشركاء و يخضع كل تعديل للقانون الاساسي للشركة لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي للمحاماة- - - - - - - - -

و اذا لم يكمل هذا النصاب تنعقد الجمعية العامة الثانية في غضون خمسة عشر يوما التي تلي الاجتماع الأول ، و تتداول الجمعية الثانية ، بصفة صحيحة اذا اجتمع نصف اعضاء الشركة و لا يقتضي أى نصاب على اثر الاستدعاء الثالث و تتخذ قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأصوات المعبر عنها - - - - - - - - - - -

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية ، تتولى الجمعية العامة غير العادية فحص كل مسألة تمس وجود و سير الشركة و التداول على الخصوص في تعديل القوانين الأساسية للشركة و المصادقة على انسحاب الشركاء و قبول أعضاء جدد و تقرير إبعاد الشركاء - - - - - - - - - - - - - - - - - - -

دورية الاجتماعات/ المادة الثالثة عشر- - - - - - - - - - - - - - - - - - -

تجتمع الجمعية العامة بصفة اجبارية في دورة عادية مرتين في السنة تكون احداهما في الفصل الذي يلي نهاية السنة المالية، و علاوة على ذلك فانها تجتمع في دورة غير عادية ، كلما اقتضى ذلك ضمان حسن سير الشركة و ذلك بناء على مبادرة من مسير الشركة ، او بطلب يحرره نصف الشركاء على الاقل ، او بطلب من محاسب الشركة .- - -

إستدعاء الجمعيات العامة و إنعقادها /المادة الرابعة عشر : - - - - - - - - - - - - - - - - -

تبلغ استدعاءات كل الأعضاء في الشركة للجمعية العامة قبل 15 يوم على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع المقرر و ذلك برسالة موصى عليها مع الإعلام بالوصول تتضمن جدول الأعمال او بكل وسيلة تفيد استلام كل شريك الاستدعاء الموجه له لهذا الغرض .- - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -

- يتراس الجمعيات العامة الشريك المسير و في حالة عدم حضوره يعين الشركاء الحاضرون احد اعضاء الشركة ليدير اشغال الجلسة و لهذا الأخير ان يستعين بشريك او اكثر للقيام بمهمة فرز الاصوات و لا يمكن التداول في أي موضوع خارج عن جدول الاعمال غير انه للجمعية العامة حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تنكشف اثناء الاجتماع

- مع مراعاة احكام قانون الشركات المدنية المهنية و قانون تنظيم مهنة المحاماة و النظام الداخلي له تكون القرارات الصادرة عن الجمعيات العامة ملزمة لجميع الشركاء سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات او غائبين او مخالفين ، و على المسير او المسيرين تنفيذ قرارات الجمعية العامة .- - - -

محاضر الجمعيات العامة / المادة الخامسة عشر - - - - - - - - - - - - - - - - - -

لكل شريك يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال .- - -

و يحرر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور و توافر نصاب الانعقاد ، يوقع عليه كل الأعضاء الحاضرين يتضمن مكان و تاريخ الاجتماع و الجدول المفصل لاشغال الجلسة و هوية الاعضاء الحاضرين و صفاتهم و ملخص عن المناقشات و

نص القرارات المعروضة للتصويت ونتائجه و يقيد هذا المحضر في سجل خاص يرقم و يوقع مسبقا من قبل الن
الجهوي للمحامين او مندوبيه و يحفظ في مقر الشركة ، ولكل شريك ان يطلع عليه في كل فترة من فترات السنة
- و يكون التصويت في الجمعية العامة باغلبية ثلاثة ارباع (4/3) الحصص المنتجة للفوائد - - - - - - - -
و تصديق و توقيع نسخ و مستخرجات هذه المداولات من قبل مسيرين ، يكون احدهم عضوا في مكتب الجمعية العامة.-
و يمكن لكل شريك في كل فترة من فترات السنة ان يطلع او يأخذ نسخا من كل الوثائق التي طرحت
الجمعية العامة او المحاضر الخاصة بها ، و ذلك في مقر الشركة مقابل وصل عنها.- - - - - - - - - - - -

الأحكام المالية و الحسابية / المادة السادسة عشر :- - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -
تبدا السنة المالية في اول يناير و تنتهي في 31 ديسمبر و تشمل السنة المالية الاولى الوقت الواقع بين تاريخ التاس
النهائي للشركة و تاريخ 31 ديسمبر من نفس السنة .- - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -
تفتح و تمسك السجلات و الفهارس المحاسبية وفقا للقوانين و التنظيمات السارية المفعول .- - - - - - - -
و عند نهاية كل سنة مالية يعد المسير او المسيرون او المحاسب تقريرا و يعرضه خلال الشهرين الموالين لقفل السنة الم
يتضمن نشاط الشركة و كذا كل الوثائق الحسابية للشركة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة .- - - -
و لهذا الغرض تبلغ نسخا من تلك الوثائق و التقارير لكل عضو خمسة عشر يوما على الاقل قبل انعقاد الجمعية العا
و بعد تسديد كل التكاليف و الاعباء و المصاريف و الحقوق لا سيما مرتبات العمال و المستخدمين و مستحقات الضم
و الاشتراكات و التامينات و كل المصاريف الاخرى المترتبة على الشركة يجرى على الارباح الصافية للسنة المالية ،
ان تخفض اذا اقتضى الحال ، الخسائر السابقة ، اقتطاع بنسبة جزء من العشرين (20/1) منها أى من الارباح الصاف
يخصص لتاسيس صندوق الاحتياط المسمى (الاحتياط القانوني )، و يتوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتيا
قدرا يوازي (20/1) من راسمال الشركة المكتتب به و متى مس الاحتياطي تعين الرجوع الى الاقتطاع و يجوز ان ي
نظام الاقتطاع بموجب قرار تتخذه الجمعية العامة في اطار القانون و التنظيم المعمول به و يوزع ما بقي من الا
القابلة للتوزيع بين الشركاء بنسبة مساهمة كل شريك كما توزع الخسائر المحتملة بنفس حصص الاشتراك الم
بهذا القانون الاساسي .- - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -
- ان الاستخدام المحتمل للاحتياط يتم بقرار من الجمعية العامة فيما يحقق مصالح الشركة و مواجهة المصاريف
العادية او غير المتوقعة .- - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -

الانسحاب – الابعاد – الوفاة/

الانسحاب / المادة السابعة عشر - .- - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -
ان ممارسة حق الانسحاب من قبل الشركاء مع سحب ماقدموه سيخضع للسلطة التقديرية للجمعية العامة غير العا
اعتبارا للتاثيرات التي يمكن ان يتركها مثل هذا الانسحاب عن حسن سير الشركة سيما ما يترتب عن ذلك من مس
لحقوق المستعملين لمكتب المحاماة و الشركاء ، و يتعين على العضو الراغب في الانسحاب ان يقدم طلب الانس
للشركة بموجب رسالة موصى عليها و للشركة في اجل ستة اشهر (06) البت في هذه المسالة و ذلك بتبليغه بمش
اعادة شراء او تنازل عن حصصه او مشروع حل الشركة بسبب هذا الانسحاب و في حالة النزاع يلجا الى نقيب المحا
المختص للمصالحة.- - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -

الإبعاد /المادة الثامنة عشر.- - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -
و يمكن ان يبعد كل شريك عضو في الشركة بموجب قرار من الجمعية العامة غير العادية . و ذلك في احدى الحا
التالية : - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -

- الاخلال الجسيم بالالتزامات المفروضة [illegible]
- رفض الامتثال لقرارات الجمعية [illegible] العادية
- عدم احترام احكام القانون الاساسي [illegible]
- الاخلال بالشروط والالتزامات الواردة [illegible]

ضريبة الطابع المحصل للمساهمة الخمسينية

وثيق بمحكمة تبسة
الاستعلام الوافي لقلم الشرف

- و في جميع الحالات الاخرى التي يكون فيها المحامي الشريك محلا لإجراءات تأديبية و يبلغ الجهات المعن
الجمعية العامة غير العادية الصادرة في هذا الشان .-

الوفـاة /المـادة التاسعة عشر .-

- يترتب على وفاة احد الشركاء منح اجل ستة اشهر (06) للشركة ابتداءا من تاريخ الوفاة لاعادة شر
الشريك المتوفي من قبل الشركة او الشركاء او التنازل عنها لمحام اجنبي عن الشركة و في حالة الخلاف يت
للنظام الداخلي لمهنة المحاماة.-

المسـؤوليـة / المـادة العشـرين .-

مع عدم الاخلال بالاحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول ، اتفق الشركاء على ان تكون مسؤوليتهم
الشركة مسؤولية تضامنية ، غير انه اذا كان لاحد الشركاء دائنون شخصيون فليس لهم اثناء قيام ال
يتقاضوا ديونهم الا من نصيب ذلك الشريك في الارباح العائدة له دون نصيبه في راس المال ، و لهم ذلك بعد
كما يجوز لهم قبل التصفية توقيع الحجز التحفظي على نصيب مدينهم .-

ويكون الشركاء مسؤولين مسؤولية شخصية او تضامنية حسب طبيعة الخطا المثير للمسؤولية تجاه الشر
الغير عن الاخطاء المهنية و المخالفات المحتملة للتشريعات و التنظيمات المطبقة على هذا النوع من الانش
المخالفات الماسة بالقانون الاساسي او عن الاخطار المترتبة اثناء ممارستهم لمهامهم .-

التامـــين / المـادة الواحدة والعشـرين .-

يكون الشركاء مسؤولين شخصيا عن إلتزامات الشركة تجاه الغير وعليهم تغطية مسؤوليتهم المدنية ال
الأخطار المهنية بإكتتاب وثيقة تأمين إما بإسمهم الخاص أو باسم الشركة ، وفي كل الحالات يجب ذك
كشركاء في عقد التأمين المكتتب ويجب أن يقيد اسم الشركة في عقد التأمين الذي تم ابرامه .-

المنازعات و التحكيم / المـادة الثانية والعشـرين .-

- يلتزم الشركاء بطرح نزاعاتهم للتحكيم على نقيب المحامين

الحـل و التصفيـة / المـادة الثانية والعشـرين .-

الحـل .-

تحل هذه الشركة باحدى الطرق التالية :-

- بانتهاء مدتهـا .-
- بشطبهـا .-
- بقرار الحل المسبق الصادر عن الشركاء .-
- بانسحاب أغلبية أعضائها .-

و عموما في جميع الحالات المنصوص عليها قانونا.-

التصفيـــة / المـادة الثالثة والعشـرين .-

وفي حالة التصفية يعين مصف واحد او اكثر بحسب سبب الحل فاما ان تعينه الجمعية العامة و تحدد سلطته
التي اتخذت قرار الحل .-

و في هذا الصدد قرر الشركاء مايلي :-

- بالنسبة للارشيف لاحظ الشركاء انه على ثلاثة انواع ارشيف خاص لكل موثق شريك يسهل فرزه و ارش
الشركة من تاريخ تاسيسها يتم الاتفاق بين الشركاء المؤسسين لهذه الشركة على مصيره فيما لا يتعارض
المستعملين .-

تمنح الصلاحيات لحامل نسخة من هذا [illegible] الشركة في مقرها الكائن بشارع الأمير ع
(تبسة). للاحتفاظ بنسخة منه لدى مقر [illegible] و كذا بمهام الايداع و الشهر المنصوص عليهما قانونا .

## أحكـــام مختلفــة

كل مالم ينص عليه في هذا القانون الاساسي يرجع بشانه للاحكام القانونية السارية المفعول على الشركات المدنية و المهنية و كذا قانون تنظيممهنة المحاماة و النظام الداخلي له و القواعد العامة .- - - - - - - - - - - - - - -

## التسجيـــل و الطابـع

تؤدي حقوق الطابع و التسجيل وفقا لاحكام قانون التسجيل المعدل و المتمم.- - - - - - - - - - - - - - - - - - - - -

## التأشير

ضريبة الطابع المحصل لفائدة الخزينة

إثباتا لما ذكر حرر بمكتب التوثيق بتبسة . ——————————

في أربع ورقات بوجه أخير ملغى، دون شطب ولا إخراج بالهامش . ——————————

سنة ألفين وثلاثة عشر وفي/ السابع من شهر نوفمبر . ——————————

وبعد التلاوة والشرح أمضى الأطراف مع الموثق . ——————————

- إنتهى ماورد بالأصل تلته الإمضاءات ، وبهامشه تأشيرة التسجيل نصها : سجل بمفتشية التسجيل والطابع بتبسة بتاريخ :2013/09/20 وصل رقم 0317529 ، بحقوق قدرها 1.000 دج ——————

الأستاذ/ الوافي نجم الدين

الموثق

**الملحق 09:**







**الملحق رقم 10:**

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## باسم الشعب الجزائري

## قرار

مجلس الدولة
الغرفة الخامسة

رقم الملف: 147905
رقم الفهرس: 18/01567

قرار بتاريخ:
2018/04/19

قضية:
ج.ف
ضد /
منظمة المحامين لناحية الجزائر العاصمة ومن معها
(منظمات مهنية)

مبلغ الرسم: 2250 دج

فصلا في الدعوى المرفوعة بين :

1 ): ج ف

الكائن مقره (هم) بـ: حي سعيد حمدين عمارة من مدخل E تعاونية ريمة بئر مراد رايس

و القائم في حقه(هم) الأستاذ (ة): بوحيرد سهيلة

الكائن مقره بـ: 04 شارع ملكة قايد الأبيار الجزائر

من جهة

و بين:

1 ): منظمة المحامين لناحية الجزائر العاصمة ممثلة بنقيبها

الكائن مقره (هم) بـ: 10 شارع عبان رمضان الجزائر

و القائم في حقه(هم) الأستاذ (ة): غناي رمضان

الكائن مقره بـ: 50 شارع الطاهر بوشدة حسان بادي بالحراش الجزائر

و بحضور:

1 ): وزارة العدل ممثلة بوزيرها

الكائن مقره (هم) بـ: الأبيار الجزائر

من جهة أخرى

إن مجلس الدولة

في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ:

**التاسع عشر من شهر أفريل سنة ألفين و ثمانية عشر**

بمقتضى القانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 04 صفر 1419 الموافق لـ 1998/05/30 و المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه وعمله، المعدل و المتمم.

بمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق لـ 2008/02/25 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لا سيما المواد 876، 884، 888، 889، 898، 899، 915 و 916 منه.

بعد الاستماع إلى السيد(ة) **مرسلي وهيبة** مستشار الدولة المقرر

في تلاوة تقريره(ها) المكتوب

بعد الإطلاع على التقرير المكتوب للسيد(ة) **قجور عبد الحميد** محافظ الدولة

والإستماع إلى ملاحظات(ها) الشفوية.

وبعد المداولة القانونية أصدر القرار الآتي:

الوقـائع و الإجـراءات

بعريضة مودعة لدى أمانة ضبط مجلس الدولة بتاريخ 03 أوت 2017 مسجلة تحت رقم 147905 رفعت المدعية [redacted] القائم في حقها الأستاذة بوحيرد سهيلة المحامي المعتمد لدى مجلس الدولة طعن بالنقض ضد القرار الصادر عن لجنة الطعن الوطنية للمحامين بتاريخ 23 ماي 2017 تحت رقم 17/12 القاضي بإلغاء قرار الشطب الصادر بتاريخ 2017/02/16 و الفصل من جديد ان عقوبة المنع عن الممارسة تكون لمدة سنة نافذة ملتمسة إلغاءه و التصدي من جديد ببراءة الأستاذة جلاد فريدة و الأمر بإعادة إرجاعها إلى مكتبها الكائن بتعاونية الريمة رقم 62 سعيد حمدين الجزائر مثيرة الأوجه التالية:

الوجه الأول مأخوذ من خرق المادة 01/358 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و المتضمنة مخالفة قاعدة إجراءات جوهرية في الإجراءات ،فالقرار محل الطعن الحالي لم يجب تماما على كل الدفوع المقارة من طرفها بل اكتفى بوقائع بعيدة كل البعد عن قرار الإحالة على مجلس التأديب ،و أثارت دفوع جدية تفيد أنها كانت ضحية نصب و احتيال من طرف الشاكية بلمعزوز زينب و دفعت الوثائق التي تفيد أن هذه الأخيرة كانت محل متابعة أمام قاضي التحقيق لدى محكمة بئر مراد رايس.

عن الوجه الثاني المأخوذ من خرق المادة 358 فقرة 04 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و المتضمنة تجاوز السلطة و هذا الوجه يتضمن فرعين الفرع الأول القرار محل الطعن تضمن تهمة التزوير و هذه التهمة أضافتها المطعون ضدها بقرار الإحالة على مجلس التأديب من اجل تبرير الشطب فقط لكن الشكوى لم تتضمن تماما تزوير إمضاء الأستاذ مجيدي طارق ،و ان المطعون ضدها تجاوزت سلطتها و أضافتها عن الشكوى المرفوعة من طرف بلمعزوز الضحية المزعومة و المتعلقة بالأتعاب أين زعمت زورا و بهتانا أنها منحت مبلغ مليون دينار جزائري في حين أكدت المدعية أنها أخذت مبلغ 50.000 دج فقط على دفعتين.

الفرع الثاني ورد بقرار محل الطعن ان الأستاذة كانت محل شكوتين إلا ان قرار الإحالة على مجلس التأديب تضمن شكوى واحدة فقط من طرف بلمعزوز زينب ،غير أن القرار محل الطعن أضاف وكعادة الشاكية [redacted] شكوى ثانية تخص الجلسة كما جاء بالقرار محل الطعن ،في حين تقدم إشهاد في الملف أمضاء ممثل المحامي يتضمن أنهم لم

يقدموا شكوى بالمدعية.

الوجه الثالث المأخوذ من خرق المادة 358 الفقرة 9 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و المتضمنة انعدام التسبيب ،فالقرار محل الطعن جاء منعدم التسبيب تماما بحيث لم يوضحوا كيف توصلوا إلى معاقبة المدعية بمنعها من الممارسة لمدة سنة نافذة ،و ان القرار لم يبين أركان التزوير المادية و المعنوية التي اقترفتها المدعية.

أجابت المدعى عليها منظمة المحامين لناحية الجزائر ممثلة في نقيب المحامين القائم في حقها الأستاذ غناي رمضان المحامي المعتمد لدى مجلس الدولة انه على ضوء العناصر المستخلصة من التحقيق و الوثائق المقدمة من الطرفين تبين وجود و توافر عناصر في الملف و قرائن قوية لتأسيس عدة أخطاء تكون قد ارتكبها المشتكي منها الأستاذة جلاد فريدة تتمثل في تأسيسها و عدم القيام بما كلفت من اجله أضرارا بالشاكية إفشاء سر موكلتها الذي علمت به بموجب تكليفها بالملف أضرارا بحياتها العائلية و المساس بمكانتها الاجتماعية ،التزوير بتحرير شكوى باسم زميلها الأستاذ مجيجي طارق باستعمال ختمه و التوقيع في مكانه دون علمه بذلك رفع شكوى مزورة باسم الزوج الأول للشاكية المدعو سنايسي بن يخلف مع التوقيع عوضا عنه باعترافها بذلك ،تكليف سديقتها صاحبة السيارة من نوع EON ببعث رسائل قصيرة تهديدية لابن الشاكية ،و بناء على ذلك الأخطاء و القرائن ثمت إحالة الطاعنة الأستاذة جلاد فريدة على مجلس التأديب بموجب أمر الإحالة المؤرخ في 2017/01/11 ليتساءل عن تلك الأفعال و هو الأمر الذي بلغ لها و الى السيد وزير العدل و الشاكية طبقا لمقتضيات المادة 117 من القانون الأساسي ،و فصلا في قرار الإحالة قرر مجلس التأديب بشطب الطاعنة مع الأمر بالنفاذ المعجل و ذلك نظرا لخطورة الأخطاء و جسامتها و ذلك بموجب قراره المؤرخ في 2017/02/16 رقم 2016/140.

و عن الوجه الأول المثار من طرف المدعية المأخوذ من خرق المادة 01/358 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية فانه عكس ذلك فان اللجنة الوطنية للطعن ثبت لديها من خلال الملف المعروض عليها و ان التواريخ التي تتحجج بها لا تأثير لها على ثبوت اقتراف الخطأ المهني طالما ان الشاهد الأستاذ مجيدي طارق الذي قامت الطاعنة شخصيا بطلب سماع شهادته بخصوص الوقائع صرح في محضر رسمي على انه فوجئ بالشكوى المودعة بتاريخ 2016/10/31 ضد كل من الشاكية بلعزوز زينب و ابنها مزوار وليد على اعتبار انه لم يقم بإيداع هذه الأخيرة على انه ليس يعلم بهذه الشكوى و انه لم يقم بإيداعها و أنكر توقيعه عليها ،و انه ثبت للجنة الوطنية للطعن بان الطاعنة قامت بتحرير الشكوى و استعملت ختم الأستاذ مجيدي طارق و وقعت بدلا عنه و من دون علمه و هو

التصرف الذي يشكل خطأ مهنيا جسيما و هو ما يجعل الوجه المثار في غير محله و عديم التأسيس القانوني و عن الوجه الثاني و المزعوم فيه تجاوز السلطة طبقا للمادة 4/358 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ،عن الفرع الأول و خلافا لما تزعمه الطاعنة فان المدعى عليها كانت قد تقيدت بمضمون الشكوى المودعة ضد الطاعنة التي كانت قد التمست شخصيا و بدءا على طلبها سماع شهادة الشاهد الأستاذ مجيدي طارق بخصوص الوقائع ،غير انه و أثناء سماع هذا الأخير تبين بان الطاعنة قد اقترفت خطأ مهنيا آخر لم يرد بالشكوى التي رفعت ضدها من قبل الشاكية بلمعزوز زينب و ان هذا الخطأ يتمثل في استعمال ختم زميلها الأستاذ مجيدي طارق و التوقيع بدلا عنه دون إذنه او حتى علمه و هذا الخطأ المهني الجسيم لا يحتاج الى حكم قضائي يقضي بإدانتها بالتزوير عن الفرع الثاني ان القرار محل الطعن قد تبنى قرار مجلس التأديب الذي بدوره قد أشار إلى الشكوى المودعة ضدها من قبل السيدة بلمعزوز زينب و ما اقتض عنه التحقيق المنجز و كذا التصريحات و النقاش الدائر بجلسة مجلس التأديب ،و عن الوجه الثالث و المزعوم فيه انعدام التسبيب فانه خلافا لما تزعمه الطاعنة فان القرار المطعون فيه قد تبنى أسباب قرار مجلس التأديب ،كما انه تضمن عدة أخطاء مهنية لم تناقشها الطاعنة و اقتصرت على الشكوى المرفوعة ضد الشاكية [redacted] و [redacted] و هي الأخطاء المتمثلة في عدم قيامها بما أسست من أجله من قبل زبونتها الشاكية أضررا بها و عدم سعيها لاتخاذ التدابير القانونية لحماية حقوق و مصالح موكلتها بمفهوم المادة 10 من القانون الأساسي لمهنة المحاماة و خطأ مهني آخر يتمثل في إفشاء أسرار موكلها و هو الخطأ الجسيم بمفهوم المادة 13 من القانون الأساسي لمهنة المحاماة و 90 من النظام الداخلي لذالك التمست رفض الطعن موضوعا.

إن محافظ الدولة قدم تقريره المكتوب جاء فيه أن القرار مبرر بما فيه الكفاية و يتعين رفض الطعن.

## وعليه فإن مجلس الدولة

من حيث الشكل :

حيث أن عريضة الطعن بالنقض جاءت مستوفية لسائر أوضاعها الشكلية و القانونية المنصوص عليها في المادة 354 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و عليه يتعين قبوله شكلا.

من حيث الموضوع :

عن الوجه المأخوذ من خرق المادة 04/358 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية بحيث ان المجلس التأديبي أضاف تهمة التزوير من أجل تبرير الشطب في حين الشكوى لم تتضمن نهائيا تزوير إمضاء الأستاذ مجيدي طارق.

حيث انه خلافا لما تزعمه الطاعنة بأنه أثناء سماع الأستاذ مجيدي طارق من طرف مجلس التأديب نفى نفيا قاطعا علمه بالشكوى و كتب توقيعه أمامها و هو ما يبين ان الطاعنة استعملت خدعة و ان مجلس التأديب فصل في واقعة شطبها التحقيق مما يتعين استبعاد و رفض هذا الدفع.

عن الوجه المأخوذ من خرق المادة 358 الفقرتين 01 و 09 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و المتضمنة مخالفة قاعدة إجرائية جوهرية بحيث ان القرار لم يجيب على الدفوع المثارة من طرفها من بينها ان الشاكية بلمعزوز زينب هي محل متابعة أمام قاضي التحقيق و انعدام التسبيب بحيث اكتفى القرار بالقول ان الوقائع ثابتة في حق الطاعنة.

حيث يظهر من القرار المطعون فيه انه اكتفى بسرد الوقائع و القول أنها ثابتة في حق الطاعنة دون الرد على الدفوع المثارة من طرفها و مناقشتها و من ثم فان القرار جاء خاليا من أي تسبيب قانوني.

حيث لذلك و طبقا للمادة 01/358 و 09 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية فان الوجه المثار مؤسس يتعين الاستجابة له و بالنتيجة نقض القرار محل الطعن و إحالة القضية و الأطراف أمام نفس الهيئة للفصل فيها من جديد وفقا للقانون.

حيث أن المطعون ضدها تتحمل المصاريف القضائية.

## فلهـــذه الأســـباب

يقرر مجلس الدولة علنيا، حضوريا

في الشكل :قبول الطعن بالنقض.

**في الموضوع :نقض و إبطال القرار المطعون فيه الصادر عن لجنة الطعن الوطنية للمحامين بتاريخ 23 ماي 2017 و إحالة القضية و الأطراف أمام نفس الهيئة للفصل فيها من جديد وفقا للقانون.**

المصاريف القضائية على المطعون ضدها.

بذا صدر القرار و وقع التصريح به في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ **التاسع عشر من شهر أفريل سنة ألفين و ثمانية عشر**

من قبل **الغرفة الخامسة** بمجلس الدولة المتشكلة من السيدات والسادة :

| | |
|---|---|
| **كريبي زوبيدة** | **الرئيس** |
| مرسلي وهيبة | مستشار الدولة مقررا |
| حمدان عبد القادر | مستشار الدولة |
| دالي الهادي | مستشار الدولة |
| بلعيد بشير | مستشار الدولة |
| لوراد يمينة | مستشار الدولة |
| يوسف حبيب | مستشار الدولة |
| وبحضور السيد (ة): بوشذوب موسى | **محافظ الدولة** |
| وبمساعدة السيد (ة): سعيد سعاد | أمين الضبط |

الرئيس المستشارالمقرر أمين الضبط



رقم الملف 147905
رقم الفهرس: 1801567

**الملحق رقم 10:**

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## باسم الشعب الجزائري

## قرار

مجلس الدولة

الغرفة الخامسة

رقم الملف: 151066

رقم الفهرس: 18/02781

قرار بتاريخ:

2018/09/19

قضية:

ضد /

منظمة محامي البليدة ومن معها

(منظمات مهنية)

مبلغ الرسم: 2250 دج

فصلا في الدعوى المرفوعة بين :

1 ): [redacted] ب . م

الكائن مقره (هم) بـ: حي عليوة قسنيل عمارة 06 رقم 06 الشرفاء ، الجزائر

و القائم في حقه(هم) الأستاذ (ة): منصور كسانتي

الكائن مقره بـ: نهج بن خدة ساحة أول نوفمبر – البليدة

من جهة

و بين:

1 ): منظمة محامي البليدة ممثلة بالنقيب

الكائن مقره (هم) بـ: نهج كريتلي مختار رقم 31 –البليدة

و بحضور:

1 ): وزير العدل حافظ الأختام

الكائن مقره (هم) بـ: 08 ساحة بئر حاكم –الأبيار – الجزائر

من جهة أخرى

إن مجلس الدولة

في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ:

التاسع عشر من شهر سبتمبر سنة ألفين و ثمانية عشر

بمقتضى القانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 04 صفر 1419 الموافق 1998/05/30 و المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه وعمله، المعدل و المتمم.

بمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق 2008/02/25 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لا سيما المواد 876، 884، 888، 889، 898، 899، 915 و 916 منه.

بعد الاستماع إلى السيد(ة) حمدان عبد القادر مستشار الدولة المقرر

في تلاوة تقريره(ها) المكتوب

بعد الإطلاع على التقرير المكتوب السيد(ة) بوشنوب موسى محافظ الدولة

والإستماع إلى ملاحظاته(ها) الشفوية.

وبعد المداولة القانونية أصدر القرار الآتي:

## الوقـــائع و الإجـــراءات

حيث أنه بموجب عريضة طعن بالنقض مودعة لدى كتابة ضبط مجلس الدولة بتاريخ 2017/11/13 طعن من خلالها المدعي [redacted]، لواية عله محاميه الأستاذ منصور كمالتي، ضد القرار الصادر عن لجنة الطعن الوطنية للمحامين بتاريخ 2017/05/23 فهرس 2017/19 ملتمسا قبول طعنه شكلا و في الموضوع نقض القرار المطعون فيه و تأسيسا لطعنه أوضح بأنه نظرا لكونه على خلاف حول أتعابه مع الإخوة شيخاوي اللذين قاموا بتوكيله في قضية معينة فإنه قام بإخطار نقيب المحامين لمنظمة البليدة بالتوسط بينهم ثم قام بإخطاره طبقا للمادة 44 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة بأن يود اللجوء إلى القضاء لمقاضاة المذكورين أعلاه، إلا أن نقيب المحامين لم يرد عليه، و عندما رفع دعواه للحصول على حقوقه تمت متابعته تأديبيا لعدم حصوله على ترخيص من النقيب لرفع دعواه أمام القضاء و قد تمت إدانته على هذا الأساس بتوقيفه عن ممارسته المهنة لمدة ستة أشهر نافذة مع النفاذ المعجل من قبل منظمة المحامين للبليدة في قرارها الصادر بتاريخ 2016/12/28 و طبقا للمادة 179 من النظام الداخلي و هو القرار المؤيد من قبل لجنة الطعن الوطنية للمحامين.

حيث أن الطاعن أسس طعنه على عدة أوجه هي:

1- الوجه الأول المأخوذ من مخالفة قواعد جوهرية في الإجراءات.

2- الوجه الثاني المأخوذ من مخالفة القانون.

3- الوجه الثالث المأخوذ من إنعدام الأساس القانوني.

4- الوجه الرابع المأخوذ من قصور التسبيب.

حيث أن المطعون ضدها منظمة محامي البليدة و كذلك وزير العدل حافظ الأختام لم يتقدما بأية دفوع.

حيث أن محافظ الدولة إلتمس: نقض و إبطال القرار المطعون فيه و إحالة الملف على نفس الجهة.

## وعليه فإن مجلس الدولـة

من حيث الشكل:

حيث أن القرار المطعون فيه قد تم تبليغه للطاعن بتاريخ 2017/09/28 و الطعن الحالي رفع بتاريخ 2017/11/23 مما يتعين قبول الطعن الحالي لورودة في الآجال القانونية

المنصوص عليها بالمادة 956 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

من حيث الموضوع:

حول الوجه الثالث المأخوذ من انعدام الأساس القانوني الكافي لوحده لنقض القرار المطعون فيه.

حيث أنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه الصادر عن لجنة الطعن الوطنية للمحامين نجده لم يعتمد على أية مادة و قضى بتأييد القرار الصادر عن منظمة المحامين.

حيث أنه بالرجوع إلى القرار الصادر عن منظمة المحامين نجده قد تم توقيف الطاعن عن ممارسات المهنة لمدة 6 أشهر نافذة مع النفاذ المعجل و ذلك لإرتكابه خطأ مهني جسيما يتمثل في كون الطاعن لجأ إلى القضاء و رفع دعواه دون أن يتحصل على ترخيص قانوني من النقيب كما تنص الفقرة 22 من المادة 179 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة.

حيث أنه بالرجوع إلى المادة 179 نجدها قد حددت الأخطاء المهنية الجسيمة المرتكبة من قبل المحامي و جعلتها 23 خطأ و بقراءة هذه الأخطاء لا نجد أن هذه المادة ألزمت المحامين قبل أن يرفع أية دعوى قضائية بأن يحصل على ترخيص من النقيب و حتى الفقرة 22 من ذات المادة المعتمد عليها من قبل المنظمة لا تشير إلى ذلك و إنما تشير إلى الإنتهاك الجسيم لقواعد المهنة بموجب قانون تنظيم مهنة المحاماة و النظام الداخلي و تقاليد و أعراف المهنة.

حيث أنه بالرجوع إلى المادة 44 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة نجدها قد نصت على أنه .....لا يمكن أن يطالب المحامي بأتعابه و المصاريف الأخرى التي يتحملها نيابة عن موكله عن طريق القضاء إلا بعد إخطار نقيب المحامين.

حيث واضح و أن المادة السالفة الذكر أنها اشترطت فقط إخطار نقيب المحامين من قبل أي محام يريد رفع قضية أمام العدالة و لم تشترط الحصول على ترخيص من النقيب.

حيث أنه و طالما أن الطاعن قد تمت إدانته على أساس إرتكابه خطأ عدم الحصول على ترخيص مسبق من النقيب لرفع دعواه تطبيقا للمادة 179 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة و طالما أن هذا الخطأ غير وارد بهذه المادة كما أن المادة 44 من ذات النظام لم تشترط الحصول على ترخيص قبل رفع الدعوى فإن القرار المطعون فيه لما أيد قرار منظمة المحامين لناحية البليدة الذي اعتمد على المادة 179 المذكورة أعلاه فإن الوجه الثالث المثار من قبل الطاعن يعد مؤسسا و بالنتيجة يتعين نقض القرار المطعون فيه و إحالة القضية و الأطراف أمام نفس الهيئة للفصل فيها من جديد.

حيث أن المطعون ضدها تتحمل المصاريف القضائية.

## فلهـــذه الأســـباب

يقرر مجلس الدولة فصلا في الطعن بالنقض:

في الشكل: قبول الطعن.

في الموضوع: نقض القرار المطعون فيه الصادر عن لجنة الطعن الوطنية للمحامين بتاريخ 2017/05/23 فهرس 2017/19 و إحالة القضية و الأطراف مجددا أمام نفس الهيئة للفصل فيها من جديد وفقا للقانون.

تحميل المطعون ضدها المصاريف القضائية.

بذا صدر القرار و وقع التصريح به في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ **التاسع عشر من شهر سبتمبر سنة ألفين و ثمانية عشر**

من قبل **الغرفة الخامسة** بمجلس الدولة المتشكلة من السيدات والسادة :

| | |
|---|---|
| كريبي زوبيدة | الرئيس |
| حمدان عبد القادر | مستشار الدولة مقررا |
| دالي الهادي | مستشار الدولة |
| بلعيد بشير | مستشار الدولة |
| مرسلي وهيبة | مستشار الدولة |
| لوراد يمينة | مستشار الدولة |
| يوسف حبيب | مستشار الدولة |

وبحضور السيد (ة): بوشدوب موسى محافظ الدولة

وبمساعدة السيد (ة): سعيد سعاد أمين الضبط

الرئيس المستشارالمقرر أمين الضبط

**الملحق رقم 12:**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## باسم الشعب الجزائري

## أمر إستعجالي من ساعة إلى ساعة

المحكمة الادارية: معسكر
الغرفة رقم: 01
القسم الاستعجالي

رقم الفهرس: 13/00879
جلسة يوم: 13/12/17

المدعين:
اعضاء منظمة المحامين لناحية معسكر وهم مخلوف نور الدين ، ظهير العيد ، مبرك نور الحياة ، لعروسي على المحامين القانونيون المنتخبين لمحامو محكمة سعيدة ومحكمة بوقطب

المدعى عليه:
نظمة المحامين لناحية معسكر ممثلة في شخص العضو الاكبر ادمية الاستاذ بوتزورة سليمان

ان المحكمة الادارية معسكر القسم الاستعجالي بجلستها العلنية المنعقدة بقاعة الجلسات لقصر العدالة في السابع عشر من شهر ديسمبر سنة الفين و ثلاثة عشر

برئاسة السيد (ة): سلمان صفية
بحضور السيد (ة): بوشانور محمد
و بحضور السيد(ة): بلحرج فوزية
وبحضور السيد (ة): لخضاري عبد القادر
وبمساعدة السيد (ة): لعرج الحاج

رئيسا ما
مستشارا
مستشارا
محافظة ال
امين الجل

قضت الامر الآتي بينه في القضية المذكورة اعلاه تحت رقم: 13/00927

بين:

1 ): اعضاء منظمة المحامين لناحية معسكر وهم مخلوف نور الدين ، ظهير العيد ، مبرك نور الحياة ، لعروسي على المحامين القانونيون المنتخبين لمحامو محكمة سعيدة ومحكمة بوقطب المباشر الخصومة بواسطة الاستاذ (ة): ميموني الطيب — المدعي — حاضر

من جهة

وبين

1 ): منظمة المحامين لناحية معسكر ممثلة في شخص العضو المدعى عليه الاكبر الممية الاستاذ بوتزورة سليمان — شاب

من جهة

ان المحكمة الإدارية بمعسكر

في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ: 2013/12/17

بمنطوق القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 04 صفر 1419 الموافق لـ 1998/05/30 و المتعلق بمجلس الدولة والمحاكم الادارية.

بمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق لـ 2008/02/25 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لا سيما المواد 876، 884، 885، 888، 889، 896، 917، 918، 923 منه.

بعد الاستماع إلى السيد(ة) سلمان صفية المقرر

في تلاوة تقريره(ها) المكتوب

بعد الإطلاع على التقرير المكتوب للسيد(ة) لخضاري عبد القادر محافظ الدولة والإستماع إلى ملاحظاته(ها) الشفوية.

وبعد المداولة القانونية اصدر الأمر الآتي:

حول 13/00927

الوقـــــائـــــع والإجـــــــراءات :

بموجب عريضة إستعجالية فورية مودعة ومسجلة لدى كتابة الضبط بتاريخ 17/12/2013 تحت رقم 927 أقام المدعين أعضاء منظمة المحامين لناحية معسكر وهم السادة مخلوف نور الدين ، طاهير العيد ، مبرك نور الحياة لعروسي العيد الممثلين القانونيين المنتخبين لمحامي محكمة سعيدة ومحكمة بوقطب بواسطة محاميهم الأستاذ ميمولي الطيب دعوى ضد منظمة المحامين لناحية معسكر ممثلة في الشخص العضو الأكثر أقدمية الأستاذ بونزورة سليمان وقد جاء فيها :

أنه عقب نزاع قضائي بشان شرعية انتخاب نقيب المحامين لناحية معسكر قضت المحكمة الادارية بمعسكر في 2013/12/09 بعدم مشروعية انتخاب النقيب ، وخلافا للمادة 3/46 من القانون رقم 91-04 المنظم لمهنة المحاماة دعا المدعى عليه الاعضاء المنتخبين الى الحضور يوم 2013/12/17 لاجل فتح الترشيح لمنصب نقيب المحامين واعادة انتخاب نقيب اخر أو نفس النقيب الصادر بشانه الحكم المؤرخ في 2013/12/09 القاضي ، وان هذا القانون المستند عليه لا يمنح الحق في فتح باب الترشح من جديد اواعادة انتخاب نقيب جديد كون الاجال المحددة قانونا ومتعلقة بالنظام العام والذي لا يجوز للاطراف حتى الاتفاق على مخالفتها وان عملية الانتخاب هذه باطلة اذ ان القانون 04/91 لم ينص على اعادة انتخاب النقيب اذا حصل له اي مانع مهما كان حتى وان تعلق الامر بحالة الشغور المزعومة من قبلها وان هذه الواقعة نجمت بعد صدور حكم قضائي ممهور بالصيغة التنفيذية و ان المادة 45 من القانون 04/61 فقرة 02 حددت اجل ثمانية ايام التي تلي انتخاب مجلس المنظمة كاجل لانتخاب النقيب ، و ان كل الاجال المنصوص عليها في قوانين الجمهورية هي من النظام العام وان هذا الاجل انقضى طالما ان انتخاب مجلس المنظمة كان في شهر جانفي 2011 ، و انه لا يمكن باي حال من الاحوال اعادة انتخاب لا النقيب ولا المجلس التاديبي لانقضاء الاجال المنصوص عليها في المادة 45 و47 من القانون 04/91 وانه وطالما ان النقيب ينتخبه الاعضاء المنتخبين خلال سنة 2011 فان القانون 04/91 هو الذي يطبق لا القانون الجديد،وان الاستدعاء الموجه للاعضاء بني على نصوص القانون 04/91 مما يجعله هو الواجب التطبيق حول توفر حالة الاستعجال القصوى ، وان طلب المدعون لا يمس الموضوع وطابع الاستعجال متوفر طالما ان عملية الانتخاب ستتم يوم 2013/12/17 وان تمت فسينجر عليها نتائج واضرار لا يمكن تداركها منها تنصيب مجلس تاديبي وعقد جمعية عامة عادية وانتخابية،و لذالك يلتمسون من المحكمة في الشكل قبول الدعوى شكلا لتوفرها على الشروط المنصوص عليها في المواد 13-14-15-16-800-801 من قانون الاجراءات المدنية و الادارية وعلى وجه الخصوص المواد 917-918-921و929 من نفس القانون في الموضوع الامر بوقف وتجميد عملية فتح الترشح واعادة انتخاب نقيب المحامين لناحية معسكر المزمع اجرازها يوم 2013/12/17 لمخالفتها للمادتين 45 فقرة 02 و46 فقرة 03 من القانون 04/91 .

أما المدعى عليها فإنها كلفت بالحضور وأثبت المحضر القضائي انه إنتقل إلى مقرها ووجده مغلقا وأنه لم يتمكن من إستدعائها.

عندئذ وضعت القضية في المداولة لجلسة 17/12/2013 بعد الإستماع إلى السيد محافظ الدولة عند إبداء طلباته الذي إلتمس تطبيق القانون ، وفي هذا التاريخ وبنفس الأعضاء الذين شكلوا جلسة المرافعات أصدرت المحكمة بعد المداولة القانونية الأمر التالي:

** وعـــلـــيه فـــإن المـــحـــكـــمة **

- بعد الإطلاع على العريضة الإفتتاحية الإستعجالية.
- بعد الإطلاع أوراق ومستندات القضية.
- بعد الإطلاع على محضر التكليف بالحضور.
- بعد الإطلاع على إلتماسات السيد محافظ الدولة.
- بعد الإطلاع على المادة 920 وما يليها و931 و932 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- بعد الإطلاع على القانون رقم 91/04 المؤرخ في 08/01/1991 المتضمن تنظيم مهنة

- بعد الإطلاع على القانون رقم 13/07المؤرخ في 29/10/2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة.
- بعد الإطلاع على القرار المؤرخ في 04/09/1996 المتضمن الموافقة على النظام الدا لمهنة المحاماة.
- بعد الإطلاع على القرار المؤرخ في 27/09/1987 المتضمن إحداث منظمات جهوية.
- بعد الإطلاع على قرار مجلس الدولة رقم 11081 المؤرخ في 16/06/2003.
- بعد الإطلاع على المواد 3-10-13-800-801-815-816-817-818-821-826 الإجراءات المدنية والإدارية
- بعد المداولة قانونا.
في الشكل :
حيث أن الدعوى الإستعجالية الفورية قد إستوفت الشروط الشكلية المقررة بالمواد 3-10-1 800-801-815-816-817-818-819 و931 و932 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية مما يستوجب التصريح بقبولها شكلا.
في الموضوع :
حيث يلتمس المدعين الامر بوقف و تجميد عملية فتح الترشح و اعادة انتخاب نقيب المحام لناحية معسكر المزمع اجراءها يوم 17-12-2013 لمخالفتها المادتين 2/45و 3/46 من القانون رقم 04/91 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة.
حيث أكد الأستاذ ميموني الطيب بالجلسة أن الأعضاء خارج معسكر أي الأعضاء الممثلين لمحكمة سعيدة وبوقطب لم يعلموا بوقوع الإجتماع إلا صباحا اليوم كون الإستدعاءات وض تحت الباب في مكاتبهم مساء أمس ووجدوها هذا الصباح ، كما أكد بأن الأستاذ بونزورة س موجود بأدرار ولم ينتقل إلى مدينة معسكر بتأكيد زملائهم هناك ، متمسكا نظرا لعدم شرع الإجتماع ولما فيه من مساس بحقوقهم بتطبيق المادة 920 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
حيث كلفت المدعى عليها بالحضور عن طريق المحضر القضائي ولم يثبت توصلها مما يد معه القضاء غيابيا في حقها.
حيث إلتمس السيد محافظ الدولة تطبيق القانون.
حيث يتعلق الطلب بوقف و تجميد عملية الترشح و اعادة انتخاب نقيب المحامين لناحية معس المزمع اجراؤها يوم 2013/12/17 لمخالفتها للمادتين 2/45 و 3/46 من القانون رقم 04.
حيث أنه من المقرر قانونا أنه : " في حالة حصول مانع مؤقت للنقيب يعين من ينتدبه وإذا ذلك يستخلفه عضو المجلس الأكثر أقدمية في المهنة ، ويخطر مجلس الإتحاد في كل الحالا بهذا التعيين ، وفي حالة الشغور يقوم مجلس المنظمة بإنتخاب نقيب جديد ".
حيث أن نص المادة 102 من قانون تنظيم مهنة المحاماة أعلاه يفيد بأن النقيب يقوم بإنتداب محام آخر عند حصول المانع المؤقت وذلك بتعيينه ثم يخطر مجلس الإتحاد بهذا التعيين.
حيث أن الإنتداب يكرس بقرار إداري فردي صادر عن النقيب.
حيث يخول الإنتداب للمحامي المنتدب ممارسة سلطات النقيب ويخضع للقواعد التي تحكم المنصب المنتدب إليه.
حيث لم يحدد القانون المنظم لمهنة المحاماة مدة الإنتداب لكن يستشف من المادة 102 أن مد مرتبطة بالمانع الذي طرأ للنقيب.
حيث يكون مخالفا للقانون كل إستدعاء لعملية الترشيح لمنصب النقيب صادر عن الإستاذ بونزورة سليمان بصفته العضو الأكثر أقدمية في غياب قرار بإنتدابه وغياب إخطار مجلس الإتحاد بهذا التعيين.
حيث إذا تعذر على النقيب تعيين من ينتدبه فإن عضو المجلس الأكثر أقدمية في المهنة يقوم باستخلافه.
حيث أن الإستخلاف لا يخول القدرة على مباشرة الأعمال التي ليست من أعمال الإدارة.

حيث ان إستدعاء أعضاء مجلس المنظمة الجهوية للمحامين لمدينة معسكر يعرض عليه
الأعمال التي يمكن للمستدعاة . الذي لم يخطر مجلس الإتحاد . مباشرتها.
حيث تنص المادة 102 من قانون تنظيم المحاماة بأنه في حالة الشغور يقوم مجلس المنظمة
بانتخاب نقيب جديد.
حيث تحدد حالة الشغور بالإستقالة أو الوفاة أو الإقصاء أو التعرين في وظيفة عضو بالحكومة أو
عضو بالمجلس الدستوري.
حيث أن إستدعاء أعضاء مجلس المنظمة دون ثبوت الشغور جاء خرقا للقانون.
حيث ومن جهة أخرى أن الإجتماع الذي تقرر إجراءه في غياب الأعضاء المنتخبين الممثلين
لمحامي محكمة سعيدة ومحكمة بوقطب يبقى غير شرعي لعدم صحة استدعائهم إذ ليس لائقا أن
توشح إستدعاءاتهم تحت الباب في مكاتبهم عشية الإنتخابات
حيث أن العملية الإنتخابية بأشكالها وإجراءاتها المحددة قانونا وحصريا هي من الثوابت التي
يمنع ويتعين إحترامها من أي كان بصرامة.
حيث أن المدعى عليها منعت أعضاء منتخبين من ممارسة حق مشروع منتهكة حرية أساسية
يضمنها لهم القانون.
حيث أنه يتعين الأمر بوقف عملية فتح الترشيح لمنصب نقيب المحامين لناحية معسكر.
حيث أنه يتعين إلزام المدعى عليها بدفع المصاريف القضائية طبقا للمادة 419 من قانون
الإجراءات المدنية والإدارية.

## ** فـــــــذه الأســـــــــبـــــاب **

تأمر المحكمة الإدارية حال فصلها في القضايا الإستعجالية علنيا إبتدائيا غيابيا بما يلي :
في الشكل : قبول الطلب شكلا.
في الموضوع : الأمر بوقف عملية فتح الترشيح لمنصب نقيب المحامين لمنظمة معسكر.
. إلزام المدعى عليها بدفع المصاريف القضائية.
بذا صدر الأمر والمصرح به جهارا في ملاء من الناس بالمحكمة الادارية بمعسكر بالتاريخ المذكور
اعلاه.
وتم التوقيع عليه بمعرفة كل من الرئيس(ة) المقرر(ة) و امين الضبط.

الرئيس(ة) المقرر امين الضبط



# فهرس المحتويات

**فهرس المحتويات**


| | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | 01 |
| **الباب الأول**: الإطار المفاهيمي للمرافق العامة المهنية | 10 |
| **الفصل الأول**: ماهية المرافق العامة المهنية | 11 |
| **المبحث الأول**: مفهوم المرافق العامة المهنية | 11 |
| **المطلب الأول**: نشأة المرافق العامة المهنية | 12 |
| **الفرع الأول**: مفهوم المهن الحرة | 12 |
| **أولا**: التعريف بالمهن الحرة | 12 |

| | |
|---|---|
| 1- معيار طبيعة الخدمة | 13 |
| 2- معيار الغاية واجبة التحقيق | 15 |
| **ثانيا**:التعريف بالمهن الحرة في النصوص القانونية المرتبطة بها | 21 |
| 1- المهن الهندسية | 21 |
| 2- المهن المحاسبية | 24 |
| 3- المهن الصحية | 28 |
| 4- المهن المساعدة للعدالة | 29 |
| 5- مهنة المحاماة | 35 |
| **الفرع الثاني**: أصل نشأة المرافق العامة المهنية | 40 |
| **أولا**: لمحة عامة حول نشأة المرافق العامة المهنية | 40 |
| **ثانيا**: نشأة المرافق العامة المهنية في الجزائر | 42 |
| 1- المنظمات المهنية المحاسبية | 43 |
| 2- المنظمات المهنية الهندسية | 45 |
| 3- المنظمات المهنية للصحة (الأطباء، الصيادلة، جراحي الأسنان) | 47 |
| 4- المنظمات المهنية المساعدة للعدالة | 48 |
| 5- المنظمة المهنية للمحامين | 52 |
| **المطلب الثاني:** التعريف بالمرافق العامة المهنية | 58 |
| **الفرع الأول**: التعريف التشريعي | 59 |
| **الفرع الثاني**: التعريف الفقهي | 62 |
| **الفرع الثالث**: التعريف القضائي | 64 |
| **المبحث الثاني:** المرافق العامة المهنية | 66 |
| **المطلب الأول:** تمييز المرافق العامة المهنية عن بعض التنظيمات المشابهة | 66 |
| **الفرع الأول:** تمييزها عن الغرف المهنية | 67 |
| **الفرع الثاني:** تمييزها عن النقابات العمالية | 70 |

| | |
|---|---|
| **الفرع الثالث:** تمييزها عن الجمعيات | 75 |
| **المطلب الثاني:** عناصر ومبادئ المرافق العامة المهنية | 78 |
| **الفرع الأول:** عناصر المرافق العام المهنية | 78 |
| **أولا:** المرفق العام مشروع تنشئه الدولة وتمنحه بعضا من امتيازات السلطة العامة | 80 |
| **ثانيا:** وجود نشاط يتعلق بالمصلحة العامة | 82 |
| **ثالثا:** الخضوع للسلطة العامة | 84 |
| **رابعا:** الخضوع لنظام قانوني متميز | 85 |
| **الفرع الثاني:** المبادئ التي تحكم المرافق العامة المهنية | 85 |
| **أولا:** مبدأ الانتخاب 'التمثيل الانتخابي' | 85 |
| **ثانيا:** مبدأ الانضمام الإجباري | 87 |
| **ثالثا:** مبدأ التخصيص 'التخصص' | 90 |
| **رابعا:** مبدأ المنظمة المهنية الواحدة | 92 |
| **الفصل الثاني: طبيعة المنظمات المهنية وكيفية إدارتها للمرفق المهني** | 94 |
| **المبحث الأول: الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية** | 94 |
| **المطلب الأول:** مفهوم الشخصية المعنوية | 95 |
| **الفرع الأول:** مدلول الشّخصية المعنوية | 95 |
| **الفرع الثاني:** إنشاء وإلغاء المرافق العامة المهنية | 96 |
| **أولا:** إنشاء المرافق المهنية | 96 |
| **ثانيا:** إلغاء المرافق العامة المهنية | 104 |
| **الفرع الثالث:** الآثار المترتبة عن الاعتراف بالشخصية المعنوية | 105 |
| **أولا:** الأهلية وحق التقاضي | 106 |
| **ثانيا:** الموطن | 108 |
| **ثالثا:** الذِّمة المالية | 109 |
| **1-** مصادر أموال المرافق العامة المهنية (منظمة المحامين أنموذجا) | 110 |
| **2-** طبيعية أموال المرافق العامة المهنية | 118 |
| **المطلب الثاني:** تحديد الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية | 121 |

| | |
|---|---|
| **الفرع الأول:** موقف الفقه من الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية | 122 |
| **أولا:** الاتجاه المؤيد لاعتبارها أشخاصا معنوية عامة | 122 |
| 1- الاتجاه المؤيد لاعتبارها أشخاصا معنوية عامة ليست مؤسسات عامة | 122 |
| 2- الاتجاه المؤيد لاعتبارها مؤسسات عامة | 125 |
| **ثانيا:** الاتجاه المؤيد لاعتبارها أشخاصا معنوية خاصة | 126 |
| **ثالثا:** الاتجاه المؤيد لاعتبارها أشخاصا معنوية مختلطة | 128 |
| **الفرع الثاني:** موقف القضاء من الطبيعة القانونية للمنظمات المهنية | 128 |
| **أولا:** موقف القضاء الأجنبي | 128 |
| **ثانيا:** موقف القضاء الجزائري | 132 |
| **المبحث الثاني: تسيير المرافق العامة المهنية** | 135 |
| المطلب الأول: أسلوب تسيير المرافق العامة المهنية | 135 |
| **الفرع الأول:** لمحة عامة عن أسلوب تسيير المرافق العامة المهنية | 135 |
| **أولا:** بالنسبة لمنظمات المهن الصحية | 136 |
| **ثانيا:** بالنسبة للمنظمات المهنية الهندسية | 138 |
| 1- بالنسبة لهيئة المهندس الخبير العقاري | 138 |
| 2- بالنسبة لنقابة المهندسين المعماريين | 138 |
| **ثالثا:** بالنسبة للمنظمات المهنية المحاسبية | 140 |
| **رابعا:** بالنسبة للمنظمات المساعدة للعدالة | 140 |
| **الفرع الثاني:** تسيير منظمة المحامين أنموذجا | 143 |
| **اولا:** الهياكل على المستوى الجهوي | 143 |
| **1-** الجمعية العامة لمنظمة المحامين | 147 |
| **2-** مجلس منظمة المحامين | 149 |
| **3-** نقيب المحامين | 154 |
| **4-** مجلس التأديب | 156 |
| **ثانيا:** الهياكل على المستوى الوطني | 156 |
| **1-** الجمعية العامة للاتحاد | 157 |
| 2- مجلس الاتحاد | 159 |
| **3-** رئيس مجلس الاتحاد | 164 |

| | |
|---|---|
| **4-** الندوة الوطنية للمحامين | 165 |
| **5-** اللجنة الوطنية للطعن | 166 |
| **المطلب الثاني:** حدود استقلالية تسيير المرافق العامة المهنية | 166 |
| خلاصة الباب الأول | 176 |
| **الباب الثاني:** نشاط المرافق العامة المهنية والرقابة القضائية عليها | 178 |
| **الفصل الأول:** نشاط المرافق العامة المهنية | 178 |
| **المبحث الأول: تنظيم المهنة، تمثيلها ومراقبتها (الصلاحيات غير التأديبية)** | 179 |
| **المطلب الأول:** الصلاحيات التنظيمية | 179 |
| **الفرع الأول:** مشروعية الصلاحيات التنظيمية | 180 |
| **الفرع الثاني:** ممارسة السلطة التنظيمية | 181 |
| **أولا:** إعداد مدونة أخلاقيات المهنة | 184 |
| **ثانيا:** إعداد الأنظمة الداخلية | 185 |
| **ثالثا:** إعداد العقود النموذجية | 188 |
| **الفرع الثالث:** حدود الصلاحيات التنظيمية | 189 |
| **المطلب الثاني:** تمثيل المهنة ومراقبة مزاولتها وضمان حسن ممارستها | 191 |
| **الفرع الأول:** تمثيل المهنة | 192 |
| **الفرع الثاني:** مراقبة الانضمام للمهنة ومزاولتها | 195 |
| **أولا:** مراقبة الانضمام للمهنة( القيد في الجدول) | 195 |
| 1- شروط القيد في الجدول | 198 |
| 2- إجراءات التسجيل في الجدول (منظمة المحاميين نموذجا) | 213 |
| 3- حدود صلاحية القيد في الجدول | 216 |
| **ثانيا:** الإغفال والشطب من الجدول | 216 |
| **الفرع الثالث:** تنظيم المهنة وضمان حسن ممارستها | 219 |
| **أولا:** تنظيم الإنابة والاستخلاف | 219 |
| **ثانيا:** تكريس واجب الزمالة والوقاية من النزاعات | 221 |
| **ثالثا:** تنظيم قواعد ممارسة المهنة | 222 |

| | |
|---|---|
| 1- الممارسة الفردية للمهنة | 222 |
| 2- الترخيص بالممارسة الجماعية للمهنة | 224 |
| **رابعا**: تحديد مبالغ الاشتراكات السنوية | 229 |
| **خامسا:** ضمان التأهيل والتكوين المستمر للمهنيين | 230 |
| **المبحث الثاني: الصلاحيات التأديبية** | 233 |
| **المطلب الأول**: الهيئات التأديبية | 233 |
| **الفرع الأول:** صور الهيئات التأديبية | 233 |
| **أولا:** المجالس التأديبية الجهوية (المحلية) | 233 |
| 1- مجالس تأديب جهوية منتخبة | 234 |
| 2- ممارسة سلطة التأديب من طرف مجلس المنظمة | 236 |
| **ثانيا:** المجالس التأديبية الوطنية | 237 |
| **الفرع الثاني:** الطبيعة القانونية لهيئات التأديب وطبيعة القرارات الصادرة عنها | 240 |
| **أولا**: الاتجاه المؤيد للطبيعة الإدارية لمجالس التأديب والقرارات الصادرة عنها | 241 |
| **ثانيا**: الاتجاه المؤيد للطبيعة القضائية لمجالس التأديب والقرارات الصادرة عنها | 242 |
| **ثالثا**: طبيعة مجالس التأديب الوطنية وقراراتها في الجزائر | 244 |
| 1- القرار التأديبي قرار إداري | 244 |
| 2- القرار التأديبي قرار قضائي | 245 |
| **الفرع الثالث:** نطاق اختصاص المجالس التأديبية | 249 |
| **أولا:** الاختصاص النوعي | 250 |
| **ثانيا:** الاختصاص الشخصي | 251 |
| **ثالثا:** الاختصاص المكاني | 252 |

| | |
|---|---|
| **رابعا:** الاختصاص الزّماني | 253 |
| **المطلب الثاني:** المساءلة التأديبية | 254 |
| **الفرع الأول: الأخطاء والعقوبات التأديبية** | 255 |
| **أولا: الخطأ التأديبي** | 255 |
| 1- التعريف بالخطأ التأديبي | 255 |
| 2- أركان الخطأ التأديبي | 257 |
| 3- صور الأخطاء التأديبية | 261 |
| **ثانيا: العقوبات التأديبية** | 267 |
| 1- التعريف بالعقوبة التأديبية | 267 |
| 2- المبادئ التي تحكم العقوبات التأديبية | 268 |
| 3- تقسيم العقوبات التأديبية ( أنواع العقوبات ) | 271 |
| **الفرع الثاني: القواعد الإجرائية للمسائلة التأديبية** | 279 |
| **أولا: تحريك المتابعة التأديبية** | 280 |
| 1- الإخطار بناء على شكوى | 281 |
| 2- الإخطار بناء على طلب من الوزير | 282 |
| 3- الإخطار بطلب من نقيب منظمة محاميين غير التي ينتمي إليها المحامي | 282 |
| 4- الإخطار التلقائي | 285 |
| **ثانيا:** التحقيق | 285 |
| **ثالثا :** الجلسة التأديبية | 287 |
| 1- انعقاد الجلسة التـأديبية | 288 |
| 2- تبليغ القرار التأديبي والطعن فيه | 290 |
| **الفصل الثاني: الرقابة القضائية على نشاط المرافق العامة المهنية** | 292 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول: الاختصاص القضائي في مجال منازعات المرافق العامة المهنية** | 292 |
| **المطلب الأول:** تحديد مجال اختصاص القاضي الإداري | 293 |
| **الفرع الأول:** معيار تحديد اختصاص القاضي الإداري | 293 |
| **الفرع الثاني:** كيفية توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري | 298 |
| **أولا:** اختصاص المحاكم الإدارية | 298 |
| **ثانيا:** اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف | 301 |
| **ثالثا:** اختصاص مجلس الدولة | 304 |
| **المطلب الثاني :** منازعات المنظمات المهنية( منظمة المحامين أنموذجا) | 306 |
| **الفرع الأول:** المنازعات التي تؤول إلى اختصاص المحكمة الإدارية. | 306 |
| **أولا:** المنازعات المتعلقة بقرارات التسجيل، إعادة التسجيل، الإغفال | 306 |
| **ثانيا:** المنازعات متعلقة بقرارات رفض تسليم شهادة نهاية التربص | 311 |
| **ثالثا:** المنازعات المتعلقة بمداولات مجلس منظمة المحامين | 312 |
| **رابعا:** منازعات متعلقة بمداولات الجمعية العامة لمنظمة المحامين | 313 |
| **خامسا:** المنازعات الانتخابية | 314 |
| **سادسا:** المنازعات التي تكون المنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها | 321 |
| **الفرع الثاني:** المنازعات التي تؤول إلى اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف | 322 |
| **أولا:** اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف باعتبارها جهة استئناف | 322 |
| **ثانيا:** اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف باعتبارها أول درجة | 323 |
| **الفرع الثالث:** المنازعات التي تؤول إلى اختصاص مجلس الدولة | 327 |
| **أولا:** مجلس الدولة كجهة نقض | 327 |
| **ثانيا:** مجلس الدولة كجهة استئناف | 331 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: آليات تحريك الرقابة القضائية على نشاط المرافق العامة المهنية المنظمات المهنية** | 333 |
| المطلب الأول: وسائل تحريك الرقابة القضائية ضد قرارات المنظمات المهنية | 333 |
| **الفرع الأول:** دعوى الإلغاء ودعوى وقف التنفيذ | 333 |
| **أولا:** دعوى الإلغاء | 334 |
| 1- التعريف بدعوى الإلغاء | 334 |
| 2- شروط دعوى الإلغاء | 335 |
| 3- الآثار المترتبة عن دعوى الإلغاء والحكم أو القرار الصادر بخصوصها | 352 |
| **ثانيا:** دعوى وقف التنفيذ | 353 |
| 1- وقف تنفيذ القرار الإداري أمام قاضي الموضوع | 354 |
| 2- وقف تنفيذ القرار الإداري أمام قاضي الاستعجال | 356 |
| 3- نتائج وقف التنفيذ | 358 |
| **الفرع الثاني:** دعوى التعويض | 360 |
| 1- التعريف بدعوى التعويض | 360 |
| 2- شروط قبول دعوى التعويض | 362 |
| 3- مسؤولية المنظمات المهنية | 363 |
| **المطلب الثاني: وسائل تحريك الرقابة القضائية ضد الأحكام والقرارات القضائية المتعلقة بنشاط المنظمات المهنية** | 367 |
| **الفرع الأول: الاستئناف** | 367 |
| **أولا:** كيفيات الطعن بالاستئناف | 367 |
| **ثانيا:** آثار الطعن بالاستئناف | 369 |
| 1- الأثر الناقل للنزاع | 369 |

| | |
|---|---|
| 2- الأثر الموقف لتنفيذ الحكم | 369 |
| 3- النتائج المترتبة عن قرار الاستئناف | 371 |
| **الفرع الثاني:** الطعن بالنقض | 371 |
| **أولا:** كيفيات الطعن بالنقض | 372 |
| **ثانيا:** آثار الطعن بالنقض | 374 |
| **ثالثا:** النتائج المترتبة عن قرار الطعن بالنقض | 375 |
| 1- رفض الطعن | 375 |
| 2- قبول الطعن بالنقض | 377 |
| **خلاصة الباب الثاني** | 382 |
| **الخاتمة** | 384 |
| **قائمة الجداول** | |
| **قائمة الملاحق** | |
| **قائمة المراجع** | |

**الملخص باللغة العربية:**

يكتسي موضوع المرافق العامة المهنية أهمية بالغة نظرا لتأطيرها للنشاطات المهنية الحرة، حيث تتخذ شكل تنظيمات (منظمات) إجبارية كما هو الحال بالنسبة لمنظمة المحامين، حيث تنازلت الدولة للمهنيين المنتسبين إليها بمهمة تسييرها نظرا لأنهم الأقدر على ذلك، مع احتفاظها بسلطة الرقابة.

وبإنشاء المرافق المهنية والاعتراف لها بالشخصية الاعتبارية بموجب النصوص القانونية المتعلقة بها، نجد أن المشرع منحها بعضا من امتيازات السلطة العامة قصد التمكن من أداء المهام الموكلة إليها، خاصة وأنها مُنحت صلاحيات واسعة ترتبط بتأطير وتمثيل وتنظيم المهنة والإشراف والرقابة عليها، وبذلك يمكنها إصدارا قرارات فردية، كقرارات القيد في جدول المنظمة، والقرارات التأديبية في مواجهة المهنيين الذين ارتكبوا أخطاء تأديبية وغيرها، وكذا ممارسة السلطة التنظيمية من خلال إعدادها لأنظمتها الداخلية ومدونات أخلاقيات المهنة وغيرها، تحقيقا للصالح العام، ورغم عدم البت في طبيعتها القانونية في ظل الجدل الفقهي القائم حولها، إلا أنّ المتفق عليه هو خضوع القرارات الصادرة عنها بمناسبة أداء مهامها حال تمتعها بامتيازات السلطة العامة إلى رقابة القاضي الإداري، سواء كان ذلك أمام المحكمة الإدارية، أو المحكمة الإدارية للاستئناف أو مجلس الدولة.

**كلمات مفتاحية**: مرفق عام مهني، منظمة مهنية، منظمة المحامين، امتيازات السلطة العامة، قضاء إداري، شخصية معنوية.

**Abstract**:

The issue of professional public facilities is of great importance owing to their framing of free professional activities, as they take the form of compulsory organisations. " the lawyers organisation" is a case to the point. The state has ceded the task of managing them to the professional affiliated with since they are the most capable of doing do, meanwhile retaining the authority of oversight.

By establishing professional facilities and recognizing them as legal personality in accordance with the legitimate texts related to them, we find that the legislator granted them some of the privileges of public authority so as to be able to perform the tasks assigned to them. Particularly since they were granted broad powers related to framing, representing, organising, supervising, as well as controlling the profession. Therefore they can issue individual decisions; such as, registration decisions on the organization's roster, disciplinary decisions against professionals who have committed disciplinary and other errors; besides, exercising regulatory authority through its preparation of its internal regulations, codes of professional ethics and others , in order to achieve the public interest.

Although it's legal nature has not been decided in the light of the exciting jurisprudential debate surrounding it, what is agreed upon is the decisions issued on the occasion of performing it's duties as long as it enjoys the privileges of public authority are subject of the supervision of the administrative judge. whether that is before the administrative court, the administrative court of appeal , or the council of the state.

**Keywords**: Professional public facilities, Professional organisation, lawyers organisation, privileges of public authority, administrative judiciary, legal personality.